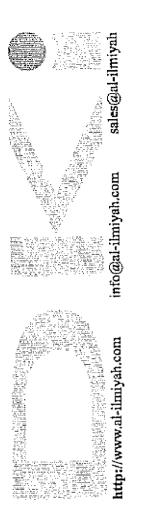
خَاصِّ المُضْمَّولَ وَالمَيْنَ كَلَاثَ وَالمَيْنَ كَلَاثِ مِنْ الْمُعْمَولِينَ وَالمَيْنَ كَلَاثِ مِنْ الْمُعْمُولِينَ وَالمَيْنَ وَمِنْ مَنْ الْمُعْمُولِينَ مِنْ الْمُعْمُولِينَ الْمُؤْولِينَ الْمُؤْولِينَا الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينِينِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينِ الْمُؤْمِنِينِ الْمُؤْمِنِينِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينِ الْمُؤْمِ

دله تروتحقائه عَدَمًا رفوًادُ هُحُسِتُ نِالْرُوعِيْكِ

المجتج المخاميس

مِن كُنَّابُ النِّعُوَكِ إِلَىٰ ثِهَا يِبْرَكُنَّابُ الفَرَائِصْ





الكناب جامع الضهرات والشكلات في شرع مختصر الإمام القدوري Title: JAMI AL-MUDMARAT WAL-MUSKALAT FÍ ŠARH MUHTASAR AL-IMĀM AL-QUDŪRĪ التصنيف: فقه وأصول فقه حنفي

Classification: jurisprudence and Basics of Hanatit jurisprudence

المؤلف ديوينت بن عمر بن يومند الكادرزي (ت ٨٣٢هـ)

Author: Yusuf ben Omar ben Yusuf Al-Kadury (D. 832 H.)

(تنافر دران الكتب العلويسة – بيسرون

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

المطق : تنبير منحي خدابض حجازي ج ا رعمر متدائرواني حمد الفياض ج ٢ وبراء معمد رضا عبدالجنار الباني جـ ٢ وأنس " محمد ماهن" محمود الكيسي جـ ا

رعمًا رقزاد محسن الراري ج 🤃 Editor: Samir Subhy Khodabakhesh Hejazi V 1

ere Omer Abdukrezag Harnad Al-Fayyad V 2 📆 Baraa Mchammed Rida Abduliabhar Al-Ani V 3 151 Arias * Mohammed Maher ! Mahmoud Al-Kebisy V 4

are Amerian Found Mohsen Al-Rewi V 5

عُدَد الصفحات (فَلَمِ لَهُ إِنْ الْمَطِيكُ) Pages (5Vois /5Parts) 3600 (عُدِد الصفحات (

قياس المتفحات 17x24 cm Year 2018 A.D. - 1439 H.

ملدالطناعة للسار Printed in Lebanon

Edition 1

Dar Al-Kotob

Rivad at Solch Seine 1107 725



أصل هذا فلنناب هو أطروحة نقدم بها قطاب عنار أؤاد معمن فراري في جامعة الشوم الإسلاميَّة العالميَّة في المسلِّقة الأرسيَّة الماشميَّة. عَيْنَةً لَنْفِعُ نُوحَ فَلَضَاءً لِتُصْرِيعاً وِفَلَاوِنَ، لِسِم الفله وأصوله، استكمارا لمنطبيات العصول على ترجة الدكارراء في تنصص اللله وأصوله. نحد إشراف الأستة الدكور يوسف على غيظان



بيئي في الله الرجم الرجي في المنظم الرجي في المنظم المنظم

﴿ رَبِّ قَدْ ءَا تَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيّ ـ فِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ثَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَٱلْحِقِّنِي بِٱلصَّلِحِينَ ﴾ (يوسف: 101)

الإهداء

إلى من بيته روضة من رياض الجنة إلى من بيته روضة من خصنا الله به مِنة إلى من خصنا الله به مِنة إلى من رفع الله به هذه الأمة سيدنا محمد ﷺ

وإلى والِدي الكريمين أدام الله بعمرهما وإخوتي حفظهم الله من كل سوء وإلى أصحاب الفضل عليَّ الذين يطول المقام بذكرهم على ما قدموه لي من عون ومساندة.

الباحث

شكرُوتقدير

بعد تفضل الله تعالى بإتمام الأطروحة، أجد واجبًا عليَّ أن أذكر لأهل الفضل فضلهم، وأن أنقدم بالشكر الجزيل إليهم، عرفانًا مني بالجميل الذي أسدوه إلى، وعلى رأسهم صاحب السمو (الأمير غازي) حفظه الله ورعاه.

كما أوجه شكري وتقديري إلى رئاسة جامعة العلوم الإسلامية العالمية متمثلة برئيسها وكافة منتسبيها.

وكما أنقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور (بوسف غيظان) حفظه الله، الذي لم يأل جهدًا في متابعتي طيلة مدة الكتابة، أسأل الله تبارك وتعالى أن يمد في عمره، ويديم عليه الصحة والعافية.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة، المتمثلة برئيسها، والذين بهم سيكون بإذن الله تعالى تمام أطروحتي، بعد التوجيهات التي يملونها علي، وستكون ملاحظاتهم محل اهتمام وتقدير على ما تحملوه من جهد جهيد في قراءة أطروحتي المتواضعة، سائلاً المولى جل وعلا لهم السداد والرشاد في الدنيا والآخرة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل من جميع أسانذني، ومشايخي، وأحبائي، على ما قدموه لي من عون لإنمام أطروحتي أسأل الله تعالى أن يجعل عملهم في ميزان حسنانهم يوم القيامة، وأن يعلي شأنهم في الدارين.

الملخص

جامِع المُضْمراتِ والمشكِلاتِ في شرحِ مُختصرِ الإمام القدوري (ت428هـ) للإمام يوسف بن عمر بن يوسف الكادوري الصوفي (ت832هـ) دراسة وتحقيق (من كتاب الدعوى إلى نهاية كتاب الفرائض)

> إعداد عمار فؤاد محسن الراوي إشراف أ. د. يوسف على غيظان

قدمت هذه الأطروحة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وهي عبارة عن دراسة وتحقيق كتاب جامع المضمرات والمشكلات، (من كتاب الدعوى إلى نهاية كتاب الفرائض) للإمام يوسف بن عمر الكادوري، ت832هـ

تتألف الدراسة من قسمين؛ القسم الأول: الدراسي، والثاني: النص المحقق.

أما القسم الأول: الدراسة، فيشتمل على ثلاثة فصول، الفصل الأول: التعريف بالإمام القدوري ويتضمن مبحثين: المبحث الأول: في حياته، المبحث الثاني: في كتابه، والفصل الثاني: في حياة الشيخ يوسف بن عمر الكادوري، ويتضمن مبحثين: المبحث الأول: في حياته، والمبحث الثاني: في كتابه جامع المضمرات والمشكلات، والفصل الثالث: ملاحظات خطية حول النسخ، وتضمن مبحثين: المبحث الأول: ميزات النسخ، والمبحث الثاني: وصف النسخ الثلاثة.

وأما القسم الثاني: النص المحقق، وقد حرصت على إخراج المخطوط قريبًا من الصورة التي أرادها المؤلف، معتمدًا في ذلك على ثلاث نسخ، بذلت الجهد في المقابلة بينها، هذا مع ضبط النص، وعزو الآيات، وتخريج الأحاديث، والآثار، وشرح الكلمات الغرية، وختمت الأطروحة بالمصادر والمراجع.

بيت إلله الجمر التحت في

مقدمة

الحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال رجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على خبر خلق الله وحبيب المحق سيدنا محمد بن عبد الله، اللهم صلّ وسلم عليه عدد ما أحاط به علمك، وخط به قلمك، وأحصاد كتابك، ثم الرضا عن آل بيت النبي الأطهار وصحابته الأخيار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعدُ: فإنّ علم الفقه بين العلوم الشرعية بمثابة القلب من الجسد، إذ هو محور حياة المسلم لاستقامته فكريًّا وهو ضروري لاستقامة المجتمع المسلم، ولا يتحقق هذا! إلا إذا صفت موارده، واستقامت مناهجه. ولا يستقيم المنهج الفقهي؛ إلا بالنقل، ثم العقل، وهذا المنهج هو الذي يسميه العلماء المعاصرون، بمنهج البحث العلمي. ومن أنواع هذا المنهج؛ منهج البحث في الفقه الإسلامي والغرض منه؛ إبراز منهج فقهاء المسلمين في استنباط أحكامه، والتذكير ببعض خصوصياته، لذلك كان لعلم التحقيق؛ تحقيق المخطوطات، اليد العليا في إخراج هذه العلوم إلى الضوء، بعد أن كانت تحت الركام، حتى وإن طبعت بدون تحقيق، تكون قد فقدت الكثير من بريقها وذلك لعدم إرجاع أصول المسائل، وكلام المؤلفين إلى المصادر الحقيقية، فإن أسلاف أمتنا الإسلامية تركوا لنا ثروة علمية عظيمة، وكنوزًا ثمينة في مختلف مجالات المعرفة. وإذا كان بعضها وأى النور، فلا يزال الكثير منها ينتظر الجهود الخيرة من ذوي الخبرة، وإذا كان بعضها وأى النور، فلا يزال الكثير منها ينتظر الجهود الخيرة من ذوي الخبرة،

وكان من علمائنا من يؤلف في المطولات التي يفصل فيها أصول المسائل، وهناك من يؤلف في المختصرات، والتي تختصر المطولات، فتكون أسهل لطالب العلم، وهناك من يشرح هذه المختصرات. رمن نعم الله تعالى علينا، أن هيأ الله لنا شيخنا الجليل صاحب المخطوط الذي شرح أحد هذه المختصرات؛ الإمام الجليل (يوسف بن عمر بن يوسف الكادوري ت832هـ)، تغمده الله برحمته ورضوانه، الذي قام بشرح (مختصر القدوري ت428هـ)، في كتاب سماه (جامع المضمرات والمشكلات)، رفع الله قدره في عليين، وجعله من أصحاب اليمين.

وإنني بعد إن أكملت الدراسة التحضيرية في مرحلة الدكتورا، أخذت أجوب المكتبات، وأسأل المشايخ عن موضوع يصلح لأن يكون أطروحة للدكتوراه، فوقع اختياري وزملائي الأربعة على كتاب (جامع المضمرات والمشكلات)، لأقوم بتحقيق القسم الأخير منه.

وقد كان من أسباب اختياري للموضوع هو:

أولاً: الرغبةُ في إحياء كتب التراث الإسلاميّ خدمة للعلم الشرعيّ عامة والفقه الحنفيّ خاصة.

ثانيًا: إظهارُ كتابٍ فقهي يكون من ضمن الشارحينَ لمؤلّف يطلق عليه الأحناف إجلالا له به (الكتاب) ويُقصد به مختصرُ الإمام القدوري والذي قام بشرحه صاحبُ المُضمَرات، وقد أشار إليه صاحب كشف الظنون حاجي خليفة بقوله: "هذا كتابٌ يجمع من فروع الحنفية ما لم يجمعهُ غيره"، وكان أبو علي الشاشي يقول: "من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ أصحابنا، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا"(1).

ثالثًا: كثرة الفروع الفقهية وشموله لأبواب الفقه.

رابعًا: رغبة مني في إظهار كتب السادة الحنفية والذين اتخذت الدولة العثمانية فقههم كمذهب لها قرابة خمسة قرون لما فيه من الشمولية والاحتواء لحوادث وقعت أو لم تقع افتراضا منهم، خدمة لعالم لم يحقق كتابه من قبل، إظهارا لعلمه وابتغاء الأجر والثراب من الله تعالى.

⁽¹⁾ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي (1992)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص1633، دار الكتب العلمية، بيروت.

الصعوبات التي واجهتني في الكتابة:

- 1. ورود الألفاظ غير العربية في كثير من الأحيان، وهذا يشكل صعوبة في قراءة النص وفهمه على الوجه الصحيح أو المراد.
- من الواضح أن الناسخ لا يجيد العربية كثيرًا، وهذا مشكل في قراءة بعض الكلمات فمنها مخاطبة المذكر بالمؤنث، والمفرد بالجمع وبالعكس.
 - 3. لم يشر المؤلف إلى منهجه بصورة واضحة في المخطوط.
- 4.كثيرًا ما يذكر الآيات من خلالٍ معرض كلامه بدون أقواس أو علامة تدل على الآية.
 - كثيرًا ما يذكر الأحاديث بالمعنى، وهذا يتطلب جهدًا خاصًا في التخريج.
- 6. قلة نسخ المخطوط التي استطعت الوصول إليها مما تطلب زيادة التدقيق في كل
 كلمة من كلمات المخطوط؛ لتضبط على الصورة التي هي عليها.
- 7. لم أعثر على كل المصادر التي اعتمدها المؤلف في نسخته لندرتها، مما أدى إلى تخريج المسائل من مصادر أخرى، ومنها لم أقم بتخريجها، لكثرة النصوص الافتراضية لعلماء الحنفية.

تهدف الدراسة إلى ما يلى:

- 1.المشاركة في إحياء تراث الأوائل وبها أودعوه من كنوز للأمة.
- 2. الميل للكتابة في التحقيق، لذا كنت أتابع مراكز المخطوطات والتحقيق والكتابة حولها.
- إبراز القيمة العلمية لهذا المخطوط؛ لأن الفقه الحنفي وأصوله وكما هو معلوم قد خدم خدمة كبيرة، فكان مستوعبًا لجميع المواضيع.
 - 4. محاولة إخراج الكتاب بصورة تثلاءم ومنهج البحث العلمي الحديث،

الدراسات السابقة:

إن (متن القدوري) شرح بعشرات الشروح من قبل الكثير من علماء الحنفية؛ لما له من الأهمية في المذهب، ومن هذه الشروح: خلاصة الدلائل، والجوهرة النيرة، واللباب في شرح الكتاب وغيرها... كما سيأتي، وأن (جامع المضمرات والمشكلات) من هذه الشروح، والذي لم يظهر للناس كما ظهرت الشروح الأخرى، لأنة لم يتم

تحقيقه تحقيقًا علميًا منهجيًا فيما نعلم؛ لذا رأينا أنا وزملائي الأربعة، أن نقوم بخدمة هذا السفر المبارك من خلال تحقيقه.

المنهج النصي الاستقرائي والتحليل:

سار الباحث في تحقيق المخطوط على المنهج الآتي:

- l مقابلة النسخ الثلاث، وإثبات الفروق في الهامش، والترجيح بينها، وبيان الزيادة والنقص في الكلمات والجمل.
- 2. اتخذت إحدى النسخ الثلاث وجعلتها أصلاً ورمزت لها (أ)، وذلك لكونها أقدمها تاريخًا، وذلك لتعذر حصولي على النسخة الأم، وباقي النسخ المتوفرة في الأمصار، فنسختها حسب القواعد الإملائية الحديثة، وقابلت بها النسختين الأخريين، فإذا حصل سقط في الأصل، فإنني أكمله من النسختين، وأضعه بين معقوفتين هكذا: []، وأشير إلى ذلك في الهامش، أما إذا وجدت زيادة في الأصل، أو في بقية النسخ، فإني أضعه بين معقوفتين، واضعًا داخلها نقاطا، وأشير إلى ذلك في الهامش أنه زيادة، علما اني قد عاملت النسخ الثلاث بالسقوط والزيادة على السواء.
- 3.عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقم الآية، وقد جعلت الآية في المتن بين
 قوسين مميزين ﴿ ﴾، وقد نسخت النص القرآني من مصحف المدينة.
 - 4.وكان منهجي في تخريج الأحاديث كما يلي:

 أ- في حالة ورود الحديث في الصحيحين، بخاري ومسلم، أو في أحدهما، فأكتفي بذلك دون الحاجة إلى ذكر درجة الحديث من ناحية الصحة، والحكم عليه، لاتفاق الأمة على صحتهما.

ب- والأدنى مرتبة من الصحيحين، قمت بتخريجه، والحكم عليه سواء ورد في
 السنن، أو المسانيد، أو المصنفات، أو المعاجم.

ج- إذا كانت صيغة الحديث في المتن، قال ﷺ: (ما رآه المسلمون حسنا...) وضعته بين قوسين هلاليين منفردين.

وإذا كانت صيغة الحديث في المتن، روي عن النبي ﷺ: (انه نهى عن..) أضعه بين قوسين هلاليين منفردين.

- 5. ترجمت للإعلام الوارد ذكرهم في المخطوط.
- 6. توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية:حيث قمت بمراجعة أمهات المصادر الفقهية واللغوية وغيرها، وإثباتها في الحواشي، مع التعريف بالكتاب حيثما يذكر لأول مرة.
 - 7. ذكرت بعضا من المقارنات الفقهية كأنموذج مع كل من المالكية، والشافعية.
 - 8. عملت على توضيح وشرح لبعض الألفاظ الغريبة، والمبهمة الواردة في النص.
- 9. تنسيق وضبط وترقيم العبارات بما يناسب من العلامات مع مراعاة قواعد الإملاء الحديثة.
 - 10. التعليق على بعض العبارات التي تحتاج إلى ما يحل مشكلتها ويوضح غامضها.
 - 11. بيان وتوضيح بعض المسائل الفقهية التي تحتاج إلى شرح وتعليق.
- 12. كما وأن هناك شرحًا من قبل المصنف باللغة الفارسية، وقد استعنت بمترجم لترجمتها إلى اللغة العربية.
- 13. الأقوال التي يعتمدها المؤلف للمخطوط وينقلها ويستدل بها، قمت بتوئيقها من المصادر التي في عصره، أو ممن سبقه وأما إذا عجزت عن ذلك، قمت بنقل المصدر عن متأخر وذلك بسبب تقدم وفاة المؤلف.
 - 14. ترجمة المصادر في الهامش حيث ذكرت أول مرة.
- 15. كتابة المتن باللون الغامل مع العناوين، وإضافة عناوين أخرى جديدة وجعلها بين معقوفتين، لتسهيل فهم مضامين النص، ودون الإشارة إلى هذه العناوين المضافة بالهامش.
- 16. إبراز المتن بخط أسود عريض مشكلاً، وإبراز أسماء الكتب والنصوص الأخرى من غير متن القدوري بخط أسود عريض فقط.
- 17. عند نهاية اللوحة في النسخة المعتمدة (أ): أشير إلى نهاية اللوحة بكتابة رقمها هكذا: [1/ 480].

خطة الدراسة

وقد اشتملت على قسمين هما:

القسم الأول: الدراسي:

الفصل الأول: التعريف بالإمام القُدُورِي رحمه الله، صاحب المتن المشروح. ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: في حياته، وفيه مطالب:

المطلب الأول: اسمه، لقبه، كنيته

المطلب الثاني: ولادته ووفاته

المطلب الثالث: شيوخه

المطلب الرابع: تلامذته

المبحث الثاني: في كتابه، شروح العلماء لكتاب مختصر القدوري

الفصل الشاني: حياة السيخ يوسف بن عمر، وكتابه جامع المضمرات والمشكلات. ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: حياة الشيخ يوسف. ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: اسمه، لقبه ونسبه، نشأته، تأريخ و لادته ووفاته

المطلب الثاني: عصر المؤلف ومرتبته العلمية

أ- مؤلفاته

ب- شيوخه

ج- تلامذته

المبحث الثاني: كتاب جامع المضمرات، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إلى المؤلف

المطلب الثاني: ثناء العلماء على كتاب الجامع

المطلب الثالث: قيمة الكتاب العلمية

المطلب الرابع: أسلوبه (منهج المؤلف في الكتاب)

المطلب الخامس: المصادر التي اعتمدها المؤلف

الفصل الثالث: ملاحظات خطية حول المخطوطات

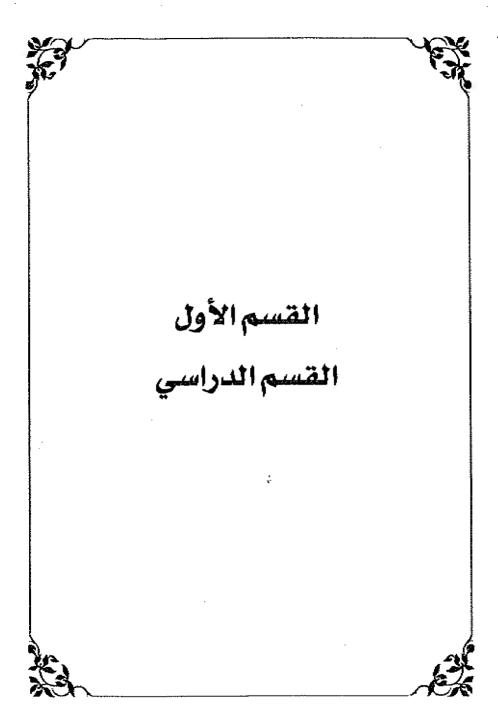
المبحث الأول: ميزات النسخ

المبحث الثاني: وصف النسخ الثلاث

القسم الثاني: النص المحقق

وفي الختام أسأل الله "عز وجل" أن أكون ونقت فيما قمت به من خدمة لهذا السفر العظيم، فما كان فيها من صواب فمن فضل الله تعالى الذي جعل العلم دليلاً للوصول إليه، وما كان فيها من هفوات فمن نفسي ومن الشيطان، وحسبي أني توخيت الصواب، فهذا جهد المقل ونتاج المبتدئ.... أسأل الله الهداية والرشاد لنيل الشعادة في الذنيا ويوم المعاد.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



الفصل الأول التعريف بالإمام القُدُورِي

المبحث الأول: في حياة (الإمام القُدُورِي ت428هـ)

المطلب الأول: اسمه - لقبه - كنيته

أولاً: اسمه ونسبه

أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان القدوري البغدادي الحنفي (أ). القُدُورِي - نسبة إلى بيع القُدور، وقيل: إلى قرية قدورة ببغداد (2).

ثانيا: ثقبه

لقب بعدة القاب منها: البغدادي (3)، والقدوري (4)، وشيخ الحنفية (5)،

- (1) القرشي، أبر محمد عبد القادر بن أبي الرفاء محمد بن أبي الوفاء، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج2، ص249، مير محمد كتب خانه، كراتشي؛ والخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ج4، ص377، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (2) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1413هـ)، مبر أعلام النبلاء (تحقيق: شعيب الأرغاؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي)، ط9، ج17، ص575، مؤسسة الرسالة، بيروت؛ والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج4، ص377، وابن كثير، أبو الفغاء إسماعيل ابن عمر، البداية والنهاية، ج12، ص4؛ مكتبة المعارف بيروت؛ وحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي (1992)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص46، 155، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - (3) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1631.
 - (4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابن، ج4، ص377.
- (5) الطهطاري، أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي، التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ،
 ج1، ص93، دار الكتب العلمية، بيروت؛ والذهبي، شمس الدبن محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1984)، العبر في خبر من غبر (تحقيق: د. صلاح الدين المنجد)، ط2، ج1، ص196،

وفقيه العراق⁽¹⁾.

١١ لثا: كنيته

أبو الحسين⁽²⁾.

المطلب الثاني؛ ولادتهُ ووفاته

ولد صاحب المختصر الإمام أحمد محمد القدوري البغدادي سنة 362هـ⁽⁵⁾.

وتُوفِي القدوري في يوم الأحد، الخامس عشر من شهر رجب، سنة ثمان وعشرين وأربعمائة (428هـ)، ودفن من يومه في داره بدرب أبي خلف، نقله الخطيب والسمعاني، وحكاه جماعة، منهم ابن خلكان، وزاد: ثم نُقل إلى تربة في شارع المنصور، ودفن هناك بجنب أبي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي⁶⁰.

مطبعة حكومة الكويت، الكريت؛ وابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (1406هـ)، شذرات اللهب في أخبار من ذهب (تحقيق: عبد القادر الأرتازوط ومحمود الأرتازوط)، ط1، ج3، ص232، دار ابن كثير، دمشق.

(1) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، ط1، ج3، ص1086،
 دار الكتب العلمية، بيروت.

(2) القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص949؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر مابق، ج17، ص440.

(3) ابن العماد، شذرات الذهب، مصدر سابق، ج3، ص232؛ والزركلي، خير الدين بن محمود بن علي بن فارس (2002)، الأعلام، ط15، ج1، ص212، دار العلم للملايين، بيروت.

(4) أبو بكر الخوارزمي شيخ الحنفية وفقيههم أخذ العلم عن أحمد بن علي الرازي وانتهت إليه رياسة الحفية بغداد وكان معظما عند الملوك ومن تلامذة الرضي والصيرمي وقد سمع الحديث من أبي بكر الشافعي وغيره وكان ثقة دينا حسن الصلاة على طريقة السلف. ويقول في الاعتقاد: "ديننا دين العجائز لسنا من الكلام في شيء"، وكان فصيحا حسن التدريس دعي إلى ولاية القضاء غير مرة فلم يقبل توفي ليلة الجمعة النامن عشر من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعمائة ودفن بداره من درب عبده. ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج11، ص351، والغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ج1، ص127، والزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج1، ص127، والزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج1، ص127.

المطلب الثالث: شيوخه

تفقه صاحب المختصر على يد أبي عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني (ت398هـ)(1)، وعلى الشيخ عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أحرى بن العوام بن حوشب أبي الحسين الشيباني الحرشبي (ت375هـ)(2).

المطلب الرابع: تلامذته

تفقه على القدوري وأخذ عنه جملة من الأعلام منهم:

- 1- أبو بكر: أحمد بن علي، المعروف بالخطيب البغدادي (392 463هـ).
- 2- قاضى القضاة: أبو عبد الله محمد بن على الدامغاني الكبير (398 478هـ).
- 3- أبو نصر أحمد بن محمد بن محمد المعروف بالأقطع (ت474هـ)(3) وقد شرح مختصره.
 - 4- عبد الرحمن بن محمد السرخسي (ت439هـ)⁽⁴⁾.
 - 5- أبو الحارث محمد بن أبي الفضل السرخسي (5).

⁽أ) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج3، ص433.

⁽²⁾ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج10، ص361.

⁽³⁾ أبو نصر الأقطع: أحمد بن محمد بن محمد بن نصر البغدادي الحنفي المعروف بالأقطع: نوفي برامهرمز سنة 474هـ، له شرح مختصر الطحاوي. شرح مختصر القدوري؛ كلاهما من فروع الحنفية. الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (1399هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج1، ص42، دار إحياء النواث العربي، بيروت.

 ⁽⁴⁾ عبد الرحمن بن محمد السرخسي: تفقه بأبي الحسين القدوري، وقصد بلاد خوزستان، فناب في
القضاء بالبصرة، وتوفي في الثالث والعشرين من رمضان، سنة تسع وثلاثين وأربعمائة، له كتاب
التجريد، وكتاب مختصر المختصرين. قلت: المعروف تكملة التجريد.

ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا (1992)، تاج التراجم في طبقات الحنفية (تحقيق: محمد خير رمضان)، ط1، ص11، دار القلم، دمشق.

⁽⁵⁾ أبو الحارث: محمد بن أبي الفضل محمد السرخسي: تفقه ببغداد بأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، ذكره الهمداني في طبقة الدامغاني، وذكر عن القدوري أنه قال: "ما جاء من خراسان وعين النهر أفقه منه"، وكان أصحاب الشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، يرتبون بإزاء الخلاف منهم

6- المفضل بن مسعود بن محمد بن أبي الفرج التنوخي الفقيه النحوي القاضي (ت442هـ)(1)... وغيرهم.

المبحث الثاني: شروح العلماء لكتاب مختصر القدوري

توجد عدة شروحات لكتاب مختصر القدوري وهي:

- 1- الْمُجْتَبَى شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيْ⁽²⁾.
- 2- شرح مختصر القدوري: الإمام أحمد بن محمد بن محمد بن نصر البغدادي
 المعروف بأبي نصر الأقطع الحنفي، سكن يبغداد بدرب أبي زيد، بنهر الدجاج
 (محلة ببغداد).
- 3- شرح مختصر القدوري: (جامع المضمرات والمشكلات)⁽⁵⁾: يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري البزار المعروف عند الترك بنبيرة الحنفي شمس الدين (4).
- 4- شرح مختصر القدوري: (خلاصة الدَّلائل في تنقيح المسائل)⁽⁵⁾: حسام الدين علي ابن أحمد بن مكى الرازي⁽⁶⁾.

حاذقا من مخالفيهم، ويجعلون قرنه في النظر، فكان بإزاء القدوري أبو الحسين أحمد بن محمد المحاملي، وكانا بغدادين ذوي نعمة، وأصحاب ولكل واحد متعصبون. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص110.

(1) أبو الفرج، المفضل بن مسعود بن محمد التنوخي النحوي الفقيه الحنفي: ولد سنة 390هـ، وتوفي سنة 442هـ، له البيان عن الفصل في الأشربة بين الحلال والحرام، التنبيه في رد الشافعي فيما خالف النصوص، رسالة في غسل الرجلين ووجوبه طبقات النحاة اللباب في شرح تنبيه أبي إسحاق. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص468 - 469؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج6، ص468.

- (2) حاجي خليفة، كشف الطنون، مصدر سابق، ج2، ص1592.
 - (3) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج أ، ص574.
- (4) ستأتي ترجمته فيما بعد بمبحث خاص رشامل لأنه صاحب المخطوط.
 - (5) حاجى خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن، ج1، ص718.
- (6) على بن أحمد الإمام حسام الدين الرازي قال ابن عساكر قدم دمشق وسكنها وكان بدرِّس

5- شرح مختصر القدوري: (زاد الفقهاء)(أ): شيخ الإسلام أبو المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد بن يوسف الإسبيجابي⁽²⁾ (في الجواهر نسبة إلى إسبيجاب: بلدة كبيرة من أعيان بلاد ما وراء النهر في حدود تركستان⁽³⁾، وفي الفوائد أنها بلدة من ثغور الترك)

بالمدرسة الصادرية ويفتي على مذهب الإمام أبي حنيفة ويشهد ويناظر في مسائل الخلاف قال وما أظنه حدّث وقال ابن العديم تفقه عليه يحلب عثمان أبو غانم وجماعة وسمع منه عمر ابن البدر الموصلي وكان فقبها فاضلا له تصانيف منها كتاب خلاصة الدلائل في شرح القدوري ومنها سلوة الهموم جمعه وكانت سنة وفاته ثلاث وتسعين وخمسمائة بدمشق ودفن خارج باب الفراديس، ابن قطلوبغا: تاج التراجم، مصدر سابق، ص14.

- (1) محمد بن أحمد بن يوسف بهاء الدين أبو المعالي الإسبيجابي شرح القدوري شرحا نافعا وسماه زاد الفقهاء. ابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص21.
- (2) الإسبيجابي: أبو المعالي يهاء الدين محمد بن أحمد بن يوسف الإسبيجابي المرغيناني الحنفي أستاذ جمال الدين عبيد الله المحبوبي، لعله توفي في أواخر القرن السادس، له من التصانيف الحاوي في مختصر الطحاوي موجود بدار الكتب كوبرولي، زاد الفقهاء شرح مختصر القدرري في الفروع، نصاب الفقهاء كذا في الفروع. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص499.
- (3) تركستان: بلاد تقع إلى الشمال والشرق من بلاد ما بين النهرين وتقع على الأراضي التي بين الجبال المتوسطة (آسيا الوسطى) وبين حوض نهر الخزر والهضبة الإبرانية. عاصمتها مدينة (طاشقند)، وهم أمة عظيمة ممتازة عن سائر الأمم بالجلادة والشجاعة، وتسارة القلب ومشابهة السباع، والغالب على طباعهم الظلم والعسف والقهر، ولا يرون إلا ما كان غصبًا لطبع السباع، وهمهم شن غارة أو طلب ظبي أو صبد طبر، وعندهم من كبر أنه لو سبي أحدهم وتربى ني العبودية، فإذا بلغ أشد، يريد أن يكون زعيم عسكر سيد، بل يريد أن يخالفه ويقوم مقامه وينسى حق التربية والإنعام السابق، ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج1، ويقوم مقامه وينسى حق التربية والإنعام السابق، ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج1، عروت.
- (4) ينظر: الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص105؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1632 واللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي، القوائد البهية في تواجم الحنفية، ص260، دار المعرفة، بروت.

6- شرح مختصر القدوري: (السراج الوهاج⁽¹⁾ والجوهرة النيرة⁽²⁾): الإمام أبو بكر بن على المعروف بالحدادي العبادي⁽³⁾.

سمّاه: البّراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج (4). وعدّه الإمام ببركلي من جملة الكتب المتداولة الضعيفة غير المعتبرة، ثم اختصر هذا الشرح وسمّاه: الجوهرة النيرة (5).

وجرَّد السِّراج الوهاج، الشيخ الفقيه أحمد بن محمد بن إقبال. وسمَّاه: البحر الزاخر ⁶⁾.

- 7- شرح مختصر القدوري (كفاية الفقهاء)⁽⁷⁾: شمس الأثمة إسماعيل بن الحسين البيهقي.
- 8- شرح مختصر القدوري (اللباب)⁽⁸⁾: جلال الدين أبو سعد مطهر بن الحسين بن سعد بن علي بن بندار اليزدي⁽⁹⁾، ويلقب بجلال الدين القاضي، شبخ الإسلام، الفقيه الحنفي نزيل القاهرة، جليل القدر كبير المحل أوحد الزمان، أخذ عنه: ركن

⁽¹⁾ الحدادي: أبو بكر بن علي بن محمد الحداد العبادي البمني الفقيه الحنفي توفي سنة 800 ثمانمائة. من تصانيفه: الجوهرة النيرة؛ مختصر السراج الرهاج، له الرحيق المختوم؛ شرح قيد الأوابد في الفقه، سراج الظلام ويدر التمام في شرح المنظومة الهاملية لأستاذه، السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج في شرح مختصر القدوري، كشف التنزيل في تحقيق المباحث والتأويل في تفسير القرآن مجلدان، النور المستنير في شرح منظومة النسفي في الخلاف وغير ذلك. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص126.

⁽²⁾ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص126.

⁽³⁾ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص126.

⁽⁴⁾ حاجى خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص985.

⁽⁵⁾ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر السابق، ج1، ص621.

⁽⁶⁾ حاجى خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص224.

⁽⁷⁾ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1498.

⁽⁸⁾ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1542.

 ⁽⁹⁾ ومظهر بن الحسين بعد سعد بن علي بن البزاز اليزدي له شرح القدوري سما، اللباب واختصر
 النوادر لأبي اللبث وسماه الخلاصة. ابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص26.

الدين محمد الكرماني (1) صاحب جواهر الفتاوي، توفي رحمه الله سنة (591هـ).

- 9- شرح مختصر القدوري: نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي⁽³⁾.
- 10- شرح مختصر القدوري (المهممُ الضَّروري)(⁴⁾: عبد الرحيم بن علي الآمدي القاضي الحنفي⁽⁵⁾، وله زبدة اللِّراية في شرح الهداية⁽⁶⁾.
- 11- شرح مختصر القدوري: (الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع)⁽⁷⁾: رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن رمضان الرومي الحنفي⁽⁸⁾، المدرس بمدرسة الحلاوية في مدينة حلب، فرغ من تأليفه رحمه الله سنة 616هـ.
 - 12- شرح محمد بن إبراهيم الرازي⁽⁹⁾،
- (1) هو: ركن الدين أبو بكر محمد بن عبد الرشيد أبو الفضل الكرماني، ولد بكرمان في شوال سنة سبع وخمسين وأربعمائة وقدم مرو فتفقه وبرع حتى صار إمام الحنفية بخراسان وله كتاب شرح الجامع الكبير وكتاب التجريد وشرحه بكتاب سماء الإيضاح، المتوفى 565هـ ابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص11.
- (2) ينظر: الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص462، وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص58.
 سابق، ج2، ص163، والقرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص485.
- (3) ينظر: البَّاباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص423، وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1631.
 - (4) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابقة ج2، ص1631.
- (5) الآمدي: عبد الرحيم بن على الآمدي القاضي الحنفي، صنف زبدة الدراية في شرح الهداية. المهم الضروري في شرح مختصر القدوري. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص. 562.
- (6) ينظر: الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص562؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1634.
 - (7) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن: ج2، ص2051.
- (8) ابن رمضان: رشيد الدين أبو عبد الله محمود بن رمضان الرومي الحنفي المدرس بمدرسة الحلاوية في مدينة حلب، الينابيع في معرفة الأصول والنفاريع من شروح مختصر القدوري في مجلد كبير فرغ منها سنة 616هـ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص161.
- (9) الرازي، محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد العزيز أبو جعفر، قال أبو البركات المستوفي في تاريخ أربل كان حنفي المذهب له معرفة بالأصول ورد أربل غير مرة وأقام بالموصل بدرًس

وسمّاه: النوري في سرح مختصر القدوري⁽¹⁾.

- 13- شرح أبي المعالي عبد الرب بن منصور الغزنوي⁽²⁾، وسمّاه: ملتمس الإخوان.
- - 15- شرح محمد بن رسول الموقاني (٢٠)، وهو المسمى بالبيان (٥٠).
 - 16- شرح حافظ الدين محمد بن محمد الكردري المعروف بابن البزازي⁽⁶⁾.
 - 17- شرح ابن وهبان، ذكره ابن الشحنة (⁷⁾ في شرح المنظومة.

وله كتاب في الفرائض وكتاب في الفقه وكتاب النوري في مختصر القدوري وكتاب النذكرة بلغني أنه مات بالموصل سنة خمس عشرة وقبل أربع عشرة وستمائة. ابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص20.

(1) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1631 وما بعدها.

- (2) الغزنوي: أبو المعالي عبد الرب بن منصور بن إسماعيل بن إبراهيم الغزنوي الحنفي توفي في حدود سنة 500 خمسمائة. له ملتمس الإحوان في شرح مختصر القدوري. ابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص12.
- (3) هو: إبراهيم بن عبد الرزاق الرستغفني المعروف يابن المحدث الدمشقي الحنفي، (ت807هـ)، لـه شرح مختصر القدوري في الفروع. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص19.
- (4) محمد بن عبد الجليل بن عبد الكريم جمال الذين أبو عبد الله الموقاني الأصل المقدسي المولد الدشقي الدار والوفاة، مولاه مستهل سنة إحدى ونسعين وخمسمائة، مع الكثير وكتب وحدث وكان يشتري الكتب النفيسة للانتفاع والمتجر وكان له معرفة ويقظة ويشتري الأشباء الظريفة من كل صنف ظريف، توفي منة أوبع وستين ومتمائة ودفن بسفح قاسيون. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000)، الوافي بالوفيات (نحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى)، ج1، ص85، دار إحياء التراث، بيروت؛ وكحالة، عمر بن رضا بن محمد واغب، معجم المؤلفين، ج01، ص128، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - (5) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص264.
- (6) البزازي: محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردري البريقني الإمام حافظ الدين الخوارزمي البزازي: محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردري البريقني الإمام محتفد الجامع الوجيز المشهور بفتاوى البزازية، شرح مختصر القدوري، مناقب الإمام أبي حنيفة وغير ذلك، الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص44.
- (7) ابن الشحنة (844 882هـ) أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشحنة

ومن المعلوم أنه لم تطبع من شروح القدوري إلا القليل، منها:

- الجوهرة النيرة، مطبوع بالمطبعة الخبرية، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء / 2، 1322م.
- اللباب للميداني، مطبوع بدار الكتاب العربي، تحقيق: محمود أمين النواري،عدد الأجزاء/ 4.
- خلاصة الدلائل، مطبوع بمكتبة الرشد الرياض، تحقيق: أبي الفضل الديمياطي، عدد الأجزاء / 2⁽¹⁾.

الثقفي الحلبي: قاض، مولد، روناته بحلب ناب عن جده في كتابة السر بالقاهرة، وولي قضاء الحنفية ببلد، ومات بالطاعون. له (لسان الحكام في معرفة الاحكام - مطبوع) ألفه حين ولي القضاء، ولم يتمه. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن الناسع، ج2، ص194، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج9، ص154.

⁽أ) حاجي خليفة: كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص718.

الفصل الثاني

حياة الشيخ يوسف بن عمر الصوفي الكادوري وكتابه جامع المضمرات والمشكلات

المبحث الأول: حياة الشيخ يوسف

المطلب الأول: اسمه، لقبه ونسبه، تأريخ ولادته ووفاته

اسمه وتسبه

هو يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري البزّار المعروف عند التوك بنبيرة عمر (شمس الدين)⁽¹⁾.

جميع النسخ التي عثرت على عناوينها أثبتت اسم الكتاب - جامع المضمرات والمشكلات - واسم الشهرة - الصوفي - وسنة الوفاة - (832هـ).

لقبه

 النبيرة: هو من رحل وجمع وعنى بالعلم وجمعه مع الورع الخفي والجهد والسخاء الوافر وأما نبيرة "وبنون مفتوحة ثم موحدة مكسورة نبيرة لقب (2).

 ⁽¹⁾ الزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج8، ص244؛ وكحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج13، ص320، ج8، ص244، والباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص233، ج4، ص112.

⁽²⁾ المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج (1980)، تهليب الكمال في أسماء الرجال (2) المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج (تحقيق: د. بشار عواد معروف)، ط1، ج32، ص47، مؤسسة الرسالة، بيروت؛ وكحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج13، ص320.

- 2. شمس الدين⁽¹⁾.
 - 3. البزار⁽²⁾.
 - 4. الصوفي⁽³⁾.
 - الكادرري⁽⁴⁾.
- نبيرة شيخ عمر بن بزار⁽⁵⁾ (يصفه أهل الترك).
 - 7. صاحب جامع المضمرات والمشكلات(6).

(4) تعددت الألفاظ فيها:

النسخة (أ): ذكرت انه الكمارودي. والنسخة (ب، ج): ذكرت انه الكاروري. والكادوري؛ بعد البحث وجدت أن اقرب الألفاظ إلى المصنف هي لفظة الكادور والتي تشير إلى الكدر: فخذ من الطيور، من الفلاغة، من سنجارة شمال العراق، من شمر الطائبة، أو أن أصلها من الكدر: (كدر): (أكثير) بن عبد الملك على لفظ تصغير (أكذر) والأكذرية من مسائل الجذ لُقبت بذلك؛ وقيل: لأن عبد الملك ألفاها على فقيه اسمه أو لقيه: أكذر، وقيل: باسم الميت الزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج8، ص44، وكحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج1، ص53، وكحالة، عمر رضا كحالة (1968) وكحالة، محمد الله وللديثة، ط2، ج3، ص593، دار رضا كحالة (1968)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط2، ج3، ص593، دار رضا لعلم للملابين، بيروت، والزييدي، أبو القيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق: مجموعة من المحققين)؛ ج2، ص484، دار الهداية، الاسكندية،

- (5) الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص237؛ اللكنري، الفوائد البهية، مصدر سابق،
 ص380، وكحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج13، ص320.
 - (6) الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص237.

 ⁽¹⁾ اللكنوي، عبد الحي اللكنوي (1986)، حاشية الجامع الصغير وشرحه النافع الكيير، ط1،
 ص34، عالم الكتب، بيروت؛ وكحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج13، ص320.

⁽²⁾ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص1237 والزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج8، ص1632 وحاجى خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1632.

⁽³⁾ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص237؛ ركحالة، معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج13، ص34، ج13، ص320، واللكنوي، الجامع الصغير، مصدر سابق، ص34.

المطلب الثاني: عصر المؤلف ومرتبته العلمية

نستطيع القول أن عصر الشيخ يوسف بن عمر الصوفي امتاز بأجواء برز من خلالها الكثير من العلماء على مختلف التوجهات الفقهية منها الأصولية والأدبية والحديث والتفسير والتاريخ فكانت الفترة الممتدة من أواسط القرن الثامن الهجري حتى منتصف القرن التاسع زاخرة وعامرة بمفاخر وانتصارات وتوسع للدولة العثمانية حيث كان له بالغ الأثر على ذلك التقدم.

يقول ابن خلدون في مقدمته وهو يتحدث عن العلوم العقلية وأصنافها، والأمم التي اعتنت بها وأهميتها: "ويبلغنا عن أهل المشرق أن بضائع هذه العلوم لم تزل عندهم موفورة، وخصوصا في عراق العجم وبلاد ما وراء النهر لتوفر عمرانهم واستحكام الحضارة فيهم "(1).

وقد قام فقهاء المذهب الحنفي بتقسيمات سبعة لبيان طبقات فقهائهم⁽²⁾:

الأولى: طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة الأربعة - ﴿ عَلَيْهُ - وَمَنَ سَلَكُ مُسَلِّكُهُمُ وَلَمُ عَلَى اللَّم في تأسيس قواعد الأصول، وبه يمتازون عن غيره.

الثانية: طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة، القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة على مقتضى القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة في الأحكام وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع، لكن يقلدونه في قواعد الأصول، وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره المخالفين له في الأصول.

الثالثة: طبقة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها عن صاحب المذهب كالخصاف وأبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن الكرخي وشمس الأثمة الحلواني وشمس الأثمة السرخسي وفخر الإسلام البزدوي وفخر الدين قاضي خان وأمثالهم،

⁽¹⁾ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (1984)، مقدمة ابن خلدون، ط5. ج3، ص1225، دار القلم، بيروت.

 ⁽²⁾ ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (1992)، رد المحتار على الدر المختار، ط2، ج1، ص77، دار الفكر، بيروت.

فإنهم لا يقدرون على شيء من المخالفة لا في الأصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص فيها على حسب الأصول والقواعد.

الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كالرازي وأضرابه، فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلا، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمآخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين، وحكم مبهم محتمل لأمرين، منقول عن صاحب المذهب أو أحد من أصحابه برأيهم ونظرهم في الأصول والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع، وما في الهداية من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل.

الخامسة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كأبي الحسن القدوري، وصاحب الهداية وأمثالهم، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض، كقولهم هذا أرلى، وهذا أصح رواية، وهذا أوفق للناس.

والسادسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف وظاهر المذهب والرواية النادرة، كأصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين، مثل صاحب الكنز، وصاحب المختار، وصاحب الوقاية، وصاحب المجمع، وشأنهم أن لا ينقلوا الأقوال المردودة والروايات الضعيفة.

والسابعة: طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين اه بنوع اختصار.

وبعد كل هذا التفصيل نستطيع القول أن رتبة شيخنا بوسف بن عمر بن يوسف تقرب من الطبقة السادسة لقدرته على التمييز بين الأقوى، والقوي، والضعيف، وظاهر المذهب، وظاهر الرواية، والرواية النادرة، ولذلك سأورد مسألة ذكرها الإمام يوسف لدلالته على التميز بين الراجح بين المذاهب، والله اعلم.

مسألة: التغليظ باليمين ببن المدعى والمدعى عليه في موضع معين.

التغليظ بالمكان والزمان لا يجب عند أبي حنيفة وصاحبيه هيئه، لأن المقصود تعظيم المقسم به وهو حاصل بدون ذلك، وفي إيجاب ذلك حرج على القاضي حيث يكلف حضورها وهو مدفوع (أ)، وهو الراجح عند الإمام الكادوري،

⁽¹⁾ المرغبتاني، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (2004)، الهداية في شرح بداية المبندي، ط1، ج3، ص159، دار إحياء النراث العربي، بيروت.

وقال الشافعي رحمه الله: إذا كانت البمين في القسامة، أو مالاً عظيمًا يبلغ عشرين مثقالاً من الذهب يحلفه في أشرف مكان فإن كان بمكة يحلفه بين المقام والكعبة، وإن كان بالمدينة يحلفه بين الروضة والمثبر، وفي بيت المقدس يحلفه عند الصخرة، وفي الأمصار الأخرى يحلفه في المسجد الجامع عند المنبر، وإن كان في موضع ليس فيه مسجد جامع يحلفه في يوم الجمعة بعد العصر (1).

أما المالكية: تغلظ الأيمان بالمكان والزمان ويراعى في الأمكنة شرفها وحيث يعظم أهلها ففي المدينة عند منبر النبي في وفي مكة عند البيت وفي غيرها في المساجد الجامعة وغيرها مما هو معظم عند أهل ذلك البلد، وتغلظ في الدماء والطلاق واللعان ولا يحلف عند المنبر إلا في ربع دينار فما زاد وتغلظ على أهل الذمة في بيعهم وكنائسهم (2).

أما الحنابلة: قالوا: إن الحاكم رأى تغليظها في حق المسلم باللفظ مثل قوله: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية.

وفي الزمان: أن يحلف بعد العصر لقوله تعالى: ﴿ تَعْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَوْةِ ﴾ ويحلف بين الركن والمقام بمكة وعند منبر رسول الله (عند المساجد (ق) المس

ا- مؤلفاته

رغم أن كتب التراجم والسير لم تذكر مؤلفًا آخر غير جمامع المضمرات والمشكلات إلا أنه وبلا شك أن من نظر وتأمل الجامع وما حواء من الشرح

^{(&}lt;sup>1</sup>) الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله (1393)، الأم، ط2، ج7، ص36، دار المعرفة، بيروت.

⁽²⁾ أبو محمد عبد الوهاب بن على بن نصر التعلبي البغدادي المالكي، (ت422هـ)، التلقين في الفقة المالكي، (ت422هـ)، التلقين في الفقة المالكي، (تحقيق: أبي أريس محمد بو خبزة الحسني التطواني)، ط1. (2004م)، ج2، ص215، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽³⁾ ابن قدامة، عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، الكافي في نقه الإمام المبجل أحمد بن حنيل، ج4، ص266، المكتب الإسلامي، بيروت.

والاستدلال والفقه الوفير؛ يستدل أنه لا بد لصاحب الجامع الإمام يوسف بن عمر الصوفي من مؤلفات أخرى، كما وصفه اللكنوي: "شيخ كبير وعالم نحرير جمع علمي الحقيقة والشريعة (أ)، لكنني لم أقف عليها بعد البحث والاطلاع.

ب- مشایخه

الحقبة التي عاشها المؤلف وما تخللتها من أحداث جسام في جميع المجالات السياسية والعلمية والثقافية والاجتماعية جعلت الحديث عن المؤلف وعصره وشيوخه وتلامذته غير يسير وذلك لعدم توفر المعلومات إلا القليل القليل، لذا فإنه لم يتسن لي العثور على أحد من شيوخه فيما توافر لدي من مراجع.

ج- تلاميده

مما لا شك أن عالما يملك كل هذه الملكات الفقهية والأصولية لا بد من أن يكون له تلامذة كثر استقوا منه العلم وتفقهوا على يديه لكني ومن خلال بحثي لم أعثر إلا على شخصية واحدة كان من تلامذة الشيخ يوسف بن عمر وهو: محمد فضل الله بن أيوب المنتسب إلى ماجو، وكان يكنى بفضل الله الصوفي⁽²⁾.

المبحث الثاني: كتاب جامُّع المضمرات وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إلى المؤلف

اسم الكتاب: جامع المضمرات والمشكلات، ولا أعلم خلافًا في اسم هذا الكتاب، ولا في نسبته إلى المؤلف، وقد نسبه إليه كل من: الباباني⁽³⁾، وحاجي

اللكنوي: الفوائد البهية، مصدر سابق، ص230.

⁽²⁾ حاجي خليفة: كشف الظنون: مصدر سابق، ج2، ص1225 والزركلي، الأعلام، مصدر سابق، ج6، ص46.

⁽³⁾ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص237.

خليفة (1)، والزركلي (2)، ومحمد عبد الحي الهندي اللكنوي (3)، وعمر رضا كحالة (4).

المطلب الثاني: ثناء العلماء على كتاب الجامع

إنّ ثناء العلماء على الكتاب فإنّه يعود بالثناء على صاحب المصنّف والجامع الشيخ الفقيه الإمام يوسف بن عمر رحمه الله تعالى، فقد قال اللكنوي، وحاجي خليفة، وصاحب الفوائد البهية عن الجامع بقوله: "طائعته وإذا به جامع للتفاريع الكثيرة، حاو على المسائل الغزيرة" (5).

المطلب الثالث: الأصطلاحات الفقهية في جامع المطلب المضمرات وكتب الأحناف⁽⁶⁾

أذكر هنا أشهر مصطلحات الحنفية الفقهية التي وردت في كتب الحنفية عامة وفي كتاب جامع المضمرات خاصة، ومن هذه المصطلحات ما يلي:

- قالوا: يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ. وأيضًا: يمكن أن يفيد الضعف مع الخلاف. انظر: ص111.
- قيل، ويقال: صيغ للتمريض لا يجزم بالتضعيف بها إلا بقرينة السياق أو النزام قائله؛
 لأنها ليست موضوعة لذلك، ولا مقيدة بذلك كليًا، بل يعلم ذلك إما بالنزام قائله،
 وإما بقرينة سياقه. انظر: ص80 105.
 - ذهب إليه عامة المشايخ، ونحوه: المراد به أكثرهم. انظر: ص125 358.

 $^{^{(1)}}$ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج $^{(1)}$ ، ص $^{(37)}$ ، ج $^{(2)}$ ، ص $^{(37)}$

⁽²⁾ الزركلي: الأعلام، مصدر سابق، ج8، ص244.

⁽³⁾ اللكنوي، الغوائد البهية، مصدر سابق، ص230.

⁽⁴⁾ كحالة: معجم المؤلفين، مصدر سابق، ج13، ص320.

⁽⁵⁾ اللكنوي، الجامع الصغير، ج1، ص7.

⁽⁶⁾ ينظر: صدر الشريعة، الإمام الفقيه عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي، شرح الوقاية ومعه متهى النقاية على شرح الوقاية (تحقيق: د. صلاح أبو الحاج)، ط1، ج1، ص89 وما بعدها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

- يجوز: قد يقال بمعنى: يصح، وقد يقال بمعنى: يحل، ولذلك تراهم يطلقون على الصلاة المكروهة ونحوها: جاز ذلك أو صح ذلك، ويريدون به نفس الصحة المقابل للبطلان من غير القصد إلى الإباحة أو نفي الكراهة، ولهذا فسر الشراح قولهم: جاز وصح، بقولهم: أي مع الكراهية. انظر: ص113.
- لا بأس: أكثر استعمالها في المباح وما تركه أولى، وقد تستعمل في المندوب،
 انظر: ص 125.
- ينبغي: يستعمل في المندوب وغيره في عرف المتقدمين، وفي عرف المتأخرين غلب
 استعماله في المندوبات. انظر: ص131.
 - المشايخ: المراد بها في قولهم: هذا قول المشايخ: من لم يدرك الإمام.
- المتقدمون من فقهائنا: المراد بهم الذين أدركوا الأئمة الثلاثة، ومن لم يدركهم فهو من المتأخرين، هذا هو الظاهر من اطلاقاتهم في كثير من المواضع.
- الخلف: عند الفقهاء: من محمد بن الحسن (ت189هـ) إلى شمس الأثمة الحلواني (ت456هـ).
- المتأخرون: المراد بها: من الحلواني (ت456هـ) إلى حافظ الدين البخاري (1)
 (ت693هـ).

قال الذهبي: إن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو: رأس ثلاثمائة.

قال اللكنوي: ويخدش ما ذكره عبدُ النبي أنهم كثيرًا ما يطلقون المتأخرين على من قبل الحلواني، فقد قال في الهداية (2): هذا مختار بعض المتأخرين. قال في العناية (3): منهم: أبو عبد الله الجرجاني، والإمام الرستفغني، والزاهد الصفار. وكلاهما متقدم على الحلواني.

⁽¹⁾ وهو محمد بن محمد بن نصر البخاري، أبو الفضل، حافظ الذين الكبير، قال أبو العلاء البخاري: كان إماما عالما ربانيا صمدانيا زاهدا عابدا مفتيا مدرسا نحريرا فقيها قاضيا محققا مدفقا محدثنا جامعا لأنواع العلوم. ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص121.

⁽²⁾ المرغيناني، برهان الدين أبو الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (2004)، الهداية في شرح بداية المبتدي، ط1، ج1، ص126، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

⁽³⁾ البابرتي: محمد بن محمد بن محمود، العناية شرح الهداية، ج2، ص369، دار الفكر، بيروت.

- الصدر الأول: لا يقال إلا على السلف، وهم أهل القرون الثلاثة الأولى، الذين شهد
 النبي ﷺ أنهم خير القرون، وأما من بعدهم فلا يقال في حقهم ذلك.
- الإمام، والإمام الأعظم: المراد بهما في كتب الحنفية أبو حنيفة، وأما في كتب
 التفسير والأصول والكلام، فالمراد بالإمام حيث أطلق غالبًا هو الإمام: فخر الدين
 الرازي.
 - صاحب المذهب: المراد به أبو حنيفة.
 - الصاحبان: المراد أبو يوسف ومحمد.
 - الشيخان: المراد بها: أبو حنيفة وأبو يوسف.
 - الطرفان: المراد بها: محمد وأبو حنيفة.
 - الإمام الثاني: المراد بها: أبو يوسف.
 - الإمام الرباني: المراد بها: محمد.
 - عند أئمتنا الثلاثة: المراد بها: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد.
 - الأثمة الأربعة: أبر حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، أصحاب المذاهب المشهورة.
- عنده: الضمير فيه في قول الفقهاء: هذا الحكم عنده، أو هذا مذهبه إذا لم يكن
 مرجعه مذكورًا سابقًا يرجع إلى الإمام أبي چنيفة، وإن لم يسبق له ذكر، لكونه
 مذكورًا حكمًا.
- عندهما، ولهما، وقالا: الضمير يرجع إلى أبي يوسف ومحمد إذا لم يسبق مرجعه،
 وقد يراد به: أبو يوسف وأبو حنيفة، أو محمد وأبو حنيفة إذا سبق لثالثهما ذكر في
 مخالف ذلك الحكم، مثلا: إذا قالوا: عند محمد كذا، وعندهما كذا، يراد أبو حنيفة
 وأبو يوسف: يعني الشيخين، وإذا قالوا: عند أبي يوسف كذا، وعندهما كذا، يراد
 به: أبو حنيفة ومحمد: يعنى الطرفين.
- عنده، وعنه: الفرق بينهما: أن الأول دال على المذهب، والثاني على الرواية، فإذا قالوا: هذا عند أبي حنيفة دل ذلك على أنه مذهبه، وإذا قالوا: وعنه كذا، دل ذلك على انه رواية عنه.
 - روايتان: المراد بها: في قولهم: فيه عن الإمام روايتان: أي عدم معرفة الأخير منهما.

- رواية عنه: المراد بها في قولهم: في رواية عنه كذا: أي يعلمون أنها قوله الأول، أو
 تكون هذه الرواية رويت عنه في غير كتب الأصول، وهذا أقرب.
- الكراهة: إذا أطلقت في كلامهم فالمراد الكراهة التحريمية، إلا أن ينص على كراهة التنزيه، أو يدل دليل على ذلك.
- السنة: إذا أطلق فالمراد به السنة المؤكدة، وكذا سنة الرسول ﷺ، وإن كان هو يطلق على سنة الصحابة أيضًا. وتطلق كثيرًا ويراد بها: المستحب وبالعكس، ويعلم ذلك بالقرائن الحالية والمقالية.
- يطلقون عباراتهم كثيرًا في مواضع؛ اعتمادًا على التقيد في محله، وقصدهم بذلك أن
 لا يدعي علمهم إلا من زاحمهم بالركب، وليعلم أنه لا يحصل إلا بكثرة المراجعة
 وتتبع عباراتهم، والأخذ عن الأشياخ.
- الواجب: يطلق كثيرًا ويراد به اعم منه ومن الفرض، كما الواجب في (الصيام)،
 وغيره.
- الفرض: يطلق كثيرا على ما يقابل الركن، فيطلقون على ما لا يصح الشيء بدونه،
 وان لم يكن ركنا، كما ذكروا أن من الفرائض في الصلاة التحريمة، وقد يطلق على
 ما ليس بفرض ولا شرط.
- الحسن: إذا ذكر مطلقا في كتب الحنفية فالمراد به: ابن زياد، تلميذ أبي حنيفة، وإذا ذكر مطلقا في كتب التفسير فالمراد به: الحسن البصري.
- شمس الأثمة: عند الإطلاق يراد به شمس الأثمة السرخسي، وفيما عداه يذكر مقيدا
 كشمس الأثمة الحلواني، وشمس الأثمة الزرنجري⁽¹⁾، وشمس الأثمة الكردري⁽²⁾،

⁽¹⁾ وهو بكر بن محمد بن علي بن الفضل، الزرنجري، شمس الأثمة، نسبة إلى قرية زرنكر من قرى بخارى، قال الكفوي: الإمام المتقن الذي كان يضرب به المثل في حفظ المذهب، وكان له معرفة في الأنساب والتواريخ، (427 - 512هـ). ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج¹، ص. 172، واللكتوي، الفوائد البهية، مصدر سابق، ص. 96 - 97.

⁽²⁾ وهو محمد بن عبد الستار بن محمد العمادي الكردري البراتقيني الحنقي: أبو الواجد، شمس الأثمة، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، (599 - 642هـ). ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص82؛ وابن قطلوبغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ص267 - 268.

- وشمس الأئمة الأوزجندي⁽¹⁾.
- الفضلي: المراد به: أبو بكر بن الفضل الكماري البخاري (ت381هـ).
- (الأصل): في قولهم: هذا الحكم ذكره في (الأصل) ونحوه يراد به (المبسوط):
 تصنيف الإمام محمد سمي به، لأنه صنفه اولاً، ثم (الجامع الصغير) ثم (الجامع الكبير) ثم (الزيادات).
- (المبسوط): المراد به: (مبسوط السرخسي) في (شروح الهداية) و(شروح الوقاية)،
 وغيرها عند الإطلاق، وهو شرحه على (الكافي) الذي ألفه الحاكم الشهيد
 (ت344هـ).
- (المحيط) المراد به: (المحيط البرهاني) عند إطلاقه لغير واحد: كصاحب (الخلاصة)، و(النهاية)، و(شرح الوقاية) لا (المحيط) للإمام رضي الدين السرخسي.
- ظاهر الرواية، وظاهر المذهب، والأصول في قولهم: هذا في ظاهر الرواية، وهو ظاهر المذهب، وهو موافق لرواية الأصول: هي مسائل رويت عن أصحاب المذهب، وهم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد⁽²⁾.

المطلب الرابع: أسلوبه (منهج المؤلف في الكتاب)

منهج الشيخ يوسف بن عمر الصوفي في شرحه لمختصر الإمام القدوري يتلخص فيما يلي:

ا. سلك الشيخ يوسف في هذا الكتاب مسلكًا بحبث يأخذ جزءًا من بعض عبارات القدوري ويشرحها متغاض عن النص كاملاً، ويكتب قطعة مناسبة من المتن، ثم يتناولها بالشرح جامعًا مسائلها، وموضحًا دلائلها، مصدرًا المتن بعبارة "فقال"، أو "وقال"، أو "قوله" وأحيانًا لا يذكر شيئًا من ذلك، كما أنه كثيرًا ما يمهد للدخول إلى

⁽¹⁾ وهو محمود بن عبد العزيز الأوزجندي، شيخ الإسلام، شمس الأئمة، جد قاضي خان، تفقه على السرخسي. ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص285؛ واللكنوي، القوائد البهية، مصدر سابق، ص342.

⁽²⁾ ينظر: صدر الشريعة، شرح الوقاية، مصدر سابق، ج1، ص89 وما بعدها.

- المتن بعبارة وجيزة، وأحيانًا بكلام طويل يشرح فيه مقدمة يسهل من خلالها فهم نص المتن، ثم يبدأ بشرح تلك القطعة من المتن، وغالبًا يبدأ إما بحرف تفسيري (أي) وإما بكلمة (يعني) أو (اعلم) وأحيانًا يدخل في الشرح مباشرة بدون هذا أو ذاك، وهذه هي الصبغة العامة للكتاب.
- أراد الشارح أن يربط بين السابق واللاحق من الموضوعات والمباحث، فقام رحمه الله بإيجاد علاقة معنوية بين الموضوعات بعضها بالبعض الآخر، وذلك بذكر أسطر تمهيدية في بداية كل موضوع ومبحث قبل الدخول بشرح كلام الماتن.
- 3، حاول أن يقوم بشبه تبويب للمتن من خلال ذكر العناوين الرئيسية للمباحث الفقهية، حيث ذكر عدة عناوين.
- 4. استدلاله بالآية أو الحديث، يكون حسب ما يقتضيه النص، لذا فإنه قد يأتي بالآية أو الحديث بشكل مجزأ وغير كامل.
- 5. الأحاديث النبوية التي يستدل بها على الأحكام الشرعية غالبًا ما تكون ضعيفة، أو لا أصل لها، ومنها ما هو صحيح.
- 6. استخدامه الكلمات الفارسية، أو الجمل في بعض المواضع أثناء توضيحه للمسالة الفقهية والتعليق عليها.
- أ. في كل باب من أبواب الفقه يقوم بالتعريف لغة وشرعًا، وغالبًا ما يستند في التعريف اللغوي إلى كتاب العلامة المطرزي (المغرب).
- المذاهب التي يقارن بها مع مذهبه الحنفي هو مذهب المالكية والشافعية وبالتتيجة ينتصر دانمًا لمذهبه بعد عرض الحجة لديه.
- 9. الأصل أن يذكر قول الحنفية وأدلتهم أولا، ثم يذكر قول المخالف لهم وأدلتهم، ولكنه كان يخرج عن هذا المنهج أحيانا.
- 10. لاحظت أن المصنف صاحب جامع المضمرات، قد تابع الإمام القدوري في ترتيب أبواب الكتاب، غير أنه لم يشرح كل جزئية فيه لكنه عرض ما يراه الشارح للمختصر أنه يحتاج إلى بيان وتوضيح.
 - 11. اعتمد في شرحه للمختصر ناقلا عن ما يزيد على خمسين مصدرًا.

- 12. يذكر المذاهب بدون ذكر أصحابها، وذلك بعبارة "قيل" أو "البعض" أو "بعضهم" أو "فإن قيل" أي على شكل اعتراض، وعد هذا من الملاحظات عليه، وحصل ذلك منه كثيرًا.
 - 13. في أغلب الأحيان يذكر الثمرة الفقهية للخلاف الحاصل في المسألة.
- 14. كثيرًا ما يذكر الشارح رأي أبي يوسف ومحمد في المسائل الفقهية، لكنه لم يلتزم إيراد خلافهما في كل المسائل، إذ في بعض المسائل المشهور فيها الخلاف في المذهب، لم يذكره.
- لم ينص الشارح على خلاف الشافعي في كل مسألة خالف فيها، وإنما بين بين،
 وقليلا ما يذكر خلاف مالك، وأما خلاف أحمد فلم يذكره مطلقا.

المطلب الخامس: المصادر التي اعتمدها المؤلف خلال شرحه لمختصر القدوري كما يلي

القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وأقوال التابعين وتابعيهم.

أما الكتب والمراجع التي رجع إليها الكادوري، والتي سيأتي تفصيل الكلام عن كل واحد منها في موضع ذكره من الأطروحة، (إن شاء الله):

- الينابيع: ورمز لـه المؤلف بـ (ي)، لمحمد بن رمضان الرومي كـان حياً 616هـ تحقيق: عبد العزيز العلوى، السعودية.
 - 2. المنافع: ورمز له المؤلف بـ (م)، للنسفي أبي البركات، مخطوط، (ت710هـ).
 - 3. الأنفع: ورمز له المؤلف بـ (أ).
 - 4. الهداية: ورمز له المؤلف بـ (هـ)، للمرغيناني، (ت593هـ).
 - 5. المغرب: ورمز له المؤلف بـ (ب)، للمطرزي، (ت610هـ)، مطبوع.
 - أن تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي، (ت نحو540هـ)، مطبوع.
 - 7. الخلاصة: للإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، (ت542هـ)، مخطوط.
 - 8. النصاب: للإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، (ت542هـ).
 - 9. الظهيرية: للإمام ظهير الدين المحتسب، (ت619هـ).
 - 10. السراجية: للإمام سراج الدين الأوشي، (ت569هـ)، مطبوع.

- . 11. السراجية بالمواريث: للإمام محمد أبي طاهر السجاوندي، (ت600هـ) وقيل 700هـ.
 - 12. أصول اللامشي: للإمام أبي الثناء اللامشي الماتريدي، مطبوع.
 - 13. الذخيرة: للإمام برهان الدين بن مازه البخاري، (ت616هـ).
 - 14. المحيط البرهاني: للإمام برهان الدين بن مازه البخاري، (ت616هـ).
- 15. الفتاوى الكبرى: للإمام حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، (ت536هـ).مخطوط.
- فتاوى الحجة: للإصام حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، (ت536هـ).
 مخطوط.
- 17. الفتاوي الحسامية: للإمام حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، (ت536هـ)، مخطوط.
 - 18. التمهيد: للإمام أبي المعين المكحولي النسفي، (ت508هـ).
 - 19. الجامع الصغير والكبير: وهما للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (ت187هـ).
 - 20. السير الكبير: للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (ت187هـ).
 - 21. التهذيب: للإمام جمال الدين أبي سعد اليزدي القاضى (ت591هـ).
 - 22. الزاد: للإمام أبي المعالي الإسبيجابي المرغيناني، (ت635هـ)، مخطوط.
 - 23. الأصل: للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (ت187هـ)، مطبوع.
- 24. الملتقط: للإمام ناصر الدبن أبي القاسم الحسيني السمرقندي، (ت556هـ)، مطبوع.
 - 25. المبسوط: للإمام شمس الأثمة السرخسي: (ت483هـ)، مطبوع.
- 26. شرح الطحاوي: للإمام أبي بكر أحمد بن على الرازي الجصاص، المتوفى سنة 370هـ.
- 27. النوادر: وهي ثمانية مؤلفات تشمل ما جمع وكتب من مسودات وإملاء الإمامين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله.
- 28. الفتاوي الصغرى: للإمام نجم الدين يوسف بن أحمد الخوارزمي الخاصي (ت634هـ)، مخطوط.

- 29. الملخص: للإمام ظهير الدين أبي المظفر البخاري النوحاباذي، (ت668هـ).
- 30. المنتقى: للإمام محمد أبي الفضل الحاكم الشهيد المروزي البلخي، (ت334هـ).
- 31. العتابية: وهي للإمام أحمد بن محمد بن عمر أبي نصر العتابي البخاري، (ت586هـ).
- 32. كفاية البيهقي: للإمام أبي القاسم إسماعيل بن الحسين بن عبد الله البيهقي، (ت402هـ).
- 33. الخانية: للإمام فخر الدين أبي المحاسن المعروف بقاضيخان الأوزجندي، (ت592هـ).
- 34. الإيضاح: للإمام أبي الفضل ركن الدين عبد الرحمن بن أميرويه الكرماني، (ت543هـ).
 - 35. الزيادات: وهي للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (ت187هـ).
- 36. الفتاوى النسفية: للإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي الشهير: بعلامة سمرقند، (ت537هـ).
 - 37. الفوائد: للإمام ظهير الدين أبي المحاسن المرغيناني، (ت506هـ).
 - 38. العيون: للإمام أبي الليث السمرقندي، (ت375هـ)، مطبوع.
 - 39. بستان العارفين: للإمام أبي الليث السمرقندي، (ت375هـ)، مطبوع.
 - 40. النوازل: للإمام أبي الليث السمرقندي، (ت375هـ)، مطبوع.

الفصل الثالث

ملاحظات خطية حول المخطوطات

المبحث الأول: ميزات النسخ

كانت عادة الناسخين الثلاثة في المخطوطة التي قمت بتحقيقها أن يقوموا برسم الخط على غرار رسم المصحف الشريف، ولا ينبغي أن يقاس على خط المصحف بنسخ الكتاب على الخط المشهور وقد قمت بنسخ المخطوط على الخط المشهور. وهذه جملة من الإشارات على ما ذكرت آنفا:

- 1.وضع الهمزة على السطر بدلا من وضعها على الألف مثاله (بنباء) والأصح (بنباً).
- 2. وضع الهمزة على الكرسي بدلا من وضعها على الألف مثاله (مسئلة) والأصح رسمها (مسألة).
- من عادة النساخ في (أ، ب، ج) يكتبون الآيات والأحاديث متصلة مع كلام الشارح بدون فواصل أو أقواس.
- 4. في النسختين (أ، ب) قلب الهمزة الواقعة بعد الألف إلى ياء مثاله (ساير) ففضلت رسمها (سائر).
- ق.ناسخ النسخة (أ) عادة ما يكتب الألف الخنجرية إلى ياء مثاله (الهدي، اهدي)
 ففضلت كتابتها (الهدى، اهدى).
- الناسخون الثلاثة اتفقوا على رسم الألف الواقعة بعد اللام واؤا مثاله (الصلوة، الزكوة) وكتبتها (الصلاة، الزكاة).
- 7. النساخ في (ب، ج) يحذفون الهمزة بعد الألف الممدودة مثاله (الأشيا) والأصح (الأشياء).
- 8. الناسخون الثلاثة عادة ما يقومون بتلوين العناوين الرئيسية والفرعية بالخط الأحمر وكذلك ما ينقله المصنف الشيخ بوسف بن عمر عن صاحب المختصر (الكتاب) وقد استبدلتها بخط غامق.

9. من عادة النساخ في (أ، ب) يحذفون الألف الواقعة بعد اللام مثاله (ثلثة) والأصح (ثلاثة).

المبحث الثاني: وصف النسخ الثلاث

مع تصوير نسخة لكل بداية ونهاية عن كل نسخة.

النسخة الأولى (أ):

نسخة المكتبة في الرياض - المملكة العربية السعودية، والتي تحمل الرقم - 1697 - وتاريخ النسخ سنة (130هـ)، عدد اللوحات: (657) لوحة وفي كل لوحة صفحتان وفي كل صفحة (23) سطرا، وعدد الكلمات في السطر الواحد (12) كلمة في الغالب، وعدد اللوحات التي قمت بتحقيقها (18) لوحة، ورمزت لها بالحرف (أ). وقد بدأ بعد السملة قوله:

"الحمد لله: الذي جعل علم الهدى أهدى علم الإسلام، والعمل به معلم التقى، وأبقى دليل إلى معرفة الإسلام، وختم النبوة: بنبي منبئ بنبأ الحلال والحرام، صلى الله عليه وعلى آله، الاهتداء في الاقتداء والإنتمام".

وانتهى بقوله: "والله الموفق للإتمام والمسير للختام".

اسم الناسخ: محمد ولد الشيخ كمال.

وتاريخ نهاية المخطوط: تمت هذه النسخة الميمونة المباركة فتاوى المضمرات من علم الفقه، من شهر ذي القعدة في يوم أربع من سنة 1130هـ.

وقد تميزت طريقة الناسخ كما يلى:

- النسخة (أ) امتازت بلون ترابي حيث تميزت صفحاتها الأولى بآثار من الماء كان قد سقط عليها، إضافة إلى أن صفحات اللوحة تبدأ بتقارب كلماتها من الصفحتين عند عدد من صفحاتها الأخريات مما أدى إلى صعوبة في مقابلة النسخة إلا بالاستعانة بباقي النسخ (ب، ج).
- 2.خط الناسخ كان واضحا وجيدا وكان هذا هو أحد الأسباب التي جعلتني اختارها أُمَّـا لبقية النسخ.
 - 3. النسخة (أ) تعد من أقدم النسخ حيث تم نسخها سنة (1130هـ).

- 4. المصادر التي ينقل منها المصنف كان يخطها بلون أحمر أمثال: كتاب التحفة، والذخيرة، والجامع الصغير، وغيرها، إضافة إلى العناوين الرئيسية كذلك مثل: كتاب المدعى، كتاب السير، بأب مسائل ألفاظ الكفر، وكذلك الأحرف التي ترمز لكتاب معين، أمثال، ه (الهداية)، ي (البنايع)، وغيرها.
- 5. الناسخ للمخطوط حينما يحصل له نسيان لبعض الجمل أو الكلمات أو الأحرف فكان يكتبه على الحاشية الجانبية للوحة.
- 6. الألف المقصورة أواخر الكلمات يكتبها ياء مثاله: إلى يجعلها الي، والهمزة على الكرسي يكتبها ياء، مثاله سائر يجعلها ساير وقد أشرت في التحقيق إلى ذلك مكتفيا بذكرها مرة واحدة.
- 7. وهناك نصوص استعان بها الناسخ من كتب الفقه كالزاد، والهداية، والمبسوط، وغيرها فيها سقط أو تحريف لغوي استعنت بالكتاب الأصل، فنسختها منها، تصحيحًا للمنن، ولنمام النص الفقهي.
- 8. قمت بمقابلتها مع النسختين (ب، ج) وتصحيحها كذلك سواء أثبت العبارة من النسخة (أ) أو من النسختين لتمام المعتى.
- 9. قمت بوضع عناوين للمسائل، حيث إن الناسخ من النادر أن يذكر عنوانًا لكل مسألة، فدونتها زيادة للترتيب والفهم والوضوح، ووضعتها بين معقوفتين دون الإشارة إليها في الهامش مثل [الاحتكار]...والله الموفق.

النسخة الثانية (ب):

النسخة الأزهرية، وتحمل الرقم: (44175)، وعدد اللوحات (464) لوحة، في كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة (33) سطرا وعدد الكلمات في السطر الواحد (13) كلمة في الغالب، سنة النسخ (1165هـ)،وعدد اللوحات التي قمت بتحقيقها (101) لوحة، ورمزت لها بالرمز (ب).

وقد افتتح الناسخ المخطوط بالبسملة، وبقوله: "رب يسر ولا تعسر" إلى آخر ما هو موجود في النسخة (أ).

وانتهى المخطوط بقوله: "والله الموفق للإنمام والمسير للختام ".

اسم الناسخ: الحاج عمر بن جوبان الحلبي الحنفي.

وتاريخ نهاية المخطوط: كان الفراغ من كتابته نهار السبت يوم الثالث عشر من ربيع الأول لسنة (1165هـ).

وتميزت النسخة (ب) من المخطوط بما يلي:

- 1. لون النسخة مائل إلى الحمرة، وفيه ظلال وسط كل لوحة مرسوم عليها منارتان يحضنهما هلال وحولهما معقوفتان مزخرفة، كما يوجد على بداية المخطوط ختمان لكنهما غير واضحين، وكما أشرت إلى النسخة التي قبلها فإن الناسخ يرسم كل عنوان أو كتاب أو رمز بخط احمر.
- كما هو في النسخة (أ) فإنه يكتب على الحاشية في حال حدوث نقص أو سهو من الناسخ أثناء النقل.
 - 3. الخط يعد من ناحية الوضوح درجة ثانية بالنسبة إلى النسخة (أ).
 - 4. هناك بعض الكلمات طمست، وقد أشرت إليها حيثما جاءت.

النسخة الثالثة (ج):

نسخة المكتبة في الأزهر - جمهورية مصر العربية، والتي تحمل الرقم - 44174 - وتاريخ النسخ سنة (1194هـ)، عدد اللوحات (421) لوحة، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل لوحة (20) كلمة في الغالب، وعدد الكلمات في كل سطر (20) كلمة في الغالب، وعدد اللوحات التي قمت بتحقيقها (105) لوحة ورمزت لها بالحرف (ج).

وقد افتتح الناسخ المخطوط بالبسملة، بعدها بقوله: "رب يسر ولا تعسر"، وانتهت بقوله:

"والله الموفق للإنمام والمسير للختام".

اسم الناسخ: الشيخ محمد أفندي المتوفى سنة (1229هـ).

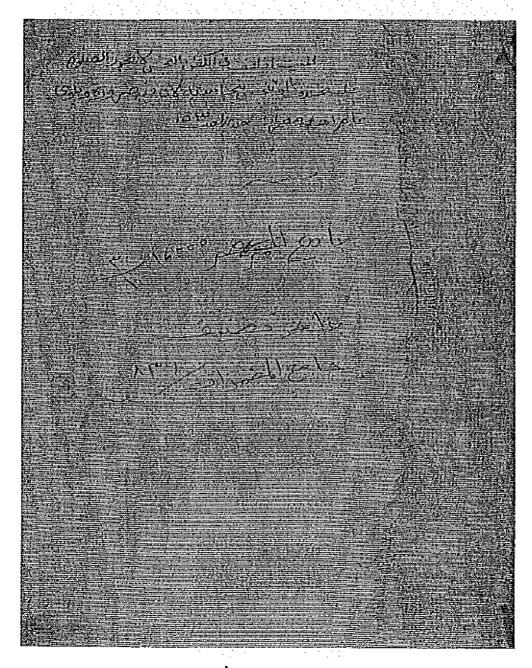
تاريخ نهاية المخطوط: كان الفراغ منها يوم الاثنين الثامن من شهر ذي القعدة سنة (1194هـ). وتميزت النسخة: (ج) بما يلي:

 الون النسخة يشابه إلى حد كبير لون النسخة (أ) (ترابي)، كما أن الرسمة على ورقة المخطوط كما هو الحال في النسخة (ب)، كذلك الرموز، والعناوين، وأسماء المصادر التي اعتمدها الشارح كلها معلمة باللون الأحمر. 2.الخط من حيث درجة الوضوح أقل من النسختين الأوليين كما أن سنة النسخ متأخرة (1165هـ) لذا اخترتها نسخة (ج).

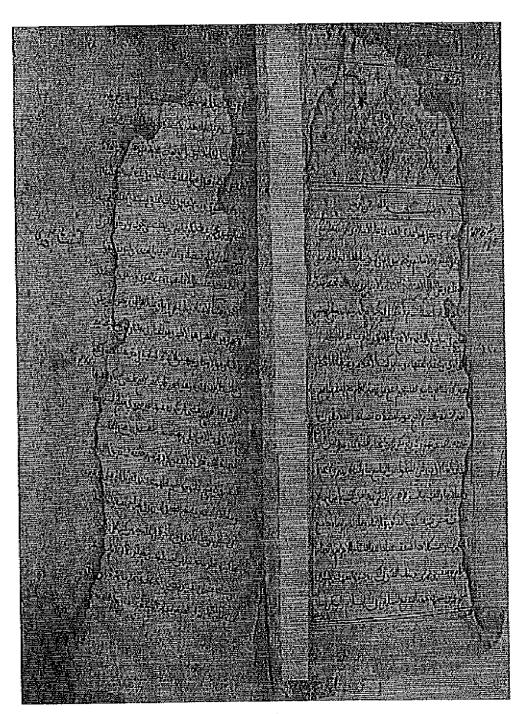
3. الناسخ حينما يحصل له نسيان لبعض الجمل، أو الكلمات، أو الأحرف، فكان يشير إليها ويكتبها في الحاشية.

Ţ

نماذج من صور المخطوط



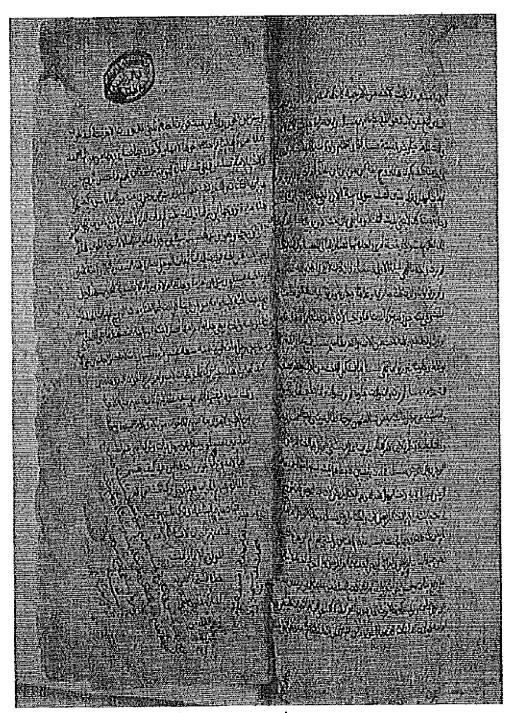
عنوان النسخة (أ)



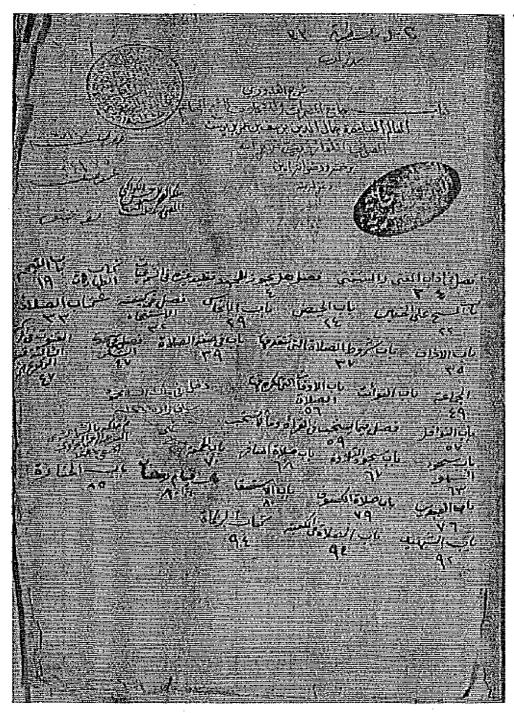
بداية اللوحة الأولى من النسخة (أ)

JiZg Charanaliyeri (3. — profileranianianianististening THE PROPERTY OF THE PROPERTY O

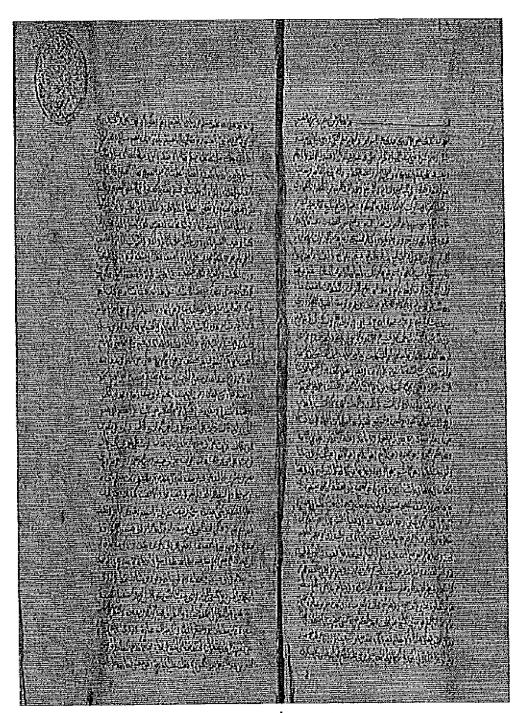
اللوحة الأولى من كتاب الدعوى النسخة (أ)



اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)



عنوان النسخة الثانية (ب)



بداية اللوحة الأولى من النسخة (ب)

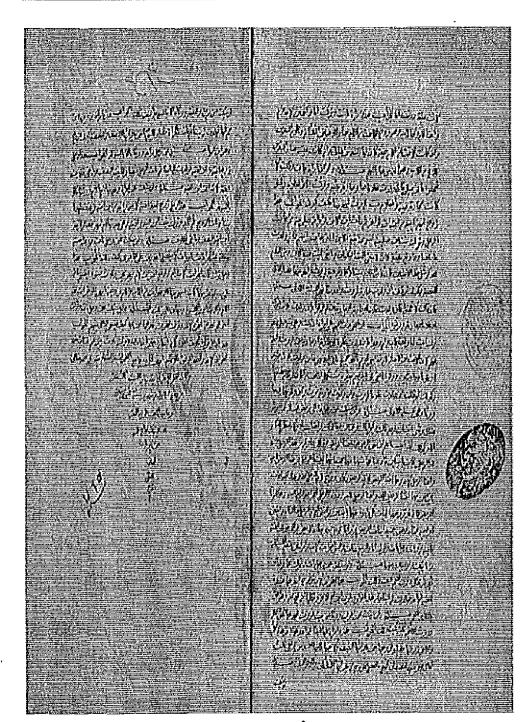
Charage Company of the Company of th inen en persentant **可可能的数据的图像**可 **第27 的基础的工程,这个时间** Para Jaka Para Jawa Baran 即延迟的影响或结合激 **对于1000年的中央1000年** 2年16年12日16日17日17日 **非洲云画说[4]**这种词。 **可见的现在分词形式 可能的现在形式的现在分词是 到到四周的中国中国 可能够到了这个人的**

邓克勒尼诺斯斯加索德

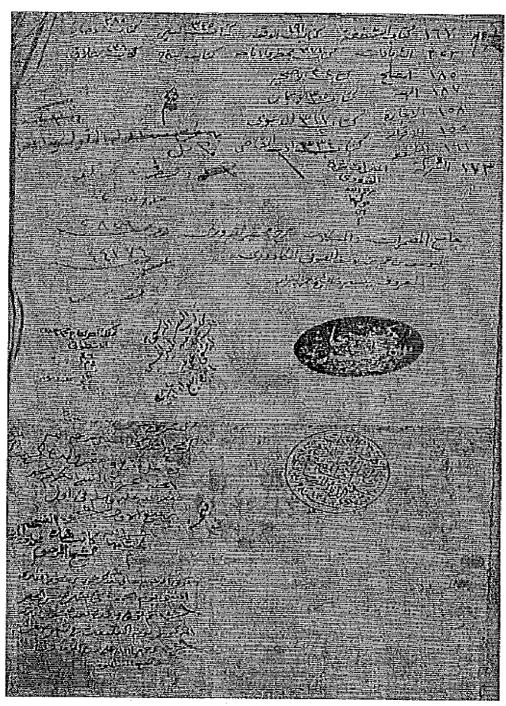
有某些成功的

29-2017年2017年118日 **设理协会的条约条约**通过 AND WEST STREET, WILLIAM **为是但看着我们的由于**地位 **海里越河外河里地**高高 Ligge Control and Section 1975 The second secon

اللوحة الأولى من كتاب الدعوى النسخة (ب)



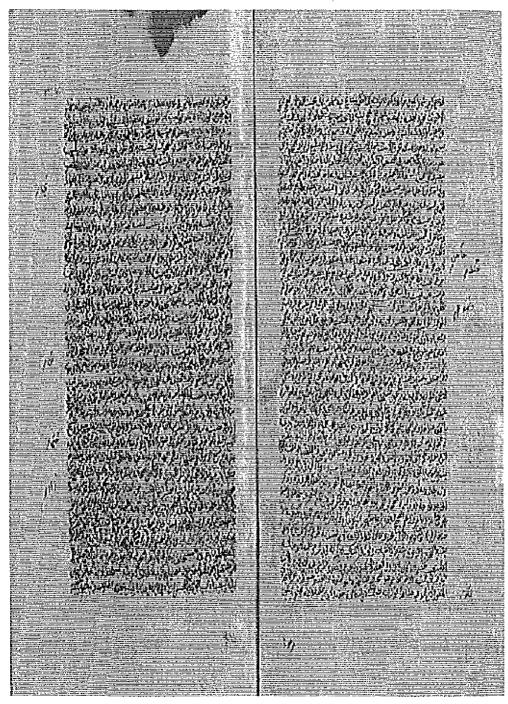
اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)



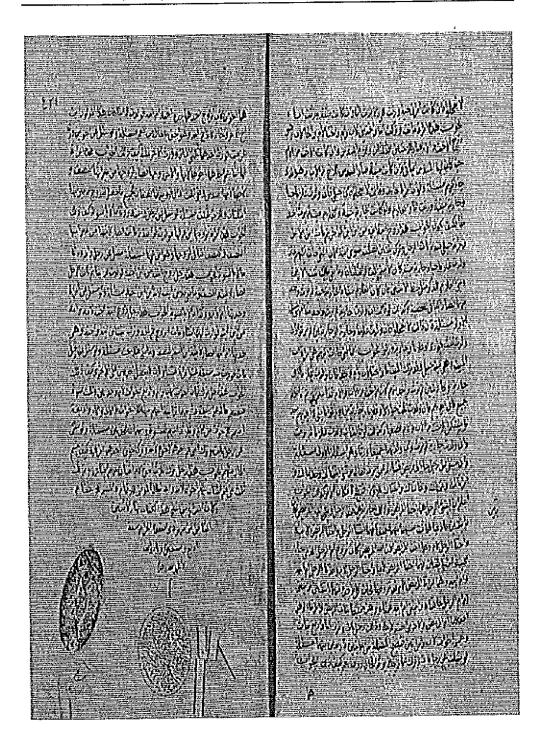
عنوان النسخة الثالثة (ج)

建筑市区内市内市 370是高面的各种的特别是 CALL DATA CONTINUES OF 包括原在中国产品的 Vale plant prosoven at **有可知的影響與新聞** Astronomy application 主要证明的成果的现在形式 可能更加研究的理论 是一种。 第二章 **初度可能可能的对象**的 他自身多家外的影響 **机的房间加坡加拿**纳 **学,那一句字数字** SECURIO DE CONTRO DE

بداية اللوحة الأولى من النسخة (ج)



اللوحة الأولى من كتاب الدعوى النسخة (ج)



اللوحة الأخيرة من النسخة (ج)

القسم الثاني النص المحقق

62

Ť

كتاب الدعوي

ب⁽¹⁾، ادعى زيد على عمرو مالاً، فزيد المدعي وعمرو المدعى عليه، والمال المدعى، والمعلى عليه، والمال المدعى، والمدعى به لغو، والمصدر الادعاء، والاسم الدعوى، والفها للتأنيث، فلا تنون، يقال: دعوى باطلة، أو صحيحة، وجمعها: دعاوى بالفتح، كفتوى وفتاوى⁽²⁾.

م⁽⁵⁾، الدعوى مؤنثة، وهي فعل من الدعاء، قال الله تعالى: ﴿وَعَالِخُ دَعُونَهُمْ ﴾ (يونس: 10)، أي دعاؤهم (⁴⁾، وهو إضافة عين عند غيره إلى نفسه، أو دين على غيره لنفسه، أو حق قبل إنسان لنفسه (5).

[المدعى والمدعى عليه]

هـ⁶⁾، قوله: الْمُدَّعِي مَنْ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْخُصُومَةِ إِذَا تَرَكَهَا وَالْمُذَعَى عَلَيْهِ مَنْ يُجْبَرُ

⁽¹⁾ المطرزي، للإمام اللغوي ناصر بن عبد السيد أبي الفتح (2011)، المغرّب في ترتيت المعرّب (تحقيق: جلال الاسيوطي)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت. وقد أشار المؤلف في بداية المخطوط إلى أنه رمز بالمنقول من كتاب المغرب بـ (ب).

⁽²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص181

⁽³⁾ أشار المؤلف في بداية المخطوط إلى أنه وشي بالمنقول من كتاب المنافع بـ (م)، وهو: المنافع شرح الفقه النافع، ويسمى بالمستصفى أيضًا، للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود أبي البركات حافظ الدين النسفي الحنفي، (ت710هـ)، مخطوط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تحت رقم: 255874، عدد لوحاتها: 206، ناسخها: عبد الله بن إبراهيم بن إسماعيل بن محمد، سنة النسخ: 726هـ

^{(4) [}دعايهم] في (ب، ج).

⁽⁵⁾ غير أني لم أجد، في نسخة المنافع فاستحصلته من كتاب: النسفي، أبي حقص عمر بن محمد (1995)، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (تحقيق: خالد عبد الرحمن العلث)، ج1، ص278، دار النقائس، عمان.

⁽⁶⁾ أشار المؤلف في بداية الكتاب إلى أنه رمز بالمنقول من كتاب الهداية بـ (هـ). المرغيناني، أبو الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل (2004)، الهداية شرح بداية المبتدي (تحقيق: الشيخ طلال بوسف)، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

على الخصومة (1)، ومعرفة الفرق بينهما، من أهم ما يبتنى عليه مسائل الدعوى، وقد اختلفت عبارات المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، فمنها (2) ما قال في الكتاب (3):

وهو حد عام⁽⁴⁾ صحيح⁽⁵⁾؛ وقيل: المدعي من⁽⁶⁾ لا يستحق إلا بحجة كالخارج⁽⁷⁾؛ والمدعى⁽⁸⁾ عليه: من يكون مستحقًا بقوله من غير حجة، كذي⁽⁹⁾ اليد⁽¹⁰⁾، وقيل المدعى: من يتمسك⁽¹¹⁾ بغير الظاهر⁽¹²⁾، والمدعى: من يتمسك بالظاهر⁽¹⁴⁾.

⁽¹⁾ القدوري، أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر (2006)، مختصر القدوري (نحقيق: الشيخ كامل محمد عويضة)، ط1، ص214، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(2) [}نىنهم] نى (ب).

⁽³⁾ ويعني به [مختصر الفدوري].

^{(4) [}عالم] من (أ)، [علم] من (ب، ج)، والصحيح ما ثبت من: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص155.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص155.

^{(6) [}من] سائطة من (أ)، _

 ⁽⁷⁾ قوله: كالخارج، يقصد به: من ليس طرفا في التصرف. القلعجي رقنيبي، معجم لغة الفقهاء،
 مصدر سابق، ج1، ص191.

^{(8) [}المدعى] من (ب، ج)، المدعا من (أ).

^{(9) [}كذر] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ذو البد: المتصرف في الأملاك والأعيان، أو من كانت العين في حيازته. القلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص215.

^{(11) [}بلتمس] من (ب، ج).

⁽¹²⁾ قوله: الظاهر وهو يحتمل عدة معان منها؛ اولا: النائي البعيد. ثانيا: البادي البين. فهو يقصد المعنى الثاني، لأن المدعى هو من يريد إزالة الظاهر بادعاء باطن، والمدعى عليه يريد إقراره على ما كان عليه، والله أعلم. القلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص102 - 295

^{(13) [}المدعى] من (ب، ج)، [المدعا] من (أ).

⁽¹⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص155.

. وقال محمد⁽¹⁾ رحمه الله في الأصل⁽²⁾: المدعى⁽³⁾ عليه: هو المنكر، وهذا صحيح، لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الحذاق⁽⁴⁾ من أصحابنا⁽⁵⁾ رحمهم الله؛ لأن الاعتبار للمعاني دون الصور، فإن المودع إذا قال رددت الوديعة، فالقول قوله مع اليمين، وإن كان مدعيًا للرد صورة [أ/ 533]؛ لأنه ينكر الضمان معنى⁽⁶⁾⁽⁷⁾؛

- (3) [المدعا] من (أ).
- (4) [الخلاف] من (أ، ب، ج)، ولقد ألبت الصحيح من كتاب الهداية (الحفاق). الحذاقة: المهارة في
 كل عمل، حذق الشيء يحذقه ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان
 العرب، ط1، ج10، ص40، دار صادر، يبروت.
- (5) أصحاب المذهب وهم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ويلحق بهم: زفر
 والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ من أبي حنيفة ويسمى هؤلاء المتقدمين. حاجي خليفة،
 كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1282.
- (6) قال البابرتي: (إذا تعارضت الجهتان في صورة فالترجيح لإحداهما على الأخرى يكون بالفقه: أي باعتبار المعنى دون الصورة، فإن المودع إذا قال رددت الوديعة فهو يدعي الرد صورة، فلو أقام على ذلك بينة قبلت والقول قوله مع يمينه أيضا فكان مدعى عليه، فإذا أقام البينة اعتبر الصورة، وإذا عجز عنها اعتبر معناها، فإنه ينكر الضمان والقول قول المنكر مع يعينه). البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرتي، العناية شرح الهداية، ج8، ص156، دار الفكر، يروت.

⁽¹⁾ محمد بن الحسن بن فرقد بن أبو عبد الله الشياني الإمام صاحب الإمام أبي حنفة رحمهم الله، توني عام 187ه، وهو أشهر من أن يعرف. القرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد أبن أبي الوفاء، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج2، ص42، مير محمد كتب خانه، كراتشي.

⁽²⁾ الأصل، ونعني بها ظاهر الرواية: وهي ما وجدت في كتب محمد التي هي: (المبسوط) و(الزيادات) و(الجامع الصغير) و(الكبير) و(السير) وسميت بظاهر الرواية: لأنها رويت عن محمد برواية الثقات فهي: إما متواترة أو مشهورة عنه. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (1992)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص1282 - 1283، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص155.

[قبول الدعوي]

قوله: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ (1) حَاضِرَةً ذَكَرَ (2) قِيمَتَهَا (3)، ليصير المدعى معلومًا، لأن العين لا تعرف بالوصف، والقيمة تعرف، وقد تعذر مشاهدة (4) العين (5).

قال الفقيه أبو اللبث (6) رحمه الله: يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والأنوثة (7).

- (5) (يعني: إذا وقعت الدعوى في عين غائبة لا يدري مكانها لزم المدعي ذكر قيمتها ليصير المدعى به معلوما، وذكر الوصف ليس بكاف لأن العين لا تعرف بالوصف، والقيمة شيء تعرف به العين فذكرها يكون مفيدا، لأن العين لا تعرف بالوصف، كقطيع الغنم في بلد آخر). ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج8، ص160، والعيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العيتابي الحنفي بدر الدين، (ت855هـ) (1420هـ)، البناية شرح الهداية، ط1، ج9، ص317، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (6) أبو الليث: هو أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الفقيه الحنفي السمرقندي الملقب بإمام الهدى، توفي سنة 373ه، وقبل 375هـ فقيه مفسر محدث حافظ حنفي المذهب، من تصانيفه، بستان العارفين، النوازل في فروع الحنفية، خزانة الفقه على مذهب أبي حنيفة، تنبيه الغافلين. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1413هـ)، سير أعلام النبلاء (تحقيق: شعب الأرثاؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي)، ط9، ج16، ص322، مؤسسة الرسالة، يروت.
- (7) قال البابرني: في تفسير قول أبي الليث في تفسير بيان القيمة وجنس الدابة؛ (بناء على أن القضاء بقيمة المستهلك بناء على القضاء بملك المستهلك عند أبي حنيفة، لأن حق المالك قائم في العين المستهلكة عند، فإنه صحح الصلح عن المغصوب على أكثر من قيمته، فلو لم يكن عين المستهلك ملكا له لما جاز ذلك لكون الواجب حينلذ في ذمة المستهلك قيمة المغصوب وهي دين في الذمة، والصلح على أكثر من جنس الدين لا يجوز، وإذا كان كذلك لا بد من بيان المستهلك في اندعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضي، فلا بد من ذكر الذكورة والأنوثة وسن الدابة المستهلكة القيمة، فلا

⁽¹) إيكن] من (ج).

^{(2) [}ذكر] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

^{(4) [}مشاهدة] من (ب، ج)؛ [المشاهدة] من (أ).

قوله: وَإِذَا ادَّعَى عَفَارًا حَدْدَهُ (أَ) وَذَكَرَ أَنَهُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَأَنَهُ يُطَالِبُهُ بِهِ (أَ)؛ لأنه تعذر التعرف بالإشارة؛ لتعذر النقل، فيصار إلى التحديد، فإن العقار يعرف بهكذا (أنّ وذكر (أ) الحدود وأنسابهم، ولا بد من ذكر الجد؛ لأن تمام التعرف به عند أبي حنيفة (أنّ والله على ما عرف وهو الصحيح (أ).

ولو كان الرجل مشهورًا، يكتفى بذكره، فإن ذكر ثلاثة من الحدود يكتفى بها عندنا خلافا لزفر (7) رحمه الله؛ لوجود الأكثر، بخلاف ما إذا غلط في الرابعة؛ لأنه يختلف به المدعى، و(8)لا كذلك بتركها، وكما يشترط التحديد في الدعوى؛ يشترط في

حاجة إلى ذكر الذكورة والأنوثة). ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج8، ص160. والعيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص317.

^{(1) [}رحند،] من (ب، ج).

⁽²⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص214.

^{(3) [}كذا] ساقطة من (أ، ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [ويذكر] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي الكوفي، فقيه مشهور مجتهد، إمام المذهب الحنفي، ولد سنة 80ه، بالكوفة. روى عن جماعة من التابعين وتفقه عليه أبو يوسف ومحمد ابن الحسن وزفر والحسن بن زياد وغيرهم، توفي مسنة 150هـ، يبغداد. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج6، ص390، الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص49.

^{(6) [}صحيح] من (أ).

⁽⁷⁾ هر زفر بن الهذيل بن قيس من بني عبر، كنيته أبو الهذيل الكوفي، وكان من أصحاب أبي حنيفة، يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري، روى عنه شداد بن حكيم البلخي وأهل الكوفة، وكان زفر متفنا حافظا قليل الخطأ لم يسلك مسلك صاحبه في قلة التيقظ في الروايات، وكان أقيس أصحابه، وأكثرهم رجوعا إلى الحق إذا لاح له، ومات بالبصرة منة 158هـ، وكان أبوه من أصبهان، وكان موته في ولاية أبي جعفر، البسني، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي (1975)، اللقات، (تحقيق: السيد شرف الدين أحمد)، ط1، ج6، ص339، دار الفكر، يبروت. والأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني (1990)، تاريخ اصبهان، (تحقيق: والأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني (1990)، تاريخ اصبهان، (تحقيق: والأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران العلية، يبروت.

^{(8) [}و] ساقطة من (ب).

الشهادة⁽²x^{1).}

وقوله في الكتاب: وذكر أنه في يد المدعى عليه لا بد منه! لأنه إنما ينتصب خصمًا، إذا كان في يده، وفي العقار لا يكتفى بذكر المدعي، وتصديق المدعى عليه، أنه في يده، بل لا تثبت اليد فيه إلا بالبينة، أو علم القاضي، هو الصحيح، نفيًا لتهمة المواضعة (3)، [تقلب الرواية من فتاوى السراجية (4)، إذا ادعى العقار وأقر المدعى عليه أنها في يديه؛ فإنه لا يكتفي بذلك في كونه ذا اليد، حتى يقيم المدعى البينة على ذلك (5) إذ (7) العقار عساه (8) في يد غيرهما، بخلاف المنقول لأن البد فيه مشاهدة (9).

وقوله: إنه يُطالبُ بِهِ (11x10)، لأن المطالبة حقه، ولا بد من طلبه، ولأنه يحتمل أن يكون مرهونًا في يده، أو محبوسا بالثمن في يده، وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال، وعن

⁽¹⁾ قال العيني: في بيان الخلاف مع زفر (فإن ذكر ثلاثة من الحدود يكتفى بها عندنا خلافا لزفر، فهو يقول: التعريف لم يتم بدون ذكره لوجود الأكثر، دليل على أن إقامة الأكثر مقام الكل أصل في الشرع، ثم مقدار الطول يعرف بالحدين، ومقدار العرض بذكر أحد الحدين، وقد يكون الأصل مثليه، بخلاف ما إذا غلط في الرابعة يعني؛ إذا ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابعة جاز، أي عن الحد الرابع باعتبار الجهة، وإنما قلتا: لأنه إذا ذكر الرابع وغلط فيه لا يجوز باتفاق بيتنا وبين زفى. ينظر: العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص318.

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص155. 🗼

⁽³⁾ المواضعة: المراهنة، والمواضعة أيضًا، مناركة البيع، واضعه في الامر أي وافقه فيه على شيء. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1995)، مختار الصحاح، (تحقيق: محمود خاطر)، طبعة جديد، ج1، ص302، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

⁽⁴⁾ الأوشي، سراج الدين أبو محمد علي بن عثمان بن محمد التيمي (1 201)، الفتاوي السراجية (نحقيق: محمد عثمان البستوي)، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁵⁾ الأرشى، الفتارى السراجية، مصدر سابق، ص486.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

^{(7) [}إذا] من (أ).

^{(8) [}عينا] من (ب).

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص156.

^{(10) [}يه] ساقطة من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

هذا قالوا في المنقول يجب أن يقول في يده بغير حق⁽¹⁾.

[استحلاف المدعى عليه]

قوله: إذا قَالَ الْمُذَّعِي: لِي⁽²⁾ بَيِّنَةُ حَاضِرَةٌ (³⁾، معناه حاضرةٌ في المصر⁽⁴⁾. في الزاد⁽⁵⁾ قوله: وَإِنْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ، وَطَلَبَ الْيَمِينَ، لَمْ يُسْتَحُلَفُ عِنْدَ أَبِي حَنفَةَ ⁶X⁷⁾.

وقال الطحاوي⁽⁸⁾ رحمه الله: لم توجد هذه الروابة عن محمد رحمه الله، وقال أبو

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص156.

^{(2) [}لي] سانطة من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 214.

⁽⁴⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص156.

⁽⁵⁾ زاد الفقهاء شرح مختصر القدوري في الفروع: لأبي المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد بن يوسف الإسبيجابي المرغيناني الحنفي، مخطوط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تحت رقم: 241484، عدد لوحاتها: 404، ناسخها: أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، سنة 635ه.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

⁽⁷⁾ قال صاحب الزاد: (إذا قال المدعي لي بينة حاضرة فليس للقاضي استحلافه عند أبي حنيفة ولهذا يسأله عن البينة فإن أحضرها قضى بها لأنها بينت صدق الدعوى لكونه غير منهم بها وإن عجز عن ذلك وطلب لمن خصمه استحلف عليها). الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل322.

⁽⁸⁾ الطحاري، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري، وقد سنة 229ه، وقبل 239ه تفقه على مذهب أهل العراق وكان أرحد زمانه علما وزهدا، وتفقه على مذهب أهل العراق وكان أرحد زمانه علما وزهدا، وتفقه على مذهب الشافعي ثم تحول حنفيا، ورحل إلى الشام سنة 268ه، وتوفي في مستهل ذي القعدة سنة 321هـ، وقبل 322هـ، وله من الكنب: كتاب الاختلاف بين الفقهاء، وكتاب شرح الجامع الصغير والكبير لمحمد بن الحسن الشياني، وكتاب المختصر الكبير والصغير، وغيرها، ابن النديم، لمحمد بن إسحاق أبي الفرج النديم (1978)، الفهرست، ط1، ج1، ص292، دار المعرفة، بيروت، وابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العيقلاني الشافعي (1986)، لسان الميزان، (تحقيق: دائرة المعارف النظائية، الهند)، ط3، ج1، ص274، مؤسمة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، والأدنروي، أحمد بن محمد (1997)، طبقات

يوسف (1) رحمه الله يستحلف (2) والصحيح قول أبي حنيفة الله اليمين في كونه حجة أدنى (3) من البينة، فالمصير إليه لا يجوز مع إمكان المصير إلى البينة، كالشهادة على الشهادة لا يصار إليها عند القدرة على الأصل، كذا هذا (4x⁶⁾.

ي⁽⁶⁾، اختلف المشايخ رحمهم الله في حد المدعي، والمدعى عليه، قال بعضهم: المدعي من لا يجبر على الخصومة إذا تركها، والمدعي من لا يجبر على الخصومة إذا تركها، والمدعى عليه من يجبر عليها، وهو

المفسرين، (تحقيق: سليمان بن صالح الخزي)، طأ، ص59، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المتورة.

- (1) هو الإمام القاضي أبو بوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن جنة الأنصاري البغدادي الفقيه الحنفي صاحب الإمام أبي حنيفة ولد سنة 113 وتوفي سنة 182ء، صنف من الكتب اختلاف الأمصار أدب القاضي على مذهب أبي حنيفة امالي في الفقه كتاب البيوع، كتاب الجوامع يحتوي أربعين كتابا في اختلاف الناس والرأي المأخوذ به كتاب الحدود، كتاب الخراج كتاب الرد على مالك بن أنس كتاب الزكاة، كتاب الصلاة، كتاب الصيام كتاب الصيد والذبائح كتاب الغصب والاستبراء كتاب الفرائض كتاب الرصايا، كتاب الوكالة. مبسوط في الفرع ويسمى الأصل، ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج6، ص536.
- (2) الجصاص، للإمام أبي بكر الرازي (1431هـ)، شرح مختصر الطحاوي، (تحقيق: زينب محمد حسن فلاته)، ط2، ج8، ص253، دار البشائر، بيروت، دراسة سائد بكداش، دار السراج المدينه المنورة.
 - (3) [ارئی] من (ب).
- (4) ينظر: السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (1993)، المبسوط، ج16، ص116 - 117 دار المعرفة، بيروت. والكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد (1982)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، ج5، ص31 - 32، دار الكتاب العربي، بيروت.
 - (5) الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل322.
- (6) أشار المؤلف في بداية المخطوط إلى أنه وشي بالمنقول من كتاب الينابيع بـ (ي)، وهو شرح لمختصر القدوري، (الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع)، اسمه للشيخ رشيد الدين أبي عبد الله محمود بن رمضان الرومي، المدرس بمدرسة الحلاوية بحلب، (ت769هـ)، مخطوط، جامعة أم الفرى: مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز، السعودية، تحت رقم: 1178، عدد لوحانها: 152، نامخها: حكتم بن عبد الله الحنفى الملكى الناصري، سنة 717هـ.

المذكور في الكتاب⁽¹⁾.

[وقال بعضهم: المدعي كل من ادعى بأطنًا ليزيل به ظاهرًا، والمدعى عليه كل من ادعى أطنًا ليزيل به ظاهرًا، أو إقرار الشيء على ما هو عليه] (3).

وقال بعضهم: أيهما أنكر فالآخر المدعي.

وقال بعضهم: كل من شهد بما [في يد غيره لنفسه فهو مدع، وكل من شهد بما في يد نفسه لنفسه فهو منكر، وكل من شهد بما في يد غيره لغيره أ⁶⁾ فهو شاهد، وكل من شهد بما أو يد غيره لغيره أو شاهد، وكل من شهد بما أأ⁽⁵⁾ في يد نفسه لغيره فهو مقر، والحدان الأولان أعم، فإن كل واحد منهما لو ترك الدعوى لا يتركه الآخر، وكل واحد منهما مدع ومدعى عليه، وذلك مثل أن يدعي أحدهما أنه اشترى منه هذه الجارية بخمسمائة (⁶⁾، وادعى الآخر أنه باعها منه بالف ويكلف كل واحد منهما إقامة البينة فإذا عجزا عنها تحالفا وفسخا البيع (⁷⁾.

قوله: وَإِنْ قَالَ: لِي بَيْنَةٌ حَاضِرَةٌ وَطَلَبَ الْيَمِينَ لَمْ يُسْتَخَلَفُ عِنْدَ ابِي حَنِيفَةَ (الله خلافًا لأبي يوسف (9) رحمه الله، ولا (10) رواية عن محمد رحمه الله، فإن قال لي بينة غائبة، يُحلفه، فإن أحضر بينة بعدما حلف [قبلت بينته] (11). وإن كان قال: لا بينة لي في

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

^{(2) [}يدعي] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعفوفتين ساقطة من (أ).

^{(4) [}لغيره] سائطة من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (أ).

^{(6) [}خمسة] من (أ، ب، ج)، وقد أثبت الصحيح من كتاب، الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل145.

⁽⁷⁾ الررمي، الينابيع، مصدر سابق، ل145.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

⁽⁹⁾ يعقوب بن إبراهيم بن حيب الأنصاري، البغدادي، أبو يوسف صاحب أبي حيفة، اخذ الفقه عنه، وهو المقدم من اصحابه، ولد سنة 113ه، له تصانيف كثيرة منها: كتاب الخراج، وأدب القاضي، ومبسوط في الفروع، ويسمى: الأصل، وكتاب الجرامع والآثار، توفي سنة 182هـ الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج3، ص611، الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج8، ص535.

^{(&}lt;sup>10</sup>) [رني] ني (أ).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة في (أ).

دعواي (١١)؛ فحلفه الحاكم، ثم جاء بالبينة، لم نقبل عند أبي حنيفة ﴿ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ (٥).

ذكر في أدب القاضي لحسن (1) بن زياد (4) رحمه الله، و (5) ذكر في شرح الطحاوي (6) انها تقبل عنده، وكذلك إذا قال: كل شاهد أحضره فهو زور وبهتان، في رواية الحسن رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: لا تقبل بينته، فإذا أراد المدعي أن (7) يحلف خصمه، حلفه (8) [...] (9) القاضي على صورة الإنكار في قول أبي حنيفة وعند (10) محمد جنيف، ولا يحلفه (11) على صورة دعوى المدعي، وقال: أبو يوسف رحمه الله يحلف على صورة [دعواء] (12) لا على صورة دعوى (13) إنكاره، إلا أن يتعرض المنكر بشيء يوجب تحليفه على صورة إنكاره.

^{(1) [}دعواي] في (ب، ج)، [دعوي] من (أ).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل145.

^{(3) [}حسن] ني (ب).

⁽⁴⁾ اللؤلؤي: وهو الحسن بن زياد اللؤلؤي ويكنى أبا علي من أصحاب أبي حنيفة ممن أخذ عنه وسمع منه وكان فاضلا عالما بمذاهب أبي حنيفة في الرأي وقال يحيى بن آدم ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد وتوفي سنة 204ه، قال الطحاوي وله من الكتب: كتاب المجرد لأبي حنيفة، روايته كتاب أدب الفاضي، كتاب الخصال، كتاب معاني الإيمان، كتاب النفقات، كتاب الخراج، كتاب الفرائض، كتاب الوصايا، ينظر: ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص290.

⁽⁵⁾ الواو ساقطة في (أ).

⁽⁶⁾ شروح مختصر الطحاوي، هناك شروح كثيرة للمختصر، وكان من أقدمها وأهمها، وهو المطبوع: شرح مختصر الطحاوي لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، المتوفى سنة 370هـ. ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص84.

^{(7) [}ان] ساقطة من (ب، ج).

^{(8) [}حلف] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [عند القاضي حلفه] وهي ساقطة من (ب).

^{(10) [}عند] ساقطة من (أ، ج).

^{(11) [}لا يحلفه] في (ب)، [رلا يحلف] في (أ).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [انكاره] من جميع النسخ، وما أثبته من الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل145.

^{(13) [}دعوي] ساقطة من (أ، ج).

وبيانه، أنه (1) إذا ادعى وديعة عند رجل، أو قرضًا، أو بيعًا، أو غصبًا، وأنكر صاحبه، فإن عندهما يحلقه بالله ليس له عليك هذا المال الذي يدعيه ولا شيء منه، ولا بدله، ولا بدل جزءًا منه، وعند (2) أبي يوسف رحمه الله يحلف بالله ما أودعه عندك، ولا باعه منك (3)، ولا أقرضك منه (4) إياه، [ولا غصبته منه] (5)، فإن قال المنكر: أبها القاضي إنها قد يقرض الإنسان ويودع ثم يسترده منه ويبيعه ويفسخ البيع برضاه، فإذا تعرض بمثل هذا حلفه على صورة الانكار (6).

ولو ادعيا أرضًا غير محدودة لم يصح حتى يحضر الحاكم عندها ويسمع الدعوى على عينها، ويشير إليها الشهود بالشهادة، اما في المنقولات التي⁽⁷⁾ بتعذر احضارها⁽⁸⁾، كالأرحية⁽⁹⁾ والأحجار، فقد ذكر القدوري⁽¹⁰⁾ رحمه الله: أن أصحابنا المتقدمين⁽¹¹⁾ لم يذكروا فيها شيئًا، وكان شبوخنا يقولون إن شاء حضر عندها⁽¹²⁾، وإن شاء بعث إليها

^{(1) [}انه] سانطة من (أ، ج).

^{(2) [}عن] ني (ب).

^{(3) [}منك] ساقطة من (أ).

^{(4) [}منه] ساقطة من (أ، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل145. ﴿

^{(7) [}التي] ساقطة من (ب).

^{(8) [}حضورها] في (ب).

⁽⁹⁾ وهي الرحى معروفة التي بطحن بها والجمع أرح وأرحاءً، قال ودارت الحرب كدور الأرحية.ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج14، ص312.

⁽¹⁰⁾ هو محمد بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي الحسين القدوري ابن الإمام صاحب المختصر تقدم والده وجدء وهذا محمد أبر بكر سمع الحديث من أبي علي الحسن بن أحمد بن شاذن والقاضي أبي القاسم التنوخي وغيرهما ومات شابا قبل أوان الرواية سنة أربعين وأربعمائة رحمه الله تعالى، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص23.

⁽¹¹⁾ اصحابنا، ويقصد بهم الأنمة الثلاثة: أبا حيفة، وأبا يوسف، ومحمد بن الحسن، رحمهم الله، وقد يطلق على الصاحبين: أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، كما قد يطلق على علماء المذهب عموما.

^{(12) [}عندهما] من (أ).

امينين من أمنائه، ثم القاضي إذا (١١) لم يتهم المنكر.

قال أبو حينفة طبيخة: يحلفه (2) بالله الذي لا إله إلا هو ولا يزيد عليها (3)، وإن اتهمه حلفه بالله الذي أبي الله الذي يعلم حلفه بالله الذي ألى الله الله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية الذي (5) يعلم خاننة الأعين، وما تخفي الصدور، وهذا (6) معنى قوله، وَيُؤكِّذُ بِذِكْرِ أَوْصَافِهِ.

وذكر أبو الحسن الكرخي⁽⁷⁾ رحمه الله عن أصحابنا جميعًا، أن اليمين على نية الحالف إن كان مظلومًا، وعلى نية المستحلف إن⁽⁸⁾ كان ظالمًا، وهذا صحيح فيما إذا حلف على أمر]⁽⁹⁾ مستقبل، وقد قصد معنى دون معنى، فهو على نية الحالف لا على نية المستحلف، لأنه العاقد لليمين.

وفي باب أدب القاضي لحسن، إن ادعى على رجل حقًا فأراد أن يحلفه الطالب والمطلوب مظلوم (10) قد كان أقرضه مالاً، ثم قضاه، وقد جاء يدعي عليه أنه أقرضه مالاً (11) ينبغي للقاضي (12) أن يحلفه بالله [ماله قبله هذا المال الذي يدعيه ولا أقل منه،

^{(1) [}إذا] ساقطة من (ج).

^{(2) [}يحلف] من (أ، ج).

^{(3) [}عليه] من (ج).

^{(4) [}الذي] ساقطة من (أ).

ر5) [جعل] من (أ).

⁽⁶⁾ الوار سالطة من (أ، ج).

⁽⁷⁾ الكرخي: أبو الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي الفقيه العراقي ممن يشار إليه، يؤخذ عنه وعليه قرأ المبرزون من فقهاء الزمان، وكان أوحد عصوه غير مدافع ولا منازع، ولد سنة 260هـ، وتوفي سنة 340هـ، في شعبان، وله من الكتب كتاب المختصر، وشرح الجامع الصغير، وشرح الجامع الكبير. ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص295؛ الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص43، ص45، ص48.

^{(8) [}إذا] بن (أ، ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ، ب).

^{(10) [}مظلوما] من (ب).

^{(11) [}مالًا] ساقطة من (أ).

^{(12) [}القاضي] من (أ).

ولا يحلف بالله] (أ) ما أفرضه، فإن أبى القاضي إلا أن يحلفه بالله ما أفرضه هذا المال الذي يدعي (2)، وهو يعلم أنه قضاه (3)، فهو (4) في سعة أن ينوي بيمينه (5) أنه ما أفرضه في هذا اليوم، لأنه مظلوم، وإن كان ظالمًا، لا يسعه أن يحلف وينوي يومه، ذلك فإن حلف ونوى يومه كان آثما ويمينه غموس (6)، ولا توبة له منها، إلا أن يؤدي المال ويستغفر الله ويتوب إليه وأمره إلى الله تعالى إن شاء غفر له وإن شاء عذبه (8x⁷).

ولو (⁹⁾ ادعى على رجل دعاوى متفرقة من الدراهم، والدنانير، والمنازل، والضياع.

قال نصير (10) رحمه الله: ليس له أن يحلفه على كل (11) شيء، ولكن يجمع الدعاوى كلها ويحلفه يمينا واحدة، ولو رفعت المرأة زوجها إلى القاضي، وجحد الزوج النكاح (12)، حلفه القاضي، فإذا (13) حلفه يقول [أ/ 534] فرقت بينكما، هكذا روي عن

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

^{(2) [}رهو الذي يدعي] من (أ): [يدعي] ساقطة من (ب).

^{(3) [}نضا] من (أ).

^{(&}lt;del>4) [رهو] من (ج).

⁽⁵⁾ **(في** يمينه) من (ج).

⁽⁶⁾ الفاجرة، أي:الكاذبة. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص375.

^{(7) [}يعذبه] من (ب: ج).

⁽⁸⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل145.

^{(9) [}رإذا] من أ، [وان] من (ب).

⁽¹⁰⁾ نصير وقبل نصر بن يحيى البلخي. أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد روى عنه أبو غياث البلخي، توفي سنة 268هـ. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج3، ص546 واللكنوي، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، الفوالد البهية، (تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعماني)، ص221، دار المعرفة، بيروت.

⁽¹¹⁾ كل ساقطة من أ، ب، ج، وقد أثبتها من، الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل145.

^{(12) [}النكاح] ساقطة من (أ، ب).

^{(13) [}رإذا] من (ب).

قوله: وَلَا يُسْتَحُلُفُ بِالطَّلَاقِ وَلَا بِالْعَتَاقِ⁽⁴⁾، في الكبرى^(6x5) التحليف بـالطلاق والعتاق والأيمان المغلظة لا يجوز، لأن السنة وردت بالتحليف بالله، فلا يجوز تغيير السنة، وبعض مشايخنا⁽⁷⁾ رخصوا في ذلك، وهكذا⁽⁸⁾ أفتى الإمام أبو على بن الفضل

- (2) ما بين المعقونتين ساقطة من (ج).
- (3) الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل145.
- (4) الغدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق،216.
- (5) [الكبير] من (أ).
- (6) الكبرى: واسمها: الفتاوى الكبرى، للإمام حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازه البخاري المعروف بالصدر الشهيد، من أكابر الحنفية، من اهل خراسان، قتل بسمرقند شهيدًا سنة 536هـ، على يد الكفرة بعد رقعة قطوان وانهزام المسلمين، ودفن في بخارى، ومن آثاره أيضًا: الفتاوى الصغرى، عمدة المفتي والمستفتي، الواقعات الحسامية، وغيرها. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1228.
- (7) المشايخ في اصطلاح الحنفية من لم يدرك الإمام أبا حنيفة رحمه الله من علماء مذهبه هذا عو الاصطلاح العام لدى علماء الحنفية، وقد يخرج بعضهم عنه، كصاحب الهداية المرغيناني حيث يريد بقوله: (مشايخنا) علماء ما وراء النهر من بخارى وسمرقند. ينظر: ابن الهمام، محمد ابن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الامكندري كمال الدين، (ت861هـ): فتح القدير، ج7، ص153، دار الفكر، بيروت، وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن، ج1، م 615.
 - (8) [رهذا] من (أ).

⁽¹⁾ البلخي: خلف بن أيوب أبو سعيد العامري الفقيه الحنفي مفتي بلخ وخراسان توفي سنة 220 عشرين وماثنين، من تصانيفه الاختيارات في الفقه مشهور في الكتب. البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (1951)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآلار المصنفين، طبع بعنايية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، ج1، ص138، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت. والبغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، ايضاح المكنون، (تحقيق: محمد شرف الدين بالنقايا، ورفعت بيلكه الكليسي)، ج1، ص48، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

السمرقندي (1) رحمه الله، لأن الناس تهاونوا بالحلف بالله تعالى، ولو لم يجز ذلك لذهب دماء الناس وأموالهم، فإذا يفتى أنه لا⁽²⁾ يجوز، فإن بالغ المستفتى في الفتوى يفتى [بأن الرأي] (3) إلى (4) القاضي (5).

[رد اليمين على المدعي]

في الزاد، قوله: لَا يَرْدُ الْيَمِينَ⁽⁶⁾ عَلَى الْمُدَّعِي، وقال الشافعي⁽⁷⁾ رحمه الله: يرد فإذا حلف قضى له بالمال⁽⁸⁾، والصحيح قولنا⁽⁹⁾، لقوله عليه السلام للمدعي: (شاهداك، أو

- (2) [لا] ساقطة من (ب، ج).
- (3) ما بين المعقونتين وردت [بالرأي] من (أ).
 - (4) [إلى] ساقطة من (ب).
- (5) ابن مازه، محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر (2003)، المحيط البرهاني، (تحقيق: الشيخ أحمد عز عناية)، ط1، ج5، ص293، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ملا خسرو، دور الحكام، مصدر سابق، ج8، ص40.
 - (6) [البمين] مكرّرة من (ب).
- (7) هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله الشافعي، ولد في غزة سنة 150هـ، وتوفي بمصر سنة 204هـ، إمام المذهب، وهو أول من صنف في علم أصول الفقه، ومن تصانيفه: (الأم، الرسالة). الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق (1970)، طبقات الفقهاء، (تحقيق: إحسان عباس)، ط1، ص17، دار الرائد العربي، بيروت؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج6، ص9.
- (8) الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله (1393)، الأم، ط2، ج7، ص135، دار المعرفة: بيروت.
 - (9) [قول أبي حنيفة] من (ج).

⁽¹⁾ لم أعثر له على ترجمة، إلا أني رجدت من ذكره في كتب الفقه؛ قال منلا خسرو: (وفي الفتاوى الصغرى التحليف بالطلاق والعتاق والأيمان المغلظة لم يجز عند أكثر مشايخنا وأجازه البعض وبه أنتى الإمام أبو علي بن الفضل بسمرقند فيفتي أنه لا يجوز وإن مست الضرورة يجوز فإذا بالغ المستفتي في الفتوى يفتي أن الرأي للقاضي اتباعا لهؤلاء السلف ولو حلف بالطلاق لم أقيمت البينة على المال على يفرق بينهما مذكورة آخر الباب الثاني من شهادات الجامع وهي في الواقعات). منلا خسرو، محمد بن فرامرز بن علي، درر الحكام شرح غرر الأحكام، ج2، صحفه العربية.

يمينه، ليس لك إلا ذلك)⁽¹⁾، فمن أثبت امرًا بخلافه فقد خالف النص، رما روي أنه عليه الصلاة⁽²⁾ والسلام: (رد اليمين على المدعي)⁽³⁾، محمول على ما إذا ادعى المدعى⁽⁴⁾ عليه القضاء⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

ي، قوله ⁽⁷⁾: لَا تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي ⁽⁸⁾، صورته: أن يقول: [المدعى عليه] ⁽⁹⁾ للمدعى أ⁽¹²⁾، احلف على صدق دعواك فخذ ما تدعيه ⁽¹¹⁾ [...] ⁽¹²⁾، وهذا لا يصح عندنا، خلافًا للشافعي ⁽¹³⁾ رحمه الله، فإن فعل ذلك، فهو باطل، ودعواه بحالها، [وكذلك

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي واثل، رقم الحديث: 2525، باب المدعى عليه في الأموال والحدود. البخاري، محمد بن إسماعيل أبر عبد الله الجعفي (1987)، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق: مصطفى ديب البغا)، ط3، ج2، ص949، دار ابن كثير ؛ اليمامة، بيروت. وقد روي نحو هذه القصة واثل بن حجر وزاد فيها (لبس لك إلا ذلك)، باب سؤال الحاكم المدعى على لك بيئة، أخرجه مسلم، رقم الحديث: 2525. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (تحقيق: محب الدين الخطيب)، ج3، ص823، دار المعرفة، بيروت.

^{(2) [}الصلاة] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ المستدرك على الصحيحين، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجا،، وقم الحديث: 7057، باب الاحكام، الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري (1411هـ)، المستدرك على الصحيحين، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، ط1، ج1، ص113، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(4) [}المدعى] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج10، ص359.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل322.

⁽٦) [قوله] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

^{(10) [}المدعى] من (ب، ج).

^{(11) [}تدعي] من (ب).

^{(12) [}به] زيادة ني (ب).

⁽¹³⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص135.

إنكار] (1) المنكر، ولو اصطلحا (2) على أنه إِن (3) حلف المدعى عليه (4) فهو بريء من المال، فهو بالله والمال، فهو بالمال، فهو بالمال، فهو بالمال، فهو بالمال، فهو الكرد، ولا أقر لك (5)، فهذه (6) صورة الإنكار (7).

وقال بعضهم: هذا إقرار منه، لأنه قال لا أنكر، وإن جحد بالحق، وحلف عليه، أو (8) كان مقرًا لكن (9) لا يؤدي إليه حقه فظفر (10) إلى شيء (11) من جنس حقه وصفته، أو أدون منه صفة أخرى (21) أخذه منه سرًا (13) [...] (14) على أي وجه كان، أو يأخذه جهرًا بطريق الغصب، والوديعة، والعارية وغير ذلك فينكره إياه، فحلف (15) عليه، ويستثني في قلبه، وقيل على [قول أبي حنيفة] (16) ومحمد رحمهم الله، لا يحتاج إلى الإستثناء، لأن اليمين عندهما على صورة إنكاره، ولا يأخذ الدراهم بالدنائير، ولا الجيد بالرديء، [فيأخذ (71) الرديء] (18) عن (19) الجيد، وإن كان حقه مما ليس له، مثل

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

^{(2) [}اصطلحوا] من (أ، ب، ج)، وقد أثبت الصحيح من كتاب البنابيم.

⁽ك) [إن] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}عليه] ساقطة من (ب، ج).

^{(5) [}لك] سانطة من (أ).

^{(6) [}نهر] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل145. 3

^{(8) [}وان] من (ب).

^{(9) [}لكن] بانطة بن (ب).

^{(10) [}رظفر] من (ب).

^{(11) [}لانه] من (ب).

^{(12) [}اخرى] ساقطة من (أ).

^{(13) [}سواء] من (ب).

^{(14) [}أي] زباد: ني (ج).

^{(15) [}رحلف] من (ب، ج).

⁽¹⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وقوله] من (أ).

^{(17) [}رياخذ] من (ب، ج).

⁽¹⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

^{(19) [}بن] من (ب).

إن كان قائمًا في يده، ليس له أن يأخذ غبره، [وإن هلك عنده كان له أن يأخذ منه (1) من الدراهم أو الدنانير مقدار قيمته، وليس له أن يأخذ منه عروضًا وغير ذلك] (2)، وإن كان من ذوات الأمثال كان له أن يأخذ مثله (3).

وقال الشافعي رحمه الله: له أن يأخذ الدراهم عن الدنانير والدنانير عن الدراهم⁽⁴⁾، ولا يأخذ أكثر من قيمة ما عليه، ولا ينبغي للقاضي أن يقضي على المنكر قبل أن يعرض عليه اليمين، فإن فعل ذلك جاز.

وإن أعرض عن اليمين ثلاثًا، لا يثبت عليه حق المدعي، حتى يتصل به الحكم، والعرض [أن يقول] (5) ثلاث مرات: احلف (6) وإلا قضيت عليك بما ادعاه، فإذا (7) ثبت عليه الحق (8) ببينة، أو إقرار لا يسأل الحاكم هل هو [ملي] (9) قادر على الإيفاء أم لا، وإنما يأمره بدفع ماعليه.

وإن أُعيد إلى مجلسه [ثانيًا يحبسه] (10)، وإن كان مليًّا خلد في السجن حتى يوفى ما عليه، وإن كان معسرًا وهو مقر باعتباره (11) لا يحبسه الحاكم، وإن ادعى يساره وهو

^{(1) [}منه] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ج).

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل145.

⁽⁴⁾ المارردي، على بن محمد بن حبيب البصري الشافعي (1419هـ)، المحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، (تحقيق: الشيخ على محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود) ط1، ج17، ص414، دار الكتب العلمية، بيروت. والنروي، محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا الشافعي (1997)، المجموع، ج10، ص103، دار الفكر، يروت.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

^{(6) [}احلف] ساقطة من (أ).

^{(7) [}فإن] من (ب، ج).

^{(8) [}حق] من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [يلي] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

^{(11) [}بإعسار،] من (ب، ج).

منكر فالقول قول المدعي في بدل كل ما⁽⁴⁾ حصل في يده، كثمن المبيع وبدل القرض⁽²⁾ والقول قول المنكر في بدل كل ما ليس بمال، كالمهر والكفالة، وقد ذكرنا تمامه في كتاب الحجر، هذا إذا رفع إلى الحاكم أول مرة، وإن رفع إليه غير مرة فظهر⁽³⁾ عنده مما طلبه يحبسه في أول الوهلة، وكذلك إن ثبت عليه الحق بالبينة، وإن كان المدعى عليه أخرس⁽⁴⁾ وأراد أن يحلفه يقول له الحاكم: عليك عهد⁽⁵⁾ الله فيشير بنعم، ولا يحلفه بالله⁽⁶⁾.

[بينة صاحب اليد]

قوله (7): وَلَا تُقْبَلُ بَيِنَةُ صَاحِبِ الْيَدِ فِي الْمِلْكِ الْمُطْلَقِ (8)، والملك المطلق: أن يدعي بأن هذا ملكه ولا يزيد عليه، فإن قال: اشتريته، أو ورثته، لا يكون دعوى مطلقًا (9x9).

في الزاد، قوله: وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَةُ صَاحِبِ الْيَدِ فِي الْمِلْكِ الْمُطْلَقِ، وَيَتِنَةُ الْخَارِجِ أَوْلَى...

وقال الشافعي رحمه الله: بينة صاحب اليد أولى (11). والصحيح قولنا، لأن بينة الخارج أكثر إظهارًا، لأنها تظهر (12) ملك (13) ليد، لأن ملك اليد ظاهر باليد

^{(1) [}مال] من (أ، ج).

^{(2) [}الغرض] من (ج).

^{(3) [}وظهر] من (ب، ج).

^{(4) [}الأخرس] من (أ، ب).

^{(5) [}عهد] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل145 - 146.

^{(7) [}قوله] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

^{(9) [}مطلق] من (أ).

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146.

⁽¹¹⁾ الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج17، ص355؛ والتوري، المجموع، مصدر سابق، ج13، ص266.

^{(12) [}يظهر] من (ب).

^{(13) [}ملك] ساقطة من (ب).

^{(14) [}ذي] ساقطة من (أ): [لذي من (ب).

والرقبة جميعًا، وبينة ذي اليد إن كانت تظهر ملك [الرقبة و⁽¹⁾لا تظهر⁽²⁾ ملك]⁽³⁾ اليد، لأن ملك اليد ظاهر باليد، فما⁽⁴⁾ كان أكثر اظهارًا فهو أولى بالقبول، لأنه يجب قبولها فيما يرجع إلى زيادة الظهور لخلوها⁽⁵⁾ عن المعارض، ولا يمكن ذلك إلا بقبولها في حق⁽⁶⁾ اصل الظهور، فيجب قبولها في حق اصل الظهور ضرورة (7x⁸x⁹).

[القضاء بالنكول]

وإن (10) نَكَلَ الْمُدُعَى عَلَيْهِ [عَن الْيَمِينِ] (11)، قَضَى عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ (12)، وَلَزِمَهُ مَا ادَّعِيَ عَلَيْه (13)، [وهذا عندنا] (14).

الواو ساقطة من (ب).

^{(2) [}يظهر] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

^{(4) [}فيما] من (أ).

^{(5) [}بخلرها] من (ب، ج).

^{(6) [}حن] ساقطة من (ب).

^{(7) [}ضرورة] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج11، صُّ 268 - 269. وابن البسام، فتح القدير، مصدر سابق، ج10، ص361.

^{(&}lt;sup>9</sup>) الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل322 - 323.

^{(10) [}إذا] من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

⁽¹²⁾ النكول في الاستحلاف من باب دخل أصله الجبن يقال نكل عن العدر أي جبن عنه فلم يتجاسر على الإقدام عليه، ومراد الفقهاء من هذه اللفظة هو الامتناع عن اليمين. النكول: بالضم رجع عن شيء قاله، أو عن عدو قاومه، أو شهادة أوادها، أو يمين نعين عليه أن يحلفها. ينظر: النسفي: طلبة الطلبة، مصدر سابق، ج1، ص131؛ والقلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص484.

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

⁽¹⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ، ج).

وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز القضاء بالنكول⁽¹⁾. [والصحيح قولنا، لأن النكول]⁽²⁾ عن اليمين دليل رجحان جنية الصدق على جنية الكذب في دعوى المدعى، لأنه ليس في اليمين الصادقة⁽⁵⁾ ضرر⁽⁴⁾، [لأن اليمين الصادقة]⁽⁵⁾ إما واجبة، وإما مباحة، ولو كان [...]⁽⁶⁾ فيه احتمال الضرر، لما [وجب ولما أبيح لكون⁽⁷⁾ الضرر حرامًا، وفي ترك اليمين الصادقة احتمال الضرر لما]⁽⁸⁾ فيه من احتمال القضاء بالمال [عليه، لأن عندنا يجوز القضاء بالنكول فكان احتمال القضاء بالمال]⁽⁹⁾ ثابتًا، وكان⁽¹⁰⁾ فيه احتمال الأعرى المدعى، لأنه أقام⁽¹³⁾ أمارة الكذب في انكاره، وعند انعدام المعارض لدعواه يترجح فيها جانب الصدق على جانب الكذب فيجوز القضاء لوجود دليل الظاهر⁽¹⁸⁾.

م، (16) قوله: قَضَى عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ (18x17)، أي قضى بالمال للمدعي على المدعى عليه

⁽¹⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص101.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

^{(3) [}الصادق] من (أ).

^{(4) [}ضرر] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ، ب).

^{(6) [}مباحة] زيادة ني (ب).

^{(7) [}لكن] من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

^{(10) [}نكان] من (ب، ج).

^{(11) [}نيه] ساقطة من (ب).

^{(12) [}احتمال] ساقطة من (ب، ج).

^{(13) [}قام] من (ب: ج).

⁽¹⁴⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج17، ص34 - 35. رابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج18، ص369.

⁽¹⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل323.

⁽¹⁶⁾ اشار المؤلف في بداية الكتاب انه رمز بالمنقول من كتاب المنافع بـ (م).

⁽¹⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص214.

⁽¹⁸⁾ أبو القاسم السمرقندي، ناصر الدين محمد بن يرسف الحسني (ت556هـ) (2000)، الفقه النافع، (تحقيق: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم العبود)، ط1، ج5، ص1192، مكتبة العبيكان - الرياض.

لسبب (1) المنكول، وهذا عندنا (2)، وعند الشافعي رحمه الله يرد اليمين على المدعي، فإن حلف أخذ المال، وإن أبي انقطعت المنازعة بينهما (4x³).

هر⁽⁵⁾، ثم النكول قد يكون حقيقيًّا كقوله: لا أحلف، وقد يكون حكميًّا بأن بسكت وحكمه حكم الأول إذا علم أنه لا آفة به من طرش وخرس هو الصحيح⁽⁶⁾.

ب، الطرش كالصمم وقد طرش من باب لبس، ورجل أطروش به وقر، ورجال طرش (^{8x7)}.

ه، وصورة الاستيلاد: أن (⁹⁾ تقول الجارية: أنا أم ولد لمولاي وهذا ابني منه وأنكر المولى، لأنه لو ادعى المولى ثبت (¹⁰⁾ الاستيلاد بإقراره ولا يلتفت إلى إنكارها (¹¹⁾.

[ادعاء العين في يد ثاثث]

في الزاد، قوله: وَإِذَا ادَّعَى اثْنَانِ عَيْنًا فِي يَدِ آخر [وَكُلُّ وَاحِدٍ منهما]⁽¹²⁾ يَزْعُمُ أَنَّهَا لَهُ وَأَقَامَا⁽¹³⁾ الْبَيِّنَةَ تُضِيَ بِهَا⁽¹⁴⁾ بَيْنَهُمَا⁽¹⁵⁾.

^{(1) [}بسبب] من (ب، ج).

⁽²⁾ رابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج10، ص368.

⁽³⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص135.

⁽⁴⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل167.

⁽⁵⁾ أشار المؤلف في بداية الكتاب أنه رمز بالمنقول من كتاب الهداية بـ (هـ).

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج11، ص276.

^{(7) [}طروش] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص315.

^{(9) [}أن] سانطة من (أ).

^{(10) [}يئبت] من (أ، ج).

⁽¹¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج11، ص277.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين سقطت سهوا من النسخ أ، ب، ج، ولقد أثبت الصحيح من كتاب مختصر القدوري ص215.

^{(13) [}راقام] من (أ).

^{(14) [}بها] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

. وقال الشافعي رحمه الله: في أحد قوليه نهاترت البيتان (1) ولا يقضى بشيء، وفي قول آخر له أن يعمل، وفي كيفية العمل (2) ثلاثة أقوال؛ احدها: مثل ما قلنا، والثاني: يوقف أبدًا حتى يعلم، والثالث: يقرع بينهما فمن خرجت قرعته قضى له (3)، والصحيح قولنا، لأنهما (4) استويا في سبب الاستحقاق، [لأن سبب الاستحقاق] (5) هو الدعوى، لأنه خبر صادر عن دعوى عقد (6) ودين، إلا انه عند معارضة المنكر يحتمل السبية، فإذا أكد بإقامة البينة ترجح فكان (7) سببًا، وقد وجد من كل واحد (8) منهما إقامة البينة فاستويا في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق ضرورة (9)،

ي، قوله وإن⁽¹¹⁾ ادَّعَى اثْنَانِ عَيْنًا فِي يَدِ آخر، وَكُلُّ وَاحِدٍ منهما⁽¹²⁾ يَزْعُمُ⁽¹³⁾ أَنْهَا لَهُ وَأَقَامًا الْبَيِّنَةُ، تُضِيَ بِهَا بَيْنَهُمَا⁽¹⁴⁾، نصفان يريد به انهما⁽¹⁵⁾ ادعياها ملكًا مطلقًا ولا تاريخ

^{(1) [}البينات] من (ج). ومعناها نساقطت البينتان.

^{(2) [}العمل] ساتطة من (أ).

 ⁽³⁾ النوري، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحوراني النوري الشافعي (1405هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفنين، ط2، ج4، ص228، المكتب الإسلامي، بيروت.

⁽أ) [لأنها] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

^{(6) [}عقل] من (أ)،

ر7) [ركان] من (أ).

^{(8) [}رجه] من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: الحسام الشهيد، عمر بن عبد العزيز المعروف (1414هـ)، شرح ادب القاضي، (تحقيق: الشيخ أبر الوفاء الأفغاني والشيخ أبو بكر محمد الهاشمي)، ط1، ص356 - 357، دار الكتب العلمية، بيروت. وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص780. والزيلعي، عثمان ابن علي بن محجن فخر الدين (1313هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج13، ص220، دار الكتب الإسلامي، القاهرة.

⁽¹⁰⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل323 - 324.

^{(11) [}إن] ساقطة من (أ).

^{(12) [}منهما] ساقطة من (ب، ج).

^{(13) [}يزعم] ساقطة من (أ).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص215.

ر15) [انها] من (أ).

لهما⁽¹⁾، أو⁽²⁾ كان تاريخهما واحدًا ودعواهما دعوى ملك مطلق، أو [أ/ 535] مقيدًا كالإرث والشراء⁽³⁾ وغير ذلك، فإن⁽⁴⁾ كانت بينة أحدهما اسبق تاريخًا فهي له في الوجهين جميعًا، في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمها الله الآخر، وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله هي⁽⁵⁾ بينهما.

فإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهي بينهما نصفان عند أبي حنيفة هيئه، ولا عبرة للتاريخ، وقال محمد رحمه الله: عبرة للتاريخ، وقال محمد رحمه الله: هي الله الم يؤرخ، وإن كانت (8) العين في يد أحدهما فهي للخارج إن (9) لم يذكرا تاريخًا.

وإن (10) ذكرا تاريخًا وتاريخ صاحب البد اسبق فيكون أولى من الخارج، فإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر، [كانت بينهما نصفان] (11) افعند (12) أبي حنيفة هيئ [الخارج أولى] (13) وقال محمد رحمه الله: الذي لا تاريخ له اولى، وقال أبو يوسف رحمه الله: الذي أرخ اولى، فإن ادعيا ميرانًا كل واحد يزعم انه ورثه من أبيه والمال في يد الثالث، فإن كان (14) تاريخ فهو بينهما، وإن أرخا فإن كان (14)

^{(1) [}لهما] سانطة (أ).

^{(2) [}وان] من (ب).

⁽أ) [الشري] من (أ).

^{(4) [}رإن] من (h).

^{(5) [}رهي] من (أ).

^{(6) [}لم] من (h).

⁽⁷⁾ ما بين العقرفتين ساقطة من (ب، ج).

ر8) [كان] من (h).

^{(9) [}رإن] من (ب، ج).

^{(10) [}فإن] من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

^{(12) [}عند] من (أ).

⁽¹³⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

^{(14) [}كان] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت [لهم] من (أ).

وتاريخ أحدهما اسبق فهو له عندهما، بالإجماع⁽¹⁾، وقال محمد رحمه الله: هو⁽²⁾ بينهما⁽³⁾.

ولو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر، كان بينهما بالإجماع، وإن⁽⁴⁾ كان⁽⁵⁾ في يد أحدهما فهو للخارج، إلا أن يكون صاحب اليد أسبق تاريخًا، فيكون هو أولى⁽⁶⁾ عندهما، وقال محمد رحمه الله: [قضي به]⁽⁷⁾ بينهما، وإن⁽⁸⁾ ادعيا الشراء والمال في يد الثالث و⁽⁹⁾كان⁽¹⁰⁾ يدعي كل واحد أنه اشتراه من صاحب اليد، وأقاما على ذلك بينة وتاريخهما واحد⁽¹¹⁾، ولا تاريخ لهما، فهو بينهما، وعلى كل واحد منهما نصف الثمن، ولهما الخيار، فإن اختار أحدهما الترك والآخر الأخذ إن كان قبل القضاء فله أن يأخذ جميعه ولا خيار له، وإن كان كان كان شاء أخذ حصة وإن شاء تركه، وتقبل شهادة الشهود بالعقد المجرد.

وإن ادعيا الشراء من⁽¹³⁾ غير صاحب اليد فما لم يشهد على الملك والعقد لم تقبل شهادتهما، وإن شهدا بذلك ولا تاريخ لهما أو⁽¹⁴⁾ ذكرا⁽¹⁵⁾ تاريخًا فهو بينهما، رإن كان

^{(1) [}بالإجماع] ساقطة من (أ).

^{(2) [}رهو] من (أ).

⁽³⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل146.

^{(4) [}أن] من (أ).

^{(5) [}كان] سانطة من (أ).

^{(6) [}ارأز] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

^{(8) [}رإذا] من (أ، ج).

^{(9) [}الراو] ساقطة من (ج).

^{(10) [}بان] من (ب).

^{(11) [}راحدًا] من (ب، ج).

^{(12) [}كان] ساقطة من (ج).

^{(13) [}من] ساقطة من (أ).

^{(14) [}إن] من (ب، ج).

^{(15) [}ذكر] من (أ).

احد التاريخين أسبق فهو أولى بالاتفاق، وإن كان⁽¹⁾ أرخ أحدهما فهو له، وإن كان في يد أحدهما فهو أولى سواء أرخ أو لم يؤرخ⁽²⁾.

وذكر في كتاب الدعوى لو كان رجل وامرأة وفي أيديهما دارًا، فأقامت المرأة بينة أن الدار لها والرجل عندها (أن الدار له والمرأة "أن الدار له والمرأة "أن وجها على ألف درهم وسلمها إليها (أن ولم يقم بينة بأنه (أن حر فالبينة بينة المرأة والدار والعبد لها ولا نكاح بينهما (7).

ولو أقام بينة أنه حر الأصل، والمسألة بحالها فهي زوجته وهو حر، والدار لها لأن المرأة والدار في أيد الزوج، فصار كأنهما لم يختلفا في النكاح، وإنما اختلفا في الدار (8) في أ⁽⁹⁾ أيديهما، فيقضى بها (10) للمرأة (11) لأنها خارجة، وهو قياس قول أبي حنفة هي .

وقال محمد رحمه الله: إذا⁽¹²⁾ لم يقم⁽¹³⁾ الرجل⁽¹⁴⁾ بينة انه حر فالدار لها وهي امرأته، وإن أقام بينة أن الدار داره، والمرأة أمته، وأقامت المرأة بينة أن الدار دارها والرجل عبدها، فالدار بينهما نصفان، هذا إذا كانا خارجين، وأن كانت في يد أحدهما

į,

 ⁽i) [كان] سانطة من (i).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق: ل146.

^{(3) [}عبدها] من (ب، ج).

^{(4) [}والزوجة] من (ج).

^{(5) [}إليه] من (أ، ب).

^{(6) [}أنه] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146.

^{(8) [}دار] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(10) [}بها] سانطة من (ب).

^{(11) [}المرأة] من (أ).

^{(12) [}ذا] من (أ).

^{(13) [}يكن] من (ب).

^{(14) [}للرجل] من (ب).

. تركت في يد^{را)} من هو في يده وتهاترت البينتان⁽²⁾، ولا يقضى برق أحدهما، هكذا ذكر في نوادر [ابن]⁽³⁾ شجاع⁽⁴×³⁾.

وذكر في الأصل، إذا ادعى رجل⁽⁶⁾ على امرأة نكاخا⁽⁷⁾، وأقام على ذلك بينته، وأقامت أختها بينة أنها امرأته ⁽⁸⁾، فالبينة بينة الزوج صدقته المرأة أو كذبته ⁽⁹⁾، وإن ادعت المرأة التي ادعى عليها أنه تزوج أختها فلانة وأنها امرأته وهي غائبة والرجل ينكر ويقول ما هي بزوجتي، فإن ⁽⁰⁾ القاضي يحكم بزوجته الحاضرة، في قول أبي حنيفة هيئينه، وقالا: يوقف الأمر فإن حضرت الغائبة وأقامت بينة (¹¹⁾ على ما ادعت أختها قضى بنكاحها وفرق بين الحاضرة والزوج، وإن أنكرت قُبلت بينة الزوج على الحاضرة استحسانًا.

^{(1) [}يد] ساقطة من (أ).

^{(2) [}البينات] من (ج).

 ⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ: وقد أثبتها من كتاب، الرومي، الينابيع، مصدر سابق،
 ل146.

⁽⁴⁾ محمد بن شجاع النلجي ويقال البلخي من أصحاب الحسن بن زياد وكان نقيه أهل العراق في وقته والمقدم في الفقه والحديث وقراءة القرآن مع ورع وعبادة مات فجأة في سنة 266هـ، ساجدا في صلاة العصر، وله كتاب: تصحيح الآثار وهو كبير، وكتاب النوادر، وكتاب المضاربة، وكتاب الرد على المشبهة. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابن، ج2، ص60 - 61، وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن، ج2، ص1980.

⁽⁵⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل146.

^{(6) [}رجل] ساقطة من (أ).

⁽أ) [نكاخا] سانطة من (أ).

^{(8) [}زوجتهٔ] من (ب).

⁽⁹⁾ الرومي: الينابيع: مصدر سابق: ل146.

^{(10) [}قال] من (ب، ج).

^{(11) [}البينة] من (ب، ج).

ولو أتامت الحاضرة بينة على إقراره (1) مدعى النكاح أنه أقر بأن اختها امرأته (2)، فقد ذكر في نوادر ابن رستم (3)، وشجاع، وابن سماعة (4)، وذكر في الأصل انه تقبل بينتها وبطلت بينة الزوج.

ولو أقامت بينة بأن⁽⁵⁾ لمس ابنتها أو أمّها⁽⁶⁾ بشهوة قبلت بينتها.

ولو⁽⁷⁾ أقامت بينته أنه تزوج ابنتها⁽⁸⁾ وهي غائبة، لم تقبل [...]⁽⁹⁾، وفرق بينهما لأن الحق في المس له تعالى حتى لو حضرت وقالت ما مسنى لا يقبل قولها.

وفي التزويج حق الآدمي حتى لو حضرت رأنكرت⁽¹⁰⁾ النكاح كان القول قولها، ولو أقام بينة على امرأة أنه تزوجها وأقامت امرأة ابنة المرأة (¹¹⁾ [بينة على]⁽¹²⁾ أنه تزوجها ولم يدخل بواحدة منهما⁽¹³⁾ فالبينة بينة الزوج،

^{(1) [}اقراره] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146.

⁽³⁾ وابن رستم هو إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي الحنفي المتوفى سنة 211هـ حاجي خليفة. كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1980.

⁽⁴⁾ هو: محمد بن سماعة بن عبيد الله بن هلال بن وكبع بن بشر أبو عبد الله النميمي، كان أحد أصحاب الرأي، وولي القضاء ببغداد، ومن أصحاب أبي يوسف ومحمد، وهو من الحفاظ الثقات، كتب الترادر عن أبي يوسف ومحمد جميعا، وروى الكتب والأمالي، وولي القضاء ببغداد لأمير المؤمنين المأمون سنة 192هـ، (ت233هـ). الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، تاريخ بغداد، ج5، ص341، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(5) [}انه] من (ب، ج).

^{(6) [}اختها] من (ب، ج).

^{(7) [}ولو] ساقطة من (ب)، [رإن] من (ج).

^{(8) [}بنتها] من (ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [عند] زيادة من (ب، ج).

^{(10) [}رانكر] من (أ).

^{(11) [}امرأة] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (ب).

^{(13) [}منهما] ساقطة من (أ).

[وإن⁽¹⁾ دخل بهما [فرق بينهما]⁽²⁾، وإن⁽³⁾ دخل بإحداهما⁽⁴⁾ ان كانت⁽⁵⁾ المدخول بها الأم فالبينة بينة المنت المدخول بها البنت فالبينة بينة البنت⁽⁸⁾.

في الكبرى: زوجان في دار، أقامت الزوجة البينة (⁹⁾ أن الدار دارها غصبها منها زوجها، وأقام الزوج البينة انها (¹⁰⁾ داره اشتراها من المرأة، قال أبو النصر الدبوسي (¹¹⁾: يقضى بها للمرأة، لأن الدار والمرأة في يد الرجل ⁽¹²⁾ [واحد] (¹³⁾، فكانت (¹⁴⁾ المرأة خارجة (¹⁵⁾ فبينتها أولى، وقال أبو بكر العياضى (¹⁶⁾ رحمه الله: يقضى بها (¹⁷⁾ للزوج، لأنه

(9) [رائينة] من (أ).

(10) [بأنها] من (ج).

(11) أبو نصر الدبوسي: الدبوسي نسبة إلى دبوسة وهي بلدة بين بخارى وسمرقند، وهو إمام كبير من أثمة الشروط القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص269 - 306.

(12) [رجل] من (ب، ج).

(13) [واحد] ساقطة من (أ)، رهي زيادة على النص كما أثبتها من المحيط البرهاني.

(14) [ركائت] من (أ).

(15) [خارجها] من (أ).

(16) [العياض] من (أ). أبو بكر محمد بن أحمد بن العباس بن الحسن بن جبلة بن غالب بن جابر ابن نوقل ابن عياض بن يحيى بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري العياضي، (ت361هـ)، أخو أحمد بن نصر العياضي من أهل سمرقند والدهما أبو نصر أحمد بن العباس الإمام العياضي. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص13 - 241.

(17) [بها] سانطة من (أ).

^{(1) [}ناد] من (ا، ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

^{(3) [}ران] من (ب، ج)، [رإذ] من (أ). والصحيح ما أتبته من كتاب الينابيع.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [أحديهما] من (أ).

^{(5) [}كان] من (أ).

^{(6) [}بينة] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146.

لا تنافى بين البينتين فيقبلان (١) جميعًا ويثبت الغصب والشراء (٤).

قال القاضي فخر الدين (³⁾ رحمه الله: الفتوى على ما قاله العياضي رحمه الله، قال الامرأته تزوجتك وأنا صبي لم يفرق بينهما بل يسأل (⁴⁾، هل أجاز وليك أو والدك؟ فإن قال: لا، قيل له هل تجيز الآن؟ فإن قال: لا، حينئذ يفرق (⁵⁾.

[دعوى الكل بنكاح امرأة]

هـ، قوله: وَإِن ادْعَى كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَأَقَامَا الْبَيِنَةَ لَمْ يُقْضَ بِوَاحِدَةٍ مِنْ الْبَيِنَتَيْنِ (6)، لتعـذر العمـل بهمـا، لأن المحـل لا يقبـل الاشـتراك، قـال: ويرجع إلى تصديق المرأة لاحدهما، لأن النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين، وهذا إذا لم تؤقت البينتان، اما إذا وقتا، فصاحب الوقت الأول أولى، وإن أقرت لأحدهما قبل إقامة البينة فهي امرأته لتصادقهما (7)، وإن اقام الآخر البينة [قضى بها لأن البينة] (8) أقوى من الإقرار، ولو تفرد أحدهما بالدعوى والمرأة تجحد (9) وأقام البينة [فهي امرأته،

^{(1) [}نقبل] من (ب، ج).

 ⁽²⁾ ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج10، ص56، وان ما ذكره العباضي (جعل كأن الزرج غصبها أولا ثم اشتراها منها بعد ذلك).

⁽³⁾ الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز الأوزجندي الفرغاني الإمام الكبير المعروف بقاضي خان الإمام فخر الدين، توفي ليلة الإثنين خامس عشر رمضان سنة 592هـ، وله الفتاوي أربعة أسفار كبار وشرح الجامع الصغير في مجلدين كبيرين. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص205.

^{(4) [}يسئل] من (ج).

 ⁽⁵⁾ قاضيخان، فخر الدين الأوزجندي الفرغاني (2009)، فتاوى قاضيخان، (تحقيق: سالم مصطفى البدري)، ط1، ج2، ص362، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

^{(7) [}لنصادهما] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (ب).

^{(9) [}تجحده] من (ب).

.وإن] (أن وقضى بها القاضي، ثم ادعى آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها، لأن القضاء الأول قد صح فلا ينقض (2) بما هو مثله بل دونه، إلا أن يؤقت شهود الثاني سابقًا، لأنه (6) ظهر (4) الخطأ في الأول بيقين (5)، وكذا إذا كانت المرأة في يد (6) الزوج ونكاحه ظاهر فلا تقبل بينة الخارج إلا على وجه السبق (7).

[الدعوى في شراء العبد من ثالث]

م، قوله: وَإِن ادَّعَى اثْتَانِ عَلَى رَجُلٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَزْعُمُ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ هَذَا الْعَبْدَ (8x8)، معناه من صاحب البدكذا في الهداية (11x10).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج)، وهي من زيادة المؤلف توضيحا للنص، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

^{(2) [}يتقض] من (ب).

^{(3) [}٧] من (ب).

^{(4) [}تظهر] من (ب).

رة) [بنعين] من (ب).

^{(6) [}يد] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص167.

^{(8) [}العبد] سائطة من (أ: ج).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص167.

⁽¹¹⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل167.

^{(12) [}الوار] ساقط من (ب).

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

^{(14) [}سؤاله] من (ب).

^{(15) [}رلا] من (ب، ج).

^{(16) [}نقض] من (ب، ج).

وكذا لو ذكر الآخر وقتًا (1) لما بينا، إلا ان يشهدوا (2) أن شراءه (3) [...] (4) كان قبل شراء (5) صاحب اليد لأن الصريح يفرق الدلالة (7x6).

[اختلاف الدعوي]

م، قوله: فَإِن ادَّعَى أَحَدُهُمَا شِرَاءُ وَالْآخَرُ هِبَةُ وَقَبْضًا (8) معناه (9) من واحد، لأنهما إذا (10) ادعيا ذلك من اثنين، فإنه يقضي بينهما نصفين، وإن كان الشراء سابقًا من حيث المعنى، لأنا نعتبر السبق من حيث الحقيقة [أ/ 536]، ولو كان السبق ثابتًا حقيقة، بأن أرخ صاحب الشراء كان بينهما نصفين إذا ادعيا من جهة اثنين، وكذا إذا اعتبر سابقا من حيث المعنى (12×11).

قوله: وإذا⁽¹³⁾ اذَّعَتِ امْرَأَةُ أَنَّهُ (¹⁴⁾ تَزَوْجَهَا عَلَيْهِ فَهُمَا سَوَاءٌ (¹⁵⁾، أي يقضى لكل (¹⁶⁾ واحد منهما بالنصف، ثم للمرأة نصف القيمة على (¹⁷⁾ الزوج، ويرجع المشتري عليه

⁽١) [وتئا] سانطة من (١).

^{(2) [}يشهدر] من (أ).

^{(3) [}أنه اشتراه] من (ب، ج).

^{(4) [}رإن اشتراه] زيادة من (ب، ج).

^{(5) [}شراء] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}الدائة] من (ب).

⁽⁷⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص168.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

^{(9) [}معنادً] ساقطة من (أ).

^{(10) [}إذا] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج13، ص229.

⁽¹²⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل167 - 168.

^{(13) [}وإذا] ساقطة من (ب، ج).

^{(14) [}انها] من (أ).

⁽¹⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

^{(16) [}كل] من (أ).

^{(17) [}وعلى] وردت من (أ): وصحيح ما أثبته من كتاب المنافع.

بنصف⁽¹⁾ الثمن إن كان نقده إياه، وهذا عند أبي يوسف رحمه الله، وقال محمد رحمه الله يقضي بها⁽²⁾ لصاحب الشراء وللمرأة على الزوج قيمة⁽³⁾ [الدار]^(4x4).

ه، قوله: فَإِن ادَّعَيَا الشِّرَاءَ مِنْ وَاحِدِ⁽⁶⁾؛ معناه من غير صاحب البد⁽⁷⁾.

[إقامة الخارجين البينة]

ي، قوله: وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً عَلَى الشِّرَاءِ مِنْ آخَرَ وَذَكَرَا تَارِيخًا (8)، يريد به [ادعى أحدهما] (9) الشراء من زيد وادعى الآخر الشراء (10) من عمرو وتاريخهما سواء (11).

ه، قوله: وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مِلْكِ مُؤَرَّخٍ و[أَقَامَ](12) صَاحِبُ الْيَدِ الْبَيِّنَةَ عَلَى مِلْكِ مُؤَرَّخٍ و[أَقَامَ](12) صَاحِبُ الْيَدِ الْبَيِّنَةَ عَلَى مِلْكِ أَقْدَمَ تَارِيخُا كَانَ أَوْلَى(13)، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وهو رواية عن محمد رحمه الله، وعنه انه لا تقبل⁽¹⁴⁾ بينة ذي اليد رجع إليه لأن⁽¹⁵⁾ البينتين

^{(1) [}نصف] من (أ).

^{(2) [}بهما] من (ب، ج).

^{(3) [}قيمة] ساقطة من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع، ل168.

⁽⁵⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل168.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: ص215.

 ⁽⁷⁾ وتكملة نص الهداية (وأقاما البينة على تاريخين فالأول أولى: لما بينا أنه أثبته في وقت لا منازع
 له فيه). المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص169.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص15.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفنين ساقطة من (أ).

^{(10) [}الشراء] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب مختصر القدوري.

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 215.

^{(14) [}لايقبل] من (أ).

^{(15) [}أن] من (أ).

قامتا على ملك مطلق ولم يتعرضا بجهة الملك فكان⁽¹⁾ المتقدم⁽²⁾ والمتأخر⁽⁵⁾ سواء، ولهما أن البينة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع فإن الملك إذا ثبت لشخص في وقت، فثبوته لغيره بعده⁽⁴⁾ لا يكون إلا بالتلقي من جهته⁽⁵⁾، وبينة ذي اليد على الدفع مقبولة، وعلى هذا الاختلاف لو كان الدار في ايديهما، والمعنى ما بينا⁽⁶⁾.

[إقامة الخارج وصاحب اليد البينة]

ي، قوله: وَإِنْ أَفَامَ الْخَارِجُ وصَاحِبُ الْيَدِ [كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا]⁽⁷⁾ البَيْنَة عَلَى البَتَاجِ فَصَاحِبُ الْبَدِ الْوَلَى (8)، بريد به (9) أنهما لم يذكرا تأريخًا، [أو ذكرا تأريخًا) واحدًا، ولو ادعى الخارجان في النتاج، وأقاما على ذلك بينة فهو بينهما، والشهادة بالنتاج [أن يشهد بأن هذا النهادة](13) كان تبيع هذه الناقة، ولا يشترط (12) أداء الشهادة](13) على الإيلاد، فإن (14) ذكرا تأريخًا فهو أولى لمن وافقه سن (15) الدابة، فإن (16) أشكل سنها كانت بينهما، وإن خالف التاريخان جميعًا، هكذا (17) ذكره في الأصل.

^{(1) [}ركان] من (أ).

^{(2) [}التقدم] من (أ، ج).

^{(3) [}التاخر] من (أ، ج).

^{(4) [}بعدء] ساقطة من (أ)، [بعد] من (ج).

⁽ō) [جهة] من (ج)،

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهذاية، مصدر سابق، ج3، ص169.

⁽⁷⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد ألبت السقط من كتاب مختصر القدوري.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

⁽أ) إيه] ساقطة من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب: ج).

^{(11) [}هذا] ساقطة من (ج).

^{(12) [}يشترط] ساقطة من (ج).

⁽¹³⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (ب).

^{(14) [}نإنهٔ] من (ب).

^{(15) [}من] ني (ب).

^{(16) [}رإن] من (أ).

^{(17) [}مذا] من (أ).

و⁽¹⁾ قال الحاكم الجليل⁽²⁾ رحمه الله: في رواية أبي الليث⁽³⁾ رحمه الله، إذا كان سن الدابة على غير وقتين⁽⁴⁾ لم تقبل بيئة أحدهما، وهو الصحيح، لأن السن يكذبهما جميعًا، ولو تنازعا في ولد، وأقام كل واحد منهما بيئة، أنه ابنه من وقت كذا، وأشكل⁽⁵⁾ من الولد⁽⁶⁾، قال أبو حنيفة طيخ : إنه ابن اسبقهما تأريخا، وقالا: هو ابنهما، وإن وافق سنه (⁷⁾ احد التأريخين، فهو أولى من الآخر⁽⁸⁾.

[اسباب الملك التي تتكرر بالنتاج ولا تتكرر]

قوله: وَكُلُّ مَبَبٍ فِي الْمِلْكِ لَا يَتَكَرُّرُ (9)، فهذا الذي ذكره؛ مثل الثوب المنسوج من القطن، والأواني التي لو كسرت لا تعود كما كانت، مثل أواني الخشبة، والحجر وغير ذلك، والذي يتكرر مرة بعد أخرى، كالثوب المنسوج من الشعر، والمرعزي (16)،

^{(1) [}الوار] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل، أبو الفضل، الحاكم الشهيد، المروزي، البلخي، ولي القضاء ببخارى، قتل شهيدا، ودفن بمرو في سنة 334هـ، من مؤلفاته: الكافي والمختصر والمنتقى وهو غير متوفر في هذه الاعصار. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص1851. وحاجي خلفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1851.

⁽³⁾ هو الإمام أبو اللبث السمرقندي، (ت375هـ)، ينظر: أبو اللبث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، عيون المسائل، (تحقيق: سيد محمد مهنى)، ط1، ص104، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(4) [}تعين] من (ج).

⁽ā) [ريشكل] من (أ).

^{(6) [}الولد] من جميع النسخ، ولكن وردت من كتاب الينابيع [الدابة].

^{(7) [}سن] من (أ)، [من] من (ب).

⁽⁸⁾ الرومي، اليشابيع، مصدر مسابق، ل146؛ وينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر مسابق، ج13، ص 259 - 260.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 215.

⁽¹⁰⁾ الهرعِزُ: بكسر الميم والعين وتشفيد الزاء مقصور الزغب الذي تحت شعر العنز. الرازي، محمد أبن أبي بكر بن عبد القادر (1995)، مختار الصحاح، (تحقيق: محمود خاطر)، ط1، جأ، ص104، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

والخز⁽¹⁾، فإن أشكل أنه يتكرر، أو لا، فإنه للخارج في قول محمد رحمه الله، وهكذا ذكره القدوري رحمه الله، في موضع آخر بأن هذا قول أبي حنيفة ﴿اللهِ عَالَمُهُ .

وكل⁽²⁾ ما يصنع من الذهب والفضة والحديد والصفر⁽³⁾ والزجاج وغير ذلك فإنه يتكرر ولا يكون بمنزلة النتاج، وإن كان سيفًا، أو سكينا لا ينطبع إلا مرة واحدة فهو كالنتاج، وإن كان حليًا قضى للخارج، لأن الحلي يصاغ مرة بعد أخرى، والحبوب كلها مثل الحنطة والشعير والقطن والكتان وغير ذلك من الحبوب، إذا تنازعا فيها كل واحد يدعى أنها له زرعها في أرضه، فهو للخارج، لأنها قد تؤخذ⁽⁴⁾ من الأرض مع التراب فنزرع⁽⁵⁾ مرة أخرى، فكانت⁽⁶⁾ من جملة ما يتكرر⁽⁷⁾.

في الزاد، قوله: وَإِنْ (⁸⁾ أَفَامَ الْخَارِجُ وصَاحِبُ الْيَدِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَيِنَةُ بِالنِّتَاجِ فَصَاحِبُ الْيَدِ أَوْلَى (⁹⁾، خلافا لابن أبي ليلى ⁽¹⁰⁾ رحمه الله، فإن عنده الخارج أولى،

⁽¹⁾ الخَرِّ، اسم دابة، ثم سمي الثوب المتخذ من ربر، خزا. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص158.

^{(2) [}فكل] من (ب، ج).

 ⁽³⁾ الصفر، بالضم نحاس يعمل منه الأراني، وأبو عبيدة يقوله بالكسر. الرازي، مختار الصحاح،
 مصدر سابق، ج1، ص153.

^{(4) [}نأخذ] من (ج).

ر5) [نتزر] من (أ).

^{(6) [}ركانت] من (أ).

⁽⁷⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل146.

^{(8) [}إن] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص215.

⁽¹⁰⁾ هو: عبد الرحمن بن أبي ليلى الإمام أبو عيسى الأنصاري الكوفي الفقيه والد الفاضي محمد، وأي عمر يمسح على خفيه، وروى عن عثمان وعلي وابن مسعود وأبي ذر وطائفة، مولده في أثناء خلافة عمر بالمدينة، قال ابن سيرين: جلست إليه وأصحابه يعظمونه كأنه أمير، وعن أبي حصين أن الحجاج استعمل عبد الرحمن بن أبي ليلى على القضاء ثم عزله ثم ضربه ليسب عليا عين وكان يورى ولا يصرح، ثم إنه خرج مع ابن الاشعث وغرق رحمه الله ليلة دجيل سنة 82 أو 82 مد الذهبي، تذكرة الحفاظ، طا، ج1، ص58، دار الكنب العلمية، بيروت.

والصحيح قولنا، لأن صاحب البد دلت بينته على معنى لا يقتضيه (1) [ظاهر البد، فصار] (2) كبينة الخارج، فاستوت البينتان من هذا الوجه، فترجح (3) صاحب البد بالبد، وعن عيسى بن أبان (1) أنه قال (3): تهاترت البينتان، ويترك الشيء في يد ذي البد قضاء ترك (6)، لا ترك (7) القضاء (8)، فإن أقام أحدهما البينة على النتاج والآخر على الملك، فصاحب النتاج أولى، أبهما كان لإقامة البينة على أنه أول (9) المالكين (11×10).

م، قوله: فِي النِّيَابِ الَّتِي لَا تُنْسَجُ إِلَّا مَرُّةً وَاحِدَةً⁽¹²⁾، مثل: غزل قطن في يد رجل، أقام بينة أنه غزل في ملكه، وأقام الخارج البينة [انه⁽¹³⁾ غزل]⁽⁴⁴⁾ في ملكه، وإن كان يتكرر قضى به للخارج، كالملك⁽¹⁵⁾ المطلق، وهو مثل: البناء، وزراعة⁽¹⁶⁾ الحنطة قد

^{(1) [}يقضيه] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (أ).

^{(3) [}نيرجح] من (أ).

⁽⁴⁾ عسى بن أبان بن صدقة أبو موسى، كان نقبه العراق، وقاضي البصرة لعشر سنين، سريع الانفاذ للحكم، ويقال إنه كان قليل الأخذ عن محمد بن الحسن، وكان عبسى شيخا عفيفا، ومات في المحرم سنة 220ه، وقيل 221ه، ولعيسى بن أبان من الكتب، كتاب الحج، كتاب خبر الواحد، كتاب الجامع، كتاب البأت القياس، كتاب اجتهاد الرأي. ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص289، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج10، ص440.

⁽ō) [قال] ساقطة من (أ).

^{(6) [}بترك] من (ب).

^{(7) [}تركًا] من (ب).

^{(8) [}للقضاء] من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [ارلی] من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، ج13، ص240، والبابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج11، ص387.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل326.

^{(12) [}واحدة] ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب، القدوري، مختصر القدوري، مصدر مابق، ص215.

^{(13) [}انه] مكررة في (ب).

⁽¹⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

^{(15) (}كالمالك) من (ب).

^{(16) [}زرعة] من أأ،

تزرع في الأرض؛ ثم يغربل⁽¹⁾ التراب⁽²⁾ فتميز الحنطة [منها]⁽³⁾ ثم⁽⁴⁾ تزرع ثانيًا، والحاصل أن النتاج مخصوص من القياس بالسنة، فلا يلحق⁽⁵⁾ به، إلا ما كان في معناه من كل وجه، وما ليس في معناه من كل⁽⁶⁾ وجه، لا يلحق به لأنه لو ألحق به كان بطريق القياس ولا يقاس على المخصوص من القياس لأن قياس الأصل يعارضه ⁽⁷⁾، وكل قياس لا ينفك عما يعارضه فهو باطل، كذا في المبسوط⁽⁸⁾.

وإذا⁽⁹⁾ ثبت هذا، فنقول⁽¹⁰⁾: كل ما لا⁽¹¹⁾ يتكرر فهو في معنى⁽¹²⁾ النتاج من كل وجه، فيلحق به دلالة، وما [...]⁽¹³⁾ يتكرر ليس⁽¹⁴⁾ في معناه من كل⁽¹⁵⁾ وجه، فيرد إلى أصل القياس⁽¹⁶⁾⁽¹⁶⁾.

⁽l) [يتغير] من (أ).

^{(2) [}بالتراب] من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽أ) إلم] من (أ).

^{(5) [}بلنحن] من (ب).

^{(6) [}كل] ساقطة من (ب، ج).

^{(7) [}العارضة] من (أ).

⁽⁸⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج17، ص64. 🏄

^{(9) [}فإذا] من (ب، ج).

^{(10) [}فيقول] من (ب).

^{(11) [}لا] ساقطة من (ب، ج).

^{(12) [}معني] ساقطة من (أ).

^{(13) [}لا] زيادة في (ب، ج).

^{(14) [}ليس] ساقطة من (ب، ج).

^{(15) [}كل] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁶⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1195 - 1196. وينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج13، ص280. والبابرتي، العناية شرح البداية، مصدر سابق، ج11، ص392 - 393.

⁽¹⁷⁾ النسقى، المنافع، مصدر سابق، ل168.

هـ (1)، قوله: وَكَذَلِكَ النَّسْجُ فِي النِّبَابِ الْبَي لَا تُنْسَجُ إِلَّا مَرَّةُ وَاحِدَةُ (2) [كَغَزُلِ النُّعُلُنِ] (5) وكذلك (4) وكذلك (4) وكذلك (5) وكذلك (4) وكذلك (5) وكذلك (4) وكذلك (5) وكذلك (5) وكذلك (5) والبنر، والمرعزي، وجز الصوف، وإن كان يتكرر قضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق، وهو مثل الخز (8)، والبناء، والغرس، وزراعة الحنطة، والحبوب (9)، فإن أشكل يرجع إلى أهل الخبرة، لأنهم أعرف به، فإن أشكل عليهم قضى للخارج، لأن القضاء ببينته هو الأصل، والعدول عنه بخبر النتاج، فإذا لم يعلم يرجع إلى الأصل، والعدول عنه بخبر النتاج، فإذا لم يعلم يرجع إلى الأصل الأصل، والعدول عنه بخبر النتاج، فإذا لم يعلم يرجع إلى الأصل، والعدول عنه بخبر النتاج، فإذا لم يعلم يرجع إلى الأصل (10).

في الكبرى: رجلان في يد كل واحد منهما [شاة أقام كل واحد منهما]⁽¹¹⁾ البينة الناق الثان في يده (13) وقال أبو يوسف الأ⁽¹²⁾ الشاة التي في يده (13) وقال أبو يوسف رحمه الله: إذا كانت الشاتان مشكلتين لا يقبل بينهما (14) ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده (15) صاحبه (16) وقضاء ترك لا قضاء استحقاق (17) وكذا روى هشام (18)

^{(1) [}ه] سانطة من (أ).

^{(2) [}واحدة] ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من مختصر القدوري.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين هي من زيادات المؤلف حيث هي غير موجودة في كتاب مختصر الفدوري.

^{(4) [}كذلك] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ج).

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 215.

^{(7) [}ني] سائطة من (أ).

^{(8) [}الجدر] من (أ)، [الجز] من (ج).

^{(9) [}الحبرب] ساقطة من (أ).

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص170.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(12) [}لان] من (ب).

⁽¹³⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص148 - 149.

^{(14) [}بينهما] ساقطة من (ب، ج).

^{(15) [}يد] من (أ).

^{(16) [}صاحبة] ساقطة من (ب، ج)،

^{(17) [}استحقاق] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁸⁾ هو: هشام بن عبد الله الرازي، تفقه على أبي بوسف، ومحمد، مات محمد في منزله بالري، وكان يقول لقيت الغًا وسبعمائة شبخ، وانفقت في العلم سبعمائة الف درهم؛ قال ابن حبان:

عنه ⁽¹⁾ رحمه الله ⁽²⁾.

وذكر في العبون⁽³⁾ دعوى الأصل، ان بينتهما تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يد⁽⁴⁾ صاحبه⁽⁵⁾ [قضاء ترك صاحبهما]⁽⁶⁾]⁽⁷⁾، لأن في النتاج تعارضا فلا يعتبر⁽⁸⁾، فكل⁽⁹⁾ واحد فيما⁽¹⁰⁾ يدعيه خارج وصاحبه ذو اليد فصار كالخارج مع ذي اليد إذا ادعيا ملكًا مطلقا والفتوى على هذا (11×12).

م، قوله: كَانَ أَوْلَى (13)، [أي كان صاحب اليد أولي] (14)، [لأنه يقرر] (15) الملك

هشام ثقة، رقال أبو حاتم: صدرق ما رأيت أحدًا أعظم قدرًا، ولا أجل من هشام. من آثارة: صلاة الأثر رائنوادر، توفي سنة 221هـ وقيل 201هـ ينظر: ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم السودوني الجمالي (1992)، قاج التراجم، (المحقق محمد خير رمضان يوسف)، ط1، ص238، دار القلم - دمشق. والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز (ت748هـ)، (1998)، تذكرة الحفاظ، ج1، ص387، دار الكتب العلمية، بيروت. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (2002)، الأعلام للزركلي، ط15، ج8، ص87، دار العلم للملايين.

- (¹) [عنه] ساقطة من (ب).
- (2) ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص143.
- (3) [العيون] ساقطة من (ج). وهي: عيون المسائل؛ للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، (ت375هـ).
 - (⁴) [يدء] من (ب).
 - (3) [صاحبه] ساقطة من (ب).
 - (6) ما بين المعقرفتين ساقطة من (ج).
 - (7) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).
 - (8) [تعتبر] من (أ).
 - ر⁹) [لكل] من (ب).
 - (10) [نيها] من (ج).
 - (11) ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص143 وما بعدها.
- (12) أبو اللبث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (1419هـ)، عيون المسائل، (تحقيق: سيد محمد مهني)، ط1، ص104، دار الكتب العلمية بيروت.
 - (13) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 215.
 - (14) ما بين المعقونتين ساقطة من (أ).
 - (15) ما بين المعقوفتين من (ب، ج)، [لان تفرر] من (أ).

للخارج، لأنه يدعي انتقال الملك من جهة الخارج إليه، وفي هذا لا تنافي، فصار كأن ذا اليد اقر بالملك⁽¹⁾ للخارج، ثم ادعى بأنه اشترى منه واقام البينة (^{3x2)}.

م⁽⁴⁾، وتوله: وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَأُحِدٍ مِنْهَا⁽⁵⁾ الْبَيْنَةُ عَلَى الشِّرَاءِ مِنَ الْآخُرِ⁽⁶⁾، أي ادعى الخارج الشراء من ذي اليد، وادعى ذو اليد الشراء من هذا⁽⁷⁾ الخارج، بدليل انه ذكر لفظ الآخر معرف بالألف واللام، بخلاف ما تقدمت⁽⁸⁾، لأن هناك يدعيان الشراء من آخرين غيرهما بدليل انه (9) ذكر لفظ (10) الآخر منكرا تهاترت أي تساقطت وبطلت البينتان، ويترك المدعي في يد ذي اليد، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله: يقضى بالبينتين ويكون (11) للخارج، كأنه اشترى ذو اليد من الآخر وقبض ثم باع (13×12).

[الكفالة بإحضار المدعى عليه]

قوله: لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ (14)، اي ني المصر، فَإِنْ فَعَلَ: أي اعطى الكفيل، وَإِلَّا أُمِرَ

^{(1) [}بالملك] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ينظر: أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1196. وينظر: الوازي، حسام الدين علي بن مكي الوازي، (ت898هـ) (1428هـ)، خلاصة الدلائل في تنفيح المسائل، (تحقيق: أبي الفضل أحمد بن علي الدمياطي)، ط1، ج2، ص288، مكتبة الرشد، الرياض.

⁽³⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل.168. ٤

^{(4) [}م] ساقطة من (أ، ج).

^{(5) [}منهما] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، 215.

⁽٦) [منا] سانطة من (أ).

^{(8) [}تقد] من (ب).

^{(9) [}أنه] ساقطة من (ج).

^{(10) [}لفظ] سائطة من (ب، ج).

^{(11) [}ريكون] سانطة من (أ).

⁽¹²⁾ ينظر: أبر القامسم السمرقندي، الفقه الناقع، مصدر سابق، ج3، ص196. والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج13، ص243 - 247.

⁽¹³⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل168.

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

بِمُلَازَمَتِهِ، أي وإن⁽¹⁾ لم يدفع الكفيل، كان له ملازمته، كيلا⁽²⁾ يذهب حقه، إلَّا أَنْ يَكُونَ غُرِيبًا، فإن [أ/ 537] اعتباره ثلاثة أيام في الملازمة، وأخذ الكفيل في حقه اضرار به، يمنعه من السفر، ولا ضرر في هذا المقدار ظاهرًا، والاستثناء ينصرف إلى أخذ الكفيل والملازمة (3).

أخروج الخصومة بين المدعي والمدعى عليهأ

قوله: قَإِنْ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: هَذَا الشُّيْءُ أَوْدَعَنِيهِ فُلَانُ الْغَائِبُ⁽⁴⁾، [إن ادعى]⁽⁵⁾، أي أن ادعى رجل أنه ملكه، وقال الذي هو في يده اودعنيه فلان الغائب، وهذه المسألة تسمى مخمسة [لأن لخمسة]⁽⁷⁾ من العلماء فيه قولا، وهي خمس مسائل أيضًا: وديعة، وعارية، وإجارة، ورهن، وغصب.

قال ابن أبي ليلى رحمه الله: يخرج من الخصومة من غير بينة، وقال ابن شبرمة (8) رحمه الله: ذو اليد خصم وإن أقام البينة، وقال محمد رحمه الله: لا بد أن يكون ذلك الرجل الذي أودعه معروف الاسم والنسب، وقال أبو حنيفة ﴿ لللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللهُ عَاللهُ عَالَى اللهُ عَلَمَ عَالِمُ عَالِمُ اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالِمُ عَلَى اللهُ عَلَى عَالَى اللهُ عَلَى عَالِمُ عَالِمُ عَالِمُ عَالِمُ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَالِمُ عَلَى عَالِمُ عَلَى عَالِمُ عَلَى عَالِمُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَالِمُ عَلَى عَالِمُ عَلَى عَالِمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَالْمُعَلِّمُ عَلَى عَلَى عَالِمُ عَلَّا عَلَى عَلَّا عَلَى عَلَّا عَالِمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَا

^{(1) [}نإن] من (أ).

^{(2) [}لئلا] من (أ).

 ⁽³⁾ ينظر: أبو القامسم السمرقندي، الغقه الناقع، مصدر سابق، ج3، ص1198. والزيلعي، تيبين الحقائق، مصدر سابق، ج13، ص153.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ، ج).

^{(6) [}لو] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان، أبو شبرمة، الضبي، نسبة إلى ضبة، من أهل الكوفة، كان ثقة فقيهًا عفيفًا حازمًا يشبه النساك، ولي القضاء على السواد، وكان مع الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وروى عن أنس والتابعين، وروى عنه عبد الملك وسعيد وابن المبارك وآخرون، ولد سنة 72هـ وتوفي 144هـ العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي (1986)، تقريب التهذيب، (تحقيق: محمد عوامة)، ط1، ج1، ص307، دار الرشيد، سوريا. والذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق، ج9، ص193.

ِالمودع]⁽¹⁾، وإن لم يكن ذلك⁽²⁾ الرجل معروف الاسم والنسب، وقال أبو يوسف: إن كان متهمًا بالاحتيال لا يقبل منه هذا الدفع، وإن لم يكن يقبل، كذا في المبسوط^{(x) x(3)}.

هد⁽⁶⁾، وقال أبو يوسف رحمه الله: إن كان الرجل صالحًا فالجواب كما قلنا، وإن كان معروفًا بالحيل لا تندفع عنه الخصومة، لأن المحتال من الناس قد يدفع ماله إلى مسافر يودعه (⁷⁾ إياه، ويشهد عليه الشهود، فيحتال لإبطال (⁸⁾ حق غيره فإذا انهمه القاضي به لا يقبله (⁹⁾.

[صورة بقاء الخصومة وسقوطها]

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ والمثبت من كتاب المنافع.

^{(2) [}ذلك] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}المتثور] من (ب، ج).

⁽⁴⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج1ًا، 37 - 38؛ وينظر: أبو القاسم السمرفندي، الفقه الثانع، مصدر سابق، ج3، ص1198.

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق؛ ل168.

^{(6) [}ه] ساقطة من (ب).

^{(7) [}يردة] من (ب).

^{(8) [}الإيطال] من (ب).

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، 166.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، [والخ] من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

^{(12) [}رإن] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ما بين المعقونتين وردت مكررة من (ج).

^{(14) [}الحبلة] ساقطة من (ب، ج).

إلى (1) غيره، فإذا (2) قال سرق مني فقد ادعى الفعل عليه، إذا ذكر (3) الفعل يستدعي الفاعل لا محالة، والظاهر هو (4) الذي في يده، إلا أنه لم يعينه ذرّ الأ المحد، فصار كما إذا قال سرقته (6×7).

في الزاد: فإن قال المدعي: سرق مني فلان، وقال صاحب اليد، أودعنيه فلان الا تندفع (⁽⁹⁾ الخصومة عن نفسه، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله: تندفع (⁽¹⁰⁾ وهو القياس، والصحيح وجه الاستحسان، لأن السارق لا يد له، فصار كأنه أخذه من الطريق (⁽¹¹⁾(11)).

في الكبرى: اغتصب أرضًا، فادعى عليه (13) المغصوب [...] (14) منه دعوى صحيحة، فقال المدعى عليه انها وقف من جهة، فعجز المدعي عن إقامة البينة، له أن يستحلفه عند محمد رحمه الله، لأن التحليف يفيد عنده، لأن غاصب الدار والعقار ضامن عنده، وعندهما لا يستحلف، لانعدام الفائدة، لكن إنما يستحلف عند محمد رحمه الله أيضا، إذا أراد أخذ القيمة على تقدير النكول، و(15) أما إذا أراد أخذ العين (16)،

į

إلى] سائطة من (أ).

^{(2) [}وإذا] من (ب، ج).

^{(3) [}ذكر] ساقطة من (أ).

^{(4) [}هو] ساقطة من (ب).

⁽ق) [دراء] من (أ، ج).

⁽⁶⁾ أبو القاسم السمرتندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1199.

⁽⁷⁾ التسقى، المنافع، مصدر سابق، ل168.

^{(8) [}نلا] من (أ).

ر⁹) [يدنع] من (أ).

^{(10) [}يدنم] من (أ).

⁽¹¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص166.

⁽¹²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل328.

^{(13) [}عليه] ساقطة من (ج).

^{(14) [}عليه] زيادة في (ب).

^{(15) [}ر] ساقطة من (أ).

^{(16) [}اليمين] من (ب).

لا يستحلف عند؛ أيضًا، لأنه حينئذ لا يفيد التحليف، لأن الأرض صار وقفًا على تقدير النكول، لا يقضى بالأرض للمدعي، قال الفضل⁽¹⁾ رحمه الله: يجوز ان يفتى يقول محمد رحمه الله حتى يقضى عليه بالقيمة فلا يحتال محتال⁽²⁾ بهذه الحيلة⁽³⁾.

[اليمين الخاص بالله تعالى]

هر⁽⁴⁾، قوله: وَيُؤَكُدُ بِذِكْرِ أَرْصَافِهِ⁽⁵⁾، وهو التغليظ، مثل، قوله: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم، الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية، ما لفلان هذا ⁽⁶⁾ عليك ولا قبلك ⁽⁷⁾ هذا المال الذي ادعاه، وهو كذا وكذا، ولا شيء منه، وله أن يزيد في التغليظ على هذا، وله ⁽⁸⁾ أن ينتقص [...] ⁽⁹⁾ منه إلا أنه يحتاط، كيلا يتكرر عليه اليمين، لأن المستحق يمين واحدة، والقاضي إن شاء غلظ، وإن شاء لم يغلظ، فيقول: قل ⁽¹⁰⁾ بالله، أو ⁽¹¹⁾ والله، وقبل لا يغلظ على المعروف بالصلاح ويغلظ على غيره، وقبل يغلظ على الخطير من المال [دون الحقير] (21×13).

^{(1) [}الفضل] من (ب، ج)، [الفضلي] من (أ). وهو: محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكماري نسبة إلى كُمار قربة ببخارى، تفقه عليه القاضي أبو علي الحسين بن الخضر النسفي توفي سنة 381هـ القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص107؛ والغزي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، مصدر سابق، ج1، ص247.

^{(2) [}محتال] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص128.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [م] من (أ).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر الفدرري، مصدر سابق، 216.

^{(6) [}هذا] سانطة من (أ).

^{(7) [}قبلت] من (ب).

^{(8) [}وله] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [على] وهي زيادة في (ب)؛ والصحيح ما أثبته من كتاب الهداية، ج3، ص158.

^{(10) [}نل] سانطة من (ب).

^{. (11) [}ر] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

⁽¹³⁾ ينظر: شرح أدب القاضي: ص110 - 111. والمرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص158.

في الزاد: وينبغي أن⁽¹⁾ يذكر الصفات بغير واو، ليكون الكل يمينًا واحدة (^{3,2)}.

قوله: وَلَا يَجِبُ تَعْلِيظُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُسْلِمِ بِزَمَانِ وَلَا بِمَكَانِ (4)، وقال الشافعي رحمه الله: إن كانت اليمين (5) قسامة، أو في اللعان، أو مال عظيم، فإنها تختص بمكان، إن كان بمكة بين الركن والمقام، وإن كان بالمدينة (7)، فعند قبر رسول الله (8) يَنْظِيرُ، وفي سائر البلاد يوم الجمعة بعد العصر (9)، والصحيح قولنا، لأن اليمين سبب لقطع الخصومة فلا يختص بمكان كالبينة (11x10).

هـ، قوله: وَلَا يُسْتَخَلَفُ بِالطَّلَاقِ وَلَا بِالْعَتَاقِ (12)، قبل في زماننا إذا لح الخصم ساغ (13) للقاضي (14) أن يحلفه بذلك لقلة المبالاة (15) باليمين بالله تعالى (16).

م، التغليظ بالمكان لا يجب عندنا⁽¹⁷⁾.

وقال الشافعي رحمه الله: إذا كانت اليمين في القسامة، أو مالاً عظيما يبلغ عشرين مثقالاً من الذهب يحلفه في أشرف مكان فإن كان مكة يحلفه بين المقام والكعبة، وإن

 ^{(1) [}ان] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج2، ص95.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل328.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

^{(5) [}اليمين] ساقطة من (أ).

^{(6) (}ر) زائدة من (ب).

^{(7) [}يمينه] من (أ).

^{(8) [}النبي] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ينظر: ررضة الطالبين، ج3، 231.

⁽¹⁰⁾ ينظر: خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل، ج2، 292.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابن، ل329.

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

^{(13) [}سماع] من (أ).

^{(14) [}القاضي] من (أ).

^{(5) [}المبلالات] من (أ)، [المبالات] من (ب).

⁽¹⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص158.

⁽¹⁷⁾ المرغيناني؛ الهداية، مصدر سابق، ج3، ص159.

كان بالمدينة يحلفه بين الروضة والمنبر، وفي بيت المقدس يحلفه (1) عند الصخرة، وفي الأمصار الأخرى (2) يحلفه في المسجد الجامع عند المنبر، وإن كان في موضع ليس فيه مسجد جامع يحلفه في [يوم الجمعة بعد العصر] (3)، وهذا قول أهل المدينة (4)، وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله حتى قال على هذه الرواية يوضع المصحف في حجرة ويقرأ (5) عليه: ﴿ إِنَّ الذِينَ يَشَرُّونَ بِمَهْدِ اللهِ وَأَيْمَنِيْمَ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ (آل عمران: 77) الآية ثم يحلف (6×7).

قوله: وَمَن اذْعَى أَنّهُ ابْتَاعَ مِنْ هَذَا عَبْدَهُ (8)، إلى آخره، الأصل في هذا، ان الدعوى إذا وقعت في سبب (9) يرتفع بعد وقوعه، كالبيع، والغصب، والنكاح، والطلاق، فإن اليمين تقع على ثبوت حكمه في الحال، أي على الحاصل، ولا يحلف على السبب، وإن كان سببًا لا يرتفع بواقع، فالتحليف على السبب، كالعبد المسلم إذا ادعى العتق على مولاه يحلف بالله ما اعتقه، ولا يحلف انه معتق في الحال، وهذا لأنه جاز ان يطرأ عليه (10) الغصب ما يبرئه عن ضمانه، كالهبة، والبيع، والتسليم، وكذا في النكاح:

^{(1) [}يحلفه] سافطة من (ب، ج).

^{(2) [}الاخرى] سانطة من (ب)، [الآخر] من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين وردت [المسجد] من جميع النسخ.

 ⁽⁴⁾ أعل المدينة: ويقصد بهم مذهب المالكية، إلاإمام أبي عبد الله مالك بن أنس رحمه الله. الذخيرة،
 تاليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القراقي، دار النشر: دار الغرب - بيروت - 1994م،
 تحقيق: محمد حجي، ج11، 67 - 68.

⁽⁵⁾ يقرأ، من ب، ج.

⁽⁶⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج8، ص686.

⁽⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق: ل-169.

⁽⁸⁾ قوله: (ومن ادعى أنه ابناع من هذا عبده بألف، فجحد، يستحلف بالله ما بينكما بيع قائم فيه، ولا يستحلف بالله ما يستحلف بالله ما يستحلف في الغصب بالله ما يستحل عليك رده ولا يحلف بالله ما غصبت وفي النكاح؛ بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال. وفي دعوى الطلاق؛ بالله ما هي بائن منك الساعة بما ذكرت؛ ولا يستحلف بالله ما طلقتها) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

^{(9) [}ني] سائطة من (أ).

^{(10) [}على] من (أ).

جاز⁽¹⁾ ان يطرأ عليه الخلع، وفي الطلاق جاز ان يطرأ عليه الرجعة والتزويج^(3×2).

ه، قوله: وَمَن اذْعَى أَنَّهُ ابْتَاعَ مِنْ هَذَا عَبْدَهُ بِأَلْفِ (4) فَجَحَدَهُ، أَسْتُحْلِفَ بِاللهِ مَا بَيْنَكُمَا بَيْعُ قَائِمٌ فِي (5) الْحَالِ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِاللهِ مَا بِعْت (6)، لأنه قد يباع العبد ثم يقال فيه، ويستحلف في الغصب بالله ما يستحق (7) عليك رده، ولا يحلف بالله ما غصبت، لأنه قد يغصب ثم يفسخ بالهبة والبيع، وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال، لأنه قد يطرأ عليه الخلع، وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بائن منك الساعة بما ذكرت، ولا يستحلف (8) بالله ما طلقها (9)، لأن النكاح قد يجدد (10) بعد الإبانه فيحلف بالله (11) على الحاصل في [هذه الرجوه، لأنه لو حلف على السبب يتضرر المدعى عليه، وهذا] (12) قول أبي حنيفة هين في محمد (13).

أما على (14) قول أبي يوسف رحمه الله يحلف في جميع ذلك على السبب، إلا إذا عرض للمدعى عليه بما ذكرنا، فحينلذ (15) على الحاصل، وقيل ينظر إلى إنكار (16)

è

 ^{(1) [}جاز] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابن، ج3، ص159.

⁽³⁾ التسفى، المناقع، مصدر سابق، ل169.

^{(4) [}بالف] ساقطة من (ج).

^{(3) [}ني] سانطة من (ب).

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 216.

^{(7) [}يستحلف] من (أ).

^{(8) [}ولا يستحلف] ساقطة من (أ).

^{(9) [}طلفتها] من (ب).

^{(10) [}حدد] من (أ)، [يحدد] في (ج).

⁽¹¹⁾ لفظ الجلاله [بالله] ساقطة من (أ، ج).

⁽¹²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹³⁾ المرغينائي، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص159.

^{(14) [}على] ساقطة من (أ).

^{(15) [}فح] من (ب).

^{(16) [}انكار] ساقطة من (أ).

المدعى عليه [ان انكر السبب يحلف عليه] (1) وإن أنكر الحكم يحلف على الحاصل، هو (2) الأصل عندهما إذا كان سببًا يرتفع برافع إلا إذا كان فيه ترك النظر من جانب المدعى، فحينتذ يحلف على (3) السبب بالإجماع، وذلك مثل: أن تدعي [مبتوتة] (4) نفقة [العدة] (5) ، والزوج (6) ممن (7) لا يراها، أو ادعى شفعة (8) بالجوار (9)، والمشتري لا يراها، لأنه لو حلف على الحاصل يصدق في يمينه في معتقده، فيفوت النظر في حق المدعي، وإن كان مدع الحاصل يصدق على برافع، فالتحليف فيه على السبب [ا/ 538] بالإجماع، كالعبد المسلم إذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الأمة، والعبد الكافر، لأنه يتكرر (11) الرق عليها بالردة، واللحاق، وعليه ينقض العهد واللحاق ولا يتكرر (12) على العبد المسلم المسلم إذا الحاق، وعليه ينقض العهد واللحاق ولا يتكرر (11) المسلم المسل

في الزاد: وفي القتل، بالله ما قتلت أباه، وقال الخصاف⁽¹⁴⁾ رحمه الله: يستحلف في

(7) [عن] من (أ).

ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}فالحاصل على] من (ب، ج).

⁽أ) [على] سائطة من (أ).

⁽⁴⁾ في جميع النسخ وردت [بينونة] ولكن الصحيح حيث ألبته من كتاب الهداية هو [مبنونة].

^{(5) [}العدة] ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب (الهداية).

^{(6) [}الزرج] من (أ).

^{(8) [}لنفعة] من (ب).

^{(9) [}الجوار] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

^{(11) [}تكرر] من (ب، ج).

^{(12) [}لاتكرر] من (ب، ج).

⁽¹³⁾ المرغبنائي، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص159.

⁽¹⁴⁾ أحمد بن عمرو، وقيل عمر بن مهير: وقيل مهران الشياني، الإمام، أبو بكر الخصاف، كان فاضلا فارضا حاسبا عارفا بمذهب أصحابه الحنفية، وكان مقدما عند المهتدي بالله، وصنف للمهتدي كنابا في الخراج، وله من المصنفات: كتاب الحيل، كتاب الوصابا، كتاب الشروط الكير، كتاب الشروط الصغير، كتاب الرضاع، كتاب المحاضر والسجلات، كتاب أدب القاضي، كتاب النفقات على الأقارب، كتاب إقرار الورثة بعضهم لبعض، كتاب أحكام الوقف، كتاب

القتل، بالله ما له عليك دم وليه فلان، ولاحق بسببه، وهو الصحيح⁽¹⁾ لأن القتل قد يطرأ عليه العفو والصلح وقد يكون قتلا بحق⁽²٪.

[قسمة الداربين المدعيين]

م، والأصل عندهما، أن قسمة العين منى وجبت بسبب حق كان العين، كانت القسمة بطريق العول كالتركة بين الورثة، ومنى وجبت لا بسبب حق كان في

العصير وأحكامه، كتاب ذرع الكعبة والمسجد الحرام والقير، توفي ببغداد سنة 261هـ القرشي، الجراهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص87 - 88.

^{(1) [}والصحيح] من (أ)، [هو الصحيح] من (ج).

⁽²⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص394.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل329 - 330.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص217.

ر5) [الآخر] من (أ).

^{(6) [}ع] ساقطة من (أ).

⁽٦) [يقسم] من (أ)، [تقسم] من (ج).

^{(8) [}القول] من (أ، ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل146، 147.

^{(12) [}كان] سائطة من (أ).

العين، فالقسمة بطريق المنازعة، وههنا حق كل واحد من المدعين في العين، فكانت (1) القسمة بطريق العول، وإذا ثبت هذا، فتقول كل واحد من المدعين لا يدلي بسبب صحيح إذ الدعوى لا يتعلق بها الاستحقاق إلا بانضمام معنى آخر إليها (2)، إما اقرارًا؛ أو بينة، أو حكم حاكم.

فلهذا كانت القسمة بطريق المنازعة، فيجعل الدار على أربعة اسهم لحاجتنا إلى حساب له نصف، ولنصفه نصف صحيح، وأقل ذلك أربعة، ثم يقول (⁶³: لا منازعة لمدعي النصف فيما زاد على النصف، وذلك سهمان، [ويدعيه صاحب الجميع فيسلم ⁶⁴⁾ له بقي نصف الدار، وذلك سهمان] (⁶⁾ استوت منازعتهما، فيقضى بينهما نصفين (⁶⁾، لأنهما أقاما البينة عليه.

والتساوي في سبب الاستحقاق يوجب التساوي في نفس الاستحقاق، فحصل لصاحب الجميع مرة سهمان بلا منازعة، ومرة سهم مع المنازعة، وذلك ثلاثة أرباع الدار، وعلى قولهما يقسم بطريق العول⁽⁷⁾ والمضاربة فيضرب مدع في الجميع بالكل، والآخر بالنصف، فيجعل الدار على [السهمين]⁽⁸⁾، لحاجتنا إلى النصف، يضرب⁽⁹⁾ مدعي الجميع بالكل، وذلك سهمان، ومدعي النصف بالنصف، وذلك سهم، فيصير الدار بينهما على ثلاثة أسهم، ثلثاء لمدعى الجميع، وذلك سهمان، والثلث ألمدعي النصف، وذلك سهم، قيل فلان يضرب بإلثلث أي يأخذ منه (11) شيئًا بحكم ماله........

⁽أ) أوكانت] من (أ).

^{(2) [}إليها] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}نقول] من (ب، ج).

^{(4) [}نسلم] من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}نصفان] من (ب).

^{(7) [}العود] من (أ)، [العول] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [النصفين] من جميع النسخ.

^{(9) [}بضرب] من (ب، ج).

^{(10) [}وثنث] من (ب)، [وثك] من (ج).

^{(11) [}منه] ساقطة من (ج).

من الثلث^(2χ1).

ي، قوله: وَإِذَا كَانَت (قَ الدَّارُ فِي أَيْدِيهِمَا [سَلِمَ لِصَاحِبِ الْجَمِيعِ نِصْفُهَا عَلَى وَجُهِ الْفَضَاءِ] (أُ)، لأن كل واحد منهما ساكن في نصف الدار، وكل واحد منهما خارج فيما يسكن صاحبه، ولا منازعة لصاحب [النصف فيما يسكنه مدع] (أ الكل، فيسلم له ذلك لا على وجه القضاء، ومدعي الكل ينازع مدعي النصف فيما يسكنه، فاسترت منهما منازعتهما (أ) فيه، فيقضي به لمدعي (أ) الكل، لأنه خارج، وبينته أولى (أ).

م، قوله: [نِضفُهَا عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ]⁽¹⁰⁾ وَنِضفُهَا لَا عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ⁽¹¹⁾، وهذا لأن الدار في أيديهما، فمدعي النصف تنصرف دعواه إلى النصف الذي في يده، وقد⁽¹²⁾ أقام⁽¹³⁾ الخارج البينة على ذلك النصف، وأقام عليه صاحب اليد، فكان الخارج أولى، والنصف الذي في يد مدعي⁽¹⁴⁾ الجميع لا منازعة له فيه، فبقي في يده لا على طريق (15) القضاء (17×16).

⁽¹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج17، ص84 - 85 - 86.

⁽²⁾ النسفي، المنافع؛ مصدر سابق، ل169.

^{(3) [}كان] من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين رردت إسلم جميعها لمدعي الكل] من جميع النسخ. القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص217.

⁽ā) ما بين المعقونتين وردت مكررة من (ب).

^{(6) [}منهما] ساقطة من (أ، ج).

^{(7) [}رغبتهما] من (ب).

^{(8) [}يدعي] من (أ)، [لمدع] من (ب).

⁽⁹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل147.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

^{(12) [}رقول] من (أ).

^{(13) [}قام] من (أ).

^{(14) [}المدعي] من (ب، ج).

^{(15) [}الطريق] من (أ).

⁽¹⁶⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص172 والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص324.

⁽¹⁷⁾ النسفى، المثانع، مصدر سابق، ل169.

قوله: وأقام أخدُهُمَا الْبَيِنَةُ (1)، سواء كان بائعًا أو مشتريًا، أما البائع، فلأنه مدعي حقيقة، وأما المشتري، فلأنه مدعي صورة، لأنه يدعي عقدًا (2) غير العقد الذي يدعيه صاحبه، وصورة الدعوى تكفي لقبول البينة، كالمودع إذا ادعى رد الوديعة وأقام السنة (4x³).

[التنازع في الحيوان]

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص217.

^{(2) [}عند] من (أ).

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج3، ص30.

⁽⁴⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل169.

⁽⁵⁾ الزاد: زاد الفقهاء، شرح مختصر القدوري في الفروع. لأبي المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد ابن يوسف الإسبيجابي المرغيناني الحنفي.

^{(6) [}شكل] من (h.

^{(7) [}كان] من (أ، ب).

^{(8) (}وإذا تنازعا في دابة رأقام كل واحد منهما بينة أنها نتجت عنده وذكرا تاريخا وسن الدابة يوافق أحد التاريخين فهو أولى وإن أشكل ذلك كانت بينهما). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

^{(9) [}خالف] ساقطة من (أ).

^{(10) [}سنن] من (أ).

^{(11) [}الصحيح] ساقط من (أ).

^{(12) [}يبطله] من (أ).

^{(13) [}أبي] من (أ).

^{(14) [}عنى] من (أ).

ترجع إليهما⁽¹⁾، فأما إذا لم تكن فيه فائدة سقط وصار كانهما لم يؤرخا⁽²×³⁾.

رجل في يده دار، ادعى خارج أنها له، وأقام بينة انها له منذ سنتين، وأقام ذو⁽⁴⁾ اليد البينة⁽⁵⁾ انها [في يده]⁽⁶⁾ منذ ثلاث سنين، روى أبو يوسف رحمه الله انها⁽⁷⁾ لصاحب اليد، وذكر في الأصل انها للخارج، وهو الصحيح، لأن البينة على اليد لا يعارض البينة على إلىله لا يعارض البينة على [الملك، إذ]⁽⁸⁾ يده دليل عليه فلم يكن مثبتًا⁽⁹⁾، ولهذا لو لم يذكر التاريخ، كان الملك المطلق أولى بالاتفاق (11×11).

[أختلاف المتبايعين في الثمن]

م (12)، قوله: استَخلَفَ الْحَاكِمُ (13)، إلى آخره، أصل هذه المسألة، أن المتبايعين إذا

^{(1) [}إنبها] من (ب، ج).

 ⁽²⁾ ينظر: الكاسائي، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج2، ص234. والمرغينائي، الهداية، مصدر سابق،
 ج3، ص172.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل331.

^{(4) [}ذوا] من (أ).

^{(5) [}بيئة] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعفونتين وردت [له] من (ب).

^{(7) [}انها] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(9) [}يئبت] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج6، ص242.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء؛ مصدر سابق، ل331 - 332.

⁽¹²⁾ م، المنافع شرح النافع، للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود أبي البركات حافظ الدين النسفي الحنفي، (ت710هـ)، وهو صاحب كتاب كنز الدقائق.

⁽¹³⁾ قوله: (وإذا اختلف المتبايعان في البيع، فادعى أحدهما ثمنا، وادعى البائع أكثر منه، أو اعترف البائع بقدر من المبيع، وادعى المشتري أكثر منه، وأقام أحدهما البيئة، قضي له بها، وإن أقام كل واحد منهما البيئة، كانت البيئة المثبتة للزيادة أولى، وإن لم تكن لكل واحد منهما بيئة؛ قبل للمشتري: إما أن ترضى بالثمن الذي ادعا، البائع وإلا فسخنا البيع؛ وقبل للبائع: إما أن تسلم ما ادعا، المشتري من المبيع، وإلا فسخنا البيع، فإن لم يتراضيا استحلف الحاكم كل واحد منهما

إختلفا في الثمن، أو في المبيع حال قيام السلعة، وجب التحالف قبل القبض وبعده، لكن التحالف بعد القبض على خلاف القياس الجلي⁽¹⁾ والخفي⁽²⁾ عند أبي حنيفة وأبي يوسف يخيف، والتحالف قبل القبض، وان⁽³⁾ كان على خلاف القياس الجلي، لأن البائع يدعي عليه زيادة الثمن، والمشتري ينكر، والمشتري لا يدعي على البائع شيئًا في الظاهر، إذ المبيع صار مملوكًا لمه لكنه يوافق القياس الخفي، هو المسمى بالاستحسان⁽⁴⁾، لأن المشتري يدعي على البائع وجوب تسليم المبيع إليه عند احضار أقل الثمنين والبائع ينكر⁽⁵⁾ لذلك، هذا إذا كان بيع عين بدين، أما إذا كان⁽⁶⁾ بيع عين بعين، أو ثمن⁽⁷⁾ بثمن؛ بدأ القاضي بيمين أيهما شاء لاستوائهما، وصفة التحالف أن

على دعوى الآخر يبندئ بيمين المشتري فإذا حلفا فسخ القاضي البيع بينهما، وإن نكل أحدهما عن اليمين، لزمه دعوى الآخر). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽¹⁾ القياس الجلي: وهو ما يعرف من ظاهر النص بغير استدلال، كقوله تعالى: ﴿ أَلَا تَقُلُ فَكُمْ أَنِ وَلاَ ﴾ [الإسراء، من الآية: 23] بدل على تحريم الضرب قياسا على الأصح فيجوز تخصيص العموم به قطعا. الزوكشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (2000)، البحر المحيط في أصول الفقه، (تحقيق: محمد محمد تامر)، طل، ج2، ص506، دار الكتب العلمية، لبنان.

⁽²⁾ القياس الخفي، وهو الاستحسان، بالنسبة إلى قياس ظاهر متبادر ويقال الاستحسان لما هو أعم من القياس الخفي، أي كل دليل في مقابلة القياس الظاهر، نص، كالسلم، لجواز السلم في مقابلة القياس الظاهر الذال على عدم جوازه، وهو أن المعقود عليه الذي هو محل العقد في السلم معدوم حقيقة عند العقد، والعقد لا ينعقد في غير محله. الحاج، ابن أمير (1996): التقرير والنحير في علم الأصول، ج3، ص295، دار الفكر، بيروت.

^{(3) [}نإن] من (ب).

^{(4) [}بالاحسان] من (أ). والاستحسان: هو أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه أقرى يقتضي العدول عن الأول ويلزم عليه أن يكون العدول عن العموم، وقبل هو القباس الخفي، البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (1997)، كشف الأسرارعن أصول فخر الإسلام البزدوي، (تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر)، ج4، ص4 - 5، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(5) [}منكر] من (ب، ج).

^{(6) [}كان] سا**ن**طة من (أ).

^{(7) [}وثمن] من (ب، ج).

يحلف البائع بالله ما باعه بألف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بألفين يقتصر⁽¹⁾ على النفي ولا يضم الإثبات إليه كما في رواية الزيادات^(3x2).

[في الزاد:](4)، والصحيح هـو الاقتصار على النفي لأن الأيمـان وضـعت على ذلك(5x⁶).

م، [فَـسَخَ الْقَاضِـي الْبَيْـعَ بَيْنَهُمَـا⁽⁷⁾، هــذا يــدل علـى أنـه لا يفــسخ بـنفس التحالف](10 $\chi^0\chi^0$).

قوله: فَإِنْ نَكُلَ أَحَدُهُمَا عَن الْيَمِينِ لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ⁽¹¹⁾، لأنه جعل باذلاً فلم يبق دعواه معارضًا لدعوى الآخر فلزم القول بثبرته (¹³x^{12).}

في الزاد، قوله: يَتَتَدِئُ بِيَمِينِ الْمُشْتَرِي (14)، وفي رواية أخرى يبتدأ بيمين البائع، وهكذا ذكر أبو الحسن (15) في جامعه (16)، وأصحاب الشافعي رحمه الله، قالوا فيه ثلاثة أوجه:

^{(1) [}يقتصر] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ مسائل الأصل وظاهر الرواية هي ما وجدت في كتب محمد التي هي: (المبسوط) و(الزيادات) و(الجامع الصغير) و(الكبير) و(السير) وإنما سميت بظاهر الرواية: لأنها رويت عن محمد برواية الثقات فهي: إما متواترة أو مشهورة عنه.

⁽³⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص160 - 161.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص161.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل333.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽⁸⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص161.

⁽¹⁰⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل169.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽¹²⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص161.

⁽¹³⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل169.

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽¹⁵⁾ ويقصد به، أبو الحسن الكرخي.

⁽¹⁶⁾ رهو الجامع الصغير او الكبير للكرخي.

أحدهما: بيمين البائع، والثاني: بيمين المشتري، والثالث: الحاكم (1) فيه بالخيار (2), ومنهم من قال يبدأ بيمين البائع بكل حال، والصحيح [...] (6) الرواية الأولى، لأن فائدة اليمين هو النكول، بدليل أنه لا يستحلف (4) فيما لا يستوفي (5) بالنكول، ونكول المشتري بتعجيل فائدته، وهو تسليم الثمن، ونكول البائع بتأخر فائدته، لأنه يقال له امسك [1/ 539] المبيع حتى تستوفي (6) الثمن (7)، فكان تقديم ما يتعجل فائدته بالنكول أولى، حتى لو تبايعا عينا بعين، أو ثمنا بثمن يبدأ القاضي بأيهما (8) شاء (9)

[اختلاف المتبايعين في إلأجل والشرط]

قوله: وَإِن اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ⁽¹¹⁾ أَوْ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ فِي اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الثَّمَنِ فَلَا تَحَالُفَ [بَيْنَهُمَا]⁽¹²⁾ فالقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْكِرُ الْخِيَارَ وَالْأَجَلَ⁽¹³⁾ مَعَ يَمِينِهِ⁽¹⁴⁾.

وقال الشافعي رحمه الله: إذا اختلفا في الأجل والخيار في مدة (15) يعلم مقدارها

^{(1) [}الحاكم] من (أ، ج)، [الحكم] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الشيرازي، إبراهيم بن علي بن بوسف أبو إسحاق، المهذب ني نقه الإمام الشانعي، ج1، ص293، دار الفكر، بيروت.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الوار] من جميع إلنسخ.

^{(4) [}لا يستخلف] من (ب).

⁽ق) [يستوفي] من (ب).

^{(6) [}يسترني] من (أ).

^{(7) [}العين] من (أ).

^{(8) [}أبهما] من (ج).

⁽⁹⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص160.

⁽¹⁰⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل333.

^{(11) [}الأصل] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب مختصر القدوري.

^{(13) [}والأخر] من (ب).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

^{(15) [}يد،] من (أ).

تحالفا (أك²). والصحيح ما قلنا، لأن هذا يثبت (³) باختلاف في الثمن، ولا في المبيع، فصار كالاختلاف في الصحاح والعلة (⁶)، بخلاف ما إذا اختلفا في الصحاح والعلة (⁶)، حيث يتحالفان، ولأن (⁷) ذلك اختلاف في صفة الثمن حتى لا يوجد الثمن (⁸) مع انتفائها (⁹)، اما هذا الاختلاف في معنى الأجل وكان (¹⁰) [الثمن] (¹¹⁾ موجودًا ومستحقًا لا بهذه الصفة فافتر قافتر قاند (¹²).

[الحلف في اختلاف الثمن]

قوله: فَإِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ ثُمُّ اخْتَلَفَا [فِي الثَّمَنِ](14) لَمْ يَتَحَالَفَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رحمهما الله وجعل الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَتَحَالَفَانِ(15) وَيُفْسَخُ⁽¹⁶⁾

^{(1) [}تخالفا] من (ب).

⁽²⁾ الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا السنيكي المصري الشافعي، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ج2، ص118، دار الكتب الإسلامي.

^{(3) [}ليس] من (ب)، [لبست] من (ج).

^{(4) [}الحظ] من (ب).

⁽ة) [البراءة] من (أ، ج)، [البراة] من (ب). والصحيح [الإبراء] من كتاب الزاد.

^{(6) [}في الغلة] من (ب).

^{(7) [}لان] من (ب، ج).

^{(8) [}اليمين] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته من كتاب الزاد.

⁽⁹⁾ مطموسة في (ب).

^{(10) [}نكان] من أ).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [اليمين] من جميع النسخ، ولكن الصحيح ما أثبته هو [الثمن] من كتاب الزاد.

⁽¹²⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص161. والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص306.

⁽¹³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل333 - 334.

⁽¹⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(15) [}تحالفا] من (أ).

^{(16) [}بنسخ] من (ب،ج).

الْبَيْعُ عَلَى قِيمَةِ الْهَالِكِ⁽¹⁾، والصحيح قولهما، لقوله عليه الصلاة والسلام: (فإذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها)⁽²⁾ شرط قيام السلعة⁽³⁾.

م، قوله: وَإِنْ هَلَكَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ ثُمُ اخْتَلْفَا فِي النَّمْنِ لَمْ يَتَحَالَفَا أَنْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عِنْدَ الْعَبْدُ فَيْ أَنْ يَتُركُ حِصْةَ الْهَالِكِ (أَنَّ)، [اراد به الهلاك] (أ) بعد القبض قبل نقد الثمن، لأنه إذا هلك بعض المبيع قبل القبض، يتحالفان على القائم عندهم جمعًا (78%).

قوله: وَقَالَ أَبُو يُومُفَ: يَتَحَالَفَانِ وَيُفُسَخُ [الْبَيْغ]⁽⁹⁾ فِي الْحَيِّ⁽¹⁰⁾، وقيمة الهالك⁽¹¹⁾ أيضًا، وهو قول محمد رحمه الله تعالى، اللفظ هكذا في نسخ النافع⁽¹²⁾ والمختصر⁽¹³⁾، وهذا مخالف ما ذكر ⁽¹⁴⁾ في الجامع الصغير⁽¹⁵⁾، فقد ذكر فيه أن على قول أبي يوسف رحمه الله، القول قول المشتري في حصة الهالك مع يمنيه، ويتحالفان ويترادان على

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

⁽²⁾ أخرجه الدارمي في سنه، بلفظ: (البيعان إذا اختلفا والمبيع قائم بعينه)، قال: الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف، ولكن الحديث متفق عليه، وقم الحديث: 2549، باب إذا اختلف المتبايعان. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد (1407هـ)، سنن الدارمي، (نحقيق: قواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي)، ط1، ج2، ص325، دار الكتاب العربي، بيروت.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل334.

^{(4) [}يتخالفا] من (ب).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، 217.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص310.

⁽⁸⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل170.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [العقد] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

^{(11) [}الهلاك] من (ب).

⁽¹²⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1207.

⁽¹³⁾ ويقصد به مختصر القدوري. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص218.

^{(14) [}ذكرنا] من (ب، ج).

⁽¹⁵⁾ اللكنوي، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، مصدر سابق، ج1، ص340.

الباقي، وقال محمد رحمه الله يتحالفان عليها ويردّ الحي وقيمة الهالك، يحتمل أن يكون عن أبي يوسف رحمه الله روايتان(2x1).

قوله: إلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ أَنْ يَتُرُكَ حِصَّةَ الْهَالِكِ⁽³⁾، قال بعضهم: معناه لا ياخذ من ثمن البالك شيئًا أصلا، ويجعل الهالك كان لم يكن، فكان العقد لم يكن أصلا^{4)،} إلا على الباقي فحينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم، فيجري فيه التحالف، وقال بعضهم: يأخذ من⁽⁵⁾ ثمن الهالك بقدر ما أقر به المشتري ولا يأخذ الزيادة.

وتفسير التحالف على قول أبي يوسف رحمه الله، أن يحلف المشتري بالله ما $^{(0)}$ اشتريتها $^{(7)}$ بما يدعيه البائع، فإن نكل لزمه دعوى الآخر، فإن $^{(8)}$ حلف يحلف البائع بالله ما بعتها بالثمن الذي يدعيه المشتري، فإن نكل لزمه دعوى المشتري، وإن حلف يفسخان العقد في القائم، وتسقط $^{(9)}$ حصته $^{(10)}$ من الثمن، ويلزم المشتري حصة الهالك من الثمن بقدر ما أقر به المشتري، كذا ذكره قاضي $^{(11)}$ خان $^{(12)}$ رحمه الله $^{(13)}$.

⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل170.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 217.

^{(4) [}اصلا] ساقطة من (أ).

^{(5) [}من] ماقطة من (أ).

^{(6) [}ما] سانطة من (أ).

^{(7) [}اشتريها] من (أ).

^{(8) [}ران] من (ب، ج).

^{(9) [}المقوط] من (ب).

^{(10) [}حصة] ساقطة من (أ).

^{(11) [}القاضي] من (ج).

⁽¹²⁾ قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص387 - 388.

⁽¹³⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل170.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة هيئته، لأن المانع من التحالف فيما إذا هلك جميع السلعة، وهو أن الفسخ يقع على القيمة التي لم يقع عليها العقد، وهذا المعنى موجود فيما إذا هلك بعضها، إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك لأنه يصير كأن لم يكن والباقي هو كل [المعقود](1) عليه، وهو اختيار صاحب الكتاب(3x2).

[اختلاف الزوجين في قدر المهر]

م، قوله (⁴⁾:رَإِنْ أَفَامَا جَمِيعًا الْبَيْنَةَ، فَالْبَيِّنَةُ [بَيِّنَةُ] (⁵⁾ الْمَرْأَةِ (⁶⁾، معناء إذا كان مهر مثلها أقل مما ادعته، لأنها إذا كانت [...] (⁷⁾ مثل ما ادعته أو أكثر، كان الظاهر شاهذًا لها، فالقول قبول من يدعي وفاق (⁸⁾ الظاهر، والبينة (⁹⁾ بينة من يدعى خلاف الظاهر (¹⁰ بالمائد).

قول، وَإِنْ لَمْ يَكُمنُ [لَهُمَا يَتِنَهُ] (13) تَحَالَفَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ عَنْ مَا وَلَمْ اللَّهُ مَا يَفْتُهُ اللَّهُ اللَّالَّاللَّا اللَّهُ اللَّاللَّا اللّهُ اللَّاللَّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

في الزاد: وهذا أيضًا قول محمد رحمه الله(15٪¹⁶٪.

⁽أ) ما بين المعفرفتين وردت [المقصود] من جميع النسخ.

⁽²⁾ الزيلعي، تبين الحقالق، مصدر سابق، ج4، ص308 - 309.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل334.

⁽أ) [توله] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من مختصر القدوري.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

^{(7) [}مهر مثلها] زائلة في (ج).

^{(8) [}وقال] من (ب).

^{(9) [}الينة] من (ب).

⁽¹⁰⁾ مطموسة ني (أ).

⁽¹¹⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص164.

⁽¹²⁾ النسفى، المثافع، مصدر سابق، ل170.

⁽¹³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹⁴⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

⁽¹⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص164.

⁽¹⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل334.

 $q^{(1)}$ ، لأن التحالف $q^{(2)}$ ثبت في المنصوص لها، أن كل واحد منهما $q^{(3)}$ منكر، وقد وجد هنا، فيجري التحالف $q^{(3)}$.

ه⁽⁷⁾، قوله: قَضَى لَهَا بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وهذا لأن كل واحد منهما منكر من القسمين وقد سقط بالتحالف فيصار إلى الموجب الأصلي وهو مهر المئل، فإن كان مهر المئل مثل وقد سقط بالتحالف فيصار إلى الموجب الأصلي وهو مهر المئل، فإن كان مهر المئل مثل وأن ما تدعيه المرأة أو أكثر، فالقول قولها لأنها رضيت بإسقاط الزيادة وأن كان مثل ما قال الزوج [وأقل قضى بها، قال الزوج:] (11) لأنه رضي بتلك الزيادة، وإن كان فيما كان (12) بينهما قضى لها بمهر المثل، قال (13) والمثل لا اعتبار له مع وجود ثم التحكيم، وهذا قول الكرخي رحمه الله، لأن مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية، وسقوط (14) اعتبارها وذكر (15) بالتحالف، فلهذا يقدم في الوجوه كلها، ويبدأ بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعجيلاً (16) لفائدة (17) النكول كما في

^{(1) [}م] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}التخالف] من (ب).

^{(3) [}منهما] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}النخالف] من (ب).

⁽⁵⁾ أبو الغاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، إص1210.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل170.

^{(7) [}هـ] من (ب)، [م] من (ج).

^{(8) [}الثمنين] من (ب).

^{(9) [}مثل] ساقطة من (ب، ج).

^{(10) [}الزيادة] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(12) [}كان] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ويقصد صاحب الهداية

^{(14) [}شرط] من جميع النسخ، [سقوط] أثبتها من كتاب الهداية.

^{(15) [}رذكر] ساقطة من (ب، ج).

^{(16) [}تعجيل] من (أ).

^{(17) [}القائدة] من (أ).

ِ المشتري⁽¹⁾، وتخريج الرازي⁽²⁾ بخلافه⁽³⁾.

في الزاد: وقال أبو يوسف رحمه الله: القول قول الزوج ما لم يأت بشيء مستنكر جذًا، والصحيح قولهما، أما جريان التحالف، فلأنهما أذا تحالفا، سقط حكم التسمية، فإذا كان فيه هذه الفائدة، يجب أن يتحالفا (5)، كالبيع بخلاف العنق (6) على مال، والصلح عن دم العهد (7)، والكتابة عند أبي حنيفة والشخاء.

أما في العتق⁽⁸⁾ والصلح فلا⁽⁹⁾ فائدة في التحالف، لأن عند سقوط التسميتين بالتحالف يبقى المعقود⁽¹⁰⁾ عليه بلا بدل اصلاً بخلاف النكاح.

وأما في الكتابة فلأنه لو سقطت التسمية (11) لا يمكن الرجوع إلى بدل لما أن القيمة (12) لا تجب بالعقد، أما هاهنا عند سقوط التسمية يجب مهر المثل [بالنكاح فافترقا فبعد هذا إذا وجبت مهر المثل كان القول قول من يشهد له مهر المثل] (13) لشهادة الظاهر له، فإذا كان بين ذلك لا يشهد الظاهر لواحد منهما فوجب القضاء بالظاهر (15×15).

⁽¹⁾ أي: يبدأ بيمين المشتري. ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق: ج8، ص209.

⁽²⁾ وهو أبو بكر الرازي الجصاص.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، صِ164.

^{(4) [}نلأنها] من (أ).

^{(5) [}يتحالف] من (أ)، [يتخالفاً] من (ب).

^{(6) [}العين] من (h).

^{(7) [}العمد] من (أ، ج).

^{(8) [}العين] من (أ).

⁽٩) [فلا] ساقطة من (أ).

^{(10) [}المحلوف] من (ب)،

^{(11) [}التسمية] ساقطة من (ب).

^{(12) [}القسمة] من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹⁴⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج5، ص65 وما بعدها.

⁽¹⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل334 - 335.

[الاختلاف في الإجارة]

م، قوله: تَزَادُا (1) العقد، يعنى (2) فسخاه، ومعنى المسألة أن (3) الاختلاف وقع في البدل، أو في ألمبدل (5) أو فيهما جميعًا، وذكر (6) في بعض النسخ النافع الاختلاف بعد استيفاء بعض (7) المعقود (8) عليه، وهو موضع اشكال، فإن عند أبي حنيفة ولينه هلاك بعض المعقود (9) عليه في البيع يمنع التحالف وهذا لا يمنع، والفرق ان العقد ههنا (10) ينعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة (11) فيصير كل جزء (12) من (13) المنفعة كالمعقود عليه عقدا مبتدأ فيتخالفان وهناك كل جزء منه (14) ليس (15) بمعقود (16) عليه عقدًا مبتدأ وإنما الكل [مملوكة] بعقد واحد فإذا تعذر الفسخ في بمعقود (16) عليه عقدًا مبتدأ وإنما الكل [مملوكة] بعقد واحد فإذا تعذر الفسخ في

- (2) [يعني] ساتطة من (أ).
 - (3) [أي] من (ب).
- (4) إني ماقطة من (ب، ج).
 - (5) [البدل] من (ا).
 - (6) [ذكر] من (ب، ج).
 - (7) [بعد] من (أ).
 - (8) [العقود] من (أ).
 - (9) [العقود] من (أ).
 - (10) [ما] من (ج).
 - (11) [الثفعة] من (ب).
 - (12) [خبر] من (أ).
 - (13) [ومن] من (أ).
- (14) ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.
 - (15) [ليس] ساقطة من (أ).
 - (16) [كالعقود] من (أ).
 - (17) [ميدا] من (ب)، [مبندا] من (ج).

^{(1) (}وإذا اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عله تحالفا وترادا وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر، وإن اختلفا بعد استيفاء بعض العقود عليه تحالفا وقسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر). القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، 218.

. بعضه بالهلاك تعذر في الكل ضرورة ^(2x1).

قوله: وَكَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَاضِي ((1) أي المنافع المستوفاة، وهذا اللفظ في الهداية، وشرح أبي نصر ((5) وبعض نسخ النافع وقع في مسألة الاختلاف في استيفاء بعض المعقود عليه، وفي بعض النسخ وقع [في مسألة الاختلاف بعد استيفاء الجميع ولمه وجه أي: وكان المعقود] ((6) [أ/ 540] في المنافع التي استوفاها في المدة التي مضت قول المستأجر، وذكر في الهداية، وشرح أبي نصر، فيما إذا اختلفا بعد استيفاء الجميع، وكان القول قول المستأجر بدون قوله في الماضي (8x7).

[اختلاف الزوجين في متاع البيت]

ي، قولمه: وَإِذَا اخْتَلَـفَ الزُّوْجَـانِ فِـي مَتَـاعِ الْبَيُــتِ فَمَـا⁽⁹⁾ يَـضَلُحُ لِلرِّجَـالِ إلـى لِلرِّجَالِ⁽¹⁰٪، مثل العمامة والقلنسوة والخفين والرمح والسيف والقوس فهو للزوج

⁽¹⁾ أبو القاسم السمرقندي، الغقه الناقع، مصدر سابق ج3، ص1210. وينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص164.

⁽²⁾ النسقي، المنافع، مصدر سابق، ل171.

⁽³⁾ أي: قول المستأجر، القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [أي] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ هو: أحمد بن محمد بن محمد أبر نصر الأقطع، درس الفقه على أبي الحسين القدوري حتى برع فيه وقرأ الحساب حتى أنقته وشرح مختصر القدوري، نوفي سنة 474ه. ابن قُطلُوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم السودوني نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني الجمالي الحنفي المتوفى سنة 879هـ، ثاج التواجم، (المحقق: محمد خير ومضان يوسف)، ط1، ص103، دار القلم، دمشق.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (ب: ج).

 ⁽⁷⁾ أبر القاسم السمر فندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1210 وينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص164.

⁽⁸⁾ النسفى، المثافع، مصدر سابق، ل171.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [نيما] من (أ).

^{(10) [}إلى الرجال] ساقطة من (أ، ج).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق،218.

مع يمينه، وما يصلح للنساء مثل الخلخال والأسورة والثياب التي تختص بالنساء كالذرع⁽¹⁾ والخمار فهو للمرأة مع يمينها، [ومما يصلح للنساء والرجال مثل الفراش والوسادة وسقط البيت كالقصعة والطشت وسائر ما يحتاج إليه الرجال والنساء فهو للزوج مع يمينه في قولهما، وقال أبو يوسف: القول قول المرأة مع يمينها]⁽²⁾ في مقدار جهاز مثلها والباقي للزوج مع يمينه⁽³⁾.

قوله (٢٠): فإن مات أحدُهُما واختَلَفَ (٥) ورَثَةُ (٥) الميت مع الحي [به] (٦) فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يختلف الجراب، وقال أبر حنيفة ﴿ عَنِكُ : هر للباقي منهما (١٠).

م، فيهما (9) أقوال العلماء: قال أبو حنيفة ولائته: ما يصلح للرجال [فهو للرجال، وما يصلح للنساء فهو للمرأة] (10) وما يصلح لهما فهو للباقي منهما في الموت، واما في الطلاق والفرقة فهو للرجل، وقال أبو يوسف رحمه الله: يعطي للمرأة من متاع النساء ما يجهز به مثلها، وما بقي فهو (11) للرجل، وقال محمد رحمه الله: ما يصلح للرجال فهو للرجل فهو للرجل مشكلاً فهو للرجل في الحياة والموت، وقال زفر رحمه الله: المشكل بينهما نصفان، والباقي كما قال أبو حنفة علينها.

^{(1) [}كالدروع] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل، 147.

^{(4) [}قوله] ساقطة من (ب، ج).

رة) [فاختلف] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

⁽⁸⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل147.

^{(9) [}نيهما] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرنين ساقط من (ب، ج).

^{(11) [}نهر] ساقطة من (ب).

وقال الشافعي⁽¹⁾ رحمه الله، ومالك⁽²⁾ رحمهما الله: المتاع كله بينهما نصفان في المرت والحياة، وقال ابن أبي ليلى: الكل للرجل ولا يعطى للمرأة إلا ثياب بدنها، وقال الحسن البصري⁽³⁾: الكل للمرأة وللرجل ثياب بدنه في مبسوط فخر⁽⁴⁾. الإسلام^(6x5).

في الزاد قوله: وإذا اختلفا الزوجين في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل، وما يصلح للنساء فهو للمرأة، وما يصلح لهما فهو للرجل، وعن زفر أن ما يصلح لهما فهو بينهما نصفان⁽⁷⁾، وعنه ان جميع ما في البيت بينهما، إلا ما كان في يدهما مشاهدة وهو قول الشافعي^(8x8).

قوله (10)؛ فَإِنْ (11) مَاتَ أَحَدُهُمَا وَاخْتَلَفَ وَرَثَتُهُ مَعَ الْآخَرِ فَمَا يَصْلُحُ لِلزِجَالِ (12) وَالنِّسَاءِ فَهُوَ لِلْبَاقِي (13) مِنْهَا وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَدْفَعُ لِلْمَرْأَةِ مَا يُجَهَّزُ بِهِ مِثْلُهَا وَالْبَاقِي

⁽¹⁾ ينظر: النووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج12، ص97.

 ⁽²⁾ ينظر: الخراشي، محمد بن عبد الله المالكي أبو عبد الله، الخرشي على مختصر سيدي خليل، ج3،
 ص301، دار الفكر للطباعة، بيروت.

⁽³⁾ الحسن بن أبي الحسن البصري الإمام أبو سعيد مولى زيد بن ثابت وقيل مولى جميل بن قطبة وقيل غير ذلك وأبوء يسار من سبي مبسان أعتقته الربيع بنت النضر ولد الحسن زمن عمر وسمع عثمان وشهد الدار ابن أربع عشرة سنة رروى عن عمران بن حصين رأبي موسى وابن عباس وجندب وعنه بن عون ويونس وأمم كان كبير الشأن رفيع الذكر رأسا في العلم والعمل مات في رجب سنة 110هـ الدمشقي، حمد بن أجمد أبو عبد الله الذهبي (1413هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة، (تحقيق: محمد عوامة)، ط1، ج1، ص322، دار القبلة للثقافة الإملامية، مؤسسة علوم، جدة.

⁽⁴⁾ أشيخ من (ج).

⁽⁵⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج3، ص214.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل-171.

⁽⁷⁾ ينظر: الزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص312.

⁽⁸⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج17، ص408.

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل335.

^{(10) [}قوله] ساقطة من (ب، ج).

^{(11) [}النون] ساقطة من (أ)، [وان] من (ج).

^{(12) [}للجال] من (أ).

^{(13) [}الباني] من (أ).

للزوج⁽¹⁾، وقال محمد رحمه الله: ما يصلح لهما فهو للزوج حال حياته، ولورثته بعد وفاته، والصحيح قول أبي حنيفة عنه الأن لكل واحد منهما يدًا في الدار حكمًا، فيجوز ترجيح أحدهما بالظهور والقوة (2) كما في البدين من طريق المشاهدة، وكالساكن (3) في الدار، والمتعلق بالحلقة إذا ثبت هذا، فنقول (4) الظاهر إن الرجل (5) هو الذي يتخذه (6) كالسيف (7) والرمح، وكذا ما تتخذه (8) المرأة، وأما (9) ما يصلح لهما فيد الرجل فيه أظهر لما أنها تحت (10) يده فكانت يده أقوى به (11)، وأما إذا مات أحدهما، فالمذكور من الجواب في الكتاب، قول أبي حنيفة والله في عندهما الجواب فيه كالجواب فيما إذا كانا حيين لكون الورثة قائمة مقام المورث (12)، وأما عند أبي حنيفة والله في يد (14) الحي، لأن الميت لا يد له (15).

في الطحاوي: ومعنى قولنا إنه للرجل (16) أو المرأة (17)، أي (18) يجعل في يده حتى

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

^{(2) [}بالقوة] من (ب).

⁽أ) [كالسان] من (أ).

^{(4) [}القول] من (أ)، [نقول] من (ب).

^{(5) [}للرجل] من (ب، ج).

^{(6) [}يتحد] من (l).

^{(7) [}بالسيف] من (أ).

^{(8) [}يتحد] من (أ)، [يتخذ،] من (ج).

^{(9) [}نا] من (أ، ب).

^{(10) [}اما] من رأ، ب).

^{(11) [}به] ساقطة من (أ).

^{(12) [}الموروث] من (ب).

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

^{(14) [}يدي] من (أ).

^{(&}lt;sup>15</sup>) الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل335 - 336.

^{(16) [}للرجال] من (أ).

^{(17) [}والمرأة] من (أ).

^{(18) [}ار] من (أ).

يكون القول قوله مع يمينه، وعلى الآخر البينة هذا إذا كانا حرين، [أو كلاهما](1) مملوكين، أو كلاهما مكاتبين (2).

[م، قوله]⁽⁵⁾: في فتاوى الحجة⁽⁴⁾، الرجل إذا زوج بنته، ودفع إليها الجهاز، فماتت البنت، فادعى زوجها النصيب من⁽⁵⁾ ميراثها، فقال [أبو البنت]⁽⁶⁾: إنما دفعت إليها الجهاز عارية، ولم أدفع إليها ملكًا، وادعى الزوج الملك، فالقول قول⁽⁷⁾ الزوج، لأن ظاهر⁽⁸⁾ الحال أن الأب يدفع على وجه التمليك ولا يصدق⁽⁹⁾ إلا ببينة عادلة، فصار كمن دفع الثوب إلى القصار ليقصره ولم يذكر له⁽⁰⁾ أجرًا حمل على الإجارة عملاً⁽¹¹⁾ بشهادة (¹²⁾ الظاهر.

وفي (13) الفتاوى، والبينة الصحيحة: أن يشهد عند التسليم إليها (14)، اني دفعت إلى ولدي هذه الأشياء بطريق العارية، وان يكتب نسخة معلومة ويشهد الأب على إقرارها أن جميع ما في هذه النسخة ملك والدي، وبيدي عارية، فإذا أقام الأب مثل هذه البينة،

^{(1) [}اما لو كانا] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الكاساني، بدائم الصنائم، مصدر سابق، ج2، ص308 - 309.

⁽³⁾ ما بين المعقونين ساقطة من (أ).

⁽⁴⁾ وهي: فتاوى حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازه الشهيد، المتوفى سنة 536هـ، وهو غير واقعانه، ذكرها ابن طولون وقال: إن الشيخ نجم الدين يوسف بن أحمد الخاصي وتبها، كما وتب واقعانه ذكره تقي الدين. ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص221.

^{(5) [}ني] من (h).

^{(6) [}الأب] من (أ).

⁽٦) [قول] ساقطة من (أ).

 ^{(8) [}ظاهر] سانطة من (أ).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [فلا بصدق] من (أ).

^{(10) [}يذ] من (أ).

^{(11) [}عمل] من (أ).

^{(12) [}الشهادة] من (أ).

^{(13) [}ني] من (ب).

^{(14) [}إلى بنته] من (أ، ج).

ثبتت دعواه، ولو كان في الأقمشة أشياء اشتراها الأب لبنته في الصغر، فهذا الإقرار الذي أقرت البنت أن ما في هذه النسخة عارية بيدي ملك أبي، لا يطيب لأبيها، لأنها كذبت [في هذا]⁽¹⁾، والاحتياط في هذا أن يشتري الأب ما⁽²⁾ في النسخة منها ويشهد على ذلك، ثم (ق) تبرى [على ذلك]⁽⁴⁾ الأب عن الثمن، قال: الشيخ الإمام الأجل الشهيد رحمه الله: المختار للفتوى⁽⁵⁾، أنه يحكم بكون الجهاز ملكًا لا عارية، لأن الظاهر والغالب أن تجهيز البنات⁽⁶⁾ على سبيل التمليك، وهو دليل الملك، إلا في بلدة جرت العادة بكون الجهاز عارية، فهناك القول قول أبي المرأة، ولكن إذا جرت⁽⁷⁾ العادة [بكون الجهاز عارية] عارية، فهناك عارية، وأما إذا جرت⁽⁹⁾ العادة في بعض الأقمشة أبكون الجهاز تركة تعلق بها حق⁽¹⁰⁾ الورثة، وهو الصحيح⁽¹¹⁾.

[دعوى البائع والمشتري في ولد الجارية]

م، قوله: يَثْبُت النَّسَبُ فِي الْوَلَدِ⁽¹²⁾،

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}ما] ساقطة من (أ).

^{(3) [}لم] مِن (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ريقصد: هو نقسه صاحب فتاوي الحجة.

^{(6) [}النساء] من (ب).

^{(7) [}خرت] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}خرت] من (أ).

^{(10) [}حق] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ينظر: ابن الشحنة، أحمد بن محمد بن محمد أبو الوليد الثقفي الحلبي (1393هـ)، لسان الحكام في معرفة الأحكام، ط2، ص320 - 321، البابي الحلبي، القاهرة. والزيلعي، تيبين الحقائق، مصدر سابق، ج2، ص159.

^{(12) (}وإذا باع الرجل جارية، فجاءت بولد قادعاه البائع، فإن جاءت به لأقل من سنة أشهر من يوم البيع، فهو ابن البائع وأمه أم ولد له، وفسخ البيع فيه ويرد الشمن. وإن ادعاه المشتري مع دعوى البائع، أو بعد، قدعوى البائع أولى وإن جاءت به لأكثر من سنة أشهر لم تقبل دعوى البائع فيه،

ذكر الإمام خواهرزادة (1) رحمه الله، أن على قول أبي حنيفة هلك تصح دعوته في حق الولد والأم جميعًا، كما لو كانت الأم حية، فهذا يدلك على أنه لم يرد به نفي أمومية الولد في الأم، وهذا لأن الولد هو الأصل في النسب [...](2)، وهو يحتاج إلى إثبات النسب فلا يمتنع ثبوت الأصل بامتناع ثبوت التبع، إذ ليست من ضرورة ثبوت نسب (3) الولد (4) أمومية الولد للأم، وإنما كان الولد أصلاً، لأنها تستفيد الحرية من جهته، والثابت (5) لها حق الحرية وله حقيقتها والأدنى تبع الأعلى (7x6).

قوله: وَمَن اذْعَى نَسَبَ أَحَدِ التَّوْأَمَيْنِ ثَبَتَ نَسَبُهُمَا مِنْهُ (8)، إلى آخره، لأن التوأمين (9) ولدان بين ولادتهما أقل من (10) ستة أشهر، فلا بد أن (11) يكونا من ماء (12) واحد معًا،

إلا أن يصدقه المشتري. وإن مات الولد فادعاه البائع، وقد جاءت به لأقل من سنة أشهر، لم يثبت الاستيلاد في الأم، وإن مانت الأم قادعا، البائع وقد جاءت به لأقل من سنة أشهر ليثبت النسب منه في الولد، وأخذ، البائع ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد: يرد حصة الولد ولا يرد حصة الأم). القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.

- (1) محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري، المعروف بيكر خواهرزادة، ابن اخت القاضي أبي ثابت محمد بن أحمد البخاري، قال السمعاني: كان إماما فاضلا حنفيا، وله طريقة حسنة مفيدة جمع فيها من كل فن، وكان يحفظها، سمع أباء أبا علي وأبا الفضل منصور بن نصر الكاغذي، ومات ببخارى ليلة الجمعة في جمادى الأولى في الخامس والعشرين منه في سنة 483هـ، وهو صاحب المبسوط، وكان مين عظماء ما وراء النهر، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابن، ج2، ص49.
 - (2) ما بين المعقوفتين مطموسة من (أ).
 - (3) [النب] من (أ، ب).
 - (4) [الولد] ساقطة من (ب).
 - (5) [الثالث] من (ب).
 - (6) ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص174.
 - (7) النسفي: المناقع، مصدر سابق، ل171.
 - (8) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 218.
 - (9) [التومين] من (أ، ب).
 - (10) [من] سانطة من (أ).
 - (11) [ران] من (أ).
 - (12) [ولد] من (ب).

لأنه لأجل أقل من ستة أشهر، فلا يتصور علوق الثاني حادثًا، لأن العلوق [على العلوق] (العلوق) (العلوط (5×5) والله أعلم (6).

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص175.

^{(3) [}لا] من (ب).

⁽⁴⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج2، ص20.

⁽⁵⁾ وينظر: ملا خسرو، درو الحكام شرح غرو الاحكام، مصدر سابق، ج8، ص107.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل171.

كتاب الشهادة

م، الشهادة: هي الإخبار بصحة الشيء عن مشاهدة وعيان لا عن (1) [تخمين] (2) وحسبان (3) والقياس يأبي (4) كون الشهادة حجة في الأحكام؛ لأنه خبر محتمل للصدق والكذب، ولكن تركناه بالنصوص (5x⁶).

[الشهادة في الحدود والحقوق العامة]

في الزاد، قوله (⁷⁾: وَالشَّهَادَةُ فِي الْحُدُودِ [وَالْقِضَاصُ] (⁸⁾، يُتخَيُّرُ فِيهَا الشَّاهِدُ بَيْنَ السُّتْرِ وَالْإِظْهَارِ (⁹⁾، وَالسُّتْرُ أَفْضَلُ (¹⁰⁾، لقوله عليه الصلاة والسلام: (من ستر على مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة) (¹¹⁾، فإن اختار إقامة الشهادة، جاز، وقد ترك الأولى (¹²⁾؛ لقوله

^{(1) [}لأن] ني (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب المنافع، ل162.

⁽³⁾ المطرزي: المغرب، مصدر سابق، ص285.

^{(4) [}بأن] ني (ب).

⁽⁵⁾ السرخسي؛ المبسوط؛ مصدر سابق؛ ج16، إص112.

<b) النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل162.

^{(7) [}قرله] ساقطة ني (ب، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ وأثبتها من كتاب مختصر القدوري.

^{(9) [}الظاهر] في (ب).

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 219.

⁽¹¹⁾ أخرجه مسلم: عن أبي هريرة، رقم الحديث: 2699، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسايوري، صحيح مسلم، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، ج4، ص2074، دار إحياء التراث العربي، بيروت. أخرجه أبو دارد في سننه، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 4946، باب في المعونة للمسلم. أبو دارد، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، (تحقبق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، ج4، ص287، دار الفكر، لبنان.

⁽¹²⁾ ينظر: الزيلعي، تبين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص208.

عليه الصلاة والسلام: للذي شهد عنده⁽¹⁾ (لو سترته لكان خيرًا لك)⁽³x²⁾.

قوله: [أ/ 541] ومَا سِوَى ذَلِكَ مِن (4) الْحَقُوقِ يَقْبَلُ فِيهِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلُ وَامْرَأَتَانِ سَوَاءً
كَانَ الْحَقُ مَالاً (5) أَوْ غَيْرَ مَالٍ مِثْلُ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَكَالَةِ وَالْوَصِيَّةِ (6)، وقال الشافعي: لا
تقبل شهادة النساء مع الرجال؛ إلا في الأموال (7)، والصحيح قولنا؛ لأن شهادة (جل
وامرأتين، مثل شهادة رجلين، فوجب أن يظهر بها ما يظهر بشهادة رجلين، ويثبت بها ما
يثبت بشهادة رجلين، وبيان أنها مثل؛ لأن الله تبارك (9) وتعالى، فسر الشهادتين، برجلين أو
رجل وامرأتين، لقوله (10) تعالى: ﴿ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُ لُلُ وَامْرَأَتَكَانِ ﴾ (البقرة: 282)،
وإذا ثبت التماثل بينهما جاء (11) ما ذكرنا من الحكم؛ لأن (12) مثل الشيء ما ينوب منابه،
ويسد مسده (13×14).

^{(1) [}ستر عندء] في (أ): [سأله] في (ب).

⁽²⁾ اخرجه الحاكم في المستدرك، عن ابن الهزال عن أبيه بلفظ: (لو سترته بثوبك كان خيرا لك)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح، رقم الحديث: 8080، باب الحدود. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج4، ص 403.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل337.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [عن] في (أ).

^{(5) [}مال] في (ج).

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، 219.

⁽⁷⁾ ينظر: الشافعي، الأم، مصدر سابق،ج7، ص86؛ والنووي، المجموع، مصدر سابق، ج13، ص102.

^{(8) [}الشهادة] في (أ).

^{(9) [}تبارك] ساقطة في (أ).

^{(10) [}بقرله] في (ب، ج).

^{(11) [}جاء] ساقطة في (ب، ج).

^{(12) [}لما أن] من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج16، ص114؛ والمرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص116.

⁽¹⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابن، ل337 - 338.

قوله: رَتَقُبُلُ فِي الْوِلَادَةِ وَالْبَكَارَةِ وَالْعُيُوبِ⁽¹⁾ بِالنِّسَاءِ فِي مَوْضِعِ لَا يَطُلِعُ عَلَيْهِ الزِجَالُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ⁽²⁾، وقال الشافعي رحمه الله: أربع نسوة⁽³⁾، والصحيح قولنا؛ لأن النبي ﷺ اجاز شهادة القابلة في الولادة (5x⁴⁾.

ي، الأصل فيها قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَكْتُمُوا الشّهَادَةُ وَمَن يَكُتُمُا اللّهَادَةِ وَلَيْسَ هَنَاكُ مَانع يمنعه من (البقرة: 283)، وإذا ادعى الشاهد (6) إلى اداء الشهادة وليس هناك مانع يمنعه من أدائها، لا يسعه كتمانها، ولا الامتناع عنها، فإن خاف على نفسه من سلطان جائر، أو غيره، أو لم يتذكر الشهادة على وجهها (7) فهو في سعة من الامتناع، وكذلك لو شهد على باطل مثل أن يكون رجل من أهل السوق أخذ سوق النحاسين مقاطعة كل شهر بدرهم فدعا إلى اداء الشهادة عليه حتى قالوا: لو (8) شهد (9) بذلك حلت به (10) اللعنة، وكذلك لو أقر بدرهم، وقد عرف الشاهدان سببه من وجه باطل (11).

قال أبو حنيفة وضيض: في أدب القاضي (12) لو دُعيَ إلى إداء الشهادة وهو بكره (13) أن يشهد عليه، والمدعي (14) يقدر على غيره من الشهود، فهو في سعة أن لا يشهد، وعن محمد رحمه الله ان كانت له شهود كثيرة فدعا بعضهم ليقيم الشهادة.............

^{(1) [}العبون] في (أ).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 219.

⁽³⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج5، ص34.

⁽⁴⁾ ينظر: الكاساني، بدالم الصنائع، مصدر سابق، ج3، ص216.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل338.

^{(6) [}الشهداء] ني (أ، ب).

^{(7) [}وجهين] ني (ب).

^{(8) [}لو قال] في (ب).

^{(9&}lt;sub>)</sub> [اشهد] ني (ب).

^{(10) [}ك] في (ب).

⁽¹¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

⁽¹²⁾ وهو: شرح أدب القاضي لحسن بن زياد، وقد مرت ترجمته.

^{(13) [}تكرر] الشهادة في (ب).

^{(14) [}والذي] ني (أ، ب).

[وهو يجد⁽¹⁾ غيره لا يسعه الامتناع عنه، وعنه أيضًا لو دعي إلى أداء الشهادة والقاضي ممن]⁽²⁾ يقضي بتلك الشهادة لكنه يخالف مذهب الشاهد، [لا أرى له أن يشهد]⁽³⁾ بذلك، ولو شهد به لا أرى بذلك باشا⁽⁴⁾.

وقال أبو بكر⁽⁵⁾ رحمه الله: لو علم الشاهد أن⁽⁶⁾ القاضي لا يقبل شهادته، أرجو أن يسعه الامتناع، وقال خلف بن أبوب⁽⁷⁾: لو رفعت الخصومة إلى القاضي وهو غير عدل، فله أن يكتم الشهادة حتى يرفعها إلى قاض عدل، ولو دُعي [شاهدان]⁽⁸⁾ إلى أداء ما عندهما من الشهادة، وقالا ليس لنا في هذه الدعوى شهادة، ثم جاءا وشهدا بذلك الحق، قبلت شهادتهما، وكذلك لو قالا كل شهادة نشهد لفلان على فلان، فهي زور وبهتان، ثم جآءا وشهدا عليه بذلك، وقالا لم نتذكر شهادتنا حين قلنا [ليس لك شهادة]⁽⁹⁾ عندنا، ثم تذكرناً

^{(1) [}لا يجد] في (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة في (ب).

 ⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الاداء فله أن يشهد] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

⁽⁵⁾ أحمد بن على أبو بكر الرازي الفقيه الحنفي الرازي أحد أئمة أصحاب أبي حنيفة وله من المصنفات المفيدة كتاب أحكام القرآن وهو تلميذ أبي الحسن الكرخي وكان عابدا زاهدا ورعا انتهت إليه رياسة الحنفية في وقته ورحل إليه الطلبة من الآفاق وقد سمع الحديث من أبي العباس الأصم وأبي القاسم الطبراني وقد أراده الطائع على أن يوليه القضاء فلم يقبل توفي في ذي الحجة سنة 370هـ، وصلى عليه أبو بكر محمد بن موسى الخوارزمي. القرشي، إسماعيل ابن عمر بن كثير القرشي أبو القداء، البداية والنهاية، ج 11، ص297، مكتبة المعارف، يبروت.

^{(6) [}بان] في (أ، ج).

⁽⁷⁾ سبقت ترجمته في كتاب المدعى.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتها من كتاب، الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

 ⁽⁹⁾ في جميع النسخ وردت سهوا [لكن كان شهادة]، رلكن أثبت الصواب من كتاب البنابيع والله أعلم.

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

وقال محمد رحمه الله: في نوادر هشام (1)، لو شهد عليه (2) عند الحاكم، ثم قال لقوم اشهدوا ان (3) ما (4) شهدت به عند الحاكم لفلان على فلان زور ربهتان (5) وباطل لا تقبل شهادته بذلك، ولو دُعي إلى اداء الشهادة في السرقة أجابه إلى ذلك، ولكن يشهد أنه أخذ المال ولا يقول إنه سرق لأنه يسعه كتمان الشهادة في الحدود ولا يسعه كتمانها في الأموال وأمكن الجمع بينهما لما ذكرنا.

ولو شهد بالسرقة وقطع (6) ورد (7) المال والناس كلهم عدول عند أبي حنيفة والله الناس الله الفسق طار، ولا يسأل القاضي عن عدالتهم إذا لم يطعن الخصم فيهم إلا فيما يدرا (8) بالشهادة (9) فإنه يسأل عنهم في السر والعلانية بالإجماع، وهو أن يرسل الحاكم إلى العدل رسولاً ويقول له، ما تقول في فلان، فإن عدله احضر المعدل والشهود ويقول هذا هو الذي عدلته في السر والعلانية، فإن قال بحضرة المدعى عليه نعم قضى عليه بما ادعاه، وقالا لا بد أن يسأل القاضي عن الشهود في السر والعلانية في جميع الحوادث سواء طعن الخصم فيهم أو لم يطعن.

⁽¹⁾ هو: هشأم بن عبد الله الرازي المازني الحنفي، تفقه على أبو بوسف، ومحمد، مات محمد في منزله بالري، وكان بقول لقيت الف وسبعمائة شيخ، وانفقت في العلم سبعمائة الف درهم، قال ابن حبان: هشام ثقة، وقال أبر حاتم: صدرٌّق ما رأيت أحدًا أعظم قدرًا، ولا أجل من هشام. من آثاره: صلاة الأثر والنوادر في الفقه رواها عن محمد صاحب أبي حثيقة، توفي سنة 221ه، وقيل 201هـ ابن قطلوبغا، ثاج التراجم، مصدر سابق، ص238، والذهبي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق، ح8، ص87.

^{(2) [}عليه] ساقطة من (ب، ج).

⁽³) [اني] من (ب).

^{(4) [}ما] ساقطة من (ب).

^{(5) [}ربهنان] ساقطة من (أ).

^{(6) [}تطع] من (l).

^{(7) [}رد] من (ب).

^{(8) [}يدرؤ] من (h: ج).

^{(9) [}بالشبهة] من (ب).

وقيل بأنه لا خلاف في هذه المسألة، لأن جواب أبي حنيفة هي خرج في القرن الثالث [الذي اخبر] (أ) النبي عَنِيْ بصدق مقالتهم وجوابهما خرج في القرن الرابع الذي أخبر النبي عَنِيْ بإفشاء الكذب وكثرة الفساد وقلة المبالاة بأمور الدين فلو كان أبر حنيفة هي في زماننا هذا لاحتاج إلى التعديل في السر والعلائية في جميع الحوادث (2).

وقيل ترك التعديل في العلانية أولى في زماننا، كيلا يُعرف المعدول⁽³⁾ فيخوف⁽⁴⁾ أو يستمال⁽⁵⁾ عن الحق ببذل المال والمساعدة⁽⁶⁾ على الجاه، ويقول⁽⁷⁾ المعدل في تعديله، إنه عدل عندي⁽⁸⁾ مرضي القول جائز الشهادة، هكذا قال ابن سلمة⁽⁹⁾، وقال أبو يوسف رحمه الله: يقول في تعديله ما أعلم منه إلا خيرًا، وعنه أيضًا⁽¹⁰⁾ لو قال لا بأس به

^{(1) [}الذي كان خبر] من (أ)، [فأخبر] من (ب).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

^{(3) [}المعدل] من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [نجرز] بن (أ).

⁽ō) [وثنمل] من (أ).

^{(6) [}والمشاهدة] من (ب، ج).

^{(7) [}ونقول] من (ب).

^{(8) [}عند] من (ب).

⁽⁹⁾ محمد بن سلمة الفقيه أبو عبد الله، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، تفقه عليه أبو بكر محمد ابن أحمد الإيسكاف، مات سنة 278ه ونسبه في الفنية إلى بلخ، وتفقه أيضا على شداد بن حكيم، روى عن زفر قال يعقوب أفقه من قال وهو شيخ أحمد بن أبي عمران أستاذ الطحاري، وقال في الملتقط قبل لمحمد بن سلمة كيف لم تأخذ العلم عن علي الرازي، فقال لكثرة ما وجدت في منزله من الملاهي قبل ولو جمع علم خلف ابن أيوب في رواية من علم على الرازي إلا أن خلف بن أبوب أظهر علمه بصلاحه وذكر في تاريخ نسف عن أبي سلمة موسى ابن عبد الله بن حرب النسفي قال حدثني محمد بن سلمة قال خرجنا إلى البصرة في طلب الحديث فاخرج لنا أحاديث أبي حنيفة وجعل يملي علينا قال فتركها بعض أهل الحديث وامنع من كتابتها فأمسك الشيخ يومين أو ثلاثة عن التحديث وقال أدركت أبا حنيفة وكان بجالسه فلان وفلان وسالت دموعه على خديه وهؤلاء لا يكتبون عنه قال فتشفعنا إليه حتى أخرج إلينا أحاديثه فكبناها. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص56.

^{(10) [}ايضا] ساقطة من (ب، ج).

فقد عدله وزكاء.

وإذا رأى رجلاً حافظًا للجماعة ولم ير منه ريبة (1)، قال أبر سليمان (2) رحمه الله: يسع للمعدل أن يعدله وإن كان لا يعرفه، فجاء شاهدان عدلان فعدلاه عنده، فإنه في (3) سعة أن يعدله لقولهما، وتعديل (4) الواحد جائز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمها الله والاثنان أفضل، وقال محمد رحمه الله لا بد (5) من اثنين اعتبارًا بالشهادة، وعلى هذا في المترجم (6)، وقال محمد رحمه الله: يجب على القاضي أن ينظر في [عدالة الشهود في] (7) كل سنة أشهر، ولو رد القاضي شهادة شاهد، فقال المدعي أخبرني عن الذي أوجب رد الشهادة لم يخبره بذلك، وإن قال أنا آتي بعدلين يعدلانه، لم يلتفت إلى ذلك، هكذا ذكره محمد في نوادر [ابن سماعة] (8بر و (10)).

^{(1) [}ذيبة] من (أ).

⁽²⁾ هو أبر سليمان الجوزجاني (توقي بعد 200هـ) هو موسى بن سليمان ثم البغدادي، الحنفي، أصله من جوزجان من كور بلخ أفغانستان، فقيه، صحب محمد بن الحسن، وأخذ الفقه عنه. عرض عليه المأمون القضاء، فقال: يا أمير المؤمنين احفظ حقوق الله في القضاء ولا تول على أمانتك مثلي، فإني والله غير مأمون الغضب، ولا أرضى لنفسي أن أحكم في عباده، فأعفاء من تصانيفه: السير الصغير، والصلاة، والرهن، ونوادر الفتارى في فروع الحنفية. القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مصدر سابن، ج2، ص186؛ الزركلي، الاعلام للزركلي، مصدر سابن، ج7، ص186، الزركلي، الاعلام للزركلي، مصدر

^{(3) [}ني] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}رتعد] من (أ).

^{(5) [}لا] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص509 - 510.

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقطة من (أ).

^{(8) [}بن رستم اعة] من (أ)، أرستم ابن سماعه] من (ج).

⁽⁹⁾ ما ألبته من كتاب البنابيع أنه ذكر فقط نوادر ابن سماعة، رقمت بنبيت أيضًا نوادر ابن رستم زيادة في الاطلاع، هو: ابن رستم، إبراهيم بن رستم، أبو بكر المروزي، من مرو الشاهجان، فقيه حنفي من أصحاب محمد بن الحسن، (ت211هم)، أخذ عن محمد وغير، من أصحاب أبي حنيفة، وسمع من مالك والثوري وحماد بن سلمه وغيرهم، وعرض المأمون عليه القضاء فامتنع، ونقه بعض أهل الحديث، وقال بعضهم، منكر الحديث من نصائيفه: (النوادر) كتبها عن محمد، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص38؛ والكنوي، الفوائد البهبة، مصدر سابق، ص 9 - 10.

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

ومن رأى شيئًا في يد رجل وهو يدعيه لنفسه وقد وقع في قلبه صدقه، حل له أن يشهد على الثبات بأن ذلك له، وكذلك في العبد والأمّة إذا كانا صغيرين لا يعبران عن أنفسهما، وإن كانا كبيرين إن⁽¹⁾ سمع منهما بأنهما مملوكان فالجواب كذلك، وإن لم يسمع ذلك منهما لم يسعه أن يشهد به، وإن⁽²⁾ كان قد رآهما في يده ووقع في قلبه صدقه (ق⁽⁴⁾).

في التهذيب⁽⁵⁾، وفي⁽⁶⁾ زماننا لما تعذر التزكية لغلبة الفسق اختار القضاة استحلاف الشهود، وكما⁽⁷⁾ اختار ابن أبي ليلي رحمه الله، لحصول غلبة الظن.

في تفسير الزاهد: [تحليف شهود ثابت بود باول امروز مذهب علي الله همين الست] (9)،

^{(1) [}ان] ساقطة من (ب).

^{(2) [}ان] من (ب).

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

⁽⁴⁾ وينظر: ابن ماز،، المحيط البرهاني، مصدر سابن، ج9، ص511 - 512.

⁽⁵⁾ التهذيب، لجمال الدين المطهر بن الحسين بن سعد بن علي ابن بندار اليزدي القاضي أبي سعد الفقيه الحنفي نزيل القاهرة المتوفى سنة 591هـ بقوص ودفن بمصر من تصانفه، تذكرة في المناسك، التهذيب في شرح الجامع الصغير للشيباني، ترتيب الزعفراني، خلاصة في شرح نوادر الفقه للسمرقندي، اللباب في شرح مختصر القدوري في الفروع. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص462.

^{(6) [}ني] من (ب، ج).

^{(7) [}كما] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ وهو: على بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي ابن عم رسول الله يُؤُوُّ وزوج ابته من السابقين الأولين ورجح جمع أنه أول من أسلم وهو أحد العشرة توني ني رمضان سنة 40 هن وهو بومنذ أفضل الأحباء من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنة وله 63 من العمر على الأرجح. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1371هـ)، تاريخ الخلفاء، (تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد)، ط1، ج1، ص166، مطبعة السعادة، مصر. والعسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ج1، ص402.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية ومعناها (تحليف الشهود ثابت هذ، الأيام رهو مذهب على هيئك، ان الشاهد يستحلف). ترجمة الزميل ريبوار أحد طلاب الدراسات العليا في كلية العلوم الإسلامية العالمية.

أن الشاهد يستحلف (1)، وهو قول الشافعي (2) رحمه الله، ثم صار منسوخًا عندنا (3).

في الكبرى: ولا ينبغي⁽⁴⁾ الرجل ان يعدل الرجل، إذا كان لا يعرف أموره، ولو كان [ان يمسك عن الاخبار بما فيه إذا عرفه]⁽⁵⁾ بحسن أموره فيسأل عنه، فلا ينبغي ان يمسك عن الإخبار بما فيه، لكن إذا عرفه بعدالته قال في ذلك، وإذا⁽⁶⁾ عرف ما⁽⁷⁾ يسقط⁽⁸⁾ به عدالته أمسك [أ/ 542] عن الافصاح وإن⁽⁹⁾ أعرض نقال الله أعلم؛ وهذا لفظ صواب مستعمل في الجرح فيكتفي به، إلا أن يخاف أن يقضي القاضي⁽¹⁰⁾ بشهادته إن عدله غيره، وهو يعلم ما يسقط به عدالته فحيئلا أخبره⁽¹¹⁾ عن أمره صيانة للقضاء⁽¹²⁾ من أن يقع باطلاً.

ولو أن نصرانا أسلم، وقد كان فاسقًا حال كفر، فشهد في حادثة القياس أنه (13) يقبل، لأن الإسلام يجب ما قبله؛ والاستحسان أن يثبت حتى يتبين حاله بعد الإسلام، نصراني عدل أسلم تقبل شهادته ولا يتأنى في هذا، والصبي (14) إذا احتلم ثم شهد لا تقبل شهادته ما لم يسأله، كذا قال محمد، وهو بناء على ما إذا (15) علم من أصلهما،

⁽¹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص154.

⁽²⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص128.

⁽³⁾ السرحسي، الميسوط، مصدر سابق، ج30، ص154.

^{(4) [}لا ينبغي] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}ران] من (ب).

^{(7) [}بما] من (ب، ج).

^{(8) [}سقط] من (ب، ج).

^{(9) [}وان] ساقطة من (أ، ج).

^{(10) [}القاضي] ساقط من (أ).

^{(11) [}اخبر،] من (ب، ج).

^{(12) [}القضاء] من (أ).

^{(13) [}ان] من (ا، ج).

^{(14) [}الصبي] من (أ).

^{(15) [}إذا] سائطة (أ، ج).

خلافًا لما قال أبو حنيفة وضف ، إن العدالة في المسلمين (1) أصل، والفتوى على قولهما اليوم، والفرق أن النصراني كانت له (2) شهادة (3) مقبولة قبل إسلامه، ولم تكن للصبي (4) شهادة قبل أن يحتلم، فلا بد من الثاني في حالة بعد البلوغ قدر ما يقع في قلوب أهل [محلته ومسجده] (5) عن حاله بمنزلة غريب نزل بمحلة قوم ولا يعرف (6) في ذلك وقتًا من الشهور (7).

في السراجية (8): صبي احتلم لا تقبل شهادته ما لم يسأل (9) عنه، ولا بد أن يتأتى بعد البلوغ قدر ما يقع في قلوب أهل المسجد ومحلته (10) أنه صالح، وكذا الغريب إذا نزل (11) بين (12) قوم (13)، وقد ربعضهم ذلك بستة أشهر، وبعضهم بسنة، وعليه الفتوى (14).

في الكبرى: رجل نزل بين ظهراني قوم لا يعرفونه قبل ذلك، فأقام بين أظهرهم، [ولم يظهر لهم](15) منه إلا الصلاح والاستقامة، قال أبو بوسف رحمه الله: إذا مضى بذلك ستة أشهر، وسعهم أن يعدلوه، ثم قال بعد ذلك لا يعدلونه حتى يقيم سنة، فإن

^{(1) [}للمسلمين] من (أ).

^{(2) [}ال] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}شهادته] من (ب، ج).

^{(4) [}الصبي] من (أ).

^{(5) [}مسجد محلته] من (أ)،

^{(6) [}ولا يوقت] من (ا، ج).

⁽⁷⁾ ينظر: ابن ماز، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج9، ص514.

^{(8) [}السراجي] من (أ).

^{(9) [}يسئل] من (ب، ج).

^{(10) [}محلته] من (أ).

^{(11) [}قری] من (ب، ج).

^{(12) [}ان] من (ب، ج).

^{(13) [}بقرم] من (ب، ج).

⁽¹⁴⁾ الأوشى، الفتاوى السراجية، مصدر سابق، ص500.

⁽¹⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

في السنة ما يتبين به خير الرجل وشره، لأنه من الفرائض ما لا يجب إلا بعد سنة، كالزكاة (1)، والفظر (2)، حتى يعلم أنه يؤدي أم لا، وقال محمد رحمه الله: لا أقدر فيه بالزمان (3)، لكن بقدر ما يقع في قلوبهم، وهذا (4) أشبه بقول أبي حنيفة ويشف، وبه يفتى (5).

وإذا عدل الشاهد عند القاضي في حادثة، ثم شهد عنده في حادثة أخرى، إن كان العهد قريبًا، لا يشتغل بتعديله، وإلا شُغل⁽⁶⁾، وتكلموا في قريب العهد، والصحيح قولان: أحدهما ستة أشهر، والثاني ان يفوض ذلك إلى رأي القاضي، والفتوى على أنه يكتفي بتزكية السر في زماننا، وعن محمد رحمه الله تزكية العلائية بلاء وفتنة (7)، لما فيه من إفشاء الفاحشة وقوع الغداوة بين المزكي والشهود، وهي التي كانت في الابتداء، فأحدث شريح (8) مختف تزكية السر، لما خاف البعض عن البعض على ما روي، أنه قيل له يا أبا أمية (9) أحدثت فقال أحدثتم فأحدثنا (10)، ثم لما (11) ازداد الخوف في زماننا

^{(1) [}كالزكوة] من جميع النسخ: ولكن الصواب (كالزكاة) والله أعلم.

^{(2) [}فينظر] من (ب، ج). ويقصد به (الفطر) صوم رمضان.

^{(3) [}الزمان] من (ب).

⁽⁴⁾ نهذا من (h).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سِإبق، ج9، ص513 - 514.

^{(6) [}يشتغل] من (أ).

^{(7) [}نتة] من (ب).

⁽⁸⁾ هو الفقيه أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي قاضي الكوفة ويقال شريح بن شراحيل أو ابن شرحيل القاضي كان من حاله التسليم والتراضي والقيام على نفسه بالمحاسبة والتقاضي وقيل إن التصوف الحنين إلى الباقي والأنين من الماضي وكان شريح أعلم بالقضاء سكن الكوفة يروي عن عمر روى عنه الشعبي إبراهيم وغيرهم، توفي سنة 78هـ، وهو ابن مائة وعشوين سنة. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (1405هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط4، ح4، ص228، دار الكتاب العربي، بيروت، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج4، ص100.

⁽⁹⁾ ويقصد القاضي شريح.

^{(10) [}فاحدثنا] ساقطة من (ب).

^{(11) [}لما ساقطة] من (ب، ج).

ووقع الاكتفاء بتزكية السر صوئًا للمعدل من الضرر (^{2x1}).

[عدالة الشاهد]

عسى هو قوله: لَا بُدُّ^{رة)} فِي ذَلِكَ كُلِّهِ⁽⁴⁾، أشار إلى جميع ما تقدم حتى يشترط العدالة (5)، ولفظ (6) الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرها (7)، هو الصحيح لأنه شهادة لما فيه معنى الإلزام حتى اختص بمجلس القضاء، ويشترط فيه (8) الحرية والإسلام.

وَقَالَ⁽⁹⁾ أَبُو حَنِيقَةَ: يَقْتُصِرُ الْحَاكِمُ عَلَى ظَاهِرِ⁽¹⁰⁾ عَدَالَةِ الْمُسْلِمِ⁽¹¹⁾ إلى آخره، قيل هذا اختلاف عصر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان؛ ثم التزكية في السر ان يبعث المنشورة إلى المعدل فيها النسب والحُلي والمصلى ويرده المعدل كل ذلك في السر والعلانية ⁽¹²⁾ كيلا يظهر فيخدع أو يقصد، وفي العلانية لا بد أن يجمع بين المعدل والشاهد لينتفي شبهة تعديل غيره، وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الأول، ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا تحرزًا (¹³⁾ عن الفتنة.

^{(1) [}الضرب] من (أ).

⁽²⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص508.

^{(3) [}لا بد] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 219.

 ^{(5) (}قبل: في تفسير العدل أن يكون مجتنبا للكبائر ولا يكون مصرا على الصغائر ريكون صلاحه أكثر
 من فساده وصوابه أكثر من خطئه). الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص226.

^{(6) [}لفظة] من (ب، ج).

^{(7) [}غيرها] من (أ).

^{(8) [}فيه] ساقط من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [قال] بن (أ).

^{(10) [}المظاهر] من (ب).

⁽¹¹⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 219.

^{(12) [}العلانية] ساقطة من (أ).

^{(13) [}نجوزا] من (ج).

ويروى عن محمد رحمه الله تزكية العلانية بلاء وفتنة (1)، ثم قبل لا بد أن يقول المعدل هو عدل جائز الشهادة، لأن العبد قد يعدل، وقبل يكتفي بقوله (2) عدل، لأن الحرية ثابتة بالدار وهذا (3) أصح (4)، ولا يشترط أهلية الشهادة في المزكي في تزكية السرحتى صلح العبد مزكيا، فأما تزكية العلانية فهو شرط، وكذا العدد بالإجماع على ما قاله الخصاف (3) رحمه الله اختصاصها بمجلس القضاء، وقالوا يشترط الأربعة في تزكية شهود الزنا عند (6) محمد رحمه الله (7).

[انواع تحمل الشهادة] وهي ضربين:

م، قوله: أَحَدُهُمَا مَا يَثَبُتُ حُكُمُهُ (8) بِنَفْسِهِ (9)، أي لا يحتاج فيه إلى الإشهاد، يعني إن حكم المبيع (10) وهو ثبوت الملك للمشتري (11) وفي الثمن للبائع، بل يجوز له أن يشهد بدون الإشهاد.

قوله: فَإِذَا سَمِعَ (12) ذَلِكَ الشَّاهِدُ (13)، أي: فيها يعرف بالسماع كالبيع، والإقرار،

^{(1) [}والفتنة] من (ب).

^{(2) [}لقوله] من (أ).

^{(3) [}رهو] من (ب).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [الاصح] من (ب).

⁽⁵⁾ وهو الإمام أبو بكر الخصاف؛ وقد مرت ترجمته.

^{(6) [}عن] من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط الرهاني، مصدر سابق، ج9، ص508 – 509، والبابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج4، ص378 – 379، والزيلدي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص210 – 211.

^{(8) [}حكمه] ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب مختصر القدوري.

⁽⁹⁾ والضرب الثاني: (ما لا يثبت حكمه بنقسه مثل الشهادة على الشهادة فإن سمع شاهدا يشهد بشيء لم يجز أن يشهد على شهادته؛ إلا أن يشهد، وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسع السامع أن يشهد). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق،220.

^{(10) [}اليع] من (ب، ج).

^{(11) [}ني السيع] من (ب، ج).

⁽¹²⁾ قال النسفي: "لأن أداء الشهادة يكون أيضا بالرؤية في المرئبات (يحتمل ان يشهد في اللبل) وبالسماع في المسموعات (أي الشهادة بالصوت)". المنافع شرح النافع.

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

وحكم الجاكم، أو رآه كالغصب والقتل^{(x1}).

ه، ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له (3) أن يشهد، ولو فسر القاضي لا يقبله، لأن النغمة (4) تشبة النغمة (5) إلا إذا كان دخل في البيت وعلم انه ليس فيه أحد سواه، ثم جلس على الباب وليس للبيت مسلك غيره فسمع (6) إقرار الداخل ولا يراه [له ان يشهد] (7)، لأنه حصل العلم في هذه الصورة (8).

في الكبرى: سمع صوت امرأة من وراء الحجاب، إن رأى شخصها (9) وأقرت (10)،

أحدهما: ما يثبت حكمه بنفسه كالبيع، والافرار، والغصب، والفتل، وحكم الحاكم، فإذا سمع الشاهد ذلك، أو رآه وسعه ان يشهد به، أو لم يشهد به، لقوله تعالى: ﴿مَنْشَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ الشاهد ذلك، أو رآه وسعه ان يشهد به، أو لم يشهد به، لقوله تعالى: ﴿مَنْشَهِدَ بِٱلْحَقِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ الشاهد من رواء حائط ولا يرونه لا يسعهم الشهادة، لأن هذه شهادة على الصوت، والأصوات تشابه.

والثاني: ما لا يثبت حكمه بنفسه، مثل الشهادة على الشهادة، فمنى سمع شاهدا يشهد بشيء لم يجز له أن يشهد على شهادته؛ إلا أن يشهده، وكذلك لو سمعه بشهد الشاهد على شهادته لم يسع للسامع أن يشهد على شهادته، لأن الشهادة على الشهادة توكيل.

ينظر: الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل338 - 339.

⁽¹⁾ ينظر: أبو القاسم السمرقندي، الفقه الثافع، مصدر سابق ج3، ص1162.

⁽²⁾ قال صاحب المناقع النسفي: (أحدهما ما يثبت بنفسه؛ أي لا يحتاج فيه إلى الاشهاد، بل يجوز له أن يشهد بدرنه ولا كذلك الشهادة على الشهادة، وقبل: معناه ان حكم المبيع وهو ثبوت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع يثبت بنفس العقد، اما الشهادة فيهما لا يثبت حكمه بنفسه بل بقضاء الفاضي، فإذا سمع ذلك الشاهد أي فيما يعرف بالسماع كالبيع والإقرار وحكم الحاكم أو رواه كالغصب والقتل). النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل163. ويمكن توضيح ذلك؛ وهو ان ما يتحمله الشاهد يكون على ضربين:

^{(3) [}له] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}النعمة] من (أ).

^{(5) [}النعمة] من (أ).

^{(6) [}نسمع] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص119.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [شخصاً] من (ب، ج).

^{(10) [}او اقرت] من (ب، ج).

وشهد⁽¹⁾ عنده اثنان أنها فلانة، جاز له أن يشهد على إقرارها، أما إذا لم يز شخصها، لا يجوز له أن يشهد على إقرارها، هذا اختيار الفقيه أبي الليث⁽²⁾ رحمه الله، وأطلق ابن مقاتل⁽³⁾ رحمه الله أنه لا يجوز له (⁴⁾ أن يشهد عليها، وعن نصر⁽⁵⁾ رحمه الله، كنت عند أبي سليمان إذ دخل [ابن لمحمد بن الحسن] (⁶⁾ رحمه الله، فسأله متى يجوز للشاهد الشهادة على امرأة لم يعرفها، فقال: كان⁽⁷⁾ أبو حنيفة ﴿ لله لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة أنها فلانة، وكان أبو يوسف، وأبو بكر⁽⁸⁾ رحمهما الله يقولان: يجوز إذا شهد عنده عدلان إنها فلانة ، والفتوى على قولهما لأنه أيسر على الناس (¹⁰⁾.

في النسفية (11): سئل عن قول المعتمد عليه في الشهادة على تعريف المرأة فقال: هو أن يشهد (12) بمعرفتها رجلان عدلان، أو رجل وامرأتان، فقيل: لو شهد بذلك أبوها،

^{(1) [}ار شهد] من (ب، ج).

⁽²⁾ ويقصد الفقيه أبو الليث السمرقندي وقد مرت ترجمته.

 ⁽³⁾ هو: محمد بن مقاتل الرازي الحنفي، قاضي الري، من أصحاب محمد بن الحسن الشياني، توفي
 سنة 242هـ، صنف كتاب المدعي والمدعى عليه. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2،
 ص.134 والبغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص.13.

^{(4) [4]} سانطة من (ب، ج).

^{(5) [}نصير] من (أ).

^{(6) [}إذا دخل ابن محمد الحسن] من (أ)، [اذ دخل محمد بن الحسن] من (ج).

^{(7) [}كان] ساقطة من (ب)، [قال] من (ج)،

⁽⁸⁾ أي أبر بكر الرازي،

⁽⁹⁾ الزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج12، ص234.

⁽¹⁰⁾ ينظر: قاضيخان، فتاري قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص486 وابن ماز،، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص157 - 158.

⁽¹¹⁾ الفتاوى النسفية، لنجم اللذين عمر بن محمد النسفي الشهير: بعلامة سمرقند، صاحب: (المنظومة)، المتوفى سنة 537ه، وهي: فتاوا، التي أجاب بها عن جميع ما سئل عنه في أيامه درن ما جمعه لغيره. ولم أعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1230.

^{(12) [}يشهد] ساقطة من (ب).

أو ابنها، أو من لا تقبل شهادته لها من غير هؤلاء، هل⁽¹⁾ يكفي⁽²⁾ أم لا؟ وهل يفرق بينهما إذا كانت الشهادة لها وعليها في تلك الحادثة؟ فقال: تقبل شهادة هؤلاء على تعريفها، ولا يفرق بين [ما إذا كانت]⁽³⁾ الشهادة⁽⁴⁾ لها وعليها في تلك الحادثة، لأنها ليست بشهادة حقيقة ولهذا لا يشترط لفظ⁽⁵⁾ الشهادة، بل هو خبر محض والحاجة إلى⁽⁶⁾ اخبار من يوثق بخبره، فإن كانوا عدولاً يوثق بهم فيكتفى بخبرهم⁽⁷⁾.

[الشهادة بالخط]

هـ، قولـه: وَلا يَجِـلُ لِلشَّاهِدِ⁽⁸⁾ إذا رَأَى خَطَّهُ أَنْ يَسْهَدَ إِلَّا أَنْ يَسُلَكُرَ السُّهَادَةَ، لأن الخط يشبه الخط [فلم يحصل العلم]⁽⁹⁾، قبل هذا قول أبي حنيفة هِيَتِك، وعندهما، يحل له أن يشهد، وقبل هذا بالاتفاق، وإنما الخلاف فيما إذا وجد القاضي شهادته ⁽⁶⁾ يول عليه في ديوانه، أو قضيته ⁽¹¹⁾، لأن ما يكون في قمطرته فهو ⁽²⁾ تحت ختمه ⁽¹³⁾ يؤمن عليه من ⁽¹⁴⁾ الزيادة والنقصان فحصل له العلم بذلك، ولا كذلك ⁽¹⁵⁾ الشهادة في [الصك،

^{(1) [}هل] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}يكتفي] من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}الشهادتين] من (ب).

^{(5) [}لفظة] من (h).

^{(6) [}ان] من (ب).

⁽⁷⁾ ينظر: ملا خسرو، درر الحكام شرح غرر الأحكام، مصدر سابق، ج8، ص214 - 215.

^{(8) [}للشهادة] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(10) [}شهادته] ساقطة من (ج).

^{(10) [}تصبة] من (أ)، [تضبة] من (ج).

^{(12) [}رهر] من (أ).

^{(13) [}حقه] من (أ).

^{(14) [}من] ساقطة من (أ).

^{(15) [}ركذلك] من (ب، ج).

. لأنه في]⁽¹⁾ يد غيره، وعلى هذا إذا تذكر المجلس⁽²⁾ الذي كانت [أ/ 543] فيه الشهادة، أو أخبره قوم منن يثق بهم إنّا شهدنا ونحن وأنت⁽³⁾.

[الذين لا تقبل شهادتهم]

م، قوله: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى، لأنه [لا يمكنه تحمل الشهادة لأنه بحتاج إلى (4) ذلك إلى التمييز بين (5) من له الحق وبين من عليه الحق، وقد عدم آلة التيميز، والتمييز بالصوت والنغمة مشتبه، وفيما تحمل قبل العمى لا يجوز أيضًا، لأنه يحتاج عند الأداء به التمييز (6) بالإشارة بين المشهود له والمشهود عليه (8X7).

في الزاد، قوله: وَلَا تُغْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى في النَّسَبِ $^{(9)}$, وعن زفر رحمه الله أنه تقبل في النسب $^{(11)}$, وقال الشافعي رحمه الله: تقبل شهادته فيما طريقة الخبر، كالنسب، والموت، ويقبل $^{(12)}$ في مسألة الضبط، وهي أن $^{(13)}$ يتعلق برجل فيقر $^{(14)}$ عنده بمال $^{(15)}$

⁽¹⁾ ما بين المعترفين ساقط من (أ).

^{(2) [}الجنس] من (ب).

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص119 - 120.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [ني] من (ج).

^{(5) [}بين] سائطة من (ج).

^{(6) [}بالتمييز] من (ج).

⁽⁷⁾ أبر القاسم السمر قندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1164.

⁽⁸⁾ النسقي، المنافع، مصدر سابق، ل163.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقولتين ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ ينظر: الزَّبِيدِي، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي البمني، (ت800هـ) (1322هـ)، الجوهرة النيرة، ط1، ج2، ص229، المطبعة الخيرية.

^{(12) [}ريقيل] ساقطة من (أ).

^{(13) [}ان] سانطة من (أ).

^{(14) [}**نِت**رر] من (ب).

^{(15) [}بالمال] من (ب، ج).

الرجل⁽¹⁾ فيجيء به إلى القاضي من غير أن يفارقه، ويقول: اشهد أن هذا أقر لفلان بكذا⁽²⁾، والصحيح ما قلنا⁽³⁾ [لأنه يتعذر على الأعمى الأداء لكون الإشارة في موضعها شرطًا(6x5x⁴).

قوله: وَلَا الْمَحْدُودِ فِي الْقَذْفِ وَإِنْ تَابَ⁽⁷⁾، وقال الشافعي رحمه الله: تقبل بعد التوبة (8)، والصحيح قولنا] (9)، لقوله تعالى: ﴿وَلَانَقْبَلُواْ لَمُّمَّ شَهَدَهُ أَبَدًا﴾ (النور: 4) (10)، وَلَا اِتَقْبَلُ شَهَادَةً] (11) الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ (12×13×13).

في الكبرى: رجل حلف ان استقرضت من فلان دراهم فعبدي حر، فجاء فلان يدعى القرض عليه، فشهد على ذلك أبو العبد، ورجل آخر يقضى بالمال دون العتن، لأنا (15) لو قبلناها في حق العتق لقبلنا شهادة الأب (16) للابن، وأنه لا يجوز بخلاف القبول في حق المال، ونظيره لو قال إن شربت خمرًا فعبدي حر، فشهد رجل وامرأتان

⁽¹) [لرجل] من (ب، ج).

⁽²⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص91.

^{(3) [}قرانا] من (ب، ج).

^{(4) [}شرط] من (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج16، ص129.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل339.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

⁽⁸⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص45.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل339.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتها من مختصر القدوري.

^{(12) [}لولد] من (أ).

⁽¹³⁾ الفدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

⁽¹⁴⁾ قال الإسبيجابي: (ولا الولد لأبويه وأجداده لأن منافع الأملاك بينهم متصلة، ومال الولد بجعل في حكم يجعل مال الوالد فكأنه شهد لنفسه). الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل339.

^{(15) [}لا] من (ب).

^{(16) [}الابن] من (ب).

أنه شرب الخمر عتق العبد ولا يحد، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله، وقال محمد رحمه الله لا يعتق الغلام أيضًا.

وعلى قباس هذا يجب أن لا تقبل (1) الشهادة على المال أيضًا، في المسألة الأولى على قباس هذا يجب أن لا تقبل (1) الشهادة على المال أيضًا، في المسألة الأولى على قول محمد رحمه الله، ولو قال إن سرقت من فلان شيئًا فغلامه حر، فشهد عليه رجل وامرأتان أنه سرق منه عشرة دراهم، قال محمد رحمه الله: اضمنه العشرة، ولا أقطعهن ولا يعتق الغلام، كذا ذكر هنا، وذكر مسألة اليمين على الشرب، في المنتقى (2) على الخلاف، ثم قال وكذا هذا في السرقة، قال القاضي فخر الدين (3) كلا الفصلين على الخلاف، والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله فيهما (4).

وفي الملتقط^(5x5)، الملخص⁽⁷⁾ الشهادة لابته من الرضاع ولأبيه تقبل⁽⁸⁾.

^{(1) [}يقبل] من (ب).

⁽²⁾ المتنقى، وهو للإمام؛ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل، أبو الفضل، الحاكم الشهيد، المروزي، البلخي، ولي القضاء ببخارى، قتل شهيدا، ودفن بمرو في سنة 334هـ، وهو غير متوفر في هذه الأعصار. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص112 – 113 وحاجى خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1851.

⁽³⁾ وهو الإمام فخر الدين أبو المحاسن الحسن بن منصور المعروف بقاضيخان الأوزجندي الفرغاني، (ت592هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1227.

⁽⁴⁾ قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، جُ2، ص453.

^{(5) [}ملتقط] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ الملتقط في الفتارى الحنفية، للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسبني السعرقندي المترفى سنة 550ه، وهو مآل الفتارى ثم جمعه في أراخر شعبان سنة 549ه، ثم جنسه الشيخ الإمام الزاهد جلال الدين محمود ابن الشيخ مجد الدين الحسين بن أحمد الأسروشني من غير زيادة عليه ولا نقصان عنه في أوائل شعبان سنة 603ه، باسروشة واملاء تماما في صفر سنة 616ه، بسمرقند. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص 1813.

⁽⁷⁾ الملخص في مختصر القدوري، لمحمد بن عمر بن محمد الترحاباذي ظهير الدين أبي المظفر البخاري الحنفي إمام المستنصرية ببغداد ولد سنة 616 وتوفي ببغداد سنة 668هـ، ومن تصانيفه كشف الإبهام لرفع الأوهام كشف الأسرار في الأصول. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابن، ج6، ص129.

⁽⁸⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج6، ص272.

م، قوله: وَلاَ تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ⁽¹⁾ الزُّوجِيْنِ لِلْآخَرِ⁽²⁾، لأن المنافع بينهما متصلة (قاعدة فيصير شاهدًا لنفسه من وجه (قاء)، وهذا لأن الإنسان قد يعادي والده ليرضي زوجته، وقد تأخذ المرأة مال أبيها وتدفع إلى زوجها، ويعد كل واحد منفعة صاحبة، ويعد الزوج غنيًّا (قاء) بمال امرأته، قبل في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَايِلًا فَأَغْنَ (السخوص (السخحى: 8)، أي بمال خديجة (6)، ومواضع (7) الستهم مخصوصة عن النصوص فيخص (8) المنازع (9) بجامع التهمة (11,110).

في الزاد، قوله(¹²⁾: وَلَا أَحَدِ⁽¹³⁾ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ، وقال الشافعي رحمه الله: تقبل

 ⁽أ) [احد] سانطة من (أ).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(3) [}متصلة] ساقطة من (ب).

^{(4) [}من رجه] ساقطة من (ب، ج).

^{(5) [}غنيا] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ هي: خديجة بنت خويلد بن أسد ابن عبد العزى بن قصي هيئه، خرج وسول الله ينظير لها في تجارة قرأت عند قدومه غمامة نظله فتزرجته، وقد كانت عرفت قبله زوجين وكانت يوم تزرجها بنت أربعين سنة، وجاءت النبوة فأسلمت فهي أول امرأة آمنت به، قبل توفيت قبل الهجرة به (3 سنين)، وهي خير النساء، وعن أبي هريرة قال أتى جبريل النبي ينظير فقال يا وسول الله هذ، خديجة قد أنتك بإناء فيه إدام أو طعام أو شراب فإذا هي أنتك فاقرأ عليها السلام من ربها ومني وبشرها ببيت في الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب أخرجاه في الصحيحين. أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد (1399هـ)، صغة الصغوة، (تحقيق: محمود فاخوري ومحمد رواس قلعه جي)، ط2، ج2، ص7، دار المعرفة، بيروت.

⁽⁷⁾ موضع من ب.

⁽⁸⁾ نيختص من ب.

^{(&}lt;sup>9</sup>) عن المتنازع من ب، ج.

⁽¹⁰⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج16، ص123.

⁽¹¹⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل163.

^{(12) [}نوله] ساقطة من (أ).

^{(13) [}حد] من (أ).

. الزوجة⁽¹⁾، والصحيح قولنا، لقوله عليه الصلاة والسلام: (ولا شهادة الزوجة لزوجها ولا شهادة الزوج لزوجته)⁽²⁾، ولأنه يدعى لنفسه من وجه^(4x3).

ه، قوله: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُخَنَّبُ (5)، ومراده المخنث (6) في الرديء من الأفعال لأنه فاسق، فأما الذي في كلامه لين وفي أعضائه تكسر فهو مقبول الشهادة (7).

قوله: وَلَا تَاثِحَةٍ وَلَا مُغَنِّيَةٍ (⁸⁾، لأنهما يرتكبان محرمًا، فإنه عليه الصلاة والسلام (نهي عن الصوتين الأحمقين النائحة والمغنية)(^(9ر8)).

^{(1) [}لزرجته] من (ب: ج). ينظر: المارردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج17، ص166.

⁽²⁾ أخرجه الكوفي في مصنفه، وقال الزبلعي: الحديث غريب، وقم الحديث: 22862، باب شهادة الولد لوالده. ابن أبي شبية، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي (1409هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، (تحقيق: كمال يوسف الحرت)، ط1، ج4، ص531، مكتبة الرشد، الرياض، والزيلعي، عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي (1357هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية، (تحقيق: محمد يوسف البنوري)، ج4، ص82، دار الحديث مصر.

⁽³⁾ الرازي، خلاصة الدلائل، مصدر سابق، ج2، ص310 - 311.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقها،، مصدر سابق، ل339.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(6) [}بالمخنث] من (ب)،

⁽⁷⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص122.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

⁽⁹⁾ لم أعثر على نص الحديث: إلا ما أخرجه الترمذي في سننه، بلفظ: (نهيت عن صوتين أحمقين فأجرين صوت عند مصية خمش وجود وشق جيوب، ورنة شيطان)، قال الشيخ الألباني: حسن، رقم الحديث: 1005، باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت. الترمذي، محمد أبن عيسى أبو عيسى السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، (تحقيق: أحمد محمد شاكر رآخرين)، ج3، ص328، دار إحياء التراث العربي، بيروت. والعسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، الدواية في تخريج احاديث الهداية، (تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني)، ج2، ص171، باب: كتاب الشهادات، رقم الحديث: 833، دار النشر: دار المعرفة، سوت.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص122.

في التهذيب، ولا تقبل شهادة المغني الذي يجازي عليه، ومن ترك الجماعة عيانًا بحانة شهرًا(1).

م، اعلم أن التغني حرام، في جميع الأديان، فقال في الزيادات⁽²⁾، إذا أوصى (3) بما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب، وذكر منها الوصية للمغنين والمغنيات، وحكى عن ظهير الدين المرغيناني (4) رحمه الله، أنه قال: من قال لمقرئ زماننا أحسنت عند قراءته يكفر (5×6).

في تفسير الزاهد: في سورة الحج في قول تعالى: ﴿ يُصَهَرُ بِهِ، مَا فِي بُطُونِهُمْ وَ لَهُمُ وَ لِهُمُ الْمِ مَا فِي بُطُونِهُمْ وَ لَلْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَالَالَالَالَالَالَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَالَاللَّالَالَالْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّالَالَالَالَالَالَالَالَالَال

⁽¹⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص184.

⁽²⁾ رهي في فروع الحنفية للإمام محمد بن الحسن الشيباني، (ت189هـ)، وشرحه جماعة منهم الإمام قاضي خان الأوزجندي (ت592هـ)، وأبو حفص سراج الدين عمر بن إسحاق الهندي، (ت773هـ)، ولم يكمله، واختصره الحاكم الشهيد وهو مختصر (اصول الزيادات). حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص962.

⁽³) [الوصي] من (ب).

⁽⁴⁾ المرغبناني: على بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغينائي، ظهير الدين الكبير، الحنفي، المتوفى سنة 506هـ، له أقضية الرسول ﷺ، قبل: كتاب الأقضية. فوائد في الفروع لوالد، ظهير الدين الحسن. مناقب الإمام الأعظم. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص368.

^{(5) (}هذا في التغني للناس في غير الأعياد والأعراس، ويدخل فيه تغني صوفية زماننا في المساجد والدعوات بالأشعار والأذكار مع اختلاط أهل الأهواء والمرد، بل هذا أشد من كل تغن لأنه مع اعتقاد العبادة، وأما التغني وحده بالأشعار لدفع الرحشة أو في الأعياد والأعراس فاختلفوا فيه والصواب منعه مطلقًا في هذا الزمان). ينظر: الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج21، ص68، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل163.

⁽أ) [فام] من (أ).

⁽⁸⁾ الصرفية: هم السالكون لطريق الله خاصة وأن سيرتهم أحسن السير وطريقتهم أصوب الطرق

مِن الحشوية (1) يستدلون بهذه الآية في سماع القول، وهذا فاسد لأن معنى (2) الألف واللام للإضافة (3) أي يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وفي سورة (4) بني اسرائيل قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْرِزُ مَنِ ٱسْتَطَعَتَ مِنْهُم بِصَوْرِكَ ﴾ (الإسراء: 64)، [من جراي توبيدا (5) كردم

وأخلافهم أزكى الأخلاق بل لو جمع عقل العقلاء وحكمة الحكماء وعلم الواقفين على أسرار الشرع من العلماء ليغيروا شيئا من سيرهم وأخلاقهم ويبدلو، بما هو خير منه لم يجدوا إليه سيلا. ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحرائي أبو العباس، توحيد الألوهية كتب ووسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (تحقيق: عبد الوحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي)، ط2، ص5، مكتبة ابن تيمية، السعودية.

(1) الحشوية: هم قوم كانوا يقولون بجواز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة كالحروف في أولئل السور كفا قال بعضهم، وهم الذين قال فيهم الحسن البصري لما وجد قولهم ساقطا وكانوا يجلسون في حلقته أمامه ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة أي جانبها وخصوم السلفيين يرمونهم بهذا الاسم تنفيرا للناس عن انباعهم والأخذ بأقوالهم حيث يقولون في المتشأبه لا يعلم تأويله إلا الله...، وقد رأى الحسن البصري الذي هو من أكابر السلف سقوط قول الحثوية في السلف، وأن أهل الباطل من المبتدعة رموا أهل السنة والحديث بمثل هذا اللقب الخبيث، فالخواص منهم يقصدون بهذا الاسم أن المسمى به حشو في الوجود وفضلة في الناس لا يعبأ بهم ولا يقام لهم وزن إذ لهم ينبعوا آراءهم الكاسدة وأفكارهم الفاسدة، وأما العرام منهم فيظرون أن تسمية السلف بالحشوية لقولهم بالفوقية وكون الأدلة في السماء بمعنى العرام منهم أن الله تعالى حشو هذا الوجود وأنه داخل الكون تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا رهذا بهنان عظيم على أهل الحديث على أن هذا القول لم يقل به أحد وأعداء الحق في عصرنا هذا على المسلك الجاهلي فتراهم يرمون كل من تمسك بالكتاب وأعداء الحق في عصرنا هذا على المسلك الجاهلي فتراهم يرمون كل من تمسك بالكتاب والسنة بكل لقب مذموم بين المسلمين والله المستعان على ما يصفون. التميمي، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التجدي (1396هم)، مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية: (تحقيق: محمود شكري الألوسي)، ط1، ص94 – 99، الجامعة الإسلامية، المدينة المدنة.

^{(2) [}معني] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}والاضانة] من (أ).

^{(4) [}سررة] ساقطة من (ب).

^{(5) [}تركيد] من (ب)،

وتو اكنون هرجه تواني بكن]⁽¹⁾، أي: واستزلل عن الطاعة من قدرت منهم بصوتك، أي: بدعائك [بلغزان ان ايشان هركسرا تواني باواز تو]⁽²⁾، قال ابن عباس جَشِيد: كل صوت يدعو إلى الفساد فهو صوته، [هر اوازى كه از دهان بيرون آيد كه نه در رضاي خداوند تعالى بود ان او از شيطان است وهرجه هست ان اواز لهوها مزامير وطنأبير وصيخ ودف وبنرد ومثل همه ان ان شيطان است جراز يراك آن بوسوسة تزيين شيطان است]^(5,4).

في سورة لقمان قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَنْتَرِى لَهُو ٱلْحَكِيثِ ﴾ (لقمان: 6)، [اكنون مي نكوهد مخالفان كتاب [الله تعالى] (5) رامتابعان لهو وباطل واكفت وازمره مان كس است كي بماند متابعت قرآن ويركز بند سخن لغو ولهو وباطل راوفسانه وسمرو سركذشت بيشينا نراوسخن عجم وملوك بشين راونزول اين بحق وليد ابن المغيرة (6) است وياران وي كه [روزكار بهمين كذاشتند ومجاهد كوبد شاكرد ابن عباس چينين] (7) مراد زين لهو الحديث سرود است بركزينند سرود رابر قران خواندن

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي: أنا الذي خلقتك فافعل الآن ما بـدا
 لك).

 ⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية ومعناها (أي: واستزلل عن الطاعة من قدرت منهم بصوتك).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي: كل صوت خارج من الفم لم يكن في مرضاة الله فهو من الشيطان وكل أصوات اللهو من المزامير والطنابير والصيخ والدف والبنرد (أسماء آلات موسيقية إيرانية) ومثلها هي من وساوس وتزيين الشيطان).

⁽⁴⁾ ينظر: الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر (1405هـ)، جامع البيان عن تأويل آي الغرآن (نفسير الطبري)، ج15، ص118، دار الفكر، بيروت.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرنتين ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ هو: الوليد بن عبد شمس بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي قتل يوم اليمامة شهيدا تحت لواء ابن عمه خالد بن الوليد، وكان قد أسلم يوم الفتح. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أييك (2000)، الواقي بالوقيات، (تحقيق: أحمد الأرناؤوط ونركي مصطفى)، ج27، ص269، دار إحياء التراث.

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب، ج).

ليضل عن سبيل الله بغير علم تاكم كنند مردمان از راه خداي عز وجل يعني ازدين خداي عز وجل بعني ازدين خداي عز وجل بجهل وناداني ويتخذها هزوا وهركه سرود كفتن مباح كرفت وي قرانرا فسوس كرفت ومخالفة كتاب خداى وجل بفسوس كرفتن ويبازي كرفتن كفر بود] (١) كما قال [الله تعالى] (2): ﴿وَلَا نَذَوْلَا اللهِ هُرُوا كَنده] (١) وقوله تعالى: ﴿ أُولَا لِللهِ عَذَابِ خُوار كننده] (١)، واعراض تعالى: ﴿ أُولَا لِللهِ عَذَابُ مُهِينٌ ﴾ (لقمان: 6) [ايشانرا عذاب خوار كننده] (١)، [اعراض از قران وشادي شنيدن لهر وفسوس وسرود ازوصف كافران است] (١)، (١).

في السراجية: ويمنع الصوفية من رفع الصوت، وتخريق الثياب، والذين يدعون الوجد والمحبة [ليس بشيء] (6)، دار يسمع (7) فيها صوت الغناء والمزامير والمعازف، يدخل عليهم بغير إذنهم، لأن المنع عن ذلك فرض (8)، لا أدع مشركًا يضرب بربطا (9)،

⁽¹⁾ ما بين المعقوقتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إن مخالفي كتاب الله يتبعون اللهو والباطل من أساطير السابقين وأحاديث العجم والملوك السابقين، ونزلت هذه الآية بحق الوليد ابن المغيرة وأصحابه الذين كانوا يقضون أوقانهم بهذا، ويقول مجاهد تلميذ ابن عباس فيشته إن المراد من لهو الحديث هذا هو الأغاني أي إعلاء صوت الغناء على قراءة القرآن ليضل عن مبيل الله بغير علم).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لهم عذاب مهينُ).

⁽⁴⁾ ما بين المعفرقين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إن الاعراض عن القرآن وسماع اللهو والاغانى من صفات الكفار).

⁽⁵⁾ ينظر: البغري، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغري)، (تحقيق: خالد عبد الرحمن العك)، ج3، ص490، دار المعرفة، ببررت.

⁽⁶⁾ ما بين المعفوقين وردت من أصل الكتاب [لا أصل له]، الأرشي، الغناوى السراجية، مصدر سابق، ص316.

^{(7) [}او يسمع] من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج5، ص125، رهذا إذا كان الدخول بغير استئذان لتغيير المنكر.

⁽⁹⁾ البربط: وهو العود الأعجمي من ملاهي العجم شبه بصدر البط والصدر بالفارسية بر نقيل بربط. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج7، ص258.

قال محمد رحمه الله: كل شيء أمنع (1) عنه المسلم فإني أمنع عنه المُشرك إلا الخمر والخنزير (2x⁽²⁾.

في العيون: ولو أن رجلاً رأى منكرًا، فإن علم أنه لو [منع امتنع] (4)، لا يسعه السكوت عنه، وينبغي له أن يمنع بالنصيحة واللين، لا على وجه العداوة، والحمية (5)، ولو ولو كان بحال لو نهاهم علم أنهم لا يمتنعون عن ذلك، فهو في سعة عن تركه، ولو نهاهم (6) كان أفضل وينال الثواب، ولو كان يخال لو منعهم شتموه، أو ضربوه (7)، ولا يصبر على ما يصيه (8)، فالأفضل أن يترك، فإن كان يعلم أنه يقدر أن يصبر على ما أصابه، فإن عمل به فإنه ينسب عمله عمل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأتى يوجد مثل هذا (6).

في تمهيد أبي شكور السالمي⁽¹⁰⁾ رحمه الله: اعلم أن الزجر، والتحريم، والخطر، والمنطر، والخطر، والمنطر، والمنع من الله تعالى يكون على الحقيقة ويوجب التحريم، ومن أباح ذلك واستحل من غير عذر ولا شبهة فإنه [يصير كافرًا](11).

⁽l) [منع] من (l).

⁽²⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج2، ص313.

⁽³⁾ الأوشى، الفتاوى السراجية، مصدر سابق، ص321.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت من كتاب العيون: (نهى عن ذلك لكان يقبل منه فإنه).

رة) [الحمة] من (أ).

^{(6) [}نهيهم] من (أ).

⁽٦) [رضربوء] من (أ).

^{(8) [}مصيته] من (ب).

⁽⁹⁾ أبر اللبث، عيرن المسائل، مصدر سابن، ص220 - 221.

⁽¹⁰⁾ التمهيد في بيان الترحيد، لأبي شكور محمد عبد السيد بن شعيب الكثبي السالمي، الحنفي أوله الحمد لله ذي المن والآلاء إلى آخره، وهو مختصر في أصول المعرفة والترحيد ذكر فيه أن القول في العقل كذا وفي الروح كذا إلى غير ذلك فأورد ما يجوز كشفه من علم الكلام. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص484.

^{(11) [}لايصبر نهر كانر] من (أ).

وقالت الروافض والجهمية (1): إن التحريم يكون بمعنى الكراهة (2)، [أ/ 544] ولا يكون بمعنى الزجر (5) والحرمة، وقال كل ما كان محرمًا بعين النصوص (4) صريحًا، فإنه يوجب الحرمة، وما وراء ذلك من الدلالة، والتأويل، والإشارة، والمقتضى، والقياس، فإنه لا يوجب الحرمة، ولهذا المعنى قالوا إن الخمر حلال، واللواطة، والمتعة حلال، واللعب، والغناء حلال (5)، والرقص، والشعر حلال، لأن الله تعالى ما حرمهما في القرآن صريحًا لأنه قال: في الخمر (6) ﴿ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ (المائدة: 90)، والاجتناب يدل على الكراهية، وكذلك سمى اللواطة منكرًا ونحو ذلك.

^{(1) [}الحسة] من (ب)، [المرجئة] من (ج). الروافض: فإنه يطلق على تلك الطائفة ذات الأفكار والآراء الاعتقادية اللذين رفضوا خلافة أبي بكر وعمر يُشف وأكثر الصحابة، وزعموا أن الخلافة في على وذريته من بعده بنص من النبي ﷺ، وأن خلافة غيرهم باطلة، وهم عدة فرق ولكن الكل يجمعهم معتقد واحد حول الإمامة وأحقية على بها. الجهمية: هم انباع جهم ابن صفران الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال وأنكر الاستطاعات كلها وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان وزعم أيضا ان الايمان هو المعرفة باله تعالى فقط وان الكفر هو الجهل به فقط وقال لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما بقال زالت الشمس ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين أر مستطيعين لما وصفتا به وزعم أيضا أن علم الله تعالى حادث رامتنع من رصف الله تعالى بأنه شيئ أو حي أو عالم أر مريد وقال لا أصفه بجوز إطلاقه على غيره كشيء موجود وحي وعالم ومريد ونحر ذلك ررصفه بأنه قادر وموجود وفاعل وخالق ومحبي ومميت لأن هذه الأوصاف مختصة به رحده رقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية ولم يسم الله تعالى متكلما به وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته، والمرجثة قالوا بالأرجاء بالأيمان وبالخبر في الأعمال على مذهب جهم بن صفوان فهم إذا من جملة الجهمية، وهم من فرق الروافض. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد أبو منصور (1977)، الفرق بين الفِرق وبيان الفرقة الناجية، ط2، ص199 - 200، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

^{(2) [}الكراهية] من (ج).

^{(3) [}الزراجر] من (ب، ج).

^{(4) [}النص] من (أ، ج).

^{(5) [}حلال] ساقطة عن (أ، ج).

^{(6) [}القرآن] من (ب).

والجواب: قلنا الخمر حرام بدليل بقوله تعالى: ﴿ يِجْنُ مِّنْ عَمَلِ الشَّيطَانِ ﴾ (المائدة: 90)؛ ثم عمل الشيطان حرام، وكل رجس حرام بدليل قوله تعالى: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَيْوَ ﴾ (المائدة: 90) أمر (2) أُمر أَلَّهَ بَيْوُ ﴾ (المائدة: 90) أمر (2) أمر (2) أَمر أَلَّهُ بَيْوُ ﴾ (المائدة: 90) أمر (2) بالاجتناب، والاجتناب يكون عن القبائح المحض، وقوله: ﴿ قُلْ فِيهِما إِنَّمُ كَيِرٌ ﴾ (البقرة: 219)، والإثم يكون في المحرمات دل إنه حرام، ومن (3) أحل فإنه (4) يكفر، وروي (5) عن النبي على أنه قال: (حرمت الخمر لعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب) (6)، وقال عليه الصلاة والسلام: (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) (7)، وكل شراب) (6)، سماها فاحشة، ثم أخبر أن القواحش [حرام بدليل قوله تعالى: ﴿ أَتَأْتُونَ الفَيْحِشَةُ مَاسَبَعًكُم بِهَا مِنْ أَمَلٍ ﴾ (الأعراف: 33) [حرام بدليل قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنّمَا مَمْ مَنْ عَبِر تخوم النبي المرأة وابنتها، وملعون من غير تخوم الأرض، وملعون من أتى بهيمة وملعون من عمل عمل عمل عمل الوط) قوم لوط) (11)، وروي عن

^{(1) [}حرام] من (ب، ج).

^{(2) [}امرنا] من (أ): [وامر] من (ب).

^{(3) [}من] من (ب).

^{(4) [}فلا] من (ب).

^{(5) [}ريرري] من (ب).

⁽⁶⁾ أخرجه البيهقي في مننه الكبرى، قال العقيلي، الحديث موقوف على ابن عباس، رقم الحديث: 20736، باب شهادة أهل الأشربة. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر (1994)، سنن البيهقي الكبرى، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، ج10، ص213، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

 ⁽⁷⁾ اخرجه مسلم في صحيحه، عن بن عمر، رقم الحديث: 2003، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن
 كل خمر حرام. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج3،ص1587.

^{(8) [}حرم] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ما ظهر منها وما بطن] من (ب).

^{(10) [}عمل] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، والحاكم، بإسناد صحيح، باب من عمل عمل قوم لوط، رقم الحديث: 13494هـ)، مصنف عبد الرزاق،

النبي ﷺ أنه قال: (اقتلوا الفاعل والمفعول به)(أ) فدل ان اللواطة حرام، ومن استحل بكفر (2).

وأما المتعة كانت مباحة شم⁽³⁾ نسخت بآية⁽⁴⁾ النكاح، واجتمعت⁽⁵⁾ الأمة⁽⁶⁾ على نسخها، من أباح يصير كافرًا، [وأما اللعب، والرقص، والغناء، والشهر، من أباح ذلك يصير فاسغًا ولا يصير كافرًا]⁽⁷⁾، لأن الحرمة تثبت بالخبر الواحد⁽⁸⁾، وكل نهي ورد بالنص، أو بدلالة النص⁽⁹⁾، أو بالخبر المتواتر (10)،

(تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)، ط2، ج7، ص365، المكتب الإسلامي، بيروت. وأبن الملقن، سراج الذين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي (1425هـ)، البلو المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، (تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال)، ط1، ج8، ص604، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.

(1) أخرجه أبو دارد في سننه، وقال الحديث صالح، وقم الحديث: 4462، باب فيمن عبل عمّل قوم لوط. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج4، ص158.

(2) ينظر: ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج7، ص412.

(3) [ثم] ساقطة من (ب، ج).

(4) [أية] من (ب).

(5) [رجنمعت] من (ب).

(6) [الامة] ساقطة من (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب، ج).

(8) خبر الواحد: وعر الذي لا يوجب علم اليقين لاحتمال الغلط من الراوي وهو دليل موجب للعمل بحسن الظن بالراوي وترجح جانب الصدق بظهور عدالته، لذلك خبر الواحد ظني الدلالة لا قطعي يحتمل الصدق والكذب. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، أصول السرخسي، ج1، ص112، دار المعرفة، بيروت.

(9) دلالة النص: هي فهم غير المنطوق من المنطوق بسياق الكلام ومقصوده، وفيل هي الجمع بين المنصوص وغير المنصوص بالمعنى اللغوي ويسميها عامة الأصوليين فحوى الخطاب، كما عرف أن المقصود من تحريم النافيف والنهر كف الأذى عن الوالدين. البزدوي، كشف الأسرار، مصدر سابق، ج1، ص115.

(10) الخبر المتواتر: هو الخبر الثابت في السنة القوم أعني ما رواه عدد استحال تواطئهم على الكذب رووا ذلك عن مثلهم من الابنداء إلى الانتهاء وكان مستند انتهائهم الحس وراجع التواتر وخلافه أو بإجماع الأمة (أ)، فإنه يوجب الحرمة لا محالة (2)، ويوجب النسخ (5) لما قبله، ومن أنكر ذلك يصير كافرًا، ومن أنكر خبر الواحد والقياس (4) وقال (5) إنه ليس بحجة فإنه يصير كافرًا، ولمو قبال هذا الخبر غير (6) صحيح (7)، وهذا القياس غير ثابت لا يكون (8) كافرًا، ويكون فاسقًا، ولمو كان الحكم ثبت بالقياس، أو بخبر الواحد، واتفقت الأمة على ذلك، ولم تختلف فإنه يكون إجماعًا، ومن أنكر وجوب ذلك يصير كافرًا (9).

م، قوله: وَلَا مَنْ يَلْعَبُ بِالطُّيُورِ (10)، وهذا إذا كان يطيرها فينظر إلى العورات، أما إذا كان يمسك الحمام في بيته يستأنس بها، ولا يطيرها فهو عدل، وفي بعض النسخ بالطنبور وهو المغني، وَلَا مَنْ (11) يُغَنِّي لِلنَّاسِ (12)، ولا يقال بأن فيه تكرار فقد ذكر

خبر الآحاد. البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي (1407هـ)، قواعد الفقه، ط1، ج1، ص274، الصدف يلشرز، كراتشي.

 ⁽¹⁾ إجماع الامة: فهر اتفاق مجتهدي أمة محمد على أبعد وفاته في حادثة على أمر من الأمور
 في عصر من الأعصار. الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، مصدر سابق، ج3،
 ص,487.

^{(2) [}لا حالة] من (أ).

ر3) [الفسخ] من (أ، ج).

⁽⁴⁾ القياس: هو ترتب الحكم في غير المنصوص عليه على معنى هو علة لذلك الحكم في المنصوص عليه، الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي (1402هـ): أصول الشاشي، ج1، ص325، دار الكتاب العربي، بيروت.

⁽أ) [رنال] سانطة من (أ).

ر6) [ليس] من (أ).

^{(7) [}بصحيح] من (أ).

^{(8) [}لا يصير] من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج7، ص408.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(11) [}من] سائطة من (أ).

^{(12) [}الناس] من (أ). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

المغنية لأن الأول في التغني مطلقًا، وهذا في التغني للناس (1). وذكر في السبر الكبير (2) وشرح الأقضية (3)، إذا كان لا يسمع غيره، ولكن يسمع نفسه لإزالة الوحشة فلا باس (4) م (6×5).

في الذخيرة⁽⁷⁾، ولا تقبل شهادة المغني ولا المغنية، إذا كان يجتمع الناس بلهوهم، هكذا ذكر الخصاف في [أدب القاضي]⁽⁸⁾؛

(4) [س] من (أ).

(5) ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص123.

(6) النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل163.

(8) ما بين المعقونتين ساقط من (ب). أحمد بن عمرو وقيل عمر بن مهير وقيل مهران الشيباني الإمام أبو بكر الخصاف ذكره صاحب الهداية في الوديعة بلقبه الخصاف روى عن أبيه وغير، وكان مقدما عند المهندي بالله وصنف للمهندي كتابا في الخراج فلما قتل المهندي نهب الخصاف

⁽¹⁾ ينظر: المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص122 - 123.

⁽²⁾ السير الكبير: للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ)، وهو آخر مصنفاته صنفه بعد انصرافه من العراق، شرحه القاضي الإمام علي بن الحسين السغدي المتوفى سنة 461هـ، وشرحه الإمام شمس الألمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة 483هـ، في جزءين ضخمين أملاء محبوسا وأتمه في آخر المحنة بعرفينان في جمادى الأولى سنة في جزءين ضخمين أملاء محبوسا وأتمه في آخر المحنة بعرفينان مصدر سابق، ج2، طبقة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص 1014.

⁽³⁾ والمقصود به (كتاب الأقضية) وهو للحسن بن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق الملقب به (ظهير الذين أبي المحاسن)، المرغيتاني، نسبة إلى مرغيتان يلدة من بلاد فرغانة، (ت506هـ)، كان فقيها محدثا نشر العلم املاة وتصنيقا وصنف كتاب (الأقضية)، والشروط والفتاوى والقوائد وغير ذلك، نفقه على برهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر بن ماز، وشمس الأئمة المحمود الأوزجندي وزكي الدين الخطيب مسعود بن الحسن الكاشاني وهم تفقهوا على شمس الأئمة السرخسي عن الحلواني ونفقه عليه ظهير الدين محمد بن أحمد صاحب الفتاوى الظهيرية وغيره، البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص280.

⁽⁷⁾ الذخيرة: وهي مختصر المحيط البرهاني في الفقه النعماني للشيخ الإمام العلامة برهان الدين محمود ابن ناج الدين أحمد بن الصدر الشهيد برهان الأثمة عبد العزيز بن عمر بن مازء البخاري الحتفي المتوفى سنة 616، وهو ابن اخي الصدر الشهيد حسام الدين والمحيط عبارة عن مجلدات (مطبوعة)؛ ثم اختصر، وسماه (الذخيرة)، وكثيرا ما يغلط فيه الطلبة. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1619.

لأنه (1) ملعون على لسان صاحب الشرع، قال النبي ﷺ: (لعن الله المغنيات) (2)، ومن يكون ملعونًا على لسان صاحب الشرع يكون ساقط الشهادة لا محالة، قال قأما إذا كان لا يسمع أغيره ولكنه يسمع (3) نفسه لإزالة الوحشة قبلت شهادته، يجب (4) أن يعلم بأن (5) المغني لإجماع الغير [وإيناسه] (6) مكروه عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى.

ومن الناس من جوز ذلك في العرس والوليمة، ألا ترى أنه لا بأس بضرب الدف في العرس والوليمة وإن كان فيه إظهار في العرس والوليمة وإن كان فيه إظهار النكاح وإعلانه، وبه أمرنا صاحب الشرع، قال النبي في (أعلنوا النكاح ولو بالدف) (8)، فكذا التغنى، ومنهم من قال: إذا كان يتغنى ليعرف نظم القوافي، ويصير فصيح اللسان

وذهب بعض كتبه من جملتها كتاب عمله في المناسك لم يكن خرج للناس قال النديم وله من المصنفات كتاب الحيل في مجلدين كتاب الوصايا كتاب الشروط الكبير كتاب الشروط الصغير كتاب الرضاع كتاب المحاضر والسجلات كتاب أدب القاضي وغيرها توفي ببغداد 261هـ القرشي، الجواهر المفية، مصدر سابق، ج1، ص87. وينظر: الحسام الشهيد، شرح ادب القاضى، مصدر سابق، ص260.

^{(1) [}انه] من (أ).

⁽²⁾ لم أعثر على نص الحديث في كتب الحديث.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(4) [}ريجب] من (ب: ج).

^{(5) [}ان] من (ب، ج).

 ⁽⁶⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتها من صاحب المحيط البرهاني لأنه تلميذ صاحب كتاب (الأقضية).

^{(7) [}یکرن] من (ب).

⁽⁸⁾ أخرجه النرمذي في سنته، عن عائشة بخض، وقال الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 1089، باب ما جاء في إعلان النكاح. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج3، ص398. الألباني، محمد ناصر المدين، المتوفى 1420هـ، 1411هـ - 1991م، ضعيف سنن الترمذي، ط1، ص123، المكتب الإسلامي - بيروت.

لا بأس به، وأما التغني لإسماع نفسه ودفع الوحشة عن نفسه، هل هو يصير (1) مكروهًا؟ فقد اختلف المشايخ فيه، منهم من قال لا يكره، [وبه اخذ شمس الأئمة السرخسي (2).

وإنما المكروه](أن على قول هذا القائل ما يكون على سبيل اللهو، وهذا القائل يحتج بما روي عن أنس بن مالك(أ) وهو يحتج بما روي عن أنس بن مالك(أ) وهو

إيصير] سائطة من (أ).

⁽²⁾ محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر شمس الألمة السرخسي، نسبة إلى سرخس بلدة قديمة من بلاد خراسان، من كبار الأحناف، (ت483هـ)، كان إماما علامة حجة متكلما مناظرا أصوليا مجتهدا، عدد أبن كمال باشا من المجتهدين في المسائل، لازم شمس الألمة عبد العزيز الحلواني وأخذ عنه حتى تخرج به رصار أرحد زمانه، أشهر كتبه (المبسوط)، وشرح الجامع الكبير للإمام محمد، وشرح مختصر الطحاوي وغيرها، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص28.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁵⁾ البراء بن مالك الأنصاري أخو أنس بن مالك وحكى عن محمد بن إسحاق أنه من أهل الصفة ولم يذكر إسناد، والبراء شهد أحدًا فما دونه من المشاهد استشهد يوم تستر سنة 23ه، وكان طبب القلب يميل إلى السماع ويستلذ الترنم أحد الشجعان والفرسان، وقد اشتهر أن البراء قتل في حريبه مائة نفس من الشجعان مبارزة، وكان البراء رجلا حسن الصوت فكان يرجز برسول الله محمد الله المسلم والقوارير إباك والقوارير الماصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مصدر سابق، ج1، ص 350.

كان يتغنى، والبراء بن مالك كان من زهاد الصحابة بضم، ومن المشايخ من قال: جميع ذلك مكروه، وبه أخذ شيخ الإسلام خواهرزادة (أ)، وهذا القائل يحمل حديث البراء بن مالك على أنه كان ينشد الأشعار المباحة التي فيها ذكر الوعظ والحكمة، وهذا لأن اسم الغناء كما ينطلق على الغناء المعروف ينطلق على غيره، قال ﷺ: (من لم يتغن بالقرآن فليس منا)(2)، قلنا إنشادنا هو مباح من الأشعار لا بأس به، وإذا كان في الشعر صفة المرأة إن كانت المرأة بعينها وكانت حية يكره، وإن كانت ميتة أو كانت المرأة مرسلة (5) لا يكره.

وكذلك لا تقبل شهادة النائحات، ولم يرد به النائحات (⁴⁾ التي تنوح في مصيبتها ⁽⁵⁾، وإنما أراد به التي تنوح [في] ⁽⁶⁾ مصيبة غيرها، للحديث، [إذا كان ذلك مكتسبة بهذا] ⁽⁷⁾ لقوله عليه الصلاة والسلام: (لعن الله النائحات) ⁽⁸⁾، ولأنها ارتكبت ما لا يحل في

⁽¹⁾ محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري أبو بكر الحنفي المعروف ببكر خواهرزادة، المشرقي سنة 483هـ، ببخاري. كان إمامًا فاضلًا حنفيًا، وكان من عظماء ما وراء النهر، من تصانيفه: التجنس في الفروع، شرح أدب القاضي لأبي يوسف شرح الجامع الكبير للشيبائي في الفروع شرح مختصر القدوري الفتاري المبسوط في الفروع رغير ذلك. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص76.

⁽²⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 7089، باب قوله تعالى: ﴿ وَأَيْرُواْ قُوْلَكُمْ أَوِالْجَهَرُوالِهِ ۗ إِنَّهُ عَلِيزُ إِذَانِ ٱلصَّدُورِ ﴿ ﴾ (الملك: 13). صحيح البخاري، ج6، ص2737.

^{(3) [}مسلمة] من (ب).

^{(4) [}النائحات] سائطة من (أ).

^{(5) [}مصيبتهما] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [انخذت ذلك مكسبة] من المحيط البرهاني.

⁽⁸⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن انس بن مالك، قال الشيخ الألياني: ضعيف الإسناد، رقم الحديث: 3128 باب في النوح. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص193 وأبو داود، سليمان ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألياني)، ج3، ص162 دار الكتاب العربي، بيروت.

الشرع، وهو الغناء والنوح لطمعها في المال، فلا تؤمن أن ترتكب شهادة الزور لأجل المال، وذلك أيسر عليه من الغناء والنوح في مدة طويلة⁽¹⁾.

في الفتاوى الكبرى⁽²⁾: لا تقبل شهادة المغني والمغنية، والنائحة⁽⁵⁾، ومن يجلس مجلس الفجور والمجانة، كالشرب ونحوه، وإن لم يشرب ولم يسكر، وان كان يلعب بشيء من الملاهي على وجه لا يشغله عن المصلاة، أو عما يلزمه من الفرائض، ينظر: إن كانت مستشنعة بين الناس كالمزامير والطنابير [لا تقبل شهادته]⁽⁶⁾، وإن لم تكن مستشنعة كالحداء وضرب القصب، جازت شهادته، إلا أن⁽⁵⁾ يتفاحش [بان⁽⁶⁾ يرقصوا به فيدخلون⁽⁷⁾ في حد المعاصي، فحينئذ تسقط العدالة، ومن يتعلم شعر الغزل]⁽⁸⁾، إن كان يتعلم ⁽⁹⁾ لأجل العربية لا بأس به، لأن ابن عباس ⁽¹⁰⁾ عين كان إذا مد في الكلام قال

⁽¹⁾ ابن مازد، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج10، ص184 - 185.

⁽²⁾ الفتاوي الكبري: للإمام حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد وقد سبقت ترجمته.

^{(3) [}رالنابح] من (أ).

^{(4) [}لم يجز شهادة] من (أ).

 ⁽أن] سائطة من (أ).

^{(6) [}نان] من (h).

⁽٦) [ريدخلوا] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [يتكلم] من (ب).

⁽¹⁰⁾ عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ريكنى أبا العباس وأمه لبابة بنت الحارث بن حزن بن يجبر الهلالية أخت ميمونة زرج النبي على ولد بمكة في شعب بني هاشم قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له رسول الله الله فقال: اللهم فقهه في الدين وعلمه الحكمة والناويل وكان عمر بن الخطاب بغربه ويدنيه ويستشيره مع شيوخ الصحابة ريقول نعم ترجمان القرآن ابن عباس وكانت عائشة نقول هو أعلم من بقي بالسنة وكان ابن عمر يقول هو أعلم الناس بما أنزل على محمد في وشهد ابن عباس مع علي بن أبي طالب عليه صفين وقتال الخوارج بالنهروان، توفي رسول الله في وهو ابن 3 أسنة، قال عطاء ما وأبت مجلسا قط كان الخوارج بالنهروان، توفي رسول الله في وهو ابن 3 أسنة، قال عطاء ما وأبت مجلسا قط كان أكرم من مجلس ابن عباس أكثر علما وأعظم جفنة وأن أصحاب القرآن عند، يسألونه وأصحاب النحو عنده يسألونه وأصحاب النقة، عند، يسألونه كلهم يصدرهم النحو عنده يسألونه وأصحاب النعر عنده يسألونه وأصحاب النقة، عند، يسألونه كلهم يصدرهم

هاتوا بديوان الشعر شهادة الشاعر إذا لم يقذف في شعره مقبولة لأن نفس الشعر ليس بفسق⁽¹⁾.

ب، الماجن: الذي لا يبالي ما صنع وما قيل له، ومصدره المجون، والمجانة اسم منه والفعل من باب [...]⁽²⁾ طلب. حدا⁽³⁾ الإبل ساقها حدا والهاء⁽⁴⁾ غنى لها والحادي مثل السائق (⁵⁾.

في الكبرى: وإذا قدم الأمير بلدة فذهب الناس في طريق⁶⁰ ينظرون إليه لا تقبل⁶⁷ شهادتهم لاشتغالهم بالعبث، إلا أن يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل عدالتهم كذا قال⁸⁰: خلف بن أبوب رحمه الله، وهذا منه احتياط، والفتوى على أنهم إن خرجوا لتعظيم الأمير الذي هو مستحق لذلك، والاعتبار يسقط عدالتهم، ومن [أ/ 545] [كان عدلاً]⁶⁰ عند الناس فشهد بزور، روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: لا تقبل شهادته أبدًا لأن هذا لا تعرف له توبة، وروي عن الفقيه أبي جعفر⁽¹⁰⁾ رحمه الله أنه تقبل

في واد راسع، توفي ابن عباس سنة 65 ويقال 68هـ، بالطائف وصلى عليه محمد بن الحنفية. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج1، ص173 - 174.

⁽¹⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص221.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [فعل] من (أ).

ر3) [حد] من (أ).

^{(4) [}رالهاء] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص116 - 463.

^{(6) [}الطريق] من (أ).

⁽أ) [لا تقبل] مكرره من (أ).

^{(8) [}قال] سائطة من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [عدالتهم ومن] من (ب).

⁽¹⁰⁾ وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه البلخي الهندواني، شيخ كبير رإمام جليل القدر من أهل بلخ، كان على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهد والورع، ريقال له أبو حنيفة الصغير لفقهه، تفقه على أبي بكر الأعمش، وتفقه عليه نصر بن محمد أبو اللبث الفقيه وجماعة كثيرة، توفى بيخارى سنة 362هـ اللكنوي، الفوائد البهية، مصدر سابق، ص179.

. شهادته، والفترى على هذا، وإن لم يكن عدلاً فشهد بزور ثم تاب قبلت شهادته (1).

في شرعة (2) الإسلام (3)، ويعتبر في العيدين بأحوال الناس في الخروج إلى المصلى في شرعة (2) المصلى في شرعة (3) المصلى فيجعل أحوال يوم الحشر نصب عينيه من انبعاث الناس من قبورهم أفواجًا على هيئات (4) شيء، واصطفافهم (5) صفوف ذلك اليوم للعرض، وكذلك إلى آخر ما يرى من صدرهم (6) إلى منازلهم بين مقبول ومردود.

ه، وَلَا مُذْمِنِ الشَّرْبِ عَلَى اللَّهْوِ⁽⁷⁾، لأنه ارتكب محرم دينه، في الذخيرة ولا يجوز شهادة مدمن الخمر، فحرمة الخمر⁽⁸⁾ ثابتة بالنص، وشرع عليه عقوبة في الدنيا، [....]⁽⁹⁾ وهو الحد، وهو⁽¹⁰⁾ من جملة الكبائر، فتسقط به العدالة، ثم شرط الإدمان [ولم⁽¹¹⁾ يرد به الإدمان في الشرب؛ لأنه لا يطيق، وإنما أراد به الإدمان]⁽¹²⁾ في النية، يعني يشرب [ومن نيتة أن يشرب]⁽¹³⁾ بعد ذلك إذا وجده، قال شمس الأئمة السرخسي:

ینظر: قاضیخان، فناری قاضیخان، مصدر سابق، ج2، ص440.

^{(2) [}سرعة] من (أ).

⁽³⁾ شرعة الإسلام، للإمام محمد بن أبي بكر الواعظ المعروف بإمام زاد، البخاري الجوغي ركن الفوائد الإسلام الحنفي المفتي ببخارى المترفى سنة 573هـ، ومن تصانيفه عقود العقائد في فنون الفوائد وفي النسخة الموجودة بمصر معنون بجوهر عقود العقائد وهي منظومة. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص98.

^{(4) [}هيات] مكرر؛ من (أ).

^{(5) [}راصفانهم] من (ب).

^{(6) [}صدررهم] من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، 220.

^{(8) [}الخمر] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين وردت [وهو في الدنيا] من (ب، ج) وهي زائدة.

^{(10) [}رهر] ساقطة من (أ).

^{(11) [}نلم] من (ج).

⁽¹²⁾ ما بين المعفوفتين ساقطة من (ب).

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

ويشترط مع الإدمان أن يظهر ذلك للناس، أو يخرج سكرانًا فيسخر منه الصبيان، حتى إن من شرب الخمر في السر لا يسقط العدالة.

قال في الأصل⁽¹⁾: ولا تجوز شهادة مندمن الخمر⁽²⁾، وأراد به في سائر الأشربة سوى الخمر لأن المحرم في سائر الأشربة السكر(3)، فشرط الإدمان على السكر، [والمحرم في الخمر نفس الشرب، فشرط الإدمان على الشرب] (٩٠)، وكذلك من يجلس مجالس^(ة) الفجور والمجانة والشرب، لا تقبل شهادته، وإن لم يشرب؛ لأنه تشبه بهم، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (من تشبه بقوم فهو منهم)(^{6)،} ولأنه يرضى بمعصيتهم، وإن⁽⁷⁾ لم يحترز أن يظهر عليه [ما يظهر عليهم]⁽⁸⁾، فلا يحترز عن شهادة

ه، قوله: وَلَا مَنْ يَلْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِزَارِ ⁽¹⁰⁾، لأن كشف العورة حرام، في الفتاوى الكبرى دخول الحمام من غير إزار حرام مستشنع، وإن(11) كان ذلك عادةً له(12) لا يعدل في شهادته، أراد بذلك لم (13) يعرف رجوعه عن ذلك، وإلا فالدخول (14) من غير

⁽¹⁾ ويقصد الإمام محمد بن الحسن.

^{(2) [}السكر] من (أ، ج).

^{(3) [}السكر] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}مجلس] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ أخرجه أبو داود في سنته، عن ابن عمر، قال الشيخ الألباني: حسن صحيح، رقم الحديث: 4031، باب في لبس الشهرة. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص44؛ وأبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص78.

^{(7) [}ان] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص122، وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص183 – 184.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(11) [}نأن] من (ب، ج).

^{(12) [}له] ساقطة من (ب).

^{(13) [}لم] ساقطة من (أ).

^{(14) [}فلا] لذخول من (أ).

إزار مرة واحدة يكفي (1) لسقوط العدالة (2).

ه قوله: أو يَأْكُلُ الرِّبَا أو يقامر⁽³⁾ بالتَّزدِ⁽⁴⁾ والشِّطْرَنْجِ⁽⁵⁾ لأن كل ذلك من الكباثر، وكذلك من تفوته الصلاة للاشتغال بهما، فأما مجرد اللعب بالشطرنج فليس بفسق⁽⁶⁾ مانع من الشهادة لأن للاجتهاد فيه مساغًا⁽⁷⁾، وشرط في الأصل أن يكون آكل الربا مشهورًا به لأن الإنسان قلما ينجو⁽⁸⁾ عن مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربا⁽⁹⁾.

^{(1) [}یکفی] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ المرغيناني، الهذاية، مصدر سابن، ج3، ص123.

^{(3) [}لمقامر] من (ب)، [المقامر] من (ج).

^{(4) [}بالنرد] ساقطة من (ب، ج).

^{(5) [}رالشرنج] من (أ)، [بالشطرنج] من (ب، ج).

^{(6) [}يفسخ] من (h).

^{(7) [}مساعًا] من (أ).

^{(8) [}ينحوا] من (أ).

⁽⁹⁾ المرغينائي، الهذابة، مصدر سابق، ج3، ص123.

⁽¹⁰⁾ أخرجه الإمام أحمد بن حنبل، عن عبد الله بن مسعود، قال الشيخ شعب الأرناؤرط: صحيح لغيره، رقم الحديث: 3725، باب في لعن آكل الربا وموكله. أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج1، ص393، مؤسسة قرطبة، مصر، وأحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (تحقيق: شعيب الأرثؤوط)، ج1، ص3742، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

^{(11) [}بالاكل] من (أ).

الربا⁽¹⁾ مرة، كأكل مال اليتيم؛ لأن كل واحدة من [هذه الأشياء كبيرة (²⁾] أن مع هذا شرط الإدمان.

واختلف المشايخ في علته: قال بعضهم: إنما شرط ذلك؛ لأن الإنسان ألا عسى أن يبتلى بذلك؛ لأن الإنسان ألا عسى أن يبتلى بذلك؛ لأن البياعات الفاسدة كلها ربا، ولا يمكنه التحرز عن جميع الأسباب المفسدة للعقد، وقد لا يهتدي إلى ذلك، فلو ردت شهادته إذا ابتلي به ألى مزة فلا يبقى في الدنيا مقبول الشهادة، فلهذا شرط أن يكون شهورًا بذلك مقيمًا عليه ألى.

وقال بعضهم: بأن الربا ليس بحرام محض الأن الربا يفيد الملك عندنا بعد اتصال القبض به، والملك مبيح للأكل في غير الخمر إن كانت (7) حرمة السبب تمنع الأكل، فلم يكن حرامًا محضًا، وكان ناقضًا في كونها كبيرة، فصارت كالملحقة بالصغيرة من هذا الوجه، وهذا لأن حرمة ما ارتكب الشاهد في دينه من التعاطي يجب أن يكون مثل حرمة (8) شهادة الزور وشهادة الزور حرام محض؛ لأنه كذب والكذب (10) حرام محض، وارتكاب ما لا يكون حرامًا محضًا لا يدل عليه، قال شمس الأئمة السرخسي (11) رحمه الله: آكل الربا إنما يسقط العدالة إذا أكله مع علمه بكونه ربا (12).

^{(1) [}الربا] سائطة من (أ).

^{(2) [}كبيرة] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين مكررة من (أ).

^{(4) [}الإنسان] ساقط من (ج).

^{(5) [}بها] من (ب)، وساقطة من (ج).

⁽⁶⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص182.

^{(7) [}کان] بن (ب، ج).

^{(8) [}حرمة] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(10) [}والكذب] سانطة من (أ).

^{(11) [}الحلواني] من (أ).

⁽¹²⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص182 - 183.

وكذلك لا تقبل شهادة من يلعب بالشطرنج بشرط انضمام أحد المعاني الثلاثة، إذا قامر عليه، أو شغله عن الصلوات، أو أكثر الحلف عليها بالكذب والباطل؛ لأن القمار حرام، وتفويت الصلاة من أعظم الكبائر، واليمين الكاذبة من جملة الكبائر، فأما بدون الضمام احد المعاني الثلاثة إليه لا تسقط العدالة؛ لأن العلماء اختلفوا في حرمة اللعب بالشطرنج وإباحته عند انعدام هذه المعاني،

قال: مالك والشافعي رحمه الله مباح⁽¹⁾، وأبو زيد الحكيم⁽²⁾ كان يختار قولهما، قال⁽³⁾ شمس الأثمة السرخسي رحمه الله يخف حكمه، فمباشرته على الانفراد لا يصلح لسقوط العدالة.

ومن يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة على كل حال، قال عليه الصلاة والسلام: (ملعون من يلعب بالنرد شير)⁽⁵⁾، ومن كان ملعونًا كيف يكون عدلاً، وإن كان الرجل يلعب بشيء من الملاهي، وذلك لا يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر:

⁽¹⁾ ينظر: ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكلبي الغرناط، القوانين الفقهية، ج1، ص378، المكتبة الشاملة. وينظر: الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، مصدر سابق، ج4، ص343.

⁽²⁾ أبو زيد الحكيم البلخي، كان من حكماء الإسلام وقصحانه وبلغانه وله تصانيف كثيرة في كل فن، منها كتاب الأمد الأقصى وكتاب بيان وجوه الحكمة في الأوامر والنواهي الشرعية وسماء كتاب الإبالة عن علل الديانة وكتاب في الأخلاق وكتب أخر. أبو الحسن البيهقي، ظهير الدين على بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي، الشهير بابن فندمه (المتوفى: 565هـ)، تتمة صوال الحكمة، صرى، المكتبة الشاملة.

^{(3) [}ونكر] من (أ).

^{(4) [}لعب] من (أ).

⁽⁵⁾ أخرجه أبو داود في سنته، عن سليمان بن بريدة، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 4939. و493، باب في النهي عن اللعب بالنرد. أبو دارد، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص285. وقال أبن الأثير: النرد اسم أعجمي معرب، وشير بمعنى حلو. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مصدر سابق، ج9، ص219.

إن كانت مستشنعة بين الناس كالطنابير والمزامير، لم تجز شهادته؛ لأن أصحاب هذه الملاهي أهل فسق فيما بين الناس، وإن لم تكن مستشنعة نحو الحداء وضرب القصب جازت شهادتهم، والأصل فيه ما روي أن رسول الله على كان في مفر والحادي يحدو بين يديه فلم ينهه عن ذلك فلما طلع الفجر، قال عليه الصلاة والسلام: (امسك فإن هذه الساعة ذكر)(1)، وكذا القصب فإن صوته مباح عند البعض فلا يوجب سقوط العدالة، قال إلا أن يتفاحش بأن يرقصوا به فيدخلون(2) في حد المعاصي والكبائر فحينئذ تسقط به العدالة.

م، وَالْأَكُلُ عَلَى الطُّرِيقِ والْبَوْلِ عَلَى الطَّرِيقِ⁽⁴⁾، يدل على قصور عقله، فإن من له عقل سليم يستحي عن ذلك، والدوام على أكل الربا والقمار يدل على قصور الدين، الهوى ميلان⁽⁵⁾ النفس في الشهوات وإنما يستمتعون به لمتابعتهم النفس ومخالفتهم السنة كالخوارج (6×7×8)

⁽¹⁾ لم أعثر على نص الحديث ولا برواية أخرى.

^{(2) [}نيدخل] من (ا).

⁽³⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص185 - 186.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(5) [}مثلا أن] من (ب).

⁽⁶⁾ الخوارج: هم أول من كفروا المسلمين يكفرون بالذنوب ويكفرون من خالفهم في بدعتهم ويستحلون دمه وماله وهذه حال أهل البدع يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها وأهل السنة والجماعة يتبعون الكتاب والسنة ويطيعون الله ورسوله فيتبعون الحق ويرحمون الخلق، وأول بدعة حدثت في الإسلام بدعة الخوارج والشيعة حدثتا في أثناء خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فعاقب الطائفتين أما الخوارج فقاتلوه فقتلهم وأما الشيعة فحرق غالبتهم بالنار وطلب قتل عبد الله بن سبأ فهرب منه وأمر بجلد من يفضله على أبي بكر وعمر وروى عنه من وجوه كثيرة أنه قال خير هذه الأمة بعد نبيها أبر بكر ثم عمر ورواه عنه البخاري في صحيحه. ابن تبعية، ترحيد الألوهية، مصدر سابق، ج3، ص 279.

⁽⁷⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص123.

⁽⁸⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل164.

ب، الهوى مصدر هوية إذا أحبه واشتهاه، ثم سمي به المهوي المشتهى محمودًا [...] (أ) كان أو مذمومًا، ثم غلب على غير المحمود فقيل: فلان اتبع هواه: إذا أريد ذمه، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَشِعُوا أَهْوَا مُوسَى ﴾ (ص: 26) أي: ﴿وَلَا تَشِعُوا أَهْوَا مُوسَى ﴾ (المائدة: 77)، ومنه (أ): فلان من أهل الأهواه: لمن زاغ عن الطريقة المثلى من أهل القبلة كالحشوية والجبرية (أ)، والخوارج، والروافض، ومن سار بسيرتهم (أ).

الخطابية (5) طائفة من الروافض (6) نسبوا إلى [أ/ 546] أبي الخطاب محمد بن أبي (7)

^{(1) [}كله] ساقطة من (أ، ج) رهي زائدة.

^{(2) [}وصفه] من (ب).

⁽³⁾ الجبرية: ومتقدمهم جهم بن صفوان، يدعون أن معرفة الله تقع باختيار الله لا باختيار العبد وينوه على مذهبهم في الجبر، ويعتقدون أن العبد مجبور على أفعاله قسزا ولا فعل له أصلا بل إثبات الفعل للعبد هو عين الشرك عندهم بل هر كالهاري من أعلى إلى أسفل وكالسعفة تحركها الريح لم يعمل باختياره طاعة ولا معصية ولم يكلفه الله رسعه بل حمله ما لا طاقة له به ولم يخلق فيه اختيارا لأفعاله ولا قدرة له عليها بل الطاعة والعصيان من الأقوال والأعمال هي عندهم عين فعل المه عز وجل فرفعوا اللوم عن كل كافر وفاسق وعاص وأنه يعذبهم على نفس فعله لا على أعمالهم القبيحة، الحكمي، حافظ بن أحمد حكمي (1410هـ)، معارج القبول يشرح مسلم الوصول إلى علم الأصول، (تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر)، ط1، ج1، ص372، دار ابن القيم، القيم، اللهمام،

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص550 - 551.

^{(5) [}الخطائية] من (أ). الخطابية: هم أنباع أبي الخطاب الأسدي وهم خمس فرق هم بقولون إن الإمامة كانت في أولاد علي إلى أن انتهت إلى محمد بن جعفر الصادق ويقولون إن الأئمة كانوا آلهة وكان أبو الخطاب يقول في أيامه إن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله واحباؤه وكان يقول إن جعفرا إله قلما بلغ ذلك جعفرا لعنه وطرد، وكان أبو الخطاب يدعي بعد ذلك الإلهية، ويرون شهادة الزور لموافقهم على مخالفهم، ويقولون إن عليا كان في وقت النبي صامتا وكان النبي في ناطقا؛ ثم صار علي بعده ناطقا وهكفا يقولون في الأئمة إلى أن انتهى الأمر إلى جعفر وكان أبو الخطاب في وقته إماما صامتا وصار بعد، ناطقا، وأتباع أبي الخطاب افترقوا بعد صلبه خمس فرق، المعمرية، والمعمورية، والعمورية، والمفضلية، والخطابية المطلقة، الإسفرايين، طاهر ابن محمد أبو المظفر (1403هـ)، التبصير في الذين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، وتحقيق: كمال يوسف الحوت)، ط1، ج1، ص126، عالم الكتب، لبنان.

^{(6) [}الرائضة] من (ب، ج)..

⁽⁷⁾ أبي ساقطة من (أ).

وهب الأجدع (1)، قال صاحب المقالات (2): وهم (3) كانوا يدينون بشهادة (4) الزور لموافقتهم (5)، وعن القتبي (6) كذلك، ويقال إنما ترد شهادة الخطابي؛ لأنه يشهد للمدعي إذا حلف عنده فيتمكن شبهه الكذب.

- (1) أبو الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع الأسدي وزعموا أنه لا بد من رسولين في كل عصر ولا تخلو الأرض منهما: واحد ناطق و آخر صامت، فكان محمد صلى الله عليه وآله ناطقا وعلي صامتا، وكانت الخطابية والرؤساء منهم قتلوا مع أبي الخطاب بالكوفة، وكانوا قد لزموا المسجد بالكوفة وأظهروا التعبد وكانوا يدعون إلى أمرهم سرا فبلغ خبرهم عيسى بن موسى عامل أبي جعفر المنصور على الكوفة وأنهم قد أظهروا الإباحات ودعوا الناس إلى نبوّة أبي الخطاب، فبعث إليهم رجلا من أصحابه في خيل ورجالة ليأخذهم رياني بهم فامتنعوا عليه وحاربوه فقتلهم جميعا، ويقال أمر المنصور بصلبه في كناسة الكوفة، وكانوا سبعين رجلا ولم يفلت منهم الا رجل واحد هو أبو خديجة سالم بن مكرم. ينظر: الإسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية، مصدر سابق، ج 1، ص 127. ومجموع مؤلفات عقائد الرافضة والرد عليها، الملف السابع عشر، 136، 5.
- (2) هو: أبو الحسن البصري المتكلم علي بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى الأشعري، ولد سنة 260ه، وقيل: سنة 270ه، (ت324ه)، صاحب التصانيف في الكلام والأصول والملل والنحل، أخذ عن أبي علي الجائي الكلام. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى 748ه (2003م)، تاريخ الإسلام وَإِنيات المشاهير وَالأعلام، (بشار عوّاد معروف)، ط1، ج7، ص494، دار الغرب الإسلامي.
 - (3) [رهم] ساقطة من (ب، ج).
 - (4) [شيادة] من (أ).
- (5) الأشعري، على بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين،
 (تحقيق: هلموت ريتر)، ط3، ج1، ص11، دار إحباء النواث العربي، بيروت.
- (6) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتية الدينوري القتي، الكاتب اللغوي الفاضل في علوم كثيرة، سكن بغداد وهو صاحب التصانيف فمن كتبه، غريب القرآن، ومشكل القرآن، وغريب الحديث، ومختلف الحديث، وأدب الكاتب، والمعارف، وعيون الأخبار، وغيرها، ورى ابن قتية عن ابن راهوية ومحمد بن زياد الزيادي وغيرهما، ومات فجأة في أول رجب سنة 276هـ، قال وقيل مات في ذي القعدة سنة 270هـ السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي أبو سعد (1962م)، الأنساب، (المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني)، طأ، حجه، ص452، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

في الزاد: فأما الخطابية فهم قوم ينسبون إلى أبي الخطاب كان رجلاً بالكوفة (1) يزعم أن عليًا كان الإله الأكبر وجعفر الإله الأصغر، وكان (2) من اعتقادهم أن من ادعى منهم شيئًا على غيره يجب أن يشهد (3) له بقية شيعته بذلك، قتله عيسى (4) بن موسى (7) بالكناسة (7).

- (2) [من] من (أ)، [وما كان] من (ب)، [ومن كان] من (ج)، والمثبت من كتاب الزاد.
 - (3) [ان يشهد] سائطة من (أ).
 - (⁴) [علي] من (أ).
- (5) عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، كان أبر العباس السفاح قد عهد عند موته إلى أخيه المنصور ومن بعده إلى عيسى بن موسى ومولد عيسى 103 أو 104 م. فشرع المنصور بعد قتل محمد وإبراقيم إبني عبد الله بن حسن وكان قتلهما جميعا على يدي عيسى ابن موسى في تأخير عيسى وتقديم المهدي في ولاية العهد وذلك في سنة 147هـ، فلما ولي المهدي طالب عيسى بخلع نفسه من ولاية العهد ألبتة وتسليمه لموسى بن المهدي وألح عليه إلى أن أقدمه من الكوفة إلى بغناد وتقرر الأمر، وقد كان عيسى ذكر أن عليه أيمانا في أهله وماله فأحضر المهدي من القضاة والفقهاء من أنناه في ذلك وعوضه المهدي وأرضاه فيما يلزمه من الحنث في مائه، وكان ذلك سنة 160هـ، توفي بنفس السنة من ذي الحجة بالكوفة، وله 31 ذكرا و20 أثى ورثه 30 رجلا و14 أمرأة. أبر الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (1358هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ط1، ج8، ص 291، دار صادر، بيروت.
- (6) [بالنكناسة] من (أ). محلة الكناسة: من قبل البادية بالكوفة، وهو بلد مختل قد خرب أطرافه وقد كان نظير بخداد. المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مصدر سابق، ج1، ص40.
 - (7) الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل340.

⁽¹⁾ الكوفة: قصبة جليلة خفيفة حسنة البناء جليلة الأسواق كثيرة الخيرات جامعة رفقة، مصرها سعد بن أبي وقاص أيام عمر، وكان البلد في القديم الحيرة، وأول من نزلها من الصحابة علي ابن أبي طالب، وتبعه عبد الله بن مسعود وأبو الدرداء، والجامع على ناحية الشرق على أساطبن طوال من الحجار الموصلة بهي حسن، والنهر على طرفها من قبل بغداد، ولهم آبار عذبة حولها نخبل وبسانين ولها حياض وقنا، المقدسي، محمد بن أحمد المقدسي (1980)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (تحقيق: غازي طليمات)، ج1، ص40، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشن.

[فيمن تقبل منهم الشهادة]

قوله: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الدِّمَةِ(1)، بعضهم على بعض، وإن اختلفت مللهم، وقال مالك(2) والشافعي(3) رحمهما الله لا يجوز، والصحيح قولنا؛ لأنه عدل في دينه فتقبل شهادته كالمسلم(5x4).

ه، قوله: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ يُظْهِرُ مَنبُ السَّلَفِ، لظهور فسقه بخلاف من يكتمه، وَتُقْبَلُ⁶⁾ شَهَادَةُ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ⁽⁷⁾ إلَّا الْخَطَّابِيةَ⁽⁸⁾.

وقال الشافعي رحمه الله: لا تقبل؛ لأنه أغلظ وجوه الفسق⁽⁹⁾. ولنا أنه فسق من حيث الاعتقاد، وما أوقعه فيه إلا تدينه (10) به (11) وصار كمن يشرب المثلث (12)، أو (13) يأكل من (14) متروك التسمية عامدًا مستبيحًا لذلك، بخلاف الفسق من حيث التعاطي.

أما الخطابية فهم من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة لكل من حلف عندهم، وقيل

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

 ⁽²⁾ الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني (1994)، المدرنة الكبرى، ط1، ج13،
 ص157، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽³⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص16.

⁽⁴⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج7، ص125.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل340.

^{(6) [}ويقتل] من (أ).

^{(7) [}مولاء] من (أ).

⁽⁸⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، 220.

⁽⁹⁾ النروى، المجموع، مصدر سابق، ج4، ص222.

^{(10) [}بدينه] من (ب).

^{(11) [}به] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹²⁾ المثلث: شراب طبخ حتى ذهب ثلثاه. ينظر: مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص99.

^{(13) [}و] من (ب)، [أر] من (أ، ج).

^{(14) [}من] ساقطة من (ب، ج).

يرون الشهادة لشيعتهم واجبة، فتمكنت التهمة (أ) في شهادتهم [لظهور فسقهم](³x²).

يرون بسبب المراقع المراقع المراقع الأهراء إلا الخطابية الأصل الأصل] (ق) ان الخطابية هؤلاء الروافض، وقال أبو حنيفة هيئ الأهراء الناه هؤلاء قوم (6) يقبل بعضهم يمين بعض فيشهدون لهم (7) بذلك، وقال أبو يوسف رحمه الله: أندرس من هذا الخطابية هذا القول الذي ذكر عنهم وقد فنوا وذهبوا وإنما سموا خطابية لأنهم نسبوا إلى أبي الخطاب، وهو رجل بالكوفة يعتقد بأن عليًا هيئ الإله الأكبر وجعفر الصادق (8) الإله الأصغر، وقد قتله عيسى بن موسى وصلبه.

^{(1) [}الثبهة] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وقد ألبتها من كتاب الهداية.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص123.

^{(4) [}د] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ الأصل، هو للإمام محمد بن الحسن الشياني. وما بين المعقوفتين وردت من كتاب الينابيع [الإملاء]. والأمالي هو جمع الإملاء: وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصبر كتابا ويسمونه الإملاء أو الأمالي، فمن المحتمل هو للإمام محمد بن الحسن الشياني، ومن المحتمل أن يكون للإمام أبي يوسف لأن من تصانيفه الإملاء، (ت182هـ). ومحتمل أن يكون للإمام محمد ابن ادريس الشافعي (ت204هـ)، لأن هذا رأي الإمام الشافعي في المسألة. حاجي خليقة، كشف الظنرن، مصدر سابن، ج1، ص161 - 169.

^{(6) [}قرم] ساقطة من (ب).

^{(7) [4]} من (ب).

⁽⁸⁾ جعفر الصادق أبو عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين ابن علي بن أبي طالب بخطه أجمعين أحد الأثمة الاثني عشر على مذهب الإمامية وكان من سادات أهل البيت ولقب بالصادق لصدته في مقالته وفضله أشهر من أن يذكر وله كلام في صنعة الكيمياء والزجر والقال وكان تلميذه أبو موسى جابر بن حيان الصوفي الطرسوسي قد ألف كنابا يشتمل على ألف ورقة تتضمن رسائل جعفر الصادق وهي خمسمائة رسالة وكانت ولادته سنة 80هـ، وعي سنة سبل الجحاف وقيل بل ولد يوم الثلاثاء قبل طلوع الشمس ثامن شهر رمضان سنة 83هـ، وتوفي في شوال سنة 148هـ، بالمدينة ودفن بالبقيع في قبر فيه أبوء محمد الباقر وجده على زين العابدين وعم جده الحسن بن على شفه أجمعين. ابن خلكان، أبو

العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (تحقيق: احسان عباس)، ج1، ص327، دار الثقافة، لبنان.

 ⁽أ) [ريقبل] من (أ).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل148.

^{(3) [}عندنا] ساقطة من (أ). ويقصد بعندنا أنمة الحنفية وضوان الله عليهم.

^{(4) [}به] ساقطة من (ب، ج).

⁽أ) [نقال رأيت] من (أ).

⁽⁶⁾ معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس أبو عبد الرحمن الأموي أسلم يوم الفتح وقيل قبل ذلك ووى عن النبي على وعن أبي بكر وعمر وأخته أم حبيبة وابن عباس وسعيد ابن المسبب وعبد الرحمن بن عوف وآخرون ولاء عمر بن الخطاب الشام بعد أخيه يزيد فأقره عثمان مدة ولايته ثم ولي الخلاقة قال بن إسحاق كان معاوية أميرا عشرين سنة وخليفة عشرين سنة وقال يحيى بن بكير عن الليث توفي في رجب لأربع ليال بقين منه سنة ستين وقال الوليد بن مسلم مات في رجب سنة 60 وكانت خلافته تسع عشرة سنة ونصفا وقيل مان سنة تسع وخمسين وقيل مات وهو ابن ثمان وسبعين وقيل ابن ست وثمانين والله اعلم. العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج10، ص187.

^{(7) [}ئو] من (ا، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

⁽⁹⁾ عثمان بن عفان وثالث القوم القانت ذو النورين والمخاتف ذر الهجرتين والمصلي إلى القبلتين

فكيف الخروج عليه بالمسايفة (أ)، لكن لما كان عن تأويل وتدين، لم يمنع قبول الشهادة فكذا هذا؛ ولأنه مسلم عدل في تعاطيه شهد لغيره ومن كل وجه، وهو من أهل الشهادة، فتقبل شهادته قياسًا على غير صاحب الهوى.

[وإنما قلنا: إنه مسلم؛ لأن الكلام في هوى لا يكفر به صاحبه] (2)، وإنما قلنا: عدل في تعاطيه؛ لأنه لم يرتكب ما هو محرم في دينه واعتقاده حرمته مثل حرمة (3) شهادة الزور؛ لأنه اعتقد صلاحًا، فلا يدل على شهادة الزور الذي يعتقده حرامًا، وكان كشهادة الكافر مقبولة على كافر مثله إذا كان عدلاً في تعاطيه، وإن كان فاسقًا من حيث الاعتقاد وهو الكفر؛ [لأن اعتقاد الكفر] (4) وهو يعتقده مباحًا، وإن كان يعتقده (5) رأس الفسق (6) لا يدل على شهادة الزور، وهو يعتقده حرامًا في دينه، فكذلك هذا، وليس (7) كالخطابية لأن الخطابية قوم من الروافض لا تقبل شهادتهم. وإن لم يكن صاحب هوى، فمن

هو عثمان بن عقان رضي الله تعالى عنه كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم انقوا وآمنوا ثم انقوا وأحسنوا فكان ممن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما بحذر الآخرة ويرجو وحمة ربه غالب أحواله الكرم والحياء والحذر والرجاء حظه من النهار الجود والصيام ومن الليل السجود والقيام مبشر بالبلوى رمنعم بالنجوى وقال فيه رسول الله يَنْيَةُ أشد أمني حياء عثمان بن عفان، قال العلماء ولا يعرف أحد تزوج بنني نبي غيره ولذلك سمي ذا النورين فهو من السابقين الأولين وأول المهاجرين وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد السنة الذين توفي رسول الله يَنْيُ وهو عنهم راض وأحد الصحابة الذين جمعوا القرآن، استشهد في ذي الحجة بعد عيد الأضحى سنة 35، فكانت خلافته النتي عشرة سنة وعمره ثمانون وقيل أقل وقيل أقل الأصبهاني، حلية الأولياء، مصدر سابق، ج1، ص55؛ والسبوطي، تاريخ الخلفاء، مصدر سابق، ج1، ص585.

^{(1) [}بالمتابعة] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}حرمة] ساقطة من (ب: ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}يعنفده] ساقطة من (أ، ج).

^{(6) [}النسفه] من (ب).

^{(7) [}ليس] من (أ).

كان⁽¹⁾ صاحب الهوى اولى، وليس كما لو كان ماجنًا في هواه، فإنه لا تقبل شهادته لكونه ماجنًا لا القبل الكونه ماجنًا لا القبل للكونه ماجنًا لا القبل الكونه ماجنًا لا القبل الكونه ماجنًا لا القبل المهادته؛ لأن الماجن بين العاقل والمجنون، فإن الماجن من يشبه بأقواله (⁶⁾ وأفعاله أقوال المجانين وأفعالهم وبعض (⁵⁾ أقواله (⁶⁾ وأفعاله أقوال المجانين وأفعالهم (⁷⁾.

في الكبرى: نصراني شهد في حادثة فتزكيته أن يزكي في دينه ولسانه⁽⁸⁾ ويده ويكون صاحب يقظة⁽¹⁰x⁹⁾.

[صفات العدالة]

ي، قوله: وَإِنْ كَانَتْ الْحَسَنَاتُ أَغْلَبَ مِنَ السَّيِئَاتِ وَالرُّجُلُ مِمَّنْ يَجْتَنِبُ الْكَبَائِرُ⁽¹¹⁾، قسم في أدب القاضي⁽¹²⁾ في إملاء، رواية⁽¹³⁾ بشر بن الوليد⁽¹⁴⁾ في هذا تقسيمًا حسنًا يشتمل على سنة أقسام:

- (1) [كان] ساقطة من (أ).
- (2) [غير] ساقطة من (ب).
 - (أمن] سائطة من (أ).
 - ر4) [بافواهه] من (أ).
 - (5) [ربعضهم] من (ب).
 - (6) [رافعاله] من (ب).
- (7) ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص187.
 - (8) [رنشا] من (ب).
 - (9) [نطنة] من (ج).
- (10) ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص232.
 - (11) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.
- (12) أدب القاضي على مذهب أبي حنيفة للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي صاحب الإمام أبي حنيفة المجتهد الحنفي المتوفى سنة 182ه، وهر أول من صنف فيه إملاء، روى عنه بشر بن الوليد المريسي ولمحمد بن سماعه الحنفي، حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص46.
 - (13) [رواية] ساقطة من (ب).
- (14) بشر بن الوليد ابن خالد الإمام العلامة المحدث الصادق قاضي العراق أبو الوليد الكندي الحنفي رلد في حدود 150هـ، وسمع من عبد الرحمن بن الغسيل وهو أكبر شيخ له ومن مالك

. أحدها: من يتهم بفاحشة فيها حد، لو ظهرت لا تقبل شهادته، وإن كان [...] (1) عرف منه غير ذلك، من سره بعفاف، وحضور صلوات، وكف عما سراه من المعاصي.

والثاني: أن لا يكون مقيمًا على شيء من هذه الفواحش، وكان⁽²⁾ مذنبًا فيما سواه، فهذا ينظر: إن كانت ذنوبه أكثر من الخير الذي هو فيه⁽³⁾ وينسب إلى هذه الذنوب، لا تقبل شهادته أيضًا، وإن كان لم يتعلق بهذه الذنوب وكان الغالب على شأنه العفاف وحضور الصلوات وهو منسوب إلى ذلك معروف به وقد علمت عليه محقرات الذنوب قبلت شهادته،

والثالث: أن يكون الغالب⁽⁴⁾ عليه السكر من النبيذ واللعب بالحمام ويطيرها⁽⁵⁾ فهذا لا تقبل شهادته، وإن كان يبيعها ولا يطيرها ولا يعرف مجانة فيها ولا شيء سرى ذلك قبلت شهادته⁽⁶⁾.

والرابع: أن يلعب بشيء من هذه الملاهي وقد غلب ذلك⁽⁷⁾ عليه بحال يشغله عن الصلاة فهذا لا تقبل شهادته، وإن كان لا يشغله عن الصلاة [...]⁽⁸⁾ وما يلزمه من الفرائض فما كان من هذا⁽⁹⁾ اللهو⁽¹⁰⁾ مستشنعًا بسب عامة أهله إلى المجانة لم تقبل

ابن أنس رحماد بن زيد وحشرج بن نباتة وصالح المري والقاضي أبي يوسف وبه تفقه وتميز ولي القضاء بعسكر المهدي في سنة 208هـ، ثم ولي قضاء مدينة المنصور واستمر إلى سنة 213هـ، توفي في ذي القعدة سنة 238هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج10، ص575.

⁽¹⁾ ما بين المعقرقتين وردت [غير] وهي ساقطة من أ، وهي زيادة ني النص.

^{(2) [}نكأن] من (ب، ج)،

^{(3) [}نبه] سانطة من (أ).

^{(4) [}الغالب] ساقط من (أ).

^{(3) [}ونظيرها] من (ب).

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

^{(7) [}ذلك] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [فهذا لا تقبل شهادته] وهي ساقط من (ب، ج)، وهي زائدة.

^{(9) [}هذ،] من (ج).

^{(10) [}اللهو] ساقط من (ج).

شهادته، وإن كان من الملاهي التي لا يستشنع ولا يغلب على أهلها المجانة والخير الذي فيه أغلب من الشر قبلت شهادته، وهذا معنى قوله: وَإِنْ أَلَمْ بِمَعْصِيَةٍ (أَ)، وإن كان الشر الذي فيه أغلب لم تقبل شهادته (2) وليس هذا اللهو وإنما هو للشر (3) الذي غلب عليه.

والخامس: أن يكون معروفًا بالكذب الكثير الفاحش، وهذا أيضًا لا تقبل شهادته، والخامس: أن يكون معروفًا بالكذب الكثير الذي فيه وإن كان لا يعرف بشيء من ذلك، [وإنما ابتلي بشيء] (4) من الكذب والخير الذي فيه أغلب فشهادته مقبوله إذ ليس أحد ينفك عن الذنوب.

والسادس: أن يكون الخير أغلب فشهادته مقبولة أيضًا، ما لم يكن له ذنب من الفواحش التي فيها الحد وما أشبه ذلك من المستشنع مقيمًا على ذلك⁽⁵⁾.

في الكبرى: حكي عن غسان المروزي⁽⁶⁾ رحمه الله أنه قال: استقضيت على الكوفة فقدمتها فوجدت فيها مائة وعشرين رجلاً من العدول فنظرت فيهم وطلبت اسرارهم وما هم عليه فرددتهم إلى ستة؛ ثم نظرت في أمر الستة بعد سنين فأسقطت أربعة منهم فلم يبق إلا اثنان فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت.

قال الفقيه أبو الليث: لو استقصى [ا/ 547] القاضي في مثل هذا لضاق الأمر⁽⁷⁾ عليه وعلى الناس؛ لأنه لا يوجد مؤمن بغير عيب فلا ينظر إلا إلى غلبة الصلاح، فإذا⁽⁸⁾

^{(1) [}بمعصية] مكررة من (ج). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 220.

^{(2) [}شهادته] ساقطة من (أ).

^{(3) [}للتستر] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

⁽⁶⁾ هو: غسان بن محمد المروزي القاضي، أخبرني أحمد بن زهير عن سليمان ابن أبي شيخ قال: ثم ولي المعتصم بعد بكر بن عبد الرحمن على الكوفة غسان بن محمد المروزي، وأخبرني عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال: أملى على عثمان بن أبي شية تسمية قضاة الكوفة قال: وغسان لا رحمه الله كان يمتحن الناس في الفتنة وكان غسان من أهل خراسان من أصحاب أحمد بن أبي دواد ولا أعلمه حمل عنه العلم، ابن حيان، محمد بن خلف بن حيان، أخيار القضاة، ج3، ص191، عالم الكتب، يبروت.

^{(7) [}الامر] ساقطة من (ب، ج).

^{(8) [}وان] من (أ).

كان الصلاح غالبًا ويجتنب الكبائر ولا يؤذي مسلمًا ولا معاهدًا (1) ولا يكون كسبه (2) من حرام فهو عدل إذا كان كذلك في زمانهم فما ظنك في زماننا، ويسأل المعدل حال الشهود من جيرانه؛ لأنه (5) أعرف من يكون بحال الإنسان جيرانه وأهل محلته ولهذا قال عليه الصلاة والسلام؛ لمن سأله أصالح أنا أم فاسد؟ (سل (4) جيرانك؟ فإن قالوا: أنت صالح، وإن قالوا: أنت فاسد فأنت فاسد) (5)، وإن لم يكن في جيران الشهود، يصلح للمسألة عنهم، ولهم أسواق فيها من (6) يصلح للمسألة، سأل عنهم، وينبغي أن يكون الشاهد مسلمًا غنيًا ورعًا من أهل الفضل حتى (7) لا يطمع ويتنزه عن قول ما لا يحسن (8).

وعن ابن سلمة رحمه الله ان شرط العدالة ان يجتنب المستشنعات، ويكون فيه يقظة، يعني أن يكون سليم الصدر لا يلتبس عليه الأمر وهو لا يشعر شهادة المغفل ومن هو في مثل حاله لا تقبل، وإن كان عدلاً وهو الذي عناه أبو يوسف رحمه الله أن نرد شهادة أقوام نرجو شفاعتهم، وهذا لأن الضبط من أركان أهلية الشهادة، قال أبو يوسف رحمه الله: إذا كان⁽⁰⁾ يسلم⁽¹⁰⁾ الرجل من الفواحش التي فيها الحدود وما أشبهها من العظيم⁽¹¹⁾ ينظر في معاصيه يعني الصغائر وفي طاعته إن كان⁽¹²⁾ يؤدي الفرائض

^{(1) [}جاحدا] من (ب).

^{(2) [}كسبه] ساقطة من (ب).

^{(3) [}لانهم] من (ب)، [لان] من (ج).

^{(4) [}سل] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ أخرجه الحاكم في المستدرك، عن أبي هريرة، صحيح على شرط الشيخين، رقم الحديث: 1399، بآب الثناء الحسن. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج1، ص534.

^{(6) [}من] ساقطة من (ب).

^{(7) [}حتى] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ ابن مازء: المحيط البرهاني، مصدر سابن: ج10، ص181 - 182.

^{(9) [}كان] سانطة من (h.

^{(10) [}اسلم] من (أ).

^{(11) [}العظايم] من (ب، ج).

^{(12) [}ان كان] ساتطة من (أ).

وأخلاق البر فيه أكثر من المعاصي قبلنا شهادته لأنه قلما يسلم عبد من ذنب، وإن كانت معاصيه أكثر رددنا شهادته.

وقال القاضي أبو حازم⁽¹⁾ رحمه الله: أحسن ما قيل في هذا الباب⁽²⁾ ما روي عن أبي يوسف رحمه الله ان العدل في الشهادة من كان مجتنبًا عن الكبائر ولا يكون مصرًا على الصغائر، ويكون صلاحه أكثر من فساده، وصوابه أكثر من خطئه، وأن يستعمل الصدق ديانة ومروءة، ويجتنب عن الكذب ديانة ومروءة. فالحاصل: أن (3) العبرة للغالب في الصغائر بعدما يحترز عن [كل الكبائر] (4)، وكل فرض له وقت معين كالوكاة كالصلاة والصوم إذا أخر من غير عذر سقطت عدالته، وما ليس له وقت معين كالزكاة والحج روى هشام عن محمد رحمهما الله أن تأخيره لا يسقط العدالة وبه أخذ مقائل رحمه الله (5).

وقال بعضهم: إذا أخر الزكاة⁶⁰ والحج من غير عذر ذهبت عدالته وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله، قال القاضي فخر الدبن رحمه الله: الفتوى على ان بتأخير الزكاة [من غير]⁷⁰ عذر سقطت عدالته، وبه أخذ الفقيه أبو الليث لما فيه من تأخير حق الفقراء، وبتأخير الحج لا تسقط خصوصًا في زماننا.

أما الجمعة فقد ذكر الخصاف رحمه الله في مواضع أنه لو تركها ثلاث مرات صار فاسقًا ورُدت شهادته، وبه أخذ السرخسي رحمه الله، وذكر في موضع آخر ولم يشترط

⁽¹⁾ أبو حازم القاضي وهو عبد الحميد بن عبد العزيز جليل القدر أخذ العلم عن الشيوخ البصريين ولي القضاء بالشام والكوفة والكرخ أخذ عنه الطحاوي والدباس ولقيه أبو الحسن الكرخي وله من الكتب كتاب المحاضر والسجلات كتاب الفرائض كتاب أدب القاضي، ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص292.

^{(2) [}الكتاب] من (ب).

ر3₎ [ان] سانطة من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص183.

^{(6) [}الصلاة] من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ).

العدد بل قال: من ترك الجمعة رغبة عنها من غير تأويل فشهادته غير جائزه، وبه أخذ الحلواني (1) رحمه الله والفتوى على هذا لكن هذا كله إذا تركها من غير عذر ولا تأويل، أما إذا تركها لمرض، أو بعد مصر، أو تأويل بأن يفسق الإمام لا ترد شهادته، وإذا ترك الصلاة بجماعة لا يستعظم فوت الجماعة كما يفعله العوام، سقطت شهادته، إلا إذا ترك الصلاة (2) بالجماعة متأؤلاً، بأن كان (3) يضلل الإمام أو يفسقه (4).

في الذخيره: لأن الصغيرة كبيرة بالإصرار، على ما روي عن النبي في أنه قال: (لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفال) أنه قال أنه قال أنه تنفير الكبيرة قال بعضهم: هي السبع التي ذكرها رسول الله في في الحديث المعروف وهو: (الاشراك بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق وسب المؤمن والزنا وشرب الخمر) (أنه وهو قول أهل الحجاز، وأهل الحديث.

⁽¹⁾ الشيخ العلامة رئيس الحنفية شمس الأئمة الأكبر أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح البخاري الحلواني إمام أهل الرأي أي اصحاب أبي حنفة في رقته، ونسبته إلى عمل الحلواء، وريما قبل له (الحلوائي) توفي 448هـ، وقبل 456هـ، ودفن في بخارى، تفقه بالقاضي أبي علي الحسين بن الخضر النسفي وأخذ عنه شمس الأئمة محمد بن أبي سهل السرخسي وفخر الإسلام علي بن محمد بن الحسين البزدري. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج18، ص177.

^{(2) [}الصلاة] ساقطة من (ب: ج).

^{(3) [}كان] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁴⁾ ابن مازه، المحبط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص183.

⁽⁵⁾ أخرجه العجلوني في كشف الخفاء، عن ابن عباس رغيره، والحديث ضعيف وموقوف، رقم الحديث: 3071، كتاب الكبائر، العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (1405هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس، (تحقيق: أحمد القلاشج)، ط4، ج2، ص490، مؤسسة الرسالة، بيروت.

^{(6) [}قال] ساقطة من (ب).

 ⁽⁷⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أنس، رقم الحديث: 2510، باب ما قبل في شهادة الزور.
 صحيح البخاري ج2، ص939.

وزاد يعضهم [على السبع التي ذكرنا أكل الربا، وأكل مال البتيم بغير حق، وقال بعضهم: ما تثبت حرمته بنص القرآن فهو كبيرة، وقال بعضهم: [⁽¹⁾ ما يوعد فيه بنار جهنم فهو كبيرة، وقال بعضهم: وقال بعضهم: ما كان حرامًا بعينه [فهو كبيرة وكان حرامًا لغيره]⁽²⁾ فهو صغيرة، وأصح ما قبل في هذا الباب ما نقل عن الشيخ الإمام الأجل شمس الأثمة الحلواني رحمه الله، أنه قال: ما كان شنيعًا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبائر، وكذلك الإدمان على المعاصي والقجور والحث⁽³⁾ عليها من جملة الكبائر يوجب سقوط العدالة، وإذا كانت الكبائر هذه الأشياء كان ما عداها من جملة الصغائر (4).

هـ، قوله: وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَقْلَفِ، لأنه لا يخل بالعدالة إلا أنه إذا تركها استخفافًا بالدين لأنه لم يبق الصنع عدلاً في الفتاوى الكبرى الأقلف⁽⁵⁾ إذا كان يترك الختان من غير عذر إذا كان كبيرًا يخاف على نفسه مع أنه يرى ذلك سنة تقبل شهادته وذبيحته مأكولة، وإن ترك الختان من غير (6) عذر لا تقبل شهادته، لأن ذلك منه فسق وتوكل ذبيحته لأنه يعتقد ملة التوحيد وترك الختان لا يبطلها (7).

في الدخيرة: قال أبو يوسف رحمه الله: وتجوز شهادة الأقلف إذا كان عدلاً، وهكذا روى الحسن البصري رحمه الله، وهذا لأن قبول الشهادة يعتمد العدالة، والعدالة لا تنعدم بترك الختان [إذا كان ترك الختان]⁽⁸⁾ [بعذر، وهذا لأن الختان]⁽⁹⁾ وإن كان سنة عندنا إلا أن ترك السنة إنما توجب الفسق إذا كان الترك على وجه الإعراض عن السنة،

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(3) [}رالحب] من (أ، ج).

 ⁽⁴⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص184.

⁽⁵⁾ الأقلف: وهو الذي لم يختن. بنظر: القلعجي وقنيبي، مصدر سابق، ج1، ص84.

^{(6) [}غير] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص124.

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

فحينئذ لا تقبل شهادته، [وإنما تقبل شهادته](ا) إذا تركه بعدر.

قيل: العذر في ذلك الكبر، وخوف الهلاك؛ ثم لا بد من معرفة وقت الختان، ولم يقدر أبو حنيفة برائلته فيه تقديرا، لأنه لم ينزل فيه قرآن، ولم يرد فيه سنة، ولم ينقل فيه إجماع المصحابة، وطريق معرفة المقادير بالسماع، فلهذا لم يقدر فيه تقديرًا، والمتأخرون من مشايخنا رحمهم الله اختلفوا فيه، بعضهم قالوا: سبع سنين، وبعضهم قالوا: إلى اليوم السابع من ولادته، أو بعد السابع، [[بعد ان يحتمل الصبي ولا يهلك⁽²⁾، لما روي ان الحسن والحسين والتحسين والتحسين والكنه شاذ⁽⁶⁾).

[مطابقة الشهادة للدعوي]

ي، قوله: وَإِذَا وَافَقَت الشَّهَادَةُ الدُّعَوَى قُبِلَتْ وَإِنْ خَالَفَتُهَا لَمْ تُغْبَلُ⁽⁷⁾، كما إذا ادعى على رجل الفا فشهد الشهود بمائة دينار أو بكر حنطة، وإن ادعى أنه رهن عند هذا ثوبًا، أو غصبه منه فشهد الشهود بذلك، وقالوا بأنا لا نعرف الثوب قبلت شهادتهم دييان الثوب إلى الغاصب والمرتهن، وعن محمد رحمه الله لو شهدوا بكر⁽⁸⁾ حنطة ولم أيصفوها] (9) قبلت شهادتهم (10)، وإن ادعى على رجل الف درهم فشهدوا عليه بذلك،

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}الهلاك] من (أ، ب).

⁽³⁾ اختتا من (أ، ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص191.

⁽⁷⁾ الغدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

^{(8) [}رانكر] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يصنعوها] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته من كتاب الينابيع، للعقوفين وردت المنابع، للعقوفين وردت المنابع، المن

^{(10) [}شهادتهم] ساقطة من (ب، ج).

وقالوا بأنا⁽¹⁾ نحن وزناها عليه⁽²⁾ ورب المال حاضرً عند الوزن قبلت شهادتهم، وإن كان غائبًا لم تقبل، [وإن شهدوا بأنك أمرتنا بأن نخالع⁽³⁾ امرأتك، أو [نزوجك]⁽⁴⁾ فلانة فأنكر المدعى عليه قبلت شهادتهم بذلك، وإن كان غائبًا لم تقبل]⁽⁵⁾ كما إذا ادعى علم⁽⁶⁾.

قوله: وَيُعْتَبَرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى⁽⁷⁾، في دعوى الأموال، كالقرض ونحوه في قول أبي حنيفة هين الله إن شهد أحدهما بالف [والآخر بألفين]⁽⁸⁾، والمدعي يدعي ألفين لم تقبل شهادتهما أصلاً، وقالا⁽⁹⁾: قبلت شهادتهما على الألف، ولو ادعى الفًا وخمسمائة [فشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة]⁽¹⁰⁾، أو بألف [أ/ 548] ومائة (11) دينار، قبلت شهادتهم على ألف في قولهم جميعًا، ولو ادعى عليه ألفًا [...]⁽¹²⁾ فشهد أحدهما بألف والآخر بألفين؛ لا تقبل في قولهم جميعًا.

وإن ادعى عليه ألفًا فشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة لا تقبل في شيء من ذلك بالإجماع، إلا أن يقول: كان لسي عليه ألف وخمسمائة، [فقد قبضت

^{(1) [}بانا] ساقطة من (ب).

^{(2) [}عليه] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}نخالع] ساقطة من (أ).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت (يزوجنك) من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته من كتاب الينابيع، ل149.

⁽⁵⁾ ما بين المعفر نتين ساقط من (ج).

⁽⁶⁾ الررمي، البنابيع، مصدر سابق، ل149.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص221.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ ويقصد بهم أبر بوسف ومحمد رحمهما الله.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(11) [}مائتي] من (ج).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وخمسمائة] من جميع النسخ، وهي زائدة، والصحيح ما ألبته من كتاب البنابيع.

خِمسمائة](1)، ولم يعلم الشاهد بذلك فتقبل حينئذ على ألف، وإن ادعى عشرين فشهد أحدهما بعشرة والآخر بعشرين؛ فهو على الاختلاف الذي ذكرناه(2).

وإن كانت الدعوى في غير الأموال لم تقبل شهادتهما (3) مع الاختلاف في الفصول كلها بالإجماع، وبيانه في المسائل:

رجل ادعى على آخر أنه باع منه عبدًا بألفي درهم، والمشتري ينكر ذلك (4)، وشهد أحدهما بألف [والآخر بألف وشهد أحدهما بألف] (5) والآخر بألف وخمسمانة؛ فإنه لا تقبل شهادتهما (6) بالإجماع، وكذلك لو ادعى المشترى ذلك والبائع ينكر (7).

وإن كانت (ق) الدعوى نكاحًا فادعت المرأة أنه تزوجها على الف وخمسمائة، والزوج ينكر فشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة، قبلت شهادتهما على ألف وهي امرأته في قول أبي حينفة والنه وعندهما لا تقبل شهادتهما، كما في البيع، فأبو حنيفة والنه دعوى عقد، ولو كان الزوج هو المدعي والمرأة تنكر لم تُقبل في قولهم جميعًا.

وإن كانت دعوى طلاق، أو خلع، أو عنق، أو صلح من دم عمد، وكل ذلك على مال؛ فإن كان الزوج [والمولى]⁽⁹⁾، وولي القصاص هو المدعي فهو دعوى مال، وقد عرف الجواب فيه، وإن كان المدعي هو القاتل، أو العبد، أو المرأة، فهو دعوى عقد،

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

⁽³) [شهادتم] من (ب).

^{(4) [}ذلك] سانطة من (أ، ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

^{(6) [}شهادتهما] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

^{(8) [}كان] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونين وردت من جميع النسخ [والولي] وقد أثبت الصحيح من كتاب الينابيع [والمولي].

لا تقبل شهادتهما بالاتفاق، وإن كانت دعرى كتابة وكان المكاتب هو المدعي لم تقبل في قولهم جميعًا، وإن كان المدعي هو [المولى](1)، لا تصح دعواه (2).

في الكبرى: شهد اثنان⁽³⁾ أن فلانًا مات وهذه امرأته، وشهد آخران أنه كان طلقها قبل الموت؛ قبال الفضلي⁽⁴⁾ رحمه الله: شاهد الزوجية أولى، وقبال القاضي علي السغدي⁽⁵⁾ رحمه الله شاهد الطلاق أولى، لأنهم عرفوا زيادة وهو الطلاق؛ ثم قال: وما قال الفضلي رحمه الله فله وجه أيضًا لأنه [يُجعل كان]⁽⁶⁾ طلق ثم تزوج؛ قال القاضي فخر الدين رحمه الله: إن كانت المرأة أو ورثتها يدعون عقدين فالفتوى على [ما قاله الفضلي رحمه الله تعالى؛ وإلا فالفتوى على]⁽⁷⁾ ما قاله السغدي رحمه الله⁽⁸⁾.

في الزاد⁽⁹⁾، قرله (10): وَيُعْتَبَرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عِنْدُ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ عَنْ اللَّفَظِ وَالْمَعْنَى عِنْدُ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ عَنْ اللَّهُ الْعَالَاتُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ورد في جميع النسخ [الولي] وقد ألبت الصحيح من كتاب البنابيع [المولي].

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

^{(3) [}ابنان] من (أ).

⁽⁴⁾ وهو: محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكماري ذكره صاحب الهداية في الكراهبية وهي اسم لجد بعض العلماء العلامة الكبير، تفقه على الأستاذ أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب السبذموني تفقه عليه القاضي أبو علي الحسين بن الخضر النسفي والإمام الحاكم عبد الرحمن ابن محمد الكاتب، وعقد له مجلس الإملاء ومات ببخارى يوم الجمعة لست بقين من شهر رمضان سنة 381هـ وهو ابن ثمانين سنة رحمه الله تعالى. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص107.

⁽⁵⁾ وهو القاضي أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السغدي ولد في سنة 398هـ، نقيه حنفي، أصله من السغد بنواحي سمرقند سكن بخارى، وولي بها القضاء، وانتهت إليه رياسة الحنفية، ومات في بخاري461هـ، ومن تصانيفه النتف وشرح السير الكبير. زاده، عبد اللطيف بن محمد رياض (1983)، أسماء الكتب، (تحقيق: محمد التونجي)، ط3، ج1، ص305، دار الفكر، دمشق.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص309.

^{(9) [}الزاد] ساقطة من (ب).

^{(10) [}قوله] ساقطة من (ب، ج).

قَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِأَلْفِ وَالْآخَرُ بِأَلْقَيْنِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَة (أ)، وقالا والشافعي رحمه الله تعالى فقال: إن أراد ألفًا آخر وحلف فكانت له (4x³)، والصحيح قول أبي حنيفة هِيَتُك، لأن اللفظ قالب المعنى، فإذا اتفقا لفظًا فقد اتفقا معنى، لما [إن المعنى] (5) يفهم باللفظ (7x6).

[سماع القاضي من الشهود والحكم به]

قوله: وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي الشَّهَادَةَ عَلَى جُرْحٍ وَلَا يَحْكُمُ بِذَلِكَ (8)، وقال الشافعي رحمه الله: على خلاف ما (9) قلنا (10)، والصحيح قولنا، لأنه إضرار به قصدًا وانه لا يجوز (12x11).

ي، قوله: وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي البَيِّنَةُ عَلَى جُرْحِ وَلَا يَحْكُمُ بِلَاكِ، صورته: رجل ادعى على رجل حقا، وادعى خصمه أن الشهود فسقة، أو مستأجرون فأقام على ذلك بيئة كان للقاضي أن لا يسمع بيئته ولا يلتفت إلى قولهم ولكن يسأل عن الشهود والمدعى في السر والعلانية، فإذا ثبتت عدالتهم قبلت شهادتهم وحكم بها(13).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

^{(2) [}دينار] ساقطة من (أ).

^{(3) [}له] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص123.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر: المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص126.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل341.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

^{(9) [}ما] ساقطة من (أ).

⁽¹⁰⁾ المارردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج16، ص219.

⁽¹¹⁾ ينظر: الزيلعي، تبين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص227.

⁽¹²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل341.

⁽¹³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

قوله: وَلَا يَخْكُمُ بِهَا، يعني: إذا ادعى خصم (أ) أن الشهود فسقة، أو مستأجرون وأقام على ذلك بينة، لا يحكم بفسقهم بشهادة هؤلاء.

وقوله: وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي البَيْنَةُ، [والعلة في استنطاقهم مع عدم قبول شهادتهم]⁽²⁾! يعني: أن المشهود عليه إذا جاء بشهود على الجرح عند القاضي لا يستنطقهم، فإن استنطقهم لا تقبل شهادتهم و[لعل]⁽³⁾ في استنطاقهم مع عدم قبول شهادتهم إحياء حق [...]⁽⁴⁾ المحق، وإبطال دعوى المبطل، بأن يعترفوا عند الاستنطاق حياء منهم، [ويرجعوا عن]⁽⁵⁾ شهادتهم قبل⁽⁶⁾ تنفيذها⁽⁷⁾.

ه، قوله: وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي الشَّهَادَةَ عَلَى جُرْحٍ وَلَا يَحْكُمُ بِلَالِكَ (8)، لأن الفسق مما لا يدخل تحت الحكم؛ لأن له الدفع بالتوبة فلا يتحقق الإلزام؛ ولأن فيه هتك السر والستر (9) واجب، إلا إذا اشهدوا على إقرار المدعى بذلك تقبل؛ لأن الإقرار مما يدخل تحت الحكم.

قال: وإذا أقام [...]⁽¹⁰⁾ المدعى عليه البينة أن المدعي استأجر (11) الشهود لم تقبل الأنه شهادة على جرح مجرد، والاستئجار وإن كان أمرًا زائدًا عليه ولا خصم في إثباته حتى لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعي استأجر الشهود بعشرة دراهم ليؤدوا الشهادة وأعطاهم العشرة من ماله الذي كان في يده تقبل الأنه خصم في ذلك، وكذا لو أقامها على أني صالحت الشهود على كذا من الهال ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا

^{(1) [}خصمه] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [العلة] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته من كتاب الينابيع.

^{(4) [}المستحق] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين وردت (ويرجعون) من (ب، ج).

^{(6) [}قبل] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

^{(8) [}بها] من (ب، ج).

^{(9) [}والسنر] ساقطة من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوقتين وردت [رجل لي] وهي زائدة، ولم ترد في الهداية.

^{(11) [}يستاجر] من (أ).

عليّ بهذا الباطل، وقد شهدرا وطالبهم برد ذلك المال، ولهذا قلنا إنه لو أقام البينة على أن الشاهد عبد، أو محدود في قذف، أو شارب خمرًا، أو كاذب، أو شريك المدعي تقبل (1).

[الشهادة على الغيب]

قوله: وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدُ بِشَيْءٍ لَمْ يُعَايِنُهُ إِلَّا النَّسَبُ وَالْمَوْتَ وَالنِّكَاحُ وَالدُّحُولَ وَوِلَايَةَ الْقَاضِي فَإِنَّهُ يَسَعُهُ أَنْ يَشْهَدُ بِهَذِهِ الأشياء إِذَا أَخْبَرَهُ بِهَا مَنْ يَشِقُ وَالدُّحُولَ وَوِلَايَةَ الْقَاضِي فَإِنَّهُ يَسَعُهُ أَنْ يَشْهَدُ بِهَذِهِ الأشياء إِذَا أَخْبَرَهُ بِهَا مَنْ يَشِقُ بِهِ وَالقَياسِ أَنه لا يجوز؛ لأن الشهادة مشتقة (3) من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل فصار كالبيع، وجه الاستحسان أن هذه امور تختص بمعاينة أسبابها خواص من الناس، ويتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون، فلو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى إلى الجرح وتعطيل الأحكام، بخلاف البيع؛ لأنه يسمعه كل واحد، وإنما يجرز للشاهد أن يشهد بالاشتهار (4)، وذلك بالتواتر، أو بإخبار من يثق به كما قال في يجرز للشاهد أن يشهد بالاشتهار (4)، وذلك بالتواتر، أو بإخبار من يثق به كما قال في الكتاب.

ويشترط أنه يخبره رجلان عدلان، أو رجل وامرأتان ليحصل له نوع علما وقيل في الموت يكتفي بأخبار واحد، أو واحدة، لأنه قلما يشاهد حالة غير الواحد إذ الإنسان يهابه ويكرهه فيكون في اشتراط العدد بعض الجرح، ولا كذلك النسب والنكاح، وينبغى أن يطلق اداء (5) الشهادة.

[أما إذا فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع لا تقبل شهادته كما أن معاينة اليد في الأملاك تطلق الشهادة] (6)؛ ثم إذا فسر لا تقبل كذا هذا (7).

⁽¹⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص125.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

^{(3) [}سنة] من (أ).

^{(4) [}بالاستشهاد] من (ب).

^{(5) [}اداء] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعفونتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص120.

ولو رأى إنسانًا جلس مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم حل له أن يشهد على كونه قاضيًا، وكذا إذا رأى رجلاً، أو امرأة يسكنان بيتًا وينبسط كل واحد منهما⁽¹⁾ إلى الآخر انبساط الأزواج كما إذا رأى عينًا في يد غيره.

ومن شهد أنه دفن فلان، أو صلى على جنازته فهو معاينه، حتى لو فسر للقاضي⁽²⁾ قبله؛ ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الأشياء الخمسة ينفي اعتبار التسامع في الولاء والوقف؛ وعن أبي يوسف آخر أنه يجوز في الولاء؛ لأنه بمنزلة النسب قال عليه الصلاة والسلام: (الولاء لحمه كلحمة النسب)⁽³⁾، وعن محمد رحمه الله أنه يجوز في الوقف؛ لأنه يبقى على مر⁽⁴⁾ الأعصار، إلا أنا نقول الولاء يبتنى على زوال الملك فلا بد فيه [أ/ 549] من⁽⁵⁾ المعاينة فكذا فيما يبتنى عليه؛ وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة⁽⁶⁾ بالتسامع في أصله دون شرائطه؛ لأن أصله هو الذي يشتهر⁽⁷⁾.

في الكبرى: قوم خرجوا من دار رجل وكان في الخارج قوم فأخبروهم أن فلانا تزوج فلانة على مهر كذا حل للسامعين أن يشهدوا بالنكاح، وحل لهم أن يشهدوا على المهر أيضًا، فيه روايتان: عن محمد رحمه الله وقال في المنتقى يشهدون بالمهر ويثبتون الشهادة أن المهر كذا؛ لأن المهر تابع في باب النكاح، فإذا أجاز لهم الشهادة في الأصل، فكذا في الفرع، لكن لما قالوا سمعنا الذين شهدوا للأملاك يقولون إن المهر كذا قال لم تقبل شهادتهم. وذكر الناطقي (8) رحمه إلله في أجناسه عن محمد رحمه الله

^{(1) [}منهما] ساقط من (ب، ج).

^{(2) [}القاضي] من (أ).

 ⁽³⁾ أخرجه الحاكم في مستدركه، عن ابن عمر، هذا حديث صحيح الإستاد، رقم الحديث: 7990،
 باب الفرائض، الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج4، ص379.

^{(4) [}ممر] من (ب): [امر] من (ج).

^{(5) [}رين] ين (أ).

^{(6) [}الشهادة] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص120.

⁽⁸⁾ هو الشيخ الإمام أحمد بن محمد بن عمر الناطقي الحنفي المتوفى سنة 442هـ، من مصنفاته خزانة الواقعات في الفروع وهو مختصر مشهور بالواقعات. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص703.

. أنهم لا يشهدون على المهر؛ لأنه مال والشهادة بالمال لا تجوز بالتسامع قال القاضي فخر الدين رحمه الله الفتوى على الأول لما مر⁽¹⁾.

ي⁽²⁾، وذكر الطحاوي رحمه الله بأن ابن أبي ليلى كان يقبل الشهادة على جرح، وعلى أنهم مستأجرون وشهرده زور، وروي⁽³⁾ عن أبي يوسف رحمه الله مثل قول ابن أبي ليلى رحمه الله، فإن⁽⁴⁾ ادعى المشهرد⁽⁵⁾ عليه أني صالحت الشهود على مائة درهم وسلمتها إليهم على أن لا يشهدوا عليّ بهذا الباطل وقد شهدوا عليّ به، والآن أطالبهم أبيم ما أن لا يشهدوا على على ذلك بينة، [قبل القاضي بينته]⁽⁸⁾ وقضى عليهم برذ المال، ولا تقبل شهادتهم بعد ذلك أبذا، إلا أن يحدثوا توبة، وإن⁽⁹⁾ قال: صالحتهم على مائة ولم أسلمها إليهم لم تقبل بينته، وإن شهدوا⁽¹⁰⁾ بأن هؤلاء أقروا عندنا بأنهم شركاء في هذا المال وأنهم وكلاء في هذا الحق [وقد خاصموا فيه] (11) سمع القاضي مقالتهم وقبل شهادتهم (12).

قوله: وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ⁽¹³⁾ أَنْ يَشْهَدَ بِشَيْءٍ قَد سَمِعَ بِهِ وَلَمْ⁽¹⁴⁾ يُعَايِنُهُ⁽¹⁵⁾، إلا في

⁽¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص485.

⁽²⁾ أي] سانطة من (ب، ج).

^{(3) [}وروي] ساقطة من (أ).

^{(4) [}فإن] ساقطة من (ب، ج).

^{(5) [}الشهود] من كتاب البنابيع.

^{(6) [}طالبتهم] من (أ، ج).

^{(7) [}ما] من (أ: ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوقتين ساقطة من (أ).

^{(9) [}ران] ساقطة من (ب).

^{(10) [}شهد] من (ب).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين مكرر من (ب).

⁽¹²⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل149.

^{(13) [}الشاهد] من (أ).

^{(14) [}رازا من (أ.

⁽¹⁵⁾ القدوري، مختصر القدرري: مصدر سابق،221.

أربعة مواضع، عند أبي حنيفة علين في النكاح، والنسب، وولاية القاضي، والموت [في مصر من الأمصار، إذا سمع الناس أنهم يقولون ولي القضاء] (1) ولم يعاين المنشور والتقليد، وكذلك يحل له أن يشهد بأن هذا والي بلد كذا، وإن لم يعاين العهد والمنشور، وذكر الأصل (2) إذا سمع من احد ثقة أن فلائا ابن فلان جاز له يشهد بذاك النسب، وعن أبي حنيفة علين لا يشهد بالنسب حتى يسمع ذلك من جماعة، وعنهما (3): لا يسعه أن يشهد حتى يسمع ذلك من عدلين.

وفي النكاح إذا اشتهر⁴⁾ بأن حضر العرس، أو الزفاف، أو أخبره رجلان عدلان بأن هذه امرأة فلان حل له أن يشهد على البتات أنها امرأته، وكذلك إذا سمع الناس يقولون بأن هذا فلان بن فلان، أو اخرة، أو أخبره بذلك رجلان عدلان.

وفي الموت إذا شهد الجنازة، أو الدفن، أو أخبره بموته [رجل واحد^{رة)}، أو امرأة واحدة حل له أن يشهد على البتات بموته] (⁶⁾، وإن لم يعاينه، وإن شهد شاهدان بأن هذا فلان بن فلان ولم يدركا أباه، أو شهدا أن أباه مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدركاه لم تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وانتها.

وقىالا⁷⁷: تقبل في النسب، ولا تقبل في الميراث، ويجوز إثبات النسب بالاستفاضة، ولا حاجة إلى إدراك الأب، والذي قاله أبو حنيفة وللنه يجوز أن يكون وضع المسألة على أن الشاهدين⁽⁸⁾ لا يعرفان⁽⁹⁾ نسبب المشهود به من جهة الاستفاضة ولم يبق إلا السماع، وإن لم يدركا الأب لا تقبل شهادتهما، فعلى هذا الاختلاف في

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}الاصل] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ ويقصد الإمام أبو يوسف ومحمد رحمهما الله.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [اشهر] من (ب).

^{(5) [}راحد] ساقط من (أ، ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ الإمام أبو يوسف ومحمد رحمهما الله.

^{(8) [}الشاهد] من (ب).

^{(9) [}لا يعرف] من (أ، ج).

هذه المسألة، ولا يجوز أن يشهد على الولاء بالشهرة عندهما^{لله} إلا أن يعاين الاعتاق، وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز كما في النسب⁽²⁾.

وذكر الطحاوي رحمه الله قول محمد مع قول أبي يوسف رحمه الله وإنما يجوز أن يشهدوا في جميع ما ذكرنا من المسائل إذا لم يظهر الإمام؛ أما إذا ظهر بأن قال: اشهد بأن هذه امرأة فلان ولم أحضر أصل النكاح، أو اشهد أن فلانا مات وقد أخبرني فلان وفلانه بذلك، أو قال: اشهد بأن فلانًا قاضي بلد كذا لأني سمعت الناس يقولون بأنه قاضي، أو قال: اشهد بأن هذا ابن فلان ولم أدرك أباه، لم تقبل شهادته، وقال أبو حنيفة مختف إن أخبرك رجل عدل أن فلانًا مات بأفريقية ببلاد المغرب وسعك أن تشهد بموته.

ولو سمعت رجلاً يقول أنا ابن فلان لم يسعك أن تشهد بنسبه حتى تسمع ذلك من العامة وإن طال مقامه معك، وقال محمد رحمه الله: في نوادر هشام إذا خرج القوم من خان رجل وخارج الخان القوم ولم يشهدوه فأخبروهم على أنها تزوجت على كذا من المهر؛ ثم احتيج إلى شهادة خارجين على المهر يسعهم أن يشهدوا بذلك وإن قالوا سمعنا من الذين شهدوا الحال يقولون إن المهر كذا لم تقبل شهادتهم (3).

[الشهادة بالشهرة والتسامع]

في الذخيرة: وتجوز الشهادة بالشهرة والتسامع في أربعة أشياه: النسب، والنكاح، والقضاء (4) والموت، والقياس في هذه الأشياء أيضًا أن لا تحل الشهادة بالتسامع؛ لأن شرط جواز [...] (5) الشهادة علم معاينة، قال عليه الصلاة والسلام: (إذا علمت مثل

⁽¹⁾ ويقصد الإمام أبا حنيفة ومحمد وحمهما الله.

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149.

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل149 - 150؛ وينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج8، ص137 - 138.

^{(4) [}رالقضاء] ساقط من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [النكاح] من (أ).

الشمس فاشهدوا وإلا فدع)(1) فقد شرط لحل⁽²⁾ الشهادة علم معاينة؛ لأن العلم بالشمس علم معاينة، ولم يوجد، إلا أنا استحسنا وجوزنا الشهادة بالشهرة والتسامع في هذه الأشياء الأربعة للتوارث والتعامل بين الناس؛ ولأنه يتعذر الوقوف على حقيقتها فاكتفى فيها بالدليل الظاهر، وهو الشهرة والتسامع فإنه اقترن بهذه الأشياء ما يوجب الشهرة والشهرة أقيمت مقام العيان في بعض الصور، كما في باب الأخبار.

فإن الأخبار إذا اشتهرت من رسول الله عنى كانت بمنزلة المسموع من النبي عنى حتى جاز التخصيص، والنسخ بها، ثم الشهرة التي تقوم مقام المعاينة في الطرفين، فإن الأصل في هذا الباب أخبار رسول الله عنى أوإنما ينسب حد الشهرة لأخبار النبي عنى الطرف الأول والأوسط، أو في طرف الأوسط والآخر، [أو في الطرف الأول والآخر]⁽⁵⁾، وفي هذه الأشياء وجد⁽⁶⁾ الأول والأخر) أب وفي هذه الأشياء وجد⁽⁶⁾ الاشتهار في طرفين [أيضًا في طرف⁽⁷⁾]⁽⁸⁾ الوقوع وفي طرف⁽⁹⁾ البقاء ألى بيان صورة هذه المسائل (11):

⁽¹⁾ قال الزيلعي: الحديث ضعيف، رقم الحديث: 7، باب الشهادات، الزيلعي، نصب الراية، مصدر منابق، ج4، ص82.

^{(2) [}المحل] من (أ)، [بحل من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}الطرف] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

^{(6) [}وجه] من (ب، ج).

^{(7) [}طريق] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}طريق] من (ب).

^{(10) [}البقاء] ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ ابن مازه: المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج10، ص168.

فأما النسب فصورته: إذا سمع الرجل من الناس أن فلان بن فلان الفلاني وسعه أن يشهد (1) بذلك وإن لم يعاين الولادة على فراشه [للتوارث] (2) والتعامل، فإنا نشهد أن أبيا بكر الصديق عنه ابن أبي قحافة، وعمر رضي الله تعالى عنه ابن الخطاب، وعثمان عنه ابن عفان، وعلي عنه ابن أبي طالب، ونحن ما رأينا أبا قحافة ولا الخطاب ولا ابن عفان ولا أبا طالب، وما أدركناهم، وكذلك الغلام منا إذا أدرك فسمع الناس يقولون: فلان بن فلان [ولم يدرك هذا الغلام [أباه، فإنه يشهد أنه] فلان ابن فلان] (6).

ولأن سبب النسب العلوق⁽⁴⁾ منه، وأنه لا يمكن الوقوف عليه حقيقة؛ لأنه أمر باطن لا يعلمه أحد إلا الله تعالى، وسبب العلوق وهو الوطء يكون سرًا⁽⁵⁾ من الناس لا يعرفه إلا الواطنان، والولادة لا يعرفها غير القابلة، فتعذر الوقوف على حقيقته، فلم يكلف الشهود معرفة حقيقته فاكتفى بها فيه بالدليل الظاهر، وهو الشهرة وقوعا وبقاء، فالنسب (6) يشتهر (7) وقوعًا وبقاء، إما [أ/ 550] وقوعًا فإن الولادة تكون بين جماعة من النساء (8) غالبًا، ثم يهيئا بعد ذلك لأجلها ويتخذ لذلك (9) وليمة، وهو العقيقة. وإما بقاء، فلأن بمضي الزمان يشتهر (10) نسبه (11) فيما بين الناس فيقولون هذا ابن فلان فيقوم مقام

^{(1) [}ان يشهد] ساقط من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعفونين وردت [للتوانر] من جِميع النسخ لكن الصحيح ما أثبته من كتاب المحيط البرهاني هو (للتوارث).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج)، وهناك كلام غير مقروء لعدم اكتمال الصفحة، ولكن قمت بإتمامه من المحيط البرهاني.

⁽⁴⁾ العلوق رهو: لقح اللقاح بالفتح: مصدر لقحت الناقة فهي لاقح: إذا علقت، ومنه قوله: اللقاح واحد يعني سبب العلوق. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص456.

^{(5) [}سترا] من (ب).

^{(6) [}واكنفيا] من (أ).

^{(7) [}بالشهرة] من (أ).

^{(8) [}النسران] من (أ، ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [ك] من (أ).

^{(10) [}يشهر] من (أ).

^{(11) [}نب] ساقطة من (ب).

لمعاينة⁽¹⁾.

وأما النكاح فصورته: إذا رأى رجلاً يدخل على امرأة وسمع⁽²⁾ من الناس أن فلانة زوجة فلان يسعه أن يشهد أنها زوجته وإن لم يعاين عقد النكاح للتواتر⁽³⁾، فإنا نشهد أن إعانية أن أعانية أن أعلى المنه أن إعانية أن أن أوجة على النبي المنه أن أن أعام المنه ولأنه تعذر الوقوف على حقيقته؛ لأن جواز النكاح يبنى على المسألة بدليل أن نكاح المرتد لا يجوز، وأنه لأمر في باطنه؛ لأن الاعتقاد لا يقف على حقيقته غير الله تعالى، فاعتبرنا الظاهر عند تعذر الوقوف على الحقيقة واكتفينا بالشهرة والتسامع.

فالنكاح يشتهر وقوعًا وبقاء، إما وقوعًا: فإنه يكون بمحضر من الشهود ويتخذ لذلك وليمة، وإما بقاء: فلان الناس يرونه يدخل عليها وينفق عليها كما يفعل الأزواج ويقولون فيما بينهم هذا زوج هذه (8).

وأما القضاء فصورته: إذا رأى رجلا قضى لرجل دين (⁹⁾ بحق من الحقوق، وسمع من الناس انه قاضي هذه البلدة وسعه أن يشهد له (¹⁰⁾ أن قاضي بلدة كذا قضى لفلان،

⁽¹⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص168.

^{(2) [}ريسمع] من (ب).

⁽³⁾ للتوارث من كتاب المحيط البرهاني ولعله هو الصواب.

⁽⁴⁾ وهي سيدتنا: عائشة بنت أبي بكر الصديق هجيئ أم المؤمنين أفقه النساء مطلقا وأفضل أزواج النبي على إلا خديجة شخط ففيهما خلاف شهير مانت سنة 57هـ، على الصحيح. العسقلاني، تقريب النهذيب، مصدر سابق، ج1،ص750.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

⁽⁶⁾ وهي: فاطمة الزهراء البتول بنت رسول الله هي أم الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة، سيدة نساء هذه الأمة تزرجها سيدنا علي بن أبي طالب عنت في السنة الثانية من الهجرة ومانت بعد النبي في بستة أشهر وقد جاوزت العشرين بقليل. العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، جاءص751.

^{(7) [}كانت] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص168.

^{(9) [}دين] ساقطة من (أ، ج).

^{(10) [}له] ساقطة من (أ).

وإن لم يعاين تقليد الإمام إياه قضاء هذه البلدة للتواتر فإنا نشهد أن شريحًا (أ) كان قاضيًا وعليًا (أ) ويليخه كان قاضيًا، ولم ندركهما ولم نعاين تقليدهما؛ ولأنه تعذر الوقوف [على حقيقته] (ق)؛ لأن صيرورته قاضيًا يبتني على المسألة، فإنه إذا كان مسلمًا صلح قاضيًا فنفذ قضاؤه بين المسلمين، وإلا فلا وهذا في اعتقاده لا يطلع عليه إلا الله مبحانه وتعالى، فاعتبر الظاهر وهو الشهرة وقوعًا وبقاء.

فالقضاء يشتهر وقوعًا وبقاء، أما وقوعًا: فلأن التقليد غالبًا يكون بين يدي جماعة وبعد ذلك يكتب له منشور⁽⁴⁾ ويقرأ على رؤوس الخلائق ويجتمع الناس إليه كل يوم لفصل الخصومات بينهم، وذلك يفيد من العلم مثل ما يفيد من العيان فجازت الشهادة عليه بالشهرة⁽⁵⁾.

وأما الموت فصورته: إذا سمع الناس يقولون إن فلانًا مات، أو رآهم صنعوا به ما يصنع بالموتى (أن يسعه أن يشهد على موته، وإن لم يعاين ذلك للتوارث (أن [...] (8)، فإنا نشهد أن رسول الله في توفي وتوفي الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولم ندرك وفاتهم ولم نعاين ذلك، فلأنه تعذر الوقوف على حقيقته؛ لأنك ترى إنسانًا عليه زي الموتى وسيماهم (9) وهو حي حقيقته، كالذي أخذته السكينة (10) ونحوه.

⁽¹⁾ هو: أبر أمية شريح بن الحارث بن قيس الكندي النخعي الكوفي القاضي، توفي قبل 80هـ، أو بعدها، وله 108هـ، أو أكثر، ويقال: حكم سبعين سنة، وقيل: له صحبة ثقة. الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، (تحقيق: على حسن عبد الحميد الأثري)، ج1، ص237، الدار الأثرية، الأردن، دار ابن عفان، القاهرة.

⁽²⁾ ويقصد به الإمام علي بن أبي طالب كرم الله رجهه و هيك، والله أعلم.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(4) [}منشور] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ابن مازه؛ المحيط البرهاني؛ مصدر سابق، ج10، ص169.

^{(6) [}للموت] من (ب)، [بالمبت] من (ج).

^{(7) [}للتوارث] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [التواتر] من (أ، ج): والصواب ما أثبته من كتاب المحبط [المتوارث].

^{(9) [}وسيماهم] ساقطة من (ب، ج).

^{(10) [}السكتة] من (أ)، [للسكته] من (ج)، والصحيح [السكينة] وهي ما أثبتها من المحيط البرهائي، والله أعلم.

وترى الآخر في صورة الأحياء وهو مبت حقيقة، كما كان سليمان عليه السلام، مات ومضى عليه زمان طويل لا يعلم احد به من اصحابه، فإذا تعذر الوقوف على حقيقته اكتفينا بالظاهر، وهو الشهرة وقوعًا وبقاء، فالموت يكون بمحضر جماعة من الناس، وبعد ذلك يجتمع الناس(1) للصلاة عليه، ولدفنه وتعزيته، ويكنفى بها لجواز أداء(2) الشهادة عليها بالتسامع، ولأن لهذه الأشياء أحكامًا تبقى بعد القضاء قرونًا، فلو لم تجز الشهادة عليها بالتسامع لتعطلت تلك الأحكام(3).

قال ابن سماعة: عن محمد رحمه الله في الموت إذا أخبرك واحد عدل بالموت وسعك ان تشهد به (⁴⁾.

وأما في النسب لا يسعك أن تشهد حتى يشهد عندك عدلان، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وعلى قول أبي حنيفة ويشخه هذا على ما يقع في القلب، وهكذا روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ويشئ أنه لا يحل له أن يشهد بالنسب حتى يسمع ذلك من العامة، فالجواب في النكاح والقضاء نظير الجواب في النسب، فقد فرقوا جميعًا بين الموت وبين الأشياء الثلاثة فاكتفوا بخبر الواحد في الموت دون الأشياء الثلاثة.

ووجه الفرق أن الموت قد يتفق في موضع لا يكون بمنزلة إلا⁶⁰ الواحد، فلو قلنا إنه لا تسمع الشهادة على الموت بأخباره ضاعت الحقوق المتعلقة بالموت وبطلت بخلاف هذه الأشياء الثلاثة؛ لأن الغالب فيها أن تكون بين الجماعة، أما النكاح فإنه لا ينعقد إلا بشهادة الاثنين، وتقليد الإمام القضاء يكون بين الجماعة في الغالب، فكذلك الولادة فاشتراط العدد فيها لا يؤدي إلى تضييع الحقوق.

⁽أ) [الناس] ساقطة من (أ).

^{(2) [}اداء] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص169 - 170.

^{(4) [}به] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص170.

^{(6) [}إلا] ساقطة من (ب).

وكان الفقيه أبو جعفر البلخي رحمه الله يفرق بين الموت والنسب من حيث إن الموت مما يعاين، فقد أخبر عن عيان، وكان فيه زيادة قوة، فلا يشترط فيه العدد، فأما النسب فلا يتصور فيه المعاينة، فيمكن في خبره نوع شبهه، فلا يكتفي فيه بقول الواحد⁽¹⁾.

في الزاد: وذكر في الأصل إذا سمع من واحد ثقة جاز أن يشهد، وعن أبي حنيفة خين أنه لا يشهد حتى يسمع من جماعة (2)، وعن أبي يوسف رحمه الله حتى يسمع من عدلين، والصحيح رواية الأصل، ولا يجوز الشهادة بالوقف بالاستفاضة، وقال محمد رحمه الله وهو أحد قولي الشافعي (3) رحمه الله، والصحيح قولنا؛ لأن إزالة ملك لا إلى مالك فلا تقبل فيه الشهادة بالاستفاضة أصله العتق (5×4).

[الشهادة على الشهادة]

هـ، قولـه: وَيَجُوزُ مُسَهَادَةُ [مُساهِدَانِ] (أ) عَلَى شَهَادَةِ شَساهِدَانِ (أ)، وقبال الشافعي رحمه الله: لا يجوز إلا الأربع على كل اصل اثنان، لأن كل شاهدين قائمان مقام شاهد واحد فصار كالمرأتين (8). ولنا قول على والله: لا يجوز على شهادة رجل إلا شهادة

⁽أ) ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، لج10، ص170.

^{(2) [}جملة] من (ج).

⁽³⁾ القليربي، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة (1998)، حاشينا قليوبي: على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ط1، ج4، ص346، دار الفكر، لبنان.

⁽⁴⁾ بنظر: قاضيخان، نتاري قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص484.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل342.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب مختصر القدوري.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

⁽⁸⁾ قال الشافعي: (رإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لم أقبل على كل شاهد إلا شهادة شاهدين معا؛ قال الربيع: من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم بها الحاكم إلا بشاهد آخر، فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا إنما جرا إلى أنفسهما إجازة شهادتهما الأولى

رجلين، ولأن نقل شهادة الأصل من الحقوق فهما شهدا بحق ثم شهدا بحق آخر فتقبل(1).

في الزاد: وَلَا تُقْبَلُ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ⁽²⁾، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: تقبل في القصاص وحد القذف وفي بقية الحدود له قولان⁽³⁾. والصحيح قولنا لأنها قائمة مقام العين فلا يثبت بها عقوبات تندري بالشبهات كشهادة النساء (5x⁴⁾.

[صفة الإشهاد]

م، قوله: وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْفَرْعِ: الشَّهَدُ عَلَى شَهَادَيْي أَيِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُكَانَ بِنَ فُكَانٍ أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا وَأَشْهَدَنِي عَلَى نَفْسِهِ⁽⁶⁾ إلى آخره⁽⁷⁾: شرائطها في جانب الإشهاد ثلاث شينات، وعند الأداء خمس شينات^(8x8).

التي أبطلها الحاكم فلم نجز إلا شهادة شاهدين على كل شاهد). الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص130.

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص129.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

⁽³⁾ قال الشافعي رحمه الله تعالى: (وتجوز الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي في كل حق للآدميين من مال، أو حد، أو قصاص وفي كل حد لله تبارك وتعالى قولان: أحدهما: أنها تجوز، والآخر لا تجوز من قبل در، الحدود بالشبهات، فمن قال تجوز الشهد شاهدان على رجل بالزنا وأربعة على شهادة آخرين بالزنا لم تقبل الشهادة حتى يصفوا زنا واحدا وفي وقت واحد ويثبت الشاهدان على رؤية الزنا). بنظر: الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص53. والفيروز آبادي، إبراهيم بن على بن بوسف الشيرازي أبو إسحاق (1403)، التنبيه في الفقه الشافعي، (تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر)، ط1، ج1، ص272، عالم الكتب، بيروت.

⁽⁴⁾ ينظر: الزيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص234.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل342.

^{(6) [}الشهادة] من (ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

⁽⁸⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه الثانع، مصدر سابق ج3، ص1173.

⁽⁹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل-165. وتبيانه: (وصفة الإشهاد أن يقول الأصل: اشهد على شهادتي أني أشهد أن فلانا أقر عندي بكذا) لأن الفرع ينقل شهادة الأصل، فيشهد كما يشهد عند

في الذخيرة: ثم إن كثيرًا من مشايخنا رحمهم الله كالخصاف وغيره طولوا لفظ الشهادة على الشهادة ولفظ أداء الشهادة وبالغوا فيه، وقالوا في الإشهاد: يقول شاهد الأصل بين يدي شاهد الفرع: اشهد أن لفلان على فلان كذا⁽¹⁾، وأنا أشهدك على شهادتي⁽²⁾ فاشهد أنت على شهادتي بذلك فيحتاج إلى خمس شينات⁽³⁾.

وقالوا في أداء الشهادة [على الشهادة] (أ): إن الفرع يقول بين يدي القاضي اشهد إن فلانا شهد عندي أن لفلان على فلان كذا من المال، وأشهدني وأمرني (أ) على شهادته، وأنا أشهد على شهادته، وأنا أشهد على شهادته بذلك الآن فيحتاج إلى ثماني شينات.

قال الخصاف وجماعة من المحققين من جماعتنا كالفقيه أبي جعفر الهندواني وغيرهم: هذا تكلف وما دونه يكفي وهو أن يقول الأصل في الإشهاد: اشهد أن لفلان

الفاضي لينقلها إليه. قال: (ريقول الغرع عند الأداه: اشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أن فلانا أقر عنده بكذا، وقال لمي اشهد على شهادتي بذلك) لأنه لا بد من ذكر شهادته وذكر شهادة الأصل. وذكر الخصاف أنه يحتاج إلى أن يأتي بلفظ الشهادة ثماني مرات، وهو أن يقول: أشهد أن فلانا الشهدئي على شهادته وهو يشهد أن فلانا أقر عنده بكذا وأشهده على إقراره، وقال لئي: اشهد على شهادتي رأنا أشهد بذلك. ومن أصحابنا من اكتفى بخمس. ومنهم من قال: أربع، وهو أن يقول: أشهد أن فلانا أشهد على شهادتي. ومنهم من قال ثلاث مرات، وهو أقل ما قبل فيه وهو أن يقول: اشهد أن فلانا قال لي: أشهد على شهادتي، أو أشهد أن فلانا أشهد أن فلانا قال أي: أشهد على شهادتي، أو أشهد أن فلانا ألهدني على شهادته. والأحسن ما ذكر في الكتاب (القدوري) وهو ثلاث أو خمس، والأحوط ما ذكره الخصاف وهو ثمان، ينظر: الموصلي، أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود البلدجي ما ذكره الخنيار لتعليل المختار، (تحقيق: محمود أبو دقيقة)، ج2، ص151، مطبعة الحلبي، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(1) [}كذا] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}على شهادتي] ساقطة من (ب).

 ⁽³⁾ شيئات جمع حرف الشين والتي لعله يقصد بها المأخوذ من كلمة الشهادة المتكورة أكثر من كرة.
 ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج10، ص280.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

^{(5) [}امرني] ساقطة من (ج).

على فلان كذا، فاشهد أنت على شهادتي بذلك⁽¹⁾ فيكون ثلاث شيئات [أ/ 551]، وفي الأداء يقول شاهد الفرع بين يدي القاضي: اشهد أن فلانًا شهد عندي أن لفلان على فلان كذا، من المال وأشهدني على شهادته وأنا أشهد على شهادته بذلك فيكفيه ست شيئات⁽²⁾.

واختار الشيخ الإمام شمس الأثمة الحلواني رحمه الله [على لفظ] (ق) آخر، وهو أن يقول في الأداء: اشهد على شهادة فلان أن لفلان كذا، واأشهدنا فلان على شهادته وأمرنا أن نشهد بها، فيكفيه ذكر خمس شينات، أو يقول: اشهد أن فلانا شهد عندي أن لفلان على فلان كذا، واشهد على شهادته بذلك، وأنا أشهد بذلك كله (4).

[شهادة الفرع]

قوله: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ شُهُودِ الْفَرْعِ إِلَّا أَنْ يَهُوتَ شُهُودُ الْأَصْلِ أَوْ يَغِيبُوا مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا أَوْ يَمْرَضُوا مَرْضًا لَا يُسْتَطِيعُونَ مَعَهُ خُضُورَ مَجْلِسِ الْحَاكِمِ (أَ، في الكبرى: وهذا ظاهر الرواية، وروي عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله إذا كان الأصل بحال لو حضر إلى مجلس القضاء للشهادة لا يمكنه أن يبيت (أ) باهله، جازت شهادة الفرع من غير غيبة الأصل، ومن غير عذر (أ)، والفتوى على ظاهر الرواية (8).

في الزاد^{ر9}: والصحيح ظاهر المذهب! لأن في نقل الفرع زيادة احتمال فلا يتحمل إلا عند الضرورة؛ لأنه شهادة الفرع بدل عن الأصلُّ، والقدرة على الأصل تمنع المصير

^{(1) [}بذلك] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}شيئات] من جميع النسخ، وما ورد من كتاب صاحب الذخيرة أو المحيط هو (شيئات) والله أعلم بالصواب.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابن، ج10، ص280.

⁽⁵⁾ وردت [القاضي] من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 221.

^{(6) [}يثبب] من (ج).

^{(7) [}عقد] من (ج).

⁽⁸⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص235.

^{(9) [}السراجية] من (ج).

إلى البدل كسائر الأبدال (2x1).

في السراجية: والفتوى على أنه نجوز الشهادة على الشهادة فيما دون مسبرة سفر إذا كان بحال لو شهد لا يمكنه الرجوع⁽³⁾ إلى منزله في يرمه ذلك⁽⁴⁾.

م، قوله: فَإِنْ عَدُلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودَ الْفَرْعِ جَازَ⁶، بنصب الأول ورفع الثاني^(6),6).

ه، لأنهم من أهل التزكية، وكذا إذا شهد شاهدان فعدّل أحدهما الآخر صح لما قلنا، غاية [الامر أن] (8) فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته لكن العدل لا يتهم بمثله كما لا يتهم في شهادة نفسه كيف، وأن قوله مقبول في حق نفسه، وإن ردّت شهادة صاحبه فلا تهمة (9).

قوله: وَإِنْ سَكَنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ جَازَ وَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ فِي حَالِهِمْ (10)، وهذا عند أبي يوسف رحمه الله، وعنه الله: لا تقبل؛ لأنه لا شهادة إلا بالعدالة فإذا لم يعرفوها (11) لم ينقلوا الشهادة فلا تقبل، ولأبي يوسف رحمه الله أن المأخوذ عليهم

⁽¹⁾ الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص235.

⁽²⁾ الإسبيجابي: زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل343.

^{(3) [}الروح] من (أ): [والرواح] من (ب: ج): وإلاصح ما أثبته من كتاب السراجية (الرجوع).

⁽⁴⁾ الأرشي، الفتاوى السراجية، مصدر سابق، ص502.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 222.

⁽⁶⁾ حيث قال: وإن سكتوا عن تعديلهم جاز وينظر القاضي في حانهم، وإن أنكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع لرجود التكذيب من المسند إليه. أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1174.

 ^{(7) [}ران عزل شهود الأصل شهود الفرع بنصب الأول ورفع الثاني، وهذا لأنه إذا كان شاهد الفرع ممن تصح تركته فلا فرق بين تركته وتركة غيره، وإن سكتوا عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حالهم]. النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل165.

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين وردت ما من (ب).

⁽⁹⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص130.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 222.

^{(11) [}بعرنوا] من (ب: ج).

النقل دون التعديل؛ لأن قد يخفى عليهم، وإذا نقلوا يتعرف القاضي العدالة كما إذا حضروا بأنفسهم وشهدوا⁽¹⁾.

في الزاد: والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله؛ لأنه شهود الفرع نقلوا شهادة الأصل فصار كأنهم حضروا وشهدوا فسأل القاضي عنهم^(3χ2).

في الكبرى: الفرع إذا لم يعرف الأصل بعدالة ولا غيره فهو مسيء في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط⁽⁴⁾.

م، قوله: وَإِنْ أَنْكُرَ شُهُودُ الْأَصْلِ الشُّهَادَةَ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ الْفُرُوعِ⁽⁵⁾، بأن قالوا: ليس لنا على هذه الحادثة شهادة (⁶⁾⁽⁷⁾.

ي، وإن شهد⁽⁸⁾ بشيء فحكم الحاكم بشهادته؛ ثم رجع عنها عند الحاكم وقال ما شهدت به عندك كان باطلاً وزورًا، فإن القاضي لا يفسخ الحكم ويأمره بقضاء ما أتلفه بشهادته ثم يشهره، والإشهار أن يبعث به القاضي إلى سوقه إن كان سوقبًا، وإلى محلته ان لم يكن له سوقًا، ويقول إن القاضي يقرئكم السلام ويقول إنا وجدنا هذا شاهد الزور فاحذروه وحذروا الناس منه، ولا يضر به في قول أبي حنيفة وقلاً يضرب ويطاف به ويحبس إلى أن يحدث منه توبة، ولا يسخم وجهه بالإجماع، وذكر في شرح

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص130.

⁽²⁾ ينظر: المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج3، ص434.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل343.

⁽⁴⁾ قال صاحب الجوهرة: (ريقصد أن الفرع هم المزكرن للأصول وذلك لأن نقلهم لشهادتهم لا تمنع صحة تعديلهم فلا قرق بين تعديلهم وتعديل غيرهم، ولا يجوز أن يقال في ذلك تصحيح شهادتهم لأن تصحيح شهادة الشاهد لا تؤثر في شهادته ألا ترى أنه يظهر من نفسه الصلاح والعدالة ولا بؤثر ذلك في شهادته وكذا إذا شهد شاهدان فعدل أحدهما الآخر صح تعديله لما قلنا). الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص235.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، 222.

⁽⁶⁾ أبر القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1174.

 ^{(7) [}وان ماتوا؛ جاء الفروع وشهدوا على شهادتهم بهذاء الحادثة، واما مع حضرة الأصل لا يلتقت
 إلى شهادة الفروع]، النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل-165.

^{(8) [}شهدا] من (ب).

الطحاوي أنه لا يطاف به في قولهم جميعًا⁽¹⁾، ومن ردت شهادته في حادثة لم تقبل بعد ذلك في تلك الحادثة أبدًا إلا في مسائل معدودة:

مثل ان يشهد على شيء وهو كافر، أو عبد أو صبي، أو مجنون فأسلم الكافر، وعتق العبد، وأفاق المجنون، وبلغ الصبي؛ ثم شهد بذلك ثانيًا فإنها تقبل، وكذا الأعمى، وذكر في الأصل أن الأعمى إذا شهد ثانيا بعد أن يبصر لا تقبل، وإن ردت شهادته بسبب التهمة ثم زالت فأعادها ثانيا لم تقبل، وذلك مثل الزوج إذا شهد لامرأته والمرأة لزوجها فانقطعت الزوجية وانقضت العدة إثم اعاد الشهادة لم تقبل، وكذلك إذا شهد عند الحاكم ولم يعدل حتى تاب]⁽²⁾ وأصلح ثم يشهد على ذلك الشيء بعينه، وذكر في النوادر، إذا شهد لامرأته ولم يرد القاضي شهادته حتى طلقها، وانقضت عدتها فإنه تقبل شهادته.

في السراجية: وشاهد الزور يشهر في السوق: انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذّروا الناس منه، ولا يضرب عند أبي حنيفة على وعليه الفتوى، وقالاً: يضرب وجيعًا ويحبس تأديباً (4).

⁽¹⁾ ينظر: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاري (1370هـ)، مختصر الطحاري، (تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني)، ط1، ص342، لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدر آباد، الهند.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل150.

⁽⁴⁾ الأرشى، الفتاوي السراجية، مصدر سابق، ص505.

كتاب⁽⁾ الرجوع عن الشهادة

في الزاد، قوله: وإذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمنا المال [المشهود به] (2) للمشهود عليه (3) وقال الشافعي رحمه الله: لا ضمان عليهم (4). والصحيح قولنا؛ لأنهم سببوا الإتلاف على طريق التعدي (6x⁵⁾.

ي، الأصل فيه أن كل من أتلف بشهادته على المشهود له منفعة لا عين مال لم يضمن بالرجوع، فإنه أتلف عليه عين مال [إن كان بعوض هو عين مال]⁽⁷⁾، أو منفعة لها حكم عين المال، فكذلك، وإن كان⁽⁸⁾ بغير عوض يجب عليه الضمان وبيانه في المسائل:

إذا ادعى رجل على آخر ألف درهم فجحدها إياه فشهد الشهود بذلك فحكم الحاكم بشهادتهم، ثم رجعوا وأكذبوا⁽²⁾ أنفسهم بحضرة القاضي فقضاؤه ماض لا ينفسخ، ولكن يوجب عليهم ضمان الألف للمشهود له؛ لأن هذا اتلاف عين ماله بغير عوض.

وبمثله لو ادعت المرأة ان زوجها طلقها بعد الدخول ثلاثًا، وأنكر الزوج فشهد الشهود بذلك فحكم بوقوع الطلاق، ثم رجعوا فلا ضمان عليهم؛ لأنهم أتلفوا عليه

^{(1) [}باب] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب الزاد، ل189.

^{(3) [}عليه] سانطة من (ب).

⁽⁴⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابق، ج2، ص340، والتوري، ووضة الطالبين، مصدر سابق، ج11،ص296.

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج16، ص189.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الغقهاء، مصدر سابق، ل344.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(8) [}كان] ساقطة من (أ).

^{(9) [}ركذبوا] من (أ).

منفعةً ليست بعين مال ولا لها حكم عين مال؛ لأن البضع (1) لا قيمة لها عند الخروج عن ملكه (2).

ولو ادعى أنه استأجر هذه الدابة سنة بعشرة دراهم، وأنكر المؤجر فشهدوا عليه بذلك وحكم به الحاكم وأجر مثلها مائة درهم ثم رجعوا لم يضمنوا أيضًا؛ لأنهم أتلفوا عليه منفعة لا عين مال.

وإن ادعى أنه أجر الدار من هذا سنة فأنكر المستأجر فشهدوا عليه بذلك وحكم به المحاكم ثم رجعوا إن كان هذا في أول المدة وأجر مثلها المسمى فلا ضمان عليهم وإن كان أقل من ذلك ضمنوا الزيادة للمستأجر.

وإن ادعت المرأة على رجل أنه تزوجها على ألف وهو ينكر فشهدوا عليه بذلك وحكم بصحة النكاح ثم رجعوا لم ينفسخ النكاح وينظر إلى مهر مثلها إن كان ألفًا أو أكثر فلا ضمان عليهم لأنهم أتلفوا عليه (أنه عين المال بعوض؛ لأن البضع عند الدخول في ملكه متقوم، [...] (4) وإن كان مهر مثلها أقل من الألف ضمنوا للزوج إلى تمام الألف.

وإن ادعت أنه طلقها قبل الدخول فأنكر الزوج فشهدوا عليه بذلك [أ/ 552] ثم رجعوا بعد الحكم إن كان قد سمى لها مهرًا يضمن نصفه لها ثم رجع بذلك عليهم وإن كان لم يسم لها مهرًا وضمن المتعة ورجع بها أيضًا، وإن شهد اثنان أنه طلقها ثلاثًا وشهد آخران أنه دخل بها ثم رجعوا بعد الحكم ضمنوا كمال المهر أرباعًا على شاهدي الدخول ثلاثة أرباعه وعلى شاهدى الطلاق ربعه 60.

وإن ادعى أنه خالعها على ألف درهم وهي تنكر فشهدوا بذلك عليها ثم رجعوا ضمنوا لها الألف وإن كانت المرأة هي المدعية فلا ضمان عليهم.

⁽¹⁾ البضع: أسم بمعنى الجماع، وقد كني بها عن الفرج في قولهم: ملك فلان بضع فلانة إذا عقد لها. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص48.

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل151.

^{(3) [}عليه] ساقطة من (ب).

^{(4) [}مقامه] من (ب)، وهي زيادة على النص، وهو ما أثبته من كتاب البنابيم: ل151.

^{(5) [}آخر] من (ب).

⁽⁶) الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل151.

ولو ادعى أنه اشترى من هذا عبده بخمسمائة وقيمته ألف فشهد عليه الشهود شم رجعوا بعد الحكم ضمنوا للبائع خمسمائة، وإن كانت قيمة العبد الفًا [...]⁽¹⁾ وادعى أنه اشتراه بألفين إلى سنة فشهدوا عليه بذلك ثم رجعوا فالبائع بالخيار: إن شاء اتبع المشتري بألفين إلى سنة، وإن شاء اتبع المشهود بألف حالة وأيهما اختار تضمينه برئ الآخر، فإن اتبع الشهود رجعوا على المشتري بألف درهم عند حلول الأجل ويطيب لهم الألف [ويتصدقون بألف اخرى]⁽²⁾، فإن شهدوا أنه (ق) باع من هذا عبده بألف درهم وشرط الخيار للبائع ثلاثة أيام وقيمة العبد الفان فأنكر البائع فحكم الحاكم بالبيع ثم رجعوا إن فسخ البائع البيع في الثلاثة أو أجازه فلا ضمان عليهم وإن لم يفسخه ولا أجازه حتى مضت الثلاثة واستقر المبيع ضمنوا إلى تمام قيمة العبد وذلك ألف درهم.

ولو شهدوا على ولي القصاص أنه عفى عن القتل وهو ينكر فحكم بشهادتهم ثم رجعوا فلا ضمان عليهم في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله أنهم يضمنون (١٠) جميع الدية للمولى، وإن شهدوا أن القاتل صالح أولياء المقتول على مال والقاتل ينكر فحكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يضمنوا شيئا (١٤) إلا أن يشهدوا أنه صالحه على أكثر الدية فيضمنوا الزيادة (١٥).

[رجوع الشاهد]

ه، قوله: وَلَا يَصِحُ⁷⁷ الرُّجُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ⁽⁸⁾؛ لأنه فسخ للشهادة (9) فيختص

^{(1) [}ان] من (ب: ج): وهي زيادة على النص، وهو ما أثبته من كتاب البنابيع، ل151.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [رينصدقوا بالألف الأخرى] من (ب).

ر3) [انه] ساقطة من (أ).

^{(4) [}بضمنوا] من (ب).

⁽أنيئا] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل151.

^{(7) [}رلايشترط] من (ب).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 223.

ر9) [الشهادة] من (أ، ج).

[بما تختص]⁽¹⁾ به الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي أيّ قاض كان؛ ولأن الرجوع توبة والتوبة على حسب الجناية، فالسرّ بالسرّ والإعلان بالإعلان، وإذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي⁽²⁾، فلو⁽³⁾ اذعى المشهود عليه رجوعهما وأراد يمينهما لا يحلفان، وكذا لا تقبل بينته عليهما؛ لأنه ادّعى رجوعًا باطلا، حتى لو أقام البينة أنه رجع عند قاضي كذا وضمنه (4) المال تقبل؛ لأن السبب صحيح (5).

في الزاد: قوله (6): وإن كان بعد الدخول لم يضمنا (7) شيئًا عندنا، خلافًا للشافعي رحمه الله (8)، والصحيح قولنا، لأنه لم يوجد إتلاف ماله قيمة لما أن البضع عند الخروج من ملك الزوج لا قيمة له ولم يوجد تقرير ضمان (9) كان يعرض السقوط فلا يلزمها شيء (11)(11).

[رجوع شهود القصاص]

قوله: وَإِنْ شَهِدًا بِقِصَاصِ ثُمْ رَجَعًا بَعْدُ الْقَتْلِ ضَمِنَا الدِّيَةُ وَلَا يُقْتَصُّ مِنْهُمَا¹²⁾، وقال الشافعي رحمه الله: يجب القصاص على الشهود⁽¹³⁾، والصحيح قولنا؛ لأنهم لم يقتلوه فلا يحل دمهم بالحديث وأنهم لم يقتلوه؛ لأن القتل اسم لفعل مفضى إلى زهوق الروح، وهذا لم يوجد من الشهود فلا يكون الموجود منهم قتلا فلا يحل.....

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

^{(2) [}القضاء] من (أ).

^{(3) [}نلر] سائطة من (أ).

^{(4) [}ضمن] من (أ).

⁽⁵⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج3، ص132.

^{(6) [}قوله] ساقطة من (ب).

^{(7) [}يضمن] من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابن، ج2، ص341.

^{(9) [}ضمانها] من (ب: ج).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الكاسائي، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج6، ص283.

⁽¹¹⁾ الاسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق: ل345.

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

⁽¹³⁾ الغمراري، العلامة محمد الزهري الغمراري الشافعي، السراج الوهاج على متن المنهاج، ج1، ص478، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

دمهم ⁽¹)(1)

[رجوع شهود البيع]

م، قوله: وَإِنْ شَهِدَا^{(ق} بِبَيْع [شيء]⁽⁴⁾ بِمِثْلِ الْقِيمَة أَزْ أَكْثَرَ ثُمَّ رَجَعًا لَمْ يَضْمَنَا⁽⁵⁾، [إلى آخره]⁽⁶⁾ هذا إذا كان المشتري يدعي والبائع ينكر أما إذا كان على العكس يضمنان الزيادة للمشتري والفرق ظاهر (⁷٪⁸⁾.

[رجوع شهود الأصل]

قوله: [وإن قال شهود الأصل]⁽⁹⁾ لَمْ نُشْهِدْ شُهُودَ الْفَرْعِ [عَلَى شَهَادَتِنَا]⁽¹⁰⁾، أي: بعد قضاء القاضي بشهادة الفرعيين، قوله: فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ (11)، أي على الأصول [ولا يبطل القضاء الحكم]⁽¹²⁾ لأن الحكم لا ينسب (13) اليهم لأنهم أنكروا سبب الإللاف وهو الإشهاد على شهادتهم فلم يوجد منهم سبب موجب للضمان فلا يضمنون (15x14).

⁽¹⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص134.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل346.

ر3) [شهدرا] من (أ، ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ رقد أثبته من كتاب المختصر القدوري.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 223.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ررد [الخ] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق ج3، ص1183، والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص239.

⁽⁸⁾ التسفي، المثانع، مصدر سابق، ل165 - 166.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب المناقع، ل166.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب المنافع، ل166.

⁽¹¹⁾ القدوري: مختصر القدوري: مصدر سابق، 224.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب المنافع، ل166.

^{(13) [}ينسب] من (ب،ج).

⁽¹⁴⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه الناقع، مصدر سابق، ج3، ص1184، والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص239.

⁽¹⁵⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل166.

. قوله: وَإِنْ قَالُوا: أَشْهَدُنَاهُمْ وَغَلِطْنَا ضَمِنُوا(أ)، وهذا عند [محمد وزفر رحمهما الله]⁽²⁾، وعندهما لا ضمان عليهم لأن الفرعين قاما مقامهما في نقل شهادتهما إلى مجلس القاضي والشهادة في [غير]⁽³⁾ مجلس القضاء لا يكون سببًا لإثلاف شيء فلا يجب الضمان وإن رجعا عن ذلك ومحمد رحمه الله يقول إن الفرعين قاما مقامهما في نقل شهادتهما إلى مجلس القضاء فأما القضاء يحصل بشهادة الأصلين لأنهما حضرا بأنفسهما وشهدا ثم رجعا يلزمهما الضمان (4٪).

ني الزاد، قوله: وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ وَقَالُوا: لَمْ نُشْهِدُ شُهُودُ الْفُرْعِ عَلَى شَهَادَتِنَا فَلَا ضَمَانُ عَلَيْهِمْ (6)، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال (7) محمد رحمه الله يضمنون في رواية عن أبي حنيفة والله والصحيح هو الأول، أما إذا قالوا: لم نشهدهم فلأنهم أنكروا نفس الشهادة فلا يوجد من جهتهم سبب وجوب الضمان، وأما إذا رجعوا فلأن الحكم يثبت بشهادة الفرع دون شهادتهم (8x9).

ي، قوله: وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ⁽¹⁰⁾، أو قالوا لم نشهد شهود الفرع⁽¹¹⁾ على شهادتنا فلا ضمان عليهم يريد به إذا ثبت شهود الفرع على شهادتهم وهو قول أبي حنيفة والي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله وهي رواية عن أبي حنيفة والنه

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 22ٍ4.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أبو حنيفة رحمه الله] والصحيح ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1184، والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص239.

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل166.

⁽⁶⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

^{(7) [}رعند] من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص134، والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص239.

^{(&}lt;sup>9</sup>) الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل346.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

^{(11) [}الفرع] ساقطة من (ب).

أن شهود الأصل ضمنوا المال وإن لم يرجع شهود الفرع على شهادتهم، فإن رجع شهود الفرع على شهادتهم، فإن رجع شهود (الفرع لا على شهود] الأصل، والأصل، وعند (أن محمد رحمه الله المشهود عليه بالخيار: إن شاء ضمن شهود الأصل، وإن شاء ضمن شهود الفرع.

فإن لم يرجع شهود الفرع عن شهادتهم ولكن أنكر شهود الأصل [الإشهاد على]⁽⁵⁾ شهادتهما فلا ضمان [على احدً]⁽⁶⁾ بالإجماع، وإن رجع شهود الفرع ولم يرجع شهود الأصل ضمنوا بالإجماع، وإن قال شهود الأصل بعد رجوع⁽⁷⁾ شهود الفرع غلطنا في شهادتنا فالضمان على شهود الفرع خاصة، وإن رجع المذكور عن التزكية ضمنوا في قول أبي حنيفة والله وقالا رحمهما الله لا ضمان عليهم كما إذا⁽⁸⁾ رجع شهود الاحصان⁽⁹⁾.

[رجوع شهود الإحصان]

في الزاد، قوله: وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةُ بِالزِّنَا وَشَاهِدَانِ بِالْإِحْصَانِ فَرَجَعَ شُهُودُ الْإِحْصَانِ لَمْ يَضْمَنُوا⁽¹⁰⁾، وقال الشافعي رحمه الله: إذا رجع شهود الإحصان والزنا كان الضمان عليهم أسداسًا⁽¹¹⁾. والصحيح قولنا؛ لأن شهود الإحصان شهود الشرط والحكم يضاف إلى السبب⁽¹²⁾ المسبب⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ إشهرداً ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}وعن] من (ب).

⁽أ) أشاء] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

^{(6) [}عليهم] من (ب).

₍7) [رجوع] ساقطة من (ب).

^{(8) [}إذا] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل151.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

⁽¹¹⁾ الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ج5، ص407، دار الفكر، بيروت.

⁽¹²⁾ ينظر: الزييدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص240.

⁽¹³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل346.

قوله: وَإِذَا رَجْعُ الْمُزَكُّونَ عَن التَّزْكِيَةِ ضَمِنُوا⁽¹⁾، وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله لا ضمان عليهم، والصحيح قول أبي حنيفة عليه، لأن التزكية علمة صيرورة شهادتهم حجة والظهور يحصل بالشهادة وكانت التزكية بمنزلة علمة (2) العلم كما يضاف إلى العلمة يضاف إلى علمة العلمة (4x³⁾.

[رجوع شهود اليمين]

م، قوله: [أ/ 553] وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِالْيَمِينِ، وَشَاهِدَانِ بِوُجُودِ الشَّرْطِ، ثُمَّمَ رَجَعُوا، فَالضَّمَانُ عَلَى شُهُودِ الْيَمِينِ خَاصَّةُ (5)، إلى آخر (6)، بأن شهد أنه قال لامرأته قبل الدخول بها إن دخلت الدار، فأنت طالق، وشهد آخران أنها دخلت، فقضى القاضي بوجوب نصف المهر؛ ثم رجع الفريقان جميعًا، فإن الضمان يجب على شهود اليمين خاصة، لأنهم (7) شهود العلة لأن التلف حصل بهم، وإنما كان الشرط مانعًا. فعند وجود الشرط، أضيف التلف إلى علته لا إلى زوال المانع (8)(9).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

^{(2) [}علة] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ ينظر: المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص134، والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص240.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل346.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 224.

^{(6) [}الخ] من (ب، ج).

^{(7) [}لانهما] من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الكاسالي، بدالع الصنائع، مصدر سابق، ج3، ص136، والزيبدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص240.

^{(9) (}والمراد من قوله أن الحكم يضاف إلى السبب العلة، لأن السبب في الشريعة عبارة عما هو طريق إلى الحكم، والحكم لا يثبت به، ويمعنى آخر العلة ما يضاف وجوب الحكم إليه مثل البيع للملك). النسقى، المنافع، مصدر سابق، ل166.

كتاب أدب القاضي

ب، الأدب، أدب النفس والمدّرس، وقد أدب فهو أديب، وأدبه غير، فتأدب واستأدب، وتركيبه يدل على الجمع والدعاء، ومنه الأدب: وهو أن تجمع الناس إلى طعامك وتدعوهم، ومنه قبل للصنيع: مأدبة (أ) كما قبل له مدعاة، ومنه الأدب؛ لأنه يأدب الناس إلى المحامد، أي: يدعوهم إليها، عن الأزهري (2) وعن أبي زيد (3)، الأدب اسم يقع على كل رياضةٍ محمودةٍ يتخرّج بِها الإنسانُ في فضيلة من الفضائل (4).

في التحفة (ق)، القضاء فريضة محكمة تجب على [كل حر] (6) من وجد في حقه شرائط القضاء من الولاية على المقضي عليه بتسليم المقضي به إلى المقضي له وهو السلطان، أو من يقوم مقامه؛ لأن هذا من باب (7) إنصاف المظلوم من الظالم، وهذا

^{(1) [}حادثة] من (ب).

 ⁽²⁾ هو: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري اللغوي الشافعي المتوقى سنة 370هـ، من مصنفاته:
 الزاهر في غرائب الألفاظ. البغدادي، إيضاح المكنون، مصدر سابق، ج3، ص608.

⁽³⁾ هو: سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري صاحب النحو واللغة حدث عن عمرو بن عبيد وشعبة وغيرهم ورى عنه أبو عبيد القاسم وأبو حاتم السِجستاني وأبو حاتم الرازي وغيرهم وكان ثقة ثبتا من أهل البصرة وقدم بغداد، توفي بالبصرة سنة 215هـ، عن عمر 93سنة. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج9، ص77.

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص22.

⁽⁵⁾ وهي: تحقة الفقهاء، للإمام محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن حمزة الاسمندي علاء الدين أبي بكر السمرقندي الفقيه الحنفي ولد سنة 488 وتوفي سنة 539ه، له من التصانيف، بذل النظر في الأصول، تحقة الفقهاء، في الفروع تفسير القرآن، حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي، شرح الناويلات للماتريدي في أربع مجلدات، شرح الجامع الكبير للشيباني، في الفروع شرح عبون المسائل لصاحب المحبط في الفروع شرح الهداية للصابوني في الكلام الفوائد العلائية مختلف الرواية ميزان الأصول في نتائج العقول وغير ذلك. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص92.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [كل حر ما] رهي ساقطة من (ب، ج).

^{(7) [}باب] ساقطة من (ب).

مفوض إلى الخلفاء والسلاطين غير أنهم إذا عجزوا بأنفسهم، إما لعدم العلم أو لاشتغالهم بأمور أُخر يجب عليهم أن يقلدو، من كان يصلح له ممن هو أنقه الناس بحضرتهم وأورعهم.

فإن وجدوا اثنين احدهما انقه والآخر أورع فالأورع أولى؛ لأنه يمكنه أن يقضي بعلم غيره ولا بد من الورع حتى لا يتجاوز حد الشرع ولا يصور الباطل بصورة الحق طمعًا في الرشوة ويجب على من استجمع⁽¹⁾ فيه شرائط القضاء أن يقبله إذا قلدوه حتى لو امتنع يأثم إلا إذا كان في العلماء بحضرتهم ممن يصلح كثيرا فلا بأس بأن يعتذر بعذر⁽²⁾ فيدفع عن نفسه إلى غيره؛ لأنه ليس بمتعين لذلك والذي تعين لا يحل له الامتناع إذا قلد⁽³⁾ ولكن لا ينبغي أن يطلب؛ لأنه ربما لا يقلد⁽⁴⁾ فيذهب ماؤه وحرمة علمه⁽⁵⁾.

في الكبرى: قاض يأخذ من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بأجر بل يكون عاملا لأجل رضا الله تعالى ويستوفي حظه من مال الله تعالى وكذا الفقهاء والقراء⁽⁶⁾ والعلماء والمعلمون الذين يعلمون القرآن لله فلهم⁽⁷⁾ أن يأخذوا حظهم من بيت المال، فإذا خرج القاضي ثلاثون درهما في أرزاق كاتبه، وثمن صحيفة، وقراطيسه فأعطى من ذلك لكاتبه (⁶⁾ عشرين درهما، وعشرة لرجل يقوم (⁶⁾ معه ويكلف الخصوم الصحف، فلا ينبغي أن يفعل ذلك بل يعطي كل ذي حظ حظه ويصرف كل شيء إلى موضعه فلا يصرف عنه (¹⁰⁾.

^{(1) [}اجتمع] من (ب).

^{(2) [}بعذر] ساقطة من جميع النسخ، رقد أثبتها من كتاب تحفة الفقهاء.

^{(3) [}تلدره] من (أ).

^{(4) [}يقدر] من (أ، ج).

⁽⁵⁾ علاء الدين السمر قندي، علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمندي (1984)، تحفة الفقهاء، ط1، ج3، ص369، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(6) [}القراء] ساقطة من (أ).

⁽٦) [كلهم] من (١).

^{(8) [}لكاتبه] ساقطة من (ب).

^{(9) [}يقوم] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ الولوالجي، أبر الفتح ظهير الدين عبد الرشيد بن أبي حيفة بن عبد الرزاق (ت540هـ) (102هـ) (1424هـ)، الفتري الولوالجية، (تحقيق: الشيخ مقداد بن موسى فريوي)، ط1، ج3، ص31 -

[أهلية القضاء]

هـ، قوله: ولَا تَصِيحُ⁽¹⁾ وِلَايَةُ الْقَاضِي حَتْى⁽²⁾ يَجْتَمِعَ فِي الْمُولَى شَرَائِطُ الشَّهَادَةِ وَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الِاجْتِهَادِ⁽³⁾.

أما الأول: فلأن حكم القضاء يستفاد من حكم الشهادة؛ لأن كل واحد منهما من باب الرلاية، فكل من كان [أهلاً للشهادة يكون] (4) أهلاً للقضاء وما يشترط لأهلية [الشهادة يشترط لأهلية] (5) القضاء، والفاسق أهل القضاء حتى لو قلد يصح إلا انه لا ينبغي [أن يقلد كما في حكم الشهادة؛ ولأنه لا ينبغي] (6) أن يقبل القاضي شهادته ولو قبل جاز عندنا، ولو كان القاضي *عدلاً ففسق بأخذ الرشوة أو غيره لا ينعزل ويستحق العزل، وهذا هو ظاهر المذهب، وعليه مشايخنا رحمهم الله.

وقال الشافعي رحمه الله: الفاسق لا يجوز قضاؤه كما لا تقبل شهادته عنده (8).

وعن علمائنا الثلاثة رحمهم الله في النوادر أنه لا يجوز قضاؤه، وقال بعض المشايخ رحمهم الله: إذا قلد الفاسق ابتداء يصح، ولو قلد وهو عدل ينعزل بالفسق؛ لأن المقلد اعتمد عدالته فلم يكن راضيًا بدونها، وهل يصلح الفاسق مفتيًا؟ قيل لا؛

^{32،} دار الكتب العلمية، بيروت. وينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص82 - 83.

^{(1) [}تصلح] من (h).

^{(2) [}حتى] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من (أ، ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(7) [}الفاضي] ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

⁽⁸⁾ البغاء اشترك في تأليف هذه السلسلة: مصطفى الخِن، مصطفى البُغا، على الشربجي (1413هـ). الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ط4، ج8، ص178، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

ِ لأنه من أمور الدين، وقيل يصلح؛ لأنه يجتهد [كل الجهد في إصابة الحق]⁽¹⁾ حذرًا عن النسبة [إلى الخطأ.

وأما الثاني [⁽²⁾: وبيانه ⁽³⁾، فالصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية، فأما تقليد الجاهل فصحيح عندنا، خلافًا للشافعي رحمه الله، وهو يقول: إن الأمر بالقضاء يستدعي القدرة عليه ولا قدرة عليه [...] ⁽⁴⁾ دون العلم ⁽⁵⁾، ولنا أنه يمكنه أن يقضي بفترى غيره ومقصود القضاء يحصل به وهو إيصال الحق إلى مستحقه، وينبغي للمقلد أن يختار من هو الأقدر والأولى لقوله عليه الصلاة والسلام: (من قلد إنسانًا عملاً وفي رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين) ⁽⁶⁾، وفي حدّ الاجتهاد كلام عرف في أصول الفقه، وحاصله أن يكون صاحب الحديث له معرفة بالفقه ليعرف معاني الآثار أو صاحب فقه له معرفة بالحديث كيلا ⁽⁷⁾ يشتغل بالقياس في المنصوص عليه، وقبل أن يكون صاحب قريحة ⁽⁸⁾ [...] ⁽⁹⁾ يعرف بها عادات الناس؛ لأن من الأحكام ما يتني عليها ⁽¹⁰⁾.

في الكبرى، إذا فسق القاضي العدل، أو ارتشى فالفتوى على انه يستحق العزل، ولا ينعزل ألا ترى انه لو رد الرشوة وحكم، صح حكمة، ولو صار معزولا لاحتاج إلى

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}ربيانه] ساقطة من (أ، ج).

^{(4) [}الا أن يستدعي] زائدة من (ب).

⁽⁵⁾ البغاء الفقه المنهجي، مصدر سابق، ج8، ص180.

⁽⁶⁾ أخرجه ورواه العقيلي والحاكم من حديث ابن عباس، حديث صحيح، باب أدب القاضي، رقم الحديث: 815. العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص165. والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج4، ص62.

^{(7) [}لأن] من (أ).

⁽⁸⁾ القريحة: قولهم لفلان قريحة جيدة، يراد استنباط العلم بجودة الطبع. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: ج2، ص557.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [مع ذلك] رهي زيادة على النص.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج3، ص101.

تقليد آخر، كذا ذكر الناطغي (أ) رحمه الله، ولو ارتشى ولد القاضي، أو كاتبه، [أو احد في ناحية (أ) ليعين الراشي عند القاضي ليقضي له (أ)، وهو محق قضى (أ) القاضي أق بوهو لا يعلم بذلك، أثم الراشي وحرم ذلك على القابض ونقد القضاء، ولو علم القاضي بذلك فقضاؤه مردود عليه، كما (أ) لو ارتشى هو بنقسه القاضي إذا ارتد والعياذ بالله أو فسق، ثم أصلح وأسلم فهو على حاله؛ لأن أمر المرتد موقوف والقاضي بنقس القسق لا ينعزل لما ذكرنا، لكن ما قضى في حال ردته وفسقه كان باطلا، كذا قال محمد رحمه الله، وقد ذكرنا أن قضاؤه في حال فسقه نافذ إلا في شيء ارتشى فيه، وقال هشام رحمه الله؛ بالردة ينعزل والفتوى على انه لا ينعزل فإن الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في إحدى الروايتين حتى لو قلد كافرا ثم اسلم هل يحتاج إلى تقليد آخر فيه روايتان (أ).

[الدخول في القضاء]

م، قوله: وَلَا [بَأْسَ]⁽⁸⁾ بِالدُّخُولِ فِي الْقَضَاءِ⁽⁹⁾، هذا تنبيه لمن يطلب القضاء فإنه ذكر بلفظه لا بأس لمن يثق بنفسه فكيف بمن لا يثق بنفسه الحديث، في المبسوط (عدل

⁽¹⁾ هو: الشيخ الإمام أبو العباس أحمد بن محمد الناطقي ألحنقي المتوفى منة 446هـ، والناطف نوع من الحلواء، من تصانيفه الأجناس في الفروع جمعها لا على الترتيب، والأحكام في الفقه الحنفي، والفروق والواقعات. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص11.

^{(2) [}ناحيته] من (ج).

^{(3) [}عليه] من (ج).

^{(4) [}نقضی] من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(6) [}كمأ] ماقطة من (ب).

⁽⁷⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص437 - 438؛ والكاساني، بدائع الصنالع، مصدر سابق، ج7، ص16؛ وقاضيخان، فناوى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص423.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

. ساعة خير من عبادة ستين سنة) (1)، ولا يقال إن هذا الحديث يدل على أن الأفضل تقلده، ولفظه لا بأس تدل على أن الأفضل تركه [أ/ 554]، لأنه روي في حديث آخر (يجاء بالقاضي العدل⁽²⁾ يوم القيامة) (6) وملك اخذ بقضاة الحديث، وحديث آخر قوله عليه الصلاة والسلام (من جعل قاضيًا فكأنما ذبح بغير سكين) (6×5×6).

- (2) [العدل] ساقطة من (ب).
- (3) حدثنا سليمان بن دارد، حدثنا عمرو بن العلاء الشني من عبد القيس، قال: حدثنا صالح بن سرج، حدثنا عمران بن حطان، قال: دخلت على عائشة، فذاكرتها حتى ذكرنا القاضي فقالت عائشة: سمعت رسول الله على يقرل: (إن القاضي العدل ليجاء به يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أن لا يكون قضى بين اثنين في تمرة قط)، قال شعبب الأرنؤوط: الحديث إسناده ضعيف، بأب الترغيب عن القضاء، رقم الحديث: 14988. الهندي، علاء المدين على بن إسناده ضعيف، بأب البرهان فوري (ت596هـ) (1401هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال حسام الدين المحقق بكري حياني، صفرة السقا)، ط5، ص80، مؤسسة الرسالة، وينظر: والأفعال، (المحقق بكري حياني، صفرة السقا)، ط5، ص80، مؤسسة الرسالة، وينظر: أحمد بن حبل، مسند الإمام أحمد بن حبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج6، ص659.
- (4) الحديث من رواية عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فيض أنه قال: (من جعل قاضيًا بين الناس نقد ذبح بغير سكين) هذا الحديث حسن رواء أبو داود، باب أدب الفاضي، رقم الحديث: 7. ابن الملقن، البدر المنير، مصدر سابق، ج9، ص546 547. وفي رواية أخرى، حدثنا نصر بن علي أخبرنا فضيل بن سليمان حدثنا عمرو ابن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله في قال: (من ولي القضاء نقد ذبح بغير سكين) قال الشيخ الألباني: صحيح، باب في طلب القضاء، رقم الحديث: 3571. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص298؛ وأبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج3، ص238.
 - (5) أبو القاسم السمرقندي، الغقه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1144.
 - (6) النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل161.

⁽¹⁾ نص الحديث برواية (عدل ساعة خير من عبادة سنة) روا، إسحاق والطبراني من طريق عكرمة عن ابن عباس رفعه (يوم من أيام إمام عادل أفضل من عبادة سنين سنة رحد يقام في الأرض بحقه أزكى فيها من مطر أربعين بوما) رواء الطبراني في معجمه الرسط ورواء الكبير عن عفان ابن جير الطائي عن أبي حريز الأزدي عن عكرمة، الحديث غريب، باب أدب الفاضي، رقم الحديث: 817. العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص167؛ والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج4؛ ص67.

في الذخيرة، إنما شبه بهذا لأن السكين يعمل في الظاهر والباطن، أما القتل بغير سكين هو القتل بطريق الخنق والغمر وأن يؤثر في الباطن دون الظاهر، والقضاء كذلك لا يؤثر في الظاهر؛ لأن الظاهر جاه وحشمه لكن يوثر في الباطن وأن سبب الهلاك فشبه (1) به لهذا كذا روى الخصاف وذكر محمد رحمه الله في أدب القاضي بلغنا عن رسول الله يَجِيَّة: (من ابتلي أن يقضي بين ائنين فإنه يذبح نفسه بغير سكين) (2)، وكان الحلواني رحمه الله يقول: لا ينبغي أن يزدري بهذا اللفظ كيلا يصيبه ما أصاب ذلك القاضي، نقد حكي أن قاضبًا روى له الحديث، فقال: كيف يكون وازدرى ثم دعا إلى مجلسه من يسوي شعره فجعل الحلاق يحلق الشعر من تحت ذقنه ثم عطس القاضي فأصابه الموسى وألقى رأسه بين يديه (3).

ه.، قوله: وَيُكْرَهُ اللَّهُ خُولُ فِيهِ لِمَنْ يَخَاف الْعَجْزَ عَنْهُ وَلَا يَاْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ الْحَيْفَ فِيهِ لِمَنْ يَخَاف الْعَجْزَ عَنْهُ وَلَا يَاْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ الْحَيْفَ فِيهِ الْمَاسِرَة القبيح، وكره بعضهم الدخول فيه مختارًا لقوله عليه البصلاة والبسلام: (من جعل على القيضاء فكأنما ذبح بغير سكين) والصحيح أن الدخول فيه رخصة طمعًا في إقامة العدل والترك عزيمة فلعله يخطئ ظنه فلا بوفق له أو لا يعينه على غيره ولا بد من الإعانة إلا إذا كان هو أهلا

^{(1) [}فشهد] من (ب).

⁽³⁾ البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص262.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

^{(5) [}شرغا] من (أ).

⁽⁶⁾ أخرجه البيهةي في سننه، عن أبي هريرة، قال: راسناده ضعيف، رقم الحديث: 20005، باب من جعل على القضاء. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج10، ص96، والعسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص166.

. للقضاء دون غيره، فحينئذ⁽¹⁾ يفترض عليه التقليد صيانة لحقوق العباد وإخلاء للعالم عن الفساد⁽²⁾.

قوله: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَطُلُب الْوِلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا (قَنَّ)، لقوله عليه الصلاة والسلام: (من طلبه طلب القضاء وكل إلى نفسه، ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسدده (4)؛ ولأن من طلبه يعتمد على نفسه فيحرم، ومن أجبر عليه يتوكل على ربه فيلهم، ثم يجوز التقلد من السلطان الجائر كما يجوز من العادل؛ لأن الصحابة وشخه تقلدوه (5) من معاوية والنه والحق كان بيد علي والنه في نوبته، والتابعين تقلدو، من الحجاج (6) وهو كان جائزا إلا إذا كان لا يمكنه من القضاء بحق؛ لأن المقصود لا يحصل بالتقلد بخلاف ما إذا كان يمكنه من القضاء بحق؛ لأن المقصود لا يحصل بالتقلد بخلاف ما إذا كان يمكنه (7).

في الكبرى، الإمام إذا لم يكن عادلاً فأحكامه جائرة قد كان كثير من العلماء تقلدوا القضاء والأعمال من معاوية مع انه كان جائزا وكان في الصحابة من هو أفضان

⁽أ) [فح] مختصرة من (ب).

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص102.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁴⁾ أخرجه أبي دارد في سننه، عن أنس بن مالك، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 300ء مصدر سابق، ج3، ص300ء وأبو داود، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج3، ص300ء وأبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق، ج3، ص326.

^{(5) [}بسدد،] من (أ).

⁽⁶⁾ هو: الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن مغيث بن مالك بن كعب ابن عمرو بن سعيد بن عوف بن قس أبو محمد الثقفي الطائفي ولد سنة 39هـ، وقيل في التي بعدها، وكان شجاعا مهيبا جبارا عنيدا شديدا ظالمًا مخازيه كثيرة إلا أنه كان عالما فصيحا مفوها مجودا للقرآن، وكان أمير المدينة لعبد الملك بن مروان كما سيأني في الحسن بن الحسن بن علي عين شخه ثم صار أمير الحرمين والحجاز والعراق، قتل عبد الله بن الزبير ورمى بالمنجنيق إلى الكعبة وغير منها ما بناه ابن الزبير ثم ولاء عبد الملك إمرة الحجاز وسار إلى المدينة من مكة، وأمره على العراق إلى أن أهلكه الله بمدينة واسط التي بناها يوم الجمعة لسبع بقين من ومضان وأمره على العراق إلى أن أهلكه الله بمدينة واسط التي بناها يوم الجمعة لسبع بقين من ومضان الشريفة، ط1، على العراق إلى أن أهلكه الله بمدينة واسط التي بناها يوم الجمعة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط1، ع-1، ص-265، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁷⁾ المرغيثاني، الهذاية، مصدر سابق، ج3، ص102.

منه على رضى الله تعالى عنه⁽¹⁾.

ي، القضاء فرض على من استجمع فيه شرائط القضاء، فإذا أراد الإمام أن يقلده القضاء يجب عليه أن يتقلده، فإن امتنع من يقلده فهو آثم إلا أن يكون بحضرته آخر مثله فلا يأثم بالامتناع فإن وجد اثنان وهما من أهل القضاء ولكن أحدهما أفقه والآخر أورع فهو أولى من الأفقه ⁽²⁾.

[قوله: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَطَلُبَ الْوِلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا⁽³⁾، فالطلب أن يقول للإمام [ولني]⁽⁴⁾ القضاء والسؤال أن يقول للناس لو ولاني الإمام قضاء مدينه كذا لأجبت إلى ذلك وهو يطمع أن يبلغ ذلك إلى الإمام فيقلده [القضاء]⁽⁵⁾، وكل ذلك يكره؛ لأنه لا يخلص الله تعالى وفيه إذلال وإهانة للعِلم، لأن كل⁽⁶⁾ معترض⁽⁷⁾ مُهان]⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

في الزاد، والصحيح أن الدخول في القضاء مختار الرخصة والامتناع عنه عزيمة، أما الأول: فلأنه نيابة عن الخلفاء الراشدين وإقامة حدود الله فيجوز الدخول فيه مختارا. وأما الثاني: فهو أن القاضي مأمور بالقضاء بحق وعسى يظن في الابتداء انه يقضي بحق ثم لا يقضى به في الانتهاء؛ ولأنه لا يمكنه القضاء إلا بمعاونة غيره وقد يعينه غيره وقد لا يعينه (11x10).

قوله: وَيُكْرَهُ الدُّخُولُ فِيهِ لِمَنْ يَخَاف الْعَجْزَ عَنْهُ وَلَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ الْحَيْفَ فِيهِ(12)،

 ⁽¹⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاوى الولوالجية، مصدر سابق، ج4، ص32.

⁽²⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل152.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين وردت [قلدني] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب البنابيع.

^{(6) [}كل] ساقطة من (ب).

^{(7) [}متعرض] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل152.

⁽¹⁰⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص401.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل347.

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

لهذا المعنى امتنع أبو حنيفة هيئ حين دعي إلى القضاء حتى ضرب في كل مرة (١) ثلاثين سوطا وقال أرأيت لو أمرت أن أعبر البحر سباحة لكنت أقدر عليه وكذا دعا محمد إلى القضاء فأبى حتى قيد وحبس فاضطر فتقلد (٤)(٥).

[كيفية القضاء]

ب، الحيف⁽⁸⁾ الظلم⁽⁹⁾، الجَنفُ الميل، ومنه: جَنِفَ عليه إذا ظلم، من باب لبس. وعن بعض الفقهاء: يُرد من جنِفَ [الوصي، يعني] (10): الناجل ما يرد من جنِفَ المُوصي، يعني بالناجل: من ينحل بعض ولدو (11) فيُفضل بعضهم على بعض بنجلة فيجنفُ، وفي الحديث (ما تَجَانَفنا لإثم) (12) أي: لم

^{(1) [}يوم] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص261.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل347.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁵⁾ ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج16، ص31.

⁽⁶⁾ البابرتي، العتابة شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص269.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل348.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

⁽⁹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص148.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المغرب.

^{(11) [}أرلاده] من (ب).

⁽¹²⁾ أصل الحديث: عن الأعمش عن المسبب بن رافع عن زيد بن وهب قال بينما نحن جلوس في مسجد المدينة في رمضان والسماء متغيمة فرأينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا فأخرجت

ننحرِف إليه ولم نُمِل⁽¹⁾، يعني: ما تعمدنا في ارتكاب هذه المعصية، سام البائع السلعة عرضها وذكر ثمنها (2).

[مسؤولية القاضي]

هـ (3) قوله: وَمَنْ قُلِدَ الْقَضَاءَ [بُسَلُمُ إليه] (4) دِيوَانُ الْقَاضِي الَّذِي قَبْلَهُ (5) وهو الخرائط التي فيها السجلات وغيرها (6)؛ لأنها [...] (7) وضعت فيها لتكون حجة (8) عند المحاجة فتجعل في يد من له ولاية القضاء؛ ثم إن كان البياض من بيت المال فظاهر وكذا إذا كان من مال الخصوم (9) في الصحيح؛ [لأنهم وضعوها في يده لعمله وقد انتقل إلى المولى، وكذا إذا كان من مال القاضي هو الصحيح] (10)؛ لأنه اتخذه تديّنًا لا تمؤلاً، ويبعث أمينين ليقبضاها بحضرة المعزول أو أمينه، ويسالانه (11) شيئا فشيئًا

لنا عساس من لبن من بيت حفصة فشرب عمر وشربنا قلم نلبث أن ذهب السحاب وبدت الشمس فجعل بعضنا يقول لبعض نقضي يومنا هذا فسمع ذلك عمر فقال: (والله لا نقضيه وما تجانفنا لإثم). أخرجه البيهقي في سنته، قال: الحديث صحيح، رقم الحديث: 7806، باب من أكل وهو يرى أن الشمس قد غربت ثم بان أنها لم تغرب. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج1، ص217؛ والعسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج1، ص285.

^{(1) [}نقل] من (ب).

⁽²⁾ المطوزي، المغرب، مصدر سابق، ص101.

^{(3) [}م] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يسأل] من جميع النسخ، وقد ألبت الصحيح من مختصر القدوري.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: ص225.

^{(6) [}رغيرها] سائطة من (ب).

^{(7) [}حقوق] من (ج).

^{(8) [}حجه] ساقطة من (ب، ج).

⁽أ) [الخصومة] من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(11) [}وليسألانه] من (ب).

ويجعلان كل نوع منها في خريطة كيلا يشتبه على المولى وهذا السؤال لكشف الحال لا للإلزام (1).

م، الديوان: عبارة عن الخرائط التي فيها السجلات من الصكوك والمحاضر ونصب الأوصياء والقيم في أموال الوقف (3x2).

قوله: حَتَى يُنَادِي عَلَيْهِ (4)، وصفة النداء أن ينادي في مجلسه أياما من كان يطلب (5) فلان بن فلان المحبوس فليحضر فإذا حضر وادعى عليه طلب منه البينة وإن لم (6) يحضر خصم [أ/ 555] اخذ منهم كفيلا بنفسه، ارْتِفَاعَاتِ الْوُقُوفِ أي غلات الوقف (8x⁷).

[صفات القاضي]

قوله: وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةُ، وقِيلَ فِيه إذا دخلت الهداية من الباب خرجت الأمانة من الكوة، إلا مِنْ ذِي رَجِم مَحْرَم مِنْهُ أَوْ مِمَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِمُهَادَاتِهِ⁽⁹⁾، لأن الأصل (10) صلة الرحم، والثاني ليس للقضاء بل جرى على العادة وفيما وراء ذلك يصير آكلاً بقضائه حتى لو كانت للقريب خصومة لا يقبل هديته، وكذا إذا زاد المهدي على المعتاد، أو كانت له خصومة؛ لأنه لأجل القضاء فيتحاماه (12×11).

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص102؛ وينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص37 - 38.

⁽²⁾ ينظر: الزبيدي: الجوهرة النبرة، مصدر سابق: ج2، ص241.

⁽³⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل161.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

^{(5) [}يطلب] مانطة من (ب).

^{(6) [}لم] ساقطة من (l).

⁽⁷⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2: ص241.

⁽⁸⁾ قال النسفي: (فيقبل قوله فيها أي قول المعزول لأن ذا اليد أثبت إقرار، أن اليد كانت للمعزول فيصبح إقرار، كأنه في يد، في الحال). النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل161.

^{(&}lt;sup>9</sup>) القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص225.

^{(10) [}الأرل] من (ب، ج).

^{(11) [}نينحاباء] من (ب: ج).

⁽¹²⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص103.

في الكبرى: وكذا الاستقراض والاستعارة؛ لأن في ذلك تهمة والفتوى على أنه لا يتولى البيع والشراء بنفسه أينما كان، والأولى أن لا يعلم وكيله أيضًا حتى لا يسامح فيصير آكلاً بقضائه، ولا ينبغي أن يسلم الداخل على القاضي في مجلس القضاء ولو سلم لا يجب عليه الرد؛ لأن هذا سلام في غير أوانه فلا يستوجب الرد، والمدرس في هذا (1) كالقاضي، وإذا سلم عليه أحد الخصمين وأراد الجواب فلا ينبغي أن يزيد على قوله: عليك؛ لأنه جراب كافي ولو زاد عليه ينكسر قلب الآخر (2).

قوله: وَلَا يَخْضُرُ دَعْرَةً [إلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً] (ت⁽⁴x³)، لأن الخاصة لأجل القضاء بخلاف العامة ويدخل في هذا الجواب قريبة وهو قولهما وعن محمد رحمه الله أن يجيبه وإن كانت خاصة كالهدية والخاصة ما لو علم المصنف⁽⁵⁾ أن القاضي لا يحضرها لا يتخذها ⁽⁶⁾.

ي، قوله: وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، مثل دعوة العرس والختان فإن كانت الدعوة خاصة مثل الخمسة والعشرة لا يحضرها، إلا أن يكون لرجل قد اعتاد إجابته قبل القضاء فلا بأس بذلك كما في قبول الهدية (7).

في الزاد: وَلَا يَحْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَةً (الله على حضور الدعوة الخاصة تهمة بخلاف الدعوة العامة وتكلموا في الفرق بينهما والصحيح أن صاحب الدعوة إن كان بحال لو علم أن القاضي لا يحضر لا يتخذ فهذه دعوة خاصة فلا يجيبه، وهذا إذا لم يكن بين القاضي وصاحب الدعوة قرابة، فإن كان بينهما قرابة يجيبه، وإن كانت الدعوة خاصة؛ لأن إجابة الدعوة صلة الرحم وهو فرض عليه، كذا ذكره الخصاف وحمه الله.

^{(1) [}في هذا] ساقط من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الولوالجي، القناوي الولوالجية، مصدر سابق، ج4، ص30 - 31.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ج).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

^{(5) [}الضيف] من (ب): [المضيف] من (ج).

⁽⁶⁾ ينظر: المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص103.

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل152.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

وذكر الطحاوي رحمه الله: أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يجيب الدعوة الخاصة للخاصة للخاصة للقريب وعن محمد يجيب ثم إنما يجيب الدعوة الخاصة للقريب خصومة فأما إذا كانت له خصومة لا يجيبها ثم إنما لا يجيب الدعوة الخاصة [للأجنى كما في قبول] (أ) الهدية (3x²).

ه، قوله: وَيَشْهَدُ الْجَنَائِزَ وَيَعُودُ الْمَرْضَى! لأن ذلك من حقوق المسلمين، قال ﷺ: (ستة حقوق) (4) وعد منها هذين (5).

[في التنبيه⁶⁾، عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام حق المسلم على المسلمين ستة أشياء قال رسول الله: (إذا لقيته فسلم عليه وإذا دعاك فأجب وإذا استنصحك فأنصح له

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ ينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص71، والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص178.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل349.

⁽⁴⁾ قال عليه السلام: (للمسلم على المسلم سنة حقوق وذكر منها شهود الجنازة وعود المريض) قلت أخرجه مسلم في كتاب الأدب عن سعيد بن المسبب عن أبي هريرة بلفظ حق المسلم على المسلم وفي الباب عن أبي أبوب في الأدب المفرد للبخاري، صححه ابن حبان وشعيب الأرناؤوط، باب أدب القاضي، وقم الحديث: 821. العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص169، والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج4، ص75، وأبن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التبمي ألبستي (1414هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، ط2، ج1، ص477، مؤسسة الرسالة، بروت.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص103.

⁽⁶⁾ وهو: كتاب النبيه على مشكلات الهداية، الإمام العلامة صدر الدين، أبو الحسن على بن علاء الدين علي بن محمد، المعروف بابن أبي العز، الأذرعي الأصل، الدمشقي الصالحي الحنفي، ولم في 22 من ذي الحجة سنة 731ه، نشأ في ظل أسرة كان لها علو شأن في مجال العلم والدعوة، متزعمة للمذهب الحنفي في دمشق، فأبوء هو القاضي علاء الدين علي بن أبي العز الحنفي، خطب جامع الأفرم، وجده هو القاضي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي العز، كان من مشايخ الحنفية واثمتهم، وهو أول من خطب بجامع الأفرم ودرس بالمعظمية والقليجية والظاهرية، وكذا أبو جده محمد بن أبي العز، كان مدرسا بالمرشدية، وكان فيه صلاح، أما عن مشايخه، فالمتبع لكتاب شرح العقيدة الطحارية يجد، كثير النقول عن الأثمة السلفين

وإذا عطس فحمد له فشمنه وإذا مرض فعده وإذا مات فاتبعه)(1) [(2).

م، هذا إذا لم يكن المريض من [جهة](³⁾ المتخاصمين والمراد من الإقبال تسوية النظر من الجانبين⁽⁴⁾؛

في الكبرى، قاض أخبر أن فلانًا طلق امرأته ثلاثا، أو استرق الحرّ إن كان المخبر عدلين أن يطلبه أشد الطلب؛ لأنه ثبت عند القاضي ما هو منكر بحجة شرعية، وإن كان المخبر عدلاً واحدًا، لو كان أكبر رأيه أنه صادق فالأفضل أن يطلبه، وإن [...] أن لم يطلبه وسعه، وإن لم يكن المخبر عدلاً لم يكن عليه ذلك إذا علم القاضي بوجوب حق الإنسان على غيره قبل تقلد القضاء لا يقضى بذلك العلم عند أبي حنيفة هي خلافا لهما، ولو علم بعد تقلده في المصر الذي هو قاض فيه في مجلس القضاء أو في غيره يقضى به في حقوق العباد التي تثبت مع الشبهات التي يسقط، كالقصاص وحد القذف.

كالإمام ابن القيم وشيخه ابن تيمية وكذا ابن كثير، وقد وصف هذا الأخير بأنه شيخه في أكثر من موضع من شرحه له عدة مؤلفات منها: شرحه على العقيدة الطحاوية والنور اللامع في ما يعمل به في الجامع ورسالة في الأتباع وغيرها. المغراوي، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، طأ، ج8، ص421، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، النبلاء للكتاب، مراكش. والبغيادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج4، ص313.

⁽¹⁾ أخرجه أحمد بن حنبل في مسند، عن أبي هريرة، قال الشيخ شعيب الأرنازوط: حديث صحيح وهذا إسناد حسن، رقم الحديث: 9330، باب حق المسلم على المسلم والجنائز. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج2، ص412، وأحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنووط)، مصدر سابق، ج2، ص421.

⁽²⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعفونتين وردت [جملة] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص179.

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل161.

^{(6) [}عدلا] من (ب).

ر7) [كان] من (أ)،

^{(8) [}المخبر] ساقط من (أ): [الخبير] من (ج).

ولا يقضي في الحدود الخالصة لله تعالى كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر، إلا انه إذا وجد سكرانا، أو رجلا به أمارات السكر، ينبغي أن يعزره للتهمة ولا يكون ذلك حدًا، ولو علم ذلك بعد تقلده القضاء في المصر الذي هو قاض فيه يجوز أن يخرج من مصر قضائه إلى ضيعة، أو لتشييع⁽¹⁾ جنازة فعلم⁽²⁾ بثبوت⁽³⁾ الحق فهو على الخلاف ألذي مر]⁽⁴⁾، وقيل هذا إذا لم يكن مقلدا على القرى جاز له أن يقضي بذلك العلم عند أبي حنيفة واليه مال⁽⁵⁾ الحلواني رحمه الله تعالى، وقيل لا يجوز أن يقضي بذلك العلم عنده وإن كان مقلدا على القرى فعلى هذا القول جعل المصر شرط نفاذ القضاء، وإليه قال⁽⁶⁾ السرخسي رحمه وجعل هذا الجواب ظاهر الرواية (7).

[حبس الغريم]

قوله: فَإِذَا ثَبَتَ الْحَقِّ عِنْدَ قضاء (8) القاضي وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحَقِّ (9) حَبْسَ غَرِيمِهِ لَمْ يُعَجِّل بِحَبْسِهِ وَأَمَرَهُ بِدَفْعٍ مَا عَلَيْهِ (10)، لأن الحبس جزاء المماطلة فلا بد من ظهورها، وهذا إذا (11) ثبت الحق بإقراره؛ لأنه لا يعرف كونه مماطلا في أول الوهلة فلعله طمع في الإمهال فلم يستصحب المال، فإذا امتنع بعد (12) ذلك حبسه لظهور طلبه (13)، أما إذا

⁽t) [ننغ] من (l).

^{(2) [}فعلم] ساقطة من (ب)، [فلم] من (ج).

^{(3) [}لئبوت] من (ب)، [يئبت] من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقولتين ساقط من (ب).

^{(5) [}قال] من (أ).

^{(6) [}مال] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ينظر: قاضيخان، فنارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص1292 وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص450 - 451 - 452.

^{(8) [}نضاء] من (ب).

^{(9) [}الحق] سانطة من (أ).

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص225.

^{(11) [}إذا] سانطة من (ب).

^{(12) [}بعد] ساقطة من (ب).

^{(13) [}مطلبه] من (أ، ج).

ثبت بالبينة حبسه كما ثبت (1) لظهور المطل بإنكاره (2).

في الته ذيب، القضاء يمهلون إلى أسبوع ولا يمهل أكثر من ذلك؛ إلا برضا المدعى فلو كان غريبا على الطريق يمهل إلى أخر مجلس القاضي ولا يزاد عليه (³⁾.

ه، قوله: فَإِن امْتَنَعَ حَبَسَهُ فِي كُلِّ دَيْنٍ لَزِمَهُ بَدَلاً عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ كَثَمَنِ الْمَبِيعِ [وَيَدَلِ الْقَرْضِ] (أَوَ الْتَزَمَهُ بِعَقْدِ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ (أَهُ الله إذا حصل المال في يده ثبت غناه به، وإقدامه على التزامه باختياره دليل يساره إذ هو لا يلتزم إلا ما يقدر على أدائه، والمراد بالمهر المعجل لا المؤجل (أ).

في الرسالة الزاجرة للفئية (7) الفاجرة، لمولانا شرف الحق والدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بحيرا(8) رحمه الله وحدثت واقعة في عهد السلطان الكريم الحليم شمس الدنيا والدين (9) [أ/ 556] أنار الله برهانه وأدر عليه بكرمه ورضوانه وهي أن نائب القاضي بالحضرة اجلها الله حبس واحدًا من خواص السلطان بمهر امرأته، وسألوا عن ذلك الإمام البارع ركن الملة والدين منشئ النظر أستاذ الأثمة بالمكارم محمود السمرقندي (10) رحمه الله فأخطأ، وقال: الحبس غير مشروع؛ لأن المهر لم

^{(1) [}حبس] من (أ).

⁽²⁾ الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص242.

⁽³⁾ ينظر: الزيبدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص216.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المختصر.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص104.

^{(7) [}للفتية] من (ب): [المفية] من (أ). ولم أرفق في العثور على ترجمة هذا الكتاب.

⁽⁸⁾ لم أعثر له على ترجمة.

⁽⁹⁾ لم أعثر له على ترجمة.

⁽¹⁰⁾ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محمود السمرقندي السنجاري الحنفي مولده بها سنة 675ه، خرج من بلده سنجار وأقام بماردين حتى توفي بها في رمضان سنة 721ه، ودرس الفقه وصنف وأفتى بها له تصنيف عمدة الطالب لمعرفة المذاهب وذكر في الكتاب خلاف العلماء وخلاف أحمد ودارد وأهل الشيعة وله شعر أيضا. القرشي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج2، ص 79.

يجب عند تعيينه، ذكر التعجيل والتأجيل، فكان مؤجلاً، وسالوني عنها فقلت: إنه أصاب في الحكم، والحبس مشروع (أ)، وكتب كل واحد من المجيبين (2) جواب الفتوى على ما يعتقده فرفع هذا الجواب الحديث بعض أعيان (3) الدولة إلى حضرة السلطان فصدر الإمام (4) بعقد محفل في القصر العالي فاجتمع هناك بحكم المثال الأعلى مشاهير أثمة الحضرة وعلماؤهم وأكابر الخواص وعظماؤهم فالقوا: هذه المسألة فقال

⁽¹⁾ ما ذكره المصنف من أن المسألة متعلقة في شرط تعجيل المهر، قد اقتبستها ونسختها من كتاب المحيط البرهاني رهي: (لا خلاف لأحد أن تأجيل المهر إذا كان إلى غاية معلومة نحو شهر أر منة أنه صحيح، وإن كان لا إلى غاية معلومة فقد اختلف المشابخ فيه، بعضهم قالوا: لا يصح، وبعضهم قالوا: يصح وهو الصحيح، وهذا؛ لأن الغاية معلومة في نفسها رهو الطلاق أو الموت، ألا ترى أن تأجيل البعض صحيح وإن لم يتفقا على غاية معلومة نحو الشهر أو السنة، وإنما يصح بالطريق الذي قلنا. وما ذكر في "مجموع النوازل" للإمام أبي الليث السمرقندي، ص183، أنه يقضى لها نصف المهر معجلًا فإنما ذلك بناء على عرف أهل سمرقند أنهم يعجلون النصف من المسمى، وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله إلا أن ذلك يختلف باختلاف البلاد، والصحيح ما ذكرنا. وإن شرطا تعجيل الكل في العقد فهو كما شرطا، ووجب تعجيل الكل، إذ لا تعتبر دلالة العرف إذا جاء الصريح بخلافها. ولو دخل الزوج بها خلا بها برضاها فلها أن تمنع نفسها منه وتمنعه عن السفر بها حتى تستوفي جميع المهر على جواب الكتاب. والمعجل في عرف ديارنا في قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف رحمهما الله: ليس لها ذلك وأجمعوا على أنه لو دخل بها كارهة، أو دخل بها وهي صغيرة، أو مجنونة إنه لا يبطل حقها في المنع والحبس. ووجه قولهما: أن المقصود عليه صار مُسلمًا بالوطأة الواحدة، ألا ترى أن المهر كله يتأكد الوطأة واحدة، فلو ثبت لها حق المنع نصير مستردة، والثابت لها حق المنع عن التسليم لا حق الاسترداد بعد التسليم، ولأبي حنيفة رحمه الله أن المستونى بالرطء وإن كثر فهو مستحق بعقد فلا يجوز إخلاؤه عن العوض إبانة لخطره لأن في حق تأكد المهر أقيم وطأ، واحدة مِقّامَ جميع الرطآت لأنه لا يمكن تأكيله بقدره؛ لأنه لا يعرف مقدار عدد، لكن إذا وجد وطآت أخر فالبدل مقابل الكل فكانت ممتنعة عن تسليم ما قابله البدل لا مستردة). ينظر: ابن مازه: المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج3، ص223 - 224.

^{(2) [}المحين] من (ب، ج).

^{(3) [}أركان] من (أ).

^{(4) [}الأمير] من (أ).

الإمام العالم ركن الدولة (1) والدين (2) رحمه الله؛ أن الصحيح ما قررناه في جواب الفتوى لأنه ذُكر.

في الذخيرة، قال مشايخنا رحمهم الله وفي عرف ديارنا ليس للمرأة أن تمنع نفسها من زوجها حتى تستوفي جميع المهرا لأن في عرفنا، البعض [مؤجل [والبعض معجل]⁽⁵⁾ والمعجل]⁽⁵⁾ والمعجل]⁽⁶⁾ يسمى [دست بيمان]⁽⁶⁾، والمؤجل يسمى [كابين برني]⁽⁶⁾، والمعروف كالمشروط، فإن بينا مقدار المعجل ومقدار المؤجل فهو على ما بينا، وإن لم بينا شيئًا ننظر إلى المسمى وإلى المرأة؛ إن مثل هذه المرأة كم يكون لها من مثل هذا المسمى معجلاً، وكم يكون لها مؤجلا في العرف؟ فنقضي بالعرف، وما⁽⁷⁾ ذكرنا في مجموع النوازل⁽⁸⁾ أنه يقضى لها بنصف المهر معجلاً فإنما ذلك بناء على عرف

⁽١) [الدولة] ساقطة من (أ، ب).

⁽²⁾ ركن الدولة: هو أبو على الحسن بن بويه بن فناخسرو الديلمي الملقب ركن الدولة ركان صاحب أصبهان والري وهمذان وجميع عراق العجم وهو والد عضد الدولة فناخسرو ومؤيد الدولة أبي منصور بويه وفخر الدولة أبي الحسن على وكان ملكا جليل القدر عالي الهمة وكان أبو الفضل ابن العميد وزيره وكان مسعودا وكان أوسط الإخوة الثلاثة وهم عماد الدولة أبو الحسن على وركن الدولة المذكور ومعز الدولة أبو الحسين أحمد، وتوفي ليلة السبت لالتي عشرة ليلة بقيت من المحرم سنة 366ه، بالري ودفن في مشهده ومولد، تقديرا في سنة 484ه، قاله أبو إسحاق الصابئ وملك أربعا وأربعين سنة وشهرا وتسعة أيام وتولى بعد، ولد، مؤيد الدولة وحمه الله تعالى. ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج2، ص118.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المحيط.

^{(4) [}معجل والبعض مؤجل والبعض) من (ب)، [معجل والبعض مؤجل والمؤجل] من (ج).

^{(5) [}استمان] من (أ)، ومعناها (وقف)، [دنستيمان] من (ج). ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (معاهدة).

 ⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين وردت بالفارسية، (كردني) من (ب، ج). ولم أوفق في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

^{(7) [}وكم] من (ب).

⁽⁸⁾ وهي: فناوى النوازل، تأليف الإمام الفقيه الزاهد أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، (ت375هـ).

أهل سمر قند⁽¹⁾ [أنهم يعجلون النصف من المسمى]⁽²⁾، وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله وقال: إلا أن هذا يختلف باختلاف البلاد، وقال محمد رحمه الله قلت: الصحيح قولنا⁽³⁾.

لأنه ذكر في شرح الطحاري رحمه الله المهر لا يخلو إما أن يكون بشرط التعجيل، أو بشرط التاجيل، أو مسكونا عنه، فإنه يجب في الحال معجلاً، لأن هذا عقد معاوضة (5) فيقتضي المساواة في الجانبين فالمرأة عينت حق الزوج فوجب أن يتعين حقها، وإنما يتعين بالتسليم وإن كان مؤجلاً فليس لها حق المطالبة إلى أجل سواء كانت المدة طويلة أو قصيرة بعد أن كانت معلومة.

وفي شرح الكرخي⁶⁰ رحمه الله إذا ذكر للمهر أجلا غير معلوم مثل أن يقول تزوجتك إلى الميسرة صار المهر حالا لأن الأجل لا يثبت إلا معلوما وإذا لم يبين مدة بطل التأخير وبقي المهر حالا وهكذا ذكر الشيخ الإمام أبو الفضل الكرماني⁷⁰ في

⁽¹⁾ سمر قند: مدينة مشهورة بما رراء النهر قصبة الصغد، تقع في أوزبكستان حالبًا؛ قالوا: أول من أسبها كيكاوس ابن كيقباذ، وليس على وجه الأرض مدينة أطيب ولا أنز، ولا أحسن من سمر قند، افتتحها قنيبة بن مسلم الباهلي سنة 87هـ، في أيام الوليد بن عبد الملك، وصالح دهاقينها وملوكها، ومن أهم أعلام سمر قند: محمد بن أحمد السمر قندي، صاحب: تحفة الفقهاء، الحموي، ياقرت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، معجم البلغان، ج2، ص473، دار الفكر، يووت.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المحيط.

⁽³⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج3، ص223 - 224.

^{(4) [}التعجيل] من (أ، ب).

 ⁽⁵⁾ عقد المعارضة: عقد يعطى كل طرف قبه نفس المقدار من المنفعة التي يعطيها الطرف الآخر.
 القلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق: ج1، ص438.

⁽⁶⁾ وهو الإمام أبو الحسن الكرخي.

⁽⁷⁾ هو: عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه بن محمد بن إبراهيم ركن الدين أبو الفضل الكرماني ولد بكرمان في شوال سنة 457هم، وقدم مرو فتفقه وبرع حتى صار إمام الحنفية بخراسان وله كتاب شرح الجامع الكبير وكتاب التجريد وشرحه بكتاب سماه الإيضاح ومات بمرو ليلة العشرين من ذي القعدة سنة 543هـ ابن قطاربغا، تاج التراجم، مصدر سابق، ج1، ص11.

إيضاحه أن وشيخ الإسلام علاء الدين السمرقندي (2) رحمه الله في تحفة الفقهاء (3) وأورد سائر أثمتنا المحققين الشخه في كتبهم قال الإمام ركن الدين (4) في ديارنا ما ذكرنا فقال الكانب عرف هذه البلاد ما قررنا وعرف كل بلدة معتبر فيه دون ما سواه يؤيده ما قال (5).

في الذخيرة: عن الفقيه أبي الليث السمرقندي أن العرف يختلف باختلاف البلاد فجرى الحكم على ما أثبتناه وتقرر الفترى على ما أجبناه وصوب الحاضرون ما بيناه والحمد لله على نعمه التي لا يقدر احد على إحصائها ويتبلج لذري الرجاء مسح النجاح من إرجانها⁶⁰.

في الكبرى، [قال: القاضي فخر الدين رحمه الله الفتوى على هذا أو صح]⁽⁷⁾، قال بعضهم: يحكم الذي إلا في العلوية والفقهاء، ونسب الحلواني والنه هذا القول إلى الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى، فإن ادعى الدائن أنه غير الذي وزنه قبل الحضور مجلس القضاء؛ وكان ذو الأغنياء كلف إقامة البينة على ذلك، وقال: فخر الدين (8)

⁽¹⁾ وهو كتاب التجريد الذي شرحه أبو الفضل الكرماني، وسماه الإيضاح. المصدر السابق.

⁽²⁾ هو: الإمام علاء الدين محمد بن أبي أحمد السمرقندي، (ت539هـ)، وهو شيخ الإمام أبو بكر أبن مسعود الكاساني وقرأ عليه معظم تصانيفه مثل التحقة في الفقه وشرح التأويلات في تفسير القرآن العظيم وغيرهما من كتب الأصول وسمع منه الحديث ومن غيره. أبو جرادة، كمال الدين عمر بن أحمد، بغية الطلب في تاريخ حلب، (تحقيق: شهيل زكار)، ج10، ص4347، دار الفكر، سورت.

⁽³⁾ وهي: تحفة الفقهاء في الفروع للشيخ الإمام الزاهد علاء الدين محمد بن أحمد السمرفندي الحنفي زاد فيها على مختصر القدوري ورتبها أحسن ترتيب وصنف تلميذه الإمام أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة 587هـ، شرحا عظيما في ثلاثة مجلدات وسماء بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص371.

⁽⁴⁾ وهو الإمام أبو الفضل الكرماني.

⁽⁵⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنالع، مصدر سابق، ج2، ص288.

⁽⁶⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابن، ج3، ص224.

 ⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [قال الفاضي فخر الدين رحمه الله الفتوى على هذا أو صح] من النسخة (ج).

⁽⁸⁾ وهبو: الإمنام فخر الندين أبنو المحامس الحسن المعروف بقاضيخان الأرزجندي القرغباني، (ت592هـ).

. رحمه الله والفترى (1) انه إن كان الدين (2) وجب بدلاً عما هو مال [كالقرض وثمن البيع] (3) فالقول قول مدعي البسار اوإن وجب بدلاً عما ليس بمال بأن وجب بعقد باشره باختيار فكذلك لوجود دليل اليسار اوهو المبادلة والتزام الدين باختيار وإلا فالقول قول الإعسار لعدم دليل اليسار (4).

ه قوله: فَسَهْرَئِنِ أَوْ ثَلَالَـهُ (أَهُ)، والـصحيح أن التقـدير مفـوض إلـى رأي القاضـي لاختلاف أحوال الأشـخاص فيه، قوله: خَلَى سَبِيلَه، يعني بعدما مضي المدة؛ لأنه استحق النظرة إلى الميسرة فيكون حبسه بعد ذلك ظلمًا (6).

في الكبرى (⁷⁾، قوله: يحبسه؛ ثم يسأل عن حاله، فهذا قول أبي حنيفة ويشخه؛ لأن البينة على الإفلاس لا تقبل قبل الحبس، وهو المختار، وبعد الحبس الحال لا يخلو، إما ان كان حاله مشكلا أو لم يمكن فإن كان لا يقبل (⁸⁾ قبل مضي المدة [فإذا مضت تلك المدة] (⁹⁾ واحتاج القاضي إلى معرفة حاله رجع إلى من له معرفة بحاله وأعرف الناس بحالة جيرانه وأهل محلته فيسأل الثقات منهم ومن أصدقائه وأهل سوقه فإن قال هؤلاء لا نعرف له مال، أفلسه القاضى وأخرجه من السجن (¹⁰⁾.

م، قوله: وَلَا يَحْبِسُهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ (11)، كبدل المغصوب والمتلف وارش الجنايات، قوله: ثم يسأل أي القاضي، يسأل عن حاله عن (12) الناس فإن قالوا إنه معسر

أوالفتوى] سائطة من (أ).

^{(2) [}الزي] من (ب)، [والدين] ساقطة من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أنبنها من كتاب قاضيخان.

⁽⁴⁾ قاضيخان، فناوى قاضيخان، مصدر سابن، ج2، ص302.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص104.

^{(7) [}الزاد] من (ب، ج).

^{(8) [}الأنشل] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص181.

⁽¹¹⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

^{(12) [}عن] ساقطة من (ب)،

خلي سبيله (^{2_×1)}.

[كتاب القاضي إلى القاضي]

ي، قوله: وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي⁽³⁾، يريد به من قاضي مصر إلى قاضي مصر آخر ومن قاضي مصر آخر⁽⁴⁾ إلى قاضي رستاق⁽⁵⁾، ولا يقبل كتاب⁽⁶⁾ قاضي الرستاق⁽⁷⁾ إذا ورد على قاضى مصر.

قوله: في الْحُقُوق، يريد به حقوقًا لا⁽⁸⁾ تسقط بالشبهات كالديون والأعيان التي لا نحتاج إلى الإشارة إليها، وكذلك الدور، والعقار، وأما المنقولات التي يمكن الإشارة إليها كالعبد، والدابة، والثوب لا يقبل فيه كتاب القاضي إلى القاضي في قول علمائنا الثلاثة إلا عند أبي يوسف، إذا أبق العبد فأخذ في بلدة فأقام رجل البينة أنه عبده أخذه فلان بن فلان في مصر كذا وشهد الشهود على حليته (⁽⁹⁾ يجب [على القاضي الذي عنده العبد أنه شهد الشهود عنده.

وذكروا أن عبدًا صفته وحليته كذا أخذه فلان بن فلان [من فلان وأنه لفلان بن فلان بن فلان]⁽¹²⁾ منسوب إلى جدّهما، ويكتب العنوان⁽¹³⁾ في داخل الكتاب وخارجه

⁽¹⁾ أبر القاسم السمرقندي، الققه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1148.

⁽²⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل161.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226. 🗈

^{(&}lt;sup>4</sup>) [آخر] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ الرستاق فارسي معرب، ويقال: رسداق أيضًا وهو السواد، والجمع الرسانيق. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص267.

^{(6) [}كتاب] ساقط من (ب).

^{(7) [}الرستافين] من (ب).

^{(8) [}لم] من (أ).

⁽⁹⁾ الحلية: أي: الإنسان صفته، وما يرى منه من لون وغيره والجمع حلى بالكسر والضم. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص138.

^{(10) [}القاضي] ساقطة من (ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

^{(13) [}الكتاب] وردت من كتاب الينابيع.

باسمه واسم المكتوب إليه واسم أبويهما والمعتبر هو الداخل دون الخارج فإذا وصل إليه الكتاب فشهد الشهود بذلك سلم العبد إليه وأخذ منه كفيلاً وختم في عنق العبد وبعثه إلى القاضي الذي كتب الكتاب إليه حتى يشهد الشهود عليه ثم يكتب إلى ذلك كتابًا آخر، فإذا ثبت عنده قضي بذلك وسلم العبد إلى (أ) من أتى بالكتاب [أ/ 557] وأبرأ كفيله (2).

ولا يقبل كتاب القاضي [إلى القاضي]⁽³⁾ في الأمة بالإجماع، وقد روى بشر عن أبي يوسف⁽⁴⁾ وتلفظ انه يجرز في الجارية أيضًا.

وذكر في الأصل أنه إذا ادعى نكاح امرأة غائبة وأقام على ذلك بينة كتب له القاضي إلى القاضي الذي عند، تلك المرأة كتابًا، وقال محمد في نوادر ابن رستم لو أقام على رجل بينة عند قاضي الكوفة أن أختي فلانة بنت فلان في يد فلان بن فلان غصبها فاتخذها أمة له وجدها الشهود فإن القاضي يكتب له كتابًا بذلك؛ لأنه نسب وفي النسب يكتب.

وقال ابن أبي ليلى يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في المواضع كلها وعليه الفتوى لتعامل الناس، فإذا أورد على [...]^{رق} القاضي كتاب القاضي، وشهد الشهود بأنه كتاب فلان القاضي سألهم هل قرأة عليكم وختمه بحضرتكم أم لا؟ فإن قالوا: نعم قبله، وإلا فلا في قول أبي حنيفة هيئت ، وقال أبو يوسف رحمه الله إذا كان المكتوب مختومًا قبله في الوجهين جميعًا هذا إذا كانوا لم يحفظوا ما في الكتاب، أما إذا حفظوا ما فيه فلا حاجة إلى الختم.

فإن انكسر ختم 6 الكتاب ليس للقاضي أن يقبله في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وزفر رحمه الله أن كان لا يحفظون ما فيه، وقال أبو يوسف رحمه الله إذا كان

 ^{(1) [}إلى] سائطة من (أ).

⁽²⁾ الرومي: الينابيع، مصدر سابق، ل153.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب البنابيع.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [أبي حنيفة] من (ب).

^{(5) [}ملي] من (ب).

^{(6) [}ختم] ساقطة من (ب).

خواتيم (1) الشهود على الكتاب قبله، وكذلك لو أعطي إليهم كتابًا مختومًا وأشهدهم عليه عليه عليه المعلم عليه أله المناس، وإذا^{رق} كان الكتاب الذي ورد عليه بشهادة من لا تقبل شهادته كالوالدين والزوجة جاز القضاء به في الديون والعروض (4)، والدور (5)، والعقار بخلاف ما إذا ترافعوا إليه من غير كتاب (6).

وذكر في كتاب نوادر ابن رستم ينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن عدالة القاضي الذي كتب إليه الكتاب فإن زكاء قبله وإلا فلا، وإن قالوا إنه جاهل فإني انظر ما قضى به أن كان موافقًا للشرع أمضيته (7) وإلا رددته (8)، ولو قدم إلى قاضي بغداد وقال اكتب إلى قاضي حلوان (9) وهمدان (10) [وجد هناك أخذه بالحق (11) والزي (21) كتابًا فأينما وجدت خصمي أخذته لم يجبه إلى ذلك ولكن يكتب إلى قاضى [حلوان (13)

^{(1) [}خرانيم] ساقطة من (أ).

^{(2) [}عليهم] من (أ).

^{(3) [}ران] من (ج).

^{(4) [}والقروض] من (أ).

^{(5) [}سافطة] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ الرومي، اليثابيع، مصدر سابق، ل153.

^{(7) [}امضاء] من (ب).

^{(8) [}أرددته] من (ب، ج).

^{(9) [}حبران] من (أ).

⁽¹⁰⁾ همدان، وتسمى همذان أيضًا، مدينة مشهورة من مدن الجبال، قبل: بناها همذان بن فلوج بن سام بن نوح، عليه السلام، ذكر علماء الفرس أنها كانت اكبر مدينة بأرض الجبال في إيران، وكانت أربعة فراسخ في مثلها نالآن لم تبق على تلك الهيئة، لكنها مدينة عظيمة لها رقعة واسعة، وهواء لطيف وماء عذب وتربة طيبة، ولم نزل سرير الملوك، لرخصها وكثرة أشجارها والفواكه بها، أهلها من أعذب الناس كلاما وأحسنهم خلقا والطفهم طبعاً. القزريني، زكريا بن محمد بن محمد بن محمد بن

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(12) [}والذي] من (أ)، [والري] من (ج)، والصواب المثبت من كتاب البنابيع.

⁽¹³⁾ حلوان: من كور الجبل ويمقربة من شهرزور وخانقين، بناها فباذ بن فيروز ملك الفرس والد أنوشروان: وهي بين فارس والأهواز، وحلوان مدينة سهلية جبلية على سفح الجبل المطل على

. وهمدان (أ)، فإن وجد، هناك أخذه بالحق وإلا كتبه إلى قاضي [⁽²⁾ كورة ⁽³⁾ أخرى بما جاءه من كتاب قاضي بغداد ⁽⁴⁾، وعلى هذا يفعل كل قاض يصل إليه الكتاب، [هكذا ذكره في نوادر ابن رستم رحمه الله.

ولا يشترط حضور الخصم في قبول الكتاب إذا ورد إليه في قول أبي يوسف رحمه الله، وقال أبو حنيفة على أومحمد [⁵⁰، لا بد من حضور الخصم فإن كان من داخل الكتاب] أن من فلان إلى فلان إلى فلان إلى ألا أن يكون اسم ذلك أو كنيته مشهورًا كشهرة أبي حنيفة على ، وقال أبو يوسف له (8) أن يقبله هذا إذا كان بين يدي (9) الكاتب والمكتوب إليه مسيرة ثلاثة أيام، أما إذا كان اقل من ذلك

العراق، وسميت بذلك لأن معناها حافظ حد السهل، لأن حلوان أول العراق وآخر حد الجبل، وقبل سميت بحلوان بن عمران بن الحاف بن فضاعة وكان نزلها فنسبت إليه، وبناء حلوان بالطين والحجارة، وهي نحو نصف الدينور، والجبل منها على فرسخين، والثلج يكثر بها، وهي حارة الهواء كثيرة النخل والأنهار، ومنها إلى شهرزور أربعة فراسخ، وليس بالعراق بعد الكوفة والبصرة وواسط أعمر منها ولا أكبر ولا أخصب، وجل ثمارها شجر النين. الحميري، لمحمد ابن عبد المنعم الجميري (1980)، الروض المعطار في خبر الاقطار، (تحقيق: إحسان عباس)، ط2، ص195، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج.

- (1) [همدان] ساقط من (أ).
- (2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).
- (3) الكُورَة، بالضم وهي المدينة. الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج14، ص77.
- (4) محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الوهاب أبو عبد الله الدامغاني الحنفي قاضي بغداد ولد سنة 398 وتوفي سنة 478هـ، له شرح مختصر الحاكم في الفروع. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6: ص74.
 - (5) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ؛ وقد أثبتها من كتاب إلينابيع.
 - (6) ما بين المعقونتين ساقط من (أ).
 - (7) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).
 - (8) [له] ساقطة من (أ).
 - (⁹) [يدي] ساقطة من (أ، ج).

لم (1) يقبل الكتاب في الوجوه كلها، وقال أبو بوسف ومحمد رحمهما الله في نوادر هشام أن كان في مصر واحد قاضيان جاز كتاب أحدهما إلى الآخر في الأحكام، ولو أن قاضيين التقبا فقال أحدهما للآخر إن فلانًا أقر لفلان بكذا لم يجز له أن يقضي بذلك حتى يبعث إليه كتابًا، هكذا قاله ابن مقاتل.

وذكر في الأصل إذا مات [المكتوب إليه قبل وصول الكتاب] (2) أو عزل عن القضاء ثم وصل الكتاب (5) إلى من نصب بعده ينبغي (4) أن لا يجيزه، وفي نوادر هشام قال أبو يوسف رحمه الله لو عزل (5) القاضي المكتوب إليه [أو مات] (6)، ثم قدم الذي عليه الدين إلى القاضي الكاتب فأخذه المدعي فاحتج إليه بكتابة وقد غاب شهوده؛ قال: لا أقضي عليه بذلك حتى يقيم البيئة ثانيًا، وعن محمد رحمه الله لو قبل المكتوب إليه الكتاب والختم ولم يعدل بيئة (7) الوكالة [حتى عزل؛ لم يضره، فإذا عدلت بيئة الوكالة] (8) قبله؛ لأنه إنما قبل (9) ذلك يوم شهدوا على الكتاب، وعنه أيضًا إذا كان مع صاحب الكتاب ابنه فمات الأب (10) في الطريق وأتى بالكتاب إلى القاضي [ابنه] (11)؛ قضى له بذلك؛ لأنه وارثه (12) (13)

⁽b) [Y] (b)

^{(2) [}قبل أن يصل المكتوب إليه] من (ب): [المكتوب إليه] من (ج).

^{(3) [}الكتاب] ساقط من (ب).

^{(4) [}نبننی] من (أ).

^{(5) [}غرق] من كتاب البنابيع.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

^{(7) [}بيته] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب، ج).

^{(9) [}ثبت] من (أ).

^{(10) [}الابن] من (ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب البنابيع.

^{(12) [}ررثه] من (ب).

⁽¹³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل153. وينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص800 وما بعدها.

في السراجية (1)، كتاب القاضي إلى القاضي فيما دون مسيرة سفر لا يجوز في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لو كان بحال لو غدا إلى باب القاضي لا يمكنه الرجوع إلى منزله في يومه ذلك يقبل، وعليه الفتوى، القاضي إذا عجز من استخراج الحق عن (2) المطلوب له أن يستعين بالوالي، ومؤنة المشخّص قيل: إنها على بيت المال، والأصح أنه على المتمرّد (3).

ي، قوله: فَإِنْ شَهِدُوا عَلَى خَصْم حاضر حُكِمَ بِالشَّهَادَةِ وَكُتِبَ بِحُكْمِهِ⁽⁴⁾، صورته رجل ادعى على رجل الفّا، وأقام عليه بينه، أو أقر بذلك، واصطلحا أن يأخذها منه (5) في بلد آخر، فكتب على هذا كتابًا إلى ذلك القاضي مخافة أن ينكره (6) فيأخذه بالكتاب (8x7).

ه، قوله: وَإِنْ شَهِدُوا بِغَيْرِ حَضْرَةِ خَصْمهِ لَمْ يُخكَمْ (9)؛ لأن القضاء على الغائب لا يجوز وَكَتَبَ بِالشُهَادَةِ لِيَحُكُمَ بها المكتوب إليه، وهذا هو الكتاب الحكمي، وهو نقل الشهادة في الحقيقة.

[شهادة القاضي إلى القاضي في الحدود]

وقوله: فِي الْحُدُودِ يندرج تحته اللدين والنكاح والنسب والمغصوب والأمانة المجحودة [والمضاربة المجحودة](10) الأن كل ذلك بمنزلة الدين، وهو يعرف بالموصف لا يحتاج فيه إلى الإشارة، ويقبَّل في العقار أيضًا؛ لأن التعريف فيه بالتحديد،

^{(1) [}السراجي] من (ج).

^{(2) [}من] من (ب، ج).

⁽³⁾ الأوشي: الفتاوي السراجية، مصدر سابق، ص478 - 483.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

^{(5) [}منه] ساقطة من (أ).

^{(6) [}ينكرها] من (ب).

^{(7) [}بالكتاب] ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل153.

^{(&}lt;sup>9</sup>) القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

ولا يقبل في الأعيان المنقولة للحاجة إلى الإشارة، وعن أبي يوسف رحمه الله يقبل في العبد دون الأمة لغلبة (1) الإباق فيه دونها، وعنه (2) رحمه الله انه يقبل فيهما بشرائط تعرف في موضعها، وعن محمد رحمه الله انه يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون (3).

م، قوله: إلَّا أَنْ يُفَوِّضَ إليه ذَلِكَ⁽⁴⁾، بأن يقول له الخليفة ولي من شثت واستبدل من شئت⁽⁵⁾. كذا ذكره القاضي خان رحمه الله⁽⁶⁾.

في الكبرى: السلطان إذا حكم بين اثنين قبال: أبو القاسم (7) رحمه الله: لا يجوز، وذكر الخصاف رحمه الله انه يجوز لأن قضاء غيره إنما ينفذ لأنه تقلد منه فلان (8) ينفذ قضاؤه كان أولى والفتوى على قول الخصاف رحمه الله، وإذا كان الأمير الذي يولى القضاء جائزا لا يجوز حكمه ويجوز حكم قضائه كما جاز قضاء من تقلد من معاوية والله كذا ذكر هنا والفتوى على انه يجوز حكم الوالي وان كان جائرا (9).

ه، قوله: وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يُفَوِّضَ إِلَيه ذَلِكَ (10)،

^{(1) [}لغلبة] ساقطة من (ب).

^{(2) [}وعنه] يقصد بها الثاسخ أبو بوسف رحمه الله.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص105.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁵⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل162.

⁽⁶⁾ قاضیخان، فتاوی قاضیخان، مصدر سابق، ج2، ص287.

⁽⁷⁾ هو: إسحاق بن محمد بن إسماعيل، أبو القاسم، الحكيم السمرقندي، قاض حنفي لقب بالحكيم لكثرة حكمته ومواعظهن تولى القضاء بسمرقند أياما طويلة، وكانت سيرته محمودة وانتشر ذكره في شرق الأرض وغربها توفي بسمرقند سنة 345هـ، من تصانيفه: الصحائف الإلهية والسواد الأعظم في الترحيد. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص139.

^{(8) [}فلا] من (ج).

⁽⁹⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1152؛ وينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص287.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

لأنه [أ/ 558] قلد القضاء دون [...] (أ) التقليد به فصار كتوكيل الوكيل: بخلاف المأمور بإقامة الجمعة حيث يستخلف؛ لأنه على شرف الفوات لتوقته فكان الأمر به إذنًا في الاستخلاف دلالة ولا كذلك القضاء، ولو قضى الثاني بمحضر من الأول أو قضى الثاني فأجاز الأول جاز كما في الوكالة، وهذا لأنه حضر، رأي الأول وهو الشرط، وإذا فرض إليه يملكه فيصير الثاني نائبًا عن الأصيل [...] (2).

في الكبرى، الخليفة إذا مات وله عمال وأمراء وقضاة فهم على حالهم، لأنه نائب عن العامة وهم قائمون⁽³⁾.

[حكم الحاكم لدى القاضي]

ه، وَإِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حُكُمْ حَاكِم آخَرَ أَمْضَاهُ إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ الْكِتَابَ أَو السُنَةُ أَو السُنَةُ أَو السُنَةُ أَو الْإِجْمَاعُ أَوْ أَنْ يُخَالِفَ الْكِتَابَ أَو السُنَةُ أَو الْإِجْمَاعُ أَوْ أَنْ يَكُونَ فَوْلاً لا ذَلِيلَ عَلَيْهِ (أَنَّ وَفِي الجامع الصغير (أَنَّ وما اختلف فيه الفقهاء فقضي به القاضي ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك أمضاه، والأصل أن القضاء متى لاقى فصلاً مجتهدًا فيه ينفذه ولا يرده غيره الأن الاجتهاد الثاني كالاجتهاد الأول وقد ترجح الأول باتصال القضاء به فلا ينقض بما هو دونه، ولو قضى في المجتهد فيه مخالفًا لرأيه ناسيًا لمذهبه نفذ عند أبي حنيفة ﴿ اللهِ عَنْ اللهُ عَامَدًا فَفِه روايتان ،

 ⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين وردت (الوكيل) وهي ساقط من (أ): وهي زيادة على النص من كتاب الهداية أيضًا ساقطة.

⁽²⁾ ما بين المعفونتين وردت من كتاب الهداية، وقد وضعتها في الهامش لتوضيح النص، وهي: (حتى لا يملك الأول عزله إلا إذا فوض إليه العزل وهو الصحيح). المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص106 - 107.

⁽³⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهائي، مصدر سابق، ج9، ص413.

^{(4) [}بأن] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: ص226.

⁽⁶⁾ هو في الفروع للإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي، (ت187هـ)، وقد الف إجابة لطلب الإمام أبي بوسف أن يؤلف ما حفظ عنه مما روا، عن الإمام أبي حنيفة، وكان لا يفارق الإمام أبا يوسف لا يفارقه هذا الكتاب مع جلالة قدره. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ص1، ص563.

ووجه النفاذ أنه ليس بخطأ بيقين⁽¹⁾، وعندهما لا ينفذ في الوجهين لأنه قضى بما هو خطأ عنده وعليه الفتوى؛ ثم المجتهد فيه أن لا يكون مخالفا لما ذكرنا، والمراد بالسنة⁽²⁾ المشهورة منهما وفيما اجتمع عليه الجمهور، والمعتبر الاختلاف في الصدر الأول⁽³⁾.

م، وَإِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حُكُمُ حَاكِم (4)، والمراد (5) من (6) الحاكم القاضي والمراد من الإمضاء التنفيذ قوله: لا ذليل عَلَيْه، أي لا دليل يعتمد عليه ولم يرد به نفس الدليل؛ فإن قضى بثبوت الحل بنفس العقد بقول سعيد بن المسيب (7) أو بقول ابن عباس المختف أبدون الوطء (8) وفي بيع الدرهم (9) بالدرهمين (10) لا ينفذ لمخالفة السنة المشهورة وهو حديث العسيلة (12×11)، وقوله:

^{(1) [}معين] من (ب)، [يتعين] من (ج).

^{(2) [}بالسنة] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص107.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽أ) [وأراد] من (أ).

ر6) [ان] من رأ).

⁽⁷⁾ هو: سعيد بن المسيب بن حزن الإمام أبو محمد المخزومي أحد الأعلام وسيد التابعين عن عمر وعثمان وسعد وعنه الزهري وقتادة ويحيى بن سعيد لقة حجة فقيه رفيع الذكر وأس في العلم والعمل عاش 79 سنة مات سنة 94ه. الدمشقى، الكاشف، مصدر سابق، ج1، ص444.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [الدراهم] من (ج).

⁽¹⁰⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي سعيدٍ الخدري، رقم الحديث: 2069، باب بيع الدينار بالدينارين نساءً. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص762.

^{(11) [}العيلة] من (أ)، وهي غير المقصودة بالنص؛ لأنها من غير العقود، والله أعلم.

⁽¹²⁾ أخرجه النسائي في سننه، عن ابن عمر عن النبي ﷺ في الرجل نكون له المرأة يطلقها ثم يتزرجها رجل آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فترجع إلى زوجها الأول، قال: (لا حتى تذوق العسيلة)، وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره، رقم الحديث: 3414، باب إحلال المطلقة ثلاثًا والنكاح الذي يُحلها به، النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (1406هـ)، سنن النسائي المجتبى من السنن، (تحقيق: عبد القتاح أبو غدة)، ط2، ج6، ص148، مكتب

(الحنطة بالحنطة مثلا بمثل)(1)، وكذا لو قضى على متروك التسمية(2) عمدًا لا ينفذ؛ لأنه مخالف للكتاب(4x3).

ي، قوله: وَإِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حُكُمُ حَاكِمٍ آخَرَ أَمْضَاهُ إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ الْكِتَابَ⁽⁵⁾، فهذا الذي ذكر، مثل ما إذا طلق امرأته ثلاثًا وهي حاملا أو حائض أو طلقها قبل الدخول بها فحكم الحاكم بعدم وقوع الطلاق؛ ثم رفع⁽⁶⁾ إلى قاض آخر يرى وقوع الطلاق؛ فإنه يبطله ويوقع⁽⁷⁾ عليه الطلاق.

قوله: أو السُّنَّة، إنما هو الخبر المتواتر.

أو الْإِجْمَاع، فهذا الذي ذكره مثل ما إذا حكم بجواز نكاح الجدة؛ أو نكاح امرأة الجد أو بنكاح امرأة النافلة.

قوله: أَزْ يَكُونُ قَوْلاً لا ذَلِيلَ عَلَيْهِ، فهذا مثل ما إذا مضى على الديون سنين (8)، فحكم الحاكم بسقوط الدين لتأخير المطالبة، أو أعتق عبدًا بينه وبين آخر وهو معسر فباع صاحبه النصف الباقي فقضى القاضي بجواز البيع؛ ثم رفع إلى قاض آخر لا يرى

العطبوعات الإسلامية، حلب. وأحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنوط)، مصدر سابق، ج2، ص330.

⁽¹⁾ أخرجه البيهني في سننه، عن أبي هربرة إلى: قال: رسول الله على: (النصر بالنمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير بالشعير والملح بالملح مثلا بمثل بدأ بيد نمن زاد أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلفت ألوانه)، رواه مسلم في الصحيح عن أبي كريب: رقم الحديث: 10283، باب جواز التفاضل في الجنسين وأن البر والشعير جنسان مع تحريم النساء إذا جمعتهما علة واحدة في الرباد البيهني، من البيهني الكبرى، مصدر سابق، ج5، ص282.

 ^{(2) ﴿} وَمَا أَلِي لَهِ مِعْ لِمَا اللَّهِ أَنْهِ إِلْلَهُ وَالْمِعْ وَاللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللّ

⁽³⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص245.

⁽⁴⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل162.

⁽⁵⁾ التدوري، مختصر القدوري، مصدر سابن، ص226.

^{(6) [}رجع] بن (h).

⁽٦) [رونع عليه] من (أ).

^{(8) [}سنون] من (ب، ج).

جوازه فإن له أن يبطل قضاءه، [كذلك]⁽¹⁾ لو أخرج رجلاً $^{(2)}$ حرًّا من العبيد بالقرعة فرفع إلى قاض يرى بطلان القرعة، وقال محمد رحمه الله: في أدب القاضي $^{(3)}$ ؛ أما لو أن قاضيًا أجاز بيع أم الولد فرفع إلى قاض آخر $^{(4)}$ برى بطلانه أبطله.

وفي [الإملاء رواية بشر]⁽⁵⁾، لو قضى بأن العنين⁽⁶⁾ لا يؤجل فرفع إلى قاض⁽⁷⁾ يرى تأجيله، نقض حكم الأول [رأجله، وكذلك إذا حكم محل متروك التسمية فإن للثاني أن ينقض حكم الأول]⁽⁸⁾ ويحكم بحرمته، وقال محمد رحمه الله أفسخ⁽⁹⁾ بحكم

⁽¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

^{(2) [}رجلا] ساقطة من (أ، ج).

⁽³⁾ أدب القاضي على مذهب أبي حنيفة للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي المجتهد الحنفي المتوفى سنة 182هـ، وهو أول من صنف فيه إملاء، روى عنه بشر بن الوليد المريسي ولمحمد بن سماعة الحنفي المتوفى سنة 233هـ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص46.

^{(4) [}آخر] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ وهو ما كتبه الإمام أبو يوسف في مسوداته بفقه ورواه وكتبه عنه أثمة الحنفية منهم صاحبه الإمام محمد بن الحسن وبشر بن الوليد الفريسي، والله أعلم، بشر بن الوليد الكندي، ووى عن أبي يوسف القاضي كتبه وإملاءه وروى عن شريك وحماد بن زيد ومالك بن أنس وغيرهم وولي القضاء ببغداد في الجانيين جميعا، وكان يحدث ويفتي الناس ببغداد ولد في حدود 150هـ وتوفي في ذي القمدة سنة 238هـ، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله (1408هـ)، طبقات ابن سعد، الطبقات الكبرى، (تحقيق: زياد محمد منصور)، ط2، ج7، ص553، مكتبة العلوم والحكم، العدينة المتورة، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج61، ص655، م

⁽⁶⁾ العنين: والجمع المعنون يقال عن الرجل وعنن وأعنن فهو عنين معنون معن معنن، قال صاحب المحكم التعنين الحبس والعنين الذي لا يأتي النساء النووي، محيي الدين بن شرف النووي (1996)، تهذيب الأسماء واللغات، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ط1، ج3، ص230، دار الفكر، بيروت.

^{(7) [}قاض] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}لا نسخ] من (h).

^{(10) [}حكم] من (أ، ج).

الحاكم بشاهد ويمين، وقال أبو يوسف رحمه الله [لا]⁽¹⁾ أفسخ ذلك، وهو قول محمد أظهر، ولو حكم بجواز نكاح ابنته من الزنا فللثاني أن يبطل نكاحها، ولو حكم بشهادة الأب لابنه أو بشهادة الابن لأبيه فللثاني أن ينقضه في قول أبي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله، قال أبو حنيفة ﴿فَيْ المجرد(2) لو قبل القاضي المكتوب إليه الكتاب بعد موت المكاتب قبل الوصول إليه فقضى بذلك وإن كان خطأ ينفذ حكمه لأنه مختلف فيه (3).

في الكبرى: أما القضاء بشاهد⁽⁴⁾ ويمين؛ فلأنه خلاف القرآن؛ لأن المذكور فيه شهادة الشاهدين دون شاهد ويمين [...]⁽⁵⁾؛ وأما بيع أم الولد ويبع درهم بدرهمين؛ فلأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أجمعوا على أنه لا يجوز؛ لأن علبًا حيشه رجع إلى قولهم في أم الولد وابن عباس حيض في بيع درهم بالدرهمين.

ومتعة النساء منسوخة يريد بالمتعة النكاح المؤقت بلفظ المتعة بأن يقول لها أتمتع بك إلى كذا؛ أما إذا قال تزوجتك إلى كذا فهو مختلف بينهما وبين زفر رحمه الله، فإذا قضى بها قاض على مذهب زفر رحمه الله جاز وليس لقاض آخر انه يبطله (6)، والقتل في القسامة قضى معاوية ولم يختلف فيه الصحابة هيئه، وبيع معتق البعض خلاف الإجماع، وبطلان الطلاق (7) في الحيض (8)،

⁽أ) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب الينابيع.

⁽²⁾ وهو للإمام الحسن بن زياد اللؤلؤي ويكنى أبا على من أصحاب أبي حنيفة ممن أخذ عنه وسمع منه وكان فاضلا عالما بمذاهب أبي حنيفة في الرأي وقال يحيى بن آدم ما رأيت أفقه من الحسن ابن زياد وتوفي سنة 204ه، قال الطحاوي وله من الكتب كتاب المجرد لأبي حنيفة روايته كتاب أدب القاضي كتاب الخراج كتاب معاني الإيمان كتاب النفقات كتاب الخراج كتاب الفرائض كتاب الوصايا. ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص288.

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل153.

⁽⁴⁾ إبشهادة] من (أ).

^{(5) [}فلأنه خلاف] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: الحمام الشهيد، شرح أدب القاضى، مصدر سابق، ص306.

^{(7) [}الطلاق] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ جامع المضمرات والمشكلات، كتاب الطلاق، ل409. رهو قول الإمامية، وقول إسماعيل بن عليه من المحدثين. ينظر: ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج3. ص480.

وبطلان إيقاع الثلاث جملة (1) على قول أهل الزيغ (2) فلا يعتبر (3).

[في التمهيد، بعض مشايخنا⁽⁴⁾ قالوا: من طلق امرأته في حالة الحيض لا يقع (5).

ومن طلق امرأته ثلاثا بدفعة واحدة فإنه لا يقع هذا كفر] (6) ولو قضى بقول القابلة (7) في النسب أو ببطلان الطلاق [في الحيض] (8) المعلق بالنكاح، أو بجواز السلم في الحيوان ويجوز قضاؤه؛ لأن هذه الأقوال ليست بمهجورة ولو بجواز النكاح بغير شهود الفترى على انه يجوز.

ولو قضى (9) بحل متروك التسمية عامدًا لا يجوز؛ لأنه خلاف (10) النص، وذكر عن أبي القاسم رحمه الله أن القضاء على قسمين: قاض قلد وقاض (11) ولي بسبب من دفع الرشوة أو الشفعاء، فالأول: إذا قضى ثم رفع قضيته (12) إلى قاض (13) يرى خلافه لا

⁽¹⁾ جامع المضمرات والمشكلات، كتاب الطلاق، ل409، وهو قول الإمامية، ينظر: ابن الهمام، فتح القدير، مصدر سابق، ج3، ص468 - 469.

⁽²⁾ رهم طوائف كثير منها نسب إلى ما قبل الإسلام، ومنهم ما نسب إلى بعد الإسلام وهم المقصود ذكرهم من قبل المصنف حيث هم يخالفون الكتاب والسنة، حاربهم الله. البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، مصدر سابق، ج1، ص252.

⁽³⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص189 - 190، وما بعدها.

^{(4) [}روافض] من (ج).

⁽⁵⁾ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي المتوفى 463هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري)، ج15، ص66، عام النشر: 1387هـ، وزارة عموم الأرقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(7) [}القابلة] ساقطة من (ب)، [القافة] من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(9) [}ولا] من (ب)، قضى ساقطة من (ب: ج).

^{(10) [}لا خبر في] من (ب).

^{(11) [}قضى] من (ب).

^{(12) [}نفسه] من (ب).

^{(13) [}الحاكم] من (ب).

. ينقضه إذا كان في فصل مجتهد.

والثاني: إذا رفع قضيته (1) إلى قاض آخر (2) يرى خلافه له أن ينقضه، والفتوى على أن من يقلد القضاء بواسطة الرشوة لا ينفذ قضاؤه أصلا؛ لأن الإمام إذا قلد برشوة ارتشاها هو أو قومه وهو عالم به لم يصح تقليده، كقضاء القاضي فيما ارتشى فيه، وأما الذي قلد القضاء بسبب الشفعاء فهو والذي قلد القضاء احتسابًا سواء في نفاذ قضائهما في المجتهد وإن كان لا يجوز له الطلب بالشفعاء (3).

[القضاء على الغائب]

م، يَقُومُ مَقَامَة (4)، [أ/ 559] قد يكون بإنابته كالوكيل أو بإنابته الشرع كالوصي من جهة القاضي وقد يكون حكما بأن كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعيه على الحاضر، كمن ادعى دارًا في يد رجل انه اشتراها من فلان الغائب وأقام البينة على ذي اليد وقضى القاضي بذلك ثم حضر الغائب وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره، لأنه صار مقضيا عليه حقيقة (5x3).

[حُكمُ الحُكُم]

قوله: إذا كَانَ⁷⁷ الْمُحَكَّمُ بِصِفَةِ الْحَاكِمِ⁽⁸⁾، أي موجودًا فيه (⁹⁾ أهلية القضاء، والمراد

^{(1) [}نضاء] من (ب).

^{(2) [}آخر] ساقطة من (أ، ج).

⁽³⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص493 - 505.

 ^{(4) (}ولا يقضي القاضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه). القدوري، مختصر القدوري:
 مصدر سابق، ص226.

⁽⁵⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص344 - 345.

⁽⁶⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل162.

^{(7) [}كان] ساقطة من (ب: ج).

^{(8) (}وإذا حُكَّم رجلان رجلا لِيحكُم بينهما ورضيا بحكمه جاز إذا كان بِصفة الحاكم). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [نيها] من (أ).

من الحاكم هنا المحكم لا القاضي (١٤).

في الزاد، قوله: فَإِذَا حَكَمَ [عليهما] (أن لَزِمَهُمَا الشافعي رحمه الله، في أحد قوليه: لا يجوز التحكم ولو حكم لم يلزمه (أن)، والصحيح قولنا؛ لأن ما حكم به حكم بتراضيهما فكان بمنزلة عقد عقداه بتراضيهما فيكون لازمًا ليس لأحدهما الرجوع (7x6).

[التحكيم في الحدود]

ه قوله: وَلَا يَجُوزُ التَّحٰكِيمُ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ⁽⁸⁾؛ لأنه لها ولاية لهما على دمهما، ولهذا لا يملكان الإباحة [فلا يستباح برضاهماً]⁽⁹⁾، قالوا⁽¹⁰⁾: وتخصيص الحدود والقصاص يبدل على جبواز التحكيم في سبائر المجتهدات [كالطلاق والتكاح وغيرها](11)، وهو الصحيح؛ إلا أنه لا يقتى به⁽¹²⁾،

⁽¹⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية؛ مصدر سابق، ج7، ص316.

⁽²⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل162.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المختصر القدوري.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁵⁾ ذكر صاحب المهذب: إن كانا ذميين نظرت فإن كانا على دين واحد ففيه قولان: أحدهما أنه بالخيار بين أن يحكم بينهما وبين ألا يحكم لأنهما كافران فلا بلزمه الحكم بينهما كالمعاهدين، وإن حكم بينهما لم يلزمهما حكمه وإن دعا أحدهما ليحكم بينهما لم يلزمه الحضور والقول الثاني أنه يلزمه الحكم بينهما وهو اختيار المزني لقوله تعالى: ﴿ وَآنِ الْفَكُمُ يَنْتُهُم بِنَا الزّلُ اللهُ ﴾ [المائدة، من الآية: 49]؛ ولأنه يلزمه دفع ما قصد كل واحد منهما بغير حق فلزمه الحكم بينهما كالمسلمين وإن حكم بينهما لزمهما حكمه وإن دعا أحدهما ليحكم بينهما لزمه الحضور. الشيرازي، المهذب، مصدر مابن، ج2، ص256.

⁽⁶⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص246.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل353.

⁽⁸⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

^{(10) [}قال] من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من الهداية.

^{(12) [}به] ساقطة من (ب).

ويقال يحتاج إلى حكم (1) المولى دفعًا (2) لتجاسر العوام فيه.

قوله: زإذا حَكُمًا فِي دَمِ الْخَطَأِ فَقَضَى الْحَاكِمُ بِالذِيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَمْ يَنْفُذُ حُكُمُهُ؛ لأنه لا ولاية له عليهم إذ لا تحكيم⁽³⁾ من جهتهم؛ ولو حكم على القاتل بالدية في ماله [...]⁽⁴⁾ ردّه القاضي ويقضي بالدية على العاقلة؛ لأنه مخالف لرأيه ومخالف للنص أيضًا إلا إذا ثبت القتل بإفراده⁽⁵⁾ لأن العاقلة لا تعقله.

قوله: وَيَجُوزُ أَنْ يَسْمَعُ الْبَيِّنَةُ وَيَقْضِيَ بِالنَّكُولِ، وكذا بالإقرار؛ لأنه حكم موافق⁶⁾ للشرع، ولو أخبر بإقرار أحد الخصمين أو بعدالة الشهود وهما على تحكيمهما يقبل قوله عَلَيْ لأن الولاية قائمة، ولو أخبر بالحكم لا يقبل (⁷⁾ لانقضاء الولاية [كقول المولى بعد العزل]⁽⁸⁾.

هـ (⁽⁹⁾، قوله: وَيَجُوزُ أَنْ يَسْمَعُ الْبَيِّنَةُ (¹⁰⁾، ذكر في أدب القاضي فإن قال المحكم لأحدهما قد أقررت عندي بكذا أو أقامت عندي عليك بينة عادلة فقد الزمتك ذلك وأنكر المقضي عليه لم يلتقت إلى إنكاره لأنه حكم على وفق الشرع فيقبل قوله كحكم القاضى (11).

^{(1) [}الحكم] من (أ).

^{(2) [}دنعا] سانطة من (ب).

^{(3) [}يحكم] من (أ).

^{(4) [}رالقاضي] من (ب).

^{(5) [}بإقراره] من جميع النسخ.

^{(6) [}موقوف] من (ب).

^{(7) [}لا يقبل] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب. المرغبناني، الهدابة، مصدر سابق، ج3، ص108.

^{(9) [}م] من (أ، ج).

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

⁽¹¹⁾ الحسام الشهيد، شرح أدب الغاضي، مصدر سابق، ص320 - 321.

قوله (أ): وَحُكُمُ الْحَاكِمِ لِأَبَوْلِهِ (2x2)، وهذا (4) لأنه لا تقبل شهادته لهؤلاء لمكان التهمة فكذلك لا يصح القضاء لهم، وقبل بقوله لأبويه لأنه لو حكم عليهم يجوز كما إذا شهد عليهم (5).

قوله: وَحُكُمُ الْحَاكِمِ لِأَبَوْيُهِ وَوَلَٰدِهِ وَزَوْجَتِهِ بَاطِلٌ⁽⁶⁾، والمولى⁽⁷⁾ والمحكم فيه⁽⁸⁾ سواء⁽⁹⁾. [والله أعلم بالصواب]⁽¹⁰⁾.

 ^{(1) [}قوله] ساقطة من (ب).

^{(2) [}بولاية] من (ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

^{(4) [}وهذا] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص108.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص226.

ر7) [الرأي] من (h).

[.] (8) [ف] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص108.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

كتاب القسمة

ب، القِسمَةُ: اسم من الاقتسام، ويقال: تقسَّموا المال بينهم، وتقاسموه، واقتسموه، وقاسمته المال، وهو قسيمي، أي: مقاسمي⁽¹⁾.

م، القسمة إفراز النصيبين أو الأنصباء، والقسمة في الحقيقة إفراز فيه معنى المبادلة الأنه كل واحد يأخذ قسمة (2) حقه، ولهذا يجبر على القسمة، ولو كان مبادلة على الإطلاق لما جاز إلا بالتراضي ومبادلة من وجه الأن حق كل واحد في الخبر الشائع، وفي النصيب المفروز بعض ذلك وكل واحد من المتقاسمين يملك حقه من صاحبه أفيما يأخذ صاحبه] (3) ويمتلك حق صاحبه فيما يأخذه وهذه حقيقة المبادلة [وهذا البيان إن كل قسمة مبادلة] (4) من وجه (5)، إفراز من وجه.

إلا أن أصحابنا رحمهم الله رجحوا جهة الإفراز في قسمة المثليات ورجحوا جهة المبادلة في قسمة غير المثليات، وهذا لأن العين غير مقصود في المثليات [خصوصا في النقدين؛ وإنما يصير مبادلة بالنظر⁽⁶⁾ إلى العين؛ وإنما قلنا إن⁽⁷⁾ جهة الإفراز حجة في المثليات؛ لأن أحدهما يقدر أن يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه ولو كان معاوضة لما قدر بانفراد، وإنما قلنا إن جهة المبادلة راجحة في غير المثليات]⁽⁸⁾؛ لأن أحدهما لا يقدر أن يأخذ نصيبه عند غيبة الآخر⁽⁹⁾(1).

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص413.

^{(2) [}تسمة] ساقطة من (أ، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}جهة] من (ب، ج).

^{(6) [}بالنسبة] من (ج).

^{(7) [}أن] ساقطة من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص26.

⁽¹⁰⁾ النسقي، المنافع، مصدر سابق، ل153.

[أجرائقسمة]

في الزاد، قوله: وَأَجْرَةُ الْقِسْمَةِ عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ، وَقَالَ أَبُو يُوسَفَ وَمُحَمَّدٌ عَلَى قَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ⁽¹⁾، والصحيح قول أبي حنيفة عِشْنَا؛ لأن الأجرة تستحق بالتمييز لا بالذرع ولو ذرع ولم يميز لم يستحق الأجرة وتمييز الأقل من الأكثر كتمييز الأقل

[شرط القسمة في العقار]

قوله: وَإِذَا حَضَرَ الشُّرَكَاءُ عِنْدَ الْقَاضِي وَنِي أَيْدِيهِمْ ذَارٌ أَوْ ضَيْعَةُ ادَّعَوْا أَنَهُمْ وَرِثُوهَا عَنْ فُلَانٍ لَمْ يَقْسِمُهَا الْقَاضِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى مَوْتِهِ وَعَدْدِ وَرَثَتِهِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَى وَمُحَمَّدُ: يَقْسِمُهَا بِاغْتِرَافِهِمْ وَيَذَّكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسْمَهَا بِغَيْرَافِهِمْ وَيَذَّكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسْمَهَا بِغَيْرَافِهِمْ وَيَذَّكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسْمَهَا بِغَيْرَافِهِمْ وَيَذَّكُورُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسْمَهَا بِغَيْرَافِهِمْ وَيَذَّكُورُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسْمَهَا بِغَيْرَافِهِمْ وَيَذَكُورُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسْمَهَا بِغَيْرَافِهِمْ وَيَقَلَ إِلَيْهِمْ لَمَا أَوْرُوا بِأَنَهُ مِيراتُ فَقَد أَقْرُوا على بِقَوْلِهِمْ حَكُم ملك الميت وإنما ينتقل إليهم بالقسمة قلا يجوز للقاضي أن يعمل بقولهم كما لو كان ثم منازع بنازعهم في التركة (قَدَهُ).

[تنصيب القاسم]

م، قوله: يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُنَصِّبَ قَاسِمًا يَرْزُقُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيَقْسِمَ بَيْنَ (أَ النَّاسِ بِغَيْرِ أَجُرة (8)، لأن القسمة من جنس عمل القضاء من حيث إنه يتم به قطع المنازعة فأشبه رزق القاضي ولأن منفعة نصب القاسم تعم العامة فيكون كفايته في مالهم غرماء بالمغنم.

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

⁽²⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15، ص5 - 6.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل354.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري. مصدر سابق، ص227.

⁽⁵⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص247.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل354.

^{(7) [}بين] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص227.

م، قوله: وإن لَمْ يَفْعَلْ، أي لم يجعل رزقه في بيت المال، نصب قاسما يقسم بالأجر معناه بأجر على المتقاسمين القسمة تشبه (أ) القضاء من حيث إنه يقطع الخصومة ويتم به قطع المنازعة وتشبه سائر الأعمال من حيث إن [...] (2) القسمة أمر حسي والقضاء ليس بأمر حسي [...] (6) بل هو أمر حسي (4) شرعي فمن حيث إن القسمة قضاء يحرم له اخذ الأجرة ومن حيث إنه كسائر الأعمال الحسية المباحة يجوز اخذ الأجرة عليه فعملنا بالشبهتين وقلنا إنه يجوز ولا يستحب (6x⁵).

قوله: رَلَا يُخبِرُ الْقَاضِي النَّاسُ⁽⁷⁾ عَلَى قَاسِمٍ وَاحِدٍ⁽⁸⁾، معناه ولا يجبرهم على أن يستأجروه (10_K9).

ي، قوله: وَلَا يَثُرُكُ الْقُشَامُ [...](11) يَشْتَرِكُونَ (12)، يريد به، أن لا يتركهم أن يشتركوا في الأجرة في الأجر الذي يأخذونه من الناس بالقسمة، والمعنى فيه أنهم إذا اشتركوا في الأجرة فطولب بعض القسام لا يجيب الطالب إلا بأجر زائد لعمله بعدم المزاحم فيلحق الضرر بالناس (13).

قوله: والآخر يستضر⁽¹⁴⁾، في الكبرى دار بين رجلبن لأحدهما كثير، وللآخر قليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة إن طلب صاحب الكثير القسمة، وأبي صاحب القليل، قسمت

⁽أ) إبشيراً من (أ).

^{(2) [}المنازعة] زالدة من (ب).

^{(&}lt;sup>3</sup>) [شرعي] زاللة من (ج).

 ^{(4) [}حسي] سائطة من (أ).

⁽⁵⁾ أبو القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج3، ص1109.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل.153.

^{(7) [[}لا] من (ب).

⁽⁸⁾ التقدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

^{(&}lt;sup>9</sup>) ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص428.

^{(10) (}لأن فيه ضرر، من حيث تعيين السعر بمثله). النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل153.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أن] من جميع النسخ وهي زائدة.

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

^{(&}lt;sup>13</sup>) الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

الدار بينهما بالانفاق، وإن طلب صاحب القليل، وأبي صاحب [أ/ 560] الكثير.

قال الكرخي في مختصره (1) لا يقسم، وإليه ذهب الفقيه أبو الليث رحمه الله وجعل هذا قول أصحابنا رحمهم الله، وبه أخذ السرخسي، والإسبيجابي (2) رحمهم الله، وذكر الحاكم في المختصر (3) أنها تقسم؛ وإليه ذهب الإمام خواهرزادة رحمه الله وعليه الفتوى؛ لأن الطالب رضي بالقسمة، وهذه القسمة لا تتضمن على الأبي فوات منفعة كانت له قبل القسمة من نصيبه؛ لأن قبل القسمة حالة (6) المهاباة إنما ينتفع صاحب الكثير بنصيبه فيكون هذا في حق الأبي قسمة لا إتلافًا والقسمة مستحقة بطلب أحدهما (5).

[قسمة العروض]

ه، قوله: وَيَقْسِمُ الْعُرُوضَ (6) إذا كَانَتْ مِنْ [صِنْفِ](7) وَاحِدٍ (8)، لأن عند انحاد

⁽¹⁾ مختصر الكرخي في فروع الحنفية للإمام أبي الحسين عبد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم الكرخي المتوفى سنة 340هـ، وشرحه الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد القدوري المتوفى سنة 428هـ، أوله الحمد لله ولي الحمد ومستحقه النخ والإمام أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالجصاص الحنفي المتوفى سنة 370هـ. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن، ج2، ص 1634.

⁽²⁾ هو: أحمد بن منصور أبو نصر الإسبيجابي الفاضي أحدُ شراح مختصر الطحاري متبحر في الفقه ببلاده ذكره دخل سمرقند وأجلسوه للفتوى وصار الرجوع إليه في الوقائع فانتظمت له الأمور الدينية وظهرت له الآثار الجميلة ووجد بعد وفاته صندرق له فيه فتارى كثيرة ونسبته إلى إسبيجاب وهي بلدة كبيرة من ثغور الترك، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1،

⁽³⁾ هو الذي اختصره الحاكم الشهيد المروزي البلخي (ت334هـ)، من (الزيادات) في فروع الحنفية للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص962.

^{(4) [}حالة] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج9، ص18 - 19.

^{(6) [}العرض] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [جنس] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

الجنس يتحد المقصود فيحصل التعديل في القسمة والتكميل في المنفعة.

قوله: ولا يَقْسِمُ الْجِنْسَانِ بَعْضُهُمَا فِي بَعْضِ إلّا بِتَرَاضِيهِمَا لأنه لا احتلاط بين (1) الجنسين، فلا تقع القسمة تمييزًا بل تقع معاوضة (2) وسبيلها التراضي دون جبر القاضي؛ فيقسم القاضي كل موزون ومكيل كثيرًا أو قليل والمعدود (3) المتقارب، وتبر (4) الذهب والفضة وتبر الحديد والنحاس، والإبل بانفرادها والبقر والغنم، ولا يقسم شاةً وبعيرًا ويرذونًا وحمارًا ولا يقسم الأواني؛ لأنها باختلاف الصنعة (5) التحقيب بالأجناس الخمسة (6)، ويقسم الثياب الهروية (7) لاتحاد الصنف، ولا يقسم ثوبًا واحدًا لاشتمال القسمة على الضرر، إذ هي لا تتحقق (8) إلا بالقطع، ولا ثوبين إذا اختلفت قيمتها لما بينا، بخلاف (9) ثلاثة أثواب إذا جعل ثوب بثوبين أو ثوب وربع ثوب بثوب وثلاثة أرباع بثوب؛ لأنه قسمة البعض دون البعض وذلك جائز (10).

قوله: وَلَا يَقْسِمُ الْجِنْسَانِ إلى آخره (11)، ولا يجعل الجنسين (12) كجنس واحد، ثم

 ^{(1) [}بين] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ المعاوضة: بضم الميم وفتح الوار من اعتاض، ومنه: أخذ العوض، أي: البدل. القلعجي وقنيبي، ﴿ معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص438.

^{(3) [}العدد] من (ب).

^{(4) (}تبر) التير الذهب كله، وقبل: هو من الذهب والفضة وجميع جواهر الأرض من النحاس والصفر والشبه والزجاج وغير ذلك مما استخرج من المعدن قبل أن يصاغ ويستعمل. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج4، ص88.

^{(5) [}الصنيعة] من (ب، ج).

^{(6) [}المختلفة] وردت من جميع النسخ.

 ^{(7) [}الروية] من (أ). (ثوب هروي) بالتحريث رمروي بالسكون: منسوب إلى هراة ومرو: قويتان معروفتان بخراسان. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص545.

^{(8) [}تحقل] من (ب).

^{(9) [}يخلاف] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص328.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

^{(12) [}الجنس] من (ب).

يقسم قسمة صنف واحد بأن يكون المقسوم عددًا⁽¹⁾ من الزند نجي⁽²⁾ وعددًا⁽³⁾ من الكتان ليعطي عشرة (⁴⁾ من الزند نجي لواحد وعشرة من الكتاب لآخر؛ لأن ما [...] (⁵⁾ يخصه (⁶⁾ من الكتان يترك بعضه ويأخذ بمقابلته من نصيب⁽⁷⁾ شريكه (⁸⁾ من الزند نجي (⁹⁾ وهذا معاوضة ولا يصح الجبر في المعاوضات، ولو قلنا بمثل هذا لكنا قائلين بالجبر في المعاوضات، ولو قلنا بمثل هذا لكنا قائلين بالجبر

قوله: ولا يَقْسِمُ الرَّقِيقَ وَلَا الْجَوَاهِرَ (11)، وتأويل المسألة أن يكون (12) معهما مال آخر المعتبر المعادلة في المالية والمنفعة وذلك يتفاوت في الآدمي باعتبار معاني باطنه كالذهن (13) والكياسة فيتعذر اعتبار المعادلة في المالية فالتحقق بالأجناس المختلفة والجبر لا يجري فيها فكذا في الرقيق.

^{(1) [}عدلا] من (أ).

^{(2) [}بالحي] من (أ).

^{(3) [}عددا] من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [عددا] من (ب).

^{(5) [}ني] من (أ).

^{(6) [}يحصه] من (أ).

^{(7) [}نصيب] ساقط من (ج).

^{(8) [}شريكه] ساقط من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ويحتمل أن يقصد (الزنج والزنجي) لأنها غير مفهومة من النسخ؛ كما وأنها غير فارسية، لذلك اجتهدت أنهم قوم من الزنوج العبيد والله أعلم.

⁽¹⁰⁾ قال العيني: (إن أبا حنيفة لا يرى قسمة الرقيق وإن كان الجنس واحدا للتفارت بين الرقيقين في الذكاء والذهن، والحقهما بالجنسين المختلفين، يربد به قسمة الجمع بأن يجعل نصيب أحدهما في عبد، ونصيب الآخر في عبد فيدفع عبدا إلى هذا وعبدا إلى ذلك في غير رضا الشركاء إلا أن يكون معهم شيء آخر من غنم أو ثباب أو متاع فحبتلذ يقسم ويجعل الرقيق بيعا كغيرهم. أما أبو يوسف ومحمد قالا: القاضي بالخيار بدون جبر إن شاء قسم الكل دفعة واحدة، وإن شاء قسم كل عبد قسمة على حدة). العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج11، ص422.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

^{(12) [}لا يكون] من (ب، ج).

^{(13) [}كالذهب] من (أ).

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمُّدٌ: يَقْسِمُ (1) الرَّقِيقَ، إذا كانوا ذكورا كلهم وإنانا أي يجمع القاضي نصيب أحدهما في بعض الرقيق ونصيب الآخر في البعض، لأن مراعاة المعادلة ممكن لتفاوت المقصود باتحاد الجنس⁽²⁾.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة على الأن القسمة وضعت لتعديل الأنصباء وهذا لا يمكن في الآدمي؛ لما انه قد يظهر من نفسه خلاف ما عليه من الصفات بخلاف الحيوان الآخر فافترقار ((جهه)).

ه، فإما الجواهر فقد قبل إذا اختلف الجنس لا يقسم كاللآلئ⁽⁵⁾ واليواقيت، وقبل لا يقسم الكبار منها لكثرة التفاوت ويقسم الصغار لقلة⁽⁶⁾ التفاوت⁽⁷⁾، وقبل يجري الجواب على إطلاقه؛ لأن جهالة الجواهر أفحش من جهالة الرقبق؛ ألا ترى أنه لو تزوج على لؤلؤة أو ياقوتة أو خالع عليها لا تصح التسمية⁽⁸⁾ ويصح ذلك على عبد فأولى أن لا يجبر⁽⁹⁾ على القسمة⁽¹⁰⁾.

ي، قوله: ولا يَقْسِمُ الرَّقِيقُ (11)، يريد به إذا طلب [القسمة] (12) بعض الشركاء دون البعض؛ أما إذا كانت بتراضيهم جاز، قال أبو حنيفة شخ والأصل إذا ورث رقيقًا وغيره جازت القسمة، قال أبو بكر الرازي: يعني (13) بتراضيهم، وقال أبو الحسن

^{(1) [}يعمم] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص436 - 437.

⁽³⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص437.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي: زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل355.

^{(5) [}كاللالع] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}لغلتها] من (ب، ج).

^{(7) [}التفاوت] ساقطة من (ب، ج).

^{(8) [}القسمة] من جميع النسخ،

^{(9) [}لا يجري] من (أ).

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص328.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(13) [}يعتبر] من جميع النسخ.

الكرخي: رحمه الله بل يحمل على ظاهره، فيكون الرقيق تبعًا لغيره من الأموال كالشرب(أ).

قوله: وَلَا الْجَوَاهِرَ⁽²⁾، يريد به إذا كانت الجواهر من أجناس مختلفة، وأما إذا كانت كلها من جنس واحد جازت القسمة بعضها في بعض، كما في الإبل والبقر والغنم ويقسم الثياب بعضها في بعض إذا كانت من جنس واحد كالهروي والمروي ويعدل الثوب بالثوبين والشاة بالشاتين والبقر بالبقرتين والإبل بالابلين⁽³⁾.

وإن حضر جماعة والتمسوا من الحاكم أن يقسم التركة بينهم وادعوا بأنها ميراث لم يقسمها حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته فإن شهد الشهرد بالموت، وقالوا بأن [هؤلاء أقارب الميت]⁽⁴⁾؛ لم تقبل شهادتهم في القياس، وفي الاستحسان تقبل، وإن قالوا لا نعلم له وارئًا غير هؤلاء قبلت شهادتهم [قياشا واستحسانًا]⁽⁵⁾، وإن قالوا لا نعلم له وارئًا غير هؤلاء في هذا المصر فكذلك في قول أبي حنيفة هيئ وعندهما لا تقبل.

وإذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا تقسم التركة بينهم على فرائض الله تعالى يستوي فيها من يحجب بغيره لو ظهر، ومن لا يحجب إلا الزوج والزوجة فإنه يعطي لهما أكثر النصيبين للزوج النصف والربع للزوجة، وإن شهدوا بالموت وسكتوا عما سواه فإن كان ممن يحجبه بغيره كالعم والجد والإخوة [والأخوات]⁷⁰ لا يقسمها بينهم كانت التركة عروضا أو عقارًا وإن كان ممن لا يحجب كالأب والأم والولد قسمها بينهم على فرائض الله تعالى إلا أن الزوج والزوجة يعطي لهما أقل النصيبين في قول أبو حنيفة هيئنا [وأكثر النصيبين في قول محمد (8)] (9).

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص227.

⁽³⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت من كتاب الينابيع [لا وارث للميت غير هؤلاء].

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت من جميع النسخ أفي القياس وفي الاستحسان تقبل].

^{(6) [}وارئًا] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}قول أبي حنيفة] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

وقال أبو يوسف رحمه الله يعطي للزوج الربع وللزوجة ربع⁽¹⁾ الثمن، وفي رواية للزوج الخمس وللزوجة ربع ألثمن، وفي رواية للزوج الخمس وللزوجة ربع التسع⁽²⁾، وأجرة القسام على عدد الرؤوس في قول أبي حنيفة والخين والخين وقالا: على قدر الأنصباء، وروى [زفر]⁽³⁾ والحسن عن أبي حنيفة والتحمد أن أجرة القسمة على من طلب القسمة دون الممتنعين أ⁴⁾.

[قسمة الدور]

في الزاد، قوله: وَإِذَا كَانَتْ دُورٌ [أ/ 561] مُشْتَرَكَةٌ فِي مِضْرٍ وَاجِدٍ قُسِمَتْ كُلُّ دَارٍ عَلَى جَدَتِهَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ فَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: إِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لَهُمْ قَسَمَةً بَعْضِهَا فِي بَعْضِ قَسَمَهَا (5) والصحيح قول أبي حنيفة لأن الدور المختلفة بمنزلة الأجناس لأنها تختلف باختلاف المحال ولهذا [لا يصح التوكيل بشراء دار كما] (6) لا يصلح التوكيل بشراء ثوب والأجناس لا تقسم بعضها في بعض، كذا هذا بخلاف الدار الواحدة المختلفة البيوت؛ لأن في تفريقها ضررًا لكونها عينا واحدة كالثوب الواحد (7×8).

[طريقة القسمة]

م، قوله: وَيَنْبَغِي لِلْقَاسِمِ أَنْ يُصَرِّرَ مَا يَقْسِمُهُ أَنْ اللهِ اللهِ اللهُ وَسَمَهُ، وذكر في الهداية أن يصور أي يصوره على قرطاس ليرفع ذلك القرطاس إلى القاضي حتى (10) يتولى الإقراع بينهم بنفسه أن لم يأمره بالإقراع.

^{(1) [}ربع] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}السبع] من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

⁽⁶⁾ ما بين المعفونتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج4، ص329.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل356.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص228.

^{(10) [}حتى] سانطة من (أ).

قوله: وَيُعَدِّلُهُ، أي: بسويه على سهام القسمة ويروى يعزله أي يقطعه بالقسمة عن غيره.

قال: شمس الدين الكردري⁽¹⁾ رحمه الله إذا كان لأحدهم نصف وللآخر ثلث وللثالث سدس يلقب النصف بالأول والثالث بالثاني والسدس بالثالث فإن خرج السدس أولا يدفع من السهم الأول وهو النصف فإن خرج بعده النصف يضم إلى ما يليه حتى يتم النصف ويدفع إلى صاحبه إلى آخره (2x⁶).

في الكبرى: الأراضي إذا كانت بين شركاء لأحدهم عشرة أسهم وللآخر خمسة أسهم وللآخر خمسة أسهم وللآخر خمسة أسهم وللآخر سهم فأرادوا قسمتها وأراد صاحب العشرة الأسهم أن تقع سهامه متصلة ولا يرضى بذلك الذي له سهم واحد قسمت الأراضي متصلة كانت أو متفرقة بينهم على قدر سهامهم عشرة لواحد وخمسة للآخر وسهم للثالث.

⁽¹⁾ هو: محمد بن عبد الستار بن محمد بن العمادي الكردري نسبة إلى الجد المنتسب إليه البرائيقي من أهل برائيق قصبة من قصبات كردر من أعمال جرجائية خوارزم المنعوت بشمس الدين كنبته أبو الوجد كان أستاذ الأئمة على الإطلاق والموفود إليه من الآفاق قرأ بخوارزم على الشيخ برهان الدين ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي صاحب المغرب ثم رحل إلى ما وراء النهر وتفقه بسمرقند على شيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن المرغيناني صاحب الهداية والشيخ مجد الدين المهاد السمرقندي المعروف بإمام زاده وسمع الحديث منهما وتفقه ببخارى على كثير من الأعلام منهم الإمام فخر الدين قاضي خان وغيره وسمع التفسير والحديث منهم وبرع في معرفة المذهب وإحباء علم الأصول والفقه، تفقه عليه خلق كثير منهم العلامة خواهرزادة وهو ابن أخته وغيره، مات ببخارى يوم الجمعة تاسع محرم سنة 642هـ، ودفن بسيذمون. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص82.

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح البداية، مصدر سابق، ج9، ص440.

⁽³⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل155. صورته: أرض مفسمة بين ثلاثة أشخاص لأحدهما السدس وللآخر النصف وللآخر الثلث، وكل راحد يريد نصيبه من الأرض بجزء معين، فيقوم الفاسم أو القاضي بذرع الأرض وتسمية كل جزء على حدة؛ ثم يقوم بكتابة أسمائهم بورق ويجعلها قرعة ويقلبها ويسحب الاسم الأول، فمن كان الأول يأخذ الجزء الأول من الأرض الذي سماء، ويسحب الثاني فيأخذ الجزء الثاني من الأرض المسماة، والثالث كذلك.... والله أعلى

وكيفية ذلك أن يجعل الأراضي على عدد سهامهم بعد أن عدلت وسويت ثم يجعل بنادق سهامهم على عدد سهامهم، وتوضع على يدي عدل ويقرع بينهم، فأول بندقة تخرج توضع على طرف من أطراف (السهام وهر أول السهام ثم ينظر إلى البندقة لمن هي؛ فإن كانت لصاحب العشرة من البنادق العشرة يعطى له ذلك السهم، وتسعة أسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه فتكون سهام صاحبها على الاتصال؛ ثم يقرع بين الستة كذلك فأول بندقة تخرج توضع على طرف من إطراف] (أ) الستة الباقية؛ ثم ينظر إلى البندقة لمن هي، فإن كانت لصاحب الخمسة يعطى له ذلك السهم وأربعة أسهم متصلة بذلك السهم (ويبقى السهم) (أ) الواحد لصاحبه وإن كانت هذه البندقة السهم متصلة بذلك السهم (ويبقى السهم) (أ) الواحد لصاحبه وإن كانت هذه البندقة الساحب الواحد كان له الطرف الذي وضع عليه البندقة] (أ) فتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة (أ).

م، قوله: وَلَا يُذْخِلُ فِي الْقِسْمَةِ الدُّرَاهِمَ وَالدُّنَانِيرَ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ أَنَّ، قَالَ السَّيخ الإمام بدر الدين أَنَّ رحمه الله صورته [رجل ادعى] أن دار بين جماعة فأرادوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فإنه يجعل عوض البناء من الأرض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد ما زاد البناء من الدراهم إلا إذا تضرر فحينئذ للقاضي ذلك (8×8/10).

ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ قاضیخان، فتاری قاضیخان، مصدر سابق، ج2، ص626 - 627.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

⁽⁶⁾ رهو: الإمام بدر الدين الكردري المعروف بخواهرزادة، وقد مرت ترجيته. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق: ج2، ص82.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ج).

^{(8) [}ذلك] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص251.

⁽¹⁰⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل155.

ي، قوله (1): وَلَا يُذْخِلُ فِي الْقِسْمَةِ الدُّرَاهِمَ وَالدُّنَانِيرَ (2)، يريد به إذا أمكنت القسمة بدونهما أما إذا لم يكن عدل اضعف الأنصباء بالدراهم والدنانير، وفي بعض النسخ ينبغي للقاضي أن لا يدخل في القسمة الدراهم والدنانير؛ فإن فعل ذلك جاز وتركه أولى، وتجوز القسمة في المكيل والموزون والعدد لي [المتفاوت] (3) بعضه في بعض؛ وإن كان مما لا يباع بعضه ببعض مجازفة [لا يجوز قسمته مجازفة] (4x⁶).

ه، قوله: وَلَا يُذخِلُ فِي الْقِسْمَةِ الدُّرَاهِمَ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ (6)، لأنه لا شركة في الدراهم والقسمة من حقوق الاشتراك، ولأنه يفوت به التعديل في القسمة؛ لأن أحدهما يصل إلى عين العقار ودراهم الآخر في ذمته ولعلها لا تسلم له، وإذا كان أرضًا وبناء؛ فعن أبي يوسف رحمه الله أنه يقسم كل ذلك على اعتبار القيمة؛ لأنه لا يمكن اعتبار المعادلة إلا بالتقويم.

وعن أبي حنيفة هيئة انه يقسم الأرض بالمساحة؛ لأنه هو الأصل في الممسوحات ثم يرد من وقع البناء في نصيبه أو من كان نصيبه أجود دراهم على الآخر حتى يساويه فتدخل الدراهم (7) في القسمة ضرورة كالأخ لا ولاية له في المال؛ ثم يملك تسمية الصداق ضرورة التزويج.

وعن محمد رحمه الله انه يردّ على شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من العرصة (8)، وإذا بقي فضل ولا يمكن تحقيق التسوية، بأن لا تفي العرصة بقيمة البناء، حينئذ يردّ للفضل دراهم لأن الضرورة في هذا القدر، فلا يترك الأصل إلا بها وهذا يوافق رواية الأصل (9).

^{(1) [}قوله] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

^{(3) [}المتقارب] من جميع التسخ.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

^{(7) [}الدار] من (أ).

 ⁽⁸⁾ الغرّضة: بوزن الضربة كل يقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء، والجمع العرّاض والعرّضات.
 الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص467.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص330.

أالاشتراك في حق مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر]

م، قوله: فَإِنْ قَسَمَ بَيْنَهُمْ وَلِأُحَدِهِمْ مَسِيلٌ (1)، إلى آخر، صورة المسألة ما ذكر في المبسوط: دار بين رجلين وفيها صفة وفيها بيت وباب البيت في الصفة ومسيل ماء ظهر البيت على ظهر الصفة فاقتسما فأصاب الصفة أحدهما وقطعة من الساحة ولم يذكروا طريقا ولا مسيل ماء وصاحب البيت يقدر أن يفتح بابه فيما أصابه من الساحة ويسيل ماءه في ذلك، فإذا أراد أن يمر في الصفة ويسيل ماؤه على ما كان قبل القسمة فليس له ذلك سواء اشترط كل واحد منهما أن له ما أصابه بكل حق له أو لم يشترط؛ لأن المقصود قطع الشركة وتتميم المنفعة ولم يحصل، فتفسد القسمة وهذا إذا لم يشترط في القسمة الحقوق، أما إذا شرط ذلك فإن الطريق والمسيل يتركه بحاله في نصيب الأخر (3×2).

قوله: شُفْلُ لَا عُلُوُ لَهُ⁽⁴⁾، إلى آخره، صورته أن يكون العلو مشتركا بين اثنين وسفله لآخر وسفل مشترك بينهما وعلو لآخر أو سفل وعلو مشترك بينهما، ذكر في المبسوط.

قال أبو حنيفة وللله: يحتسب في القسمة ذراع من السفل بذراعين من العلو. وقال أبو يوسف: رحمه الله ذراع بذراع.

وقال محمد: رحمه الله يقسمه بالقيمة (5)، قيل إن أبا حنيفة شخص أجاب بناء [أ/ 562] على ما شاهد من عادة أهل الكوفة في تفضيل السفل على العلو، وأبو يوسف

^{(1) (}وإن قسم بينهم والأحدهم مسيل في ملك الآخر أو طريق لم يشترط في القسمة، فإن أمكن صرف الطريق والمسبل عنه فليس له أن يستطرق ويسيل في نصيب الآخر وإن لم يمكن فسخت القسمة). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

⁽²⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15، ص14.

⁽³⁾ النسقي، المنافع، مصدر سابق، ل155.

^{(&}lt;sup>4</sup>) (وإن كان سفل لا علو له رعلو لا سفل له رسفل له علو قوم كل واحد على حدثه رقسم بالقيمة ولا معتبر بغير ذلك). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

⁽⁵⁾ ورجه قولهم؛ قال السرخسي: (إن أبا حنيفة رحمه الله يقول في العلو الذي لا سفل له وفي السفل الذي لا علو له يحسب في القسمة ذراع من السفل بذراعين من العلو. وقال أبو يوسف رحمه الله يحسب العلو بالنصف والسفل بالنصف ثم ينظر كم جملة ذرع كل واحد منهما قيطرح من ذلك

رحمه الله إجاب بناء على ما شاهد من عادة (1) أهل بغداد في التسوية بين [...] (2) السفل والعلو في منفعة السكنى، وكان ما حكي عن أبي حنيفة هيئت وأبي يوسف رحمه الله يشير إلى أن المختار قول محمد رحمه الله، وإنما قالا كذلك لما أن القسمة في زمنهما كذلك.

ونفسير قول أبي حنيفة والله أن يجعل بإزاء مائة ذراع من العلو الذي لا سفل له ثلاثة وثلاثون ذراعًا من البيت الكامل [وبإزاء مائة ذراع من السفل الذي لا علو له ستة وستون ذراعا وثلث ذراع من البيت الكامل] (أنه لأن العلو عنده مثل نصف السفل، وعند أبي يوسف (أ) رحمه الله يجعل بإزاء خمسين ذراعًا من البيت الكامل (أنه مائة ذراع من العلو الذي لا سفل له؛ لأن السفل والعلو عنده سواء، وقول محمد رحمه الله لا يفتقر إلى التقسير والفتوى على قوله كذا في المبسوط (7x6).

النصف. وقال محمد رحمه الله: يقسم ذلك على القيمة قيمة العلو أو قيمة السفل، لأنه شاهد اختلاف العادات في البلدان. وقبل بل هو بناء على أصل آخر وهو أن عند محمد رحمه الله وعند أبي حنيقة خين لصاحب السفل منفعتان منفعة السكنى ومنفعة البناء فإنه لو أراد أن يحفر في سفله سردابا لم يكن لصاحب العلو منعه من ذلك فلصاحب العلو منفعة واحدة وهي منفعة السكنى فإنه لو أراد أن يبني على علوه علوا آخر كان لصاحب السفل منعه من ذلك والمعتبر في القسمة المعادلة في المنفعة فلهذا جعل بمقابلة ذراع من السفل ذراعين من العلو. وأبو يوسف رحمه الله يقول لصاحب العلو أن يبني على علوه إذا كان ذلك لا يضر بالسفل كما أن لصاحب السفل أن يحفر سردابا في السفل إذا كان لا يضر بصاحب العلو فاستوبا في المنفعة). السرخسي، السبوط، مصدر سابق، ج15، ص16.

^{(1) [}عادة] ساقطة من (ب).

^{(2) [}العلو] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

 ^{(4) [}أبي حنيفة] من (ب).

^{(5) [}الكامل] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15، ص16.

⁽⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل155.

· [الاختلاف في القسمة]

قوله: لَم يُصَدُّقُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ (1)، هذا اللفظ مشكل لأن البينة تترتب على دعوى صحيحة ولم يوجد للتناقض، وقد صرح في المبسوط وغيره أن البينة لا تقبل على ذلك فيحتمل (2) أن يكون المراد منه بإقرار صاحبه فإنه بمنزلة البينة كما ذكرنا في المبسوط لم يصدق على ذلك إلا أن يقر به صاحبه لأنه متناقض فيما يدعيه وكذبه شريكه أي في قوله أصابني إلى موضع كذا (3x4).

[فسخ القسمة]

قوله: وَإِذَا اسْتَحَقَّ بَعْضٌ نَصِيبَ أَحْدِهِمَا (5)، إلى آخره، صورته: ما ذكر في المبسوط: إذا كانت الدار بين رجلين نصفين فاقتسماها فأخذ أحدهما الثلث من مقدمها وقيمته ستمائة أيضا وهي ميزاك بينهما، وقيمته ستمائة أيضا وهي ميزاك بينهما، أر اشترى ثم استحق نصف ما (6) في يدي صاحب المقدم فإن أبا حنيفة والله عن على صاحب المؤخر بربع ما في يد، وقيمة ذلك مائة هذا يرجع صاحب المقدم على صاحب المؤخر بربع ما في يد، وقيمة ذلك مائة

 ⁽أون ادعى أحدهما الغلط رزعم أن مما أصابه شيئا في بد صاحبه وقد أشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك إلا ببيئة). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

^{(2) [}فبحمل] من (ب، ج).

⁽³⁾ صورته: (رجل مات رترك دارا رابنين فاقتسما الدار وأخذ كل واحد منهما النصف وأشهد على النسمة والقبض والوفاء ثم ادعى أحدهما بينا في يد صاحبه لم يصدق على ذلك إلا أن يقر به صاحبه من قبل أن قد أشهد على الوفاء يعني إنه أقر باستيفاء كمال حقه فبعد ذلك هو مناقض فيما يدعيه في يد صاحبه فلا تقبل بينته على ذلك ولكن إن أقر به صاحبه فإقرار، ملزم إياه والمناقض إذا صدقه خصمه فيما يدعي ثبت الاستحقاق له). ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر مايق، ج15، ص67.

⁽⁴⁾ الشفى، المنافع، مصدر سابق، ل156.

^{(5) (}وإذ استحق بعض نصيب أحدهما بعينه لم تفسخ القسمة عند أبي حنيفة ورجع بحصة ذلك من نصب شريكه، وقال أبو بوسف: تفسخ القسمة). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

^{(6) [}مما] من (أ).

وخمسون درهمًا إن شاء صح⁽¹⁾، وإن شاء نقض القسمة، وقال أبو يوسف: تبطل القسمة وما بقي في الحد⁽²⁾ أيديهما بينهما نصفان.

وقول محمد رحمه الله مضطرب والأصح^{رة،} انه مع أبي حنيفة والنخاص انه لو استحق بعض معين من نصيب أحدهما لا يفسخ القسمة بالإجماع، ولو استحق بعض شائع في الكل تفسخ بالاتفاق، والخلاف فيما إذا استحق بعض شائع من نصيب أحدهما، وإذا عرفنا هذا جننا إلى مسألة الكتاب.

فقوله: لعَيْنِهِ يحتمل أن يكون راجعًا إلى البعض المستحق، وإلى هذا مال صاحب الهداية، ويحتمل أن يكون راجعًا إلى النصيب أي استحق جزء شائع من نصيب معين ويكون قوله بعينه للتأكيد.

وقوله: لَمْ تُفْسَخُ الْقِسْمَةُ الله أراد [به انه] (أن لا ينقض القسمة جبرًا لكن له الخيار إن شاء نقض القسمة فيكون الباقي الذي في يديه وما في يد شريكه بينهما نصفان وإن شاء أجاز القسمة ورجع على شريكه بربع ما في يده ويدل عليه ما ذكر في المنظومة (8x7x6).

^{(1) [}صح] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}الحد] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}والأصح] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص228.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوقتين وردت [بيانه] من (ب).

 ⁽⁶⁾ وهي للإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي الشهير: بعلامة سمرقند، مؤلف النسفية، المتوفى
 سنة 537هـ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1230.

⁽⁷⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15، ص44.

⁽⁸⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل-156.

⁽⁹⁾ ويقصد: قول أبي حنيفة ومحمد هيئنے.

⁽¹⁰⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج15، ص44.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل359.

. فصل في الكبرى: صبي أقر أنه بالغ وقاسم الولي⁽¹⁾ فإن كان مراهقًا جازت قسمته ولم يقبل قوله إن كان غير بالغ وإن لم يكن مراهقًا ويعلم أن مثله لا يحتلم لم يجز قسمته ولم يقبل قوله إنه بالغ لأن الظاهر يكذبه في الثاني دون الأول وبهذه المسألة تبين أن بعد اثنتي عشرة سنة يشترط [شرط آخر]⁽²⁾ لصحة الإقرار وهو أن يكون بحال يحتلم مثله⁽³⁾.

وإذا غرم السلطان أهل القرية فأرادوا القسمة فقال بعضهم يقسم على قدر الأملاك (4) وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤوس ينظر إن كانت الغرامة (5) لتحصين الأملاك قسمت على قدر الأملاك؛ لأنها مؤنة الملك، وإن كانت لتحصين الأبدان قسمت على عدد (6) الرؤوس الذي (7) يتعرض لهم (8)؛ لأنها كانت (9) مؤنة الرؤوس ولا شيء على النساء والصبيان؛ لأنه لا يتعرض لهم (10).

في السراجية: إذا أراد أن يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور، قال الشيخ الإمام الزاهد المعروف بخواهرزادة رحمه الله: له ذلك، وقال الشيخ الإمام شمس الأثمة السرخسي رحمه الله: لا (11)، وعليه الفترى (12).

في التهذيب: ساحة لرجل فبني في ساحته بناء ورفعه حتى سد على الجار مهب الريح والشمس أو بني فيه مخرجا أو حماما أو حفر به بيزا بالوعة أو أقعد فيه حداد إذ

^{(1) [}الرصي] من (ب: ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج2، ص630.

^{(4) [}الاملاق] من (أ).

^{(5) [}القرابة] من (ب).

^{(6) [}تدر] من (أ).

^{(7) [}الذين] من (أ).

^{(8) [}لهم] ساقطة من (أ).

^{(9) [}كانت] ساقطة من (أ، ج).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الولرالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج3، ص313 - 314.

^{(11) [}٧] سانطة من (ب).

⁽¹²⁾ الأوشى، الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص461.

لا يمنع، وإن تلف به حائط جاره، لا يضمن؛ أما صاحب البناء لو فتح كوة في ساحته ونحوها لا يمنع، والفتوى على انه إن كانت الكوة للنظر والساحة موضع النساء يمنع، في التهذيب(1).

في الذخيرة: حائط بين رجلين سقط، ولأحدهما بيوت عورة فطلب من جاره أن يبنى فأبى جاره، لا يجبر واحد منهما، وإن أراد أحدهما أن يبني في ملك نفسه فعل، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: هذا هو القياس، وهو قول علمائنا رحمهم الله، وقال بعضهم: لا بد من بناء يكون سترا بينهما وبه نأخذ؛ إنما قال أصحابنا رحمهم الله انه لا يجبر؛ لأنهم كانوا في زمن أهل الصلاح، أما في زماننا فلا بد من حاجز بينهما⁽²⁾، والله اعلم.

⁽¹⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص28.

⁽²⁾ ينظر: الزيلعي، تبين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص196.

كتاب الإكراه

ب، أكرهت فلانا إكراها: إذا⁽¹⁾ حملته على أمرٍ يكرهه، والكره بالفتح: الإكراه ومنه: القيد كره، والكره بالفتح: الإكراه ومنه: القيد كره، والكره بالضم الكراهة؛ وعن الزجاج⁽²⁾: كل ما في القرآن من الكره فالفتح فيه جائز إلا قوله تعالى: ﴿رَهُوَكُرَ اللَّكُمُ ﴾ (البقرة: 216) في سورة البقرة، والإكراه: اسم لفعل يفعله المرء لغيره فينتفى به رضاه أو يفسد به اختياره (3).

[م]⁽⁴⁾، اعلم أن الإكراء على نوعين: كامل يفسد الاختيار ويوجب الإلجاء كالإكراء بالقتل، وقاصر يعدم الرضا ولا يوجب الإلجاء كالإكراء بالفترب والإكراء بجملته لا ينافي الخطاب (6x⁵⁾.

[ثبوت الإكراه]

قوله: الْإِكْرَاهُ يَثْبُتُ حُكْمُهُ إِذَا حَصَلَ مِمَّنْ يَقْدِرُ⁽⁷⁾، إلى آخره، قالوا يعتبر في

^{(1) [}إذا] ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المغرب.

⁽²⁾ هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج النحوي كان من أهل العلم بالأدب والدبن المتبن وصنف كتابا في معاني القرآن وله كتاب الأمالي وكتاب ما فسر من جامع المنطق وكتاب الاشتفاق وكتاب العروض وكتاب القوافي وكتاب الفرق وكتاب خلق الإنسان وكتاب خلق الأنسان وكتاب خلق الإنسان وكتاب خلق الفرس وكتاب مختصر في النحو وكتاب فعلت وأفعلت وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب شرح أبيات سيبويه وكتاب النوادر وكتاب الأنواء وغير ذلك، توفي في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة قال غيره مات يوم الجمعة الإحدى عشرة لبلة بقيت من الشهر. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مصدر سابق، ج1، ص49؛ والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج3، ص99؛ والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج6، ص99.

⁽³⁾ المطرزي، المغرب، مصدر منابق، ص437 - 438، والمرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص

^{(&}lt;sup>4</sup>) ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع، ل-186.

 ⁽⁵⁾ ينظر: البردوي، علي بن محمد البردوي، أصول البردوي - كنز الوصول إلى معرفة الأصول، ج1،
 359، مطبعة جاريد بريس، كرانشي. والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج5، ص181.

⁽⁶⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل-186.

^{(7) (}الإكراه يثبت حكمه إذا حصل ممن يقدر على إيقاع ما ترعد به سلطانا كان أو لصا). القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص229.

الإكراء ومعنى في المكره وهي تمكنه من إيقاع ما توعد به، ومعنى في المكره، وهو أن يغلب على ظنه أن المكره يوقع ما توعد به، وإن غلب على ظنه أنه لا يفعل به لم يكن إكراها، ومعنى فيما أكره به وهو أن يكون متلفًا نفسًا [أ/ 563] أو متلفًا عضوًا، ومعنى فيما أكره عليه فهو إما أن يكون حقه أو حق غيره أو حق الشرع والاستدلال بالآية يحتمل أنه استدل به على قوله الإكراه يثبت حكمه إذا حصل ممن يقدر، لأن الآية دلت على رفع الإثم إذا جرى كلمة الكفر على اللسان بالإكراه وبدون الاعتقاد يحتمل أنه استدل بإطلاقه على أنه لا فرق⁽¹⁾ بين حصول الإكراه من السلطان وغيره ويحتمل الاستدلال بهما؛ ثم جملة ما في هذا الباب أن يقول الإكراه له (2) ثلاثة أحكام: الحرمة والجواز والضمان.

فأما حكم الحرمة: فهو على ثلاثة أوجه:

يجب أن يفعل: فإن لم يفعل فهو آثم وهو ما أكره على شرب الخمر وأكل الميتة بإكراه ويخاف التلف على نفسه أو على عضو من أعضائه ولو أكره بحبس أو ضرب لا يخاف عليه التلف لا يباح.

والثاني: ما يباح له أن يفعل: وإن ترك كان مأجورًا وهو الإكراه بوعيد التلف على أن يتكلم بالكفر أو يشتم مسلمًا أو يستهلك ماله أو يقتل صيد الحرم فإن فعل فهو معذور وان ترك فهو مأجور.

والثائث: لا يباح ذلك: كالإكراه على القتل والزنا، وأما حكم الجواز: فكل عقد يصح مع الهزل كالطلاق والعتاق صح⁽³⁾ مع الإكراه، وكل عقد لا يصح مع الهزل كالبيع والشراء ولا يصح مع الإكراه؛ لأن الإكراه يزيل الرضا ويخل بالقصد لأن المكره مختار بالنظر إلى الجماد وغير مختار بالنظر إلى الطائع فكان كالهازل؛ لأنه فعل باختياره ولكن لا يقصد التصرف.

^{(1) [}الفرق] من (ب).

^{(2) [}له] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}جاز] من (ب).

وأما حكم الضمان: فكل شيء يصلح آلة له فيه فالضمان على المكره كما لو أكره على الأكل والشرب هذا إذا كان الإكراه بشيء (أ) بوعيد تلف نفس أو عضو على قتل أو استهلاك يجب الضمان على المكره فإن كان الإكراه بشيء لا يخاف منه التلف فهو على الفاعل هذه الجملة من المنشور (3x²).

[الإكراه على فعل محرم]

ي، [قال]⁽⁴⁾ أصحابنا رحمهم الله: يعتبرون أن يكون المكره قادرًا على إيقاع ما نوعد به وأن يكون غلب على ظنه أنه لا نوعد به وأن يكون غلب على ظنه أنه لا بياشر ذلك فليس بمكره، وينقسم الوعيد: إلى قتل، وجرح، وإتلاف عضو، وضرب لمديد، أوحبس، وقيد، فإن أكره على تناول محظور بأمر يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه أو جرح]⁽⁵⁾ فهو على ثلاثة أوجه:

أحدها: يباح له التناول ويأثم بالامتناع إذا كان عالمًا بإباحة التناول وذلك ما يباح له ني حالة الضرورة كالخمر والميتة والدم وهو المراد من قوله: فَإِنْ صَبَرَ حَتَى أَوْقَعُوا بِهِ أَنْ مَا توعد به، وَلَمْ يَأْكُلْ فَهُوَ آثِمٌ، فإن أكره عليه بأمرٍ لا يخاف على نفسه ولا عضو من أعضائه كالحبس والقيد والضرب الخفيف لا يباح ذلك.

والثاني: إذا أكره على الكفر بالله تعالى أو سب النبي عَنْ أو شتم مسلم أو استهلاك ماله بأمر يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه فإن فعل ذلك فهو معذور وإن امتنع

⁽l) [يشيء] سانطة من (ب، ج).

⁽²⁾ وهو الكتاب المنشور في فروع الحنفية، للإمام السيد ناصر الدين أبي القاسم بن يوسف السمرقندي الحنفي المتوفى سنة 556هـ. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1861.

⁽³⁾ ينظر: أبو الفاسم السمرقندي، الفقه الناقع، مصدر سابق، ج3، ص1323 وما بعدها: والزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص552 وما بعدها؛ والبابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص233 وما بعدها.

⁽⁴⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيع. :

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

 ⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

حتى أوقع به ما توغد به فهو مأجورا وإن أظهر الكفر وسب النبي على وقلبه ثابت على ما أظهر لسانه فقد كفر وبانت منه امرأته والسبيل في ذلك أن ينوي به (أ) محمدًا النصراني أو اليهودي وغيرهما، وإن [كان قد] (أ) أكره بحبس أو قيد (أ) بأمر [لا] (أ) يخاف على نفسه أو على عضو من أعضائه ففعل فقد كفر وبانت منه امرأته، وإن ادعى بأن قلبه مطمئن بالإيمان لا يلتفت إلى دعواه.

والثالث: إذا أكره على الزنا والقتل ففي هذا الوجه لا يباح له بحال، سواء توعد به بأمر يخاف على نفسه [أو غير ذلك، ولو أكره على قتل مورثه بأمر يخاف على نفسه]⁽⁵⁾، أو على عضو من أعضائه فقتله لم يحرم من الميراث⁽⁶⁾.

وإن أكره على عقد من العقود فهذا على وجهين: كل عقد يبطله الهزل [كالبيع والشراء والإجارة والإقرار لا يؤخذ المكره بشيء من ذلك، وإن أكره أن]⁽⁷⁾ ببيع ماله فباعه على غير الثمن الذي أكره عليه فليس بمكره، وإن باعه بأقل مما أكره عليه فكذلك في القياس، وفي الاستحسان يكون مكرها.

وكل عقد يستوي فيه الهزل والجد؛ كالنكاح، والطلاق، والعتاق (8)، والظهار (9)، والطهار والرجعة، والفيء، والإيلاء، والتدبير، والعفو عن دم العمد، والنذر، واليمين؛ فهو صحيح، ويضمن المكره قيمة العبد سواء كان موسرًا، أو معسرًا، أو الولاء له، ويضمن نصف مهر امرأته إن كان قبل الدخول (10)، والمتعة إن لم يسم لها مهرًا، وفي النكاح إذا كان تزوجها على أقل من مهر مثلها تمم لها مهر المثل إذا طلبت المرأة ذلك ولا

^{(1) [}بورى به] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الينابيع.

^{(3) [}نيد] سانطة من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب البنابيع.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ، ب).

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(8) [}والضمان] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ الظهار ساقطة من (ب، ج).

^{(10) [}الوطء] من (ب، ج).

يفرق⁽¹⁾ بينهما، وإن لم يكن الزوج كفؤا للمرأة فللأولياء أن يفرقوا بينهما، فإن دخل بها وقد طاوعته في الجماع جاز النكاح، ولا يزاد على ذلك المهر ولا خيار لها؛ وإنما يثبت الخيار للأولياء، وإن دخل الزوج بها وهي مكرهة فقد رضي الزوج بكمال مهر مثلها، ويرجع في التدبير على المكر، بنقصان قيمة المدبر⁽²⁾.

فإذا مات المولى عنق المدبر وكان لورثته أن يرجعوا على المكره بما بقي من قيمة العبد، ولا يضمن المكره في العفو عن القصاص، فإن أكره القاتل أن يصالح أولياء المقتول على مال ففعل ذلك! سقط عنه القصاص ولا يلزمه المال.

ويختلف الإكراه باختلاف شرف المكره وديانته وقرة تركيبه وضعفه، حتى قال أصحابنا رحمهم الله: بأن السوط الواحد، والحبس، والقيد في يوم واحد إكراه في حق البعض دون البعض (3)، فعلى هذا يكون الأمر مفوضًا إلى رأي المجتهد.

وإن وقعت النار في السفينة، وقد علم يقينا أنه لو صبر احترق، ولو وقع في البحر غرق فعند أبي حنيفة والنه ألقى نفسه في البحر إذا كان أخف من الاحتراق، وعندهما يصبر في السفينة (4).

ولو قال الرجل لأقتلنك أو لتلقين [نفسك]^(ق) من الجبل، أو في النار وكل ذلك لا ينجيه (6)، ولكن في الإلقاء (7) أفي الماء] (8) نوع خفة فهو بالخيار عند أبي حنيفة ﴿شَكَ إِنْ شَاء صبر على القتل، [وإن شاء ألقى نفسه من الجبل، أو في النار، وقالا: ليس له إلا الصبر على القتل] (9)(10).

^{(1) [}ولا بعرف] من (ب).

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

^{(3) [}البعض] ساتطة من (ب).

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب البنابيم.

^{(6) [}لأستحسنه] من (ج).

^{(7) [}القاء] من (أ).

⁽⁸⁾ ما ين المعقرفتين ساقط من (أ، ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل154.

في التهذيب: ثم في الأفعال المعظورة إذا تحقق [أ/ 564] الإكراه يسعه أن يفعل ذلك؛ إلا في قتل المسلم والزنا، فإنه لو صبر حتى قتل يكون مأجورًا، ولو فعل ذلك يأثم؛ أما في القتل وقطع الطريق يعزره الإمام ولا يحرم الإرث ويجب القصاص على المكره عند زفر رحمه الله على المباشر، وعند الشافعي (أ) رحمه الله، وعند أبي يوسف رحمه الله لا يجب القصاص أصلا وتجب الدية على المكره؛ وأما الحد في الزنا إن أكره الرجل فزنى عليه الحد عند أبي حنيفة هيئنة أو لا وهو قول زفر رحمه الله، وفي قوله الآخر لا حد عليه وهو قولهما، وان أكرهت المرأة فزنت لا حد عليها إجماعا (أ).

ه، قوله: الْإِكْرَاهُ يَثْبُتُ حُكْمُهُ إذا حَصَلَ مِمْنْ يَقْدِرُ عَلَى إِيقَاعٍ مَا تَوَعَدَ بِهِ سُلْطَانًا كَانَ أَوْ لِصًا⁽⁵⁾، لأن الإكراه اسم لفعل يفعله المرء لغيره، فينتفي به رضاه أو يفسد به اختياره مع بقاء أهليته (⁶⁾، وهذا إنما يتحقق إذا خاف المكره تحقيق (⁵⁾ ما توعد به، وذلك إنما يكون من القادر والسلطان وغيره سيان (⁶⁾ عند تحقق القدرة.

والذي قاله أبو حنيفة هيض: أن الإكراد لا يتحقق إلا من السلطان لما أن المنعة له والقدرة لا تتحقق بدون المنعة، فقد قالوا: هو اختلاف [عصر وزمان لا اختلاف] (7) حجة وبرهان ولم تكن القدرة في زمنه إلا للسلطان؛ ثم بعد ذلك تغير الزمان وأهله؛ ثم كما تشترط قدرة المكره لتحقق الإكراه يشترط حوف المكره وقوع ما يهدد

⁽¹⁾ ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج2،186.

⁽²⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص179 - 180.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

⁽أمليته] ساقطة من (أ).

^{(5) [}تحفيف] من كتاب الهداية.

⁽⁶⁾ سِيَانِ، أي: مثلان، أراد بهما: سواءان، غير أنّ العرب تقول: هما سواء، وذلك في الجميع والراحد. وإذا جمعوا سِيَان قالوا: سواسية ولم يقولوا: سواسين كذا وكذا، وهم سواء، هذا هو العالي من كلام العرب، قال: سِيَان أفلح من يُعطِي ومن يَعدُ. القراهيدي، العين، مصدر سابق، ج7، ص325.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

. به، وذلك بأن يغلب على ظنه أنه يفعله ليصير به محمولاً على ما ادعى إليه من الفعل (1).

في السراجية: الإكراه كما يتحقق من السلطان يتحقق من غيره عند أبي يوسف (2) ومحمد (3) رحمهم الله إذا كان قادِرًا على إيقاع ما يوعد به، وعليه الفتوى في زماننا (4).

[اعتبار قبض الثمن في الإكراه]

م، قوله: وَإِنْ (5) كَانَ له (6) [قَبَضَ النَّمَنَ طَوْعًا فَقَدُ] (7) أَجَازُ الْبَيْعَ (8 $(8)^0$)، لأن البيع كان موقوفا على إجازة البائع، ومن بوقف العقد ($(10)^{10}$) على إجازته إذا قبض الثمن من المشتري طائعا كان ذلك أجازة كما في بيع الغضولي $(11)^{(2)}$.

قوله: وَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ كَانَ قَائِمًا فِي يَدِوِ⁽¹³⁾، يجب عليه رد الثمن أن كان قائما لفساد العقد بالإكراء وإن كان هالكا لا يأخذ منه شيئا؛ لأن الثمن كان أمانة عند المكرء لأنه أخذه بأذن المشتري والقبض متى كان بأذن المالك فإنما يجب الضمان إذا قبضه

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص272.

^{(2) [}ابي حينة] من (أ).

^{(3) [}محمد] ساقط من (ج).

⁽⁴⁾ الأوشى، الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص547.

⁽⁵⁾ ما بين المعقولتين ساقطة من جميع النسخ.

^{(6) [4]} ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ.

^{(8) [}المبيع] من (أ).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

^{(10) [}البيع] من (ج)، رسانطة من (ب).

^{(11) (}الفضولي من يتصرف في حق الغير بلا إذن شرعي كالأجنبي يزرج أن يبيع). ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص237 والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص186 والزيلعي، نبين الحقائق، مصدر سابق، ج4، ص107.

⁽¹²⁾ النسقي، المتانع، مصدر سابق، ل186.

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

للتمليك ولم يقبضه للتملك لأنه كان مكرها على قبضه فكان أمانة كذا في المبسوط (2x1).

[ضمان البيع]

قوله: ضَمِنَ قِيمَتَهُ لِلْبَائِعِ⁽⁵⁾ يعني المشتري غير مكره والبائع مكره لأن قبضه لنفسه بغير إذن مالكه فكان كالمغصوب وهذا لأن العقد فاسد فيكون مضمونا عليه بالقيمة وللمكره أن يضمن⁽⁴⁾ المكره أي⁽⁵⁾ للبائع المكره أن يضمن⁽⁶⁾ المكره إن شاء لأن فعل المكرد ينتقل إلى المكره ويصير هو كالآلة له (5x⁸⁾.

[الإكراه على أكل الميتة]

قوله: وَمَنْ أَكُرِهَ عَلَى أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ⁽⁹⁾، إلى آخره الأصل في هذا أن ما يباح تناوله حاله المخمصة يباح⁽¹⁰⁾ تناوله حالة⁽¹¹⁾ الإكراه بوعيد تلف وما لا فلا، وهذا لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَأْصُلُوا مِنْ الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَأْصُلُوا مِنْ اللَّهِ مَا اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى قَالَ:

⁽¹⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص237؛ والزيلعي، تيبين الحقالق، مصدر سابق، ج5، ص184.

⁽²⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل186.

⁽³⁾ الفدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

^{(4) [}يضمنه] من (أ).

^{(5) [}لان] من (ب).

^{(6) [}أن يضمن] ساقطة من (ب).

 ⁽⁷⁾ ينظر: البابرتي، العتابة شرح الهدابة، مصدر سابق، ج9، ص237، والزيلعي، تبيين الحقائق،
 مصدر سابق، ج5، ص184.

⁽⁸⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل186.

^{(9) (}رمن أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب الخمر فإذا أكر، على ذلك بضرب أو حبس أو قيد لم يحل له). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

^{(10) [}ياح] ساقطة من (ب، ج).

^{(11) [}حالة] ساقطة من (أ).

(119) ولم يفصل بين أن يكون الضرورة بسبب [المخمصة أو بسبب](أ) الإكراه فيدخل⁽²⁾ تحته كلا النوعين (^{4x3)}.

قوله (5)؛ وَإِنْ (6) لَمْ يَأْكُلُ فَهُوَ آئِمْ (7)، فإن قيل ينبغي أن لا يأثم لبقاء الحرمة له (8)؛ إذ الحرمة بصفة أنها ميتة أو خمر وبالضرورة لا ينعدم (9) ذلك، قلنا الحرمة لا تتناول حالة (10) الضرورة؛ لأنها مستثناة بالنص والضرورة (11)، والاستثناء من التحريم تحليل (12) فامتناعه عن التناول كامتناعه من تناول الطعام الحلال فيكون آثما (13×14).

[الإكراه على الكفر]

هـ (15)، قوله: وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَى الْكُفْرِ بِاللهِ تَعَالَى أَوْ سَبُ النَّبِيِّ ﷺ بِحَبْسِ أَوْ قَيْدِ (16) أَوْ ضَرْبٍ لَمْ يَكُنْ فَلِيهِ أَوْ عَلَى عُضْوٍ أَوْ ضَرْبٍ لَمْ يَكُنْ فَيْلِهِ أَوْ عَلَى عُضْوٍ أَوْ ضَرْبٍ لَمْ يَكُنْ فَيْلِهِ الْمُولِ عَلَى عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ (17)، لأن الإكراه بهذه الأشياء ليس بإكراه في شرب الخمر لما مز ففي

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ج).

^{(2) [}نيۇخذ] من (ب).

⁽³⁾ ينظر: البابزتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص239.

^{(&}lt;sup>4</sup>) النسفي: المنافع، مصدر سابق، ل186.

^{(5) [}قرله] ساقطة من (ب).

^{(6) [}أن] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

^{(8) [}b] ساقطة من (أ).

^{(9) [}لانعدام] من (ب).

^{(&}lt;sup>10</sup>) [حالة] ساقطة من (ب).

^{(11) [}والضرورة] ساقطة من (أ، ج).

^{(12) [}تحليل] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ينظر: المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص274.

⁽¹⁴⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل186.

^{(15) [}م] من (ب).

^{(16) [}بقتل] من (أ).

⁽¹⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص229.

الكفر(أ) وحرمت أسد (أ) أولى وأحرى. قال: فإذا خاف ذلك وسعه أن يظهر ما أمروه ويوري غيره (أ) فإن أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه ما أمروه ويوري غيره أبين بالسر (أ) هيئ حين ابتلي بسه وقد قال له يَنْيَن وكيف وجدت قلبك؟ قال مطمئنا بالإيمان، قال: فإن عادوا فعد) وفيه نزل قوله تعالى: ﴿إِلّا مَن أُحَرِه وَقَلْهُ مُمُطْمَينٌ أَبالإيمان، قال: فإن عادوا فعد) ولأن بهذا الإظهار لا يفوت الأيمان حقيقة لقيام الصدق وفي الامتناع فوت النفس حقيقة فيسعه الميل إليه (أ).

قوله: وَإِنْ صَبَرَ حَتَى قُتِلَ وَلَمْ يُظْهِرْ الْكُفْرَ كَانَ مَأْجُورُا (8)، لأن خبيبًا (9) وَفِيْكُ صبر على ذلك حتى صلب وسماه رسول الله ﷺ سيد الشهداء، وقال في مثله: (هو رفيقي

^{(1) [}الكفر] ساقطة من (ب).

^{(2) [}اشد] ساقطة من (ب)

^{(3) [}غيره] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}عثمان] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ وهو: عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي بنون ساكنة ومهملة أبو اليقظان مولى بني مخزوم صحابي جليل مشهور من السابقين الأولين، بدري قتل مع علي بصفين عن عمر 93سنة في عام 37هـ العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ج1، ص408.

⁽⁶⁾ أخرجه الحاكم في مستدركه، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن باسر عن أبيه، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، رقم الحديث: 3362، باب المكره على الردة. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج2، ص389.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص274.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر ال**قدوري،** مصدر سابق، ص230.

⁽⁹⁾ هو الصحابي: خبيب بن عدي بن عامر بن مجدعة بن جحجب الأنصاري الشهيد، ذكره ابن سعد فقال: شهد أحدا وكان فيمن بعثه النبي على مع بني لحيان فلما صاروا بالرجيع غدروا بهم واستصرخوا عليهم وقتلوا فيهم وأسروا خبيبا وزيد بن الدننة فباعوهما بمكة فقتلوهما بمن قتل النبي على من قرمهم وصلبوهما بالتنعيم وعند صلبه قال: دعوني أصلي ركعتين فكان أول من سن لكل مسلم قتل صبرا الصلاة. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج1، ص 246.

نبي الجنة)(أ)؛ ولأن الحرمة باقية والامتناع لإعزاز الدين عزيمة بخلاف ما تقدم للاستثناء(2).

[الإكراه على القتل]

في الزاد، قوله: وَإِنْ أَكْرِهَ بِقَتْلِ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ لَمْ يَسَعْهُ أَنْ يَقَدَمُ⁽³⁾ عَلَيْهُ ويَضْبِرُ حَتَّى يَقْتُلُ⁽⁴⁾؛ لأن قتل المسلم لا يباح للضرورة بحال، فلا يباح بالإكراه أيضا، فإن قتله كان آثما؛ لأنه ارتكب محظورًا، ولا القصاص على الذي أكرهه وإن كان القتل عمدًا، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وهو قول الشافعي⁽³⁾ رحمه الله.

وقال: أبو يوسف رحمه الله عليه ⁽⁶⁾ الدية، وقال: زفر رحمه الله يجب القصاص على المكره، والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله؛ لأن المكره ليس بقاتل لما أن المكره قاتل بدليل أنه يحل دمه وحل دمه يدل على وجود القتل عنه بالحديث، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحد معان ثلاثة كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان وقتل نفس بغير حق)⁽⁷⁾ وقد انعدم المعنيان الأوليان فتعين

⁽¹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه، عن أنس بن مالك، صححه مسلم، رقم الحديث: 1789، باب غزرة أحد. مسلم، مسلم، مسلم، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، ج3، ص1415، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص274.

^{(3) [}الإقدام] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص230.

 ⁽⁵⁾ ينظر: الدمياطي، أبو بكر ابن السيد محمد شطأ الشانعي، حاشية (عانة الطالبين على حل ألفاظ
 فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، ج4، ص113، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،
 بيروت.

^{(6) [}عليه] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ أخرجه الحاكم في مستدركه، عن أمامة بن سهل بن حيف، أن عثمان بن عفان وشن أشرف يوم الدار فقال أنشدكم بالله تعالى تعلمون أن رسول الله في قال: (لا يحل دم امرى مسلم إلا بأحد معان ثلاثة زنا بعد إحصان أو ارتفاد بعد إسلام أو قتل نفس بغير حق يقتل به) فو الله ما زنيت في جاهلية ولا إسلام ولا ارتددت منذ بابعت رسول الله في ولا قتلت النفس التي حرم الله فيم تقتلوني، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين البخاري ومسلم ولم بخرجاه، رقم الحديث:

الثالث لحل الدم، وإذا ثبت أن المكره قاتل فهذا ينفي أن يكون المكره قاتلا؛ لأن المكره إنما يكون⁽¹⁾ قاتلا إما²⁾ بانتقال فعل [أ/ 565] المكره إليه فلا يبقى المكره قاتلا ضرورة، وإذا ثبت أنه غير قاتل فلا يحل دمه قضية للحديث الذي روينا⁽³X).

[الإكراه على الطلاق]

قوله: وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَى طَلَاقِ امْرَأَتِهِ أَزْ عِنْقِ عَبْدِهِ فَفَعَلْ (5) ذَلِكَ وَقَعَ مَا أَكْرِهَ عَلَيْهِ (6)، وقال: الشافعي رحمه الله لا يقع وعلى هذا التزويج (7)، والصحيح قولنا لما أن المكره ركن التصرف صدر ممن هو من أهله مضافا إلى محل قابل لحكمه عن ولاية فوجب أن يقع وإن فات الرضا يحكم قياسًا على الهازل ويرجع على الذي اكرهه بقيمة العبد؛ لأنه اتلف ملك غيره على وجه التعدي فيلزمه الضمان ويستوي في هذا الضمان اليسار والإعسار (8)؛ لأنه في حكم المباشر للإتلاف ولا سعاية على العبد لأن العتق وقع من جهة المولى وليس فيه حق لأحد فصار كالمختار وبنصف مهر المرأة إن كان قبل الدخول [بها لأن المكره] (9) قرر عليه ضمانًا كان (10) بصدد السقوط بأن تحصل الفرقة بسبب من جهة المرأة والتقرير ملحق بالابتداء في حق وجوب الضمان سدًّا لباب

^{8028،} باب ما يحل به دم المسلم. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج4، ص390.

⁽l) [كان] من (أ).

⁽أيا] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص255.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل362.

^{(5) [}فقعل] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص230.

⁽⁷⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص173.

^{(8) [}رالاعتبار] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(10) [}كان] ساقطة من (أ).

التعدي، فإن كان المهر كان مستقرا قبل المكرد لأن المهر كان مستقرا قبل الإكراء بالدخول فلا يلزمه الضمان (3x2).

[الإكراه على الزنا]

قوله: وَإِنْ أَكْرَهَهُ عَلَى الزِّنَا وَجَبَ عَلَيهِ الْحَدُّ عِنْدُ أَبِي حَنِفَةَ إِلَّا أَنْ يُكْرِهَهُ السُلُطَانُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَلْزَمُهُ الْحَدُّ أَنَ قَالَ أَبُو حَنِفَة هِنَا أَلَا لَا يُورُهُ السُلُطَانُ وَعَلَيه الحد والصحيح قوله، والثاني لأن إكراه غير السلطان يمكن دفعه بالسلطان، أما إذا أكرهه السلطان لا يمكن دفعه بأحد ومن أصحابنا رحمهم الله من قال هذا اختلاف عصر وزمان لأن في (5) زمنه لم يكن لغير السلطان قدرة إجبار الغير والآن قد تغير والمرأة إذا أكرهت على الزنا فلا حد عليها في قولهم جميعًا (6)(7).

[الإكراه على الردة]

ه، قوله: وَإِذَا⁽⁸⁾ أُكْرِهَ عَلَى الزِدَّةِ لَمْ تَبِنْ مِنْهُ المَرَأَتُهُ⁽⁹⁾، لأن الردَّة تتعلق بالاعتقاد، الا ترى أنه لو كان قلبه مطمئنًا بالإيمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا تثبت البينونة بالشك⁽¹⁰⁾. والله أعلم.

 ^{(1) [}كان] ماقطة من (ب).

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج9، ص245 - 246.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل362.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، ص230.

^{(5) [}فيه] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: علاء الذين السمرقندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص275.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق: ل362.

^{(8) [}ران] من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص230.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج3، ص276.

كتابالسير

ب، السيرة الطريقة والمذهب، وجمعها سير، وقوله: ثم⁽¹⁾ تنشر الملائكة سيرته أي: صحيفة أعماله وطاعاته (2)، على حذف المُضاف، وأصلها: حالة السير، إلا أنها غلبت في لِسانِ الشرع على أمور المغازي وما يتعلق بها كالمناسِكِ على أمور الحج (3).

م، السير: أمور الغزو، كالمناسك أمور الحج، والمراد به سير الإمام ومعاملاته مع الغزاة، وقيل سيرة المسلمين في المعاملة مع المشركين من أهل الحرب والمرتدين اللذين هم علم أخبث الكفار بالإنكار بعد الإقرار (5x⁴).

والجهاد: بذل الطاقة وتحمل المشقة (6)، الهجوم: الإتيان بغتةً والدخولُ من غير استئذانٍ من باب طلب، المحاصرة: من الحصر: وهو المنع من باب طلب، والمعنى انه جعلهم في حصار (10,0%).

[حكم الجهاد]

قوله: الْجِهَادُ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ (11)، المقصود من الجهاد (12): إعزاز دين الله تعالى

^{(1) [}ثم] ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب المغرب، ص267.

^{(2) [}طاعته] من (أ)، [طالعانه] من (ب).

⁽³⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص267.

^{(4) [}الإنكار] من (أ).

⁽³⁾ العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص94.

⁽⁶⁾ ينظر: المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص105.

^{(7) [}باب] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص543.

⁽⁹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص128.

⁽¹⁰⁾ التسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119.

⁽¹¹⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

^{(12) [}من الجهاد] ساقطة من (ب). والجهاد: هنو علم يعنوف بنه أحنوال الحنوب وكيفية ترتيب العسكر واستعمال السلاح وتحو ذلك، وهو باب من أبواب الفقه تذكر فيه احكامه

وكسر شوكة المشركين⁽¹⁾ ولهذا صار حسنا وإلا فنفسه تعذيب عباد الله وتخريب بلاده، فإذا حصل المقصود بالبعض سقط عن الباقين، وهذا لأنه لو جعل فرضا في كل وقت على كل أحد عاد على موضوعه بالنقض فإن المقصود أن يأمن المسلمون ويتمكنوا من القيام بمصالح دينهم ودنياهم فإذا اشتغل الكل بالجهاد ولم يتفرغوا لذلك⁽²⁾.

ي، قولد: الْجِهَادُ فَسَرْضٌ⁽³⁾، لقوله تعالى: ﴿اَنفِرُوا خِفَافَا رَثِفَالَا وَجَاهِدُوا يِأَمُوَلِكُمُ وَأَنفُيكُمُ ﴾ (التوبة: 41)، وقال النبي: ﷺ (الجهاد فرض ماض إلى يـوم القيامة)⁽⁴⁾.

وتفسير الجهاد: هو الدعاء إلى دين الله تعالى والقتال مع الذين امتنعوا من قبوله بالمال والنفس، فإذا قام به البعض⁽⁵⁾ سقط الفرض عن الباقين إذا كان بهم كفاية، [وإن لم يكن بهم كفاية]⁽⁶⁾ يفترض على الأقرب فالأقرب من العدو إلى أن تقع الكفاية، فإن

الشرعية، وقيد بينوا أحواله العادية وقواعده الحكمية في كتب مستقلة ولم يبذكره أصحاب المموضوعات بلفظ علم الجهاد ولكنهم ذكرو، في ضمن علوم كعلم ترتيب العسكر وعلم الآلات الحربية ونحو ذلك. القنوجي، صديق بن حسن القنوجي (1978)، أيجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، (تحقيق: عبد الجبار زكار)، ج2، ص217، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(1) [}المسلمين] من (أ).

⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص 231.

⁽⁴⁾ أخرجه أبو داود في سنه، عن أنس بن مالك، قال النيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 2532، باب في الغزو مع أنمة الجور. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص18 وأبي داود، سنن أبي داود (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق، ج2، ص324. وأخرجه الهندي في سننه، عن أبي الزبير، رقم الحديث: 1370، باب حقيقة الإسلام. الهندي، كنز العمال، مصدر سابق، ج1، ص149 - 150.

^{(3) [}البعض] سانطة من (ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

لم تقع الكفاية إلا بجميع الناس فقد⁽¹⁾ صار فرض عين كالصوم والصلاة، ومن جاهد سقط الفرض عنه، ومن لم يجاهد ولا عذر له، أثم بتركه والقدرة على السلاح شرط⁽²⁾ للوجوب، ولا يشترط أمن الطريق ولو علم أنه حارب قتل وإن لم يحارب اسر لم يلزمه الفتال، وعلى الإمام أن يحصن الثغور ويقعد على أبوابها جيوشًا وجتودًا، وله أن يضرب الجعل على الناس إذا لم يكن في بيت المال شيء، والحراسة أفضل من صلاة الليل إن لم يكن ثمة أحد يحرسهم وإن كان ثمة من يحرسهم فالصلاة أفضل.

ب، (الجَعَائلُ) جمعُ جعيلةٍ وجَعَالَةٍ بالحركات الثلاث بمعنى الجُعلِ، وهو ما يُجعل للعامل على عملهِ، ثم سمي به ما يُعطى المجاهد ليستعين به على جهاده، وجعَلتُ له: أعطيت له الجُعلَ، واجتَعَلهُ هو: أخذهُ. ومنه: أن عبد الله الأنصاري⁽⁴⁾ سُئِل عن الرجل يجتعل الجعل، ثم يبدو له فيُجعل أقل مما اجتعل، قال: إذا لم يكن أراد الفضل فلا بأس بهِ، وفي الشروح: فيجعل بفتح حرف⁽⁵⁾ المضارعة، وليس بذاك، وعليه جاء الحديث (أن أبي جعل لقومه مائةً من الإبل على أن يُسلموا)⁽⁶⁾.

 ^{(1) [}نقد] سانطة من (ب).

^{(2) [}شرح] من (ا).

⁽³⁾ الررمي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽⁴⁾ هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن عمرو بن سواد بن سلمة ويقال ابن حرام بن ثعلبة ابن حرام بن ثعلبة ابن حرام بن كعب بن سلمة السلمي الأنصاري المديني شهد بدرا مع النبي يخيئة كنيته أبو عبد الله، وقبل شهد العقبة مع أبيه، مات سنة ثمان أر تسع وسبعين بعد أن عمي وكان له يوم مات أربع وتسعون سنة وصلى عليه أبان بن عثمان وهو والي المدينة قال عمرو ابن علي آخر من مات بالمدينة جابر بن عبد الله في سنة تسع وسبعين. الأصبهاني، أحمد بن علي بن منجويه أبو بكر (1407هـ)، رجال صحيح مسلم، (تحقيق: عبد الله الليئي)، ط1، ج1، على بن منجويه أبو بكر (1407هـ)، رجال صحيح مسلم، (تحقيق: عبد الله الليئي)، ط1، ج1، على بن منجويه أبو بكر (1407هـ)،

^{(5) [}حرف] ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن المقدام بن معد، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 2934 باب العرافة، أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص131، وأبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق، ج3، ص92.

وعن النخعي⁽¹⁾: أنه كان⁽²⁾ في مسلحة، أي: في ثغرٍ، فضرب عليهم [البُعثُ، أي⁽³⁾: عُين عليهم]⁽⁴⁾ أن يبعثوا إلى الحرب، فجعل إبراهيم وقعد⁽⁵⁾، أي: أعطى غيره جعلاً ليغزو عنه وقعد هو عن الغزو⁽⁶⁾.

في الكبرى: لو استأجر أمير العسكر أجيرًا بأكثر من اجر المثل بما لا يتغابن الناس فيه، فعمل الأجير وانقضت المدة فالزيادة باطلة؛ لأن الأمير أن مأمور بالعمل بشرط إلى نظر، وذلك يوجب تقييد (8) الأمر بأجر المثل، فصار كالقاضي، إذا استأجر أجير لليتيم بأكثر من أجر المثل، وعمل الأجير كانت الزيادة باطلة؛ ولو قال: أمير العسكر أو القاضي إذا استأجرته وأنا اعلم انه لا ينبغي (9) فالأجر كله في ماله؛ لأن القاضي إذا قضى بالجور [فإن أخطأ] (10)، كان خطؤه على المقضي [أ/ 566] له، وإن تعمد ذلك؛ كان المغرم عليه في ماله؛ ولو قال: أمير العسكر لمسلم (11) أو ذمي إن قتلت ذلك الفارس فلك مائة درهم، فقتله لا شيء له، ولو كانوا قتلى فقال: الأمير من قطع

⁽¹⁾ هو: إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي، يكنى أبا عمران، وهو التقي الحقي الفقيه الرضي كان للعلوم جامعا ومن نخوة النقوس واضعا وعن المتواضعين رافعا، وقبل إن النصوف الرقع للأذلاء والمتكبرين، وتوفي سنة 95ه، وقبل 96ه بالكوفة، وهو ابن تسع وأربعين سنة وقبل ابن نيف وخمسين سنة، قال: ابن عون مات إبراهيم رهو ما بين الخمسين إلى الستين. أبو الفرج، صفة الصفوة، مصدر سابق، ج3، ص90 والأصبهاني، حلية الأولياء، مصدر سابق، ج4، ص219.

^{(2) [}كان] ساقطة من (ب).

^{(&}lt;sup>3</sup>) [ان] من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرقين ساقط من (ب).

 ⁽ق) الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد (ت189هـ) (1975)، السبر الصغير، (تحقيق:
 مجيد خدوري)، ط1، ج1، ص97؛ الدار المتحدة للنشر، بيروت.

⁽⁶⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص91.

^{(7) [}الأمين] من (ب، ج).

^{(8) [}نقديم] من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [لا ينتفي] من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

^{(11) [}لمسلم] ساقط من (ب).

رؤوسهم فله أجر عشرة دراهم جاز؛ لأن القتل جهاد، والاستئجار على الجهاد لا يجوز وقطع الرؤوس ليس بجهاد، فجاز الاستيجار عليه حمل رؤوس الكفار إلى دار الإسلام مكروه، لما روي عن عقبة بن عامر الجهني (1) عين أن أبا بكر الصديق عين قد أنكر ذلك قال: إنما يكفي الكتاب والخبر (2).

في الزاد، قوله: النجهادُ فَرْضُ عَلَى الْكِفَايَةِ إِذَا قَامَ [بِهِ]⁽³⁾ فَرِيقٌ مِن النَّاسِ سَقَطَ عَن الْبَاقِينَ وإِنْ⁽⁴⁾ لَمْ يَقُمْ بِهِ أَحَدُ أَثِمَ جَمِيعُ النَّاسِ بِتَرْكِهِ⁽⁵⁾، لأن في تكليف الكل بالجهاد انقطاع أصلهُ لانقطاع مادته من السلاح والثياب والمصالح والمزارع وغيرها بما يحتاج المرء إليه وهذا لا يجوز⁽⁶⁾.

[حكم قتال الكفار]

قوله: وَقِتَالُ الْكُفَّارِ وَاجِبٌ عَلَيْنًا وَإِنَّ لَمْ يَبُدَؤُونَا (٢) بِالقِتَالِ (8)، وقال الثوري (9):

 ⁽¹⁾ هو: عقبة بن عامر الجهني صحابي كبير أمير شريف فصيح مقرئ فرضي شاعر ولي غزو البحر
روى عنه علي بن رباح وأبو عشانة وخلق مات بمصر سنة 58هـ الدمشقي، الكاشف، مصدر
سابق، ج2، ص29.

⁽²⁾ الفتارى الكبرى، للإمام حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازه البخاري المعروف بالصدر الشهيد، من أكابر الحنفية، (ت536هـ)، مخطوط، وهو الجزء الأول، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تحت رقم: 567905، عدد لوحاتها: 278، سنة النسخ: 725هـ الصدر الشهيد، الفتارى الكبرى، ل181 - 182. وينظر: السرخسي، محمد بن أحمد (1997)، شرح السير الكبير إملاء محمد بن الحسن الشيائي، (تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل)، ط1، ج1، الكبير إملاء محمد بن الحسن العلمية، بيروت؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10، ص131؛ والولوالجي، الفتاوى الولوالجية، مصدر سابق، ج2، ص295 – 296.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}انه] وردت من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 231.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل363.

^{(7) [}يبدزرا] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

 ⁽⁹⁾ هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوني، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من
رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس مات سنة 61هـ، وله أربع رستون، العسقلاني، تقريب
التهذيب، مصدر سابق، ج، ص244.

رحمه الله لا يجب حتى يبدؤوا، والصحيح قولنا؛ لأن قتالهم لو وقف على ابتدائهم لصار قتالهم على سبيل الدفع، وهذا يتحقق في حق المسلمين، فيجب أن يكون بين قتال الكفار والمسلمين فرقا، وليس ذلك إلا أن يجب قتالهم قبل ابتدائهم [قوله تعالى:](1) ﴿ اَنفِرُوا خِفَافًا ﴾ (التوبة: 41)، أي اخرجوا إلى الجهاد خفافا شبابا أغنيا، ونقالاً(2) شيوخًا فقراء(3).

قوله: وَقِتَالُ الْكُفُارِ وَاجِبُ عَلَيْنَا وَإِنْ لَمْ يَبْدَؤُونَا (4) اعلم أن رسول الله على وكان مأمورًا في الابتداء بالصفح والإعراض عن المشركين؛ ثم أمر بالدعاء إلى الدين بالموعظة والمجادلة بالأحسن؛ ثم أمر بالقتال إذا كانت البداية منهم؛ ثم أمر بالبداية بالقتال فقال: ﴿ نَاقَتُلُوا ٱلنُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَثُنُوهُمْ ﴾ (التربة: 5)، واستقر الأمر عليه وصار مشروعًا في جميع الأوقات (5).

أمن لا يجب عليهم الجهاد]

ه، قوله: وَلَا يَجِبُ الْجِهَادُ عَلَى صَبِي، لأن الصبي مظنة الرحمة، وَلَا عَبْدٍ وَلَا امْرَأَةً لِتقدم حق المولى والزوج، وَلَا أَعْمَى وَلَا مُقْعَدٍ وَلَا أَقْطَعَ، لعجزهم، فَإِنْ هَجَمَ الْعَدُولُ لَتقدم حق المولى والزوج، وَلَا أَعْمَى وَلَا مُقْعَدٍ وَلَا أَقْطَعَ، لعجزهم، فَإِنْ هَجَمَ الْعَدُولُ عَلَى بَلَدٍ وَجَبَ عَلَى جَمِيعٍ (6) [المسلمين] (7) الدُّفْعُ تَخْرُجُ الْمَزَأَةُ بِغَيْرٍ إِذْنِ زَوْجِهَا وَالْعَبْدُ بِغَيْرٍ إِذْنِ سَيِّدِهِ (8)، لأنه صار فرض عين، وملك اليمين ورق النكاح لا يظهر في حق

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [م] والصواب ما أثبته (قوله تعالى).

^{(2) [}ريقال] من (أ).

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق: ج10، ص3؛ والأندريتي، عالم بن العلاء الدهلوي الهندي (ت786هـ) (تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن)، ط1، ج4، ص93، دار الكتب العلمية، بيروت.

^{(4) [}يبدؤوا] من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 231.

 ⁽⁵⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص495. وجميع الاوقات أي: الأشهر الحرم، ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب.

^{(6) [}جميع] سائطة من (ب).

^{(7) [}الناس] من جميع النسخ.

^{(8) [}مولاد] من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

فروض الأعيان كما في الصلاة والصوم، بخلاف ما قبل النفير؛ لأن بغيرهما مقنعًا فلا ضرورة إلى إبطال حق المولى (والزوج)⁽¹⁾.

[الدعوة إلى الإسلام]

م، قوله: دَعَوْهُمْ (2) إلَى الْإِسْلَامِ (3)، هذا في ابتداء الإسلام كان فرضًا، والآن من قبيل الاستحباب (4) لانتشار الدعوة (5).

[الدعوة إلى أداء الجزية وقبولها]

قوله: دَعَوْهُمُ إِلَى أَدَاءِ الْجِزْيَةِ⁽⁶⁾، هذا في حق من تقبل عليه⁽⁷⁾ الجزية من أهل الكتاب وغيرهم، ومن لا يقبل عنه كالمرتدين وعبدة الأوثان من العرب تقاتلونهم إلى أن يسلموا؛ لأنه لا تقبل منهم إلا الإسلام⁽⁸⁾.

فَإِنْ بَذَلُوهَا (⁹⁾، اي قبلوا (10¹⁰⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ؛ وهو ما أثبته من كتاب الهداية. المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص378.

^{(2) [}درهم] من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽⁴⁾ قال: بعض المشايخ رحمهم الله: هذا كان في ابتداء الإسلام حين لم يعلم الكفار أنهم على ماذا يقاتلون؟ وإلى ماذا يدعون؟ فوجبت الدعوة لإعلامهم، فأما بعد ما انتشر الإسلام وظهر كل الظهور وعرف المشركون انهم إلى ماذا يدعون وعلى ماذا يقاتلون فالدعوة مستحبة تأكيدًا للإعلام والإنذار وليست بواجبة، فإن قاتلوهم بناءً على هذه الدعوة فحسن. ينظر: الأندريتي، الفتاوى الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص92.

 ⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119؛ رينظر: الأندريني، الفتارى الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص92.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽٦) [عنه] من (ج)، وساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل119.

^{(9) [}بذلوا] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل119.

أنا، قوله: قَلَهُ مَ⁽²⁾ ما⁽³⁾ لِلْهُ سَلِمِينَ (4) وَعَلَى يَهِمْ مَا [عَلَيْهِمْ] (5) اللهم لعود المنفعة، وعلى لعود الضرر، حتى لو قتل مسلم رجلا منهم يقتل المسلم قصاصا، ويجوز بياعاتهم ومعاملاتهم وعليهم ما على المسلمين من الحدود والقصاص، وهذا في حق من يقبل منه الجزية، ومن لا تقبل (6) منه كالمرتدين وعبدة الأوثان من العرب لا فائدة في دعائهم إلى قبول الجزية لأنه لا يقبل منهم (7) إلا الإسلام قال الله تعالى: ﴿ لَقَيْلُونَهُمْ أَوْ يُسُلِمُونَ ﴾ (الفتح: 16)، فإن بذلوها (8) فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين؛ لقول على جينه : إنما بذلوا الجزية، لتكون دماؤهم كدمائنا، وأموالهم كأموالنا: والمراد بالبذل القبول وكذا المراد بالإعطاء المذكور فيه في القرآن (9).

[من لا يجوز فتالهم]

ي، قوله: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ لَمْ تَبُلُغُهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ [إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَدْعُوهُمْ](10)، فهذا الذي ذكر، كان في ابتداء [من زمان](11) النبي ﷺ؛ أما في زماننا فلا حاجة إلى

⁽¹⁾ وقد أشار المؤلف في بداية المخطوط انه رمز بالمنقول من كتاب الأنفع بـ (أ) ولم أعثر على ترجمته.

^{(2) [}نلهم] ساقطة من أ.

^{(3) [}اما] من (أ).

^{(4) [}المسلمين] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [على المسلمين] من (أ، ج). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

^{(6) [}يقتل] من (h).

^{(7) [}منهم] ساقطة من (أ).

^{(8) [}بدارها] من (أ).

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص379.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب: القدوري، مختصر القدوري، محتصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بعث] من كتاب البنابيع.

الدعرة؛ لأنه ما من بلد ولا ثغرة ولا مكان، إلا وقد [بلغ](1) بعث النبي ﷺ ودعا الى الإسلام فيكون الإمام مخيرًا بين البعث إليهم وتركه وله أن يقاتلهم جهرًا وخفيةً(2).

[ه، قوله:] (د) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاتِلُ مَنْ لَمْ تَبَلَغُهُ الدَّعْوَةُ (4) إلى الْإِسْلَامِ إلَّا [بعد] (5) أَنْ يَدْعُوهُمْ (6) ، لقوله عليه الصلاة والسلام في وصية أمراء الأجناد: (فادعهم إلى شهادة أن لا إلىه إلا الله) (7) ولانهم بالمدعوة يعلمون أنّا نقاتلهم على المدين لا على سلب الأموال وسبي الذراري، فلعلهم يجيبون فيكفي مؤنة القتال، ولو قاتلهم قبل المدعوة أثم للنهي، ولا عَرامة لعدم (8) العاصم وهو الدين أو الإحراز [بالدار] (9) فصار كقتل النسوان والصبيان (10).

في الزاد: وهذا عندنا، وعند الشافعي رحمه الله في القديم يضمنون ما أتلفوا من الدماء والأموال (11)، والصحيح قولنا؛ لأن العصمة المقوّمة (12)، إما بالإحراز بالدار فكان (13) كما هو مذهبنا أو بالدين كما يزعمه الخصم، وكل ذلك غير موجود في حقهم، والقتل أما هو للحراب كما هو مذهبنا أو للكفر كما هو مذهب الخصم، وكل

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، رقد ألبتها من كتاب الينابيع.

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽³⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من (ب، ج). -

^{(4) [}الدعرة] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقولتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من مختصر القدوري.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

 ⁽⁷⁾ أخرجه مسلم في صحيحه، عن ابن عباس عن معاذ، رقم الحديث: 1331، باب الدعاء إلى
 الشهادتين وشرائع الإسلام. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج1، ص50.

^{(8) [}لهم] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

⁽¹⁰⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، 2، ص379.

⁽¹¹⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج4، ص239.

^{(12) [}للقوم] من (أ).

^{(13) [}فكان] ساقطة من (أ، ج).

ذلك موجود في حقهم ويجرد حرمة القتل لا يكفي للضمان كما في قتل النساء والذراري منهم (1).

في التحفة: فإن سمع رجلا قال: لا إله إلا الله أو قال: اشهد أن محمدًا رسول الله فإن كان من عبدة الأوثان أو من الثنوية أو الدهرية لا يُباح قتله لأنه أتى بالتوحيد وإن كان من أهل الكتاب فيأتيان بالشهادتين لا يكفي ما لم يتبرأ عن دين اليهودية والنصرانية، وكذا إذا قال أنا مسلم أو مؤمن أو أنا مصل (2)؛ لأنهم يعتقدون أن دينهم الإسلام، وإذا قال أنا أنا مسلمين بجماعة أو أنا على دين محمد الله لا يباح قتله لأن ذلك دلالة (4) الإسلام (5).

⁽¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل،364.

^{(2) [}صبي] من (ب، ج).

^{(3) [}أنا] ساقطة من (ب).

^{(4) [}دلالغ] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ علاء الدين السمرقندي، تحقة اللقهاء، مصدر سابق، ج3، ص294 - 295.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ض231.

⁽⁷⁾ وهم قبيلة من بني خزاعة حيث كانوا قد جمعوا لرسول 本 選 لحربه وقائدهم الحارث بن أبي ضرار أبو جويرية بنت الحارث الني تزوجها رسول 的 選 بعد إسلامها. ينظر: القرشي، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج4، ص156.

⁽⁸⁾ رئص الأثر: عن محمد بن يحيى بن حبان قال: قد حدثني بعض حديث بني المصطلق قالوا: بلغ رسول الله أن بالمصطلق يجتمعون له وقائدهم الحارث بن أبي ضرار أبو جويرية بنت الحارث زوج التبي فلما سمع بهم رسول الله خرج إليهم حتى لقيهم على ماء من مياههم يقال له المريسيع من ناحية قديد إلى الساحل فتزاحف الناس واقتلوا قتالا شديدا فهزم الله بني المصطلق وقتل من قتل منهم ونقل رسول الله أبناءهم ونساءهم وأموالهم فأفاءهم الله عليه. ينظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج2، ص109، دار الكتب العلمية، سات.

⁽⁹⁾ هو: أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي الأمير أبو محمد وأبو زيد صحابي مشهور مات سنة 54هـ: وهو ابن خمس رسبعين بالمدينة. العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق ج أ، ص98.

أن يغير على [...] (1) بني صباحًا (2) ثم يحرق، والغارة لا تكون بدعوة (3).

[الاستعداد للقتال وطريقته]

قوله: [أ/ 567] فَإِنْ أَبَوْا اسْتَعَانُوا عَلَيْهِمْ بِاللهِ تَعَالَى [وحاربوهم] (ك)، لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث سليمان بن بريدة (5): (فإن أبوا ذلك فادعوهم إلى إعطاء الجزية إلى أن قال: فإن أبوها فاستعن بالله عليهم وقاتلهم) (6)؛ ولأنه تعالى هو الناصر لأوليائه والمدتر على أعدائه فيستعان به في كل الأمور،

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يني على وزن جبلي ووضع في الشام من المعرب إلى] وهي ساقط
من (ب، ج)، ومن كتاب الهداية ساقطة أيضًا.

⁽²⁾ وهم وقد النبي على وصباح هو: ابن ظريف بن زيد بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن كعب بن ربيعة بن تعب بن ربيعة بن نعلية بن سعد بن ضبة. وقد على النبي على وسماه عبد الله، ولم يرو عنه شيئًا، ونسبه ابن الكلبي ومحمد بن حبيب، وشهد الجمل مع سيدتنا عائشة شخف. البُرِي، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري البُّلمساني (1983)، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، (تحقيق: محمد التونجي)، ط1، ج1، ص255، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض.

⁽³⁾ المرغيناني، الهذاية، مصدر سابق، ج2، ص379.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ. ينظر: القدوري، مختصر الفدوري، مصدر سابق، ص231. ونص القدرري كاملًا في هذه المسألة (فإن أبوا استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم الماه وقطعوا أشجارهم وأفسدوا زروعهم ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلم أسير أو تاجر وإن تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى لم يكفوا عن وميهم ويقصدون بالرمي الكفار).

⁽⁵⁾ هو: سليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي يروى عن أبيه وعمران بن حصين روى عنه علقمة ابن مرثد ولد هو وأخره عبد الله بن بريدة في بطن واحد على عهد عمر لثلاث خلون من خلافته ومات سليمان سنة 105ه، عن عمر تسعين سنة بفنين قرية من قرى مرو وبها قبره وكان على قضاء مرو فيما قبل. ينظر: البستي، الثقات، مصدر سابق، ج4، ص303.

⁽⁶⁾ أخرجه أبر داود في سنته، عن سليمان بن بريدة، قال الألباني: حديث صحيح، رقم الحديث: 2، 2014، باب في دعاء المشركين. أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج2، ص341.

وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْمَجَانِيقَ كما نصب رسول الله ﷺ على الطائف، وَحَرَّفُوهُمُ الآنه عليه الصلاة والسلام أحرق البويرة (١)، وأرْسَلُوا عَلَيْهِمُ الْمَاءَ وَقَطَعُوا شَجَرَهُمْ وَأَلْسَدُوا زَرْعَهُمُ الآن في جميع ذلك إلحاق الكبت والغيظ بهم وكسر شوكتهم وتفريق جمعهم فيكون مشروعًا.

وَلَا بَأْسَ بِرَمْيِهِمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ [مُسْلِمٌ]⁽²⁾ أَسِيرُ أَوْ تَاجِرُ؛ لأن في الرمي دفعًا للضرر العام باللذب عن بيضة الإسلام، وقتل الأسير والتاجر ضرر خاص؛ ولأنه قلما يخلو حصن عن مسلم، فلو امتنع باعتباره لا نسد بابه.

فَإِنْ تَتَرَّسُوا بِصِبْنِيَانِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْأَسَارَى لَمْ يَكُفُوا عَنْ رَمْيِهِمْ، لما بينا، وَيَقْصِدُونَ بِالرَّمْيِ الْكُفَّارَا لانه إِن تعذر التمييز فعلاً، فقد أمكن قصدًا (ق والطاعة بحسب الطاقة وما أصابوا منهم لا دية عليهم، ولا كفارة لأن الجهاد فرض والغرامات [لا تقرن] (4) بالفروض، بخلاف حال المخمصة لأنه يمتنع لمخافة الضمان لما فيه من إحباء نفسها أما بالجهاد فمبني على إتلاف النفس فيمتنع حذر الضمان (5).

في الزاد، قوله: وَلَا بَأْسَ بِرَمْيِهِمْ وَإِنْ كَانَ (٥) فِيهِمْ مُسْلِمٌ أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرُ (٦)، وعن حسن بن زياد الله قال: لا يجوز تحريق حصن فيه مسلم أسير أو تاجر ولا هدمه

⁽¹⁾ البويرة: وهي اسم موضع نخل قرب المدينة لبني النضر، حيث إن رسول الله على حرق نخل بني النضير، وأنزل الله قول نعالى: ﴿ مَا تَطَعْتُرَ مِن لِمَن أَوْ رَكَ مُن وَالْمَا الله عَلَى الله عَل الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله على الله على الله على الله على الله على المحلود الله عن الحرف، (تحقيق: (تحقيق: إحسان عباس)، ط1، ج1، ص496، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

 ⁽²⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، رقد أثبتها من كتاب: القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: ص231.

^{(3) [}قصد] سانطة من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص379 - 380.

^{(6) [}كان] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

عليهم (1)؛ إلا أن ما ذكرنا في ظاهر الرواية، أنه أصح، لأن إعلاء كلمة الله تعالى وصيانة عامة أهل الإسلام أوجب من صيانة الأسير (2).

توله: فإن تُتُرسُوا بِصِينَانِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْأُسَارَى لَمْ يَكُفُّوا عَنْ رَمْيِهِمْ وَيَفْصِدُونَ بِالرَّمْيِ الْكُفَّارَ⁽⁵⁾، وقال الشافعي رحمه الله: إن بدؤونا جاز⁽⁴⁾، ولا يجوز لننا، أن نبدأ بهم، والصحيح: قولنا، لأن القتال واجب، فالتترس بمن لا يحل قتله لا يوجب خللا فيه كما لو تترسوا بصبيانهم؛ إلا أنهم يقصدون المشركين؛ لأنهم لو قدروا على التمييز فعلا لزمهم ذلك، وكذا إذا قدروا على التمييز [قصدًا]⁽⁵⁾ يلزمهم ذلك؛ لأن التكليف بحسب الطاقة، وعن أبي حنيفة ﴿ الله الله الله الله الله المترآن والفقه (6) من غير خلاف؛ لأنهم إذا قرؤوا القرآن وعرفوا ما فيه من الحكمة يصير ذلك حاملاً لهم على الإسلام، والظاهر من مذهب أصحابنا رحمهم الله أنه لا يجوز ذلك لما أنهم ربما يستخفون به فيمنعون من حفظه كما يمنعون من شراء يجوز ذلك لما أنهم ربما يستخفون به فيمنعون من حفظه كما يمنعون من شراء المصحف (7).

[إخراج المصاحف والنساء في الحرب]

ه قوله: وَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِ النِّسَاءِ وَالْمَصَاحِفِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ عَسْكُرٌ عَظِيمٌ يُؤْمَنُ مَعَهُمْ⁽⁸⁾، لأن الغالب هو السلامة، والغالب كالمتحقق⁽⁹⁾.

ني النافع: لأن الظاهر هو النصرة والفتح، كما قال عليه الصلاة والسلام: (حير

⁽¹⁾ يعنى: فيه الدية والكفارة.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل364.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽⁴⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج14، ص184.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بالبينة] من (ب، ج)، والصحيح ما أثبته من كتاب الزاد.

^{(6) [}رالفقه] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل364 - 365.

⁽⁸⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص231.

⁽⁹⁾ المرغينائي، الهذاية، مصدر سأبق، ج2، ص380.

. الطلائع أربعون وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولن يغلب اثني عشر الف عن قلة إذا كانت كلمتهم واحدة)(أك²).

[م]^(ت)، قوله: لن يغلب اثني عشر ألفا، أي: هو عدد كثير وإذا صاروا مغلوبين في وقت، وليس ذلك عن قلة بل لتفرق الكلمة، أي: لاختلاف آرائهم⁽⁴⁾.

ب⁽⁵⁾؛ الطلبعةُ، واحدةُ الطلائِع في الحرب، وهم الذين يبعثون ليطلعوا على أخبارِ العدو ويتعرفوها، قال صاحب العين⁽⁶⁾؛ وقد يسمى الرجل الواحد في ذلك طلبعةُ، والجميع أيضا إذا كانوا معًا. وفي كلام محمد رحمه الله: (الطلبعةُ) الثلاثةُ والأربعةُ، وهي دون السريةِ⁽⁷⁾.

في الكبرى، لا بأس بهذه الطبول التي تضرب في الحرب لاجتماع الناس؛ لأنها ليست بطبول لهو(⁸⁾.

ه قوله: وَيُكُرَهُ إِخْرَاجُ ذَلِكَ فِي سَرِيْةٍ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا اللهِ، لأن فيه تعريضهن على الضياع والفضيحة وتعريض المصاحف على الاستخفاف فإنهم يستخفون بها مغايظة

⁽¹⁾ الحديث: لم أعثر على نص الحديث إلا بلفظ آخر. أخرجه أبو دارد في سنه، عن ابن عباس عن النبي يَنْ قال: (خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولن يغلب النا عشر ألفا من قلة)، قال الشيخ الألباني: صحيح، وقال: أبو داود والصحيح أنه مرسل، وتم الحديث: 2611، باب فيما يستحب من الجيوش والرفقا، والسرايا، أبو دارد، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج2، ص36، وأبو داود، سنن أبي دارد (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج2، ص341.

⁽²⁾ أبر القاسم السمرقندي، الفقه النافع، مصدر سابق، ج2، ص839.

⁽³⁾ ما بين المعقونين ساقطة من (ب، ج).

⁽⁴⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل119.

^{(&}lt;sup>5</sup>) [ي] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ رهو: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، (تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرالي)، ج2. ص12، دار ومكتبة الهلال.

⁽⁷⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص318.

⁽⁸⁾ الصدر الشهيد، الفتاوي الكبرى، مصدر سابق، ل181.

^{(&}lt;sup>9</sup>) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

للمسلمين، وهو التأويل الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا تسافروا بالقرآن في أرض العدو)(1).

م، الجيش: الجمع العظيم من الفرسان(2) والرجالة، والجند كذلك؛ وأما السرية فنحو أربعمائة يسيرون بالليل ويمكثون بالنهار، وكذا في المبسوط(3).

[قتال المراة]

قوله: وَلَا تُقَاتِلُ الْمَرْأَةُ [إِلَّا بِإِذْنِ زُوْجِهَا وَلَا الْعَبُدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِدِهِ إِلَّا أَنْ يَهْجُمَ الْعَدُوُ] (أَنْ يَهْجُمَ الْعَدُوُ] (أَنْ مَاعَة الزوج والمولى واجبة، وطاعتهما حقهما، وحق العبد يقدم على حق الشرع، إلا أن يهجم العدو؛ لأنه صار فرض عين، وحق العبد لا يظهر في حق فروض الأعيان كما في الصلاة والصوم (5).

[ما لا ينبغي في القتال]

ي، قوله: وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَغْدِرُوا وَلَا يَغُلُوا وَلَا يُمَثِلُوا (6)، فالغدر هو تحقير الأمان ونقض العهد، والغلول هو الخيانة في المغتم؛ بأن يمسك شيئًا مما غنمه هو أو غيره ولم يظهره، أو احتال (7) على تخلية [بعض] (8) الأسارى، حتى التحقوا بدار الحرب، والمثلة (9)؛ أن يقطعوا أطراف الأسارى أو أعضاؤهم، كالأذن والأنف واللسان

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن ابن عمر، رقم الحديث: 2828، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص1090.

^{(2) [}الغزاة] من (ب).

 ⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، منصدر مسابق، ج10، ص4؛ والنسفي، المشاقع، منصدر مسابق، ل119.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وقد أثبته من كتاب، القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231.

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص231،232.

^{(7) [}حال] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين وردت (أطراف)، من جميع النسخ.

 ^{(9) [}والمسألة] من (ب). والمَثْلةُ: بفتح المهم وضم الثاء العقوبة والجمع المَثْلاث، وأنشَلهُ جعله مثله،
 يقال أمثل السلطان فلانا إذا قتله قُودًا. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص256.

ِ والأصبع، ثم يقتلوهم أو يخلوا سبيلهم⁽¹⁾.

ه، قوله: وَلَا يَقْتُلُوا⁽²⁾ امْرَأَةُ وَلَا صَبِيًا وَلَا شَيْخًا فَانِيَا وَلَا أَعْمَى وَلَا مُقْعَدُا⁽³⁾، لأن المبيح [للقتل]⁽⁴⁾ عندنا هو الحراب ولا يتحقق منهم، ولهذا لا يقتل يابس⁽⁵⁾ الشق والمقطوع اليمين والمقطوع يده ورجله من خلاف، والشافعي رحمه الله يخالفنا في الشيخ [الفاني]⁽⁶⁾، والمقعد والأعمى، لأن المبيح عنده الكفر⁽⁷⁾، والحجة عليه ما بيناه، وقد صح أن النبي ﷺ امرأة مقتولة وقد صح أن النبي ﷺ امرأة مقتولة قال: (هذه ما كانت هذه تقاتل فلم قتلت) (8x⁸⁾،

م، والنهي عن قتل النساء معلول بالعلة؛ أن (10) كفرهن غير مفض إلى الحراب فيتعدى الحكم إلى الصبي والشيخ الفاني الذي فنيت قوته ولا يرجى عوده (11)

ه، قوله: إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ هَوُلَاءِ مِئْنَ [أ/ 568] [يكون](12) لَهُ رَأْيٌ فِي الْحَرْبِ أَوْ تَكُونُ الْمَوْأَةُ مِلْكَهُ (13×14)،

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽أو لا يقتلوا] مكررة من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(5) [}لابس] من (ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ الشافعي؛ الأم، مصدر سابق، ج6، ص167.

⁽⁸⁾ أخرجه ابن ماجه في سننه، عن حنظلة الكاتب، قال شعيب الأرتؤوط: صحيح لغبر، وقم الحديث: 2842، باب الغارة والبيات وقتل النساء والصيان. ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله الغزويني، سنن أبن ماجه، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي): ج2، ص948، دار الفكر، يبروت أحمد بن حنيل، مسئد أحمد بن حنيل (تحقيق: شعيب الأرتؤوط)، مصدر سابق، ج4، ص1534.

⁽⁹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص380 - 381.

^{(10) [}عن] بن (أ).

⁽¹¹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(13) [}ملكة] سانطة من (ب).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

لتعدي ضرره (1) إلى العباد، وكذا يقتل من قاتل هؤلاء دفعا لشره؛ ولأن القتال مبيح حقيقة، وَلَا يَقْتُلُوا مَجْنُونُا، [لأنه غير مخاطب إلا أن يقاتل فيقتل دفعًا لشره، غير أن الصبي والمجنون يقتلان ما داما يقاتلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الأسر، لأنه من أهل العقوبة لتوجه الخطاب نحوه، وإن كان يجن ويفيق فهو في حال إفاقته كالصحيح (2).

[الصلح مع الأعداء]

قوله: فَإِنْ صَالَحَهُمْ مُدَّةً، [ثُمُ] (أَنَ إِأَنُ] (⁸⁾ نَفْضَ الصُّلُحِ أَنْفَعُ (⁹⁾ نَبَدُ إليهمْ وَقَاتَلَهُمْ (¹⁰⁾، لأنه عليه الصلاة والسلام نبذ الموادعة (¹¹⁾ التي كانت بينه وبين أهل مكة، ولأن المصلحة لما تبدلت كان النبذ جهادًا وإيفاء (¹²⁾ العهد ترك الجهاد صورة ومعنى فلا بد من النبذ تحرزًا عن الغدر، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (في العهود وفاء لا

^{(1) [}ضرورة] من (ب).

⁽²⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق: ج2، ص381.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(5) [}راردع] من (ب).

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص381.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ر] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(9) [}انفع] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص232.

^{(11) [}الوديعة] من (ب).

^{(12) [}ويقاء] من (أ، ج).

. غدر) (1)، ولا بد من اعتبار مدة يبلغ فيها خبر النبذ إلى جميعهم، ويكتفي في ذلك بمضي مدة يتمكن ملكهم بعد علمه بالنبذ من إنفاذ الخبر إلى أطراف مملكته لأن بذلك ينتفى الغدر (2).

قوله: وإذا بَدَرُوا بِخِنَانَةٍ قَاتَلَهُمْ وَلَمْ يَنْبِدُ إليهمْ إذا كَانَ [ذَلِكَ] (أَ بِاثِفَاقِهِمْ (أَ)، لأنهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة إلى نقضه، بخلاف (أن ما إذا دخل جماعة منهم نقطعوا الطريق ولا منعة (أن لهم حيث لا (أن يكون هذا نقضًا للعهد؛ ولو كانت لهم منعة وقاتلوا المسلمين علانية يكون نقضًا للعهد في حقهم دون غيرهم لأنه بغير إذن ملكهم نفعلهم لا يلزم غيرهم، حتى لو كان بإذن ملكهم صاروا ناقضين للعهد لأنه باتفاقهم معنى (8).

م، وادع، أي: صالح، نبذ العهد، نقضه (9)، قوله تعالى: ﴿ فَالْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سُوَآهٍ ﴾ (الأنفال: 58)، أي: الق إليهم الخبر بأنك نقضت العهد لتكون أنت وهم في العلم (10)

⁽¹⁾ أخرجه أبي دارد في سننه، عن سليم بن عامر، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 2759، باب في الإمام يكون بينه وبين العدو عهد فيسير إليه. أبو دارد، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص88. سابق، ج3، ص88.

⁽²⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص381.

⁽³⁾ ما بين المعفونتين ساقط من جميع النسخ أوقد أنبته من كتاب مختصر القدوري.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(5) [}يخلاف] ساقطة من (ب).

^{(6) [}يىنعه] من (أ).

^{(7) [}لا] سانطة من (ب)،

⁽⁸⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص381 - 382.

⁽⁹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119. قوله: وادع: يقصد بأن النبي عليه الصلاة والسلام لما دعا للصلح مع أهل مكة بأن صالحهم مدة ورأى أن نقض الصلح أنفع في حقهم نبذ البهم وقائلهم لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا تَعَافَتُ مِن فَرَمِ خِيالَةٌ فَائِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَلَةٍ إِنَّ أَلَةَ لَا يُحِبُ لَقَآبِنِينَ البهم وقائلهم لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا تَعَافَتُ مِن فَرَمِ خِيالَةٌ فَائِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَولَةٍ إِنَّ أَلَةَ لَا يُحِبُ لَقَآبِنِينَ البهم وقائلهم النافع، مصدر سابق، ج2، في صدر سابق، ج2، صحور على 842.

^{(10) [}العلم] ساقط من (ج).

بالنقض على سواء، ولا تقاتلهم قبل الإعلام بالنقض لأنه حيانة (٢٥٤).

َ قُولُه: قَاتَلُهُمْ وَلَمْ يَشِيدُ إليهمْ (³⁾، أي: لم يخبرهم بالنقض لأنه لا يكون عذرًا إذا كانت البداية بالخيانة (⁴⁾ باتفاقهم (⁵⁾.

[ما يستعمل في دار الحرب].

هد⁽⁶⁾، قوله ⁽⁷⁾:وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْلِفَ الْعَسْكُرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَيَأْكُلُوا مِمَّا وَجَدُوهُ مِنَ الطُّعَامِ (8)، قال [وثينه] (9): أرسل ولم يقيده بالحاجة وقد شرطها في رواية، ولم يشترطها في الأخرى، وجه الأولى: أنه مشترك [بين الغانمين] (10) فلا يباح الانتفاع به إلا للحاجة كما في الثياب والدواب.

وجه الأخرى: قوله عليه الصلاة والسلام في طعام خيبر: (كلوها واعلفوها ولا تحملوها) (11) ولأن الحكم يدار على دليل الحاجة، وهو كونه في دار الحرب لأن الغازي لا يستصحب قوت (12) نفسه وعلف ظهره مدة مقامه فيها (13) والميرة (14) منقطعة

^{(1) [}جنابة] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج5، ص457.

⁽³⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(4) [}بالجنابة] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل119.

^{(6) [}الهاء] ساقطة من (أ).

^{(7) [}قولهم] من (أ)، [قوله] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

 ⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [العبد الضعيف] من كتاب الهداية، وهو يقصد به: صاحب الهداية برهان الدين المرغيناني، وهو ما ذكره أبو السعود من آداب وعادات الإمام صاحب الهداية.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ أخرجه البيهقي في منته، عن عبد الله بن عمرو، قال البيهقي في إسناده ضعف، رقم الحديث: 17783، باب ما فضل في يده من الطعام والعلف في دار الحرب. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج9، ص61، والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج3، ص409.

^{(12) [}قرة] من (ج).

^{(13) [}نبها] ساقطة من (ب).

⁽¹⁴⁾ البيزةُ: رهي: الطعام يمتازُهُ الإنسان وقد مَارَ أهله من باب باع. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص642.

فبقي على أصل الإباحة للحاجة، بخلاف السلاح لأنه (1) يستصحبه فانعدم دليل المحاجة، وقد تمن (2) إليه [الحاجة] (3) فتعتبر حقيقتها فيستعمله، ثم يرده في المغنم إذا استغنى عنه، والدابة مثل السلاح والطعام كالخبز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن (4) والزيت (5).

قوله (6): وَيَسْتَعْمِلُوا الْحَطَبَ، وفي بعض النسخ الطيب، وَيَدْهُنُوا بِالدُّهْنِ، ويوقحوا به الدابة لمساس الحاجة إلى جميع ذلك، وَيُقَاتِلُونَ بِمَا يَجِدُونَهُ مِنَ السِّلَاحِ كُلُّ ذَلِكَ بِغَيْرِ قِسْمَةٍ (7)، وتأويله إذا احتاج إليه بأن لم يكن له سلاح وقد بيناه (8).

قوله: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعُوا شَيْنًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَتَمَوّلُونَهُ (9)، لأن البيع يترتب على الملك ولا ملك على ما قدمناه (10) [...] (11)، وإنما هو إباحة وصار كالمباح له الطعام، وقوله: ولا يتمولوه إشاره إلى أنهم لا يبيعونه بالذهب والفضة والعروض؛ لأنه لا ضرورة إلى ذلك، فإن باعه أحدهم رد الثمن إلى الغنيمة؛ لأنه بدل عين كانت للجماعة، [وأما الثياب] (12) والمتاع فيكره الانتفاع بها قبل القسمة من غير حاجة للاشتراك، إلا أنه يقسم الإمام بينهم في دار الحرب إذا احتاجوا إلى الثياب والدواب والمتاع؛ لأن المحرم يستباح للضرورة فالمكروه أولى، وهذا لأن حق المدد

⁽أ) [لأنه] ساقطة من (أ).

^{(2) [}مس] من (ا).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽أ) كالثمن] من (أ).

⁽⁵⁾ المرغيناني؛ الهداية، مصدر سابق، ج2، ص386 - 387.

^{(6) [}قرله] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر الفدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص387.

^{(&}lt;sup>9</sup>) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(10) [}بيناه] من (أ).

^{(11) [}لان] من (ب)، رهي زائلة.

⁽¹²⁾ ما بين المعفوقين ساقط من (ب).

[يحتمل] (1) وحاجة هؤلاء متيقن بها فكان أولى (2) بالرعاية ولم يذكر القسمة في السلاح، ولا فرق في الفصلين [وإن السلاح، ولا فرق في الفصلين إذا احتاج واحد يباح له الانتفاع في الفصلين [وإن احتاج الكل يقسم في الفصلين] (3)، بخلاف ما إذا احتاجوا إلى السبي (4)، حيث لا يقسم لأن الحاجة إليه من فضول الحوائج (5).

في التهذيب: ولو ذبح نعمًا، يرد جلده إلى المغنم⁽⁶⁾.

ي، قوله: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَتَمَوَّلُونَهُ (7)، يريد به أنه لا يجوز أن يباشر البيع ولا أن يتخذه مالاً لنفسه فإن باع منها شيئًا ردّ ثمنه إلى الغنيمة، ولا يفادون أسارى المسلمين بأسارى الكفار، ولا بمال يكون عونا لهم علينا مثل السلاح والكُراع (8)، ويفادون أسارى المسلمين بالدراحم والدنانير والصقر والبازي والكلب والفهد والثياب.

وقالا⁽⁹⁾: تجوز⁽¹⁰⁾ مفاداة أسارى المسلمين بأسارى المشركين؛ [وأما مفاداة أسارى المشركين؛ [وأما مفاداة أسارى المشركين بالمال، لا تجوز في المشهور من الروايات]⁽¹¹⁾؛ وقال: محمد رحمه الله في السير الكبير، لا بأس إذا كان للمسلمين في ذلك حاجة (¹²⁾، وعنه أيضًا: لا بأس بأن يفادى بالشيخ الفاني والعجوز الفانية إذا كانا بحال لا يرجى منهما ولد، وأما النساء

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [محتمل] من جميع النسخ.

^{(2) [}أولى] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعفو فتين ساقط من (ب، ج).

^{(4) [}النبي] من (ب).

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص387.

⁽⁶⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص261.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁸⁾ الكُرَاعُ: الخيل والبغال والحمير، وهذا عن محمد رحمه الله تعالى. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص436.

⁽⁹⁾ ويقصد الإمامين أبو يوسف ومحمد رحمهما الله.

^{(10) [}لا يجوز] ساقطة من (ب).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽¹²⁾ السرخسي، شرح السير الكبير، مصدر سابق، ج4، ص317.

والصبيان لا⁽¹⁾ يفادى بهم أسارى المسلمين، وإن اضطر⁽²⁾ [أ/ 569] [المسلمون إلى ذلك جاز، وكذلك إذا أخذوا الكراع والسلاح منهم فطلبوا أن يفادوها⁽³⁾ لم يسع لنا أن نفعل ذلك إلا عند الاضطرار]⁽⁴⁾، وقال محمد رحمه الله: إن طلب المشركون رجلاً من أسراهم برجل من المشركين⁽⁵⁾ أو برجلين؛ لم يسعهم ذلك، وذكر محمد رحمه الله في الأصل أن المفاداة لا تجوز عند أبي حنيفة والشنة (أصلاً، وقالا: تجوز بالنفس دون المال)(5x⁶⁾.

[اثر إسلام الكافر]

م، قوله: ومَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ أُهُمُ معناه في دار الحرب؛ لأنه لو هاجر إلى دار الإسلام وأسلم لا يصير ماله وأولاده في دار الحرب محرزًا بإسلامه لتباين الدارين حقيقة وحكما أ⁹.

هـ (10)، قوله: ومَنْ أَسُلَمَ مِنْهُمْ، معناه في دار الحرب، أَحْرَزَ بِإِسْلَامِهِ نَفْسَهُ، لأن الإسلام ينافي ابتداء الاسترقاق، وَأَوْلَادَهُ الصِّغَارَ، لأنهم مسلمون بإسلامه تبعًا، وَكُلُّ

^{(1) [}لا] ساقطة من (ب).

^{(2) [}اضطرار] من (أ).

^{(3) [}ينادرهم] من (ا، ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}المسلمين] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ الرومي، البنابيع: مصدر سابق، ل155 - 156.

⁽⁸⁾ قوله: (ومن أسلم منهم أحرز بإسلامه نفسه وأرلاده الصغار ركل مال هو في يده أو وديعة في يد مسلم أو ذمي). القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل120. أي: (لأن نفسه صارت معصومة بالإسلام وكذلك أولاد، الصغار صاروا مسلمين بإسلامه وماله في يد، حكما فلا يثبت فيه حكم الفيء). الرازي، خلاصة الدلائل، مصدر سابق، ج2، ص360.

^{(10) [}م] من (ب).

مَالٍ⁽¹⁾ هُوَ⁽²⁾ فِي يَدِهِ⁽³⁾، لقوله عليه الصلاة والسلام: (من أسلم على مال فهو له)⁽⁴⁾ ولأنه سبقت يده الحقيقة إليه يد الظاهرين عليه (⁵⁾.

قوله: أَوْ وَدِيعَةٍ فِي يَدِ مُسْلِمٍ أَوْ ذِبِّيٍّ⁽⁶⁾، لأنه في يـد صحيحة محترمة ويده كده⁽⁷⁾.

قوله: فَإِنْ ظَهَرْنَا (8) عَلَى الدَّارِ فَعَقَارُهُ فَيَ الشَّافِعي رحمه الله: هو له؛ لأنه في يده فصار كالمنقول (10) ولنا أن العقار في يد أهل الدار وسلطانهم إذ هو من جملة [...] (11) دار الحرب، فلم يكن في يده حقيقة، وقيل هذا على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما الآخر، وفي قول محمد رحمه الله وهو قول أبي يوسف الأول هو كغيره من الأموال بناء على أن اليد حقيقة لا تثبت على العقار عندهما، وعند محمد رحمه الله تثبت.

وَزَوْجَتُهُ فَيْءٌ، لأَنها كافرة حربية لا تتبعه في الإسلام، وكذا حَمْلُهَا فَيْءٌ، خلافًا

^{(1) [}مالهم] من (ب).

^{(2) [}هر] ساقطة من (أ، ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁴⁾ أخرجه البيهقي في سننه، عن أبي هريرة، بلفظ: (من أسلم على شيء فهو له)، وقال الشافعي رحمه الله: وكان معنى ذلك (من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له)، قال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف جدا، رقم الحديث: 18038، باب من أسلم على شيء فهو له. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج9، ص113 وأبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي (1984)، مسئل أبي يعلى، (تحقيق: حسين سليم أسد)، ط1، ج10، ص226، دار المأمون للتراث، دمشق.

⁽⁵⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص387.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁷⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص387.

^{(8) [}ظهر] من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) قوله: (فإن ظهرنا على الدار فعفاره رزوجته رحملها فيء وأولاده الكبار فيء). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽¹⁰⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج4، ص256.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [من] من (أ).

للشافعي رحمه الله وهو يقول إنه مسلم تبعًا كالمنفصل (1)، ولنا أنه جزؤها فيرق برقها، والمسلم محل للتملك تبعًا لغيره بخلاف المنفصل، لأنه حر⁽²⁾ لانعدام الجزئية عند ذلك.

وَأَوْلَادُهُ الْكِبَارُ فَيَهُ، لأنهم كفار حربيون ولا تبعية، ومن قاتل عن عبيده فهو في الأنه لما تمرد على مولاه خرج من يده، فصار تبعًا لأهل دارهم، وما كان من ماله في يد حربي فهو في عضبًا كان أو وديعة لأن يده ليست بمحترمة، وما كان غصبًا في يد مسلم أو ذمي فهو في عند أبي حنيفة هيئ ، [وقال محمد رحمه الله:](ق) لا يكون فينًا.

قال ويشاف (1): كذا ذكر الاختلاف في السير الكبير، وذكروا في شرح الجامع الصغير قول أبي يوسف مع قول محمد رحمهما الله، لهما إن المال تابع للنفس وقد صارت معصومة بإسلامه فيتبعها ما له فيها، وله انه مال (5) مباح فيملك بالاستيلاء، والنفس لم تصر معصومة بالإسلام، ألا ترى أنها ليست بمتقومة إلا أنه محرم التعرض في الأصل لكون مكلفًا وإباحة التعرض بعارض شره وقد اندفع بالإسلام بخلاف المال؛ لأنه خلق عرضة للامتهان، فكان [...] (6) محلاً للتملك، وليست في يده حكمًا فلم تئبت العصمة (7).

[إضعاف العدو مادياً]

قوله: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَاعِ السِّلَاحُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ولا يُجهز إليهم⁽⁸⁾، لأن النبي

⁽¹⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص367.

^{(2) [}جزء] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت من جميع النسخ [قالا] سهؤا، والصحيح ما أنبته مِن كتاب الهداية.

⁽⁴⁾ ويقصد به صاحب الهداية رحمه الله.

⁽أمال] ساقطة من (ب).

^{(6) [}أولى] من (ب).

⁽⁷⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص387 – 388.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

ﷺ نهى عن بيع⁽¹⁾ السلاح من أهل الحرب وحمله إليهم، ولأن فيه تقويتهم على قتال المسلمين فيمنع من ذلك، وكذا الكراع لما بينا، كذا الحديد لأنه أصل السلاح، وكذا [بعد]⁽²⁾ الموادعة لأنها على شرف النقض أو الانقضاء فكانوا حربًا علينا، وهذا هو القياس في الطعام والثرب إلا أنا عرفناه بالنص فإنه ﷺ أمر ثمامة (6) أن يمير أهل مكة وهم حرب عليهم (4).

قوله: وَلَا يُفَادَونَ (5) بِالْأَسَارَى عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةً، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا بَأْسَ أَنْ يُولُهُ وَلَا يَفِهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا بَأْسَ أَنْ يُهِمْ (6) يُفَادَى بِهِمْ (6) أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ (7)، وهو قول الشافعي رحمه الله؛ لأنه فيه تخليص المسلم، وهو أولى من قتل الكافر والانتفاع به (8)، وله أن فيه معونة (6) للكفار؛ لأنه يعود حربًا علينا ودفع شر حرابه خير من [تخليص المسلمين] (10)؛ لأنه إذا بقي في أيديهم كان ابتلاء في حقه غير مضاف إلينا، والإعانة بدفع أسيرهم إليهم مضاف إلينا، أما المفاداة بمال منهي فأخذه منهم لا يجوز في المشهور من المذهب لما بينا، وفي السير الكبير أنه لا بأس به إذا كان بالمسلمين حاجة استدلالاً بأسارى بدر (11)، ولو كان أسلم الأسير في أيدينا لا يفيد إلا إذا طابت نفسه به الأسير في أيدينا لا يفيد إلا إذا طابت نفسه به

^{(1) [}بيع] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية.

⁽³⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة، رقم الحديث: 457، باب دخول المشرك المسجد. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص179. وأمامة هو: ثمامة بن أثال ابن النعمان ابن مسلمة بن عتبة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدؤل بن حنيفة الحنفي أبو أمامة اليمامي. العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، مصدر سابق، ج1، ص410.

⁽⁴⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص382.

^{(5) [}يفادي] من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب المخنصر.

^{(6) [}بهم] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁸⁾ الشائعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص348.

^{(9) [}مونه] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [استنقاذ الأسير المسلم] من كتاب الهداية.

⁽¹¹⁾ ينظر: السرخسي، شرح السير الكبير، مصدر سابق، ج4، ص296.

وهو مامون على إسلامهم⁽¹⁾.

في الزاد، قوله: وَلَا يُفَادوْنَ بِالْأُسَارَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ لَا بَأْسَ أَنْ يُفَادَى بِهِمْ أُسَارَى الْمُسْلِمِينَ⁽²⁾، وهو قول الشافعي رحمه الله، والصحيح قول أبي حنيفة ﴿ الله عَنْهُ الله عَنْهُ أَعَانَةُ (5) إعانة (5) الكفار بما يختص به القتال فلا يجرز، كما لا يجرز إمدادهم بأهل الذمة، وبيع السلاح منهم (6).

ب، المجاهر: عند العامة الغني من التجار، وكأنه أريد المُجهِزُ، وهو الذي يبعث التجار بالجهاز، وهو فاخر المتاع، أو يسافر به فُحرف إلى المجاهز⁷⁷.

[م، قوله] (8): وَلَا يَجُوزُ الْمَنْ عَلَيْهِمْ (9)، أي: لا يتركهم من غير ضرب خراج ولا جزيه عليهم (10)، وعند الشافعي رحمه الله يجوز الأمران، لقوله تعالى: ﴿ وَإِمَا مَنَا اللّهِ مَنَا اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ فَدَاء، والمعنى ﴿ وَإِمَا مَنَا اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ فَدَاء، والمعنى التخيير بعد الأسر بين أن يمنوا عليهم فيطلقوهم بعد (11)، وبين أن يفادوهم، وحكم اسارى المشركين، أما القتل، وأما الاسترقاق (21)، فإن أبا حنيفة ﴿ اللهِ يقول: ذكر المن والفداء المذكورين في الآية يدل على انه نزل ذلك في يوم بدر ثم نسخ، كذا في الكشاف (13).

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابن: ج2، ص384 - 385.

⁽²⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(3) [}كان] من (ب).

^{(4) [}نبه] ساقطة من (ب).

^{(5) [}أهانة] من (ب)،

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل367.

⁽⁷⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص105.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽¹⁰⁾ أي: على الاسرى.

^{(11) [}بعد] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹²⁾ بنظر: المارردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص410.

⁽¹³⁾ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (تحقيق: عبد الرزاق المهدي)، ج4، ص320، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

فإن قيل: هذا النص لا يخلو من أن يكون منسوخا أو لم يكن، فإن كان منسوخا ينبغي أن لا يجوز الأمران، كما هو مذهب أبي حنيفة بين ، وإن لم يكن منسوخا ينبغي أن يجوز الأمران، كما هو مذهب الشافعي رحمه الله، قيل: إنه غير منسوخ، وتأويل المن المذكور في النص في أهل الكتاب، فيمن عليهم بعد [أسرهم](أ) على أن يصيروا أكرة (²⁾ للمسلمين، كما فعل النبي في باهل خيبر، أو ذمة [كما فعل](أ) عمر (أ) وفي بالسواد، كذا في شرح التأويلات (أ)، وذكر في المبسوط روى محمد رحمه الله أن ذلك كان في عبدة الأوثان من العرب؛ لأنه لا يجوز (أ) استرقاقهم، فلم يكن في المن والمفاداة إبطال حق المسلمين (7).

في الزاد، قوله: وَلَا يَجُوزُ الْمَنُ عَلَيْهِمْ، وقال الشافعي: لا بأس بذلك إذا رآه الإمام، والصحيح قولنا؛ لأنه لما حصل في أيدينا ثبت حق الاسترقاق لنا، فلا يجوز إسقاط حق ثبت في المال(⁸⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [إسلامهم] من جميع النسخ.

^{(2) [}أكراء] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(4) [}عمرو] من (ب). الصحيح هو الصحابي الجليل سيدنا عمر بن الخطاب عِنْك.

 ⁽⁵⁾ شرح التأويلات: تأويلات أهل السنة، للإمام أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي،
 (ت333هـ). ينظر: البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص92.

^{(6) [}يجوز] من (ب).

 ⁽⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل120. وينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10،ص25 وص40.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل367. المراد بالمن عليهم هو الإنعام عليهم بأن يتركهم مجانا من غير استرقاق ولا ذمة ولا قتل، خلاقا للشافعي فإنه يقول: «من رسول الله - ﷺ - على بعض الأسارى يوم بدر، يعني أبا عزة الجمحي» ونص الحديث: عن ابن عباس عنه، قال: كان ناس من الأسارى يوم بدر ليس لهم فداء فجعل رسول الله ﷺ فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكنابة. أخرجه الحاكم في مستدركه، هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقم الحديث: 152، باب قسم الفيء، الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج2، الحديث صريحة، من الآية: 5]؛ ولأنه

ي، قوله: وَلَا يَجُوزُ الْمَنُ عَلَيْهِم، يريد به أنه لا يرد إليهم مدينة أو حصنًا قد أخذوها منهم ولا يخلي سبيل الأساري حتى يلحقوا بدار الحرب(1).

ظهر عليه إذا غلبه، والغنيمة اسم للمال المصاب بالقتال على وجه يكون فيه إعلاء كلمة الله تعالى.

الفيء: اسم [أ/ 570] للمال المصاب من أموالهم بعد ما يصير الدار دار الإسلام بغير قتال، وحكم الثاني: أن يكون لكافة المسلمين ولا يخمس أوسائره للغانمين، وحكم الثاني: أن يكون لكافة المسلمين ولا يخمس أ⁽²⁾، كالخراج والجزية، كذا في المبسوط⁽³⁾.

[أثر الفتح عنوة]

ه قوله: وإذا فَتَحَ الْإِمَامُ بَلَدًا عَنْوَةً، أي: قهر، فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَسُمَهَا بَيْنَ [الْغَانِمِينَ] (4) كما فعل رسول الله ﷺ بخيبر، وَإِنْ شَاءَ أَقَرُ أَهْلَهَا عَلَيْهَا [وَوَضَعْ عَلَيْهِمْ الْخَوَاجَ] (5) كذلك فعل عمر شخ بسواد العراق بموافقة من الْجِزْيَةَ وَعَلَى أَرَاضِيهِمْ الْخُوَاجَ] (5) كذلك فعل عمر شخ بسواد العراق بموافقة من الصحابة شخص ولم يحمد من خالفهم، وفي كل من ذلك قدوة فيتخير، وقبل الأولى هو الأولى عند عدم الحاجة، ليكون عدة في الزمان الثاني، وهذا في العقار.

أما في المنقول المجرد فلا يجوز المن بالرد عليهم لأنه لم يرد به الشرع فيه، وفي العقار خلاف الشافعي رحمه الله⁶⁰، لأن في المن إبطال حق الغانمين أو ملكهم فلا

بالأسر والقسر ثبت حق الاسترقاق فيه للغانمين. البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج5، ص475.

⁽¹⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽²⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10، ص7، وج3، ص18.

⁽⁴⁾ ما بين المعقولتين وردت [المسلمين] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعفوفتين وردت (عليها رقطع عليهم الخراج) من كتاب المختصر. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁶⁾ ينظر: النوري، المجموع، مصدر سابق، ج3، ص452 والنوري، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج2، ص234.

يجوز من غير بدل يعادله، والخراج غير معادل لقلته بخلاف الرقاب لأن للإمام أن يبطل حقهم رأسًا بالقتل، والحجة عليه ما رويناه؛ ولأن فيه نظرًا لأنهم كالأكرة (1) العاملة للمسلمين العالمة بوجوه الزراعة والمؤن مرتفعة مع ما أنه يحظى به اللين يأتون من بعد، والخراج وإن قل حالاً فقد جل مآلاً لدوامه، وإن من عليهم بالرقاب والأراضي يدفع إليهم من المنقولات بقدر ما يتهيأ لهم العمل ليخرج عن حد الكراهة (2).

قوله: وَهُوَ فِي الْأُسَارَى بِالْجِيَارِ إِنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ (أَنَّ الله عليه الصلاة والسلام قد قتل، ولأن فيه حسم مادة الفساد، وَإِنْ شَاءَ اسْتَرَقَّهُمْ، لأن فيه دفع شرهم من وفور المنفعة لأهل الإسلام، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُمْ أَحْرَارًا ذِمَّةُ لِلْمُسْلِمِينَ، لما بينا، إلا مشركي العرب والمرتدين، على ما نبين أن شاء الله تعالى (4).

قولة: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرُدُّهُمْ إِلَى ذَارِ الْحَرْبِ^(د)، لأن فيه تقويتهم على المسلمين، فإن أسلموا لا يقتلهم لاندفاع الشر بدونه، وله أن يسترقهم توفيرًا للمنفعة⁽⁶⁾ بعد انعقاد سبب الملك بخلاف إسلامهم قبل الأخذ لأنه لم ينعقد السبب بعد⁽⁷⁾.

م، روي أن النبي ﷺ جاء إلى باب الكعبة وفيها رؤساء قريش فأخذ بعضادتي الباب وقال: ماذا ترون أني صانع بكم، فقالوا: أخ كريم [وابن أخ كريم]⁽⁸⁾ ملكت⁽⁹⁾ فأنصح، فقال: إنبي أقول لكم كما قال أخبي يوسف لإخوته ﴿ قَالَ لَا تَأْرِيبَ عَلَيْكُمُ

 ⁽¹⁾ الأكرَةُ: بفتحتين، جمع أكار بالتشديد، وهو الحراث. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص20.

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص384.

 ⁽³⁾ قوله: (رهو في الأسارى بالخيار إن شاء قتلهم وإن شاء استرقهم وإن شاء تركهم أحرارا ذمة للمسلمين). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص384.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص232.

^{(6) [}للمنعة] من (أ).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص384.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}ملكت] ساقط من (ج).

الرَّوْمَ ﴾ (يوسف: 92)، فقال: أنتم (1) الطلقاء لكم أموالكم (2).

في الطحاوي: قال: ولا ينبغي للإمام أن يستعين بأهل الذمة على القتال مع أهل الحرب؛ لأنه لا يأمن من غدرهم وخيانتهم للمسلمين، إلا أن يكون الإسلام هو الغالب فلا بأس بأن يستعين بهم حينئذ، فإذا فعل ذلك يرضخ لهم ولم يعطهم سهما كاملا من الغنمة.

قال: وما غنم المسلمون من الأرضين كان للإمام أن يقسمها بينهم كما يقسم الغنائم إذا فتح أرضا [من أرض أهل] (أن الحرب فهو فيها أن بالخيار والرأي فيها إلى الإمام يفعل ما هو خير للمسلمين، إن شاء دفع الخمس من رجالهم ونسائهم وذراريهم وأموالهم وأراضيهم، وقسم أربعة أخماس الكل بين الذين افتتحوها وغنموها، وإذا قسمها بينهم جعل الأراضي عشرية إلا إذا رضخ منها أهل الذمة ووضع عليهم الخراج، وإن شاء قتل رجالهم ودفع نساءهم وذراريهم وأموالهم وأراضيهم الخمس وقسم أربعة أخماس بين الغانمين، هذا إذا لم يسلم رجالهم.

أما إذا اسلم سقط عنهم الفتل، ولا يسقط عنهم الاسترقاق والأسر؛ لأنهم اسلموا بعد الظهور والقهر والغلبة، وإن شاء قسم الكل وترك الأرضين وجعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة أبدا، وإن شاء نقل إليها قوما آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية، خراج مقاسمة أو خراج مقاطعة، فيصرف خراجها إلى المقاتلة، وإن شاء من عليهم وجعلهم أحرارًا وترك أموالهم وأراضيهم في أيديهم ملكًا لهم ويضع على أعناقهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج، وإن أسلموا سقط عنهم جزية الرؤوس، ولا يسقط خراج الأرض، وكذلك لو باع هذا الذمي أرضه من مسلم فهي خراجية على حالها في قولهم جميعًا (ق.

⁽١) [انتم] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل120؛ والزرعي، محمد بن أبي بكر أبوب الزرعي أبو عبد الله (1986)، زاد المعاد في هدي خبر العباد، (تحقيق: شعيب الأرنازوط، عبد القادر الأرنازوط)، ط41، ج3، ص407، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، الكويت.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الغنائم]، وساقطة من (ج).

 ⁽أ) [نيها] سافطة من (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج7، ص68 - 176 - 187 - 192.

في التهديب: ولو أسلم الأسير قبل أن يقسم لا يقتل، ولو قتله أحد لا شيء عليه والأحب أن يقتله غير من أسره وبعد القسمة عليه الكفارة والدية⁽¹⁾.

ي، قوله: وَإِذَا فَتَحَ الْإِمَامُ بَلَدُا عَنُوةً (2)، يتخير في رقاب الرجال البالغين العقلاء المقاتلين بين القتل والترك بعقد الذمة والاسترقاق، ولا سبيل له إلى قتل الشيخ الفاني، والراهب الذي لا يخالط الناس والنساء والصبيان والمجانين، وقال أبو حنيفة ويشخه: إذا كان مع المشركين امرأة [تقاتل] (3) أو صبي أو مجنون أو شيخ كبير؛ فلا بأس بقتله عند قيام الحرب، ويقتل مقطوع اليد اليمين، ويقتل المجنون الذي يجن (4) تارة ويفيق تارة أحرى، ومقطوع إحدى الرجلين، ولا يقتل مقطوع إحدى الرجلين، ولا يقتل مقطوع إحدى البرجلين من خلاف، ولو كان الرهبان يُدُلُون المشركين على عورات المسلمين فقتلهم مباح، ولو طعن حربي المسلم برمح فنفذ في جوفه؛ قال أبو حنيفة رضي الله: عنه لا بأس أن يمشي إليه فيقتله، وإن كان الرمح في جوفه، ولا يكون حنيفة رضي الله: عنه لا بأس أن يمشي إليه فيقتله، وإن كان الرمح في جوفه، ولا يكون حنيفة رضي الله: عنه لا بأس أن يمشي إليه فيقتله، وإن كان الرمح في جوفه، ولا يكون

⁽أ) قال الزبيدي: (أي رجل من المسلمين قتل أسيرًا في دار الإسلام أر في دار الحرب قبل أن يقسموا رقبل أن يسلموا فلا شيء عليه من دية ولا قيمة ولا كفارة؛ لأنهم على أصل الإباحة فإن تسمهم الإمام أو باعهم حرمت دماؤهم، فإن قتلهم قاتل غرم قيمتهم ووجبت عليه الكفارة إذا فتلهم خطأ، لأن القسمة والبيع تقرير للرق فيهم وإسقاط لحكم القتل عنهم فصار القاتل جائيًا كمن قتل عبد غيره ولا يجب عليه القود، لأن الإباحة التي كانت في الأصل شبهة والقصاص يسقط بالشبهة، فإن أسلم الأسير قبل أن يقسم حرم دمه وقسم في الغنيمة، لأن القتل عقوبة على الكفر فيرتفع بالإسلام، وأما القسمة فلأن الإسلام لا ينافي الاسترقاق). الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص263.

⁽²⁾ قوله: (وإذا فتح الإمام بلذا عنوة فهو بالخيار، إن شاء قسمه بين الغانمين وإن شاء أقر أهله عليه ووضع عليهم الخراج وهو في الأسارى بالخيار، إن شاء قتلهم وإن شاء استرقهم وإن شاء تركهم أحرارا ذمة للمسلمين). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين وردت [مقاتلة] من جميع النسخ، وهي ساقطة من (ب).

^{(4) [}يجن] ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

قوله: وَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْعَوْدَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ (1)، ومعه غنيمة لا يقدر على نقلها (2)، فما كان من ماشية ذبحها وأحرقها، وما كان من حديد ونحوه دفنه في التراب، ويكسر كل شيء لا ينتفع به بعد الكسر، [أ/ 571] ويهرق المائعات، كل ذلك على وجه لا ينتفع العدو بذلك، ويقتل كل من يصلح للقتال، ويترك [النساء] (3) والصبيان والمشايخ في الطريق حتى يموتوا من العري والجوع والعطش (4).

ه، قوله: وإذا أزاذ الإمام الغؤذ إلى ذار الإسلام ومَعَهُ مَوَاشٍ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى ذَارِ الْإِسْلامِ وَمَعَهُ مَوَاشٍ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى ذَارِ الْإِسْلامِ ذَبِحَهَا وَخَرْقَهَا وَلَا يَعْفِرُهَا وَلَا يَتْرُكُهَا (أَنَّ)، وقال الشافعي رحمه الله: يتركها لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذبح الشاة إلا لمأكله (أأ). ولنا أن ذبح الحيوان يجوز لغرض صحيح ولا غرض (أأ أصح من كسر شوكة الأعداء (أق)؛ ثم يحرق بالنار ليقطع منفعته عن الكفارة وصار كتخريب البنيان، بخلاف التحريق [حيًا] (أو) لأنه منهي عنه، وبخلاف العقر لأنه مثله، وتحرق الأسلحة أيضًا، وما لا يحترق منها بدفن في موضع لا يقف عليه الكفار إبطالاً للمنفعة عليهم (أأ).

في الزاد: وَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْعَوْدَ إِلَى ذَارِ الْإِسْلَامِ وَمَعَهُ مَوَاشٍ فَلَمْ يَقْدِرُ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى ذَارِ الْإِسْلَامِ ذَبَحَهَا وَحَرَقَهَا (11)، وقال الشافعي رحمه الله: لا يحل ذبحها، والصحيح

⁽¹⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

^{(2) [}نقدها] من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من مخطوط الينابيع.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽⁵⁾ قول: (وإذا أراد الإمام العود إلى دار الإسلام ومعه مواش فلم يقدر على نقلها إلى دار الإسلام ذبحها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها). القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص232.

⁽⁶⁾ ينظر: الشربيني، محمد الخطيب الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج، ج4، ص227، دار الفكر، بيروت.

⁽٦) [غرض] ساقطة من (أ).

^{(8) [}العدر] من (ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [قبل الذبح] من كتاب الهداية.

⁽¹⁰⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابن، ج2، ص385.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

قولنا؛ لأن إلحاق الغيظ والضرر بهم من آكد الأغراض⁽¹⁾.

[مكان تقسيم الغنائم]

ه، قوله: وَلَا يَقْسِمُ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ حَتَّى يُخْرِجَهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ⁽²⁾، وقال الشافعي رحمه الله: لا بأس بذلك⁽³⁾، وأصله: أن الملك للغانمين لا يثبت قبل الإحراز بدار الإسلام عندنا، وعنده يثبت، ويبنى على هذا الأصل عدة من المسائل ذكرناها في كفاية المنتهى⁽⁴⁾ بتوفيق الله تعالى، له أن سبب الملك الاستيلاء إذا ورد على مال مباح كما في الصيود⁽⁵⁾، ولا معنى للاستيلاء سوى إثبات اليد وقد تحقق.

ولنا أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب، والخلاف ثابت فيه والقسمة بيع معنى فتدخل تحته، ولأن الاستيلاء إئبات اليد الحافظة والناقلة، والثاني منعدم لقدرتهم على الاستنقاذ ووجوده ظاهرًا؛ ثم قيل موضع الخلاف ترتب الأحكام على القسمة إذا قسم الإمام لا⁽⁶⁾ عن اجتهاد، لأن حكم الملك لا يثبت بدونه، وقيل الكراهة، وهو كراهة تنزيه (⁷⁾ عند محمد رحمه الله فإنه قال: على قول أبي حنيفة

⁽¹⁾ الإسبيجابي، زاد الغفهاء، مصدر سابق، ل368.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص232.

⁽³⁾ معنى قوله: (لا بأس) محمول ما إذا قسم الإمام في دار الحرب فقسمه جائز، فإن لم يكن معه حمولة يحمل عليها المغنم أو احتاج المسلمون إليها، أو كانت علة فقسم لها المغنم ورأى أن ذلك أنضل فهو مستقيم جائز، غير أن أحب ذلك إلينا وأفضله أن لا يقسم شيئًا من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى بخرجه إلى دار الإسلام. ينظر: الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص 334.

 ⁽⁴⁾ وهو: كفاية المنتهى في شرح بداية المبتدي، وهو احد مؤلفات صاحب كتاب الهداية، وهو كتاب
عزيز الوجود يقع في ثمانين مجلدًا. ينظر: المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج1، ص8.

^{(5) [}الصور] من (ب).

^{(6) [}Y] ساقطة من جميع النسخ، والمثبت من كتاب الهداية.

⁽⁷⁾ كراهة التنزيه: معناها: ما نهي عنه نهيًا غير جازم، مثل: أكل الثوم والبصل، فمن أكلهما ممنوع من دخول المسجد. ينظر: السلمي، عياض بن نامي السلمي (2005)، أصول الفقه الذي لا يسع الفقية جهلُه، ط1، ص51، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

. وأبي يوسف رحمهما الله لا تجوز القسمة في دار الحرب، وعند محمد رحمه الله الأفضل أن يقسم في دار الإسلام، ووجه الكراهة أن دليل البطلان راجح إلا أنه تقاعد عن سلب الجواز فلا يتعاقد عن إيراث الكراهة (1).

في الزاد: وَلَا يَقْسِمُ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ حَتَّى يُخْرِجَهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، هذا هو المشهور [...]⁽²⁾ من مذهب أصحابنا رحمهم الله، وعن أبي يوسف رحمه الله، إنه أن قسمه في دار الحرب جاز، وأحب إلي⁽³⁾ أن يخرج إلى دار الإسلام فيقسم، وقال الشافعي رحمه الله: تجوز قسمتها في دار الحرب، والصحيح قولنا؛ لأنه يؤدي إلى إسقاط حق⁽⁴⁾ المدد وفيه ضرر للمسلمين وخوف الكرة عليهم لأجل تأخير المدد⁽⁵⁾.

في الطحاوي: ولو قسم في دار الحرب جاز عندنا؛ لأنه قضاء في فصل مختلف

في التحفة: فأما أحكام الأنفال⁽⁷⁾ والغنائم ههنا ثلاثة أشياء: النفل⁽⁸⁾، والغنيمة، والفيء.

أما النفل: فما خصه الإمام لبعض الغزاة (9) تحريضًا لهم [على القتال لزيادة قوة وجرأة منهم بأن قال: من قتل قتيلا فله سلبه، أو قال: لسرية] (10) فقال: ما أصبتم فهو لكم، أو قال: لأحد معين، ما أصبت فهو لك فإنه مختص به ويثبت الملك له في النفل

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص385.

^{(2) [}طلب] من (ب)،

^{(3) [}إلى] ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}حن] سانطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد القنهاء، مصدر سابق، ل368؛ والشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص334.

⁽⁶⁾ أي: لو قسم بعد أن أصبحت دار الحرب دار إسلام، ولم يقسمها قبل ذلك، لظهور المسلمين وحيازتهم لها، جاز تقسيم الغنائم فيها. ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج7، ص24.

^{(7) [}الانعال] من (أ):

^{(8) [}النقل] من (أ).

^{(9) [}الغزاة] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبته من كتاب التحقة.

ولا يشاركه فيه غيره من الغزاة، والسلب عبارة عن ثياب المقتول وسلاحه التي (أ) معه ودابته التي عليها وسرجها وآلاتها وما عليها من الجعبة التي فيها من الأموال، وما على المقتول من الكيس الذي فيه الدراهم، فإما ما يكون مع غلامه على فرس آخر وأمواله على دابة أخرى فذلك من الغنيمة يشترك فيه الغزاة كلهم وهذا عندنا، وعند الشافعي رحمه الله السلب للقاتل وإن لم ينص عليه الإمام وهي مسألة معروفة (2).

وأما الفيء: فما حصل من غير مقاتلة، فهو خاص لرسول الله على والمخمس الأربابه المذكورين، فيتصرف فيه رسول الله على كيف ما شاء، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفَنُدُ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلِ وَلَا رِكَابٍ وَلَاكِنَّ اللّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ, عَلَى مَن يَشَاءً ﴾ (الحشر: 6).

وأما الغنائم: فهو اسم لما وجد من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة بسبب القتال بإذن الإمام؛ ثم يتعلق بالغنائم أحكام منها: حكم ثبوت [الحق]⁽³⁾ والملك فيها⁽⁴⁾.

فنقول: هذه أقسام ثلاثة: أحدها أن يتعلق لكم (ق) حق التملك للغزاة بنفس الأخذ والاستيلاء ولا يثبت الملك به قبل الإحراز بدار الإسلام عندنا، خلافا للشافعي رحمه الله فإن عنده في قول يثبت الملك بنفس الأخذ، وفي قول بعد الفراغ من القتال وانهزام العدو، ويبتنى على هذا الأصل فروع منها:

أن الإمام إذا باع شيئًا من الغنائم لا لحاجة الغزاة، أو باع واحد من الغزاة في دار الحرب فإنه لا يضمن، ولو مات (6) واحد من الغزاة لا يورث سهمه، ولو لحق مدد الجيش قبل القسمة في دار الحرب يشاركونهم في الغنيمة، ولو قسم الإمام في دار

^{(1) [}الذي] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: النووي، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، منهاج الطالبين وعمدة المفتين، ج1، ص93.دار المعرفة، بيروت.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الحد] من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب التحقة.

⁽⁴⁾ علاء الدين السمر قندي، تحفة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص297.

^{(5) [}لكم] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}ان] من (h).

الحرب للاجتهاد ولا باعتبار حاجة الغزاة فإنه لا يصح القسمة عندنا (١)، وعند الشافعي رحمه الله خلاف ما ذكرنا في هذه الفصول (2).

ب، الرِدءُ بالكسر: العون⁽³⁾. قتلهُ قتلاً، والقتلةُ: المؤة، وبالكسر: الهيئة والحالة، والقتلى جمع قتيل، وقاتلهُ مقاتلةُ وقتالاً، والمقاتلةُ المقاتِلونَ، والهاء للتأنيث على تأويل الجماعةِ، والواحدُ: مقاتل⁽⁴⁾.

[حق المدد في الغنيمة]

ي، قوله: وإذا لَجِقَهُم المَدَدُ فِي ذارِ الْحَرْبِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِزُوا الْغَنِيمَةُ بِدَارِ الْإِسْلَامِ شَارَكُوهُمْ فِيهَا (5) يريد به إذا لحقهم في دار الحرب قبل قسمة الغنيمة، فإن قيل: بأن قسمة الغنيمة لا تجوز عندكم في دار الحرب فوجب أن يشاركهم المدد اعتبارًا بما إذا كان قبل القسمة قلنا: نعم، إلا أن القسمة صادفت محل الاجتهاد فنفذت، وعلى هذا قال صاحب الكتاب (6): قسمها بين الغانمين [أ/ 572] قسمة إيداع، كيلا يصادف حكمه (7) محل الاجتهاد فيملك كل واحدٍ ما أصابه منها، وإن لحقهم المدد في دار الحرب بعدما باعوا الغنيمة وأخذوا ثمنها، فلاحق لهم فيها؛ لأنه استقر حق الغانمين في البيع وكذا الجواب في [السلب] (8).

هُ، قُولُهُ: وإِذَا لَحِقَهُمْ المَدَدُ فِي ذَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِزُوا الْغَنِيمَةَ بِدَارِ الْإِسْلَامُ

^{(1) [}عندنا] سانطة من (h ج).

⁽²⁾ علاء الدين السمرةندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص298 - 299. وينظر: الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج4، ص142.

^{(3) [}ساقطة] من (ب). المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص205.

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص401.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 233.

⁽⁶⁾ ويقصد به صاحب كتاب القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

^{(7) [}حكمه] ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [السبي] من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب: الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

شَارَكُوهُمْ فِيهَا⁽¹⁾، خلافا للشافعي رحمه الله بعد انقضاء القتال⁽²⁾، وهو بناء على ما مهدناه من الأصل، وإنما ينقطع حق المشاركة عندنا بالإحراز أو بقسمة الإمام في دار الحرب أو ببيعه المغانم فيها، لأن بكل [واحد]⁽³⁾ منها يتم الملك فينقطع [حق]⁽⁴⁾ شركة المدد⁽⁵⁾.

قال: وَلَا حَقَّ لِأَهْلِ سُوقِ الْعَسْكَرِ فِي الْغَنِيمَةِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا أَنْ وَقال الشافعي رحمه الله: في أحد قوليه يسهم ألهم، لقوله عليه الصلاة والسلام: (الغنيمة لمن شهد الوقعة) (8)؛ ولأنه وجد الجهاد معنى بتكثير السواد (9x⁰¹)، ولنا أنه لم توجد المجاوزة على قصد القتال فانعدم السبب الظاهر فيعنبر السبب الحقيقي وهو القتال، فيفيد الاستحقاق على حسب حاله فارسًا أو راجلاً عند القتال، وما رواه مرقوف على عمر هينه، وتأويله أن يشهدها على قصد القتال القتال،

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدرري: مصدر سابق، ص233.

⁽²⁾ النوري، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج10، ص263.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص385 - 386.

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص233.

⁽⁷⁾ إيسهم ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ وإسناده: عن طارق بن شهاب يقول إن أهل البصرة غزوا أهل نهاوند فأمدوهم بأهل الكوفة وأراد وعليهم عمار بن ياسر فقدموا عليهم بعد ما ظهروا على العدو فطلب أهل الكوفة الغنيمة وأراد أهل البصرة أن لا يقسموا لأهل الكوفة من الغنيمة فقال: رجل من بني تميم لعمار بن ياسر أيها الأجدع تريد أن تشاركنا في غنائمنا قال: وكانت أذن عمار جدعت مع رسول الله و فكتبوا إلى عمر بن الخطاب في فكتب إليهم عمر (إن الغنيمة لمن شهد الوقعة)، وحديث طارق بن شهاب إسناده صحيح، رقم الحديث: 17733، باب الغنيمة لمن شهد الوقعة، البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج 9، ص 50.

^{(9) [}الشراء] من (ب).

⁽¹⁰⁾ الديمياطي، إعانة الطالبين، مصدر سابق، ج2، ص205؛ والماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص413.

⁽¹¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص386.

ني الزاد: وَلَا حَقَّ لِأَهْلِ سُوقِ الْعَسْكَرِ فِي الْغَنِيمَةِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا، وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله وفي قول آخر لهم سهم⁽¹⁾، والصحيح قولنا: لأنهم قصدوا التجارة بالخروج دون الجهاد، وقد قال ﷺ: (ولكل امرئ ما نوى)(3x²).

[احوال المرأة في القتال]

في الطحاوي: وإن كان فيهم نساء يداوين الجرحى ويقمن بمصالح المقاتلة والغزاة، أو فيهم عبيد يقاتلون مع الغزاة بإذن مواليهم، أو فيهم أهل الذمة حضروا للقتال بإذن الإمام وقاتلوا مع المسلمين⁽⁴⁾، فإن الإمام يرضخ⁽⁵⁾ لهم، ولا يبلغ لراجلهم سهم الرجالة ولا لفارسهم سهم⁽⁶⁾ الفرسان، وكذلك حكم الغلام المراهق الذي لم يبلغ العشرة⁽⁷⁾ والمعتود⁽⁸⁾ إذا قاتلا يرضخ لهما ولا يسهم.

وأما المرأة إذا دخلت دار الحرب لخدمة زوجها، والعبد⁽⁹⁾ إذا دخل لخدمة مولاه ولا يقاتل فلا يعطى له من الغنيمة [شيء إذا لم يقاتل، وكذلك الرجل إذا دخل للتجارة في المعسكر فلا يسهم بشيء إذا لم يقاتل، فإن [...](10) قاتل كما يقاتل الغزاة أسهم له

⁽¹⁾ ريقصد بالقولين: الأول: يعين سهم لمن شارك بالقتال. والثاني: من لم يشارك بالقتال وهم الصيان والمجانين والنساء والعبيد والتجار وأهل الذمة، حيث يفضل من قاتل على من لم يقاتل، إلا أن الأوزاعي قال: يسهم لجميع هؤلاء استدلالا بالحديث (الغنيمة لمن شهد الواقعة). ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص413.

 ⁽²⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن عمر بن الخطاب، رقم الحديث: 1، باب بده الوحي.
 البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص3.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل368.

^{(4) [}الإمام] من (ب).

⁽⁵⁾ يُرضَخ: أي يعطى لهم شيء قليل دون السهام. النسفي، طلبة الطلبة، مصدر سابق، ج1، ص189.

^{(6) [}سهم] ساقطة من (ب).

^{(7) [}العشرة] ساقطة من (أ، ج).

^{(8) [}المعترء] ساقط من (ب).

^{(9) [}العبد] ساقط من (ب).

^{(10) [}كأن] من (ب).

كما يسهم لهم، [وكذلك الرجل](1) يؤاجر نفسه لخدمة إنسان فلا سهم له من الغنيمة](2) كالعبد، إلا إذا قاتل مع الغزاة يسهم له كما يسهم لهم، وبطلت أجرته عن المستأجر في مدة القتال مع العدو(3).

[احوال الغزاة وإمان الكافر]

وفي التحفة: ولا ينبغي للغزاة أن يفر⁽⁴⁾ واحد⁽⁵⁾ من⁽⁶⁾ اثنين منهم، والحاصل أن الأمر مبني على غالب الظن، فإن غلب في ظن المقاتل أنه يغلب ويقتل فلا بأس أن يفر منهم ولا [عبرة بالعدد]⁽⁷⁾ حتى لو أن الواحد إذا لم يكن معه سلاح [فلا بأس بأن يفر من اثنين معهما السلاح]⁽⁸⁾ أو من الواحد الذي معه السلاح؛ ثم [...]⁽⁹⁾ الغزاة هل لهم أن يؤمنوا الكفرة فإن كان عندهم أن القوة للكفرة يجب أن يؤمنوا حتى [يتقووا]⁽¹⁰⁾ ثم يخبروهم (11) بنقض الأمان ويشتغلوا بالقتال، لأن الأمان في هذه الحالة في معنى القتال؛ ثم أمان الواحد الحر أو العبد المقاتل أو المرأة صحيح بلا خلاف.

فأما أمان(¹²⁾ العبد المحجور فلا يصح عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف رحمهما

ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرقين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج7، ص137؛ والأندريتي، الفتاوى الثانارخانية، مصدر سابق، ج4، ص197.

⁽⁴) [يغزو] من (ب).

^{(5) [}احد] من (ب).

^{(6) [}من] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [من غيرهم من العدو] من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب التحفة.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [السلاح] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ينفروا] من جميع النسخ، وقد أثبت الصحيح من كتاب التحقة.

^{(11) [}يخرجوهم] من (أ).

^{(12) [}أن] من (ب).

الله، ومحمد والشافعي رحمه الله يصح والمسألة معروفة، وأما أمان الصبي المراهق فلا يصح [عندهم وعند محمد يصح، وأجمعوا أنه لا يجرز أمان التاجر] في دار الحرب، ولا الأسير فيها، ولا أمان من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا، ويستوي فيه الأعمى والمريض والشيخ الكبير لأن هؤلاء من أهل الرأي؛ ثم بعد صحة الأمان (أسراه) للإمام أن ينقض إذا رأى المصلحة فيه لكن (أن يخبرهم بذلك؛ ثم يقاتلهم حتى لا يكون [تغريرًا لهم] (5).

وكذلك الجواب في المرادعة وهو الصلح على ترك القتال مدة بمال أو بغير مال تجوز من الإمام إن رأى المصلحة ثم يخبرهم بالنقض وينقض [حتى لا يكون تغريرًا] (6)، وما أخذ من المال إن لم يتم المدة يرد إليهم بقدره، وكذلك الموادعة في حق المرتدين وأهل البغي جائزة إذا كان فيه مصلحة لأن هذا بمنزلة الأمان والله أعلم، وهذا إذا كان الصلح على أن يكونوا على [حكم الكفر، ولو صالحناهم بحال على أن يكونوا على أبيرنوا على] (7) أحكام المسلمين فإنهم يصيرون ذمة ولا يجوز لنا(8) أن ننقض ذلك كعقد [اهل] (9) الذمة سواء (10).

م، قوله: وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَصِحُ أَمَانُهُ (١١)، روي أن عبدًا كتب على سهم مترشد (12) ورمى به إلى قوم محصورين فرفع ذلك إلى عمر فأجاز أمانه، وقال هذا

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبته من كتاب التحقة.

^{(2) [}الأمان] ساقط من (h).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لأن] وهي ساقطة من (ب، ج).

^{(4) [}ئم] من (أ، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت [عذرًا بهم] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعفونتين ساقط من (أ، ج).

^{(8) [}لنا] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ، ج).

⁽¹⁰⁾ علاء الدين السمر تندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص296 - 297.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

^{(12) [}مترسيد] من (ب): [مرسيد] من (ج). مترسيت: وهي باللغة الفارسية القديمة، من كتاب المبسوط، ج10، ص70.

أمان (1)، كذا في المسوط (2).

ني الزاد، قوله: وَلَا يَجُوزُ أَمَانُ الْعَبْدِ عِنْدَ أَبِي حَبْفَةَ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مَوْلَاهُ فِي الْقِتَالِ، وقالا يَصِحُ أَمَانُهُ أَنَهُ وهو قول الشافعي رحمه الله (4)، وذكر الطحاوي قول أبي يوسف مع أبي حنيفة عِيْنِه، [والصحيح قول أبي حنيفة] (5)، لأن الأمان لم يصادف محله فيلغو، بيانه أن محل الأمان الخائف والكافر لا يخاف من العبد المحجور عن القتال، وبيان أن محل الأمان الخائف لأنه إثبات الأمن وهذا لا يتحقق إلا في محل فيه خوف فجاء ما قلنا (6).

[حكم تملك أموال الحرب]

ي، وإذا غَلَبُ التُّرَكُ عَلَى الرُّومِ (⁷⁷)، فالترك حربي مثل الروم فإذا غلبوا على الروم [واخذ أموالهم، واسترق أولادهم] (⁸⁾ ملكوها، فإن غُلَبْنَا عَلَى التُّرْكِ حَلُّ لَنَا مَا نجده (⁹⁾ مِنْ أَمْوَالِهِمْ واسترقاق أولادهم، وكذلك على العكس ولا يمنع صلحنا مع أحد الفريقين عن ذلك، وإن دخل المسلم دار الحرب بأمان فاشترى منهم من أموالنا ومماليكنا، وقد كانوا أخذوها منا بالقهر والغلبة، ثم أخرجها إلى دار الإسلام فوجدها مالكها أخذها بالثمن الذي اشتراها التاجر، وإن كان اشتراها بخمر أخذها بالقيمة،

 ⁽¹⁾ قال عمر فين : (إنه رجل من المسلمين وهذا العبد كان مقاتلا لأن الرمي فعل المقاتل ولأنه إذا
 كان متمكنا من القتال لوجود الإذن من مولاه فهم يخافونه فعقده يكون على نفسه ثم يتعدى
 حكمه إلى الغير). السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10، ص70.

 ⁽²⁾ النسفي، المشافع، مصدر سابق، ل121 وينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10،
 ص 70.

⁽³⁾ القدوري، مختصر الغدرري، مصدر سابق، ص233.

⁽⁴⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج4، ص227.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد القفهاء، مصدر سابق، ل369.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص233.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب البنابيع.

^{(9) [}يحل] من (ج).

وكذلك إذا وهبه الحربي منه شيئًا⁽¹⁾، أو اشتراه بما ليس له مثل، وان [أسر]⁽²⁾ مرة أخرى من يد المشتري الأول فاشتراه تاجر آخر فأخرجه فالمشتري الأول أحق به من المالك القديم، فإذا أخذه فالمالك بالخيار إن شاء أخذه بالثمنين جميعًا، وإن شاء تركه، وإن ترك الأول أخذه، فللمالك أن يأخذه بما اشتراه الثاني⁽³⁾.

وإن اشترى العبد المأسور رجل فلم يقبضه حتى أسر [أ/ 573] ثانيًا ثم اشتراه آخر فأخرجه إلى دار الإسلام، فحق الأخذ [للبائع، ثم يأخذه] (4) منه بالثمنين إن شاء، وإن تركه البائع فللمشتري الأول أن يأخذه بالثمن الذي اشتراه الثاني، ويدفع للبائع الأول ثمنا آخر وإن لم يأخذه فلا شيء عليه، وإن كانت المأسورة جارية فاشتراها مسلم فأخرجها إلى دار الإسلام ثم زوجها من رجل فولدت أولادًا [...] (5) فللمالك القديم أن يأخذ الجارية مع أولادها ويبطل النكاح في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وهم أرقاء، فإذا أعتق التاجر أولادها فللمالك القديم أن يأخذ الأم بالثمن الذي اشتراها التاجر به فإن عميت (6) المأسورة بعد ما اشتريت كان للمالك أن يأخذها بالثمن في قولهم، وقيل في قول أبي حنيفة واللهم يأخذها بقيمتها عمياء،

وإذا وجد المالك ماله في الغنيمة قبل القسمة أخذه بغير شيء، وإن وجده بعد القسمة أخذه بالقيمة، وإن كان عبدًا فأعتقه الذي كان في سهمه، نفذ عتقه وبطل حق المالك، وإن باعه من رجل كان له أن يأخذه بالثمن الذي باعه منه، وليس له أن ينقض البيع وعن محمد رحمه الله له نقضه وأخذه بالقيمة، ولو فدى الحر المأسور رجل بامرأة جاز وضمن ما أدى عنه، وكذلك في المكاتب عند أبي حنيفة وإنف، ولو أمر الحر حرًا آخر بأن يشتري حرًا فاشتراه رجع به على الأمر ولا يرجع به على

إساقطة] من (أ، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [اشترى] من جميع النسخ.

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل156.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(5) [}نعلي] من (أ).

^{(6) [}عملت] من (أ).

^{(7) [}رجؤ] من (ب).

المأسو ر⁽¹⁾.

في التحفة: فأما حكم أموالنا التي أخذوا من المسلمين بالقهر والغلبة في دار الإسلام قبل أن يحرزوا بدار الحرب لا يثبت [الملك]⁽²⁾ [لهم، وإن أحرزوا]⁽³⁾ [يثبت]⁽⁴⁾ الملك [لهم]⁽⁵⁾ عندنا، وعند الشافعي رحمه الله لا يثبت، وكذا الجواب في عبدنا إذا أخذوا في دار الإسلام⁽⁶⁾.

في الزاد، توله: وإذا غَلَبُوا عَلَى أَمْوَالِنَا وَأَحْرَزُوهَا بِذَرَاهِم مَلَكُوهَا (أَ)، وقال الشافعي رحمه الله: لا يملكونها (8). والصحيح قولنا، لأن الاستيلاء ورد على مال مباح غير مملوك، لأن العصمة حيث تثبت [إنما] (9) تثبت [يصفة الملك وبعد الإحراز بدار الحرب زال الملك فيزول ما يثبت] (10) صفة له، أو صيانة له (11)، وبيانه زوال الملك بعد الإحراز بدارهم، أن الملك عبارة عن القدرة الحقيقية المعتبرة شرعًا، وبعد الإحراز زالت القدرة الحقيقية فيزول الاعتبار الشرعي أيضًا، فكان هذا استيلاء واردًا على مال مباح غير مملوك فيوجب إفادة الملك كالحطب، والحشيش، والفقه الجامع بينهما حاجة المستولى (12) إليه (12).

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب التحقة.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب التحفة.

⁽⁶⁾ علاء الدين السمر قندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص304.

⁽⁷⁾ قوله: (وإذا غلبوا على أموالنا فأحرزوها بدراهم ملكوها فإن ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فهي لهم بغير شيء، وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن أحبوا). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

⁽⁸⁾ بنظر: الشيرازي، المهلب، مصدر سابق، ج3، ص316.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [إنما الملك فيسن] من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(11) [}له] ساقطة من (أ، ب).

^{(12) [}المتولى] من (أ).

⁽¹³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابن، ل369.

[تملك الإنسان بالغلبة]

ه، قوله: وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْنَا أَهْلُ الْحَرْبِ بِالْغَلَبَةِ مُذَبِّرِينَا وَأُمْهَاتِ أَوْلَادِنَا وَمُكَاتِبِنَا وَأَحْرَارَنَا وَنَمْلِكُ عَلَيْهِمْ جَمِيعَ ذَلِكَ (1)، لأن السبب إنما يفيد [الملك] (2) في محلة والمحل [المال] (3) المباح والحر معصرم بنفسه، وكذا من سواه لأنه تثبت الحرية فيه من وجه، بخلاف رقابهم لأن الشرع أسقط عصمتهم جزاء على جنايتهم وجعلهم أرقاء ولا جناية من هؤلاء (4).

م، الشرع أسقط عصمتهم وضرب الرق^(ق) عليهم وجعلهم عرضة للتمليك والابتذال جزاء على خيانتهم أنه أنكروا وحدانية الله تعالى جازاهم الله تعالى بأن جعلهم عبيد عبيده (⁷⁾.

ه، وإذا لم يثبت الملك لهم عند أبي حنيفة وللنه يأخذه المالك [القديم] (8) بغير شيء موهوبًا كان أو مشترى أو مغنومًا قبل القسمة وبعدها يؤدي عوضه من بيت المال، لأنه لا يمكن إعادة القسمة، لتفرق الغانمين وتعذر اجتماعهم، وليس [له] (9) على المالك جعل الآبق لأنه عامل لنفسه إذ في زعمه أنه ملكه (11×10).

في الزاد، قوله: وإن أَبْنَ عَبْدُ الْمُسْلِمِ فَدَخَلَ إليهمْ فَأَخَذُوهُ لَمْ يَمْلِكُوهُ (12) عِنْدَ أبي

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الحكم] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص393 - 394.

^{(5) [}الرقاب] من (ب).

^{(6) [}جنايتهم] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل121.

⁽⁸⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ: وقد أثبتها من كتاب الهداية.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبتها من كتاب الهداية. `

^{(10) [}ملكه] سانطة من (أ).

⁽¹¹⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص394.

^{(12) [}يمكنوا] من (أ).

حَنِيفَةَ وَلِنَكَ، وقالا مَلَكُوهُ وإِنْ نَـدٌ إليهم بَعِيرٌ فَأَخَـدُوهُ مَلَكُوهُ العبد أيضًا، والصحيح قوله، لأن العبد حين انفصل من دار الإسلام قبل أن يصل (2) إلى دار الحرب زالت يد المولى عنه لاستحالة ثبوت يده في دار أخرى، ولهذا لو وهبه لابنه الصغير في هذه الحالة لم يجز فصار في يد نفسه، فهم حين أخذوه من يد نفسه، وهي بدلا يتعلق بها حق (5) التمليك فصار كمن اشترى من العبد أو استوهب بخلاف المتردد في دار الإسلام، لأن يد المولى ثابتة حكما، بخلاف البعير لأنه لا يد له أصلاله).

[قسمة الغنائم بدار الحرب]

ه قوله: وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْإِمَامِ حَمُولَةٌ [يَخْبِلُ عَلَيْهَا الْغَنِائِمَ قَسْمَهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ قِسْمَةَ إِيدَاعِ لِيَخْبِلُوهَا إِلَى ذَارِ] أَنَّ الْإِسْلَامِ ثُمَّ يَرْتَجِعُهَا أَنَّ مِنْهُمْ وَيَقْسِمُهَا أَنَّ مَا لَا قَالَ عَلَيْكَ (8): هكذا ذكر في المختصر (9 ولم يشترط رضاهم، وهو رواية السير الكبير (10) والجملة في هذا أن الإمام إذا وجد في المغنم حمولة يحمل الغنائم عليها لأن الحمولة والمحمول لهم، وكذا إذا كان في بيت المال فضل حمولة لأنه مال المسلمين، ولو كانت للغائمين أو لبعضهم لا يجبرهم في رواية السير الصغير (11)، لأنه ابتداء إجارة

⁽¹⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233.

^{(2) [}يصير] من (أ).

^{(3) [}حق] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابن، ل369 - 370.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}يجمعها] من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص233 – 234.

⁽⁸⁾ ويقصد به صاحب البداية المرغيناني.

⁽⁹⁾ ويقصد به: مختصر القدوري.

 ⁽¹⁰⁾ رهو كتاب من تأليف الإمام محمد بن الحسن الشيباني، وهو آخر مصنفاته والتي تعرف بظاهر الرواية.

⁽¹¹⁾ وهو: أيضًا من كتب ظاهر الرواية في المذهب الحنفي، للإمام محمد بن الحسن الشيباني، وهو كتاب محقق مطبوع، حققه مجيد خدوري، دار النشر، الدار المتحدة للنشر - بيروت، ط1، سنة 1975، وعدد اجزائه: 1.

وصار هذا كما إذا نفقت دابته في مفازة ومع رفيقه فضل حمولة ويجبرهم في رواية السير الكبير، لأنه دفع الضرر العام بتحميل ضرر خاص⁽¹⁾.

م، الحمولة: ما يحمل عليه من فرس أو بعير أو بغل أو حمار (2).

[حق الميت في الغنيمة بدار الحرب]

ه، قوله: وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْغَنَائِمِ قَبْلُ الْقِسْمَةِ^{رَد}ُ، في دار الحرب، لأنه لا ملك قبلها، وفيه خلاف الشافعي رحمه الله⁽⁴⁾.

م، قوله: وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْغَنَائِمِ [قَبَلَ الْقِسْمَةِ]⁽⁵⁾، أي لا يجوز للغانمين بيعها، لأن للإمام ولاية البيع كذا ذكره في المبسوط، [وذكر في شرح أبي نصر رحمه الله الحق يثبت بنفس الأخذ ويتأكد بالإحراز [ويملك بالقسمة]⁽⁶⁾، والدليل عليه ما ذكر في المبسوط]⁽⁷⁾، إذا أعتق رجل من الجند جارية من الغنيمة في القياس ينفذ عتقه، لأن حقهم تأكد بالإحراز ألا ترى أنه بالقسمة يتعين ملك كل⁽⁸⁾ واحد منهم والقسمة لتمييز الملك لا لابتداء الملك فتيين به أن الملك كان ثابتًا من قبل⁽⁹⁾.

في الزاد، وَمَنْ مَاتَ مِن الْغَانِمِينَ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ(¹⁰⁾، وقال الشافعي رحمه الله: إذا مات بعد انقضاء الحرب فنصيبه لورثته (¹¹⁾، لما

⁽¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص386.

⁽²⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل 121.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص386، والمارردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت450هـ)، الإنتاع في الفقه الشافعي، ص178، المكتبة الشاملة.

⁽⁵⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(8) [}كل] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق: ل121؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10، ص50.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص234.

⁽¹¹⁾ ينظر: النوري، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج6، ص378.

ذكرنا، أنها لم تملك قبل الإحراز بدار الإسلام، فلا يجري فيها الإرث⁽¹⁾.

قوله: وَمَنْ مَاتَ [من الغانمين] (2) بَعْدَ إِخْرَاجِهَا إِلَى دَارِ [أ/ 574] الْإِسْلَامِ فَنَصِيبُهُ لِوَرَثَتِهِ، لما أن حقهم قد استقر بالحيازة (3).

في الطحاوي: ومن مات في دار الحرب من الغانمين فإنه ينظر: إن مات بعد ما قسم الإمام، أو بعد ما أحرزوها بدار الإسلام، أو بعد ما باع الإمام وفرغ والغنائم في دار الإسلام، أو في دار الحرب ليقسم الثمن بينهم، أو بعد ما نفل الإمام لهم شيئًا من الغنيمة تحريضًا للقتال، أو بعد ما فتح الإمام (4) دار الحرب وأجرى فيها حكمًا من أحكام المسلمين وجعلها دار الإسلام، فإن مات بعدما وجد واحد من هذه الأشياء التي ذكرنا صار نصيبه موروثًا عنه لورثته، وإذا مات قبل وجود (5) واحد من هذه الأشياء بعد إصابة الغنيمة فلا يكون نصيبه موروثًا عنه أورثته،

ولو لحقه المدد من الغزاة بعدما غنمه الأولون، [هل يشاركونهم أم لا؟ ففي الموضع الذي مات واحد من الأولين] (7)، لا يكون نصيبه موروثا عنه، والمدد يشاركونهم في الغنيمة ويكون المدد والأولون فيه شرعا سواء، وفي الموضع الذي لو مات واحد من الأولين يكون نصيبه موروثًا عنه، والمدد إذا لحقهم لا يشاركونهم في الغنيمة، وهذا كله عندنا (8)، وعند الشافعي رحمه الله يصير ملكا لهم

^{(1) (}وذلك لأن حق الغانمين لا يثبت فيها ما لم يحرزوها بدار الإسلام ولا يملكونها إلا بالقسمة فمن مات منهم قبل ذلك لا يستحق منها شيئا). ينظر: الزييدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص266.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [منهم] من جميع النسخ.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل370.

^{(+) [}الإسلام] من (ج).

⁽ة) [رجود] ساقطة من (ج).

⁽⁶⁾ ينظر: الأندريتي، الغتاري التانارخانية، مصدر سابق، ج4، ص143.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ وهي كالأني: لأنها مرتبطة بقول الطحاوي:

⁻ إن مات بعدما رجد واحد من الأولين أو الأشباء التي ذكرها الطحاوي رحمه الله أعلاه، صار نصيبه موروثا عنه لورثته، والمدد إذا لحق الجيش قبل القسمة في دار الحرب يشاركهم بالقسمة.

بالإصابة (١) والأخذ (٤)، حتى إن واحدًا منهم لو مات بعد الإصابة والأخذ فلا يشاركونهم فيها (٤).

[نفل الإمام في حال القتال]

م، التنفيل (⁴⁾: عند الفقهاء، وهو ما يحرض الإمام بعض الغانمين فيقول: من قتل قتيلاً فله سلبه سمي قتيلاً (⁵⁾ لقربه من القتل وسمي ما على المقتول من الثياب والسلاح سلبا لأنه يسلب غالبا ويعود (⁶⁾ إليه (⁷⁾.

- رإذا مات قبل وجود واحد من الأشياء التي ذكرها الطحاوي، بعد إصابة الغنيمة فلا يكون نصيبه مورونًا عنه لورثه، ويكون نصيبه بين عامة الغانمين، والمدد إذا لحق الجيش بعد القسمة في الدار الحرب لا يشاركهم بالقسمة.

ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص503؛ والأندريني، الفتاوى الثانارخانية، مصدر سابق، ج4، ص539 - مصدر سابق، ج5، ص539 - 542.

- (أ) [بالأصالة] من (ب).
- (2) [والأخذ] سانطة من (ب).
- (3) وهي: لو مات الرجل بعد انقضاء الحرب وبعد حيازة المال وقبل الحيازة انتقل حقه إلى ورثته، والمدد لا بشاركونهم بالقسمة. ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج14، ص159، والنووي، ووضة الطالبين، مصدر سابق، ج6، ص377 378.
- (4) وهو ما نفله الإمام أو صاحب الجيش بعض أهل العسكر من شيء زائدا على ما يصيبه من قسمة الغنائم ترغيبا أه في القتال، ولا ينفل إلا في وقت القتال أو بعد القسمة من الخمس، أو مما أفاء الله عليه، فأما إذا أراد التنفيل بعد وضع الحرب أوزارها من رأس الغنيمة فليس له ذلك، فالتنفيل: هو إعطاء شيء زائد على سهام الغانمين، ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري، المائق في غريب الحديث، (تحقيق: على محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، ط2، ج4، ص13، دار المعرفة، لبنان.
 - (5) [فتيلا] ساقط من (ج).
 - (6) [ريؤول] من (ب، ج).
 - (7) النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل121.

ي، قوله: وَيُحَرِّضْ بِالنَّفْلِ⁽¹⁾ عَلَى الْقَتَالِ⁽²⁾، فالتنفيل أن يقول الإمام من أخذ شيئًا فهو له، وإذا أصاب بعد ذلك الدراهم والدنانير وغيرهما فهي له ولا خمس فيه، وإن قال: [من أخذ شيئًا فله الربع أو النصف فله ما شرط له وما بقي يجب فيه الخمس ويشاركهم فيه الأخذ، وإن قال: [^{3]} لسرية قد جعلت لكم الربع فلها ذلك وما بقي [بينهما] (4)

وإن قال: مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ⁽⁶⁾، [وهو ما]⁽⁷⁾ كان له ما على المقتول من الثياب والسلاح وما في وسطه من الهميان⁽⁸⁾ سواء كان فيه دراهم أو دنائير وغيرهما، وله ما ركب من الفرس وما عليه من اللجام والسرج والحقيبة [وجميع ما فيها وسائر الآلة ولا خمس فيه، وأما غلامه وجنيبته]⁽⁹⁾ وأمتعته التي كانت على دابة أخرى فليس بسلب، وإن قتل اثنان أو ثلاثة رجال إن كان المقتول مبارزًا بحيث يقاومه الكل فسلبه لهم وإن كان عاجزًا عنهم فسلبه غنيمة، وإن ضربه رجل وأخرجه من أن يكون مقاتلاً؛ ثم ضربه رجل آخر فسلبه للأول، وإن كان على العكس فهو للثاني، ومن أسر كافرًا فهو بالخيار رابط آخر فسلبه وإن شاء أتاه إلى الإمام⁽¹⁰⁾.

في التهذيب: وإذا أخذ المنفل له جارية وحاضت في بده، لا⁽¹¹⁾ يبيعها ولا يطأها

^{(1) [}بالنقل] من (أ).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص234.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب البنابيع.

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

⁽⁸⁾ الهميان: هو كبس للنفقة يشد في الرسط، تأليف: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، (تحقيق: مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، ج2، ص996، دار الدعوة، القاهرة.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

^{(11) [}لا] ساقطة من (ب).

قبل الإحراز إلى دار الإسلام، وعند محمد رحمه الله له ذلك(1).

ه قوله: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُنْفِلَ الْإِمَامُ فِي خَالِ الْقِتَالِ وَيُحَرِّضَ بِهِ عَلَى الْقَتَالِ فيقول: مَنْ قَتَلَ تَبِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ أَوْ يَقُولُ لِلسَّرِيَةِ قَدْ جَعَلْت لَكُمُ الرُّبْعَ بَعْدَ الْخُمُسِ⁽²⁾، معناه بعدما رفع الخمس لأن التحريض مندوب إليه، قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا النِّيُ حَرْضِ النَّفِيلِ بِما النَّوْمِينِ عَلَى الْقِتَالِ ﴾ (الأنفال: 65) وهذا نوع تحريض، ثم قد يكون التنفيل بما ذكر (3)، وقد يكون لغيره إلا أنه لا (4) ينبغي للإمام أن ينفل بكل المأخوذ لأن فيه إبطال حق الكل، فإن فعله مع السرية جاز لأن التصرف إليه قد تكون المصلحة فيه (5).

قوله: وَلَا يُنْفِلُ بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ، لأن حق الغير تأكد فيه بالإحراز، قوله: إلّا مِن الْخُمْسِ⁽⁶⁾، لأنه حق للغانمين في الخمس.

ثم التنفيل قطع حق الباقين، فأما الملك فإنما يثبت بعد الإحراز بدار الإسلام لما مرّ من قبل حتى لو قال الإمام: من أصاب جارية فهي له فأصابها مسلم واستبرأها ألى لم يحل له وطؤها، وكذا لا يبيعها، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله: له أن يطأها، ويبيعها لأن التنفيل يثبت به الملك عنده كما يثبت بالقسمة في دار الحرب وبالشراء من الحربي ووجوب الضمان بالإتلاف فقد قبل على هذا الاختلاف (8).

في الزاد، قوله: وَإِذَا لَمْ يَجْعَلُ السَّلَبَ لِلْقَاتِلِ فَهُوَ مِنْ جُمَلَةِ الْغَنِيمَةِ وَالْقَاتِلُ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَاءٌ⁽⁹⁾، وقال الشافعي رحمه الله: إذا قتل المسلم وهو ممن يسهم له كافرًا مقبلا لا

⁽¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص505.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

^{(3) [}ذكرنا] من (أ).

^{(4) [}Y] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص392.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

^{(7) [}فاشتراها] من (أ).

⁽⁸⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص392.

^{(9) (}وإذا لم يجعل السلب للقائل فهو من جملة الغنيمة والقائل وغيره فيه سواء، والسلب ما على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

مدبرًا فله سلبه شرط الإمام له ذلك أو لم يشرط (أ). والصحيح قولنا: لأنه من جملة الغنيمة وهي لجميع الغانمين، لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمَتُم ﴾ (الأنفال: 41) الآية (2).

م، قوله: وَمَرْكَبِهِ⁽³⁾، هو معطوف على كلمة ما فيكون مرفوعًا، ولا يستقيم عطفه على الثياب والسلاح⁽⁴⁾.

[الانتفاع بالغنيمة بدار الحرب]

ه قوله: وَمَنْ فَضَلَ مَعَهُ عَلَفُ أَوْ طَعَامُ رَدُهُ إِلَى الْغَنِيمَةِ، معناه إذا لم تقسم، وعن الشافعي رحمه الله مثل قولنا، وعنه أنه لا يرد اعتبارًا بالمتلصص، [ولنا أن الاختصاص ضرورة الحاجة، وقد زالت بخلاف المتلصص] (5 لأنه كان أحق به قبل الإحراز وبعده، وبعد القسمة تصدقوا به إن كانوا أغنياء وانتفعوا به إن كانوا محاويج لأنه صار في حكم اللقطة لتعذر الرد على الغانمين وإن كانوا انتفعوا به بعد الإحراز ترد قيمته إلى المغنم (6)، إن كان لم يقسم، وإن قسمت الغنيمة فالغني يتصدق بقيمته، والفقير لا [شيء عليه] (7) لقيام القيمة مقام الأصل فاخذ حكمه (8).

[قسمة الغنيمة]

في الزاد، قوله: وَيَقْسِمُ الْإِمَامُ الْغَنِيمَةَ فَيُخْرِجُ خُمُسَهَا وَيَقْسِمُ الْأَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ بَيْنَ

⁽¹⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص393 - 399.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل370 - 371.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽⁴⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل121. ومركبه: وهو ما على مركبه من السرج والآلة، وما على الدابة من ماله في جنيبه أو على وسطه، وغلامه وما كان مع غلامه على دابة أخرى، وما كان على فرس آخر فليس ذلك بسلب وهو غنيمة لجميع الجيش، ينظر: القدوري، مختصر القدوري، مصدر مابق، 234.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}المغانم] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص388.

· الْغَانِمِينَ (1)، لقوله تعالى: ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم ِنِن ثَنَيْءٍ ﴾ (الانفال: 41) الآية، لأن النبي ﷺ قسم أربعة الأخماس بين الغانمين (2,3).

قوله: لِلْفَارِسِ سَهْمَانِ وَلِلرَّاجِلِ سَهُمْ عِنْلَ أَبِي حَنِيفَةً، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّلًا لِلْفَارِسِ ثَلَائُة أَسْهُم (4)، وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى (5). والصحيح، قول أبي حنيفة عِيْنَ (6)، لأن الاستحقاق بالقتال والفرس لا يقاتل كان ينبغي أن لا يستحق بالفرس شيء؛ لما أنه آلة من آلات الحرب فلا يستحق به كسائر الآلات، إلا أن الآثار اتفقت على مسهم واحد فأخذنا بما اتفق عليه الأثر، وفيما اختلفت (7) فيه الآثار

⁽¹) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽²⁾ أخرجه اليهقي في سننه، وننصه: عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين قال: أنيت النبي على اخرجه اليهقي في سننه، وننصه: عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين قال: أله على العنيمة قال: لله تحميها وأربعة أحماس للجيش، قلت فما أحد أولى به من أحد قال: لا ولا السهم تستخرجه من جنبك ليس أنت أحق به من أخيك المسلم. قال: الحديث صحيح، رقم الحديث: 12641، باب إخراج الخميس من رأس الغنيمة. اليهقي، سنن اليهقي الكبرى، مصدر سابق، ج6، ح. 324.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل371.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽⁵⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج2، ص98. وحجة الإمام الشانعي حديث: نافع عن ابن عمر عيث الشانعي الأم، مصدر سابق، ج2، ص98. وحجة الإمام الشانعي حديث: نافع عن ابن عمر عيث قال: في الله قلم أله أله ثلاثة أسهم فإن لم يكن له فرس فلة سهم أخرجه البخاري في صحيحه، وقم الحديث: 3988، باب غزوة خير، البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4،

⁽⁶⁾ وحجة الإمام أبي حنيفة حديث: يزيد الأنصاري عن عمه مجمع بن جارية الأنصاري وكان أحد القراء الذين قرؤوا القرآن قال: قسمت خير على أهل المخديبية تقسمها رسول الله وسلام على ثمانية عشر سهما وكان الجيش ألفا وخمسمائة فيهم ثلاثمائة فارس فأعطى الفارس سهمين وأعطى الراجل سهما. أخرجه أبو داود في سنته، قال الشيخ الألباني: حديث حسن، رقم الحديث: 3015، باب ما جاء في حكم أرض خير، أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص 160.

⁽٦) [اختلف] من (١).

بقينا على أصل القياس^(2χ1).

قوله: وَلَا يُسْهَمُ [أ/ 575] إلَّا لِفَرَسِ وَاجِدِ⁽³⁾، وقال أبو يوسف رحمه الله: يسهم لفرسين، والصحيح قولنا، لأن ما زاد على فرس واحد⁽⁴⁾ لا يحتاج إليه للقتال فصار كالفرس الثالث⁽⁵⁾.

قوله: وَالْبَرَاذِينُ وَالْعِتَّاقُ سَوَاءُ⁽⁶⁾، وفي قول بعض الناس لا سهم⁽⁷⁾ للبراذين، وقال: الصحيح قول العامة، لأنه من الخيل، ولأنه [...]⁽⁸⁾ يصلح كل واحد منهما المنفعة لا يصلح لها الآخر، فالجيد⁽⁹⁾ يصلح للطلب والهرب، والبرذون أثبت على⁽¹⁰⁾ حمل السلاح وأكثر انعطافا⁽¹¹⁾ في القتال، فإذا كان في كل⁽²¹⁾ واحد منهما منفعة تختص بالقتال تساويا⁽¹³⁾.

ب، البرذون: التركي من الخيل، والجمع: البراذين، وخلافهـا العراب، والأنثى برذونة(¹⁴⁾.

وعتاق الخيل والطير كرائمها، وقيل: مدار (15) التركيب على التقدم، منه: عتق الفرس

 ^{(1) (}فإن الأصل، أن الدليلين إذا تعارضا وتعذر النوفيق والنرجيح يصار إلى ما بعد، لا إلى ما قبله).
 ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج5، ص492.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل371.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

^{(4) [}راحد] ساقط من (ب، ج).

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل371.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

^{(7) [}سهم] ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوقتين وردت [لا] من (ب، ج) وهي زائدة.

⁽⁹⁾ ويقصد الخيل العربية.

^{(10) [}نی عمل] من (أ).

^{(11) [}العطايا] من (أ).

^{(12) [}كل] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل371.

⁽¹⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص45.

^{(15) [}سدار] من (ب).

ِ الخيل إذا تقدمها فنجا^(ا) منها⁽²⁾.

م⁽⁶⁾، البرذون: فرس العجم، العتاق: فرس العرب، الإنفاق الإهلاك في الغرض ومنه النفقة وإنما خص بلفظ نفق، لأنه هلك في الغرض المطلوب له وهو الجهاد، الوقعة الحرب⁽⁴⁾ بحقيقة ألسبب⁽⁶⁾، عند الشافعي رحمه الله بشهود ألوقعة ألان الاعتبار لحقيقة القتال، لكن الوقوف عليه متعذر أو متعسر فأقيم شهود الوقعة مقامه، لأنه أقرب إلى القتال لنا، إن السبب هو المجاوزة، لأن الوقوف على شهود الوقعة متعسر كما كان الوقوف على حقيقة القتال متعسرًا ألى وهذا لأن للإمام إنما يكتب أسامي الفرسان والرجالة عند المجاوزة فارسا أو راجلاً 10/4).

 ^{(1) [}نتجارز] من (أ).

⁽²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص330.

^{(3) [}ه] من (ب).

^{(4) [}الحرب] ساقطة من (ب).

^{(5) [}بحنينة] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}البب] ساقط من (h).

^{(7) [}شهرد] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ لأن الغنيمة لمن شهد الوقعة. ينظر: الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، مصدر سابق، ج3، ص96.

^{(9) (}لأن المجارزة نفسها قتال لأنهم يلحقون الخوف بها والحالة بعدها حالة الدوام ولا معتبر بها ولأن الوقوف على حقيقة الفتال متعسر وكذا على شهود الوقعة، لأنه حالة النقاء الصفين فتقام المبجارزة مقامه إذ هو السب المفضي إليه ظاهرا إذا كان على قصد الفتال فيعتبر حال الشخص حالة المجاوزة فارسا أو راجلا، فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه استحق سهم الفرسان ولو كان بقتل رجل وأخذ القيمة منه، فإذا بقي قرسه وقاتل راجلا لضيق المكان يستحقه بالطريق الأولى، وإن دخلها راجلا فاشترى فرسا استحق سهم راجل). ينظر: ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج3، ص96، ط2، ج3، ص96، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

⁽¹⁰⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10، ص44. وجه الرواية: من أثبت اسمه في ديوان الرجالة والفرسان فقد انعقد له سبب الاستحقاق، ومن دخل دار الحرب فارسا ثم قاتل واجلا بأن كان القتال على باب حصن أو في السفينة فإنه يستحق سهم الفارس، وعند الشافعي وحمه الله لأنه قاتل وله فرس معد للقتال عليه لو احتاج إليه فيستحق سهم الفرسان كما يستحق الردء السهم مع المباشر.

⁽¹¹⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل122.

[الاعتبار في الغنيمة بالابتداء]

ني الزاد، قوله: وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَارِسًا فَنَفَقَ فَرَسُهُ اسْتَحَقَّ⁽¹⁾ سَهُمَ فَارِس، ومن دَخَلَ رَاجِلاً وَاشْتَرَى فَرَسًا [اسْتَحَقَّ]⁽²⁾ سَهُمَ رَاجِلٍ، فالمعتبر عندنا، حالة الدخول. وعند الشافعي رحمه الله المعتبر حال شهود الوقعة⁽³⁾.

والصحيح قولنا، لأنه وجد القتال منه فارسًا تقديرًا، وسبب استحقاق سهم الفرسان⁽⁴⁾ القتال [فارسًا، لأن القتال]⁽⁵⁾ سبب الإصابة [والإصابة سبب]⁽⁶⁾ [لثبوت الملك لأنه سبب] الاختصاص بالمصاب حقيقة، فتكون سببًا للاختصاص بالمصاب شرعًا، والملك ليس إلا للاختصاص الحاجز، إلا انه لا يمكن الوقوف على القتال حقيقة فأقيم السبب الظاهر الدال عليه مقامه [ومجاوزة الدرب فارسًا سبب دال على القتال فارسًا فارسًا فأقمناه مقامه]⁽⁷⁾، فكان القتال فارسًا موجودًا تقديرًا كما أقمنا السفر مقام المشقة في حق اثباث الرخصة⁽⁸⁾.

[ممن لهم الرضخ]

ه، قوله: وَلَا يُسْهَمُ لِمَمْلُوكٍ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا لَصْبِيِ وَلَا لَذِمْتٍ وَلَكِنْ يَرْضَخُ لَهُمْ الْإِمَامُ عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى اِلْإِمَامِ⁽⁹⁾، لما روي (أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يسهم للنساء

^{(1) [}ليستحق] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت [قله] من (ب، ج)، وساقطة من (أ).

⁽³⁾ دليل الشافعي: قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (الغنيمة لمن شهد الوقعة فإن حضر واحد من هؤلاء فارسا أسهم له سهم فارس، وإن حضر راجلا أسهم له سهم راجل، فإن قائل التجار مع المسلمين أسهم لهم فرسان إن كانوا فرسانا وسهم رجاله إن كانوا رجالة). ينظر: الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج4، 277؛ والنووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج6، ص385.

⁽أ) [الفرسته] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

 ⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل371 - 372.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

والصيان والعبيد ولكن يرضخ لهم)⁽¹⁾، ولما استعان [عليه الصلاة والسلام]⁽²⁾ باليهود على اليهود [لم يعطهم شيئًا من الغنيمة بمعنى لا يسهم لهم، ولأن الجهاد عبادة]⁽⁵⁾ والذمي ليس من أهلها والصبي والمرأة عاجزان عنه، ولهذا لم يلحقهما فرضه والعبد لا يمكنه المولى وله منعه إلا أنه يرضخ لهم تحريضًا على القتال مع إظهار انحطاط رتبتهم، والمكاتب بمنزلة العبد لقيام الرق وتوهم عجزه فيمنعه المولى عن الخروج إلى القتال؛ ثم العبد إنما يرضخ له إذا قاتل لأنه دخل لخدمة المولى فصار كالتاجر.

والمرأة يرضخ لها إذا كانت تداوي الجرحى، وتقوم على المرضى لأنها عاجزة عن حقيقة القتال، [فيقام هذا النوع من الإعانة مقام القتال بخلاف العبد لأنه قادر على حقيقة القتال]⁽⁴⁾، والذمي إنما يرضخ له إذا قاتل أو دل على الطريق، ولم يقاتل لأن فيه منفعة للمسلمين، إلا أنه يزاد على السهم في الدلالة إذا كانت فيه منفعة عظيمة، ولا يبلغ به السهم إذا قاتل لأنه جهاد والأول ليس من عمله، ولا يسؤى بينه وبين المسلم في حكم الجهاد⁽⁵⁾.

⁽أ) الرواية: عن ابن عباس أنه قال: كتب إليه نجدة يسأله، هل للعبد من المغنم سهم؟ وهل كن النساء يحضرن الحرب مع رسول الله يُنْفِيّا ومتى يجب للصبي السهم في المغنم؟ وعن سهم ذوي الفربي؟ قال: فكتب إليه ابن عباس، أنه لا حق للعبد في المغنم ولكن يرضخ له، وكتب أن النساء كن يخرجن مع النبي يَنْفِي يداوين الجرحى وأنه يرضخ لهن، وأنه لا حق للصبي في المغنم حتى يحتلم، وكتب إليه في سهم ذوي الفربي أن عمر عرض علينا أن يزوج منه أيمنا ويقضي منه من مغرمنا فأينا ذلك عليه، إلا أن يسلمه كله وأبي ذلك، قال الشيخ حسين أسد: وجاله ثقات والحديث صحيح، وقم الحديث: 2630، باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة. أبو يعلى، مسئد أبي يعلى، مصدر سابق، ج5، ص41 وأبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج5،

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ج).

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص390.

ي، قوله: وَلَكِننَ⁽¹⁾ يَرْضَحُ لَهُم الْإِمَامُ عَلَى حسب مَا يَـرَى⁽²⁾، يريـد بـه مادام [ذلك]⁽³⁾ أقل من السهم، أما إذا رأى ان يعطي مقدار السهم أو أكثر⁽⁴⁾ فليس له ذلك⁽⁵⁾.

[تقسيم الخمس]

في الزاد، قرله: وأمَّا الْحُمْسُ فَيُقَسَّمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُم سَهُمُ لِلْبَتَامَى وَسَهُمْ لِلْمَسَاكِينِ وَسَهُمْ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ وَيَدْخُلُ لُقَرَاءُ [ذَوِي الْقُرْبَى]⁽⁶⁾ فِيهِمْ وَيُقَدِّمُونَ وَلَا يَدْفَعُ إِلَى أَغْنِيائِهِمْ شَيْئًا⁽⁷⁾، وقال الشافعي رحمه الله: له خمس الخمس يستوي فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم⁽⁸⁾ بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ويكون لبني هاشم وبني المطلب دون بني أمية وبني نوفل⁽⁹⁾،

والصحيح قولنا: لأن الخلفاء الراشدين قسموا الخمس على ثلاثة أسهم، ولو كان لذوي القربي سهم ما حل لهم إسقاطه (10).

قوله: فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ مِن الْخُمْسِ⁽¹¹⁾ لنفسه فإنما هُوَ لِاقْتِشَاحِ الْكَلَامِ تَبَرُّكَا بِاسْمِهِ تَعَالَى⁽¹²⁾، لما روى سفيان الثوري⁽¹³⁾ عن عيسى بن

^{(1) [}ولا] من (ب).

⁽²⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234.

⁽³⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}أر كسر] من (أ).

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بني هاشم] من جميع النسخ.

^{(7) [}شيء] ساقطة من (أ). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص234 - 235.

^{(8) [}ريقسم] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص431 - 432.

⁽¹⁰⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل372.

^{(11) [}ني الخمس] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽¹³⁾ سفيان الثوري، هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري من ولد ثور بن عبد مناة بن عدنان، ومات سفيان الثوري بالبصرة مستنزا من السلطان، ودفن عشاءً وذلك في سنة 161هـ، وهو ابن

مسلم (1) حَيْث، قال: سألت الحسن بن محمد (2) حَيْث عن قول الله تعالى: ﴿ وَأَعَلَمُوا اللهَ تَعَالَى: ﴿ وَأَعَلَمُوا اللهَ تَعَالَى: ﴿ وَأَعَلَمُوا اللهَ تَعَالَى: ﴿ وَأَعَلَمُوا اللهَ تَعَالَى: ﴿ وَأَعَلَمُوا اللهِ تَعَالَى: هَا مَا مَا اللهِ تَعَالَى: هَا مَا مَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

قوله: وَسَهُمُ النَّبِيِ ﷺ سَقَطَ بِمَوْتِهِ كَمَا سَقَطَ الصَّفِيُ (4)، وقال الشافعي رحمه الله: هو للإمام بعده، ومنهم من قال: يجعل في الكراع والسلاح (5)؛ والصحيح قولنا، لأن هذا السهم لو كان باقيا لأفرزه الأئمة بعده وصرفوه في وجهه ولو فعلوا ذلك لنقل إلينا كما نقل إسقاطه (6).

في فتاري الحجة رحمه الله ولا يأخذ الإمام من الغنائم لنفسه شيئًا وهو بمنزلة رجل منهم⁽⁷⁾.

أربع وستين سنة، وله من الكتب كتاب الجامع الكبير يجري مجرى الحديث وكتاب الجامع الصغير وكتاب الجامع الصغير وكتاب الغرائض. ابن نديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص314.

⁽¹⁾ هو: عيسى بن مسلم الصفار ويعرف بالأحمر من أهل سر من رأى (سامراء) حدث عن مالك ابن أنس وحماد بن زيد وإسماعيل بن عياش أحاديث منكرة روى عنه ابنه مسلم، توفي في المحرم من سنة 229هـ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج11، ص160.

⁽²⁾ هو: الحسن بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب القرشي ثم الأموي ولي القضاء بسر من رأى في أيام جعفر المتوكل وبعد، فأخبرني الأزهري أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عرفة قال سنة أربع ومائتين فيها ولي جعفر بن عبد الواحد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب قضاء الفضاة واستخلف على القضاء بسر من رأى الحسن بن محمد ابن أبي الشوارب وكان أنتى فقيه وقاض وكان من السخاء وإظهار المروءة والكرم على حالة لم ير عليها حاكم قط. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابن، ج7، ص410.

⁽³⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج5، ص507.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁵⁾ ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص441.

⁽⁷⁾ ينظر: الرازي، خلاصة الدلائل، مصدر سابق، ج2، ص374؛ والعيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص174.

[استحقاق ذوي القربي]

في الزاد: وَسَهُمْ ذُوِي الْقُرْبَى كَانُوا يَسْتَحِقُونَهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِ يَنِيُّ بِالنَّصْرَةِ وَيَعْدَهُ بِالْفَقْرِ⁽¹⁾، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: يستحقونه بالاسم (2). والصحيح قولنا، لما روى أن النبي على أعطى بني هاشم وبني المطلب ولم يعط بني نوفل ولا بني عبد شمس، فجاء عثمان بن أبي العاص وجبير بن مطعم وقالا: إنا لا ننكر فضل بني هاشم لمكانك الذي وضعك (3) الله فيهم، أما نحن وبني المطلب في القرابة إليك سواء فما بالك أعطيتهم وحرمتنا، فقال على الله المراد [أ/ 576] من قوله تعالى: ﴿ وَلِذِى ٱلْمُرَّدُ ﴾ وشبك بين أصابعه (4)، فتبين أن المراد [أ/ 576] من قوله تعالى: ﴿ وَلِذِى ٱلْمُرَدُ لَكُونَ للخصم فيها حجة (5).

م، قوله: وَيَذَخُلُ فُقَرَاءُ ذَوِي الْقُرْبَى فِيهِمْ أَنَّ ، أَي يَتَامَى ذَوِي القربَى [يدخلون في سهم المساكين وابن السبيل من سهم اليتامى ومساكين وابن السبيل من ذوي القربى [هم القربى] (8) كذلك، وسبب الاستحقاق في هذه الأصناف الثلاث الاحتياج، غير أن سببه مختلف في نفسه من اليتم والمسكنة وكونه ابن السبيل، الصفي شيء نفس يصطفيه الإمام لنفسه من فرس أو جارية (9).

⁽¹⁾ الفدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽²⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابق، ج3، ص301.

^{(3) [}رصل] من (ب).

⁽⁴⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن جير بن مطعم، رقم الحديث: 3311، باب مناقب قريش. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص1290.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل372.

^{(6) (}وأما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم للبتامي وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذري القربي فيهم ويقدمون ولا يدفع إلى أغنيائهم). القدوري، مختصر الفدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁹⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل122.

قوله: وَسَهُمُ ذَوِي الْقُرْبَى (1)، إلى آخره، هذا الذي ذكره اختيار الكرخي رحمه الله، فإنه يقول: إنما سقط بموته هذا السهم في حق الأغنياء منهم دون الفقراء، والطحاوي كان يقول: سقط في حق الفقراء منهم جميعًا.

ووجه الأول ما روي أن عمر هلك أعطى الفقراء ترجيحًا للقرابة، ومعنى الحديث أن أصل النسب بنو عبد مناف كان له أربعة بنين هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس والرسول عليه الصلاة والسلام كان من أولاد هاشم، فإنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، وجبير بن مطعم كان من بني نوفل، فإنه جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، وعثمان كان من بني عبد شمس، فإن عثمان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وكان بنو هاشم أولاد جده، وبني المطلب وبنو نوفل وبنو عبد شمس من أولاد أخي جده، وولد جد الإنسان أقرب إليه من ولد أخي جده.

فهذا معنى قولهما لا ننكر فضل بني هاشم، فأما نحن أي بنو نوفل وبنو عبد شمس مع بني المطلب في القرابة سواء أشكل ذلك عليهما فسألا رسول الله في فأزال إشكالهما ببيان علة الاستحقاق، إنه النصرة دون القرابة، ولم يرد به نصرة القتال فقد كان موجودًا في عثمان وجبير، وإنما أراد نصرة الاجتماع إليه للمؤانسة في حال ما هجره الناس على ما روي: أن الله تعالى لما بعث رسوله من بني هاشم ورأت قريش آثار الخير فيهم حسدوهم (2) وتعاقدوا فيما بينهم أن لا يجالسوا بني هاشم ولا يكلموهم حتى يدفعوا إليهم رسول الله في ليقتلوه، وتعاقد بنو هاشم [فيما بينهم على] (3) القيام بنصرة رسول الله في فدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس في عهد قريش ودخل بني المطلب في عهد بنو هاشم حتى دخلوا معهم (4) الشعب وكانوا فيه ثلاث

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

^{(2) [}صدورهم] من (ب: ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وزدت [على] من (ب).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [عليهم] من (ب).

سنين مع رسول الله على حتى أكلوا العِلهِزُ⁽¹⁾ من الجهد⁽²⁾، القصة، وإذا ثبت الاستحقاق بتلك النصرة المخصوصة، ولا تبقى تلك النصرة بعد وفاة رسول الله على فلا يبقى الاستحقاق لا للإنتاج بعد موته بل لانعدام الحكم لعدم علته⁽³⁾.

[العبرة في التخميس]

قوله: مُغِيرِينَ (4)، يجوز بلفظ التنية، والجمع أظهر بدليل، قوله: فَأَخَذُوا، لأنهم ما أخذوه بقوة الإمام، يعني: أنهم ما أخذوه غلبة وقهرًا بل أخذوه اختلاسًا وسرقة فلا يكون غنيمة، لأن الغنيمة هي المأخوذة قهرًا وغلبة، والخمس إنما شرع في الغنائم (5).

في الزاد، قوله: وَإِذَا دَخَلَ وَاحِدٌ أَو اثْنَانِ دَارَ الْحَرْبِ مُغِيرِينَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَأَخَذُوا شَيْئًا لَمْ⁶⁾ يُخَمِّشُ⁽⁷⁾، وقال الشافعي رحمه الله: يخمس⁽⁸⁾. والصحيح قولنا، لأن العدد اليسير لا يدخلون لإعزاز الدين بل لاكتساب المال فصاروا كالتجار⁶⁾.

ه، ولو دخل الواحد أو الاثنان بإذن الإمام فيه روايتان: والمشهور أنه يخمس لأنه لما أذن لهم الإمام فقد التزم نصرتهم بالإمداد فصار كالمنعة(10)

قوله: فإن(11) دخلت جَمَاعَةٌ لَهُمْ مَنْعَةٌ فَأَخَذُوا شَيْئًا خُمِسَ رَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ لَهُمْ

⁽¹⁾ العِلْهِرُ: الربر مع دم الحلم يؤكل في المجاعة. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص355.

^{(2) [}الجهد] ساقط من (ب).

⁽³⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل122.

 ^{(4) (}رإذا دخل الواحد أو الاثنان إلى دار الحرب مغيرين بغير إذن الإمام فأخذوا شيئًا لم يخمس).
 القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل122.

^{(6) [}لم] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁸⁾ الشائعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص372 - 373.

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل372.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص391.

^{(11) [}فإن] ساقطة من (ب، ج).

. الْإِمَامُ (أ)، لأنه مأخوذ قهرًا وغلبة فكان غنيمة، ولأنه يجب على الإمام أن ينصرهم إذ لو خذلهم كان فيه وهن المسلمين بخلاف الواحد والاثنين لأنه لا تجب عليه نصرتهم (2).

ي، قوله: وَإِذَا دَخَلَ وَاجِدُ أَو اثْنَانِ ذَارَ الْحَرْبِ مُغِيرِينَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَأَخَذُوا شَيْئًا لا خُمس فيه (أن الإمام] (4) وذكر في الأصل إذا دخل الواحد أو الاثنان أو الثلاثة بغير إذن الإمام] (4) وذكر في الأصل إذا دخل الواحد أو الاثنان أو الثلاثة بغير إذن الإمام فأخذوا شيئًا فهو لهم، ولا خمس فيه، وإن كانوا أربعة ففيه الخمس، وذكر بأن هذا ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمه الله لا خمس فيه حتى يبلغ عددهم تسعة، فإذا بلغ تسعة ففيه الخمس، وأن كان المسبي (5) عبدًا فأعتقه أحدهم عتق، وإن كانوا عشرة فصاعدًا لم يعتق.

وقال أبو حنيفة على : أقل السرية مائة رجل، وقال أبو يوسف رحمه الله: أقلها تسعة، وفائدة التقدير متى كانت السرية وليس للمسلمين هناك عسكر يجب الخمس فيما أخذوه، وإن لم تكن سرية فلا خمس فيه، وكان أبو حنيفة على يقول: إذا دخل الرجل وحده فأخذ شيئًا وليس للمسلمين هناك عسكر فلا خمس فيه، وان دخل جماعة لها منعة فأخذوا شيئًا فلا خمس فيه حتى يبلغ الرجال تسعة، فإذا صاروا تسعة فهم سرية، والمشهور أنه إذا دخل دار⁶⁾ الحرب من لا منعة له بإذن الإمام فأخذ شيئًا يجب فيه الخمس، وكذلك لو دخلت طلبعة في دار الحرب بإذن الإمام فأخذت شيئًا أيجب فيه الزكاة]⁶⁷⁾، وإذا دخل بعضهم بإذن الإمام وبعضهم بغير إذنه ولا منعة لهم، فالحكم

⁽أ) القدوري: مختصر القدوري: مصدر سابق، ص235.

⁽²⁾ المرغباني: الهداية، مصدر سابق، ج2، ص391.

⁽³⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

ر5) [المسى] من (أ).

^{(6) [}دار] سائطة من (ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

في كل واحد منهم حالة الاجتماع كما في حالة الانفراد، وإن كانت لهم منعة يجب الخمس فيما أخذوه (1).

[التاجر بدار الحرب]

ه، قوله: وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرًا فَلَا يَجِلُ لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِشَيْءِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلَا مِنْ دِمَائِهِمْ (2)، لأنه ضمن أن لا يتعرض لهم بالاستثمان، فالتعرض بعد ذلك يكون غدرًا والغدر حرام إلا إذا غدر بهم ملكهم وأخذ أموالهم أو حبسهم، أو فعل غيره بعلم الملك ولم [يمنعه] (3) لانهم هم الذين نقضوا العهد، بخلاف الأسير لأنه غير مستأمن، فيباح له التعرض وإن أطلقوه طوعًا، فإنْ غَذَرَ بِهِمْ أعني التاجر فأَخَذَ شَيئًا وَخَرَجَ بِهِ مَلَكَهُ مِلْكًا مَخطُورًا لورود الاستيلاء على مال مباح إلا [أ/ 577] أنه حصل بسبب الغدر، فأوجب ذلك خبنًا فيه فيؤمر بالتصدق به، وهذا لأن الحظر لغيره لا يمنع انعقاد السبب (4).

في الكبرى: مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشترى من أحدهم ابنه أو ابنته بطوع، تكلموا، قال أكثر المشايخ: البيع باطل مطلقًا، وقال أبو الحسن الكرخي رحمه الله: إن كانوا برون جواز البيع فالبيع جائز، وإلا فالبيع باطل، لأنهم يبيعون بطريق القهر والغلبة، وذلك يختلف باختلافهم فيما بينهم، والمختار أنه لا يجوز البيع في الوجهين، لما مر، لأنه أن من (5) ملك بالقهر عتق (6)، فإذا باع فقد باع ما لا يملك، لكن روايتهم

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

^{(2) (}رإذا دخل المسلم دار الحرب تاجرًا فلا يحل له أن يتعرض بشيء من أموالهم ولا من دمائهم، فإن غدر بهم فأخذ شيئا وخرج به ملكه ملكًا محظورًا). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [منعهم] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص395.

ر5) [من] سانطة من (أ).

⁽⁶⁾ في حالة العنق، إذا كان له صلة قرابة بالمشتري. ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص408.

جواز البيع معتبر في شيء آخر تبين، فإذا⁽¹⁾ بطل البيع، فمتى أخرجه إلى دار الإسلام، قال بعضهم: يملكه، لأن البيع إن بطل فإذا ذهب به المشتري فذلك منه قهر فيملكه بالقهر، وقال أكثرهم: يكون حرًا، لأن البائع لا يملك التصرف فيه بيعًا ووطنا فلا يملك المشتري، والصحيح أن البائع أن كان يرى جواز البيع ملكه مطلقًا، لأن المشتري أخذه قهرًا فملكه بالقهر.

وإن كان البائع لا يرى جوازه، فهو على التفصيل: إن اشتراه وذهب به كرمًا ملكه لأنه ابتداء (²⁾ قهر على الحربي في دار الحرب فيملكه، وإن ذهب به وهو طائع لم يملكه، لأنه لم يوجد منه القهر في دار الحرب فيملكه.

أهدى ملك من ملوك أهل الحرب إلى رجل من المسلمين هدية من أحرارهم ومن بعض أهله، فإن لم يكن بين المهدي والمهدى له قرابة كانوا مماليك للمهدي إليه، وإن كان المهدي ذا رحم محرم من المهدي أو امة له قد ولدت منه لم يصر ملكا للمهدى إليه، لأن في الوجه الأول أن المهدي لو استولى على المهدي (أن ملكه نكذلك المهدى إليه وفي الوجه الثاني لا (أ).

في ملتقط الملخص، مسلم دخل دارهم بأمان، فسرق صبيًا وأخرجه إلينا، فالصبي مسلم بخلاف ما لو اشتراه هناك ثم أخرجه، فإنه على دينه، ولم يذكر في الفصل الأول أن الصبي عبد أو حر ينبغي أن يكون عبده، ومسمعت أستاذي افتخار الأئمة طاهر البخاري⁽⁵⁾ رحمه الله قال: قد اشتريت تركية ونكحتها لاحتمال أنها أخرجت بالسرقة أو بالخلابة أو غير ذلك، فهذا يدل على أنه ليس بعبد لكن الظاهر أنه عبد، لأن سبب

^{(1) [}نند] من (ا، ب).

^{(2) [}ابتداء] ساقطة من (ب).

^{(3) [}المهدى] ساقط من (ب).

^{(&}lt;sup>4</sup>) الصدر الشهيد، الفتاري الكبرى، مصدر سابق، ل184. وينظر: ابن ماز،، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص408 - 409.

⁽⁵⁾ هو: طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري المتوفى سنة 542هـ، من مؤلفاته: خلاصة الفتاوى وكتاب النصاب والواقعات. حلجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص718.

الملك إنما هو الإخراج إلينا بطريق القهر والغلبة، وهذا المعنى موجود في السرقة فالورود ثم يكون⁽¹⁾ وردًا هنا⁽²⁾.

[الحربي المستأمن]

وقوله: وَإِذَا دَحُلَ الْحَزِيُّ إِلَيْنَا مستامناً لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يُقِيمَ (٤) فِي ذَارِنَا سَنَةُ وَيَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ إِذَا أَقَمْت تَمَامَ السَّنَةِ وَضَعْت (٤) عَلَيْكُ الْجِزْيَةُ (٤)، والأصل أن الحربي لا يمكن من إقامة دائمة في دارنا إلا بالاسترقاق أو جزية (٥)، لأنه يصير عينًا (٢) لهم وعونًا علينا فتلحق المضرة بالمسلمين، ويمكن من الإقامة البسيرة لأن في منعها قطع الميرة والجلب وسد باب التجارة فقصلها بينهما بسنة، لأنها مدة تجب فيها الجزية فتكون الإقامة لمصلحة الجزية؛ ثم إن رجع بعد مقالة الإمام قبل تمام السنة إلى وطنه فلا سبيل عليه، وإذا مكث سنة فهو ذمي، لأنه لما أقام سنة بعد تقدم الإمام إليه صار ملتزمًا للجزية فيصير ذميًا، وللإمام أن يؤقت في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين، وإذا أنامها بعد مقالة الإمام يصير ذميًا لما قلنا: ثم لا يتركه أن يرجع إلى دار الحرب، لأن عقد الذمة لا ينقض، كيف وأن فيه قطع الجزية وجعل ولده حربيًا علينا وفيه مضرة بالمسلمين (٤).

ي، فإن سكت عنه وأقام مدة يقيم مثله، يقول له الإمام إما أن تخرج وإلا جعلتك ذميًا، فإن أقام بعد ذلك سنة جعله ذميًا⁽⁹⁾.

^{(1) [}یکون] ساقط من (ب).

⁽²⁾ بنظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص537 - 538.

ر3₎ [يفسم] من (أ).

^{(4) [}وصفت] من (أ).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁶⁾ الجزية: من الجزاء، ما تفرضه الدولة على رؤوس أهل الذمة في مقابلة كفنا عن قتالهم وإقرارهم بدارنا. القلعجي رقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص164.

^{(7) [}عوناً] من (ج).

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص396.

⁽⁹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

. م، قوله: عَلَى خَطَرٍ (1)، أي: على تردد واضطراب، وذكر في المغرب، الخطر: الإشراف على الهلاك (2)، أي: هذا المال يعرض أن يصيرها لكاني حق صاحبه بالأسر وغيره (3).

ي، قوله: فَإِنْ أُسِرَ أَزْ قَتَلَ سَقَطَتْ دُيُونُهُ وَصَارَتْ الْوَدِيعَةُ فَيْقَالُهُ، يريد به إذا أسر أو قتل بعدما ظهر المسلمون على الدار، وأما إذا قتل قبل الظهور على الدار أو مات حتف أنفه قبل الأسر أو هرب في وقت الظهور على الدار فوديعته وديونه له ولورثته من بعده، فلا يكون فيئًا، وإذا كان رهنًا، قال أبو يوسف رحمه الله: أخذه المرتهن بدينه، وقال محمد رحمه الله: يباع ويستوفى في دينه والفضل (5) لبيت المال (6).

في الزاد، قوله: وإن أُسِرَ أَوْ قَتَلَ سَقَطَتْ دُيُونُهُ وَصَارَتُ الْوَدِيعَةُ فَيْتُا^(آ)، وقال الشافعي رحمه الله: تكون الوديعة لورثته، وله في الديون قولان: أحدهما أنه لورثته، والآخر إنه مغنوم⁽⁸⁾. والصحيح قولنا، أما الوديعة فلأنها لو بقيت لبقيت له، وهو لم يبق فصار كأن المال في يده عند الغلبة عليه فكان فيثًا، وأما الدين فلأن المطالبة به قد سقطت من جهة المستحق على التأبيد، فأشبه البراءة، ولأن يد من عليه الدين أسبق بما في ذمته من يد الغانمين فكان هو أولى به (9).

ب، زَجَفَ الفرس أو البعير: عدا وجيفًا وأوجفه صاحبه إيجافا، وقوله: وما أوجَفَ

^{(1) (}وإن عاد إلى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم أو ذمي أو دينا في ذمتهم نقد صار دمه مباحا بالعود وما في دار الإسلام من ماله على خطر، فإن أسر أر قتل سقطت ديونه وصارت الوديعة فيئا). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 235.

⁽²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص162.

⁽³⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل122.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

^{(5) [}رالنفل] من (ج).

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽⁷⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁸⁾ النوري، المجموع، مصدر سابق ج19، ص452 - 453.

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل373 - 374.

المسلِمون عليه،أي: أعملوا خيلهم أو رِكابهُم في تحصيلهِ(١).

[اموال الأعداء بغير قتال]

م قوله: وَمَا أَرْجَفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحُرْبِ بِغَيْرِ قِتَالٍ صُرِفَ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا يُصْرَفُ الْخُرَاجُ (2×3)، قالوا: هو مثل الأراضي التي [اجلوا] (4) أهلها عنها والجزية ولا خمس في ذلك، وقال الشافعي رحمه الله: فيهما الخمس اعتبارًا بالغنيمة (5)، ولنا: ما روي عنه أنه عليه الصلاة والسلام أخذ الجزية (6)، وكذا عمر ومعاذ (7) هيني، ووضع في بيت المال ولم يخمس؛ لأنه مال مأخوذ بقوة المسلمين من غير قتال، بخلاف الغنيمة لأنه مملوك بمباشرة الغانمين وبقوة المسلمين فاستحق الخمس بمعنى واستحقه الغانمون بمعنى وفي هذا السبب واحد وهو ما ذكرناه فلا معنى لإيجاب الخمس (8).

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص518.

⁽²⁾ الخراج: وهو ضرب على أرض العجم التي فتحت عنوة فأبقيت بأيدي أصحابها وضرب عليها الخراج ويسكنوها بشيء معلوم، أو الأرض التي صالح أهلها عليها على خراج يؤدونه. القلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ج1، ص55.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص235.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [تخلوا] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج4، ص157.

⁽⁶⁾ اخرجه أبو داود في سننه، عن الزهري في قوله: فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب قال: صائح النبي هي أهل فدك وقرى قد سماها لا أحفظها وهو مُحاصر قُوما آخرين قارسلوا إليه بالصلح، قال: فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب، يقول: بغير قنال قال الزهري: وكانت بنو النضير للنبي في خالصا لم يفتحوها عنوة افتتحوها على صُلح نُقَسمها النبي هي بين المُهاجرين لم يُعط الأنصار منها شيئا إلا رجلين كانت بهما حاجة. قال الشيخ الألباني: ضعف الإسناد، وقم الحديث: 2971، باب في صفايا وسول الله في من الأموال. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص104.

^{(7) [}معاوية] من (ب).

⁽⁸⁾ المرغبناني، الهداية: مصدر سابق، ج2، ص397.

ب، الجلاء بالفتح والمد الخروج عن الوطن والإخراج، يقال: جلا السلطان القوم عن أوطانهم [أ/ 578] وأجلاهم فجلوا وأجلوا⁽¹⁾، أي: أخرجهم فخرجوا كلاهما يتعدى ولا يتعدى (3x²).

العلث: بفتح العين وسكون اللام: قرية موقوفة على العلوية، وهي أول العراق شرقي دجلة (4).

وضع الخراج من شرطه أن يقر أهلها على الكفر⁽⁵.

[الحيز في إحياء أرض الموات]

في شرح القدوري أرض العرب كلها عشرية، وهي أرض الحجاز⁽⁶⁾ وتهامة واليمن ومكة والطائف والبرية يعني البادية، العذيب قرية من قرى الكوفة والقادسية موضع⁽⁷⁾ بينه وبين الكوفة خمسة عشر ميلاً، الحجر بفتح الحاء والجيم بدليل ما ذكر في بعض الروايات إلى أقصى صخرة باليمن، يبرين موضع الدهناء موضع ببلاد تميم مشارق الشام قرى الشام، سمي سواد العراق لخضرة أشجاره وزروعه وهو الذي فتح على عهد عمر بيات، عقبة حلوان آخر سواد العراق، العلث قرية موقوفة على العلوية، عبادان حصن ضمن صغير على شط البحريقال في المثل ليس وراء عبادان قرية⁽⁸⁾.

قوله: مُغْتَبَرَةً بِحَيْزِهَا (⁹⁾، أي بقربها، لأن حيز الشيء يعطى له حكمه كفناء الدار

^{(1) [}واجلوا] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ أولا يتعدى سائط من (أ).

⁽³⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص95.

⁽⁴⁾ المطرزي: المغرب، مصدر سابق، ص355.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص398.

^{(6) [}الحجاز] ساقطة من (ب).

^{(7) [}موضع] ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج6، ص 31.

⁽⁹⁾ قوله: (ومن أحيا أرضًا مواتًا فهي عند أبي يوسف معتبرة بحيزها، فإن كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

يعطى له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به، ولا يجوز إحباء ما قرب من العامر، لهذا وكان القياس أن تكون البصرة خراجية لأنها من حيز أرض الخراج، لكن الفياس ترك بإجماع الصحابة عيشه فإنهم وظفوا عليها العشر (1).

الأصل، عند محمد رحمه الله، أن المؤنة فيما هو غير⁽²⁾ منصوص عليه تدور مع الماء لأنه سبب النماء وسبب الخراج الأرض النامية فيعتبر في ذلك الماء، نهر الملك على طريق كوفة من بغداد، يزدجر ملك من ملوك العجم (4x³⁾.

[الخراج الذي وضعه عمر ﴿ الْحُثُ

ه قوله: وَالْخَرَاجُ الَّذِي وَضَعَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - بَشِكْ - عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ فِي كُلِّ جَرِيبٍ يَبْلُغُهُ الْمَاءُ [ويصلح للزرع] قَفِيزُ هَاشَفِيُّ وَهُوَ الصَّاعُ وَدِرْهَمُ، وَفِي جَرِيبِ كُلِّ جَرِيبٍ اللَّوْطَبَةِ خَهْسَةُ دَرَاهِمَ وَفِي جَرِيبِ الْكَرْمِ الْمُتُصِلِ وَالنَّخْلِ الْمُتَصِلِ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ (5)، هذا هو المنقول عن عمر والله ، فإنه بعث عثمان بن حنيف (6) حتى يمسح سواد العراق وجعل حذيفة وللله مشرفًا [عليها] (7)، فمسح فبلغ ستة وثلاثين (8) ألف ألف ألف (9) جريب،

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص399.

^{(2) [}غير] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ قوله: (وقال محمد: إن أحياها ببئر حفرها أو عين استخرجها أر بماء دجلة أو القرات أو الأنهار العظام التي لا يملكها أحد فهي عشرية، وإن أحياها بماء الأنهار التي احتفرها الأعاجم مثل فهر الملك ونهر يزدجرد فهي خراجية). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: ص236.

⁽⁴⁾ ينظر: البابرتي، العناية شوح الهداية، مصدر سابق، ج2، ص257.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽⁶⁾ هو: عثمان بن حنيف بن واهب الأنصاري الأوسي أبو عمرو المدني، صحابي شهير، استعمله عمر بن الخطاب على مساحة أرض الكوفة (السواد، أي: العراق) بعد فتحها، وعلي بن أبي طالب على على البصرة قبل وقعة الجمل ومات في خلافة معاوية. العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق جا، ص383.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وقد أثبت الصواب من كتاب الهداية.

^{(8) [}ستين] من (ب).

^{(9) [}ألف] ساقطة من (أ).

ورضع على ذلك ما قلنا، وكان ذلك بمحضر من الصحابة (1) هضه من غير نكير، فكان إجماعًا منهم، ولأن المؤن متفاوتة فالكرم أخفها مؤنة والمزارع أكثرها مؤنة والرطاب بينهما والوظيفة [...](2) تتفاوت بتفاوتها، فجعل الواجب في الكرم أعلاها، وفي الزرع أدناها، وفي الرطبة أوسطها(3).

[قوله: وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِن الْأَصْنَافِ] (4) كالزعفران والبستان وغيرهما [يُوضَعُ عَلَيْهَا بِحُسَبِ الطَّاقَةِ (5)] (6) لانه ليس فيه توظيف عمر بينه وقد اعتبر الطاقة في ذلك فيعتبر فيما لا توظيف فيه، قالوا: ونهاية الطاقة أن يبلغ الواجب نصف الخراج لا يزاد عليه لأن التنصيف عين الإنصاف لما كان لنا أن نقسم الكل بين الغانمين، والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل (7) متفرقة وأشجار [أخر] (8)، وفي ديارنا وظفوا من الدراهم في الأراضي كلها وترك كذلك لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة من أي شهره كان (6).

⁽l) [أصحابنا] من (l).

^{(2) [}تندارك] من (ب).

⁽³⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص399 - 400.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽ة) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من (ب).

^{(7) [}غليل] من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽¹¹⁾ ينظر: أخرجه البخاري في صحيحه، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان على ، رقم المحديث: 3497. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص353.

رحمه الله لا يجوز، لأن عمر علي لم يزد حين أخبر بزيادة الطاقة (أ).

في التهذيب: أرض خراجية جعلت بستانًا يوضع عليه الخراج بقدر الطاقة، قيل: الربع وقيل: الثلث وقيل: النصف، والفتوى على الثلث، ولو لم يُعرف المالك ودفعها الإمام إلى القوم، فالفتوى على النصف (3x²).

الجريب: أرض طولها ستون ذراعًا وعرضها كذلك، وقيل: ما تعارفه⁽⁴⁾ الناس في كل بلدة وفي بلدنا أي: عشرية ستون في أربعين ذراعًا بذراع ملك الكسرى وهو يزيد على ذراع العامة بقبضة⁽⁵⁾، وتحقيقه عشرة أذرع العامة من سبعة الشاهجاني^{(8)7).}

م، الجريب: أرض طولها ستون ذراعًا في ستين ذراعًا بذراعان (8) الملك، [وذراع

⁽¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

^{(2) [}النصف] ساقط من (ب).

⁽³⁾ وهي كالآني: (ولو أن أرضا من أرض الخراج عجز عنها صاحبها أو عطلها وتركها كان للإمام أن بأخذها ويدفعها إلى من يقوم عليها، وإن لم يجد من يأخذها ويؤدي عنها الخراج دفعها إلى من يزرعها على الثلث أو الربع أو أقل من ذلك على قدر ما تحتمل وعلى قدر ما يحتمل من يأخذها لذلك، وكذلك النخل والشجر الذي كان فيها له أن يدفع ذلك معاملة على النصف والثلث وأقل من ذلك على قدر ما يرى وما يحتمل وعلى قدر من يجد ممن يعمله فيدفع ذلك على قدر ما يرى من ذلك). ينظر: الشيباني، السير الصغير، مصدر سابق، ج1، ص262.

^{(4) [}بعرفه] من (أ).

⁽⁵⁾ ويقصد: بذراع الملك كسرى، وهو الفرق في عدد الأذرع، قذراع الملك سبع قبضات، وذراع العامة ست قبضات. ينظر: العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج7، ص226. قائدة: الفيء: ما يؤخذ من أرض الصلح. العشر: ما يؤخذ من زكاة الأرض التي أسلم أهلها عليها والتي أحياها المسلمون من الأرضين. الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب، مفاتيح العلوم، ج1، ص39، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁶⁾ وهي: بلدة من بلاد فارس، ومعناها: نفس السلطان، لأن (الجان) هي النفس أو الروح و(الشاه) هو السلطان، سميت بذلك لجلالتها عندهم. الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق، ج5، ص113. وقبل: الشاهجان يطلق على النياب الرقيقة. التعالي، أبو منصور عبد الملك بن محمد أبن إسماعيل (1965)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، (تحقيق: محمد أبن الفضل إبراهيم)، ط1، ج1، ص542، دار المعارف، القاهرة.

⁽⁷⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاوي التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص209.

^{(8) [}بذراع] من (ب).

الملك] (1) يزيد على ذراع العامة بقبضة من قبضات الرجل الوسط، وأراد بالملك نوشيروان (2) ومراد، بما قال سبع قبضات مع كل قبضة إبهام موضوع، القفيز ألهاشمي ثمانية أرطال، قال القاضي ظهير الدين (4) رحمه الله: القفيز من الحنطة والشعير، وفي شرح الطحاوي تفيز بما يذرع فيها وهو الصحيح، الرطبة بالفتح الإسفست (5) النخيل المتصل الذي اتصل بعضها ببعض على وجه يكون كل الأرض مشغولة بها، وإنما كان على هذا التفصيل [أجماع الصحابة] (6)، لأن المؤن متفاوتة، فالزراعة أكثر مؤنة، والكرم أخفها مؤنة، [والرطاب بينهما] (7)، والوظيفة تتفاوت بتفاوتها، ألا ترى أن الواجب العشر فيما سقى بغرب أو دالية (8×8).

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ وهو: العلك كسرى نوشيروان في بلاد فارس، وكان سلطان زمانه وعادلًا. ينظر: النكري، القاضي عبد النبي ابن عبد الرسول الأحمد نكري (1421هـ)، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، (تحقيق: وتعريب عباراته الفارسية حسن هاني فحص)، ط1، ج4، ص113، دار الكتب العلمية، لبنان.

⁽³⁾ القفيز: مكيال كان يكال به قديما ويختلف مقداره في البلاد. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص418.

⁽⁴⁾ هو: الإمام ظهير الذين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر القاضي المحتسب ببخارى: الحنفي، المتوفي سنة 619هـ، صاحب الفتارى الظهيرية ذكر فيه أنه جمع كتابه من الواقعات والتوازل، مما يشتد الافتقار إليه وقوائد غير هذه. ينظر: زادة، أسماء الكتب، مصدر سابق، ص 221، وحاجى خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق: ج2، ص 1226.

⁽⁵⁾ هو: القثاء والبطيخ والباذنجان وما يجري مجراه. ينظر: المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص209. وهي أيضًا: الإسفست، بالكسر وهي الفصفصة أي الرَّطبة من علف الدواب. ينظر: الزيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج5، ص37.

⁽⁶⁾ ما بين المعفونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ويقصد بـ (غرب أو دالية) فالغرب: بتسكين الراء الدلو العظيمة والدالية المنجنون، والمنجنون البكرة البكرة العظيمة. النسفي، طلبة الطلبة، مصدر سابق، ج1، ص197 وينظر: الأزدي، أبو بكر محمد ابن الحسن بن دريد (1987)، جمهرة اللغة، (تحقيق: رمزي منير بعلبكي)، ط1، ج2، ص1061، دار العلم للملايين، بيروت.

⁽⁹⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل122.

قوله: فَإِنْ لَمْ تُطِقُ مَا وُضِعَ⁽¹⁾ عَلَيْهَا [نَقَصَهَا الْإِمَامُ]⁽²⁾، هكذا في جميع ما تقدم من الجريب الذي فيها قفيز ودرهم، ومن جريب الرطبة⁽³⁾ والكرم المتصل، الاصطلام الاستئصال⁽⁴⁾.

ي، ويوضع على أرض الخراج في كل جريب قفيز هاشمي، وهو صاغ ودرهم، والجريب ستون ذراعًا في سنين بذراع ملك كسرى وذلك سبع قبضات، ولا يكرر الخراج وإن تكررت الغلة، وقال أبو يوسف رحمه الله: في النخلة [الملتفة]⁽⁵⁾ والشجرة لا أزيد على وظيفة جريب الكرم، وقال محمد رحمه الله: يوضع [عليه]⁽⁶⁾ ما تطيق، وروي عن أبي حنيفة رحمه الله مثل قوله، وزاد عليه فقال: إن كان يعتمد ما تحت النخل من الأرض مسحت الأرض، ولا يؤخذ من [النخل]⁽⁷⁾ شيء، ولو كانت له أشجار ملتفة [وفي وسطها]⁽⁸⁾ مزرعة، فعليه [أ/ 579] خراج الأرض، وفي الثمرة مقدار ما تطيق، ولا يزيد على عشرة دراهم، هكذا ذكره في عمدة المفتي (900).

وقال أبو يوسف رحمه الله: لا ينبغي للوالي أن يزيد على وظيفة عمر عشت، وقال محمد رحمه الله: لا بأس بذلك إذا كانت أراضيهم وجماجمهم (11) تحتمل.........

^{(1) [}رفع] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

^{(3) [}النخيل] من (ب).

⁽⁴⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل122.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [المنقلة] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، والصواب ما أثبته من كتاب البنابيع.

⁽⁷⁾ ما بين المعفوفتين وردت [الغلة] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [فوسطها] من (أ).

⁽⁹⁾ وهو كتاب عمدة المفتي والمستفتي: للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازه، أبو محمد، برهان الأثمة، حسام الدين، من أكابر الحنفية، من أعل خراسان. قتل بسمرقند سنة 336هـ ودنن في بخاري. الزركلي، الأعلام للزركلي، مصدر سابق، ج5، ص51.

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽¹¹⁾ والجُمجُمة: بالضم عِظام الرأس، ويعبر بها عن الجملة، فيقال: وضع الإمام الخراج على الجماجم على كل جمجمة كذا. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص99.

اكثر من ذلك، [وفي خراج حسن] (1) بن زياد، قال أبو حنيفة بيضى: لا يزيد على وظيفة عمر بيضى، وعن أبي يوسف رحمه الله مثله، وانفقت الروايات عنهم لكن النقصان ههنا جائز، فإن جعل أرضه كرمًا، فعليه خراج وظيفة الأرض إلى أن يطعم، فإذا [أطعم أن] (2) كان الخراج ضعف وظيفة الكرم [أخذ منه وظيفة الكرم] (3) وإن كان أقل من ذلك أخذ منه النصف، إلا أن يكون ذلك أقل من قفيز ودرهم، فحين في رواية أخرى أنه يؤخذ منه وظيفة الأرض حتى يطعم إطعام الكروم، فإن قلع (5) الكروم وذرعها حبوبًا، فعن أصحابنا يجب عليه خراج الكرم.

وكذلك إذا زرع في أرض الزعفران ما هو أحسن منه 60، فإنه يؤخذ منه خراج الزعفران [ويوضع في أرض الزعفران] 70، والبستان ما يطيق، ولا يزاد على نصف الخراج، والبستان [أرض] 80 محوط فيها نخيل وأشجار متفرقة، وقيل: يعتبر في الزعفران القيمة، فإن أخرجت الأرض 60 [قدر الخراج يؤخذ منه نصفه، وإن أخرجت] (10 أمثلي) 11 الخراج أخذ منه كله، لو أجر أرضه فاتخذها المستأجر كرمًا، فالوظيفة على المستأجر، وفي رواية مقدار خراج الزرع على المؤاجر والزيادة على المستأجر، ويؤخذ الخراج من أرض النساء والصبيان والمجانين، فإن ذهب [بعض] (12)

⁽أ) ما بين المعقوفتين وردت [وعن الحسن] من جميع النسخ.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(4) [}اقل] ساقطة من (ب).

^{(5) [}قطع] من (ب).

^{(6) [}ت] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أن كان] من جميع النسخ.

^{(9) [}الأرض] سافطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [نصف] من جميع النسخ.

⁽¹²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

الخارج من الأرض إن كان الباقي ضعف الخراج، أخذ منه كل الخراج، ولو كان الخراج، ولو كان الخراج أقل من ذلك أخذ منه بقدره، وإن هرب أهل الخراج وتركوا أراضيهم (1).

ذكر في كتاب الخراج لحسن بن زياد رحمه الله أن الإمام بالخيار عند أبي حنيفة عمرها من بيت المال وغلتها للمسلمين، وإن شاء دفعها إلى غيرهم مقاطعة، ويكون ما أخذ منهم لبيت المال.

وعن أبي يوسف رحمه الله في الإملاء: إذا مات أهل الخراج دفع الإمام أراضيهم مزارعة، وإن شاء [...]⁽²⁾ أجرها، ويضع الغلة في بيت المال، وإن هربوا أجرها فأخذ منها مقدار الخراج، ويحفظ ما بقي لأهلها فإذا رجعوا رذها عليهم، ولا يؤاجرها ما لم تمض السنة التي هربوا فيها.

وقال محمد رحمه الله: في الزيادات: إذا عجز أهل الأرض عن عمارتها ليس للإمام أن يدفع الأراضي إلى غيرهم لكن يؤاجرها، ويأخذ الخراج من أجرتها، فإن لم يجد أحدًا يستأجرها باعها ممن يقوى على الخراج، وخراج المقاسمة: أن يدفع الأرض على أن يكون له نصفه أو ثلثه أو ربعه، وحكمه حكم العشر، حتى لا تجب الوظيفة إلا في الخارج منها(6).

في الذخيرة: الأراضي التي يريد الإمام توظيف الخراج عليها ابتداء، إذا زاد على وظيفة عمر هيئك على وسف رحمه الله الله لا يجوز، وهو الصحيح⁽⁴⁾.

[الحالات التي لا خراج عليها]

ه، قوله: وَإِنْ غَلَبَ عَلَى أَرْضِ الْخَرَاجِ الْمَاءُ (أَنَّ أَو انْقَطَعَ عَنْهَا أَو اضطَلَمَ الزَّرْعَ آفَةً
 فَلَا خَرَاجَ عَلَيْهِمْ (أَنَّ)، لأنه فات التمكن من الزراعة وهو النماء التقديري المعتبر في

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [دفعها إلى غبرهم مقاطعة] وهي ساقطة من (أ، ج) وكتاب الينابيع.

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل157.

⁽⁴⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج2، ص511.

^{(5) [}المال] من (أ).

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

الخراج، وفيما إذا اصطلم الزرع آفة فات النماء التقديري في بعض الحول، وكونه ناميًا في جميع الحول وكونه (أ) شرط كما في مال الزكاة أو يدار الحكم على الحقيقة عند خروج الخارج (2).

هـ (أن المتمكن كـان ثابتًا وهـو الخَرَامُ أن المتمكن كـان ثابتًا وهـو الذي فوته، قولـه: فـإن عطَلَهَا صَـاحِبُهَا فَعَلَيْهِ الْخَرَامُ أن المتمكن كـان ثابتًا وهـو الذي فوته، قالوا: ومن انتقل إلى أخش الأمرين من غير عذر فعليه الخراج الأعلى؛ لأنه هـو الـذي ضيع الزيادة وهـذا يعـرف ولا يفتى بـه كيلا يتجرأ الظلمة على أخذ أمـوال الناس (أن).

م، قوله: وَمَنْ أَسْلُمَ مِنْ أَهْلِ الحرب هكذا وقع في بعض النسخ، والصحيح مِنْ أَهْلِ الْخَرَاجِ (6) ببقاء الأرض مستحقة للمقاتلة، المستحق للخراج هو المقاتلة، وقد بقيت الأرض مستحقة للمقاتلة؛ لأن الخراج مؤنة فيها معنى العقوبة، والإسلام لا ينافي المؤنة بوجه وينافي العقوبة من وجه، فلا (7) يتبدأ على المسلم؛ لأنه لما تردد بين أن يجب وبين أن لا يجب، فلا يجب بالشك، وجاء البقاء عليه؛ لأنه لا تردد بين أن يبطل وبين أن لا يبطل فلا يبطل (8) بالشك، ومثل هذا يقال فيما إذا اشترى [المسلم أرض الخراج من الذمي (9).

[لا يجمع بين الخراج والعشر]

قوله: وَلَا عُشْرَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ(10)، نحو أن يشتري المسلم أرض

^{(1) [}وكونه] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

^{(3) [}الهاء] ساقطة من (أ، ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص236.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

^{(6) (}ومن أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

^{(7) [}فلا] ساقطة من (أ).

^{(8) [}فلا يبطل] ساقطة من (أ، ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل123.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

الخراج [من اللذمي](أ)، أو يشتري اللذمني](أ) أرض العشر [من المسلم، فلا يجب العشر](أ)، والخراج على المسلم في الأولى، وعلى الذمي⁽⁴⁾ في الثانية⁽⁵⁾.

ه، وقوله: وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْخَرَاجِ أُخِذَ مِنْهُ الْخَرَاجُ عَلَى خَالِهِ⁽⁶⁾، لأن فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة في حالة البقاء فأمكن إبقاؤه على المسلم⁽⁷⁾.

قول، ويَجُورُ أَنْ يَسَمُّتِرِيَ الْمُسَلِمُ أَرْضَ الْخَرَاجِ مِن اللَّهِيِّ وَيُؤْخَلُ مِنْهُ الْخَرَاجِ مِن اللَّهِيِّ وَيُؤْخَلُ مِنْهُ الْخَرَاجُ (أَراضي) (10) الخراج وكانوا يؤدون خراجها، فدل على جواز الشراء وأخذ الخراج وأدائه للمسلم من غير كراهة (11).

في الخلاصة⁽¹²⁾: السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض وتركه عليه جاز عند أبي يوسف، وعليه الفتوى إذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج⁽¹³⁾.

^{(1) [}من الذمي] ساقط من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}وعلى الذمي] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل123.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

^{(9) [}قلنا] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أرض] من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص400.

^{(12) [}ني الخلاصة] ساقطة من (ب). الخلاصة: (خلاصة الفتاوى) للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري المتوفى سنة 542ه، وهو كتاب مشهور معتمد في مجلد، ذكر في أوله أنه كتب في هذا الفن خزانة الواقعات وكتاب النصاب، فسأل بعض إخوانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها فكتب الخلاصة جامعة للرواية خالية عن الزوائد مع بيان مواضع المسائل، وكتب فهرست الفصول والأجناس على رأس كل كتاب ليكون عونا لمن ابتلي بالفترى. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن ج1، ص718.

⁽¹³⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج1، ص240.

في السراجية: يعني من له حق في الخراج كطالب العلم والقاضي والمفتي والمعلم بلا أجرِ والغازي ونحو ذلك يجوز جعله له (١٠).

في الكبرى: رجل له أرض خراج باعها من رجل وهي فارغة، فإن بقي من السنة مقدار ما يقدر المشترى على زراعتها يجب الخراج على المشترى زرع أو لم يزرع، وإن لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع، [أ/ 580] لأنه إذا أبقى ذلك (أ) القدر (أ) بقي التمكن، وإلا فلا، وتكلموا أن المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعير أم أي زرع كان وإن المعتبر مدة يدرك الزرع فيها، أم (أ) مدة يبلغ فيها الزرع مبلغا يكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام.

والفتوى على أنه مقدر بثلاثة أشهر إن بقي وجب على المشتري وإلا فعلى البائع، هذا إذا باعها فارغة، فإن باعها وفيها أذرع لم يبلغ ولم ينعقد الحب فالخراج على المشتري بكل حال، وإن بلغ وانعقد الحب فكان هذا، ولو باع أرضًا فارغة على السواء، ولو باعها أمن رجل ثم ان المشترى باعها أن من آخر ثم الثاني باعها من ثالث ومكث عند كل واحد منهم شهرًا حتى مضى الحول لا خراج على واحد منهم، هكذا ذكر في الكتاب، وفيه نظر والصواب، أن يجب على من كان في يده وبقي لتمام السنة ثلاثة أشهر (7).

ه، قوله: وَلَا عُشْرَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ⁽⁸⁾، وقال الشافعي رحمه الله:

⁽¹⁾ الأوشى، الفتاوي السراجية، مصدر سابق، ص150.

^{(2) [}دلك] سائطة من (ب).

^{(3) [}القدر] ساقط من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [أي] من (ب).

⁽ā) [نبها] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ الصدر الشهيد، الفتاوى الكبرى، مصدر سابق، ل55. رينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج2، صـ 514 - 515.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

يجمع بينهما لأنهما حقان مختلفان وجبا في محلين (1) بسببين (2) مختلفين (قا لله يتنافيان (4)) ولذا قوله يخفي: (لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم) (5) ولأن أحدًا من أثمة العدل والجور لم يجمع بينهما وكفى بإجماعهم [حجة] (6) ولأن الخراج يجب في أرض فتحت عنوة وقهرًا، والعشر في أرض أسلم أهلها عليها طوعًا، والوصفان لا (7) يجتمعان في أرض واحدة وسبب الحقين واحد وهو الأرض النامية إلا أنه يعتبر في العشر تحقيقًا وفي الخراج تقديرًا، ولهذا يضافان إلى الأرض، وعلى هذا الخلاف الزكاة مع أحدهما، ولا يتكرر الخراج [بتكرر الخارج] (8) في سنة، لأن عمر خلج لم يوظفه مكررًا بخلاف العشر، لأنه لا يتحقق عشرًا (9) إلا بوجوبه في كل خارج (10).

[تقدير الجزية]

توله: وَالْجِزْيَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: جِزْيَةٌ تُوضَعُ بِالتُرَاضِي وَالصَّلْحِ فَتُقَدَّرُ بِحَسَبِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ⁽¹¹⁾، كما صالح رسول الله ﷺ [أهل]⁽¹²⁾ نجران على ألف ومائتي حلّة،

^{(1) [}في محلين] ساقط من (ب).

^{(2) [}بنيين] ساقطة من (ج).

^{(3) [}مختلفين] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ينظر: المارودي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج3، ص253.

 ⁽⁵⁾ أخرجه أبن أبي شيبة في مصنفه، عن الشعبي، قال الحديث ضعيف، رقم الحديث: 10608، باب
 لا يجتمع خراج وعشر على أرض. ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق،
 ج2، ص419، والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج3، ص442.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ.

^{(7) [}لا] سائطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(9) [}عشر] ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابن، ج2، ص400 - 401.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بني] من جميع النسخ.

. ولأن الموجب هو التراضي فلا يجوز التعدي إلى غير ما وقع عليه [الاتفاق](^{2×1}.

م، المعتمل: الذي يكتسب أكثر من حاجته ولا مال له، والمتوسط: الذي له مال ولكنه لا يستغني بماله عن العمل، والفائق في الغناء: وهو صاحب المال الكثير الذي لا يحتاج إلى العمل، وقيل: الفائق الذي يملك عشرة آلاف درهم فصاعدًا، والمتوسط الذي يملك ما دون المائتين، أو لا يملك شيئًا⁽³⁾، كذا في شرح القدوري⁽⁴⁾.

في النزاد: وقبال الشافعي رحمه الله: هذه مقدرة بدينار ويستوي فيها الغني والفقير (5)، والصحيح قولنا: لأن عمر خين كذا فعله بمحضر من الصحابة هيئه من غير نكير (6).

في فتارى الحجة: في الملتقط: نصراني يكتسب، فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه، هكذا فعل عمر خيت مع الذمي ووظف له من بيت المال إظهارًا لحسن السيرة بين الرعية، وفي الملتقط أيضًا: يجوز الصلح مع قوم من أهل الحرب على صلح بني تغلب (7)، اتباعا بفعل عمر خيت (8).

⁽أ) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ. وقد أثبته من كتاب الهداية.

⁽²⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج2، ص401.

 ⁽³⁾ وهو: الفقير الذي ليس بمعتمل، فلا جزية عليه.
 ينظر الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص274.

⁽⁴⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل.123.

⁽⁵⁾ وهو مقدار الجزية التي تدفع من الكفار بدل الإسلام في دار الإسلام وهي مقدرة بدينار على الغني رالفقير، ولأنها شرعت لحقن الدم أو لسكنى الدار أو للمجموع والغني والفقير سواء. ينظر: النوري، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج10، ص312، والدمشقي، نقي الدين أبي بكر ابن محمد الحسيني الحصيني الشافعي (1994)، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، (تحقيق: على عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان)، ط1، ج1، ص510، دار الخير، دمشق.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل376.

⁽⁷⁾ بنو تغلب: وهم النصارى الذين أمر سيدنا عمر بن الخطاب خت بأخذ الجزية منهم. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (1403هـ)، فتوح البلدان: (نحقيق: رضوان محمد رضوان)، جاء ص185: دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁸⁾ أبر القاسم السمرقندي، محمد بن يوسف الحسيني (ت556هـ) (1420هـ)، الملتقط في الفتاوي

في الجامع الصغير الخاني (أ) ومن لا مال له ولا كسب فهو من أهل المواساة، ولا يؤخذ منه شيئًا، وكذا إذا كان كسبه لا يفضل عن قوته؛ لأنه لا يجد أن يؤدي به الجزية فلا يجب عليه (2).

في تفسير الثعلبي، قال سعيد بن جبير (أن عضية على الصحابة المحلفة الإ تتصدقون على فقراء أهل الذمة، فلما كثر فقراء المسلمين، قال رسول الله على أهل دينكم) (أن فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدُنهُمْ ﴾ (البقرة: 272) فتمنعهم على أهل دينكم) أن فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدُنهُمْ ﴾ (البقرة: 272) فتمنعهم المصدقة ليدخلوا في الإسلام حاجة منهم إليها ﴿وَلَكِنَ اللهَيْهِ مِن يَسَلَمُ ﴾ (البقرة: 272)، وعن عمر بن عبد العزيز الله أنه قال: (بلغني أن عمر رضي الله عنه أنه رأى رجلاً من أهل الذمة يسأل عن أبواب المسلمين، فقال: ما أنصفناك أخذنا منك الجزية ما دمت شابًا ثم ضيعناك اليوم)، فأمر أن يجري عليه قوته من بيت المال المال (5).

الحنفية، (تحقيق: محمود نصار والسيد يوسف أحمد)، ط1، ص79، دار الكنب العلمية، بيروت.

 ⁽¹⁾ وهو من شرح الإمام قاضي خان الحسن بن منصور الأوزجندي (ت593هـ). ابن تطلوبغا، تاج
 التراجم، مصدر سابق، ص151.

⁽²⁾ ينظر: قاضيخان، فتأرى قاضيخان، مصدر سابق، ج1، ص243.

⁽³⁾ هو: سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوني، ثقة ثبت، نقيه من الثائلة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحجاج سنة 95هـ، ولم يكمل الخمسين. العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق ج1، ص234.

⁽⁴⁾ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، عن سعيد بن جبير، رقم الحديث: 10398، باب ما قالوا في الصدقة في غير أعل الإسلام. ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق، ج2، ص 401.

⁽⁵⁾ الثعالبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (2002)، الكشف والبيان (تفسير الثعالبي)، (تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور)، طأ، ج2، ص274، دار إحياء التراث العربي، دوت.

ي، فَيَضَعُ عَلَى الْغَنِيّ الظّاهِرِ الْغِنَى (1)، إلى آخره، قال بشر المربسي (2) رحمه الله: [الغني] (5) [من] (4) يملك مقدار الذية، والفقير من لا يملك نصاب الزكاة، والوسط من يملك نصابا، وقال عيسى بن أبان (5) رحمه الله: إن كان يملك ما يكفيه [ويكفي] (6) وعياله، ويفضل فهو غني، وإن كان يملك ما يكفيه ويكفي عياله، ولا يفضل فهو وسط، وإن كان لا يملك ما يكفيه ويكفي عياله، وهو أقل من الكفاية، فهو فقير، وكان أبو جعفر يقول: [انظر] (7) إلى كل بلدة، في البلاد الصغار صاحب عشرة آلاف يعد من المكثرين؛ لأن البلاد مختلفة، فصاحب عشرة آلاف ببلخ لا يعد من المكثرين حتى يكون صاحب خمسين ألفًا أو نحوها، وأهل بغداد ومثل ذلك من البلاد (8) لا يعدون

⁽أ) (فيضع على الغني الظاهر الغنى في كل سنة ثمانية وأربعين درهما يؤخذ منه في كل شهر أربعة دراهم وعلى الفتر المعتمل دراهم وعلى المترسط الحال أربعة وعشرين درهمًا في كل شهر درهمين، وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهمًا في كل شهر درهم)؛ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص236.

^{(2) [}المريشي] من (أ). هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي العدوي، المعتزلي المتكلم، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي وبرع فيه ونظر في الكلام والفليفة، قال الصيمرية فيما جمعه ومن أصحاب أبي يوسف خاصة بشر بن غياث المريسي، وله تصافيف وروايات كثيرة عن أبي يوسف، وكان من أهل الورع والزهد غير أنه رغب الناس عنه في ذلك الزمان الاشتهار، بعلم الكلام وخوضه في ذلك، مات سنة 219ه، وقيل: سنة 228هـ القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص164.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت من جميع النسخ [ما].

⁽⁵⁾ هو: عسى بن أبان أبو موسى عسى بن أبان بن صدقة، من أهل فسا، وكان فقيها سريع الانفاذ للحكم، ويقال إنه كان قليل الأخذ عن محمد بن الحسن، وكان عسى شيخًا عفيفًا، وولي القضاء بالبصرة عشر سنين، ومات في المحرم سنة 221هـ، وله من الكتب كتاب الحج كتاب خبر الواحد كتاب الجامع كتاب اثبات القياس كتاب اجتهاد الرأي. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج10، ص440.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردبت أينظر] من جميع النسخ.

^{(8) [}من البلاد] سائطة من (ب).

صاحب خمسين ألفا من المكثرين(1).

في النصاب⁽²⁾: والصحيح أن ينظر إلى حال كل بلدة، لأن عادة البلدان مختلفة فيعتبر في كل بلدة عرفهم⁽³⁾.

ي⁽⁴⁾، وإذا كان [الرجل]⁽⁵⁾ في أكثر السنة غنيًا أخذت منه جزية الأغنياء، وإن كان في أكثر السنة فقيرًا أخذت منه جزية الفقراء، ومن مرض أكثر السنة لم تؤخذ منه جزية، والفقير المعتمل⁽⁶⁾: هو الذي يقدر على تحصيل الدراهم والدنانير بأي وجه كان، وإن [لم]⁽⁷⁾ يحسن⁽⁸⁾ حرفة أصلاً، وتجب الجزية في أول الحول عند أبي حنيفة هيئ الاه أنه [يؤخذ]⁽⁹⁾ منه في آخر الحول، [إذا بقي منه يوم أو نحوه، فإن مضت السنة لم تؤخذ منه الجزية]⁽¹⁰⁾ في قوله (11)، وقالا: تؤخذ منه ما دام ذميًا، فإن مات في أثناء الحول سقطت [عنه]⁽¹²⁾ الجزية في قولهم جميعًا، وكذلك إذا مات بعد الحول عند علمائنا رحمهم الله، ولا توضع الجزية على عبدة الأوثان من العرب؛ لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ولا يسترقون (13).

في الكبري: نصراني عجل خراج رأسه لسنتين؛ ثم أسلم يرد وعليه خراج سنة،

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل158.

⁽²⁾ وهو: للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري المتوفى سنة 542هـ حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص718.

⁽³⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج6، ص45.

^{(4) [}الياء] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}المعتمد] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}يجر] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين وردت [أخذ] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ أي: قول أبي حنيفة رحمه الله.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل158.

فإن أدى خراج سنة؛ ثم أسلم في أول السنة لا يرد عليه شيء؛ لأن في المسألة الأولى ادعى خراج رأسه للسنة الثانية قبل الوجوب فيرد عليه، وفي السنة أأ الثانية أدى خراج السنة الأولى [لكن] بعد [أ/ 581] الوجوب، لكن هذه المسألة هي قول أولئك المشايخ الذين قالوا بوجوب الجزية في أول الحول، وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى (5).

[اهل الجزية]

ه قوله: وَتُوضَعُ الْجِزْبَةُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَّابِ وَالْمَجُوسِ (١٩٥٥)، لقول، تعالى: ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْسَكِتَبَ حَتَّى يُعَطُّوا الْجِزْيَةَ عَن يَدِوهُمُ صَنْغِزُونَ ﴾ (التوبـــة: 29)، ووضع رسول الله ﷺ الجزية على المجوس (٩).

م، قوله: مِنَ الْعَجَم، كلمة من العجم: لبيان (7) عبدة الأوثان فحسب؛ [لأن عبدة] (8) الأوثان من العرب لا جزية عليهم فاحتاج إلى البيان (9).

هـ (10) قوله: وعَبَدَةِ الْأَوْتُانِ مِنَ العجم (11)، وفيه خلاف الشافعي رحمه الله، هـ و يقول: إن القتال واجب لقوله تعالى: ﴿ رَقَنْ لِلْوَهُمْ حَتَى لَاتَكُونَ فِتَنَةٌ ﴾ (الانفال: 39)

^{(1) [}المسالة] من (أ، ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ الصدر الشهيد، الفتارى الكبرى، مصدر سابق، ل57. ينظر: ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج2، ص526. وقاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج1، ص243.

^{(4) [}المجوس] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

⁽⁶⁾ المرغيناني؛ الهداية، مصدر سابق، ج2، ص401.

^{(7) [}ليان] سانطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل123.

^{(10) [}الهاء] ساقطة من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

إلا أنا عرفنا جواز تركه في حق أهل الكتاب، بالكتاب⁽¹⁾، وفي حق المجوس، بالخبر، فبقي في حق من ورائهم على الأصل، ولنا: أنه يجوز استرقاقهم، فيجوز ضرب الجزية عليهم، إذ كل واحد منهما يشتمل على سلب النفس منهم، فإنه يكتسب، ويؤدي إلى المسلمين⁽²⁾، ونفقته في كسبه، وإن ظهر عليهم قبل ذلك⁽³⁾، فهم ونساؤهم وصبيانهم فيء، لجواز استرقاقهم⁽⁴⁾.

[في الزاد: والصحيح قولنا: لأنه يجوز استرقاق رجالهم، فيجوز أخذ الجزية منهم، كأهل الكتاب](6x⁵).

هر (7)، وَلا تُوضَعُ عَلَى عَبَدَةِ الْأَوْتَانِ مِنَ الْعَرَبِ (8)، ولا المرتدين؛ لأن كفرهما قد تغلظ، أما مشركو العرب فيلأن النبي ﷺ نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم والمعجزة في حقهم أظهر، وأما المرتد فلأنه كفر بربه بعدما هدي للإسلام ووقف على محاسنه فلا يقبل من الفريقين إلا الإسلام أو السيف زيادة في العقوبة، وعند الشافعي رحمه الله [...] (9) يسترق مشركو العرب (10)، وجوابه ما قلنا.

^{(1) [}بالكتاب] ساقطة من (ب).

^{(2) [}المسلم] من (أ).

^{(3) [}ذلك] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص401 - 402.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل376.

^{(7) [}ي] بن (ب، ج).

 ^{(8) (}ولا توضع على عبدة الأوثان من العرب ولا على المرتدين ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا
 زمن ولا أعمى ولا فقير غير معتمل). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236.

^{(9) [}لا] من (ب).

⁽¹⁰⁾ ودليل الشانعية ما ذكر، التوري: ((قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا مَنَّا بَعَدُ وَإِمَّا يَنَاتُهُ [محمد، من الآية: 4]، وإن النبي عَلِيُّة قال يوم حنين: لو كان الاسترقاق جائزًا على العرب لكان اليوم، إنما هو أسرى وقداء، ذكر، البيهقي أن الشانعي ذكر، في القديم من حديث معاذ بن جبل عن الواقدي)). ينظر: النووي، المجموع، مصر سابق، ج19، ص312؛ وابن الملقن، البدر المنير، مصدر سابق، ج9، ص 120.

وإذا ظهر عليهم، فنساؤهم وصبيانهم فيء، لأن أبا بكر على استرق نساء بني حنيفة وصبيانهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغانمين، ومن لم يسلم من رجالهم قتل لما ذكرنا(1).

[العفو عن الجزية]

وَلَا جِزْيَةً عَلَى المَرَأَةِ، وَلَا صَبِيَ؛ لأنها وجبت بدلاً عن القتل، أو عن القتال، وهما لا يفتلان، ولا يقاتلان لعدم الأهلية.

وَلَا عَلَى زَمِنٍ وَلَا عَلَى أَعْمَى، وكذا المفلوج⁽²⁾ والشيخ الكبير لما بينا، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه تجب إذا كان له مال لأنه يقتل في الجملة (³⁾ إذا كان له رأى⁽⁴⁾.

قوله: وَلَا [عَلَى]^(ق) فَقِيرٍ غَيْرٍ مُغتَمِلٍ⁽⁶⁾، خلافًا للشافعي رحمه الله، له إطلاق حديث معاذ هيئ ⁽⁷⁾. ولنا أن عثمان شيئ لم يوظفها على فقير غير معتمل⁽⁸⁾ وكان ذلك بمحضر من الصحابة هيئه، ولأن خراج [الأرض] (9) لا يوظف على أرض

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص402.

⁽²⁾ المفلوج: اليابس الشق، يراد باليس بطلان حسه وذهاب حركته. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص553.

^{(3) [}الحماد] من (أ).

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص402.

⁽⁵⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}معتمد] من (أ).

⁽⁷⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن أبي وائل عن معاذ أن النبي على للما وجهه إلى اليمن أمره أن بأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعًا أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة ومن كل حالم يعني محتلمًا دينازا أو عدلة من المعافر ثياب تكون باليمن. قال الشيخ الألباني: صحيح، وقم الحديث: 1576، باب في زكاة السائمة. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج2، ص101؛ أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق، ج3، ص131.

^{(8) [}معتمد] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

لا⁽¹⁾ طاقة لها، فكذا هذا الخراج والحديث محمول على المعتمل^(2٪3).

في الزاد: والصحيح قولنا؛ لأن غير المعتمل لا يطيق الأداء والطاقة معتبرة كما في خراج الأراضي⁽⁴⁾.

ه، قوله: وَلَا عَلَى الرُّهْبَانِ اللَّذِينَ لَا يُخَالِطُونَ النَّاسَ⁽⁵⁾، كذا ذكرها هنا، وذكر محمد رحمه الله عن أبي حنيفة شخت توضع عليهم إذا كانوا يقدرون على العمل وهذا قول أبي يوسف⁽⁶⁾ رحمه الله، وجه الوضع عليهم أن القدرة على العمل هو الذي ضبعها⁽⁷⁾ فصار كتعطيل الأرض الخراجية، ووجه الوضع عنهم أنه لا قتل عليهم إذا كانوا لا يخالطون الناس والجزية في حقهم لإسقاط القتل، [ولا بد أن يكون المعتمل صحيحًا ويكتفى [بصحته](8) في أكثر السنة(9).

[سقوط الجزية]

قوله: وَمَنْ أَسْلَمَ وَعَلَيْهِ جِزْيَةٌ سَقَطَتْ عَنْهُ(10)، وكذلك إذا مات كافرًا، خلافًا للشافعي رحمه الله فيهما، له أنها وجبت بدلاً عن العصمة أو عن السكني، وقد وصل إليه المعوض فلا يسقط](11) عنه العوض بهذا العارض، كما في الأجرة والصلح عن دم العمد(12).

^{(1) [}لا] ساقطة من (أ).

^{(2) [}المعتمد] من (أ).

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص402.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل376.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص236 - 237.

^{(6) [}أبي حنيفة] من (ب).

^{(7) [}ضبطها] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص402 - 403.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

⁽¹²⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابق، ج2، ص250.

ولنا قوله عليه الصلاة والسلام: (ليس على مسلم جزية)(1)؛ ولأنها وجبت عقوبة على الكفر، ولهذا تسمى جزية وهي والجزاء [واحد](2) [وعقوبة الكفر](3) تسقط بالإسلام، ولا تقام بعد الموت؛ ولأن شرع العقوبة في الدنيا لا يكون إلا لدفع الشر(4) وقد اندفع بالموت والإسلام؛ ولأنها وجبت بدلاً عن النصرة في حقنا وقد قدر عليها بنفسه بعد الإسلام والعصمة تثبت بكونه آدميًا والذمي يسكن ملك نفسه، فلا معنى لإيجاب بدل العصمة والسكنى(5).

في الزاد: والصحيح قولنا: لقوله عليه الصلاة والسلام: (ليس على مسلم جزية)، وهذا ينفي الابتداء والبقاء⁽⁶⁾.

[وقت أداء الجزية]

في الخلاصة: ولو أدى الجزية في أول السنة [ثم أسلم في آخر السنة]⁽⁷⁾، لا يرد عليه شيء، وهذا على قول من يقول بوجوب الجزية في أول السنة، وهو الصحيح في النصاب، وعليه الفتوى⁽⁸⁾.

ه قوله: وَإِن الجُتَمَعَ عَلَيْهِ حَـوَلَانِ [تَـذَاخَلَتْ] (⁹⁾ [الجزيتان] (¹⁰⁾، وفي الجامع الصغير: ومن لم يؤخذ منه خراج رأسه حتى مضت السنة وجاءت سنة أخرى لم يؤخذ،

⁽¹⁾ أخرجه أبو داود في سنته، عن ابن عباس، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 3053، باب: في الذمي يسلم في بعض السنة عل عليه جزية. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص171، أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج3، ص136.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [الشراء] من (أ).

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص403.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء: مصدر سابق، ل376.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج6، ص52.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يدخلان] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

وهذا عند أبي حنيفة هيئك، وقال أبر يوسف رحمه الله ومحمد: [يؤخذ منه](1)، [وهو قول الشافعي رحمه الله](2). وإن مات عند تمام السنة لم يؤخذ منه في قولهم جميعًا، وكذلك إن مات في بعض السنة.

أما مسألة الموت فقد ذكرناها، وقبل خراج الأرض على هذا الخلاف، وقبل لا تداخل فيه بالاتفاق⁽³⁾.

لهما في الخلافية (4) أن الخراج وجب عوضًا، والأعواض إذا اجتمعت وأمكن استيفاؤها تستوفي وقد أمكن (5) فيما نحن فيه بعد توالي السنين، بخلاف ما إذا أسلم لأنه تعذر واستيفاؤه.

ولأبي حنيفة عين أنها وجبت عقوبة على الإصرار على الكفر على ما بيناه، ولهذا لا تقبل منه لو بعث على يد نائبه في أصح الروايات بل يكلف أن يأتي به بنفسه فيعطى قائمًا والقابض منه قاعد، وفي رواية يأخذ بتلبيبه 60 ويهز هزًا ويقول أعط الجزية يا ذمي فثبت أنه عقوبة، والعقوبات إذا اجتمعت تداخلت كالحدود ولأنها وجبت بدلاً عن القتل في حقهم وعن النصرة في حقنا كما ذكرنا لكن في المستقبل لا في الماضي، لأن القتل إنما يستوفى (7) لحراب قائم في الحال (8) لا لحراب ماض، وكذا النصرة في المستقبل لا النصرة في المستقبل لان الماضي وقعت الغنيمة عنه، ثم قول محمد رحمه الله في الدن قول محمد رحمه الله في

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽³⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص403.

 ⁽⁴⁾ قبال صباحب العيني: الخلافية؛ أراد بها نسخ الخلافيات، حيث إن المحققين من أصحابنا
المثقدمين صنفوا نسخا مشتملة على المسائل الفقهية الخلافية، وطريقة الخلاف، وذكروا فيها
كثيرا من المسائل الخلافية. ينظر: العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج10، ص449.

^{(5) [}ذكر] من (ب).

⁽⁶⁾ وهو: موضع من ثياب الرجل في عنقه. الفراهيدي، العين، مصدر سابق، ج8، ص318.

^{(7) [}يسبق] من (ب).

ر8) [الحلال] من (ب).

^{(9) [}نصرة المسلمين] من (ب).

⁽¹⁰⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج2، ص403.

في الجامع الصغير وجاءت سنة أخرى حمله بعض المشايخ رحمهم الله على المضي المشايخ رحمهم الله على المضي أن مجازًا، وقال الوجوب بآخر السنة فلا بد من المضي ليتحقق ألاجتماع فتتداخل، وعند البعض هو مجرى على حقيقته، والوجوب عند أبي حنيفة خين بأول الحول فيتحقق الاجتماع بمجرد المجيء، [والأصح أن الوجوب عندنا في ابتداء الحول، وعند الشافعي رحمه الله في آخر الحول اعتبارًا بالزكاة (3). ولنا أن ما وجب بدلاً عنه الله في المستقبل على ما قررناه فتعذر إيجابه بعد مضي الحول فأوجبناه في أوله (5).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة عنت [وأبي يوسف]⁽⁶⁾، لأنها عقوبة إذا اجتمعت أسبابها من جنس واحد تداخلت كالحدود، وقال أصحابنا رحمهم الله: الجزية تجب بأول الحول. وقال الشافعي رحمه الله: بمضي الحول. والصحيح قولنا: لأنه مال يجب [عند]⁽⁷⁾ إسقاط القتل فكان وجوبه حال سقوط القتل، كالصلح عن دم العمد⁽⁸⁾.

^{(1) [}المعنى] من (ب).

^{(2) [}يستحق] من (ب).

⁽³⁾ قال الشيرازي: (وتجب البجزية في آخر الحول، لأن النبي في كن الله أهل اليمن أن يؤخذ من كل حالم في كل سنة دينار، وروى أبو مجلز أن عثمان بن حنيف وضع على الرؤوس على كل رجل أربعة وعشرين في كل سنة، فإن مات أو أسلم بعد الحول لم يسقط ما وجب لأنه عوض عن الحقن والمساكنة وقد استوفى ذلك قاستقر عليه العوض كالأجرة بعد استيفاء المنفعة. فإن مات أو أسلم في أثناء الحول ففيه قولان: أحدهما: أنه لا يلزمه شيء لانه مال بتعلق وجوبه بالحول فسقط بموته في أثناء الحول كالزكاة. والثاني: وهو الصحيح أنه يلزمه من الجزية بحصة بالحول فسقط بموته في أثناء الحول كالزكاة. والثاني: وهو الصحيح أنه يلزمه من الجزية بحصة ما مضى لأنها نجب عوضًا عن الحفن والمساكنة وقد استوفى البعض فوجب عليه بحصته كما لو استأجر عينًا مدة واستوفى المنفعة في بعضها ثم هلكت العين). ينظر: الشيرازي، المهذب، مصدر سابق، ج3، ص308.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص403 - 404.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين وردت [عليه] من جميع النسخ. .

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء: مصدر سابق، ل376 - 377.

[إحداث البِيعة والكنيسة في دار الإسلام]

ه، وَلاَ يَجُوزُ إِخْدَاتُ [أ/ 582] بِيعَةُ وَلاَ كَنِيسَةٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا خصاء في دار الإسلام فلا كنيسة) (أ) والمراد إحداثهما، [وَإِذَا] (أ) انْهَدَمَت الْكَنَائِسُ وَالْبِيعُ الْقَدِيمَةُ أَعَادُوهَا (أه لا لا الله لا تبقى دائمًا، ولما أقرهم الإمام فقد عهد إليهم الإعادة إلا أنهم لا يمكنون من نقلها لأنه إحداث في الحقيقة، والصومعة (أ) للتخلي فيها بمنزلة البيعة بخلاف موضع الصلاة في [البيت] (أ) لأنه تبع للسكنى، وهذا في الأمصار دون القرى لأن الأمصار هي التي تقام فيها الشعائر بها، فلا تعارض بإظهار ما يخالفها [...] (أ)، وقيل في ديارنا يمنعون من ذلك في القرى أيضًا لأن فيها بعض ما يخالفها [...] (أ) يمنعون من ذلك في القرى أيضًا لأن فيها بعض وفي أرض العرب (7) يمنعون من ذلك في أمصارها وقراها لقوله عليه الصلاة والسلام: ولا يجتمع دينان في جزيرة العرب) (8 يوالا).

⁽¹⁾ أخرجه البيهقي في سنته، عن ابن عباس، بلفظ: (لا خصاء في الإسلام ولا بنيان كنيسة)، وقال حديث ضعيف، رقم الحديث: 19578، باب كراهية خصاء البهائم. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج10،24.

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت [وإن] من جميع النسخ.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

 ⁽⁴⁾ الصومع: بيت العبادة عند النصارى ومتعبد الناسك، و(الصومعة) الصومع هو بناء بعد لخزن الحبوب، والجمع صوامع، مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص 1085.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [البيعة] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وظاهرها] من جميع النسخ وهي زائدة، وأثبتها من كتاب الهداية.

^{(7) [}العراق] من (ب).

⁽⁸⁾ أخرجه البيهةي في سنته، عن مالك، وهو متفق عليه، رقم الحديث: 18531، باب ما جاء في تفسير أرض الحجاز وجزيرة العرب. البيهةي، سنن البيهةي الكبرى، مصدر سابق، ج9، ص208، والعسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص135.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص404.

م، قوله: أَعَادُوهَا أَنَّ الْمُوارِث جرى من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا بترك البيع، والكنائس في ديارنا، وهذا إذا كان في ذلك الموضع، وإن قالوا نُحوُلها إلى موضع آخر لهم، لم يمكن لهم ذلك، وتمنع عن الزيادة على البناء الأول، كذا في الفتاوى (3x²).

ب، يقال: جزيرة العرب لأرضها ومحلتها؛ لأن بحر فارس وبحر الحبشة ردجلة والفرات قد أحاطت بها⁽⁴⁾.

[تمييزالامي]

ه، قوله: وَيُؤْخَذُ عَلَى أَهْلِ الذِّمْةِ بِالتَّهْيِزِ عَن الْمُسْلِمِينَ فِي زِيِّهِمْ وَمَوَاكِبِهِمْ وَسُرُوجِهِمْ وَمَلَابِسِهِمْ وَلَا يَرْكُبُونَ الْخَيْلَ وَلَا يَخْمِلُونَ السِّلَاحُ (ق)، وفي جامع الصغير: ويؤخذ من أهل الذمة بإظهار الكستيجات (عُ والركوب على السروج التي [هي] (أ) كهيئة الأكف، وإنما بؤخذ بذلك إظهارًا للصغار عليهم وصيانة لضعفة المسلمين، ولأن المسلم يكرم والذمي يهان، فلا يبتدأ بالسلام ويضيق عليه الطريق، فلو لم تكن علامة مميزة فلعله يعامل معاملة المسلمين وذلك لا يجوز، والعلامة يجب أن تكون خيطًا عليظًا من الصوف يشد: على وسطه دون الزنار من الإبريسم فإنه جفاء في حق أهل عليظًا من الصوف يشد: على وسطه دون الزنار من الإبريسم فإنه جفاء في حق أهل على الإسلام، ويجب أن يتميز نساؤهم عن نسائنا في الطرقات والحمامات، ويجعل على دورهم علامات كيلا يقف عليها سائل يدعو لهم بالمغفرة. قالوا: الأحق أن لا يتركوا أن يركبوا إلا للضرورة، وإذا ركبوا للضرورة فليتزلوا مجامع المسلمين فإن لزمت

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص273.

⁽²⁾ ويقصد فناوى قاضيخان.

⁽³⁾ النسفي: المنافع، مصدر سابق، ل124.

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص88.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽⁶⁾ الكستيج: عن أبي يوسف: خيط غليظ بقدر الأصبع يشده الذمي فوق ثبابه درن ما يتزينون به من الزنانير المتخذة من الإبريسم، ومنه: أمر عمر عشت أعل الذمة بإظهار الكستيجات. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص438.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من جميع النسخ.

الضرورة اتخذوا سروجًا بالصفة التي تقدمت ويمنعون من لباس يختص به أهل العلم والزهد والشرف⁽¹⁾.

ي، قوله: وَيُؤخَذُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَةِ بِالتَّمْيِزِ عَن الْمُسْلِمِينَ فِي زِيْهِمْ وَمَرَاكِبِهِمْ (2)، وينبغي للإمام أن [يأمرهم] (3) بإظهار الكستيجات، وذلك مثل الخيط الغليظ يشذُ على وسطه، [ويلبسون] (4) قلانس مضربة (5) ويركبون سروجًا يكون على قربوسها (6) مثل الرمانة، وليس لهم أن يلبسوا طيالس (7) المسلمين، ولا أردية مثل أرديتهم.

وفي الجامع الصغير: يركبون على السروج كهيئة الأكف، وإنما يأخذهم الإمام بإظهار الكستيجات صغارًا لهم ومذلة؛ ولأن النبي عليه الصلاة والسلام قال: (لا تبدؤوهم بالسلام وألجئوهم إلى أضيق الطريق)(8)، فإذا لم تكن لهم علامة يعرفون بها لا يأمن أن يبدؤوهم بالسلام ويدعو لهم بالمغفرة والرضوان وذلك لا يجوز، حتى قال أصحابنا رحمهم الله: يجب أن تكون على دورهم (9) علامة تعرف بها من ديار المسلمين كيلا يقف السائل على أبوابهم فيدعو لهم بالمغفرة.

⁽¹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص404.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يأخذهم] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أن يلبسوا] من جميع النسخ.

 ⁽⁵⁾ المُضربة: كل ما أكثر تضريه بالخياطة وكساء أر غطاء كاللحاف ذو طاقين مخيطين خياطة كثيرة ينهما قطن وتحوه. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص1113.

 ⁽⁶⁾ الفزيوس: حتو السرج، كحلزون للسرج، وهما قربوسان وهما متقدم السرج ومؤخره، ويقال لهما:
 حنواه وهما من السرج بمنزلة الشرخين من الزّحل، وجمعه قرابيس، الزييدي، تاج العروس،
 مصدر سابق، ج16، ص361.

⁽⁷⁾ وهو ثوب من حرير منسوج ليس بعربي. الزييدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج16، ص205.

⁽⁸⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن حفص بن عمر، بلفظ: (لا تبدؤوهم بالسلام وإذا لقيتموهم في الطريق فاضطروهم إلى أضيق الطرق)، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 5205، باب في السلام على أهل الذمة. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص352 أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص519 أبو داود، من أبي داود تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص519.

^{(9) [}رؤوسهم] من (ب، ج).

ولا بكره [للمسلم] (أ) أن يعزيهم (2) ويعود مرضاهم، و[يأكل] (5) من طعامهم، فإذا جاء يوم (أ) عيدهم وضعوا في كنائسهم القديمة الصلبان (5) إن شاؤرا، فلا يمكنهم الإمام أن يخرجوها من الكنائس ويطوفوا بها في المصر، ولا يضربون الناقوس (6) إلا في جوف الكنيسة، وليس لهم أن يحدثوا كنيسة في المصر لم تكن قبل ذلك، وإن كانوا في الرستاق (7) كان لهم ذلك، وليس لأحدهم (8) أن يمنعهم الإمام (9) منه (10).

في الزاد: وقد قال أصحابنا رحمهم الله: ليس لهم إظهار شيء من المعاصي في أمصار المسلمين، ولا يبيعون الخمر، ولا الخنزير ظاهرًا، لأن هذا لم يدخل تحت العهد(11).

ب، صَغْرَ صِغرًا وصغارًا إذا ذلَ (12).

[معيار نقض العهد]

ه، قوله: زمن المتنفع مِنْ أَذَاءِ الْجِزْيَةِ [أَز قَتْلَ مُسْلِمًا](13) أَز سَبُ النَّبِي ﷺ أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةً لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُهُ (14)، لأن الغاية التي ينتهي إليها القتال التزام الجزية لا أداؤها،

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [للمسلمين] من جميع النسخ.

^{(2) [}يعرفهم] من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين وردت [يأكلوا] من جميع النسخ.

^{(4) [}يوم] ساقط من (ج).

^{(5) [}الصلبانات] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ الناقوس: مضراب النصاري الذي يضربونه إيذانا بحلول وقت الصلاة. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص814.

 ⁽⁷⁾ الرُّستَاقُ: فارسي معرب، ويقال: رُسداقٌ أيضًا وهو السواد والجمع الرَّسانينُ. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص267.

^{(8) [}لهم] من (ب)، [له] من (ج).

^{(9) [}الإمام] ساقطة من (أ، ج).

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل158.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، عصدر سابق، ل377.

⁽¹²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص293.

⁽¹³⁾ ما بين المعقر نين ساقط من (ب).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

والالتزام باق. وقال الشافعي رحمه الله: سبّ النبي ﷺ يكون نقضًا؛ لأنه [لوكان مسلمًا] (أ) ينقض إيمانه فكذا أمانه إذ عقد الذمة خلف عنه (2). ولنا أن سبّ النبي ﷺ كفر (3) منه والكفر المقارن لا (4) يمنعه فالطارئ لا يرفعه (5).

في الزاد: والصحيح قولنا؛ لأن الجزية خلف عن الإسلام فيجب إبقائها (6) ما أمكر: (7).

ه، قوله: وَلا يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ إِلَّا أَنْ يَلْحَقُوا بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ يَغْلِبُوا عَلَى مَوْضِعٍ فَيُحَارِبُونَا فَا، لانهم صاروا حربًا علينا فيعرى عقد الذمة عن الفائدة وهي دفع شر الحراب، وإذا نقض الذمي العهد فهو بمنزلة المرتد، معناه في الحكم بموته باللحاق لأنه التحق بالأموات، وكذا في حكم ما حمله من ماله إلا أنه لو أسر [...] (9) يسترق بخلاف المرتد المرتد المردد المرد

في الكبرى: وإذا امتنع أهل الجزية عن أداء الجزية يقاتلون لأن الابتداء يقاتلون إذا امتنعوا عن القبول وكذا في الانتهاء (¹²⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ ينظر: المجموع شرح المهذب: ج19، ص427.

^{(3) [}كفر] ساقط من (أ).

^{(4) [}لما] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص404 - 405.

⁽أ) [إيفائيا] من (أ).

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل377.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص237.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [لا] من (أ).

^{(10) [}المرتد] ساقط من (ب).

⁽¹¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص405.

⁽¹²⁾ الصدر الشهيد، الفتاوي الكبرى، مصدر سابق، ل57.

في نتاري الحجة: وذكر في الملتقط: إذا امتنع أهل الذمة من أداء الجزية يقاتلون (أ) اطفاء لنار (2) أهل (3) الشرك وإعلاء (4) لنور الإيمان (5) ألا ترى أنهم إذا امتنعوا عن قبول الجزية والإيمان يقاتلون فكذلك إذا امتنعوا عن الأداء والله اعلم (6).

[معاملة المربّد]

ه، قوله: زَإِذَا ازْتَدُ الْمُسْلِمُ عَن الْإِسْلَامِ وَالْعِيَاذُ بِاللهِ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ شُبْهَةً كُشِفَتْ عنه (⁷⁾، لأنه عساه اعترته شبهة فتزاح وفيه دفع [شره](⁸⁾ بأحسن الأمرين، إلا أن العرض على ما قالوا غير واجب لأن الدعوة بلغته (⁹⁾.

قوله: وَيُحْبَسُ ثَلَائَةَ أَيّامٍ فَإِنْ أَسَلَمَ وَإِلّا قُتِلَ⁽¹⁰⁾، وفي الجامع الصغير: المرتد يعرض عليه [أ/ 583] الإسلام [حرًا كان أو عبدًا] (¹¹⁾، فإن أبى قتل، وتأويل الأول أنه يستمهل فيمهل (¹²⁾ ثلاثة أيام لأنها مدة ضربت لإبلاء الأعذار، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله: أنه يستحب أن يؤجله ثلاثة أيام طلب ذلك أو لم يطلب. وعن الشافعي رحمه الله: أن على الإمام أن يؤجله ثلاثة أيام ولا يحل له أن يقتله قبل ذلك لأن ارتداد المسلم يكون عن شبهة ظاهرًا فلا بد من مدة يمكنه التأمل فقدرناها بالثلاثة.

⁽¹⁾ أبو القاسم السمرقندي، الملتقط، مصدر سابق، ص70.

^{(2) [}أنائرة] من (أ).

^{(3) [}أمل] ساقطة من (ب).

^{(4) [}أعلانا] من (ب).

^{(5) [}الإسلام] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10، ص7.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص406.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(12) [}نيمتهل] سانطة من (أ).

ولنا قوله تعالى: ﴿ فَٱقْنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة: 5) [من غير قيد الإمهال] (أ)، وقوله عليه الصلاة والسلام: (من بدل دينه فاقتلوه) (أ)؛ ولأنه كافر حربي بلغته الدعوة فيقتل للحال من غير استمهال، وهذا لأنه لا يجوز تأخير الواجب لأمر موهوم، ولا فرق بين الحر والعبد لإطلاق الدليل. وكيفية توبته أن يتبرأ عن الأديان كلها سوى الإسلام لأنه لا دين له ولر تبرأ عمّا انتقل إليه كفاه لحصول المقصود (6).

م، التوبة عن الردة (٢٠): أن يأتي بكلمة الشهادة، ويتبرأ عن الأديان كلها سوى الإسلام (5).

هـ، قوله: فَإِنْ قَتَلَهُ قَاتِلٌ قَبْلَ عَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ كُرِهَ [لَهُ ذَلِكَ] (6) وَلَا شَيءَ عَلَى الْقَاتِلِ (8x7)، ومعنى الكراهية ههنا ترك المستحب، وانتفاء الضمان، لأن الكفر مبيح [للقتل] (9) والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب(10).

قوله: وَأَمَّا [المَرآةُ إذا ارتدت](اللهُ فَلَا تُقْبَلُ(اللهُ)، وقال الشافعي: تقتل لما روينا، ولأن ردة الرجل مبيحة للقتل من حيث إنه جناية مغلظة(١٤) فتناط بها عقوبة مغلظة(١٤)

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

 ⁽²⁾ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 2854، باب لا يعذب بعذاب الله. البخاري،
 صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص1098.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص406.

^{(4) [}الارتداد] من (ب).

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل124.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(7) [}القائل] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص406.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [المرتدة] من جميع النسخ.

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص237.

^{(13) [}متغلة] من (أ).

^{(14) [}متغلة] من (أ).

ِ وردّة المرتدة تشاركها [فيها فتشاركها] (1) في موجبها (2).

ولنا أن النبي ﷺ (نهى عن قتل النساء)(أن ولأن الأصل تأخير الأجزية إلى دار الآخرة إذ تعجيلها يخل بمعنى الابتلاء، وإنما عدل عنه [دفعًا](4) لشر ناجز، وهو الحراب ولا يتوجه ذلك من النساء لعدم صلاحية البنية بخلاف الرجال فصارت المرتده كالأصلية (5).

قوله: وَلَكِنْ تُحْبَسُ حَتَّى تُسْلِمُ أَنَّ الآنها امتنعت عن إيفاء حق الله تعالى بعد الإقرار، فنجبر [على إيفائه] (7) بالحبس كما في حقوق العباد، وفي الجامع الصغير وتجبر المرأة على الإسلام حزة كانت أو أمة والأمة يجبرها مولاها، وأما الجبر فلما ذكرنا، ومن المولى لما فيه من الجمع بين الحقين ويروى: تضرب [...] (8) في كل أيام مبالغة في الحمل على الإسلام (9).

في فوائد الجامع الصغير ⁽¹⁰⁾: وعن أبي حنيفة عشي إنها تخرج كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطًا إلى أن تموت أو تسلم، وعن أبي حنيفة شيئ في الأمة يبعث إليها كل يوم من يهددها ويضربها تسعة وثلاثين سوطا وهي في يد..............

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج7، ص159.

⁽³⁾ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 2852، باب قتل النساء في الحرب. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص1098.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لدفع] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق: ج2، ص406 - 407.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص237.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعفوفتين وردت (تسعة وثلاثين) من (أ).

⁽⁹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص407؛ والشيباني، للإمام محمد بن الحسن الشيباني (9) المرغبتاني، الجامع الصغير، (تحقيق: محمد بوينوكائن)، ط1، ص158، دار ابن حزم، بيروت.

⁽¹⁰⁾ وهي: لمحمد بن محمد بن محمد السرخسي، رضي الدين، برهان الإسلام، الفقيه الحنفي، توني سنة 544هـ، من تصانيفه: (عيون المسائل، فوائد الجامع الصغير للشيباني، المحبط في الفروع). ولم أعثر عليه. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق: ج6، ص91.

مولاها⁽¹⁾.

في التحقة: فأما المرأة: لا تقتل⁽²⁾ عندنا. وعند الشافعي رحمه الله تقتل⁽³⁾. ولكنها تحبس وتجبر على الإسلام وتضرب في كل ثلاثة أيام إلى أن تسلم. وكذا الجواب في الأمة [إلا أن الأمة]⁽⁵⁾ تحبس في بيت المولى؛ لأن ملكه قائم، بخلاف المرأة المرتدة [المنكوحة]⁽⁶⁾، فإن النكاح قد بطل بالردة. ولو لحقت بدار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم، لهم أن يسترقوا المرتدة دون المرتد.

فأما الصبي العاقل إذا ارتد فردته صحيحة عند أبي حنيفة ومحمد هيض كإسلامه، وعند أبي يوسف رحمه الله إسلامه صحيح وارتداده لا يصح. وعند الشافعي رحمه الله كلاهما لا يصح والمسألة معروفة (أ). [لكن لا يقتل] (8) ويعرض عليه الإسلام، [ولكن لا يعبس، ولا يضرب. وإذا بلغ الآن يعرض عليه الإسلام] (9) جبرًا، ويحبس، ويضرب، ولكن لا يقتل؛ لأنه لا يجب القتل بهذه الردة. فعلى هذا الصبي إذا حكم بإسلامه تبعًا لأبويه؛ ثم بلغ كافرًا، ولم يسمع منه الإقرار بعد [البلوغ فإنه يجبر على الإسلام، ولكن لا يقتل أيضًا، فأما إذا سمع من الإقرار بعد البلوغ يقتل إذا ارتد] (10).

 ⁽¹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج10،108؛ وملا خسرو، درر الحكام، مصدر سابق،
 ج1، ص303.

^{(2) [}تغبل] من (أ).

^{(3) [}تقبل] من (أ).

⁽⁴⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج5، ص52.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ دليل الشائعية ما ذكر، النووي: (قوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر)، أخرجه أبو داود في سنه، عن عائشة، قال الشيخ الألباني: صحيح، باب في المجنون يسرق أو يصيب حذًا، رقم الحديث: 4398. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص139؛ أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص223.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الإسلام يقتل] من جميع النسخ.

. والسكران إذا ارتد في حال ذهاب عقله، فالقياس أن تصح ردته في حق الأحكام، والسكران إذا ارتد في حق الأحكام، وفي الاستحسان لا تصح، وإن ذهب [عقله] (أ) بسبب البرسام والإغماء، فارتد في تلك الحالة لا تصح ردته قياسًا، واستحسانًا؛ لأن الكفر لا يصح بدون القصد (2).

[آثار الردة]

ه، قوله: وَيَزُولُ [...] (ق) مِلكُ الْمُرْتَدِ عَنْ أَمْلَاكِهِ بِرِذْتِهِ زُوالاً مُراعًا فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَتْ الى حَالِهَا (4) والله عند أبي حنيفة هيئ وعندهما لا يزول ملكه؛ لأنه مكلف محتاج فإلى (5) أن يقتل يبقى ملكه كالمحكوم (6) عليه بالرجم والقصاص، وله أنه حربي مقهور تحت أيدينا، حتى يقتل ولا قتل إلا بالحراب وهذا يوجب زوال ملكه ومالكيته غير أنه مدعو إلى الإسلام بالإجبار عليه ويرجى عود، إليه فتوقفنا في أمره، فإن أسلم جعل العارض كأن لم يكن في حق هذا الحكم وصار كأن لم يزل مسلمًا ولم يعمل بالسبب، وإن مات أو قتل على ردته أو لحق بدار الحرب، وحكم بلحاقه واستقر كفره فيعمل السبب عمله وزال ملكه (7).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة هيئ عنه: لأن المرتد هالك حكمًا؛ [لأنه ارتكب جريمة استحق بها تلف نفسه فكان هالكًا حكمًا، ولو كان هالكًا حقيقة زالت أملاكه قطعًا، وإذا كان هالكًا حكمًا](8) زالت أملاكه زوالاً مراعاً لما أنه مدعو إلى الإسلام برجاء وجوده منه فيتعلق حقه به (9).

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ علاء الدين السمرفندي: تحفة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص309 – 310.

^{(3) [}القصد] من (ب).

^{(&}lt;sup>4</sup>) القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

^{(5) [}غال] من (ب).

^{(6) [}كالمعلوك] من (ب).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص407.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابن، ل378.

هـ، قولـه: وَإِنْ قُتِلَ أَوْ مَـاتَ عَلَى رِدْتِهِ الْتَقَـلَ مَـا الْخُنَسَبَهُ فِي حَـالِ إِسْـلَامِهِ إِلَى
وَرَئَتِهِ الْمُسْلِمِينَ وَكَـانَ مَـا الْخُنَسَبَهُ فِي حَـالِ رِدْتِهِ فَيْقًا (1)، وهـذا عند أبي حنيفة ﴿ الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: كلاهما لورثته. وقال الشافعي رحمه الله: كلاهما فيء؛ لأنه مات كافرًا والمسلم لا يرث من الكافر؛ ثم هو مال حربي لا أمان له فيكون فينًا (2).

ولهما أن ملكه في الكسبين بعد الردة باق على ما بيناه فينتقل بموته إلى ورثته فيستند إلى ما قبيل ردته إذ الردة سبب الموت فيكون توريث المسلم من المسلم، لأبي حنيفة فين أنه بمكن الاستناد في كسب الإسلام لوجوده قبل الردة، ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدمه قبلها، ومن شرطه وجوده ثم إنما يرثه [في رواية] (أن من كان وارثًا له حالة الردة وبقي وارثًا إلى وقت موته في رواية عن أبي حنيفة فين اعتبارًا للاستناد، وعنه أنه يرثه من كان وارثًا له عند الردة ولا يبطل استحقاقه بموته بل يخلفه وارثه لأن الردة بمنزلة الموت، وعنه أنه يعتبر وجود الوارث عند الموت، لأن الحادث [أ/ 584] بعد انعقاد السبب قبل تمامه كالحادث قبل انعقاده بمنزلة الولد (قالحادث من المبيع قبل القبض وترثه امرأته المسلمة إذا مات أو قتل على ردته وهي في العدة لأنه يصير فارًا.

وإن كان صحيحًا وقت الردة والمرتدة كسبها⁶⁾ لورثتها لأنه لا حراب منها فلم يوجد سبب القيء بخلاف المرتد عند أبي حنيفة فينت ويرثها زوجها المسلم إن ارتدت، وهي مريضة لقصدها إبطال حقه، وإن كانت صحيحة لا يرثها لأنها لا تقتل فلم يتعلق حقه بمالها بالردة بخلاف المرتد⁷⁾.

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽²⁾ النووي، المجموع، مصدر سابق، ج19، ص237.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}من كان] ساقطة من (ب).

^{(5) [}الولد] ساقط من (أ).

^{(6) [}إكسابها] من (أ)، [كسباها] من (ج).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابل، ج2، ص407 - 408.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة وشت، لأنه كان مسلما مالكا له، فإذا تم هلاكه يخلفه وارثه في ماله كما لو مات المسلم ولا يقال بان زوال ملكه، إما أن يكون قبل الردة أو معه أو بعده، والحكم لا يسبق السبب ولا يقترن به، بل يعقبه وبعد الردة هو كافر، لأنا نقول يلي المزيل (أ) [للملك ردنه كما ان المزيل](2) للملك في حق المسلم موته؛ ثم الموت يزيل الملك [عن الحي لا عن الميت فكذا الردة نزيل المالك](3) عن المسلم (4).

م، فوله: فَإِنْ أَسْلَمَ كذَا وَإِنْ مَاتَ وَإِلَّا قُتِلَ⁽⁵⁾، كذَا تَفْسير قوله: زوالاً مراعًا⁽⁶⁾.

ه، قوله: وَإِنْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا وَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِلْحَاقِهِ عَتَقَ مُدَبَّرُهُ وَأُتُهَاتُ أَوْلَادِهِ وحلت الدُّيُونُ (أ) التي عليه وَنُقِلَ مَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ إِلَى وَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (8)، وقال الشافعي رحمه الله: يبقى ماله (9) موقوفًا كما كان لأنه نوع غيبة فأشبه الغيبة في دار الإسلام (10). ولنا أنه باللحاق صار من أهل الحرب وهم أموات في حق أحكام الإسلام لانقطاع ولاية الإلزام كما هي منقطعة عن الموتى فصار كالموت، إلا أنه لا يستقر لحاقه إلا بقضاء القاضي [لاحتمال العود إلينا] (11) ولا بد من قضاء

⁽أ) [الرجل] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل378.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص237.

⁽⁶⁾ ورد نص صاحب المنافع كذا (زوالًا مراغا، أي: موقوفًا، وإن أسلم كذا وإن قتل كذا، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما لا يزول ملكه، لأن الورثة أحق بماله وأقرب إليه، وقد أمكن التوريث فتورث، وهذا لأن الردة هلاك وتمامه بالقتل أو الموت). النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل 124.

^{(7) [}الديون] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص237.

^{(9) [}ماله] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ الشانعي، الأم، مصدر سابق، ج6، ص175.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ. -

القاضي⁽¹⁾، وإذا تقرر موته ثبتت الأحكام المتعلقة به وهي ما ذكرناها كما في الموت الحقيقي ثم يعتبر كونه وارثًا عند لحاقه، [في قول]⁽²⁾ محمد رحمه الله لأن اللحاق هو السبب والقضاء لتقرره بقطع الاحتمال، وقال أبو يوسف رحمه الله: وقت القضاء لأنه يصير موتًا بالقضاء، والمرتذة إذا لحقت بدار الحرب فهي على هذا [الخلاف](3).

قوله: وَتُقْضَى الدُّيُونُ الَّتِي لَزِمَتُهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ مِمَّا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ وَمَا لَزِمَتُهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ وَمَا لَزِمَتُهُ فَي [حَال]⁽⁶⁾ ردَّته، قال الْزِمَةُ [مِنَ الدُّيُونِ فِي]⁽⁶⁾ حَالٍ رِدِّتِهِ [يُقْضَى]⁽⁶⁾ مِمَّا الْكُتْسَبَهُ فَي [حَال]⁽⁶⁾ ردَّته، قال اللهذه الله عنه على عكسه؛ بذلك يقضى من كسب الردّة، وعنه على عكسه؛

وجه الأول: أن المستحق بالسببين مختلف وحصول كل واحد من الكسبين باعتبار السبب الذي وجب به الدين فيقضي كل دين من الكسب المكتسب في تلك الحالة ليكون الغرم والغنم.

وجه الثاني: أن كسب الإسلام ملكه حتى يخلفه الوارث فيه، ومن شرط هذه الخلافة الفراغ عن حق المورث فيقدم الدين عليه، أما كسب الردة فليس بمملوك له لبطلان أهلية الملك بالردة عنده فلا يقضى دينه [منه]⁽⁹⁾ إلا إذا تعذر قضاؤه من محل آخر، فحينئذ يقضى منه كالذمي إذا مات ولا وارث له يكون ماله لجماعة المسلمين ولو كان عليه دين يقضى منه كذا ههنا.

^{(1) [}القاضي] ساقط من (أ، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين وردت [عند] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ. المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص408.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

 ⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين سائط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁷⁾ ويقصد به: صاحب كتاب الهداية رحمه الله.

⁽⁸⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

⁽⁹⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الهداية.

وجه الثالث: أن كسب الإسلام حق الورثة وكسب الردة خالص حقه، فكان قضاء الدين منه أولى إلا إذا تعذر بأن لم يف به، فحينلذ (أ) يقضى من كسب الإسلام تقديمًا لحقه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: تقضى ديونه من الكسبين لأنهما جميعًا ملكه حتى يجري الإرث فيهما (2).

م، قوله: وَمَا بَاعَهُ أَو الْمَتَوَاهُ (قَلَهُ) اعلم أن تصرفات المرتد أربعة أنواع: نافذ بالاتفاق كالمفاوضة (ق) نافذ بالاتفاق كالاستيلاء، وباطل بالاتفاق كالنكاح، وموقوف بالاتفاق كالمفاوضة (ق) ومختلف فيه كالبيع والشراء، عند أبي حنيفة الله يتوقف بين أن ينفذ بالإسلام أو يبطل بالموت، وعندهما: نافذ إلا عند أبي يوسف رحمه الله ينفذ كما ينفذ من المصحيح حتى يعتبر من جميع المال، وعند محمد رحمه الله ينفد كما ينفذ من المريض (6).

[جباية الخراج من غير المسلمين]

في الزاد: وَنَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ضِغْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ [مِنَ الرُّكَاةِ] (أَنَّ الرُّكَاةِ] (أَنَّ عَمر عِنْكُ صالحهم على ذلك (8).

قوله: وَيُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ صِبْيَانِهِمْ شَيْءٌ (٥)، وقال الشافعي (١٥)

^{(1) [}نح] من (ج).

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص408.

⁽أوائستر به] من (أ).

 ^{(4) (}وما باعه أو اشتراء أو تصرف فيه من أمواله في حال ردته موقوف). القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص237.

^{(5) [}كالمعاوضة] من (ج).

⁽⁶⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل124.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص238.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل379.

^{(&}lt;sup>9</sup>) القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص238.

^{(10) [}الشافعي] ساقط من (أ).

وزفر⁽¹⁾ رحمها الله: لا يؤخذ من نسائهم⁽²⁾. والصحيح قولنا؛ لأن هذا المال وجب بالصلح فجاز أخذ، من النساء لقوله عليه الصلاة والسلام: (خذ من كل حالم⁽³⁾ وحالمة (⁴⁾) (ق³⁾.

م، بنو تغلب: قوم من العرب طالبهم عمر وللله بالجزية فأبوا، وقالوا: إنا نستنكف من ذلك، ولكن نعطي الصدقة مضاعفة فصالحهم وللله على ذلك، [فبعد ذلك] أن كلما جاؤوا بأموالهم يقول عمر وللله عنه جزية سموها ما شئتم فباعتبار زعمهم يؤخذ من نسائهم ولا يؤخذ من صبيانهم، وباعتبار زعمنا يصرف مصارف الجزية عملاً بالشبهين (8).

قوله: نَضارَى بَنِي تَغْلِبَ⁽⁹⁾، هم قوم من نصارى صالحهم عمر شخص على أن كل مال لو كان لمسلم يؤخذ منه شيء فيؤخذ منهم ضعف ذلك ولو كان لمسلم لا يؤخذ منه فلا يؤخذ منهم⁽¹⁰⁾.

ه، قوله: وَمَا جَبَاهُ الْإِمَامُ مِن الْخُرَاجِ وَمِنْ أَلْمُوالِ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، إلى آخره (11)،

^{(1) [}زفر] ساقط من (ج).

⁽²⁾ ينظر: النووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج10، ص316 – 317؛ والزبيدي، الجوهرة النيوة، مصدر سابق، ج2، ص278.

⁽أ) [حالهم] من (أ).

^{(4) [}وحاملة] من (أ).

⁽⁵⁾ أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، قال الحاكم: في المستدرك صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجا، رقم الحديث: 1926، باب كم يؤخذ منهم في الجزية. الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، ج10، ص328؛ والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق ج3، ص445.

⁽⁶⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل379.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ج).

⁽⁸⁾ النسفي: المثافع، مصدر سابق، ل125.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص238.

^{(10) [}منهم] ساقطة من (أ).

^{(1} أ) (وما جباد الإمام من الخراج ومن أموال بني تغلب وما أهداد أهل الحرب إلى الإمام والجزية تصرف في مصالح المسلمين فتسد منها الثغور وتبني القناطر والجسور ويعطى قضاة المسلمين

لأنه مال بيت المال، فإنه وصل إلى المسلمين من غير قتال وهو معدّ لمصالح المسلمين وهؤلاء عملتهم، ونفقة الذراري على الآباء، فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا إلى الاكتساب فلا يتفرغون للقتال. ومن مات في نصف السنة فلا شيء له من العطايا، لأنه نوع صلة وليس بدين ولهذا سمي عطاء فلا ألى يملك قبل القبض ويسقط بالموت وأهل العطايا في زماننا مثل القاضي والمدرس والمفتي (2).

م، قوله: فَيُسَدُّ بِهِ النُّغُورُ⁽³⁾، وتفسير لمصالح المسلمين، الثغر: موضع المخافة من العدو⁽⁴⁾.

ب⁽⁵⁾، والقَنطَزةُ: ما يبنى على الماء للعبور، والجسر عام، الجِسرُ: ما يعبر به النهر وغيره، مبنيا كان أو غير مبني، والفتح لغة^(7x6).

في الكبرى: الرباط الذي جاء الأثر في فضله أن يكون في موضع لا يكون وراءه إسلام لأن ما دونه لو كان مرابطا وكل المسلمين في بلادهم (8) كانوا مرابطين، وقال بعضهم: إذا أغار العدو على موضع مرة يكون ذلك الموضع رباطًا إلى أربعين سنة، [أ/ 585] وإذا غار مرتين يكون رباطًا إلى مائة وعشرين سنة، وإذا أغار ثلاث مرات يكون رباطًا إلى مائة والمؤرد وهو الأول (9).

وعمالهم وعلماؤهم منه ما يكفيهم ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذراويهم). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص238.

^{(1) [}نهو] من (ب)،

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص405 - 406.

⁽³⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص238.

⁽⁴⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل-125.

^{(5) [}الباء] ساقط من (ب، ج).

^{(6) [}لغة] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص90 - 418.

^{(8) [}ني بلادهم] سافط من (ج).

⁽⁹⁾ الصدر الشهيد، الفتاري الكبرى، مصدر سابق، ل-180.

ي، [وأموال] (1) بيت المال [على] (2) أربعة أنواع؛

منها: ما يوضع⁽³⁾ فيه زكاة السوائم والعشور والكفارات، وما أخذ العاشر من [مازة] (4) تجار المسلمين، [ومصرف] (5) ذلك إلى سبعة أصناف دون المؤلفة قلوبهم.

ومنها: ما يوضع فيه خمس الغنائم والرّكاز والكنوز والمعادن ويصرف ذلك في زماننا إلى ثلاثة أصناف: اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، يستوي فيه فقراء ذري القربى وغيرهم، [وكان] (6) مصرفها في زمن النبي على أخمس: ثلاثة منها ما ذكرنا، وسهم النبي عليه السلام] (7)، وسهم لقرابته من الأغنياء والفقراء، فسقط سهم الأغنياء بموته على وقال الشافعي رحمه الله: سهم (8) ذوي القربى قائم [على حاله] (9) يصرف اليهم ذلك، وسهم النبي الله انتقل إلى الخليفة (10). وقوله تعالى: ﴿وَاعَلَمُوا أَنَّما غَيْمَتُمُ فِن ثَنَّ وَ فَانَ يَعْرِج الخمس [كله] (11) على المسجد على اسم الله تعالى تبركا به؛ ثم يصرف إلى ما ذكرنا من المصارف، لا أن يكون لله الحد الحرام.

ونوع منها: يوضع فيها خراج الأرض والجزية، وما يؤخذ من بني نجران(12) من

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [ومال] من كتاب البنابيع.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [من] من كتاب الينابيع.

^{(3) [}يرضع] مكررة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [مال] من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب البنابيع.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [فيصرف] من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وكانوا] من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(8) [}سهم] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بحاله] من جميع النسخ: وهو ما أثبته من كتاب البنابيم.

⁽¹⁰⁾ ينظر: النووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج6، ص355.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما ألبته من كتاب البنابيع.

⁽¹²⁾ نجران: بالفتح ثم السكون، وآخره نون، وهي من مخاليف اليمن تقع بين مكة واليمن، سميت بنجران ابن زيدان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان؛ لأنه أول من عمرها، وكان أهلها

[الحلل]⁽¹⁾ ومن بني تغلب من الزكاة المضاعفة، وما أخذ العاشر من تجار أهل الذمة والمستأمنين، يصرف ذلك إلى عمارة الرباطات والقناطير والجسور وسد النغور والمستأمنين، يصرف ذلك إلى عمارة الرباطات والقناطير والجسور وسد النغور والدروب وكري الأنهار العظام التي لا يملكها احد كسيحون⁽²⁾ وجيحون⁽³⁾ ودجلة والفرات، ويعطى من ذلك أرزاق المقاتلة وذراريهم، وأرزاق القضاة والمفتين والمعلمين والمحتسبة والولاة، وكل ذلك بقدر الكفاية، وما لا بدّ لهم منه من غير واسراف⁽⁴⁾ ولا تقتير، ولا يحل لهم الفضل، وترصد به الطرفات من الداعرين واللصوص⁽⁵⁾.

في فتاوى الحجة: ومال⁶⁰ الخراج والجزية وما صولح عليه الكفارة، يصرف إلى المصارف المذكورة، إلى القراء⁽⁷⁾ والمؤذنين ومصالح المسلمين وإصلاح الحياض والشوارع وتكفين الفقراء وشراء الجارية لإرضاع اللقطاء والأيتام كما يقتضيه رأي الإمام.

وقال في الفتاوى: للسيد الإمام ناصر الدين أبي القاسم السمرقندي(8) رحمه الله:

يدينون يدين العرب يعبدون نخلة، ثم انتقلوا إلى النصرانية. الحدوي، معجم البلدان، مصدر سابق، ج5، ص266.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [النخيل] من جميع النسخ.

⁽²⁾ سيحون: بفتح أوله وسكون ثانيه وحاء مهملة وآخره نون، نهر مشهور كبير بما وراء النهر قرب خجنلة بعد سمرقند، يجمد في الشتاء حتى تجوز على جمده القوافل، وهو في حدود بلاد الترك. الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق، ج3، ص294.

⁽³⁾ جيحون: يفتح الجيم، وهو اسم أعجمي، وهو نهر عظيم يخرج من موضع يقال له ويوسان وهو جبل يتصل بناحية السند والهند وكابل في حدود بلخ حتى يخرج من بلاد الترك ثم الجرجانية مدينة خوارزم ولا ينتقع بهذا النهر من هذه البلاد التي يمر بها إلا خوارزم لانه يصب في بحيرة تعرف ببحيرة خوارزم. الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق، ج2، ص196 - 197.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [إشراف] من (ب).

⁽⁵⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل158.

^{(6) [}رأما] من (ب: ج).

^{(7) [}الفقراء] من (أ).

⁽⁸⁾ الفتارى: رهي جامع الفتاوى أو الجامع الكبير في الفتارى للإمام ناصر اللدين السمرقندي (ت556هـ)، رهو نفس مؤلف كتاب الملتقط وخلاصة المفتي والفقه النافع وغيرها، وقد سبقت ترجمته.

يصرف إلى ما فيه صلاح دار الإسلام والمسلمين (أ) وسد الثغور والمقاتلة وأمرائهم وعطياتهم وسلاحهم وكراعهم ليقاتلوا أعداء الله تعالى ويفتحوا (2) البلاد، ويصرف إلى أمن الطريق وإلى أرزاق الولاة (3).

ي، ومنها: مال اللقطات وتركة من مات ولا وارث له، أو ترك زوجًا أو زوجة لا غير، يصرف [ذلك إلى] (أ⁶⁾ نفقة المرضى وأدويتهم وعلاجهم، و[كفن] (أ⁵⁾ أموات المسلمين، وإلى نفقة اللقيط وعقل جنايته، ونفقة من عجز عن الكسب، وليس لهم من يقوم ويتعهد به، فإن كان [لهؤلاء] (أ⁶⁾ مال؛ فلا حق لهم في ذلك (⁷⁾.

في التهذيب: ومن مات من مقاتلة المسلمين في نصف السنة ليس له من العطاء شيء، وفي آخر السنة يستحب أن يعطى ورثته (8).

في المحيط⁽⁹⁾: قال محمد رحمه الله: في آخر كتاب الزكاة من الأصل؛ يجب أن يكون بيوت المال [أربعة؛ أحدها: بيت مال]⁽¹⁰⁾ الزكاة والعشور والكفارات إذا وصلت إلى يد الإمام.

والثاني: بيت مال الخراج (11) والجزية وصدقات بني تغلب، وما يأخذ العاشر من الكفرة.

والثالث: بيت مال الخمس يعني خمس الغنائم والمعادن والركاز والكنوز.

^{(1) [}المسلمين] ساقط من (ب).

^{(2) [}ريقطعوا] من (ب).

⁽³⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج2، ص539.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [جهاز] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونين وردت [لهم] من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل158.

⁽⁸⁾ ينظر: الزيلعي، نبيين الحقائق، مصدر سابق، ج3، ص283.

⁽⁹⁾ كتاب المحبط هو نفس كتاب الذخيرة وقد مر نبيانه.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(11) [}الخوارج] من (ب).

والرابع: بيت مال اللقطات والتركات (1)، وإنما وجب أن يكون بيوت المال أربعة [أما بيت مال الزكاة والخراج والخمس] (2)؛ فلأن بكل مال منها حكما يختص به لا يشاركه مال آخر فيه، فمتى جعل الكل في بيت واحد، وخلط لا يمكنه [إقامة حكم] (3) كل مال، [وأما بيت مال اللقطات والتركات؛ لأنه ربما يظهر لها مستحق بعينها، فلو خلطها بغيرها لا يمكنه ودها بعينها على مستحقها] (4)، فيجعل بيوت الأموال أربعة (5) لهذا. بيان ذلك (6):

إن مال الزكاة، وعشور الأراضي والكفارات مصروفة إلى المذكورين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْفَدَتُ لِلْغُفَرَاءِ ﴾ (التوبة: 60) الآية، إلا أنه لا يجوز صرفها إلى المقاتلة، ولا إلى فقراء بني هاشم، ومال الخراج والجزية تصرف إلى المقاتلة، وإلى سد ثغور المسلمين، وبناء الحصون في النغور، وإلى مراصد الطرق في دار الإسلام ليتع الأمن عن قطع الطريق من جهة اللصوص، وإلى كرى الأنهار العظام وإلى الذي فيه صلاح المسلمين، وإلى من فرغ (7) نفسه لعمل المسلمين نحو القضاة والمفتين والمؤذين والمعلمين، وإلى عمارة المساجد والقناطر، وإلى معالجة المرضى إذا كانوا فقسراء، وإلى تكفين الموتى المذين لا مسال لهم، وإلى نفقه اللقيط وعقبل إحياته] (8)، وما أشبه ذلك.

فالحاصل: أن هذا النوع من المال يصرف إلى ما فيه صلاح الدين، وصلاح دار الإسلام والمسلمين، ومال الخمس، يصرف إلى فقراء المسلمين الهاشمي وغيره سواء.

 ^{(1) [}واستركات] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [إفراز] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}أربعة] سائطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج2، ص538.

^{(7) [}نوع] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [جنابته] من جميع النسخ.

واللقطات والتركات، تصرف إلى ما فيه صلاح المسلمين كمال الخراج والجزية، إلا أنه يجعل لها بيت على حدة، لما ذكرنا أنه ربما يظهر لها مستحق بعينها.

ولو كان في بعض بيوت المسلمين (1) هذه الأموال، ولم يكن في البعض مال، فللإمام أن يصرف [مال] (2) ذلك البيت (3) إلى هذا البيت عند الحاجة حتى إذا لم يكن في بيت مال [الخراج مال، وفي بيت مال الصدقة مال] (4)، فللإمام أن يأخذ من بيت مال الصدقة، ويصرفه إلى المقاتلة، ثم إذا وصل إليه مال الخراج، يرد على بيت مال الصدقة مثل ما أخذ؛ لأنه لا حق للمقاتلة في مال الصدقة، وإنما صرف إليهم على وجه القرض، فيرد مثله عند القدرة، إلا إذا صرف إلى فقراء المقاتلة، فحين في الم يرد؛ لأنه صرفه إلى مصرفه ألى مصرفه الله المسلمة المقاتلة المسلمة ال

ولو لم يكن في بيت مال الصدقة مال، وصرفه [مال الخراج]⁽⁷⁾ إلى الفقراء⁽⁸⁾، ثم وصل إليه مال الصدقات، لا يرد مثله إلى بيت مال الخراج؛ [لأن الخراج]⁽⁹⁾ له حكم الغنيمة، وللفقراء حظ من الغنيمة، وإنما كان لا يعطي للفقراء من مال [أ/ 586] الخراج؛ لاستغنائهم بالصدقات، فإذا احتاج وصرف إليه [كان الصرف]⁽¹⁰⁾ إلى المصرف، فلا يصير قرضًا⁽¹¹⁾.

في التحقة، قال على: إذا خرج طائفة على الإمام على التأويل، وخالفوا الجماعة: فإن لم يكن لهم منعة؛ فللإمام أن يأخذهم ويحبسهم حتى يحدثوا توبة، وإن كانت لهم

^{(1) [}المسلمين] ساقطة من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}البيت] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}فح] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج2، ص539.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}فقراء] المسلمين من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعنونتين ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج2، ص539.

منعة؛ فإنه يجب على الذين لهم قرة وشوكة، إن لم يعينوا إمام أهل العدل، ويقاتلوهم حتى [يهزموهم] (1) ويقتلوهم، وبعد الانهزام يقتلون مدبريهم (2)، واسراهم، ويجهزون على جريحهم، وأصله قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَابِعْنَانِ مِنَ الْمُوْمِنِينَ اَقْنَتُلُوا فَاصَلِحُوا بِيّبَهُمّا قَإِن عَلى بعض جريحهم، وأصله قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَابِعْنَانِ مِنَ الْمُوْمِنِينَ اَقْنَتُلُوا فَاصَلِحُوا بِيّبَهُمّا قَإِن عَلَا الإمام بعض الله على الله المناهم، فلا بأس به أيضًا؛ ثم قتلى أهل العدل [شهداء] (3)، يفعل بهم ما يفعل بالشهداء يكفنون في ثيابهم ولا يغسلون، ويصلون (4) عليهم، فأما قتلى أهل البغي، لا يصلى عليهم، سواء كان لهم منعة أو لم يكن وهو الصحيح، ولكن يغسلون، ويكفنون، ويدفنون؛ لأن هذه [من شيمة] (5) الموت (6).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يخرجوهم] من جميع النسخ.

^{(2) [}برراريهم] من (ب)، [بدرهم] من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}لا يصلون] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت [سنة] من جميع النمخ.

⁽⁶⁾ علاء الدين السعرقندي، تحقة الققهاء، مصدر سابق: ج3، ص313 - 314.

كتاب البغاة

في السراجية: إذا ظهرت جماعة ⁽¹⁾ من أهل القبلة رأيًا، ودعت إليه، وقاتلت عليه، وصارت لهم منعة وشوكة وقوة، فإن كان ذلك لظلم السلطان في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم، فإن كان لا يمتنع من الظلم، وقاتلت تلك الطائفة السلطان، فلا ينبغي للناس أن يعينوهم، ولا أن يعينوا السلطان، وإن لم يكن لأجل ذلك أنه ظلمهم، ولكنهم قالوا: الحق معنا وادعوا الولاية، فللسلطان أن يقاتلهم، وللناس أن يعينوا⁽²⁾.

[معاملة البغاة]

أ، قوله: وَإِذَا تَغَلَّبَ قَوْمُ (٥)، تغلب على ناحية كذا، أي: استولى عليه قهرًا وظلمًا.
 قوله: فِنَةُ، أي: جماعة ونصرة.

قوله(٢): وَيُشِعُ مُوَلِيهِم، أي: اللَّين ولوا أدبارهم وفروا منهم اتبعهم، وقتلهم دفعًا للفساد، والمولي: المعرض عن الحراب⁽⁵⁾ والقتال⁽⁶⁾.

قوله: وَإِنْ لَـمْ⁽⁷⁾ يَكُنَ لَهُمْ (⁸⁾ فِئَةٌ لَـمْ يُجْهَـزُ عليهم (⁹⁾، لأنه إذا كـان لهـم فئـة، فالمعرضون عن القتل يلتحقون بهم (¹⁰⁾، فيعودون ويقاتلون مع أهل العدل، بخلاف ما إذا لم يكن لهم فئة، لأنه انقطع بعضهم بجرح بعضهم، وفرار بعضهم، فلا يعودون.

^{(1) [}جماعة] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ الأرشي، القناوي السراجية، مصدر سابق، ص300.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

^{(4) [}زراه] ساقطة من (ب).

^{(5) [}الحرب] من (ب).

^{(6) [}الفتل] من (ب، ج).

^{(7) [}لم] ساقطة من (أ).

ر8) [لهم] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

^{(10) [}بهم] سائطة من (ب).

م، أَجْهَزُ عَلَى الجَريح (1)، وهو الإسراع على قتله (2).

ه، قوله: وَإِذَا تَغَلَّبَ قُوْمٌ مِن الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَلَدٍ وَخَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ دَعَاهُمُ
 إلى الْعَوْدِ إلَى الجَمَاعَةِ وَكَشَفَ عَنْ شُبهْتِهِمْ (3)، لأن عليًا ﴿ عَنْ فعل كذلك بأمل حروري (4) قبل قتالهم، ولأنه أهون الأمرين ولعل الشر (5) يندفع (6) به فيبدأ به (7).

[قتال البغاة وآثاره]

قوله: وَلَا يَسْدَوُهُمْ بِالْقِتَالِ حَتَّى يَسْدَوْهُ (⁸⁾ فَإِنْ بَدَوُهِ (⁹⁾ فَاتَلْشَاهُمْ حَتَّى نُفَرِقَ جَمْعَهُ لِمُ (¹⁰⁾، هكذا ذكر القدوري رحمه الله في مختصره، وذكر الإمام المعروف بخواهرزادة رحمه الله أنه عندنا يجوز أن يبدأ بقتالهم إذا تعسكروا واجتمعوا.

وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز حتى يبدؤوا بالتتال حقيقة؛ لأنه لا يجوز قتل المسلم إلا دفعًا لهم (11)، وهم مسلمون بخلاف الكافر؛ لأن نفس الكفر مبيح عنده (12).

⁽¹⁾ القدوري: مختصر القدوري: مصدر سابق: ص239.

⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل125.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 239.

⁽⁴⁾ حرورية: هي قرية بظاهر الكوفة، وقبل: موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا على بن أبي طالب خت فنسبوا إليها، وقال ابن الأنباري: حروراء كورة، وقال أبو منصور: الحرورية منسوبون إلى موضع بظاهر الكوفة نسبت إليه الحرورية من الخوارج وبها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا عليًا، وكان عندهم تشدد بالدين حتى مرقوا مته. وكما سيأتي ذكرها من قبل المصنف في المتن. الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق، ج2، ص245؛ ومجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص165.

^{(5) [}الشران] من (أ).

^{(6) [}يدنع] من (ب، ج).

^{(7) [}به] ساقطة من (ب).

^{(8) [}بدأ] من (أ)، [من يدأره] من (ب)، [يدر،) من (ج).

^{(9) [}بدار] من (أ)، [بداره] من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

^{(11) [}لهم] سانطة من (أ).

⁽¹²⁾ قال الماوردي: إذا اجتمع الخوارج في موضع تميزوا به عن أهل العدل ولم يخرجوا عن طاعة الإمام وقصدوا بالاعتزال أن ينفردوا عن مخالفهم ويتساعدوا على معتقدهم كانت دارهم من

ولنا أن الحكم يدار على الدليل وهو الاجتماع والامتناع، وهذا لأنه لو انتظر الإمام حقيقة القتال منهم ربما لا يمكنه الدفع فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم، وإذا بلغنا أنهم يشترون السلاح، [ويتأهبون]⁽¹⁾ للقتال ينبغي أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويحدثوا توبة دفعًا للشر بقدر الإمكان، والمروي عن أبي حنيفة هيئت من لزوم البيت محمول على حال عدم⁽²⁾ الإمام، أما إعانة (3) [...]⁽⁴⁾ الإمام (5) الحق فمن الواجب عند [الغناء]⁽⁶⁾ والقدرة (7).

قوله: فَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فِئْةٌ أُجْهِزَ عَلَى جَرِيجِهِمْ وَاتَّبِعَ مُوَلِّيهِمْ⁽⁸⁾، دفعًا لشرهم كيلا يلتحقوا⁽⁹⁾ بهم.

قوله: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِئَةٌ لَمْ يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَمْ (10) يُتْبَعْ مُوَلِّيهِمْ (11)، لاندفاع الشر بدونه. وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز ذلك في الحالين، لأن القتال إذا تركوه لم يبق قتلهم دفعًا (12). وجوابه ما ذكرنا أن المعتبر دليله لا حقيقة.

جملة دار أهل العدل تقام عليهم الحدود وتستوقى منهم الحقوق ولا يبدؤون بحرب ولا قتال ما لم يبدؤوا بالمنابذة والقتال. الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق ج13، ص119.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ينياهون] من جميع النسخ.

^{(2) [}تقدم] من (ب).

^{(3) [}الإعانة] من (ب).

^{(+) [}نیه] من (ب).

⁽ā) [للإمام] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الغني] من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهذابة، مصدر سابق، ج2، ص411.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص239.

^{(9) [}يلتحقا] من (أ، ب).

^{(10) [}رلا] من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

⁽¹²⁾ قال النووي: (إذا ألقوا سلاحهم لم يجز قتالهم، لأن الظاهر من خالهم ترك القتال والرجوع إلى الطاعة فإن انهزموا نظرت، فإن انهزموا إلى غير فئة لم يجز اتباعهم ولا يجاز على جريحهم). ودليله: ما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال لعبد الله بن مسعود: يا ابن أم عبد ما حكم من يفيء

قوله: وَلَا تُسْبَى لَهُمْ ذُرِيَةٌ وَلَا [يغنم] (1) لَهُمْ مَالٌ (2)، لقول علي عَبِيْنَ يوم الجمل: ولا يقتل أسير ولا يكشف ستر (3)، ولا يؤخذ مال، وهو القدوة في هذا الباب، وقوله في الأسير: تأويله إذا لم يكن (4) لهم فئة، فإن كانت يقتل الإمام الأسير، وإن شاء حبسه لما ذكرنا، ولأنهم مسلمون، والإسلام يعصم النفس والمال (5).

[اموال البغاة]

قوله: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُقَاتَلُوا بِسِلَاجِهِمْ إِنْ احْتَاجَ الْمُسْلِمُونَ إليه (٢٥،٥٥)، وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز والكراع (8) على هذا الخلاف، له أنه [مال] (9) مسلم فلا يجوز الانتفاع به إلا برضاه (10). ولنا أن عليًا عِشْتُ قسم السلاح فيما بين الصحابة رضوان الله

من أمتى؟ نقلت الله ورسوله أعلم، نقال لا يتبع مديرهم ولا يجهز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم روا، البيهقي والحاكم، وفي لفظ: ولا يذفف على جريحهم، وزاد ولا يغنم فيؤهم. أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب قتال أهل البغي، وقم الحديث: 2662. الحاكم، المستدرك على المصحيحين، مصدر سابق، ج2، ص168. النبووي، المجموع، مصدر سابق، ج19، ص203.

- (1) ما بين المعقوفتين وردت [يقسم] من كتاب الهداية.
- (2) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.
 - (3) [سانر] من (ب).
 - (4) [یکن] سانطه من (ب).
 - (5) المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص411.
 - (6) [إنى ذلك] من (ب).
- (7) القذوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.
- (8) الكراع: وهي الخيل والبغال والحمير. القلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق. ص379.
 - (9) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.
- (10) قال النووي: (لا يجوز الانتفاع بسلاحهم وكراعهم من غير اذنهم من غير ضرورة لقوله في الله المن يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه) ولأن من لا يجوز أخذ ماله لمم يجز الانتفاع بماله من غير اذنه ومن غير ضرورة كغيرهم، وإن اضطر إليه جاز). والحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده، عن أبي حرة الرقاشي، قال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف، باب الغصب، وقم الحديث:

عليهم بالبصرة، وكانت قسمته للحاجة لا للتمليك، ولأن للإمام العدل أن يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة ففي مال الباغي أولى، والمعنى فيه إلحاق الضرر الأدنى لدفع الأعلى (1).

في الزاد: وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُقَاتَلُوا بِسِلَاحِهِمْ إِنْ اخْتَاجَ الْمُسْلِمُونَ إِلَيه⁽²⁾، وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز⁽³⁾. والصحيح قولنا، لأن للإمام ان يأخذ سلاح المسلمين إذا احتاج إليه فلان؛ فأخذ سلاح الباغي كان ذلك⁽⁴⁾ أولى⁽⁵⁾.

ه، قوله: وَيَخْبِسُ الْإِمَامُ أَمْوَالَهُمْ وَلَا يَرْدُهَا عَلَيْهِمْ وَلَا يُقَسِّمُهَا حَتَّى يَتُوبُوا [فَيَرُدُهَا عَلَيْهِمْ وَلَا يُقَسِّمُهَا حَتَّى يَتُوبُوا [فَيَرُدُهَا عَلَيْهِمْ] (أَمَا عَلَمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِمْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِمْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِمْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ال

[جباية البغاة]

قوله: وَمَا جَبَاهُ أَهْلُ الْبَغْيِ مِن الْبِلَادِ الَّتِي غَلَبُوا عَلَيْهَا مِنَ الْخُرَاجِ وَالْعُشْرِ لَمْ يَأْخُذُهُ الْإِمَامُ ثَانِيًا (11)، لأن ولابة الأخذ له باعتبار الحماية ولم يحمهم (12).

^{1570.} أبر يعلى، مسئد أبي يعلى، مصدر سابق، ج3، ص140 النوري، المجموع، مصدر سابق، ج19، ص205 النوري، المجموع، مصدر سابق، ج19، ص205.

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص411 - 412.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

⁽³⁾ ينظر: النووي، المجموع، مصدر سابق، ج19، ص205.

^{(4) [}ذلك] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل380.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب: ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص239.

^{(8) [}لرد] ساقط من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [والاستغناء] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص412.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

^{(12) [}يجمعهم] من (ب).

قوله: فَإِنْ كَانُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ [أَجْزَأً]⁽¹⁾ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ⁽²⁾، بوصول الحق إلى الستحقه⁽³⁾.

قوله: وإِنْ لَم يَكُونُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ (أَ وَأَفْتَى) (5) أَهْلُهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَى أَنْ يُعِيدُوا ذَلِكَ (6) لأنه لم يصل [أ/ 587] إلى مستحقه. قال هِنْك: قالوا الإعادة عليهم في الخراج لأنهم مقاتلة فكانوا مصارف وإن كانوا أغنياء، وفي العشر إن كانوا فقراء فكذلك لأنه حق الفقراء وقد بينا، في الزكاة وفي المستقبل يأخذه الإمام لأنه يحميهم (7) فيه لظهور ولايته (8).

ب، الحرورية: فرقة من الخوارج فمنسوبة إلى حروراء (9) قرية بالكوفة، كان بها أول (10) تحكيمهم واجتماعهم (11) إلى عثمان شخت أجهز عليه، بضم الأول مبنيا للمفعول، من أجهز على الجريح إذا أسرع في قتله، وفي كلام محمد (12) رحمه الله: جرّحة رجل وأجهز عليه آخر، عبارة عن إنمام (13) القتل (14).

يوم الجمل: وقعة عائشة ﴿ أَبَالبَصْرة مع علي ﴿ فَكُ] (15)، سميت.........

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين وردت [اجزي] من جميع النسخ.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: ص239.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص413.

^{(4) [}ني حقه] سانطة من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [فعلي] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص239.

^{(7) [}بجمعهم] من (ب).

⁽⁸⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج2، ص412 - 413.

^{(9) [}حرورة] من (ب): [حرور] من (أ).

^{(10) [}أول] ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ المطرزي: المغرب، مصدر سابن، ص119.

^{(12) [}محمد] ساقط من (أ).

^{(13) [}تمام] من (أ).

⁽¹⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص105.

⁽¹⁵⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من (ب).

بذلك لأنها كانت على جمل اسمه عسكر(1).

ي (2)، باب ما يصير الرجل به (3) مسلما

قال ابن مقاتل الله عنه عنه الحسن الحسن الله الله قال الرجل لذمي: أسلم فقال: أسلمت؛ فهو إسلام منه في قول علماننا رحمهم الله.

[وقال نصير رحمه الله] (4): سألت (5) الحسن شخص عن نصراني؛ قال: قبلت الإسلام هل يصير مسلمًا أم لا؟ فقال: إذا قال: اشهد أن لا إله إلا الله، واشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وقبلت الإسلام، وتركت ديني؛ فقد صار مسلمًا.

وقال أبو القاسم رحمه الله: في نصراني أراد أن يشتري من رجل شيئًا فقال [له]⁶⁾ الرجل: إنما يباع هذا من مسلم، فقال: [أنا]⁷⁾ مسلم؛ لا يصير بذلك⁸⁾ مُسلمًا. وإسلام الصبي العاقل جائزٌ عندنا، خلافًا لزفر والشافعي⁹⁾ رحمهما الله¹⁰⁾.

[انواع الكفار]

ثم الكفار على ضربين: منهم من يجحد الباري سبحانه وتعالى كعبدة الأوثان، ومنهم من يُقر به ويشرك به غيره كالثنوية (11)، وإذا قال: احد من هؤلاء: أشهد أن لا إله

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص98.

^{(2) [}الباء] ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}به] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}سأل] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}بذا] من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: الماوردي: الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج13، ص171.

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

⁽¹¹⁾ الثنوية: القائلون في الربوبية بالاثنين النور والظلمة أزليان قديمان. وهم فرق من المجوس،

إلا الله، كان ذلك (1) إسلامًا منهم، وكذا إذا قال: أشهد أن محمدًا رسول الله، وذكر محمد رحمه الله في السير⁽²⁾ الكبير: إذا حمل رجل على مشرك فقال: لا إله إلا الله، كان ذلك إسلامًا منه، وكذا إذا قال: اشهد أن محمدا رسول الله، وهو ممن لا يقول ذلك فهو مسلم، ينبغي أن يُكفَّ عنه، وكذا إذا شهد برسالة محمد على وقال: أنا على الإسلام أو الحنيفية.

ومنهم من يقر بالتوحيد ويجحد بالرسالة، فإذا قال لا إله إلا الله؛ لا يصير مسلمًا بذلك، [وإذا](3) قال محمد رسول الله فقد صار مسلما.

وأما أهل الكتاب إذا قال: اشهد أن محمدًا رسول الله لا يصير بذلك مسلمًا حتى (⁴⁾ يتبرأ من الدين الذي كان عليه؛ لأن طائفة من اليهود يقرون بأنه عليه الصلاة والسلام نبي مرسل من الله تعالى مبعوث إلى العرب خاصة (⁵⁾.

ولـو قــال اليهـودي أو النـصراني: أشـهد أن لا إلـه إلا الله، وأتبـرا مــن اليهوديـة والنصرانية لا يصير به مسلمًا؛ لاحتمال أنه تبرأ من النصرانية ودخل في اليهودية، أو تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية، ولو قال أتبرأ من النصرانية واليهودية، وأدخل⁶⁾

وهي تشمل المانوية: أصحاب ماني بن فاتك الحكيم الذي ظهر في زمن سابور بن أردشير، وغيرهم من الطوائف النوية التي سميت بأصحابها، وقالوا بأن مذهبهم يعتمد على أساسين: الأول جوهر النور فاضل حسن نير صاف نقي طبب الربح حسن المنظر ونفسه نفس خيرة كريمة حكيمة نفاعة منها الخير واللذة والسرور والصلاح وليس فيها شيء من الضرر ولا من الشر، والناني جوهر الظلمة على ضد ذلك من الكدر والنقص ونتن الربح وقيح المنظر ونفسه نفس شريرة بخيلة سفيهة منتنة ضرارة منها الشر والفساد. ينظر: أبو فرج، عبد الرحمن بن علي ابن محمد (1405ه)، تلبيس إبليس، (تحقيق: السيد الجميلي)، ط1، ص57 - 58، دار الكتاب العربي، بيروت.

 ^{(1) [}ذلك] ساقطة من (ب).

^{(2) [}السير] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، والصواب ما أثبته من كتاب الينابيع.

^{(4) [}حتى] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل161.

^{(6) [}الدخول] من (ا).

في دين (1) الإسلام أو في دين محمد؛ كان مسلمًا، ولو قال أنا مسلم، أو مؤمن لا يصير به مسلمًا، وروى الحسن عن أبي حنيفة خضي [أنه] (2) يسأل أي شيء أردت بهذا القول؟ فإن قال: أردت به ترك دين النصرانية، أو اليهودية والدخول في دين الإسلام صار مسلمًا، فإن رجع عنه بعد ذلك (3) فهو مرتد يباح قتله، وإن قال: أردت بقولي أسلمت؛ أي أني على حق و[لم] (4) أرد به الرجوع عن ديني، لا يكون مسلمًا، ولو لم يسأل عنه حتى صلى مع المسلمين في المسجد أو أقر بأنه صلى بجماعة، أو أذن في بعض المساجد؛ فهو مسلم عندنا، خلافا للشافعي (5) رحمه الله (6).

وقال أبو حنيفة هيئة: لو قال المشرك: [برئت من الشرك و] (7) دخلت في الإسلام؛ لا يكون (8) مسلمًا حتى يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله، ويرئت من الشرك، ودخلت في الإسلام؛ فإن ترك واحدة في هذ، الأربعة لا يكون مسلمًا.

ولو صلى المشرك أو الكتابي في مسجد (9) [جماعة، أو أذن في مسجد] (10) جماعة؛ حكم بإسلامه، ولو صلى وحده، أو قرأ (11) القرآن، أو تلقنه لا يكون مسلمًا، وعن محمد رحمه الله إذا صلى وحده وقد استقبل القبلة؛ فقد صار مسلمًا، ولو شهد

^{(1) [}دين] سائطة من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، والصواب ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽٦) [بعد ذلك] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ما] من جميع النسخ، والصواب ما أثبته من كتاب البنابيع.

⁽⁵⁾ ينظر: الشافعي، الأم، مصدر سابق، ج1، ص195.

⁽⁶⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أني] من جميع النسخ.

^{(8) [}لا يصير] من (أ).

^{(9) [}مسجد] ساقط من (أ، ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(11) [}وقرأ] من (ب)، [أر أقرأ] من (ج).

الشهود بأنهم قد رأوه قد⁽¹⁾ صلى [سنة]⁽²⁾، ولم يقولوا مع جماعة [وهو يقول صلبتُ صلاتي]⁽³⁾؛ لا يحكم بإسلامه⁽⁴⁾.

وذكر في نوادر داود^(ق) بن [رشيد]⁽⁶⁾: لو شهدوا أنه صلى صلاة واحدة مثل صلانا واستقبل قبلتنا جعلته مسلمًا، وإن أبى الإسلام ضربت عنقه، ولو شهد جماعة أنهم رأوه قد⁽⁷⁾ حج أو تهيأ للإحرام، ولبى وشهد المناسك كلها فهو مسلم، وإن امتنع عن الإسلام فهو مرتد، ولو شهدوا⁽⁸⁾ أنه كان يلبي، ولم يروه أنه شهد المناسك؛ لم يحكم بإسلامه، فإن لبى ولم يشهد المناسك، أو شهد المناسك ولم يلب لا يصير [به]⁽⁹⁾ مسلمًا، وقال ابن مقاتل: في إمام صلى بقوم شهرًا؛ ثم قال: إني كنت مجوسيًا؛ فصلاتهم جائزة، ويضرب هو ضربًا شديدًا، ويحبس حتى يسلم.

وذكر في البرامكة (10) بانه يستتاب فإن لم ينب قتل، وروى [ابن مقاتل] (11) عن الحسن شخص في كافر أذن؛ إن كان [أذانه] (12) في وقت الصلاة يصير به مسلمًا، ويجبر على الإسلام، وكذلك إن صلى في وقت الصلاة بجماعة، وإن أذن في غير وقت

⁽١) [قد] سانطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين وردت [صلاة] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

^{(5) [}دارد] ساقط من (س).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت أرستماً من جميع النسخ، والصواب ما أثبته من كتاب البنابيع.

^{(7) [}قد] ساقط من (ب).

^{(8) [}شهد الشهرد] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽¹⁰⁾ لعل المراد به: جامع البرامكة للإمام أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة بيخت. والبرامكة: من أهل يبوتات بلخ وهم أسرة فارسية مشهورة، وكانوا أيام الدولة العباسية ذوي شأن إلى أن نفاهم هارون الرشيد وقتل جعفر بن يحيى البرمكي. ينظر: القرشي، البداية والنهاية، مصدر سابق، ح10، ص 189.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، رهو ما أنبته من كتاب الينابيع.

^{- (12)} ما بين المعقوفتين ساقظ من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

الصلاة لم يجبر، وإسلام المكر، جائز استحسانًا، فإن عاد إلى الكفر أجبر على الإسلام ولا يقتل (1)، وكذا إسلام السكران.

وذكر في كتاب الارتداد لحسن بن زياد لا يصير بالإكراه مسلمًا، وقال أبو يوسف رحمه الله: لو شهد اثنان⁽²⁾ على نصراني بأنه أسلم أجبر على الإسلام؛ فإن⁽³⁾ أبى عن الإسلام قُبِل، وقال أبو حنيفة خِشْتُ: [إذا جحد]⁽⁴⁾ لم تقبل⁽⁵⁾ شهادتهما عليه، وكذلك لو شهد به رجل وأمرأتان من المسلمين، ويترك على دينه، وجميع الكفار في هذا سواء، ولو شهد نصرانيان على نصرانية⁽⁶⁾ بالإسلام قبلت شهادتهما، وأجبرت على الإسلام، ولا تقبل⁽⁷⁾ إن امتنعت عن ذلك⁽⁸⁾.

في الزاد⁽⁹⁾: وفرقة من أهل الكتاب يقولون محمد رسول الله إلى العرب دون بني إسرائيل [أ/ 588] فهذه الفرقة لا يكون أحد منهم مسلمًا بإتيان الشهادتين حتى تبرؤوا من الدين الذي هم⁽¹⁰⁾ عليه، ولو قال واحد منهم إني مؤمن لم يكن بذلك مسلمًا، لأنهم يزعمون أن الإيمان والإسلام ما هم عليه، وما روي في الحديث، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، فإن ذلك في عبدة الأوثان وكانت الغلبة لهم في ذلك الزمان، ولو قال النصراني إني اشهد أن لا إله إلا الله وأبرأ من النصرانية لا يكون مسلمًا لجواز أن يتبرأ من النصرانية بدخوله في دين آخر من اليهودية وغيرها،

^{(1) [}لا يقبل] من (ج).

⁽أ) إنصرانيان] من (أ).

ر3) [نأن] سانطة من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أنبته من كتاب الينابيع.

⁽أ).(أ).

^{(6) [}نصراني] من (أ).

^{(7) [}لا تقتل] من (ب).

⁽⁸⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

^{(9) [}التهذيب] من (أ)، حيث وردت في حاشية النسخة.

^{(10) [}كان] من (ب).

ِ فإن قال: مع ذلك دخلت في دين^(ا) الإسلام، أو في دين محمد ﷺ كان مسلمًا، لأنه قد تبرأ من دينه ودخل في ديننا⁽²⁾.

في كفاية البيهقي (6): الوثني الذي يجحد الباري سبحانه (4) تعالى يصيرُ مسلمًا بإحدى الشهادتين، ويقول: أنا مسلم قد أسلمت على الحنيفية أنا على دين الإسلام، أو قال: دخلت في الإسلام، أو دين محمد رضي وإن مات بعد، يصلى عليه، وإن رجع يصير مرتذًا لوجود أماراته؛ لأنه كان على خلافة.

والموحد الذي يجحد الرسالة لا يصير مسلمًا بقوله: لا إله إلا الله، ويصير مسلمًا بقوله: محمد رسول الله، أو قوله: دخلت في الإسلام، أو دين محمد عليه الصلاة والسلام، وإن رجع بصير مرتذًا (6) فهذا (6) لأنه لا ينتقل عن باطله إلا بهذا، واليهودي والنصراني الذي بين ظهراني المسلمين لا يصير مسلمًا بالشهادتين، ولا بقوله: أنا مسلم، أو مؤمن حتى يتبرأ من الدين (7) الذي (8) كان عليه مع هذا لأن منهم من يقول محمد رسول الله إلى العرب دون بني إسرائيل، وهم يقولون الإسلام والإيمان دينهم (9) إذا قال اليهودي: لا إله إلا الله يتبرأ من اليهودية وأدخل في دين الإسلام، أو دبن محمد عسلمًا (19).

^{(1) [}دين] سانط من (ب).

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل380.

⁽³⁾ وهو كتاب للإمام البيهقي إسماعيل بن الحسين بن عبد الله البيهقي أبي القاسم الحنفي ولمد ستة 328 وتوفي سنة 402هـ، من تصانيفه: الخلافيات، سمط الثريا في معاني غريب الحديث: الشامل في الفروع، كفاية الفقهاء، مجرد في الفروع، نقض الاصطلام. ينظر: البغدادي: هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص209.

^{(4) [}سبحانه] ساقطة من (أ، ج).

^{(3) [}مرندا] ساقط من (ب).

^{(6) [}نهذا] ساقطة من (أ، ج).

^{(7) [}الدين] ساقط من (أ، ج).

^{(8) [}الذي] ساقط من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [بدينهم] من (ج).

⁽¹⁰⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص510 والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج4، ص150.

[شهادة أهل الكتاب بالإسلام]

في الذخيرة: قال أبو يوسف رحمه الله: إذا كانت شهادة الكتابي برسالة محمد عليه الصلاة والسلام جوابًا؛ كان دخولاً في الإسلام، وعن بعض (1) مشايخنا؛ إذا قيل للنصراني أمحمد رسول الله بحق؟ قال: نعم؛ إنه لا يصير مسلمًا، وهو الصحيح لأنه يمكنه أن يؤول(2) فيقول: إنه رسول الله بحق إلى العرب والعجم لا إلى بني إسرائيل، وكذلك إذا قيل له أمحمد رسول الله بحق إلى العرب والعجم؟ فقال: نعم؛ لا يصير مسلمًا، لأنه يمكنه أن يقول: هو رسول الله إلى العرب والعجم؛ إلا أنه لم يبعث بعد(6).

[في الاعتقاد]

في تمهيد أبي شكور السالمي رحمه الله: ثم الاعتقاد⁽⁴⁾ منها ما يوجب حكم الإيمان به كأصل الإيمان، وهو أن الكافر إذا صلى بالجماعة، أو حضر الجمعة والعيد، وصلى مع جماعة، أو أذن، أو أقام، أو حج مع المسلمين؛ فإنه يُحكم بإسلامه، ولو رجع إلى الكفر يحكم بردته، ولو صلى وحده لا يكون مسلمًا، وكذلك المسلم لو مسجد للأصنام، أو تابع الكفار بفعل من أفعالهم التي يكون دينًا عندهم؛ فإنه يصير كافرًا.

وكذلك لو أظهر من نفسه علامة الكفار كقلنسوة المجوس، والمصلى، والزنار⁶⁰، ونحو ذلك؛ فإنه يصير كافرًا سواء فعل من غير اعتقاد وسخرية، أو من اعتقاد، ولو فعل تقية، أو مكرها فإنه لا يصير كافرًا، وكذلك لو لبس لباس الكفار ما لا يكون علامة

^{(1) [}بعض] ساقطة من (ب).

^{(2) [}يول] ساقط من (ب).

⁽³⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاري الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص96، رابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج5، ص80.

^{(4) [}الاعتماد] من (ب).

⁽⁵⁾ الزنبار: هنو حزام ينشده النبصرائي والمجوسي على وسنطه. ينظر: مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ص836؛ والفيروز آبادي، محمد بن يعفوب، القاموس المحيط، ص514. مؤسسة الرسالة، بيروت.

الكفر، أو اتندى بسيرتهم التي لا⁽¹⁾ يكون دينًا عندهم وإنما يكون لهوا وإجماعا⁽²⁾؛ فإنه لا يحكم بكفره، وهذا كله بمعنى وهو أن الاعتقاد على كل⁽³⁾ شيء شرط لصحة ذلك على الحقيقة، وكل عمل [يدل على الاعتقاد فإنه يعمل عمل الاعتقاد، وكل عمل يحتمل]⁽⁴⁾ الشبهة؛ فإنه لا يدل على الاعتقاد⁽⁵⁾.

وروي عن محمد بن الحسن انه ذكر مسألة في كتاب المنتقى: إن الرجل إذا قال: لا إله إلا الله، ولم يتبرأ عن الكفر فإنه يكون منافقًا، لأن التبرؤ عن الكفر شرط لصحة الإيمان؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَكُفُرُ إِلْظَاعُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ السَّمَانَ عَالَى اللَّهُ مَا يَكُفُرُ إِلْظَاعُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ السَّمَانَ عَالَى اللَّهُ وَقَدَ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللّ

[في الإيمان وتوية الياس]

في الخلاصة: إيمان اليأس غير مقبول، ونوبة اليأس المختار أنها مقبولة (8)؛

قال الشيخ الإمام الزاهد المفسر فخر الأئمة: في تفسيره فصلا في إيمان اليأس وتوبته؛ فيقول: إن إيمان اليأس غير مسموع لأحد من العباد حتى لو آمن مجوسي وسمع منه في تلك الحالة (٩ لا يكون ذلك إيمان يأس بل يكون إيمان اختيار، ولكن مع هذا لا يثبت القول بأنه من أهل الجنة، لأن هذا في علم الله تعالى يعلم باطنه كما يعلم

⁽i) [۷] ساقطة من (i).

^{(2) [}وأجتماعاً] من (ب، ج).

^{(3) [}كل] ساقطة من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [به لا يحتمل] من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: المرصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج4، ص150؛ والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص103.

⁽⁶⁾ سورة البقرة، الآية: 256.

 ⁽⁷⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيحان، مصدر سابق، ج3، ص509؛ والأندريتي، الفتاوى التاتارخانية،
 مصدر سابق: ج4، ص96.

⁽⁸⁾ خلاصة الفتاوي، للإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري المتوفي 542هـ، مخطوط، جامعة الملك سعود، عدد لوحاتها: 379، تحت رقم: 1515، ل352.

^{(9) [}الحاجة] من (ب).

^{(1) [}كافر] ساقط من (ب).

^{(2) [4]} ساقطة من (أ).

^{(3) [}سانطة] من (ب، ج).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي وهناك قال في حق قوم يونس عليه السلام).

^{(5) [}بنودان] من (أ)، [بنودار] من (ج).

^{(6) [}بشان] من (أ، ج).

^{(7) [}جديد] ساقط من (أ، ج).

^{(8) [}كه] من (أ).

^{(9) [}من] من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من (ب، ج).

ر بکو دابندیم $^{(1)(2)}$.

فإن قيل: إذا كان المؤمن لا يترك الإيمان [في حالة الاختيار] (6)، وفي حالة اليأس كل [...] (6) كافر يؤمن، والمؤمن لا يترك الإيمان فما (5) هذا الخوف [وهو خوف] (6) الخاتمة قلنا: هذا الخوف في حالة الاختيار لا في حالة اليأس، فإنه إذا كان مرتكبا للذنوب مصرًا انقطعت اللطيفة من الله تعالى، وثباته على الإيمان بفضل الله تعالى ولطف، وإذا انقطعت اللطيفة يختار الكفر: [أ/ 589] وذلك الوقت وقت اجتماع الشدائد والمكاره وابتلاع المرادات فلعله يجري على لسانه في حالة الاختيار ما يذهب به دينه وإيمانه، ولعله اعتقد شيئًا باطلاً فيظهر ذلك عند النزع (7).

وما روي عن أبي حنيفة هيئ انه قال: أكثر ما يسلب الإيمان عند النزع، والمراد به هنا (١٥) انه يظهر ذلك عند النزع، إلا أن يكون المراد به حقيقة السلب، جننا إلى توبة المؤمن عند اليأس فنقول: [إنه] (١٥) لو قلنا: إنه لا تقبل توبته عند اليأس أبطلنا حرمة الإيمان، وقيمته، وسوينا بين المؤمن والكافر، وإن [قلنا انه يقبل من سوينا بين] (١٥) حالة الاختيار، والاضطرار، وأثبتنا الإيمان لكل فاسق شرير من العذاب فإنه ما من فاسق إلا ويتوب عند النزع فلا يبقى لفاسق خوف العذاب فيكون هذا تمسكا بمذهب المرجئة؛

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية ركم يوفق مصدري في ترجمته لأنه باللغة الفارسية القديمة.

⁽²⁾ ينظر: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (1992)، رد المحتار على الدر المختار، ط2، ج4، ص230 - 231، دار الفكر، بيروت.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}وقت] من (ب).

^{(5) [}ني] من (ب).

⁽⁶⁾ ما ين المعفرفتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، ج2، ص190.

^{(8) [}فيما] من (ب: ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من (أ: ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

فالأسلم والأولى أن يقال: بأن التوبة في ذلك الوقت معلق بمشيئة الله تعالى إن شاء قبل لحرمة إيمانه، وإن شاء رد لنا خيره إلى حالة الاضطرار (1).

وقال أهل خراسان: التوبة في حالة اليأس من المؤمن لا تقبل، لأنه ارتفع الأمر عن العبد وقت اليأس فلا تقبل توبته كما بعد الموت، وهذا تاب بعد زوال الخطاب، ولأن قبول التوبة ثواب، ولا ثواب إلا للمختار، وعند المعاينة صار مضطؤا.

وذكر في الأصل⁽²⁾ تفسير يعقوب بن سفيان⁽³⁾ عن النبي ﷺ أنه فسر قوله تعالى: ﴿ لَنُمَّ يَتُوبُوكَ مِن فَرِيبٍ ﴾ (النساء: 17)، وقال: ﴿إِن الله تعالى يقبل توبته أن ما لم يغرغر) أن بعني ما لم يظهر اليأس فإن ذلك وقت ظهور اليأس، قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتُهُ مُ إِلْبَالُسَاءُ وَالضَّرَاءِ ﴾ (الأنعام: 42) [باساء ننكى وسختى بود وضراء رنج ويماري يود يعني نكرفتيم شان هم بنقصان مال وهم بنقصان تن] أن ﴿ فَلَهُمْ يَشَرُعُونَ ﴾ (الأنعام: 42)، [تازاري كنند وبركردند وبندكيرند جون بلا ايد تضرع وزارى بايد تا بلا بكردد واين بلا رنج ونقصان مال وعذاب باس نيست] أن، قوله تعالى: ﴿ فَأَوْلَا كَانَتَ قَرْيَةً بكردد واين بلا رنج ونقصان مال وعذاب باس نيست] أنه، قوله تعالى: ﴿ فَأَوْلَا كَانَتَ قَرْيَةً اللهُ وَالِينَ بلا رنج ونقصان مال وعذاب باس نيست

 ⁽¹⁾ ينظر: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج1، ص107،
 دار إحياء التراث العربي، بيروت.

^{(2) [}الأصل] ساقطة من (أ، ج).

⁽³⁾ هو: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي أبو يوسف الفسوي من أهل فسا الحافظ عن أبي عاصم وأبي نعيم وعنه النسائي والترمذي وعبد الله بن درستويه وغيرهم ثقة مصنف خير صالح مات 277هـ، وقبل بعدها. ينظر: الدمشقي، الكاشف، مصدر سابق، ج2، ص394؛ والبستي، الثقات، مصدر سابق، ج9، ص287.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [تربة العبد] من (ج).

⁽⁵⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن ابن عمر، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن، رقم الحديث: 3537، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص547، وأحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص1721.

 ⁽⁶⁾ ما بين المعفوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي البأساء هو النضيق والصعوبة والنضراء الألم والمرض بعني ابتليناهم بنقص المال والجسم).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارمية، ومعناها (أي حتى يتضرعوا ويرجعوا لأن البلاء إذا أتى يجب التضرع والخضوع حتى يذهب البلاء).

مُامَنَتُ (يونس: 98) أي: فلم تك أهل قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها في ذلك الوقيت ﴿ إِلَّا قَرْمَ يُولُسُ لَمّاً مَامَنُوا كُشُفنا عَنْهُمْ عَذَابَ الْفِرْي ﴾ (يسونس: 98) [هيج كررهي نبوده است كى ايمان نياورد؛ اند بوقت باس كه ابشان را از آن ايمان باس نفعي بوده است مكر قوم يونس را وان خصوصية ايشان را بدان بود كه ايمان ايشان بوقت بركشتند وايمان غر ايشان بوقت باس نه آز بيم عذاب بدان دليل كه جون عذاب بوقت بركشتند وايمان غر ايشان بوقت باس از بيم عذاب بود دليل بر ان كه جون عذاب بشان برود بكفر بازكر ايشان بوقت باس از بيم عذاب بود دليل بر ان كه جون عذاب بشان برود بكفر بازكر الشان بوقت باس از بيم عذاب بود دليل بر ان كه جون عذاب بشان برود بكفر بازكر الشاس از بيم عذاب بود دليل بر ان كه جون عذاب بشان برود بكفر بازكر الشاسير (٤٠)، كما قال: ﴿ وَلَوْرُدُوالْهَادُوالِهَا نَهُواعَنَهُ ﴾ (الأنعام: 28) هكذا ذكر في أغلب التفاسير (٤٠).

والصحيح إن لم يكن إيمانهم إيمان يأس، وذلك العذاب كان لهم بمنزلة رفع الطور فوق قوم موسى عليه السلام، وكالسيف لأهل بدر، والقتل للكفار؛ ألا نرى أنه لم يزل عنهم الخطاب، ولم يسلب عنهم الاختيار فلاذ هو عنهم الروح، ولا تغيرت صورتهم مع بقاء الروح، ولا عاينوا الملك، ولا شيء من أحكام الآخرة، وبدليل أنه سمع منهم الإيمان وإيمان اليأس غير مسموع لنا، لأنه لو سمع بحكم بإيمانهم حتى يدفنوا في مقابر المسلمين، ويصلى عليهم فدل أنه كان منهم إيمان اختيار لا إيمان يأس بدليل أن الله تعالى قال: ﴿ فَلَمْ يُكُ يَنفَمُهُمْ إِيكُنُهُمْ لَمَا رَأَوْ الْمَاسَ وقع التناقض في استثناء بالذين خلوا من قبل، فلو قلنا: بأنه قبل إيمانهم عند اليأس وقع التناقض في كلام الله تعالى فدل أن ذلك إيمان اختياري التأويل الصحيح للآية والله أعلم،

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي لم بكن هناك قوم لم يكونوا مؤمنين إلى وقت نزول البأس فآمنوا عند البأس فنقعهم إيمانهم الا قوم يونس وخصوصيتهم هو الأجل أن إيمانهم وقت البأس لم يكن من خوف العذاب بدليل لو أن إيمانهم كان من خوف العذاب لكفروا عند زواله).

⁽²⁾ ينظر: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني (1995)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ج6، ص295، دار الفكر للطباعة والنشر، يبروت. والطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر (1405هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج11، ص171، دار الفكر، بيروت.

﴿ فَلَوَلَا كَانَتَ فَرَيَةً مَامَنَتَ فَنَعَمَهَ آلِيكُنُهُما ﴾ (يونس: 98)؛ ثم الكلام إلا قوم يونس ابتداء؛ إلا بمعنى لكن أي: ولكن قوم يونس صلوات الله عليه لما آمنوا إيمان اختيار كشفنا عنهم عذاب الخزي، وإلا (1) بمعنى لكن كثير في القرآن (2).

قال الله تعالى: ﴿ لَمُسَتَعَلَيْهِم بِمُصَيِّطِرِ ﴾ إِلّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ (الغاشبة: 22، 23) يعني لكن من تولى وكفر. قوله: ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الظُّورَ ﴾ (البقرة: 63) أي: فوق رأسكم الجبل [كفيتم اكر قبول كنيد وارالي كوه برشمان زينم معتزلة عليهم اللعنة كويند كه برد اشتن كوه بر سر ايشان كرامت ايشان را بود تا سايه دارد شان جه اكر از بهر قبول إيمان (أن) واحكام توريث كوش لازم ايداز خداى الله جبر كردن على بر ايمان (أن) والجبر على الإيمان لا يجوز وإيمان المجبور غير مقبول.

الجواب: قلنا لما كان هذا إكراها على الإيمان لا جبرًا، والإكراه على الإيمان جائز، والجواب: قلنا لما كان هذا إكراها على الإيمان لا جبرًا، والإكراه على الإيمان والفقر، والجبر لا يجوز، وهذا لأن الجبر يسلب الاختيار كما في الموت، والمرض، والفقر، [بنده دريتها مجبور است لا جرم ورا اختيار نيست]⁽⁵⁾، والإكراه لا يسلب عنه الاختيار، وقوله: ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ولكن يسلب عنه الرضا لا غير، وقوله: ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس: 99) هذا منسوخ بآية القتال والله أعلم (6).

⁽b) [e [a] ac (b)

⁽²⁾ ينظر: السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد أبو اللبث السمرقندي، تقسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، (تحقيق: محمود مطرجي)، ج2، ص132 - 133، دار الفكر، بيروت. والزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج2، ص353.

ر3) [الإسلام] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي قلنا إما أن تقبلوا أو نسقط عليكم الجبل والمعتزلة قالوا: إن رفع الجبل عليهم هو كرامة لهم حتى يظلهم والا سيكون هذا جبرا على الادان.

⁽⁵⁾ ما بين المعتمونتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (العبد في هذا مجبور ولا اختيار له).

⁽⁶⁾ ينظر: البيضاري، ناصر الدين أبو الخبر عبد الله بن عمر بن محمد، أنوار النتزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ج5، ص485، دار الفكر، بيروت. والرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تفسير القرآن، (تحقيق: أسعد محمد الطيب)، ج1، ص129، المكتبة العصرية، صيدا.

$2^{(1)}$ ، فصل ما $2^{(2)}$ يصير المسلم به كافراً $2^{(1)}$ وما لا يصير

قال أبو حنيفة هيئت: في السير الكبير لا يكون الكفر كفرًا حتى يعقد عليه القلب، وذكر في كتاب المخارج لموسى بن نصير الرازي⁽⁴⁾ رحمه الله قال علماؤنا هيئته أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وزفر، والحسن بن زياد رضوان الله عليهم: كل من كفر بلسانه طائعًا وقلبه مطمئن بالإيمان؛ فهو كافر بالله تعالى لا ينفعه ما في قلبه من الضمير.

وإنما يُعرف المؤمن من الكافر بلسانه فإذا كفر بلسانه كان كافرًا عند الله تعالى وعندنا، ولا يكون مؤمنًا عند الله تعالى، وعن أبي يوسف لو أراد أن يقول لا إله إلا الله فجرى على لسانه بطريق الخطأ مع الله إله فلا شيء عليه فيما بينه وبين الله تعالى، وعن محمد رحمه الله لو أراد أن يقول: أكلت فقال⁶⁾: كفرت لم يكفر⁶⁾، وهذا القول محمول على انه فيما بينه وبين الله تعالى، [وأما في القضاء فقد كفر.

وعن أبي حنيفة على أمر رجلاً أن يكفر بالله] (أ)، نقد كفر هو قبل أن يكفر المأمور، [أ/ 590] ولو عزم [على] (أ) أن يأمرهُ بالكفر فكذلك، ولو قال النصراني:

والغرناطي، محمد بن أحمد بن محمد الكلبي (1983)، النسهيل لعلوم التنزيل، ط4، ج2، ص99، دار الكتاب العربي، لبنان.

^{(1) [}الباء] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}نيما] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ هو: أبو سهل موسى بن نصر الضربر البغدادي الحنفي المعروف بالرازي من أصحاب محمد ابن الحسن الشيباني، له من النصائيف كتاب الخراج وكتاب المخارج مختصر في الفروع. البغدادي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص477.

^{(5) [}نقد] من (ج).

^{(6) [}لم يكفر] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

لرجل اعبرض علي الإسلام حتى أسلم فقال [له] (أ): اذهب إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الإسلام فتسلم؛ فإنه يكفر، وقال أبو الليث رحمه الله: سألت عن ذلك أبنا جعفر فقال: لا يكفر، ولو أفتى لامرأة بالكفر حتى تبين من زوجها، فقد كفر من قبلها، وتجبر المرأة على الإسلام، وتضرب خمسة وسبعين سوطًا، وليس لها أن تتزوج إلا بزوجها [الأول] (2)، هكذا قال أبو بكر (3) رحمه الله، وكان أبو جعفر يفتي بهذا ربه ناخذ (4).

وقال ابن مقائل رحمه الله: لو قال الخمر حلال وهو يعلم بأنه حرام فقد كفر، وقال أبو نصر رحمه الله: ولو قال: [تا حرام يابم حلال⁽⁵⁾ را جه كنم]⁽⁶⁾ لم يكفر وهو عاص، وقال إبراهيم بن رستم⁽⁷⁾ إن من زعم أن إنيان المرأة الحائض حلال فقد كفر، ولو تشاجر مع امرأته فقال بالفارسية: [هر زماني كافرشوم⁽⁸⁾ يكفر]⁽⁹⁾، وكذلك إذا قال: إن كان غذا كذلك؛ وإلا أكفر، فإنه يكفر في الحال، ولو قال الرجل لامرأته ينبغي لكِ أن تسجدي لله، ولي سجدة لا يكفر، لأن المراد من هذه السجدة الشكر والمنة، وقال أبو نصر (10) رحمه الله تعالى: لو قال امرأتي أحب إلي من الله تعالى فليس بمسلم، وكذلك

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽³⁾ في الناتارخانية ورد الكرخي وهو الأصح والله أعلم. ينظر: الأندريتي، الفناوى الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص272.

⁽⁴⁾ الرومي: الينابيع، مصدر سابق، ل161.

^{(5) [}طلال] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي مادست قادرا على الحرام ماذا أفعل بالحلال).

⁽⁷⁾ هو: إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي أحد الأعلام تفقه على محمد بن الحسن، وسمع من مالك والثوري وشعبة وحماد بن سلمة وهو خراساني مروزي وغيرهم، مات في اليوم العاشر وهو يوم الأربعاء لعشر بقين من جمادي الآخرة سنة 211هـ. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص37 - 38.

^{(8) [}بشوم] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (في أي وقت أكفر يكفر).

⁽¹⁰⁾ هو: أبو نصر محمد بن سلامه البلخي

. كل من كان خلقه أحب إليه من الله تعالى يستتاب عن ذلك ويجدد عقد النكاح بعد التوبة⁽¹⁾.

وعن أبي منصور الماتريدي⁽²⁾ من قال للسلطان الظالم عادل [يكفر، وقبل يجب أن] (⁽³⁾ لا⁽⁴⁾ يُكفر؛ لأنه قد يعدل في بعض الأشياء، ولو ارتد الصبي العاقل يجبر على الإسلام في [قول أبي حنيفة ومحمد شخضاً] (⁽⁵⁾ ولا يقتل، وقال أبو يوسف رحمه الله: ارتداده لا يصح، ولو بلغ وهو مرتد أجبر على الإسلام [ولم يقتل] (⁽⁶⁾ في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما (⁽⁷⁾).

وقال أبو القاسم⁽⁸⁾: لو طالب رجلاً شيئًا؛ فقال: [اكرى اوخداي جهانست ازوي بستانم] (9) فقد كفر؛ فإن تاب ورجع وإلا ضرب⁽¹⁰⁾ عنقه، وإن قال [اكر اوبيغا مبراست] (11) كان أيسر، ولو قيل لرجل [حكم (12) خدا جنين است] (13) فقال: من حكم

⁽¹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

⁽²⁾ هو: محمد بن محمد بن محمود أبو منصور المائريدي، وأصله من سمرقند إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين، تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني وتفقه عليه الحكيم القاضي إسحاق بن محمد السمرقندي وغيرهم، توفي 333ه، ومن تصانيفه: النوحيد، ومآخذ الشرائع، وتأويلات أهل السنة، وغيرها. ينظر: الزركلي، الأعلام للزركلي، مصدر سابق، ج7، ص19.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(4) [}Y] سانطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت قولهما من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161.

⁽⁸⁾ هو: أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار البلخي الفقيه المحدث، تفقه على أبي جعفر المغيدواني وسمع منه الحديث، ركان إماما كبيرا ببلخ، توفي 326هـ، لبلة الاثنين من شهر شوال. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص78.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي إذا كان رب الكون فسآخذ، منه).

^{(10) [}لا يضرب] من (ب): [وإلا يضرب] من (ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إذا كان رسولًا).

^{(12) [}حكم] ساقط من (أ).

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي حكم الله هو كذا).

[خدا راجه دانم يا جة كتم] (1) فهذا استخفاف بأمر الله تعالى فيكفر.

وكذلك إذا قال في جواب المؤذن كذبت، ولو قال لخصمه الله بيني وبينك حاكم؛ فقال له: [حداي عز وجل حاكم رانشايد]⁽²⁾ فقد كفر، وإن قال [كافري به ازين كارست]⁽³⁾ لا يكفر، ولو قال لرجل الست بمسلم؛ فقال: لا؛ يكفر؛ إلا أن يغلط في ذلك، ولو قالت المرأة [لعنت⁽⁴⁾ خداي برشوى دانشمند باد]⁽⁵⁾ فإنها تكفر إن أرادت به الاستخفاف بالشريعة، ولو قالت: [كافر بودن به است ازانكك باتوبودن]⁽⁶⁾ قيل بأنها كفرت والأولى أن لا تُكفر.

ولو قال لرجل: [هرروز هم جون تواز كل بكنم]⁽⁷⁾، وأراد به أنه يخلق ويصور [مثله]⁽⁸⁾ لحمًا ودمًا فقد كفر، وإن أراد به صفته لا يكفر، ولو قال أعطني حقي، وإلا آخذ منك يوم القيامة، فقال: [تومرا كجايأبي دران ابنوهي]⁽⁹⁾ لا يكفر، ولو قال: [اكر فلان بيغامير بودى من برونكرويدم]⁽¹⁰⁾ يكفر كما إذا قال لو أمرني الله بأمر لا أفعله، أو لا أؤمن، أو قال لو أمرني الله بعشر صلوات فإني لا أفعلها، أو قال: لو كانت القبلة من هذه الناحية ما كنت أصلى.

ولو قيل له في حال الغضب أما تخشى من الله تعالى فقال: لا يكفر وينبغي له أن يعود إلى الإسلام، وعن محمد رحمه الله لو ادعى على رجل الكفر فجحده فالجحود

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي وما يعرفني بحكم الله أو وماذا أفعل بحكم الله.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لا يصلح الله حكمًا).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي الكفر أحسن من هذا العمل).

^{(4) [}كفت] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لعنة الله على الزوج العالم).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي الكفر أحسن من بقائي معك).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين وردت باللغة القارسية، ومعناها (في أي يوم سأصنع من الطين مثلك).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي كيف ستجدني ذلك اليوم).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لو كنت الرسول الفلاني لم أصدقك).

منه توبة وإسلام، وقال إبراهيم بن يوسف (أ) لو صلى رياء فلا أجر له، وعليه الوزر، وقال بعضهم: يكفر، وقال بعضهم: لا أجر له ولا وزر عليه، وهو كأن لم يصل (2).

ولو قال المريض: إن شنت توفيتني مسلما، وإن شنت توفيتني كافرا فقد صار كافرا، ولو قال الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى فقد كفر؛ إلا أن يكون متأولاً، ولو قال المدعي للحاكم: حلفه بالطلاق فقد اختلفوا في كفره، ولو قال: [اكر بيغا مبران وفرشتكان كواهي دهند استوار ندارم] (3 كفر، ولو عاب النبي على بشيء من العيوب يكفر، وكذا فال بعضهم: إذا قال لشعره على شعير (7×6).

[في مصباح الدين ومفتاح اليقين (8): ولو قال لغيره: [خداي داندترا بيوسة بدعاء يادمي دارم] (9)؛ فقد اختلف المشايخ في كفره، صبي يبكي فيطلب أباه وأبوه بصلي فقال الرجل للصبي: [مكرى كه بدر تو لقاء الله ميكند] (10) فهذا ليس بكفر، لأن معناه خدمت الله [مي كند] (11)، وإذا قال فقيه [أي دانشمندك، وقال: لعلوي أو علوك] لا يكفر

⁽¹⁾ هو: إبراهيم بن يوسف بن ميمون بن قدامة البلخي الإمام المشهور كبير المحل عند أصحاب أبي حنيفة وشيخ بلخ وعالمها في زمانه لزم أبا يوسف حتى برع وروى عن سفيان بن عيينة، وغيرهم، ترفي سنة241هـ، وقبل 61.

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل162.

⁽³⁾ ما بين المعفوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لو شهد الرسل والملائكة لم أصدق).

^{(4) [}وكذا من] ساقطة من (ب)، [ولهذا) من (ج).

^{(5) [}الشعرة] من (أ).

^{(6) [}نعبر] من (أ).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل161 - 162.

⁽⁸⁾ لم أوفق في العثور على ترجمة لهذا الكتاب.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ولم يوفق مصدري في ترجمته لأنه باللغة الفارسية القديمة.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لا تبكي أبوك يلقى الله).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقونتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي يخدم الله).

إن لم يكن قصده الاستخفاف بالدين](2x1).

في التمهيد^{(دُبراء}ُ: القول في الاستثناء، والشك في الإيمان

اجتمعت الفقهاء من أهل السنة والجماعة أن من شك في إيمانه فإنه يصير كافرًا، ومن شك في إيمانه فإنه يصير كافرًا، ومن شك في إيمان الغير، أو قال له يا كافر؛ ينظر: إن كان فيه شبهة الكفر فإن الشاتم له بالكفر لا يصير كافرًا، وإن لم يكن فيه شبهة الكفر فإنه يكفر؛ بيانه أن المشكوك فيه إن كان عريفًا (5)، أو عشارًا (6)، أو عوائًا (7)؛ فإن الشاتم له بالكفر، والشاك في إيمانه لا (8) يصير كافرًا (9).

[م، العريف السيد انه عارف بأحواله](10)، وإن كان فأسقًا معلنا مصرًا على فسقه جاهلا في علوم الدين؛ إن كان يقول له: يا كافر، فإن القائل يصير كافرًا، وإن شك في إيمانه لا يصير كافرًا، وإن ارتكب الكبائر ولم يصر على ذلك، ولم يعلن، أو هو عالم بعلوم الدين فإنه لا يجوز الشك في إيمانه، [ومن شك في إيمانه](11) يكون مبتدعًا، وهذا كله راجع إلى معنى، وهو إن المعاصي لا توجب سلب الإيمان، ولكن نسيان

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽²⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاري التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص240.

⁽أ) [التهذيب] من (أ).

⁽⁴⁾ ولعله في كتاب التمهيد: وهو للإمام أبي المعين ميمون بن محمد النسفي الحنفي المتوفى سنة 508هـ مختصر أوله الحمد الله الذي لا يحمد على نعمه إلا بنعمة منه... إلخ. ولم اعثر عليه. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج1، ص484.

⁽⁵⁾ وهو: الرجل العراف. ينظر: مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص595.

 ⁽⁶⁾ وهو الرجل الظالم الذي يأخذ من القوم عشر أموالهم. ينظر: قارس بن زكريا، أبو الحسين أحمد
 (1979)، معجم مقاييس اللغة، (المحقق عبد السلام محمد هارون)، ط2، ج4، ص324، دار
 الفك، يدوت.

⁽⁷⁾ وهو: الرجل الواشي. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، جـ35، 431.

^{(8) [}لا] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاوي التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص277.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

التوبة، وتحقير الذنب، وعدم رؤية العقوبة بالذنب يوجب سلب الإيمان، وكذلك من لم ير المعاصي قبيحًا، ولم ير الطاعة حسنًا، أو لم ير الثواب⁽¹⁾ على الطاعة ⁽²⁾؛ فإنه يصير كافرًا، ومن يتوهم في هذه المعاني بدليل أفعاله يجوز الشك في إيمانه، ومن تلفظ بلفظ مثل هذه فإنه يحكم بكفره ⁽³⁾.

ومعنى الشك في الإيمان هو أن يعرف الله تعالى، ويعرف رسوله ويقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويصدق في ذلك؛ ثم يشك فيه بأن هذا [أ/ 591] الإيمان، وهذا القول هل هو إيمان منه؟ أم هو مزيل للكفر؟ فهذا هو الشك في الإيمان، والإيمان لا يثبت مع الشك⁶⁰.

وروى حماد بن أبي حيفة (5) خيف انه دخل المدينة، ونزل عند مالك رحمه الله بعد وفاة أبي حنيفة خيف؛ فقال له: كان أبي لا يقول في القرآن إلا كلام الله غير مخلوق، وكان يفضل الشيخين (6)، ويحب الخَتَنَين (7)، ويؤمن بالقدرين، وكان لا يُكفر أحدًا من أهل القبلة بالذنب، وكان لا يشهد (8) لأحد من المسلمين بالجنة، ولا بالنار بعينه، وكان لا يقول بالشك في الإيمان؛ فقال مالك رحمه الله: وما الشك؟ فقال: عندنا أقوام يؤمنون بالله ورسوله؛ ثم يقولون: لا ندري أن هذا القول هل هو إيمان أم لا؟ وهل هو أخرجنا من الكفر بهذا القول أم لا؟ فتيسم مالك خيف تعجبًا منهم، ولأن من

⁽۱) [رجوب] من (ا).

^{(2) [}الطاعات] من (أ).

⁽³⁾ ينظر: ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق: ج5، ص583؛ والأندريتي، الفتاري الناتارخانية: مصدر سابق، ج4، ص266.

⁽⁴⁾ ينظر: الأندريتي، الفتارى الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص277.

⁽⁵⁾ هو: أبو إسماعيل حماد ابن الإمام أبي حنيفة النعمان بن نابت كان على مذهب أبيه رضي الله تعالى عنه، وكان نقيها من الصلاح، والخير على قدم عظيم، توفي في ذي القعدة سنة 176هـ رحمه الله تعالى. ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج2، ص205.

⁽⁶⁾ يعنى: الخليفتين أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب عينض.

⁽⁷⁾ يعني: الخليفتين عثمان بن عفان رعلي بن أبي طالب عِيشَك.

^{(8) [}لا يشهد] سانطة من (ب).

شك في الإيمان فقد أنكر النص، لأن الله أمر بالإيمان بهذا القول، وبهذا الإيمان، وعلم بالقرآن صفة الإيمان بقوله تعالى: ﴿ فَأَعْلَزَأَنَهُ لَآ إِللَّهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ ﴾ (محمد: 19)، وقوله: ﴿ شَهِدَاللَّهُ أَنَهُ لَآ إِلَّهُ مُو ﴾ (آل عمران: 18)؛ ثم سماهم مؤمنين بهذا القول، وبهذا الإيمان، ومن شك في صحة ذلك فإنه يُكفر.

وأما الاستثناء: في الإيمان هل هو شك أم لا؟ فقال بعض الفقهاء: بأن هذا شك في الإيمان، وقال بعضهم: ليس بشك.

وصورة الاستثناء: وهو أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله على وهذا هو المذهب عند الشافعي رحمه الله، ولو قال: آمنت بالله إن شاء الله تعالى لا يصح إيمانه ويصير كافرًا، وقال أبو حنيفة خضه: ينبغي له أن يقول: أنا مؤمن حقًا، وهذا هو الأصح، لأن الله تعالى مدح أهل الإيمان، وقال تعالى: ﴿ أُولَيْكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًا ﴾ (الأنفال: 4)، فإن قبل: إن الله تعالى وصفهم بصفة قبل هذا؛ شم سماهم مؤمنين حقًا، وهو قول في تعسالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ اللَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَاينتُهُ وَلَا تَعَالَى وَالْمُونِينَ عَلَيْهِمْ ءَاينتُهُ وَلِينانا ﴾ (الأنفال: 2).

الجواب: هذه صفة المؤمن لا صفة الإيمان، ونحن كذا نقول: إن المؤمنين يتفاوتون، فإن رُب مؤمن يكون أصلح من الآخر، فأما في الإيمان لا تفاوت فيه، فالفاسق والمصلح في الإيمان سواء كما في الكفر، وهكذا روي في الأخبار، (أن النبي التفيل رجل من الأنصار يقال له حارثة؛ فقال له: كيف أصبحت يا حارثة؛ فقال: أصبحت مؤمنًا حقًّا؛ قال عليه الصلاة والسلام: إنه لكل حق حقيقة الخبر إلى آخره) أم قال: عليه الصلاة والسلام عبد نور الله الإيمان في قلبه؛ ثم قال له: أصبحت فألزم، دل إن هذا مشروع على الحقيقة (2).

⁽¹⁾ أخرجه الطبراني في معجمه، باب الحارث بن مالك الأنصاري، رقم الحديث: 3367. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أبوب أبو القاسم (1404هـ)، المعجم الكبير، (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي)، ط2، ج3، ص266، مكتبة الزهراء، الموصل.

⁽²⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاوي الثانارخانية، مصدر سابق، ج4، ص277.

فإن قبل ما تقولون في علم الله، وحكمه ماذا يكون؟ لأن الله تعالى يعلم عواقب الأمور، وكل من علم انه يموت [كافرًا لا يموت مسلمًا، ولا يتبدل] (1) ذلك، ولعل هذا الرجل يقول: أنا مؤمن حقًا (2)، وفي علم الله أنه يموت كافرًا.

الجواب: قلنا كما أن الله تعالى يعلم عواقب الأمور، كذلك يعلم مبادئ الأمور، وكل من كان مؤمنًا في الحال في علم الله، وكذلك مع أن علم الله تعالى يعلم (أنه يموت كافرًا، فإنه لا يصير كافرًا في الحال ما لم يوجد منه الكفر، كما أن الله تعالى يعلم أن العالم يفنى فلا يصير فائيًا في الحال، وكذلك يعلم إن أهل الجنة يدخلون الجنة، وإن أهل النار [يدخلون النار] (4)، ومع ذلك يؤخر إلى أوقانها، كذلك ههنا (5).

وروي عن سفيان التوري⁽⁶⁾ أنه كان يقول: أنا مؤمن في الحال عندي⁽⁷⁾ حقًا، ولا أدري عند الله ما حالي، وأنا مؤمن عند الله إن شاء الله، [وقال أبو حنيفة خضي أنا مؤمن لأن حقًا عندي، ومؤمن عند الله إن شاء الله تعالى]⁽⁸⁾، وقال بعضهم: لا خلاف في المسألة؛ لأن الشافعي رحمه الله قال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى على وجه الخوف، وقال أبو حنيفة خشي : أنا مؤمن حقا على وجه (9) حسن الظن بالله، والأصح أن

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [مسلما أو لا] من (أ).

^{(2) [}حقا] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}يعلم] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

 ⁽⁵⁾ ينظر: ابن أبي العز، محمد بن علاء الدبن علي بن محمد الأذرعي الصالحي الدمشقي (1391هـ).
 شرح العقيدة الطحارية، ط4، ج1، ص274 - ص395، المكتب الإسلامي، بيروت.

⁽⁶⁾ هو: سفيان بن سعيد الإمام أبو عبد الله الثوري أحد الأعلام علما وزهدا حدث عنه حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل وغيرهم، قال ابن العبارك: ما كتبت عن أفضل منه، وقال ووفاء لم ير سفيان مثل نفسه، توفي في شعبان سنة 161ه عن أربع وستين سنة. الدمشقي، الكاشف، مصدر سابق، ج1: ص449.

^{(7) [}عندي] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}وجه] سانط من (أ).

المذهب عند أبي حنيفة على أنه قال: أنا مؤمن عند الله (1)، وعند الملائكة، وفي اللوح، وفي علم الله تعالى.

وقال الشافعي رحمه الله: أنا مؤمن عند الناس، وعند الملائكة، [وأما في اللوح]⁽²⁾، وفي علم الله تعالى فلا أدري إن شاء الله تعالى أكون مؤمنًا، [وتحقيق هذا ما⁽¹⁾ ذكرنا أن الله تعالى يعلم الأشياء كما هي في الحال، كما أن أبا بكر خبّت حين كان كافرًا فإن الله تعالى، تعالى]⁽⁴⁾ علم أنه كافر، وإذا أسلم علم أنه مسلم، وكتابة اللوح الموافق لعلم الله تعالى، فصح ما قلنا⁽⁵⁾.

في النسفية: وسئل عن قتل الأعونة، والسعاة، والظلمة في الفترة؟ فقال: يباح لأنهم ساعون في الأرض بالفساد، قيل: إنهم يمتنعون عن السعي بالفساد في أيام الفترة، ويختفون؛ فقال: ذلك امتناع ضروري، ﴿ وَلَوْرُدُوْ الْعَادُو الْعَامُ وَاعَنَهُ ﴾ (الأنعام: 28) كما نشاهد، قال لقد سألت الإمام أبا شجاع عنه؛ فقال: يباح قتلهم ويثاب قاتلهم، قال: وكان رجلان من أفضل الأعونة يقرآن كتاب التوحيد، وهما الجعلي والخطبي فلما خرجا أثنى عليهما بعض أصحابه؛ قال: نعم لو كانا مسلمين؛ قيل: وكيف؛ قال: من شرط الإسلام الشفقة على أهل الإسلام [...] (6)، والفرح بفرحهم، والحزن بحزنهم، والأعونة بخلاف ذلك، وإني رأيتهم تحقيق ذلك فاسمعوا، لو نادى السلطان إني احتجت إلى مائة ألف درهم فانقدوها إلى يومين، أو ثلاث كيف يصير الناس؟ قال: محزونون؛ قال: وكيف هذين؟ قالوا: فرحين؛ قال: ولو بدا للسلطان فنادى أني قد (7)

^{(1) [}الناس] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما ساقطة من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

 ⁽⁵⁾ ينظر: الشريبي، مغنى المحتاج، مصدر سابق، ج4، ص137 والسبكي، أبو الحسن تفي الدين
 على بن عبد الكافي الشافعي: فتاوى السبكي، ج1، ص60، دار المعرفة، لبنان.

^{(6) [}الشفقة] من (ب).

^{(7) [}قد] ساقطة من (أ، ج).

عفوت عنكم كيف يصير الناس؟ قالوا: فرحين، وكيف يصير هذين؟ قال: محزونين؛ قال فكيف يكرنان مسلمين حيث فرحا بحزنهم وحزنا بفرحهم (١).

في الكبرى؛ في عمل القلب، والفاظ مستنكرة

رجل يعمل أعمال البر، ويقع في قلبه انه ليس بمؤمن؛ فإن كان الواقع في قلبه انه ليس بمؤمن؛ فإن كان الواقع في قلبه انه ليس بمؤمن بشيء، وإن أفعاله، وأعماله لا تنفعه؛ لأنه عصى الله تعالى فهو مؤمن صالح، لقوله عليه الصلاة والسلام: (المؤمن من أمن جار؛ بوائقه)⁽²⁾، وإن كان يقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لأنه لا يعرف الله تعالى؛ فإن استقر قلبه على ذلك فهو كافر، وإن خطر ذلك بقلبه ووجد إنكاره من نفسه [ا/ 592] فهو مؤمن، لأنه لا يمكن التحرز عنه.

رجل هم بالسيئة فالخطران بباله معفو بالحديث، ولا أنم عليه، أما لو عزم عليه فعليه الإثم، لأنه يمكن التحرز عنه بخلاف مجرد الخطران بباله، رجل تمنى الموت لضيق عيشه (6)، أو غضب من عدوه، وما شاكل ذلك يكرد (4)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يتمنى أحدكم الموت من ضر نزل به) (5)، وإن تمنى الموت لتغير زمانه،

 ⁽¹⁾ ينظر: ابن عابدين، ود المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، ج4، ص64؛ ونظام الدين، الشيخ نظام الدين البلخي وجماعة من علماء الهند (1991)، الفتاوى الهندية، ج5، ص361، دار الفكر، يبروت.

⁽²⁾ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة بلفظ: (لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه)؛ رقم الحديث: 46: باب بيان تحريم إيذاء الجار. والبوائق معناها الشر. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج1، ص80. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، عن أنس بن مالك، قال الشيخ شعيب الأرتاؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين، رقم الحديث: 510، باب الجار. ابن حبان، صحيح ابن حبان: مصدر سابق، ج2، ص264، وأحمد بن حبل، مسند أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرتؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص3448.

^{(3) [}عيشه] ساقط من (ب).

^{(4) [}يكرء] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أنس بن مالك، رقم الحديث: 5347، باب نهي تمني المريض المورث. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5، ص2146.

وظهور المعاصي مخافة الوقوع فيها فلا بأس به كما روي في الحديث المعروف في مثل هذه الصورة؛ أن النبي ﷺ قال: (فبطن الأرض خير لكم من ظهرها)(ا⁽²⁾⁽¹⁾.

في تجنيس الملتقط: ولو سئل عن رجل، أو امرأة ما الإيمان؟ فقال: لا أدري كفر بالله، ولو قال: [تو بكوئي]⁽³⁾ فوصف بين يديه؛ فقال: علمت، ولكن لا أقدر أن أصف كذا لا يكفر، ولو قال: [ندانم]⁽⁴⁾ فنكاحه لم ينعقد⁽⁵⁾.

في السراجية: لا ينبغي أن يُسأل العاميّ عند التوحيد، لكن يقال له: ليس الدينُ هكذا (6).

في الظهيرية (7): وينبغي للرجل إذا زفت إليه امرأته أن لا يغشاها حتى يسألها عن الإسلام؛ فإن وصفت، أو وصف هو فعلمت وإلا بانت، والسبيل فيه أن يصف هو بنفسه؛ ثم يقول: هل أنت على هذا؟(8).

في النسفية: سئل عن امرأة قبل لها: [توحيد مي داني] (9) فقالت: لا؛ هل تكفر وهل يفسد النكاح؟ فقال: إن أرادت [أن التوحيد الذي يقرؤه الصبيان في المكتب هي لا تحفظه؛ لم يؤثر في فساد نكاحها شيئًا، وإن أرادت] (10) أنها لا تعرف وحدانية الله تعالى؛

 ⁽¹⁾ أخرجه الترمذي في سنته، عن أبي هريرة، قال أبو عيسى حديث غريب، رقم الحديث: 2266،
 باب رقم: 78. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص529.

⁽²⁾ الصدر الشهيد، الغناوي الكبرى، مصدر سابق، ل187.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (أي أنت قل).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (أي لا أدري).

 ⁽⁵⁾ ينظر: أبو الليث السمرة تدي، نصر بن محمد أبي الليث السمرة ندي (ت373هـ): خزانة الفقه،
 (الناسخ مصطفى بن إمام المتوفى سنة 1065هـ)، مكتبة جامعة الملك بن عبد العزيز - فسم المخطوطات - المملكة العربية السعودية، وقم المخطوط: 6891، وقم اللوحة: 108.

⁽⁶⁾ الأوشى، الفتارى السراجية، مصدر سابق، ص310.

⁽أ) [الظهرية] من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ج2، ص204.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي هل تعرفين التوحيد؟).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونين ساقط من (ب).

فليست بمؤمنة، والنكاح لم يصح (أ).

سئل: عن امرأة قالت: في مرضها [وضيق يدها بارى بدائمى خداي تعالى مراجرا افريده است جون ازجيزها دينار مراهيج جيز نيست [⁽⁴⁾ هل تكفر؟ فقال: لا⁽⁵⁾، وهو خطأ حملها عليه الضجر، وقلة الصبر، وروي أن النبي على الله قال: (يقول الله لملائكته لا تكتبوا على عبدي في ضجره شيئًا) (⁽⁶⁾، وحكي عن السيد الإمام أبي شجاع رحمه الله أنه قال: في معلم لم يأت تلاميذه يوم الخميس بتمام الوظائف فغضب، وقال: إن أليهود خبر من المسلمين يقضون حقوق معلم صبيانهم بأوفر ما يفعل المسلمون فقال: إن هذا المعلم قد كفر وعرض عن الإسلام حيث فضل اليهودية على الإسلام وهو كفر بيقين نعوذ بالله من ذلك (⁷⁾.

⁽أ) ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص584 - 585.

^{(2) [}موضها] من (أ).

⁽³⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهائي، مصدر سابن: ج5، ص555.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي يا ليتني أعرف لماذا خلقني الله وأنا لا أملك دينارا).

^{(5) [}٧] سانطة من (ب).

⁽⁶⁾ أخرجه الهندي في كنزه، عن الديلمي عن علي بن أبي طالب، الحديث ضعيف، رقم الحديث: 10320. الهندي، كنز العمال، مصدر سابق، ج4، ص235.

⁽⁷⁾ ينظر: ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص575.

سئل: عن امرأة قالت لزوجها: ألا تخاف الله تذهب إلى الزوجة وتتركني ولا تنفق على ولا تنفق على ولا تنفق على ولا تنفق على ولا تراعيني؟ فقال الزوج: [نمى ترسم⁽¹⁾ خداي واكيست كه از وى ترسم⁽²⁾ هل يكفر؟ فقال: نعم، لأن هذا استخفاف بالله تعالى، وذلك كفر، وهذه المسألة مسطورة؛ أن من قال الآخر⁽³⁾ لا تخاف الله فقال: لا أنه يكفر⁽⁴⁾.

سئل: عن امرأة قالت إن لم يطلقني زوجي تمجست، أو قالت إن أقمت معه فالمجوسي خير مني فهذا القول ردة تبين من زوجها وتكفر بالإسلام فتجبر على الإسلام (5) بذلك لأن من عزم أن يكفر بعد ألف سنة يكفر للحال قال فإن قالت إن لم يطلقني زوجي وأقمت معه فأنا مجوسية فهي يمين عند أصحابنا رحمهم الله (6).

سئل عن سكران دخل بيته وأمر امرأته أن تتخذ لأقرانه طعاما فأبت فضربها ضربا شديدا أو كثيرا فقالت: [مسلمان نى كه مرابدين صفة مي زنى]⁽⁷⁾، فقال: [وي مسلمان ني يك مرابدين صفة مي زنى]⁽⁸⁾، فقال: [وي مسلمان نيست وي كافر ست]⁽⁸⁾؛ ثم ذكر له بعد ذلك فقال: [هرجه أورا دردنيا ست ازوى بسه است⁽⁹⁾ طلاق]⁽¹⁰⁾ هل تطلق امرأته ثلاثا؟ فقال: نعم، قيل: ألم يكن قوله [وى مسلمان نيست وى كافر ست ردة]⁽¹¹⁾، تحرم عليه امرأته والمعتدة بسبب الردة لا يلحقها الطلاق.

وكذا من قال نسائي طوالق لم تطلق معتدة عن طلاق بائن إلا بالنية وهل بانت بالردة قال لا لأن ردة السكران لا تصح استحسانا لعدم الاعتقاد منه والقياس أن يصح

⁽أ) [تركم] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين باللغة الفارسية، ومعناها (فقال لا أخاف ومن الله حتى أخاف منه).

^{(3) [4]} من (ب)، وساقطة من (ج).

⁽⁴⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاوي التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص238.

^{(5) [}الإسلام] ساقط من (أ، ج).

⁽⁶⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاري التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص267.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارمية، ومعناها (لست مسلما لكونك تضربني يهذه الصورة).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (أي ليس مسلما بل كافراً).

^{(9) [}است] ساقطة من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (أي كل ما هو له في الدنيا هو بثلاث طلقات). (11) ما بين المعقوفتين باللغة الفارسية، ومعناها (أي ليس مسلما بل كافرا).

طلاقه وعتاقه وسائر تصرفاته فإذا لم يصر مرتدًّا لا تقع الفرقة، وكان إيقاع الثلث في حال قيام النكاح من كل وجه فيصح، قيل أليس حد السكر عند أبي حنيفة هيئك أن لا يعرف الرجال من النساء والأرض من السماء وهذا الرجل لم يكن بهذه الصفة فلم يكن سكران فلماذا لا تعتبر ردته وتقع الفرقة (أ) قال السؤال وقع عن السكران فوجب (أ) إجراء (أ) الفتوى على ظاهر اللفظ وبناء الحكم على تسمية المستفتى ولم يجب التعرض بصفة السكران انه كيف كان؟

من فتاوى النسفي: قال: وكان مجوسي [بسربل]⁽⁴⁾ كثير المال، حسن التعهد لفقراء أهل الإسلام، يطعم جانعهم، ويكسو عاريهم، وينفق على مساجدهم، ويعطي أدهان سرجها، ويقرض محاويجهم، وربما يهبها منهم فلا يقبضها إذا قضوها، وكذلك يضع، فدعي المزين لحلق شعر رأس ولده (5)، وجز ناصيته، وعمل وليمة، ودعا إليها فشهدها كثير من أهل الإسلام، وأهدى إليه بعضهم هدايا؛ فاشتد على إمامهم، ومفتيهم الإمام العارف محمد بن محمد أن رحمه الله وكتب إلى أستاذه شيخ الإسلام (7): إن أدرك أهل بلدك فقد ارتدوا بأسرهم، وشهدوا (8) شعائر (9) المجوس، وأظهروا الفرح به، وعظموه، وأهدوا إليه؛ فامتفتاه هل هو كما زعمت؟ فذكر [الشيخ الإمام] (10) شيخ الإسلام رحمه

^{(1) [}الفرقة] ساقطة من (أ).

^{(2) [}في جنب] من (ب، ج).

^{(3) [}أجزاء] من (ب، ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين باللغة الفارسية القديمة.

^{(5) [}أبنه] من (ب).

⁽⁶⁾ هو: محمد بن محمد بن محمد بن الفضل الماهاني المروزي الفاضي أبو نصر من أعل مروا قال أبو سعد: في ذيله كان من أهل العلم والفضل وكان من فقهاء أصحاب أبي حنيقة حتى صار محدث عصره، وحدث بالكثير، وسمعوا منه، ولد في سنة 412هـ، ومات سنة 503هـ، رحل إلى العراق والشام والجزيرة، الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص125.

⁽⁷⁾ وهو: الإمام أبو الحسن السغدي، والمتوفي سنة 461هـ. "

^{(8) [}شهرًا] من (أ)، [اشعروا] من (ج).

^{(9) [}وإشعار] من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (س).

الله: إجابة دعوة أهل الذمة مطلق في الشريعة، ومجازات المجوس بإحسانه من باب الكرم والمروة (1)، وحلق الرأس [أ/ 593] ليس بشعار أهل [...] (2) الضلالة، والحكم غير ممكن بردة أهل الإسلام بهذا القدر من الدلالة فالأولى لأهل الإسلام أن لا يوافقوهم على مثل [هذه الأحوال] (3) التي يختصون بها لإظهار الفرح المسرة [والله الهادي إلى الرشاد] (2×6).

في خزانة الفقه: ولو قال: لو⁶⁾ كان⁽⁷⁾ فلان نبيًّا لا يؤمن به، فإنه يكفر، لأنه قصد أن ينكر أمرا مفروضًا من أوامر الله تعالى، ومن قصد ذلك يكفر من ساعته⁽⁸⁾.

ولو قال لرجل: الكفر خير من هذا العمل؛ إن فعلت قال: يكفر، وتبين عنه امرأته، لأنه ليس عمل من الأعمال أقبح من الكفر، وإن أراد به تقبيح ذلك الأمر ولا يكفر، ولو قال: لا إله وأراد أن يقول إلا الله، ولم يقل لم يكفر؛ لأنه معتقد مصر على الإيمان.

ولو قال لرجل: اسمه محمد يا ابن الزانية فكل عبد الله على هذا الاسم وهو غير ذاكر للرسول عليه الصلاة والسلام، [ولا يكفر لأن إفهام الناس لا يقع على الرسول عليه المسلمين على أحسنه وأجمله، ولو قال: وهو ذاكر للرسول كف (10).

^{(1) [}المروة] ساقطة من (ب).

^{(2) [}الإسلام] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

 ⁽⁵⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص576؛ والأندريتي، الفتاري الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص270.

^{(6) [}لر] ساقطة من (أ).

^{(7) [}كان] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ أبو الليث السمر تندي، خزانة الفقه، مصدر سابق، ل107.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ينظر: الأندريتي، فتاري الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص245.

ولو مر على رجل وهو يؤذن فقال: كذبت؛ يكفر من ساعته، لأن فيه قول [الله أكبر الله أكبر الله أكبر] (أ) لا إنه إلا الله محمد رسول الله، وهذا صدق محض.

رجل قال: لامرأته إن لم تكوني لي أحب من الله فأنت طالق؛ قيل هذا ليس بمسلم فيستتاب عما قال، ويجدد نكاحه إذا علم امرأته الارتداد، وأمرها بذلك بكفر؛ لأنه رضى بكفرها (2).

رجل قال: متى أجد الحرام لم أحول حول الحلال يكفر بهذا، وهو عاص، ولو قال: لو كان دبني على الله تعالى أنا اقبض منه؛ هذا كفر، لأنه اعتقد أن يغلب على الله تعالى، ولو قال: إن كان هو نبيًا لا يكفر لأنه قد يغلب على النبي ﷺ.

[في المتضرفات]

نصراني جاء إلى رجل، وقال: أعرض علي الإسلام لأسلم؛ فقال له الرجل: اذهب إلى فلان الفقيه حتى يعرض عليك الإسلام، فتسلم، اختلف المشايخ فيه، وينبغي أن لا يكفر؛ لأنه عسى لا يعلم ذلك؛ لأن من الكفر ما لا يزول بقوله: لا إله إلا الله محمد رسول الله ما لم يتبرأ عن دينه، وهو لا يعلم بذلك، وإن علم يكفر⁽³⁾.

رجل عاب النبي ﷺ في شيء يكفر! لأنه استخفاف به (أ.

ولو تمنى أن لا يكون الخمر حرامًا لا يكفر؛ لأنه كان حلالاً، وكذلك لو⁽⁵⁾ تمنى أن لا يكون صوم رمضان فرضًا لما يشق عليه ذلك لا يكفر.

ولو تمنى أن لا يحرم الزنا، والظلم، وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر، لأن حرمة هذه على وجه الحكمة، ومن أراد الخروج عن الحكمة فقد أراد بحكم الله تعالى ما ليس بحكمه، وهذا جهل بربه (6).

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص417 - 418.

⁽³⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص517.

⁽⁴⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص559.

^{(5) [}لو] سانطة من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص568.

ولو تمنى أن لا يكون فلان نبيًا إن أراد به الاستخفاف بذلك النبي، أو عداوة له ىكفر.

ولو قال: ينبغي لك أن تسجد لله تعالى، وتسجد لي لا يكفر؛ لأن مراد الناس من هذا: الشكر والمنة لا حقيقة السجود.

ولو قال: عند المشاجرة مع رجل: الله حاكم بيننا، فقال ذلك الرجل: لا ينبغي أن يكون الله حاكما بيننا⁽¹⁾ يكفر، لأن الناس علموا بأسرهم أن الله هو الحاكم بين عباده شريفهم وحقيرهم⁽²⁾.

وينبغي أن لا يلعن على يزيد بن معاوية (أن) ولا يطعن فيه؛ لأن النبي في عن لعن المصلين، ومن كان من أهل القبلة فلا يحل لأحد أن يلعنه؛ إلا الرسول في لانه يعلم أحوال الناس بإعلام الله تعالى إياه، ولا يعلم ذلك غير، ولأن احد وإن كان فاضلا فقاتله لا يكفر بقتله، وأن يتعود لسانه بالخير كان أفضل من أن يقول اللعن.

رجل سمى الأمر بالمعروف عرفًا، فإن قال ذلك على وجه الرد والإنكار خيف عليه الكفر، لأن الأمر بالمعروف فريضة بالكتاب، ومن رد فريضة الكتاب يكفر⁴⁾.

رجل يقرأ القرآن ولا يعمل به فقرأته طاعة يثاب عليه، ولا يكون مستهزئا: وعسى

^{(1) [}بيننا] ساقطة من (ب، ج).

⁽²⁾ ينظر: الولوالجي، الفناوى الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص418 - 419؛ وقاضيخان، فنارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص516.

⁽³⁾ هو: يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف أبو خالد ولد سنة 26 للهجرة، وتوفي بدمشق لأربع عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة 64ه، وعهد إليه أبوه بالخلافة فبويع سنة 60ه، ولاذ بمكة والحسين بن علي ونهض إلى الكوفة وأرسل ابن عمه مسلم بن عقيل بن أبي طالب ليبايع له بها فقتله عبيد الله بن زياد وأرسل الجيوش إلى الحسين فقتل شم خرج أهل المدينة على يزيد وخلعو، في سنة ثلاث وستين، العسقلالي، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج11، ص316.

⁽⁴⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاوي الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص419 - 420؛ وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص567.

يحمله (١) ذلك على العمل به، وكذلك من ارتكب كبيرة، ولم يتب حتى مات، وكان ذلك يصلى لا يكون مستهزئًا؛ لأنه مطيع لله تعالى بصلواته.

ورجل قال: لامرأته يا كافرة؛ فقالت: أنا كافرة فطلقني؛ بانت من زوجها، وتجبر على الرجوع، والتوبة حسمًا لباب الردة (²⁾.

وإذا قيل لرجل: إنك قلت كذا؛ فقال: إن كنت كذا قلته فأنا كافر، وهو يعلم انه قال فإنه يكفر.

وروي عن ابن مسعود والله أن من حلف (أن على الاستقبال إن فعلت كذا فهو (أن يهودي، أو نصراني يكفر بهذا اليمين، وإن لم يكن هذا مذهب علمائنا رحمهم الله ثم لما كفر بذلك فلأن يكفر بهذا أولى والمسألة مختلفة بين المشايخ فالأصوب قول من قال: إنه يكفر (أن).

ولو قال لرجل بالفارسية: [أي بار خداي من] الله الله الله يأثم.

والكلام في الكفر إن كان لا يعرف معناه لا يكفر، وقال أبو القاسم الصفار يكفر، وقال أبو نصر الدبوسي لا يكفر، وهذا أصح⁷⁷.

ولو⁽⁸⁾ أن امرأة قالت: إن لم افعل كذا فأنا كافرة، ولم تفعل فهذا يمين فعليها الكفارة، وإن لم تفعل فهذا يمين فعليها الكفارة، وإن لم أن نو يقع على العمر (10)، ولا تحنث حتى تموت؛ فإذا مانت فعليها أن توصى بالكفارة، وإن نوت الكفر كفرت من ساعتها.

^{(1) [}تكميل] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص521.

^{(3) [}حلف] ساقطة من (ب).

^{(4) [}قانا] من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص420.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (إلاهي وقتًا)، موقع جوجل.

⁽⁷⁾ ينظر: الأندريني، الفتاوي التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص271.

^{(8) [}ابر] ساقطة من (أ).

^{(9) [}لم] ساقط من (ب).

^{(10) [}الكفر] من (ب).

ولـو قالِـت امـرأة أصـيبت بولـدها: [همـين داري وبـاز سـتندي](1) لا تكفـر؛ لأنهـا وصفت الله تعالى بالأخذ والإعطاء(2).

رجل مات ابن له فقال: يا رب تأخذ ممن له واحد، ولا تأخذ ممن له عشر، وأنا أجتهد بجمع المال؛ فقال: أرجو أن لا يكفر؛ لأنه لم يصف الله تعالى بالظلم⁽⁶⁾.

رجل علم ولده القرآن، والأدب، وما توجب الشريعة فلما بلغ مبلغ الرجال تركه، وأراد الأب أن يصرف أمواله (أ) إلى وجه الخير ويحرمه عن الميراث؛ فقال: صرفه إلى ذلك خير له من تركه له؛ لأن في ذلك إعانة له على المعصية.

رجل قال لآخر: ابن الحمار يحاسب علمك، إن أراد به علم الدين كفر (5).

رجل قال: بالفارسية [أكر ما دروغ [كويم خداي دروغ]⁽⁶⁾ كويد]⁽⁷⁾ لا يكفر؛ لأنه علم أن الله تعالى لا يكذب.

المرأة إذا قالت لزوجها: [توني خدائي سريداني] (8)، فقال: نعم يكفر، لأن السر والغيب واحد؛ فمن ادعى الغيب كفر.

رجل قال: إن الله تعالى سلم داود إلى أوريا^{را)}، فيقول له: إن شئت فألقه في النار، فإنه يكفر؛ فكأنه يقول في الله تعالى بما لا علم له بذلك⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي تملك هذا وتأخذه مرة أخرى).

⁽²⁾ ينظر: الولوالجي، الغناوي الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص420.

⁽³⁾ بنظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص514.

^{(4) [}ماله] من (ب).

⁽⁵⁾ نظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص569.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إذا أنا أكذب فالله بكذب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أنت إله لتعلم السر).

⁽⁹⁾ هو: أوريا بن حنانا، وزوجها في غزاة بالبلقاء مع أيوب بن صوريا ابن أخت داود علبه السلام وذكر بعضهم أنه أحب أن يقتل أوريا ويتزوج امرأته واسمها تشايع بنت شايع وهي من أجمل النساء كانت في وقته فكان ذنبه هذا القدر. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، معالم التزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، (تحقيق: خالد عبد الرحمن العك)، ج4، ص53، دار المعرفة، بيروت.

⁽¹⁰⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاوي الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص421.

رجل قال لامرأته هب أني لست بمسلم لل يكفر، ولو قيل له: لست بمسلم؛ فقيال: لا، لم يكفر؛ لأن معنى هذا الكلام: أن [أ/ 594] أفعالي ليست كأفعال المسلمين (2).

ولو قال لآخر عند المشاجرة: [مرد بان الله وباسمان برو وبا خداي جنك كن] (3) فإنه يكفر، لأنه أثبت في كلامه شيئين: أحدهما؛ المكان لله تعالى، وإنه بريء عن ذلك بل هو خالق المكان، والثاني؛ أنه أثبت له قوة المقابلة مع الله تعالى، وهذا كفر صريح (4).

تزوج امرأة لم يحضر بها شاهد فقال: [خدائرا وبيغامبر مراكواه كرديم] (5) يكفر، لأنه يعتقد أن الرسول يعلم الغيب، ولا شهادة لمن لا علم له به، ومن اعتقد هذا كفر، وبه قال الشيخ أبو القاسم الصفار رحمه الله (6).

رجل ضرب عبده فقال له: رجل أنت لست بمسلم؛ فقال: لا، إن تعمد بذلك كفر، وإن أراد جوابه، أو جرى على لسانه غلطا لم يكفر،

ولو قال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، إن قال ذلك من غير تأويل كفر، وتفسيره: أن يقول: لا أدري أخرج من الدنيا مسلمًا أم لا؟ إن أراد به الاستثناء في الحال فإنه ليس بمؤمن، لأن الاستثناء يبطل كلامه الأول.

رجل أطلق كلمة الكفر إلا أنه لا يعتقد؛ اختلف جواب المشايخ فيه، والصحيح انه يكفر؛ لأنه استخف⁽⁷⁾ بدينه (⁸⁾.

^{(1) [}يمسلم] ساقط من (أ).

⁽²⁾ ينظر، قاضيخان، فنارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص512.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (اذهب إلى السماء رقاتل الله).

⁽⁴⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاري الولوالجية: مصدر سابق، ج5، ص 421 - 422.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي جعلنا الله والرسول شهودا يكفر).

⁽⁶⁾ ينظر: قاضيخان، فناوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص517؛ والولوالجي، الفناوى الولوالجية، مصدر سابق، ج5؛ ص421 - 422.

^{(7) [}استخلف] من (ج).

⁽⁸⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص422.

[الألفاظ التي يصير المسلم بها كافراً]

قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: سبعون لفظا يصير المسلم به كافرًا: أن يقول لله تعالى شريك، أو ولد، أو زوجته، أو جاهل، أو عاجز، أو ناقص (أ) بذاته، أو صفاته، أو لا يؤمن بكتاب من كتبه، أو نبي من أنبيائه، أو جحد فريضة الله تعالى؛ كالصوم، والصلاة، والزكاة، والحج، والغسل، أو جحد وعذًا، أو وعيدًا مما ذكر، في القرآن من النزع، وعذاب القبر، والحشر، والقيامة (2)، والميزان، والحساب، والصراط، والجنة، والنار، أو كذب شيئًا مما ذكره (3) في القرآن، أو جحد الأخبار الواردة المتواترة؛ كما ورد في مسح الخف، وغيره، أو أنكر آية، أو عاب في آية، أو أخذ الخطأ فيه، إيا كويد سير (4) شدم از قران خواندن (3)، أو قبل له: لم لا تصلي الفقال: [سير شدم تاكى كتم ابن بيكار] (6)، أو قال في الزكاة: [تاكى دهم تاوانزا] (7)، أو قام كافر في المجلس، وقصد بأن يسلم؛ فقال له العالم: اجلس إلى آخر المجلس، أو قال للمسلم: [خداي عز وجل (8) مسلما أني ازتوبستاند] (9)(10).

وكذلك لو قال: [مسلم آخر آمين](11)؛ يكفران جميعًا الداعي والمؤمن، أو قال: من [فلاني رانيكوا نتوانم ديد خواهم كه أو كافر بود](12) يكفر في الحال، أو قال

^{(1) [}نقيض] من (ب، ج).

^{(2) [}القيام] من (أ)، [القيمة] من (ب، ج).

^{(3) [}وعدً] من (ب).

^{(4) [}مير] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي قال شبعت من قراءة القرآن).

⁽⁶⁾ ما بين المعفوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي شبعت حتى متى أفعل هذا).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي حتى متى أعطى).

^{(8) [}عز وجل] سانطة من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي أخذ الله منك إسلامك).

⁽¹⁰⁾ أبي الليث السمرقندي، خزانة الفقه، مصدر سابق، ل106.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ولم يوفق المصدر في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ولم يوفق المصدر في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

الخصم أعطني حقي وإلا فآخذك يوم القيامة؛ فقال: أعطني الحنطة حتى يعطى لك الشعير بالقيامة؛ يكفر بقول بعض المشابخ، أو قال: [خداي تعالى جه تواند كرد جز از درزخ] (أ، أو قال أبو بكر الصديق لم يكن من الصحابة كفر، لأن الله تعالى سماه صاحبه إذ يقول: ﴿إِذْبَكُولَ لِصَكِحِهِ وَلَا تَخْذَنْ إِلَى اللّهَ مَعْنَا ﴾ (التوبة: 40)، ولو قذف عائشة عنظ بالزنا كفر.

ولو زعم أن الصغائر والكبائر حلال كفر بالله، وكذلك لو قال⁽²⁾: لو كان الله أمرني بالصلاة أكثر من خمس صلوات، والصوم أكثر من شهر واحد، والزكاة أكثر من خمسة دراهم⁽³⁾.

لوسال عن رجل أو امرأة ما الإيمان؟ فقال: لا أدري كفر بالله، ولو قال: [توبكوى] (4) [فوصف] في بين يديه فقال: علمت ولكن لا أقدر أن اصف كذا لا يكفر، أو قال: لمسلم لا يصيبه المرض والخسران قال نسي الله هذا، أو قال: لمسلم قص شاربك لأنها سنة فقال: لا أفعل، وإن كانت سنة، أو قال: لو أمرني الله تعالى يوم القيامة أن أدخل الجنة مع فلان لا أدخل فيها من عدارة فلان، أو رجل أراد أن يقرأ الفرآن فيقرأ الم تنزيل فقال له آخر: [الم رازبون كرفتى] (6)، أو قال رجل: اذهب (7) الفرآ حتى تمشي إلى مجلس (9) العلم، فقال: بمجلس علم [مراجه كارستباكويد جه

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي ماذا بستطيع الله أن يفعل سوى جهنم).

^{(2) [}أو قال] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ أبو اللبث السمرقندي: خزانة الفقه، مصدر سابق، ل-107.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ورد باللغة الفارسية، ومعناها (أي أنت قل).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت [فوم حلف] من الأصل.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ورد باللغة الفارسية، ولم يوفق المصدر في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القدرية

^{(7) [}اذهب] ساقطة من (ج).

^{(8) [}عني] من (ب).

^{(9) [}بمجلس] من (أ)، [لمجلس] من (ب).

خيراست دران ياجه شرست، باكويد كه كي تواند كردن انج ايشان كويند] (1)، أو قال: لمحمد عليه الصلاة والسلام فقيرك على وجه التصغير [...] (2) والاستخفاف، أو سمع الأذان [...] (3)، أو قراء: القرآن يقول هذا صوت الطوافين يكفر، ولو قال: استقبلني أمر كفرت كل ساعة لا يكفر، أو قال [در اسمان خداى دارم ودرزمين ترا] (4) الأصح أن لا يكفر، ولو قال: عمر وعلي وسائر الصحابة لم يكونوا من الصحابة، أو قذف نسوة النبي يكفر، وللعنة (5).

[في المتفرقات]

في تجنيس الملتقط: ولو قال لخصم أعطني حقي؛ وإلا فآخذك يوم القيامة فقال: [كندم مراده بالقيامة جو ترا دهم] كن يكفر، يقول بعض المشايخ، ولو قال: [اكر فلان قبله كردد روي سوى اونكنم] أن أو قال: [فلان ناحية كعبه كردد روى سوى اونكنم] كفر بالله، ولو نادى رجلاً؛ فقال: [يامغ يامغ] فأجابه لبيك، ولو قال: [درآسمان خداى دارم ودرزمين ترا] الأصح أن لا يكفر.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لا علاقة لي أو قال وماذا فيه من خير أو شر أر قال ومن يستطيع أن يفعل ما يقولون).

^{(2) [}رالتخفيف] من (ب).

^{(3) [}والإقامة] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي عندي في السماء الله وفي الأرض أنت). (5) ينظر: أبو الليث السمرقندي، خزانة الفقه، مصدر سابق، ل107 - 108.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أعطني الحنطة وفي القيامة أعطيك الشعب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لو توجه فلان للقبلة فلن أتوجه إليها).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لو توجه فلان للكعبة فلن أنوجه اليها).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (دجال دجال) موقع جوجل للترجمة.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي عندي في السماء الله وفي الأرض أنت).

ولو قال: أعطني حقى وإلا آخذك يوم القيامة فقال: [بقيامت مراكجايابي] (أ) لا يكفر، وكذلك لو قال: [جيزي زيادتي مراده تابقيامت جملة (2) بازدهم] (أ) او قال: لمسلم احذر المعصية فقال: [تن ازبهر درزخ نهادم] (أ) لا يكفر، أو قال: عمر رعثمان وعلي خفضه ما كانوا من أصحاب رسول الله يَنْ لا يكفر، ويستحق اللعنة إلا عائشة وعلي خفضه ما كانوا من محمدًا؛ فقال: [يا حرام زاده وهرجه همه نام تست اكر در أن ساعت رسول را عليه الصلاة والسلامياد دارد كافر شود واكر ياد ندارد كافر نشود] (أ) ولو قال: [جرا كرد حرام حلال نكردي] (أ) نقال: [تاحرام يابم حلال راجه كنم كافر نكردد] (5)، ولو قال: [جرا كرد حرام حلال نكردي] (أ)

في السراجية: ولو قال: [اكر خداي مرابهشت دهدبي تونخواهم](٩) الأصح إنه لا يكفر (١٠٠).

كافر قال لمسلم: أعرض علي الإسلام حتى أسلم عندك؛ فقال: امكث حتى نذهب إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الإسلام فتسلم عنده؛ الأصبح انه لا يكفر (11).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي كيف تجدني في القيامة).

^{(2) [}جملة] سائطة من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أعطني شيئا زائدا لأرد، لك في القيامة).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أجعل الجسد في جهنم).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي يا ابن الحرام وكل من سمي بالسمك إذاً كان ذاكرا للرسول ﷺ في ذلك الوقت يكفر وإذا لم يتذكر، لا يكفى.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لماذا فعلت الحرام ولم تفعل الحلال).

 ⁽⁷⁾ ما ببن المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي ما دمت احصل على الحرام ماذا افعل بالحلال).

⁽⁸⁾ ينظر: قاضيخان، فناوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص516.

⁽⁹⁾ مـا بـين المعقـونين وردت باللغـة الفارسـية، ومعتاهـا (أي إذا أعطـاني الله الجنـة فـلا أويـدها بدرنك).

⁽¹⁰⁾ الأرشي، الفتارى السراجية: مصدر سابق، ص302.

⁽¹¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص517.

لو قال: الله يعلم أني لم افعل كذا، وهو يعلم انه فعل؛ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: يكفر في أصح القولين، وعن الشيخ⁽¹⁾ الإمام السرخسي رحمه الله انه قال: في مثل هذا انه⁽²⁾ ينظر: إن كان الحالف يعتقد أن مثل هذا الكلام كاذبا كفر يكفر⁽³⁾، وإلا فلا، وعليه الفتوى لحسام الدين رحمه الله من مجموع شمس الأئمة الحلواني رحمه الله.

ولو أكل طعامًا حرامًا فقال: بسم الله يكفر، ولو قال: عند الفراغ الحمد الله لم يكفر عند بعض العلماء، ولو قال بسم الله عند شرب الخمر، وعند الخمر وعند الزنا يكفر بالاتفاق⁽⁴⁾.

في فتاوى الصيرفي: قال قاضي خان رحمه الله: غصب [طيرًا]⁽⁵⁾ فقال: [أ/ 595] هذا حلال لا يكفر، سأل أيضًا غصب طعامًا فقال: عند أكله بسم الله لا يكفر، ولو ذكر عند شرب الخمر قال: إن كان على وجه الاستخفاف يكفر وكذا عند الزنا⁽⁶⁾.

وفي المحيط: إذا قال بسم الله: عند الزنا يكفر، وقال القاضي بدر الدين⁽⁷⁾ رحمه الله: لا يكفر لأنه يحتمل أن يتبرك باسم الله تعالى ليمتنع عنه (^{8x8)}.

^{(1) [}الثبخ] ساقط من (أ).

^{(2) [}انه] سانطة من (ب).

^{(3) [}يكفر] ساقطة من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، جرَّة، ص566.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين وردت [خيرًا] من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر: الأندريني، فتارى الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص256

⁽⁷⁾ هو: عمر بن عبد الكريم الورسكي، العلامة بدر الدين البخاري، تفقه عليه شمس الأثمة الكردري بيخارى، تفقه على أبي الفضل الكرماني، توفي ببلخ سنة 594هـ، من تصانيفه: شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في الفروع. ينظر: الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص992، والباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص785.

ر8) [عنه] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص416.

باب مسائل الفاظ الكفر

في الصغرى⁽²⁾، وفي الجامع الأصغر: إذا أطلق كلمة الكفر عمدًا لكنه لم يعتقد ضميره على الكفرا[قال بعضهم: لا يكفر، لأنه يتعلق بالضمير، ولم يعتقد ضميره على الكفر]⁽³⁾، وقال بعضهم: يكفر،

قال صاحب الجامع الأصغر: وهو الصحيح عندي لأنه استخف بدينه (4).

في النصاب: ولو أطلق كلمة الكفر؛ إلا انه لا يعتقد؛ اختلف جواب المشايخ، والأصح أنه يكفر، لأنه استخف بدينه، وهذا الباب⁽⁵⁾ مشتمل على أثواع نوع منها فيما يضاف إلى الله تعالى⁽⁶⁾.

في الذخيرة: إذا قال: يا رب [اين ستم مبسند](7)؛ فقد قال بعض مشايخنا: إنه يكفر، وقال بعضهم: إنه خطأ، وقال بعضهم: إنه ليس بخطأ؛ قال شمس الأثمة

⁽¹⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص550.

⁽²⁾ وهي للإمام نجم الدين يوسف بن أحمد بن أبي بكر الخوارزمي جمال الأثمة الخاصي الفقيه الحنفي الشهير بالفطيس توفي سنة 634هـ، له الفتاوى الصغرى والفتاوى الكبرى ورنب فتاوى السراجية. ينظر: الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق: ج2، ص554.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ الفتاري الصغرى، للإمام نجم الدين بوسف بن أحمد الخوارزمي الخاصي، مخطوط، جامعة الملك سعود، عدد لوحاتها: 246، تحت رقم: 1883، ل237.

^{(3) [}النصاب] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: الولوالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص422.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارسية، ومعتاها (أي لا ترض بهذا الظلم).

الحلواني رحمه الله: [الأصح عندي أنه ليس خطأ] (1)، وكذلك إذا قال بالعربية: يا رب لا ترض بهذا الظلم؛ قال شمس الأئمة: هذا ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱخْكُرُ بِٱلْحَقِّ ﴾ (الأنبياء: 112)، والله تعالى لا يحكم إلا بالحق (2).

في الخلاصة: لو قال: يا رب [اين ستم مبسند](3)؛ الأصح إنه لا يكون خطأ(4).

في الذخيرة: ولو قال: [خداي برتو ستم كند جنانك توبر من ستم كردي] (5)؛ اختلف المشايخ في كفره، والأصح أنه يكفر، ومن قال: لا يكفر يحمله على معنى جازاك الله تعالى على ظلمك، قال الله تعالى: ﴿ وَجَرَّوُا سَيِّتَهُ سَيِّتُهُ مِنْلُهَا ﴾ (الشورى: 40)، وجزاء السيئة ليس بسيئة على الحقيقة، ولكن يطلق اسم الشيء على ما يقابله مجازًا (6).

في النصاب: قيل: لو أراد أن يحلف بالله تعالى، فقال المدعي حلفه بالطلاق يكفر، والأصح أنه لا يكفر.

في الذخيرة: ولو قال لرجل لا يمرض: هذا مما نسبه الله، أو قال: هذا منسي الله تعالى، فهذا كفر عند بعض المشايخ وهو الصحيح⁽⁷⁾.

في النصاب: لو قال أنا مجوسي أن فعلت كذا وهو كاذب، أو قال الله تعالى يعلم أني لم (8) افعل كذا وهو كاذب لا يكفر وقيل يكفر وهو الصحيح، وكذلك لو قال: [خداى ميداند كه من اين كالا بدء درم

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من جميع النسخ، والصواب ما ألبته من كتاب المحيط.

⁽²⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص553.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لا ترض بهذا الظلم).

⁽⁴⁾ ينظر: الأندريتي، الفتاوي الثانارخانية، مصدر سابق، ج4، ص236.

⁽⁵⁾ ما بين المعفوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي ظلمك الله كما ظلمتني).

⁽⁶⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص553؛ والأندريتي، الفتاوى النانارخانية، مصدر سابق، ج4، ص236.

⁽⁷⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق: ج5، ص553.

^{(8) [}لم] سانطة من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي يعلم الله أني لم أفعل كذا).

خريدم] (1)، ويعلم انه فعل أو يعلم انه اشترا؛ بأقل من ذلك فإنه يكفر وتبين امرأته فإن اسلم يصل إليه ثواب طاعاته التي حصلت له قبل الردة.

في الصغرى: في الجامع الأصغر: إذا وقعت بين رجلين منازعة في شيءا فقال أحدهما: للآخر [نردبان بنه وباسمان برو وباخداي جنك كن] (2) فإن أبا بكر العياضي، وغيره [من أصحابنا قالوا: لا يكفر، قال صاحب الجامع الأصغر، وهو الصحيح عندنا، وقال أبو سلمة (5) وبعض الأجلاء] (4) من أصحابنا من فقهاء بخارى؛ يكفر (5) أن

في النصاب لو قال: [اكر خداى مرابهشت دهد بى تو نخواهم]⁽⁷⁾، قيل يكفر، والأصح انه لا يكفر، ولو قال: والعباذ بالله [هرجه خداي كفت دروغ كفت]⁽⁸⁾ أن فعلت كذا قيل انه ليس بيمين والصحيح انه يمين.

نوع آخر⁽⁹⁾ في القرآن والصلاة والصوم والقبلة

في الذخيرة: من زعم أن المعوذتين ليستا من القرآن، فقد ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله لا يكفر، لأنه روى عن ابن مسعود(10)،

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي يعلم الله أني اشتريت هذه البضاعة بعشرة دراهم).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي اذهب للسماء وقائل الله).

⁽³⁾ هو: محمد بن محمد الفقيه أبو سلمة السمر قندي صاحب كتاب جمل أصول الدين تفقه على أبي أحمد العياضي وتخرج به رحمه الله تعالى، ولم اعثر له على سنة وفاة. ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص118.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ الخاصي، الغناوي الصغرى، مصدر سابق، ل235.

⁽⁶⁾ ينظر: قاضيخان، نتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص515؛ والأندريتي: الفتارى الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص238.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إذا اعطاني الله الجنة فلإ أريدها بدرنك).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية: ومعتاها (أي كل ما قاله الله هو كذب إن فعلت كذا).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [آخر] ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ هو: عبد الله بن مسعود بن الحارث بن عاقل أبو عبد الرحمن الهذلي المكي صار من كبراء الأصحاب وأخذ القرآن عن رسول الله ﷺ وأفشى إلى الخلق وكان حسن الهيئة وطيب الرائحة

وأبي بن كعب⁽¹⁾ انهما لبستا من القرآن، فإذا كان لهذا الكلام صحة⁽²⁾ تأويل، فلا يكفر، وبعض المشايخ على أنه يكفر، وحكي عن الإمام جمال الدين (ألى رحمه الله، أنه قال: ذكر في آخر تفسير أبي اللبث حديثًا أن من زعم أن المعوذتين لبستا من القرآن فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين، ومثل هذا الوعيد إنما ورد في حق الكفار دون المؤمنين، ولأن الأمة أجمعت بعد الصدر الأول أنهما من القرآن، والإجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم، والأول اقرب إلى الصواب؛ لأن الإجماع المتأخر وإن كان لا برفع الخلاف [المتقدم]⁽⁴⁾ عند أبي حنيفة وأبي يوسف فيض عنهما على ما هو المذكور، وعند عامة المشايخ، وعند علمائنا الثلاثة على ما ذكر: شمس الأئمة السرخسي لكن يبقى لهذا الكلام تأويلا صحيحًا، فلا يوجب الكفر⁽⁵⁾.

إذا صلى إلى غير القبلة متعمدًا فوافق ذلك القبلة؛ قال أبو حنيفة وللنه : هو كافر كالمستخف به، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله قال الفقيه هذا، وكذا لو صلى بغير طهارة، أو صلى مع الثوب النجس، وقال القاضي الإمام ركن الإسلام على السغدي: لو صلى إلى غير القبلة متعمدًا، [أو مع الثوب النجس متعمدًا] (6)؛ لا يكفر، ولو صلى

وموصوفا بالذكاء والفطنة وكمان مقتدا به في معاني القرآن نوفي سنة 32هـ، ودفن بالبقيع. الأدنروي، طبقات المفسرين، مصدر سابق، ج1، ص4.

 ⁽¹⁾ هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أبو المنذر
 الأنصاري المدني أخذ القرآن ومعانيه عن رسول الله ﷺ وكان سيد القراء توفي سنة 33هـ، وفيه
 اختلاف. الأدنروي، طبقات المفسرين، مصدر سابق، ج1، ص5.

^{(2) [}صحة] ساقطة من (أ، ج).

⁽³⁾ جمال الدين: المحبوبي الحنفي عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك بن عمر الأنصاري العبادي، المحبوبي، النجاري، العلامة جمال الدين أبو الفضل. كان مدرسًا محدثًا، عارفًا بمذهب أبي حنيفة، وكان ذا هيئة وعبادة، وإليه انتهت رياسة الحنفية بما وراء النهر. وتفقه عليه خلق، وانتفعوا به، وتوفي سنة 630هـ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000)، الوافي بالوفيات، (تحقيق: أحمد الأرناؤرط وتركى مصطفى)، ج19، ص229، دار إحباء التراث.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص562.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

بغير وضوء متعمدًا يكفر، قال الصدر الشهيد رحمه الله وبه نأخذ⁽⁴⁾.

وفي كتاب التحري⁽²⁾: إذا تحرى ووقع تحريه على جهة، وترك تلك الجهة، وصلى إلى جهة أخرى، روي عن أبي حنيفة خيث قال: أخشى عليه الكفر لإعراضه عن القبلة، واختلف المشابخ في كفره؛ وهذا لأنه لما⁽³⁾ وقع في تحريه إلى جهة انتصب تلك الجهة قبلة في حقه، فصار كما لو رأى القبلة، وصلى إلى غيرها، وهناك اختلف المشايخ في كفره؛ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في شرح كتاب التحري والأظهر أنه إذا صلى إلى غير القبلة على وجه الاستهزاء، والاستخفاف يصير كافرها.

في السراجية: وإذا صلى بغير طهارة عمدًا، فيل: يُكفر، وقيل: إنما يُكفر إذا فعل ذلك استخفافًا، أو على اعتقاد الحقيقة (5).

في الخلاصة: قيل لآخر صَلِ، وهو وقت الصلاة؛ فقال: لا أصلي يكفر، ولو قال: لا أصلي ولم أر فرضًا يكفر وهو لا أصلي بأمرك لا يكفر⁽⁶⁾، وذكر بعد هذا انه لو قال: لا أصلي ولم أر فرضًا يكفر وهو الأصح^(7x8). [1/ 596]

⁽¹⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص564.

⁽²⁾ رهو: من مؤلفات الإمام محمد بن الحسن الشيباني. ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، جأ، ص 287.

^{(3) [}لما] سائطة من (ب).

⁽⁴⁾ ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج3، ص564 - 565.

⁽⁵⁾ الأرشي، الفتارى السراجية، مصدر سابق، ص126.

^{(6) [}لا يكفر] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ طاهر البخاري، الخلاصة، مصدر سابق، ل356.

⁽⁸⁾ وهي تحتمل أربعة رجوه:

الرجه الأول: إذا قال لا أصلي؛ لأني صليت.

والوجه الثاني: لا أصلي بأمرك، فقد أمرني بها من هو حير منك.

والوجه الثالث: لا أصلي نسقًا ومجانةً، فهذه الثلاث لبست بكفر.

الوجه الرابع: لا أصلي إذ ليس تجب عليَّ الصلاة، ولم أومر بها؛ يعني جحوفًا بها: وفي هذا

ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص514؛ وابن مازه، المحيط البرهاتي، مصدر سابق، ج5، ص563 - 564.

في الذخيرة: لو قال: ليت صوم رمضان لم يكن فرضًا، فقد اختلف المشايخ في كفره، والصواب ما نقل عن الشيخ الإمام أبي بكر⁽¹⁾ محمد بن الفضل أن هذا على نيته إن نوى أنه قال ذلك من أجل أن لا يمكنه أداء [صومه]⁽²⁾ لا يكفر⁽³⁾.

رجل عطس مرات⁽⁴⁾، فقال له رجل بحضرته: يرحمك الله مرة بعد مرة فعطس مرة⁽⁵⁾ أخرى؛ فقال له ذلك الرجل: [بجان امدام أز يرحمك الله كفتن]⁽⁶⁾، أو قال: [دل تنك شد مارا]⁽⁷⁾، أو قال: [ملول شديم]⁽⁸⁾، فقد قيل: لا يكفر، وهو الجواب الصحيح؛ لأن قوله: يرحمك الله دعاء له، ولو قال له: ضاق قلبي من دعائك؛ لا يكفر كذا ههنا⁽⁹⁾⁽¹⁸⁾.

في الخلاصة: رجل قال لمديونه أعط دراهمي في الدنيا فإنه لا دراهم [في الآخرة](¹²⁾، فقال: [د؛ ديكربد، وبان جهان باز خواهي اوبازدهمت](¹²⁾، كفر كذا أجاب الإمام الفضل⁽¹³⁾، وكثير من أصحابنا رحمهم الله وهو الأصح⁽¹⁴⁾(14).

^{(1) [}أبي بكر] ساقط من (ب)، [ربكر] ساقط من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت [حقوقه] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص565.

^{(4) [}مرة أخرى] من (أ).

^{(5) [}مرة] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي خرجت روحي من قولي يرحمك الله).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي تعكر مزاجي).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي ضجرت).

ر9) [مذا] من (h).

⁽¹⁰⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص566.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [في القبامة] من أ، ج، وما أثبته هو الصحيح من كتاب الخلاصة.

⁽¹²⁾ ما بين المعفوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أعطني عشرة أخرى وسأردها لك في الآخري.

⁽¹³⁾ ريقصد الإمام أبو بكر محمد بن الفضل.

^{(14) [}الصحيح] من (ب).

⁽¹⁵⁾ طاهر البخاري، الخلاصة، مصدر سابق: ل356.

⁽¹⁶⁾ ينظر: قاضيخان، فتاري قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص521.

ثوع آخر فيما يقال لغيره يا كافر وإمثاله

في الذخيرة: رجل قال لامرأته: يا كافرة، يا يهودية، يا مجوسية، فقالت: [همجنينم] (1), أو قالت: [همجنين نيمي با تو [همجنينم] (2), أو قالت: [اكرهمجنين نيمي با تو نة باشم] (3), أو قالت: [اكر همجنين نيمي با تو صحبت نداري] (4), أو قالت: [اكر همجنين نيمي با تو صحبت نداري] (5)؛ أو قالت: [تومرا نداري] (6)؛ لا تكفر، وقد قبل: تكفر نداري] (6)؛ لا تكفر، وقد قبل: تكفر أيضًا، لأن هذا على المجاراة، أو التحقيق، والأول أصح أنها لا تكفر، لأن الغالب نيما بين الناس أنهم يريدون بهذا التعليق، وبه كان يفتي القاضي الإمام جمال الدين رحمه الله (7).

وقال على هذا إن قالت المرأة لزوجها: يا كافر يا يهودي يا مجوسي، فقال الزوج: [همجينم] (8) أو قال: [اكر همجنين نيميى برون آي] (9) أو قال: [اكر همجنين نيميى بودمى ترا ندارمي] (11) فقد كفر، أو قال: [اكر جنينميا من مباش] (11) فهو على الاختلاف، والصحيح أنه لا يكفر (12).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي أنا كذلك).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أنا كذلك طلقني).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة الفارسية: ومعناها (أي إذا لم أكن كذلك فلا أكون معك).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إذا لم أكن كذلك نلا أصاحبك).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي لست عندك).

 ⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارسية، وثم يوفق مصدري في ترجمتها لأنها باللغة القارسية القديمة.

⁽⁷⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص571 - 572.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارسية، ومعتاها (أنا كذلك).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أنا كذلك أخرجي من عندي).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ولم يوفق مصدري في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي إذا كنت كذلك فلا تبقي معي).

⁽¹²⁾ أبن ساز، المحيط البرهاني، مسدر سابق، ج5، ص572. وينظر: الأندويني، الفتارى التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص264.

ولو قال المسلم لأجنبي: يا كافر، أو لأجنبية: يا كافرة، ولم يقل المخاطب شيئًا، أو قال لامرأته: يا كافرة، ولم يقل أو قالت لزوجها: يا كافر، ولم يقل الزوج شيئًا؛ أو قالت لزوجها: يا كافر، ولم يقل الزوج شيئًا؛ قال الفقيه أبو بكر الأعمش البلخي⁽¹⁾ رحمه الله: يقول يكفر هذا القائل، وقال غيره من مشايخ بلخ: لا يكفر، فانعقدت فاستفتيت هذه المسألة ببخارى! فأجاب بعض أئمة بخارى أنه لا يكفر فرجع الجواب إلى بلخ، فمن أفتى بخلاف الفقيه أبي بكر رجع إلى قوله⁽²⁾.

والمختار للفتوى في جنس هذه المسائل أن القائل بمثل هذه المقالات، إن كان أراد الشتم، ولا يعتقده كافرًا، فخاطبه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر يكفر؛ لأنه لما اعتقد المسلم كافرًا، فقد اعتقد دين الإسلام كفرًا [فقد كفرًا أله.

وإذا قال: هو يهودي، أو نصراني، أو مجوسي، أو بريء من الإسلام، وما أشبه ذلك؛ إن فعل كذا فهو على وجهين: أما إن حلف على أمر في المستقبل، أو على أمر ماض، وقد ذكرناها في كتاب الإيمان من هذا الكتاب فلا يفيده⁽⁶⁾.

 ⁽¹⁾ هو: محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله، أبو بكر، المعروف بالأعمش، حنفي، تفقه عليه ولده
 أبو القاسم عبيد الله: والفقيه أبو جعفر الهندواني، توفي سنة 675هـ. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص56.

⁽²⁾ ابن عاز،، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص572.

^{(3) [}كافرًا] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

 ⁽⁵⁾ ابسن مسازه، المحسيط البرهساني، مستصدر سسابق، ج5، ص571 - 572؛ والأنسدريني، الفتسارى
 التاتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص264.

⁽⁶⁾ الوجه الأول: إن حلف بهذه الألفاظ وعلق الكفر بأمر ماض؛ وقال: هو يهودي إن كان فعل كذا وقد كان فعل وقد كان فعل وهو عالم وقت اليمين أنه كاذب اختلفوا فيه؛ قال بعضهم: يصبر كافرًا، لأن التعليق بالماضي تنجيز أي: أنجز بالماضي، فيصبر كأنه قال: هو يهودي ونصراني، وقال بعضهم: لا يكفر ولا يلزمه الكفارة لأنها غموس أي: تغمس صاحبها بالإثم والنار.

الوجه الثاني: وإن حلف بهذه الألفاظ على أمر في المستقبل؛ ثم فعل ذلك، قال بعضهم: لا يكفر ويلزمه الكفارة، والصحيح ما قاله بعض المشايخ إنه ينظر: إن كان في اعتقاد الحالف أنه لو

نوع آخر في الذخيرة: إذا وضع قلنسوة المجوسي على رأسه، فقد قال بعض مشايخنا: لا يكفر، وقال بعضهم: يكفر، وبعض المتأخرين قالوا: إن كان لضرورة نحو دفع البرد، أو غيره بأن كانت البقرة لا تعطيه اللبن بدونها لا بأس به، ولكن الصحيح أنه يكفر، وما ذكر من الضرورة ليس بشيء؛ لأنه يمكنه أن يمزقها، ويخرجها عن تلك الهيئة حتى تصير شبه قطعة (1) اليد (2) فيدفع ضرر البرد، فلا ضرورة إلى لبسها على تلك الهيئة (5).

في الخلاصة: ولو وضع على رأسه شبه قلنسوة المجوس من العمامة المختار انه لا يكفر (٤×٥).

نوع آخر في الذخيرة، والصغرى⁽⁶⁾: إذا قال للسلطان، أو لغيره من الجبابرة: [اي خداي]⁽⁷⁾ يكفر، ولو قال: [اي بارخداي]⁽⁸⁾، فكذلك يكفر⁽⁹⁾ عند بعض المشايخ؛ لأن بار بلغة فارس [بزرك بود]⁽¹⁰⁾، فقوله: [بارخداي معناه خداي بزرك]⁽¹¹⁾، ومن قال

حلف بذلك على أمر في الماضي يصير كافرًا في الحال، فيصير كافرًا، وإن حلف على أمر في المستقبل وفي اعتقاده أنه لو فعل ذلك يصير كافرًا، فإذا فعل ذلك يصير كافرًا، وإن لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكفر سواء كانت اليمين على أمر في المستقبل، أو في الماضي.

ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص557؛ وقاضيخان، فتاوي قاضيخان، مصدر سابق، ج1، ص533؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج8، ص134.

^{(1) [}قطمعة] من (أ).

^{(2) [}اليد] سائطة من (أ).

⁽³⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج3: ص574.

⁽⁴⁾ ينظر: قاضيخان، فنارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص519.

⁽⁵⁾ طاهر البخاري، الخلاصة، مصدر سابق، ل،355.

^{(6) [}والخلاصة] من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارسية، ومعناها (أي يا إلهي).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارسية؛ ومعناها (أي يا عظمة الله).

^{(9) [}يكفر] ساقط من (ج).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (يعني عظيم).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللِّغة الفارسية، ومعناها (أي قوله بار خداي معناه عظمة الله).

لغيره: [خدا بزرك أليس] (1)، انه يكفر كذا هنا، وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد ابن الفضل رحمه الله انه قال: إن عرف هذا القائل أن معنى هذه الكلمة ما قلنا، أو قصد بها ذلك المعنى يكفر، وإن لم يعرف معنى هذه الكلمة حقيقة رجوت أن لا يفكر، وعن الفقيه أبي جعفر، وجماعة من أئمة بلخ انه لا يكفر، وقال صاحب الجامع الأصغر هو الصواب عندي (2).

في النصاب: ولو قال: [اي بار خداي من]⁽³⁾؛ قال أبو نصر الدبوسي: لا يكفر هو الصحيح.

نوع آخر في المتفرقات في الخلاصة: لو استحل وطء امرأته الحائض يكفر ذكر، الإمام السرخسي في كتاب الحيض، وفي النوادر، عن محمد رحمه الله أنه لا يكفر؛ هو الصحيح (4)، ولهذا لو وطنها الزوج الثاني في الحيض حلت على الأول، وقيل: هذا اصح، وفي استحلال اللواطة بامرأته لا يكفر هو الأصح (5).

في النصاب: ولو قال للفسق والفساد [اين نيز راهي ومذهبي است] (6) قيل: يكفر، والأصح انه لا يكفر.

في الذخيرة: لو قال: [فلان را مصيبت رسيد]⁽⁷⁾، وقال للمعزي: [بزرك مصيبتى رسيد ترا]⁽⁸⁾، فبعض مشايخ بلخ قالوا: يكفر القائل، وبعض المشايخ قالوا: إنه ليس بكفر، ولا خطأ، وإليه مال الحاكم عبد الرحمن⁽⁹⁾، والقاضي الإمام أبو علي

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ولم يوفق مصدري في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

⁽²⁾ ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص577.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية: ومعناها (أي يا عظيم ربي).

⁽⁴⁾ طاهر البخاري، الخلاصة، مصدر سابق، ل355.

 ⁽⁵⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص517 - 518 وابن مازء، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص568.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي هذه أيضا طريق ومذهب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي أصابته مصيبة).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة القارمية، ومعناها (أصابتك مصية عظيمة).

⁽⁹⁾ هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الكانب الحاكم الإمام تفقه على أبي بكر محمد ابن الفضل الكماري. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص308.

. النسفي⁽¹⁾ رحمه الله، وعليه الفتوى، لأن كل مكروه مصيبة⁽²⁾.

ولو سمع صوت هامة⁽³⁾؛ فقال: يموت واحد؛ فيل يكفر في النصاب، والأصح انه لا يكفر⁽⁴⁾.

في التمهيد: أجمعنا جميعًا على أنه لا يجوز زوال الإيمان من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فأما الصحابة رضوان الله عليهم فهم على فريقين:

منهم من سبق لهم الأمن بشهادة النبي على وهم النقباء العشرة، وكذلك في حق الحسن والحسين عيضا كما قال النبي على (إنهما سيدا شباب أهل الجنة) وكذلك فاطمة على ومن مثلهم في الشهادة، والبشارة عن النبي الله إذا صدر في حقه؛ فنقول: إن قول النبي على صدق، وهو يكون كما قال؛ فأما غيرهم من الصحابة لا يذكر منهم [1/ 597] الأخير، ولا نشهد لأحد بالجنة قطعًا، ولكن نرجو لهم أكثر ما لغيرهم من المؤمنين.

⁽¹⁾ هو: الحسين بن الخضر بن محمد بن بوسف الفقيه الفشيديرجي القاضي أبو علي النسفي، قال السمعاني كان إمام عصره تفقه ببغداد وناظر المرتضى في ترويث الأنبياء، من أصحاب الإمام أبي بكر محمد بن الفضل اجتمع به بيخارى، وله أصحاب وتلامذة توفي سنة 424هـ، وقد قارب الشمانين من العمر، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص211.

⁽²⁾ ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص570.

⁽³⁾ الهامة: من طير الليل، وهو الصدى، والجمع هام، وكانت العرب تزعم أن روح الفتيل الذي لا يدرك بثأر، تصير هامة فترقو عند قبره تقول: اسقوني اسقوني فإذا أدرك بثأر، طارت، وقد نفى ذلك الإسلام. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص705؛ وابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ح15، ص624.

⁽⁴⁾ ينظر: قاضيخان، فتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص520.

⁽⁵⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن أبي سعيد الخدري، قال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغير،، رقم الحديث: 3768، باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص656، أحمد بن حنيل، مسند أحمد بن حنيل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج3، ص641.

⁽⁶⁾ ينظر: الأندريني، الفناوي الناتارخانية، مصدر سابق، ج4، ص284.

وأما سائر المؤمنين، والكافرين لا نقول لأحد بعينه إنه من أهل الجنة، أو من أهل النار؛ النار فنقول: إن مات مؤمنًا فهو من أهل النار؛ فنقول: إن مات مؤمنًا فهو من أهل البينة، وإن مات كافرًا فإنه يكون من أهل النار؛ في الجملة؛ نقول: إن المؤمنين كلهم من أهل الجنة، والكافرين كلهم من أهل النار؛ ثم لا يجوز الأمن من سلب الإيمان عند المعاينة بشؤم المعاصي عند أهل السنة والجماعة.

وقالت المرجئة ⁽¹⁾: إذا وجد منه الإيمان فإن المعاصي لا تضره، لأن الإيمان عطاء الله تعالى، فلا يجوز عليه التهديد والخلع، لأن هذا يكون رجوعًا من الله تعالى في عطائه، وهذا لا يجوز⁽²⁾.

الجواب قلنا: ليس فيه هذا رجوع من الله تعالى، ولكن إنما يكون الرد من العبد من حيث إنه لا يعرف قدره ولم يرد حقه والله تعالى يقول: ﴿ فَلَا يَأْمُنُ مَكُرُ اللّهِ إِلّا الْقَوْمُ الْخَيْسِرُونَ ﴾ (الأعسراف: 99)، وقولسه: ﴿ سَنَسَتَدُرِجُهُم مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف: 182)، وروي عن أبي حنيفة خفي أنه قال: أكثر ما يسلب الإيمان عند المعاينة، وهذا إنما يكون بزوال الإيمان قبل النزع بسبب من الأسباب كاستحلال الحرام، وتحريم (3) الحلال، أو كلمة الكفر جهزا، أو فعلاً، أو ذكر شيئًا يكون فيه رد

⁽¹⁾ المرجئة على معنين: أحدهما: بمعنى الناخير كما في قوله تعالى: ﴿ أَرْجِهُ وَأَخَاهُ ﴾؛ [الشعراء: من الآية: 36]؛ أي أمهله وأخره، والثاني: إعطاء الرجاء. أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. وأما بالمعنى الثاني فظاهر فإنهم كانوا يقولون لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر الطاعة. وقبل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار. وقبل: الإرجاء تأخير علي خفت عن الدرجة الأولى إلى الرابعة، فعلى هذا المرجئة والشيعة فرفتان متقابلتان، والمرجئة أربعة أصناف: رجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة البلانية أصحاب غيلان الدمشقي أول من احدث القول بالقدر والأرجاء. ينظر: وكذلك الغيلانية أصحاب غيلان الدمشقي أول من احدث القول بالقدر والأرجاء. ينظر: الشهرمتاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (1404هـ)، الملل والنحل، (تحقيق: محمد سبد كيلاني)، ج أ، ص 139، دار المعرفة، بيروت.

⁽²⁾ ينظر: الأندريني، الفتاري النانارخانية، مصدر سابق، ج4، ص284.

^{(3) [}استحرام] من (ب).

الإسلام وهو لا يعلم ذلك ولم يتب فمنه حتى عاين ذلك فتاب عند المعاينة، والتوبة عند ذلك لا تنفع.

[فصل في الإيمان]

ثم الإيمان على ضربين مجمل (أ)، ومفسر هكذا روي عن أبي حنيفة ﴿كُ.

وصورة المجمل: أن يقول: آمنت بالله، وبجميع ما قال الله على ما أراد الله، وآمنت برسول الله، وبما قال رسول الله [على ما أراد رسول الله]⁽²⁾.

وصورة المفسر: أن يذكر جميع شرائط الإيمان ويؤمن به، واختلفوا أن الإيمان المفسر بعد المجمل هل يكون إيمانًا أم لا؟

قال بعضهم: هذا تكرار المجمل، وقال بعضهم: يكون إيمانًا بنفسه، والأصح أن يقول إنه لو كان بحال إذا ذكر أوصاف الإيمان وشرائطه بين يديه فإنه يقول آمنت بذلك كله، فالمفسر يكون تكرازا للمجمل، ولو قال كنت ما علمت بأن الإيمان به واجب، فإنه ينظر: أن كان حربيًا، أو كان ذميًا وآمن إيمانًا مجملاً، وكان لا يعلم النفسير فإذا علم فيقول كنت ما علمت ذلك والآن آمنت فإنه يكون إيمانه إيمان الأول، فإن لم يؤمن بهذا فإنه يحكم بردته.

وإن كان مسلمًا ولد في دار⁽⁵⁾ الإسلام فقال كنت وما علمت أن الإيمان به واجب، فإن إيمان المجمل ما كان إيمانًا، ولأنه يجب عليه الاستيقان في الإيمان والأحكام

⁽¹⁾ المجمل: ما يحتاج إلى بيان ما فيه والذي لا يفهم منه المراد، ونقول الإجمال قد يكون في الاسم المشترك مثل: الفرء ينطلق على الحيض والطهر، والشفق يطلق على الحمرة والبياض، والذي بيد، عقدة التكاح يطلق على الأب والزرج، والمراد من اللفظة واحد من هذين في هذه المواضع، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي شم الشافعي، (ت489هـ) (1999)، تواطع الأدلة في الأصول، (تحقيق: محمد حسن (سماعيل)، ط1، ج، ص263، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽²⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}دار] ساقط من (ب).

الذي كان قبل ذلك من النكاح وغيره غير جائز ومعقد⁽¹⁾ وكله يكون باطلاً؛ ثم الإيمان المجمل يتم بشهادة واحدة عند أبي حنيفة عنين وهو أن يقول لا إله إلا الله؛ ثم يجب عليه النبات والتقرير بأوصاف الإيمان.

وعند الشافعي رحمه الله يتم بشهادتين، وهو أن يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله؛ ثم يجب عليه سائر أوصاف الإيمان وشرائطه (أ). وحد شرائط الإيمان وأوصافه كل مسألة يجب الإيمان به من الأمر (أن) والنهي (أن) والناسخ (أن) والمنسوخ (أن) والأحكام (أن) والإثبات (أن) والتجانب بحيث لا يصح الإيمان بخلافه فإنه يكون شرط الصحة الإيمان، ويكون وصفًا للإيمان الدليل عليه ما روي أن النبي في أنه سأل عن الإيمان فقال: (أن يقر بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله) (أن سنذكره.

^{(1) [}رلا منعقد] من (ب، ج).

⁽²⁾ ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج15، ص323.

 ⁽³⁾ الأمر: هو اللفظ الغال على طلب الفعل بطويق الاستعلاء واحترز بلفظ الاستعلاء عن الالتماس والدعاء. البزدوي، كشف الاسرار، مصدر سابق، ص155.

⁽⁴⁾ النهي: طلب الكف عن القعل. أبو المظفر، قواطع الادلة في الاصول، مصدر سابق، ص124.

⁽⁵⁾ النسخ: وهو رفع حكم أو لفظ شرعي بدليل شرعي متأخر من الكتاب أو السنة. الفلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ص112.

⁽⁶⁾ المنسوخ: ما ارتفع شرعا بعد ثبوته شرعا، أو ما ارتفع العمل به من النصوص الشرعية بنص شرعي آخر متأخر عنه. القلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء: مصدر سابق، ص464.

⁽⁷⁾ الأحكام: ما اقتضاء خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين من طلب الأمر والنهي، أو تخيير المباح، أو وضع الصحيح والفاسد. العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، المتوفى 1421هـ، الأصول من علم الأصول، طبعة عام 1426هـ، ص10، دار ابن الجوزي، السعودية.

 ⁽⁸⁾ الإثبات: وهو إثبات الأحكام المذكورة قطعًا، أو ظنًّا، عمومًا، أو خصوصًا إلى غير ذلك. ابن أسير
 الحاج، التقرير والتحبير في علم الأصول، مصدر سابق، ج1، ص45.

⁽⁹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه، بلفظ (أن تؤمن بالله وملائكته وكتابه ولقائه ورسله وتؤمن بالبعث وتؤمن بالبعث وتؤمن بالقدر كله)، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم الحديث: 10. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج1، ص60.

وحكم الإيمان العدالة، وموجب الإيمان الجنة بأخبار الله تعالى إذا كان مقرونًا بالتصديق، ولو أقر باللسان ولم يعتقد بالجنان فإنه يحكم بإسلامه ويجري عليه أحكام المسلمين ما لم يظهر خلاف ذلك لقوله تعالى: ﴿ وَلاَنْتُولُوا لِمَنَ أَلْقَى إِلَيْكُمُ مُ السَّلَمُ لَسَّتَ مُؤْمِنًا ﴾ (النساء: 94) يعني إذا قال: السلام عليكم إلى مؤمن افإنه يقبل قوله حكمًا، فأما إذا لم يعتقد فإنه لا يكون من أهل الجنة، ويكون حكمه كأحكام المنافقين.

قال أهل السنة والجماعة: شرائط الإيمان ما يجب الإيمان به ولا يصح بدونه ويكفر بالإنكار والرد، وهو كل ما يثبت بالنص، أو بالخبر المتواتر (1)، وبإجماع الأمة (2)، فإنه يوجب القبول والاعتفاد به، وكل ما ثبت بالخبر الواحد ولم تنفق الأمة على قبوله فإنه لا (3) يكون شرطًا لصحة الإيمان، وكل ما ثبت بالخبر الواحد وانفقت الفقهاء على صحة ذلك واجتمعت على قبوله من غبر تأويل فإنه يكون من شرائط الإيمان كعذاب القبر، والصراط، والميزان، والشفاعة، والمعراج إلى السماء، ومثل هذا ثبت بالخبر الواحد، ولكن الفقهاء والصحابة انفقوا على صحة ذلك وقبولها محل الإجماع، فإنه يوجب الإيمان به؛ ثم من أنكر ذلك هل (4) يصير كافرًا أم لا؟ [قال

⁽¹⁾ الخبر المتوانر: هو الذي انصل بك من رسول الله على اتصالا بلا شبهة حتى صار كالمعاين المسموع منه وذلك أن يرويه قرم لا يحصى عددهم ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتبابن أماكنهم ويدوم هذا الحد فيكون آخره وأرسطه كطرفيه وذلك مثل نقل القرآن والصلوات الخمس وأعداد الركعات ومقادير الزكوات وما أشبه ذلك. البزدوي، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، مصدر سابق، ص150.

⁽²⁾ إجماع الأمة: انفاق جميع المجتهدين من أمة محمد في عصر من العصور على حكم شرعي. وهو على نوعين:

الأول اجماع قولي: وهو أن يصرح كل مجتهد بالحكم.

الثاني إجماع سكوني: وهو أن ينطق بعض المجتهدين بالحكم ويسكت الباقون دون اعتراض عله.

القلعجي رقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابن، ص44.

^{(3) [}٧] ساقطة من (ب).

^{·(4) [}عل] سائطة من (أ).

بعضهم: يصير (1) كافرًا] (2)، وقال بعضهم: لا يصير كافرًا، لأنه تأويل في ذلك وأخطاء فيكون مبتدعًا يحكم بفسقه، وأما الشرائع فليس من الإيمان ويصح الإيمان بدونها وهو العمل بالأركان عند أهل السنة والجماعة.

وقالت المعتزلة والروافض والخارجية (أن بأن الشرائع من الإيمان، وهو قول الشافعي رحمه الله (أن والفرق بين الشرائع والشرائط عندنا؛ أن الشرائط تسمى ملة، والشرائع تسمى خدمة، والملة تصح بدون الخدمة، والخدمة لا تصح بدون الملة، والملة يشترط فيها الدوام، ولو ترك شيئًا من الأوامر والملة يشترط فيها الدوام، ولو ترك شيئًا من الأوامر وارتكب شيئًا من النواهي؛ ينظر: إن فعل ذلك استحلالاً فإنه يكفر، وإن فعل عصيانًا فإنه لا يكفر (أن هذا كله عند أهل السنة والجماعة، والدليل عليه (أن قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ الْبِرِ أَن وَو الله الله والم الله والمه الله والله الله والله والله

⁽l) [يصبر] ساقط من ب.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من ج.

⁽³⁾ وهم الخوارج: والخوارج عشرون فرقة: وأول فرقة هي المحكمة الأولى أنباع عروة بن حدير اخو مرداس الخارجي، ومنهم بدأ سيدنا علي بن أبي طالب بقتالهم وقتلهم، والثانية: الأزارقة وهم انباع أبي راشد نافع بن الأزرق وهم من اشد الخوارج وأكثرهم. والثالثة: النجدات، والرابعة: الصفرية، والخامسة: العجاردة..... وكلهم متفقون على أمرين لا مزيد عليهما في الكفر والبدعة.

أحدهما: أنهم يزعمون أن عليا وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين وكل من رضي بالحكمين كفروا كلهم.

ينظر: الإسفراييني، التبصير في الدين، مصدر سابق، ج1، ص45 رما بعدها.

⁽⁴⁾ ينظر: الديمياطي، إعانة الطالبين، مصدر سابق، ج4، ص159.

^{(5) [}يكفر] ساقط من (ج).

^{(6) [}عليه] ساقط من (ب).

تعالى فرق بين الإيمان والعمل، وقال ﷺ: ﴿وَمَن يَكُفُرُ بِاللَّهِ وَمَلَيْهِ كَيْدِهِ وَكُنْبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْرِ الْآخِرِ نَقَدَ ضَلَّضَلَلْا بَعِيدًا ﴾ (النساء: 137)، أخبر أن من كفر بهذه الشرائط يكون كافرًا.

قال المهتدي أبو شكور السالمي رحمه الله: اعلم أن شرائط الإيمان ما⁽⁴⁾ قال النبي عليه الصلاة والسلام: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله تعالى)⁽²⁾، فأصله [أ/ 598] الإيمان بالله تعالى وهو أن يقر ويعتقد كما هو المذكور في اعتقاد الطحاوي⁽⁵⁾ أن الله تبارك وتعالى واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء، ولا يغني، ولا يبيد، ولا يكون إلا ما يريد، لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأوهام (4)، ولا يشبهه الأنام، خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة، مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة، ومازال بصفاته قديمًا قبل خلقه، ولم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته، فكما كان بصفاته أزليًا كذلك لا يزال عليها أبديًا، ليس منذ خلق استفاد اسم الخالق لا بأحداث البرية، استفاد اسم الباري له من معنى الربوبية، ولا مربوب، ومعنى الخالقية، ولا مخلوق كما أنه محيي الموتى بعد ما أفنى، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق أنه أنه منه الموتى بعد ما أفنى، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق أنه المناق قبل

^{(1) [}ما] ساقطة من (أ: ب).

⁽²⁾ أخرجه مسلم في صحيحه؛ بلفظ (أن تؤمن بالله وملائكته وكتابه ولقائه ورسله وتؤمن بالبعث وتؤمن بالبعث وتؤمن بالقدر كله)، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم الحديث: 10. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج1، ص40. وأخرجه الإمام أحمد بن حبل في مسنده عن ابن عمر بينين، قال الشيخ شعبب الأرفاؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين، رقم الحديث: 191، باب ما جاء بالإيمان خبره وشره. أحمد بن حبل، مسند أحمد بن حبل، مصدر سابق، ج1، ص28، وأحمد بن حبل، مسئل أحمد بن حبل (تحقيق: شعيب الأرفؤوط)، مصدر سابق، ج5، ص2744.

⁽³⁾ وهو للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي المتونى سنة 321هـ زاد، أسماء الكتب، مصدر سابق، ج1، ص185.

^{(4) [}الأنهام] من (أه ج).

^{(5) [}الباري] من (ب).

إنشائهم، وذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، خالق الخلق بعلمه، وقدر لهم أقدارًا، وضرب لهم (1) آجالاً، لم يخلف (2) عليه [شيء قبل أن خلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم، أمرهم بطاعته ونهاهم] (3) عن معصية، وكل شيء يجري بقدرته، وينفذ بمشيئته لا مشيئة العباد، إلا ما شاء لهم وما شاء لهم كان وما لم يشأ لهم لم يكن، يهدي من يشاء ويعصم، [ويعافي فضلاً منه، ويضل] (4) من يشاء، ويخلل، ويبتلي عدلاً منه، وكلهم يتقلبون في مشيئته وعدل لا راد لقضائه، ولا معقب (5) لحكمه، ولا غالب لأمره، آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلا من عنده (6).

[انواع الإيمان]

في التمهيد: والإيمان بالملائكة: أن يقر بأن الملائكة كلهم عباد الله مخلوقين معصومون مقدسون مطهرون مطيعون (⁷⁾ لله ﷺ (⁸⁾.

والإيمان بكتبه: أن يقر أن جميع كتب الله تعالى كلها كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق وكله كلام واحد⁽⁹⁾.

 ^{(1) [}لهم] سائطة من (أ).

^{(2) [}يخف] بن (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}معصبة] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (1414هـ)، تخريج العقيدة الطحاوية، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني)، ط2، ص31 وما بعدها، المكتب الإسلامي، بيروت. والبراك، عبد الرحمن بن ناصر بن براك ابن إبراهيم (2008)، شرح العقيدة الطحاوية، ط2، ص21، دار التدمرية.

^{(7) [}مطيعين] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي (2000)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط1. ج7، ص115، دار الكتب العلمية، ببروت.

⁽⁹⁾ ينظر: الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج7، ص116.

والإيمان بالرسل: أن يقر أن الأنبياء صلوات الله عليهم كانوا عبيد الله، وكانوا من بني آدم خلقوا معصومين مؤيدين كاملين العقل والعبادة، ولا يجوز القصور في عملهم لأن عملهم وإن قل يكون وافرًا مقبولا تائما كاملا، وكلهم كانوا على دين واحد، وملة واحدة، وهو دين الإسلام وملة الحنيفية (١).

والإيمان بمحمد على: أن يعتقد أن محمدًا على كان رسولاً الله، [ولان هو رسول الله] (على الله] (على الله) ولا يجوز العزل والخلع عن النبوة، وكان خاتم الانبياء، ولا يجوز بعده نبيًا غبر نزول عيسى عليه السلام، [وكان مدة عيسى] (ق قبله بالرسالة والشريعة، ووفاته تكون بعده، ويجب الاعتقاد بأن محمدًا على كان أعلم الخلائق، وأفضلهم، خلاف ما قالت الروافض: إن عليًا رضي الله تعالى عنه كان أعلم من محمد الله وأفضل، وهذا منهم كفر، وأما الخضر اختلف الناس فيه؛ [فقال بعضهم: إنه ولي] (ألم)، وقال بعضهم: إنه نبي، وقال بعضهم: إنه رسول، وأجمعوا أنه ليس بصاحب الشريعة، وصاحب الكتاب الكتاب الناف أفضل وأعلم من جميع الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين (آ).

والإيمان باليوم الآخر: أن يقر بأن مجيء القيامة وحشر هذه الأجساد بعينها حق وصدق، وهو أن الله تعالى يحشُر هذا بعينه من حيث إنه يجعل التراب لحمًا وعظمًا كما كان العين يكون هذا العين والجوهر يكون هذا الجوهر بعينه، ولكن يتغير من صفة

⁽¹⁾ ينظر: الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج3، ص7 - 10.

⁽²⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: الأنفلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (1993)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد)، ط1، ج3، ص537، دار الكتاب العلمية، لبنان.

⁽⁶⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من أ.

⁽⁷⁾ ينظر: التميمي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج6، ص165 - 169.

إلى صفة، وتغيير الصفة لا يوجب تخليفًا آخر، فلا يكون شخصًا آخر بل يكون هذا الشخص بعينه (1).

والإيمان بالقدر خيره وشره من الله تهالى: أن يقر بأن الخير والشر الكل يكون بقضاء الله تعالى وبقدره وبمشيئته وإرادته وبعلمه وبحكمه ثم الخير والطاعة يكون بأمره وبرضاه والشر والمعصية ليس بأمر الله ولا يرضاه ثم معنى القدر هو الإحداث والإيجاد ومعلوم انه ليس بمحدث ولا موجد سوى الله تعالى⁽²⁾.

في بداية الصابوني (3): فإن قبل: قال (4) النبي على خبرًا عن الله تعالى (من لم يرض بقضائي، ولم يصبر على بلائي ولم يشكر على نعماي فليطلب ربا سواي) (5)، فلو كان الكفر بقضائه لزمنا أن ترضى به، وذلك لا يجوز قلنا الكفر مقضي الله تعالى لا قضاؤه فإن قضاءه صفة والكفر صفة العبد وقضاؤه أن خلق الكفر في الكافر (6) شرا قبيحا باطلا عند اختيار العبد على وجه يستحق به عقاب الأبد ونحن نرضى بهذا على أن المراد من الحديث الأمراض والمصائب التي تصيب الإنسان من غير اختيارهم فأما ما يباشر العبد باختياره فهو يرضى به اشد الرضا من غير تحريض فلا يكون مراد بالحديث.

 ⁽¹⁾ ينظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، فتح الباري شرح صحيح البخاري،
 (نحقيق: محب الدين الخطيب)، تأليف: ج1، ص52، دار المعرفة، بيروت.

 ⁽²⁾ ينظر: الملاعلي القاري، على بن سلطان محمد القاري (2001)، مرقاة المفانيح شرح مشكاة المصابيح، (تحقيق: جمال عبتاني)، ط1، ج1، ص240، دار الكتب العلمية، لبنان.

⁽³⁾ هو كتاب البداية في أصول الفقه لأحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني توفي سنة 580هـ. زاده، أسماء الكتب، مصدر سابق، ج1، ص69.

^{(&}lt;sup>4</sup>) كان من ب.

⁽⁵⁾ أخرجه أبو بكر البيهقي، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 196، باب القدر خيره وشره. أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْ جردي الخراساني المتوفى 458 د (2003)، شعب الإيمان، (تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد)، ط1، ج1، ص377، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السافية ببومباي بالهند، والألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، ص849، المكتب الإسلامي.

^{(6) [}العبد] من (ب).

القول في إيمان المقلد: اختلف أهل⁽¹⁾ القبلة في صحة إيمان المقلد، قال أبو حنيفة وسفيان ومالك والأوزاعي⁽²⁾ وعامة الفقهاء وأهل الحديث رحمهم الله تعالى: يصح إيمانه ولكنه عاص بترك الاستدلال؛ قال الرستفغني⁽³⁾ والجرمي⁽⁴⁾ والحكيم⁽⁵⁾: شرط صحة الإيمان أن يعرف صحة قول الرسول بدلالة المعجزة، وعند الأشعري⁽⁶⁾ أن

- (2) هو: عبد الرحمن بن عمرو شبخ الإسلام أبو عمرو الأوزاعي الحافظ الفقيه الزاهد عن عطاء ومكحول ورأى محمد بن سبرين وعنه قنادة وغيرهم وكان رأسا في العلم واحد زمانه وإمام عصره وأرانه كان ممن لا يخاف في الله لومة لائم مقوالا بالحق والعبادة مات في الحمام في صفر سنة 157هـ الكاشف ج1، ص638.
- (3) هو: أبر الحسن علي بن سعيد الرستفعني الفقيه الحنفي، وهذه النسبة إلى رستفعن وهي قرية من قرى سمرقند، وهو من كبار مشايخ سمرقند، وكان من تلاميذ، أبو منصور الماتريدي، فرزق أبو منصور في علم الحقيقة؛ ورزق أبو القاسم الحكيم الحكمة، ومن مصنفاته إرشاد المهتدي والزرائد والفوائد، السمعاني، الأنساب، مصدر سابق، ج3، ص62.
- (4) الحريمي من ب، الحرتمي من ج. الجرمي هو: عبد الله بن زيد بن عمرو أبو قلابة الجرمي الأزدي البصر يا بن أخي أبي المهلب عبد الرحمن ويقال معارية بن عمرو: أخرج البخاري في الإيمان وغير موضع، وعن أنس بن مالك، ولا يعرف له تدليس، مات بالشام سنة 106هـ، وقيل 107هـ، قال أحمد بن حنبل: أبو قلابة وابنه من الفقهاء ذوي الألباب. الباجي، سليمان بن خلف ابن سعد أبو الوليد (1986)، النعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، (تحقيق: أبو لباية حسين)، طأ، ج2، ص820، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض.
- (5) [الجكمي] من (أ): [الحكيمي] من (ج)، وهو: أبو القاسم الحكيم، إسحاق بن محمد بن إسماعيل، أبو القاسم، الحكيم السمرقندي قاض حنفي لقب بالحكيم لكثرة حكمته وموعظة، تولى قضاء سمرقند أياما طويلة، وكانت سيرته محمودة، توفي بسمرقند سنة 345هـ، من كتبه الصحائف الإلهية والسواد الأعظم في التوحيد. القرشي: الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص139.
- (6) هو: على بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري الصحابي، صاحب الأصول الإمام الكبير وإليه بنسب الطالفة الأشعرية وأبو بكر الباقلاني ناصر مذهبه، قال مسعود بن شية: في كتاب التعليم كان حنفي المذهب معتزلي الكلام لأنه كان ربيب أبي على الجبائي وهو الذي رباه وعلمه الكلام، مولده تقريبا سنة 428هم، يغداد، ودفن بين الكرخ وباب البصرة الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1: ص353.

^{(1) [}أعل] ساقط من (ب).

يعرف ذلك بدلالة العقل، وعند المعتزلة ما لم يعرف كل مسألة بدلالة العقل على وجه يمكنه دفع الشبهة لا يكون مؤمنًا.

والصحيح ما عليه عامة أعل العلم؛ فإن الإيمان هو التصديق مطلقًا كمن أخبر، مخبر فصدقه صح أن يقال آمن به وآمن له، فإذا أخبر المقلد ما يجب الإيمان به فصدقه كان مؤمنًا فيستحق (1) ما وعد الله تعالى للمؤمنين.

والمعرفة غير الإيمان بدليل انه ينفك عنه فإن أهل الكتاب يعرفون نبوة محمد والمعرفة غير الإيمان بدليل انه ينفك عنه فإن أهل الكتاب وهذا الخلاف فيمن نشاء على كما يعرفون أبناءهم ولا يصدقونه أكم نطق به الكتاب وهذا الخلاف فيمن نشاء على شاهق الحبل ولم يتفكر في العالم ولا في الصانع أصلا فأخبر بذلك وصدقه لا والمناء في بلاد المسلمين وسبح الله تعالى عند رؤية صنائعه فهو خارج عن حد التقليد وإذا ثبت أن الإيمان هو التصديق [أ/ 599] والإقرار شرطه إجراء الأحكام فإذا وجد حصل الإيمان ولم يتصور فيه الزيادة والنقصان خلاف للشافعي رحمه الله حيث يجعل الأعمال من الإيمان فيقول بزيادة الإيمان عند زيادة الأعمال وبنقصانه حين ينقص العمل أله.

في التمهيد: القول في الاستدلال والتقليد:

قالت المعتزلة: الهداية والفضل من الله تعالى للعباد⁽⁵⁾ هو الآيات الدالة على إثبات الصانع ووحدانيته، وليس له فضل وهداية غير هذا؛ مثل الاهتداء، واللطف، وانشراح الصدر.

^{(1) [}فيقف] من (ب).

^{(2) [}يصدقونه] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [فأما] من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: الرملي، محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي، غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، ج1، ص6، دار المعرفة، بيروت؛ وتقي الدين بن تيمية، أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام (1997)، درء تعارض العقل والنقل، (تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن)، ج7، ص44، دار الكتب العلمية، بيروت؛ والزركشي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج4، ص561، وابن أمير الحاج، التقرير والتحيير، مصدر سابق، ج3، ص457.

 ⁽ق) [للعباد] ساقطة من (ب).

وقال أهل السنة والجماعة: بأن لله تعالى فضلاً، وهداية، ولطفًا، وانشراحا لقلوب العارفين بالتعريف عند الاستدلال.

وقال بعض المتصوفة: لا سبيل للاستدلال في معرفة الصانع لأن الأشياء إنما تعرف بالصانع ومن المحال أن يعرف الصانع بالأشياء وقائوا بأن الله تعالى يجذب قلوب العارفين وأسرارهم ويهديهم إلى معرفته من غير الاستدلال.

وسئل الشبلي (أ) رحمه الله بم عرفت ربك؟ فقال: عرفت الله بالله لولا هو وإلا لما عرفت، والدليل على أن المعرفة تحصيل بالاستدلال؛ قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَهُ ٱلتَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿ (البلد: 10)، أي السبلين.

وسئل على بن أبي طالب عن بم عرفت ربك؟ قال: بفسخ الغرائم ونقض الهمم.

وسئل أبو حنيفة ﴿ عَلَىٰ عَرَفَتَ رَبِكُ؟ فقال: بخروج الجنين من بطن أمه بصورة حسنة فعلمت أنه ليس من نجم ولا طبع، ولكنه من تقدير صانع.

وسئل حاتم الأصم (2) بم عرفت ربك؟ فقال: بوجود الأثر في كل شيء.

⁽¹⁾ الشبلي: أبو بكر الشبلي البغدادي، قبل اسمه دلف بن جحدر وقبل جعفر بن يونس وقبل جعفر ابن دلف شيخ الطائفة الصوفية؛ أصله خراساني من أهل سروسة من قربة بقال لها شبلية ومولده بسر من رأى، وكان أبوه من كبار حجاب الخلافة، وولي هو حجابة أبي أحمد الموفق؛ ثم لما عزل أبو أحمد من ولاية حضر الشبلي مجلس بعض الصالحين؛ ثم صحب الجنيد وغيره وصار من شأنه ما صار، وكان نقبها عارفا بمذهب مالك وكتب الحديث عن طائفة وقال الشعر وله ألفاظ وحكم وحال، توفي الشبلي في ذي الحجة سنة 334ه، وهو ابن سبع وثمانين سنة رحمه الله. أبو فرج، صفة الصفوة، مصدر سابق، ج2، ص456 والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج5، ص65، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج5، ص65، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج51، ص75.

⁽²⁾ وهو: حالم بن عنوان بن يوسف الأصم كنيته أبو عبد الرحمن وهو من قدّما مشايخ خراسان من أهل بلخ صحب شقيق بن إبراهيم وكان أستاذ أحمد بن خضرويه وهو مولى للمثنى بن يحيى المحاربي مات بواشجرد عند رباط يقال له رأس سروند على جبل قوق واشجرد سنة 237م، وله أسند الحديث. أبو الفرج، المنظم في تاريخ الملوك والأمم، مصدر سابق، ج11، ص253:

فالاستدلال بالآيات الدالة سبب لحصول المعرفة بفضل الله وهدايته هو الأصح فالتقليد ضد الاستدلال وحد التقليد اخذ قول الغير من غير دليل، [وقال بعضهم التقليد متابعة الغير بالفعل وبالقول من غير دليل] ثم المقلد في المعرفة والإيمان هل يكون مؤمنا أم لا؟

قالت المعتزلة والأشعرية إن المقلد لا يكون مؤمنا وقال المنقشعة من الكرامية إن المقلد يكون مؤمنا.

وقال أهل السنة والجماعة بأن المقلد إذا كان له التصديق يكون مؤمنًا.

قال المهتدى أبو شكور السالمي رحمه الله مصنف الكتاب ورأيت بخط القاضي الإمام الأجل شيخ الإسلام إمام الأئمة أبي سعيد خليل بن إسماعيل [السجزي]⁽¹⁾ ببلخ⁽²⁾ رحمه الله جواب الفترى أن المقلد في الإيمان هل يكون مؤمنًا؟ فأجاب بأن لا يكون مؤمنًا، وذكر علته وقال: فلم يقلد في معرفته الصانع والآيات الدالة للمعرفة في إثبات الصانع قائمة كالسماء والأرض والشمس والقمر والليل والنهار وتأثيره في الأشياء كلها دليل على إثبات الصانع ووحدانيته.

وإنما قالت المعتزلة: بأن التقليد في الإيمان لا يجوز والمقلد ليس بمؤمن، وحد التقليد عندهم أن كل مسألة يجب الإيمان به من الأحكام والشرائع ومعرفة الصانع والرسل ونحوه يجب أن يعرف ذلك بالدليل أو الحجة ويصف ذلك من غير شبهة حتى يخرج من التقليد ولهم أصول في مذاهبهم، وخمس مسائل تسمى أصول الخمس فمن

والأزدي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد (1998)، والطبقات الصوفية، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، ط1، ج1، ص86، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [السنجري] من جميع النسخ.

⁽²⁾ هو: الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل بن موسى بن عبد الله بن عاصم بن جنك السجزي أبو سعيد القاضي الحنفي، وقبل إن اسمه محمد والخليل لقب له ويعرف بشيخ الإسلام وإليه ينسب أبو القاسم أحمد بن محمد الخليلي الزيادي وحل إلى بلاد العراق والشام والجزيرة والحجاز وخراسان وفي طريقه من حران إلى الشام دخل حلب أو بعض عملها وكان نقيها على رأي أبي حنفة عبيض، توفي القاضي بسرخس سنة 378هـ، وقبل سنة 373هـ، بفرغانه. أبي جرادة، بغية العللب في تاريخ حلب، مصدر سابق، ج7، ص3373.

. لا يعرف ذلك لا يكون مؤمثًا عندهم، منها مسألة التوحيد، ومسألة العدل، ومسألة البين، ومسألة الوعد، ومسألة الوعيد.

أما مسألة التوحيد: قالوا إن القرآن مخلوق وليس لله صفات لأن الصفات لغير الله وغيره لا يكون قديمًا ولا خالقًا فيكون مخلوقًا.

ومسألة العدل: من الله انه لا يقض الشر ولا يريده ولا يخلق فلو أراد ذلك ويخلقه ويعذب⁽¹⁾ فاعله لا يكون عدلاً منه.

ومسألة البين: أن المؤمن إذا ارتكب كبيرة فإنه يخرج عن الإيمان ولا يدخل في الكفر فيكون بين الحالين.

ومسألة الوعد والوعيد: هو أن الثواب والعقاب⁽²⁾ واجب على الله تعالى وعندهم فإذا وعد ثوابًا، أو وعد عقابًا فلا يجوز له أن يمنع ذلك، ولو لم يدفع لا يكون عدلاً عندهم هذا هو الأصول بحسب من لم يعلم ذلك ولم يعتقد لا يكون مؤمنًا عندهم ويكون مقلدًا.

ولهذا المعنى قال أهل السنة والجماعة [إن المقلد يكون مؤمنًا لأن كل واحد لا يكون أن يخرج عن حد التقليد إذا كان التقليد هذا.

وقالت الاشعرية: بأن العبد يخرج عن حد التقليد إذا عرف الله تعالى بجميع صفاته بالدليل أو الحجة ويمكن البيان عنه.

وقيال الكرامية (5): من قيال لا إليه إلا الله وليم يعرف الله وليم يعلم النصائع من المصنوع، ولم يعتقد ذلك فإنه يكون مؤمنًا، وهذا هو التقليد المحض ولهذا المعنى.

^{(1) [}ثم] بغيب من (أ).

^{(2) [}العقاب] ساقط من (ب).

⁽³⁾ الكرامية: وهي طائفة منسوبة إلى محمد بن كرام السجستاني العابد المتكلم شيخ الكرامية ساقط الحديث على بدعته أكثر عن أحمد الجوياري ومحمد بن تميم السعدي وكانا كذابين، وقد بقرية من قرى زريح ونشأ بسجستان، ويقول ابن كرام الإيمان قولا بلا معرفة، والإيمان قول باللسان، وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن، وإن الله تعالى إنه جسم لا كالأجسام، تعالى عن هذا، وقد سجن بنيسابور لأجل بدعته ثمانية أعوام؛ ثم أخرج وسار إلى بيت المقدس ومات بها في سنة 255هـ. شمس الدين الذهبي، شمس الذين محمد بن أحمد الذهبي (1995)، ميزان الاعتدال في

وقال فقهاؤنا: من أهل السنة والجماعة] (أ) إن القول الفرد ليس بإيمانه وإن المقلد إذا كان له التصديق لا يكون مؤمنًا، والدليل على أن المقلد المحض ليس بمؤمن عند أهل السنة والجماعة لأنهم شرطوا التصديق أن المقلد المحض ليس بمؤمن عند أهل السنة والجماعة لأنهم شرطوا التصديق [وصحة الإيمان والتصديق] (2) لا يكون بدونه المعرفة والمعرفة لا تكون (أ) بدون الاستدلال، وهذا هو المعنى بما أشار إليه شيخ الإسلام الخليل بن أحمد السجزي رحمه الله، فإذا عرف أن له صانعًا وللعالم صانعًا خرج عن حد التقليد.

وصورة المسألة: إذا سألته [من خلقك؟] (أن فيقول: الله، أو يقول خالق السموات والأرض، فإنه لا يكون مقلدا وصح إيمانه، ولو قال: لا أدري ومع ذلك يقول لا إله إلا الله فإنه لا يكون مؤمنًا.

وذكر محمد بن الحسن رحمه الله مسألة في الجامع الكبير⁽⁵⁾ تدل على صحة ما ذكرنا، وهو أن المرأة إذا لم تعرف صفة الإيمان والإسلام قال محمد رحمه الله: يفرق بينها وبين زوجها، وبيان ذلك إذا وصف الإيمان والإسلام والدين بين يديها فلو قالت هكذا آمنت وصدقت، فإنها تخرج عن حد التقليد ويجوز نكاحها، [ولو قالت: لا أدري، أو قالت: ما عرف لا يجوز نكاحها]⁽⁶⁾، وقال بعض الفقهاء: [أ/ 600] ينبغي أن يرصف لها الإسلام بين يديها؛ ثم تارة تذكرة صوابا وتارة يذكر خطأ، ولو أنها علمت الخطأ من الصواب فإن نكاحها جائز وإلا فلا.

وقال بعض الفقهاء: التقليد الذي هو الإيمان عند أهل السنة والجماعة، وهو أن الناس تلقنوا كلمة الشهادة والأذان ولا يعلمون تفسيرها ويعرفون الله بالخبر والتقليد

نقد الرجال، (تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود)، ط1، ج6، ص314، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}لا تكرن] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}الصغير] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

من حيث الصنع والتأثير، ويعتقدون صحة الإسلام، ويعلمون أن دين الإسلام خيرُ الأديان، ولكن لا يعلمون وصف ذلك باللسان، فإنهم يكونون مؤمنين عند أهل السنة والجماعة.

وروي أن حماد بن أبي حنيفة بيض سأل أباء عن هذه المسألة فقال أبو حنيفة وروي أن حماد بن أبي حنيفة بيض سأل أباء عن هذه المسألة فقال أبو حنيفة ويشت علم ينفعه (1) جاهل باسمه (2) ما هذا إلا كقدحين أحدهما عسل والآخر سم، وكان رجل لا يعرف اسمهما ولكن يعلم أن العسل خير من السم فإن جهله باسمه لا يضره، ولو أن رجلاً وصف عنده الإيمان وشرائطه فاعترف قال هو يكون مؤمنًا، ولو قال لا أدرى لا يكون مؤمنًا.

في التفسير الزاهد: قولمه تعالى: ﴿ وَيَتَفَصَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّهُوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الله عمران: 191) أن لهما صانعًا قادرًا عالما والتفكر ثلاثة تفكر في عيوب نفسه ليصلحها وأنه بمنزلة عبادة يوم وليلة وتفكر في آلاء الله ونعمائه فيحمله ذلك على الشكر بالطاعة وأنه بمنزلة عبادة سنة وتفكر في خلق السموات والأرض ودلائل وحدانيته فيحمل ذلك على الثبات على الإيمان وأنه بمنزلة ستين سنة (أ).

في نهاية الأصول: قوله عليه الصلاة والسلام: (عليكم بدين العجائز)()، قلنا: لم

^{(1) [}ينفسه] من (ب: ج).

^{(2) [}باسمه] ساقط من (l).

⁽³⁾ ينظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفذاء (1401هـ)، تفسير الفرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، ج2، ص184، دار الفكر، بيروت.

⁽⁴⁾ ينظر: أخرجه الألباني في سلسلته الضعيفة، قال الألباني: الحديث لا أصل له، وقم الحديث: 53. الألباني، محمد فاصر الدين، السلسلة الضعيفة، ج1، ص130، مكتبة المعارف - الرياض. وقال صاحب المقاصد السخاوي: أيضا لا أصل له، وقم الحديث: 714. السخاوي، أبو الخبر محمد ابن عبد الرحمن بن محمد (1985)، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، (تحقيق: محمد عثمان الخشت)، ط1، ج، ص464، دار الكتاب العربي، بيروت. وينظر: العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (1405هـ)؛ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس، (تحقيق: أحمد القلاش)، ط4، ج2، ص92، وقم الحديث: 1774، مؤسسة الرسالة، بيروت.

يصح هذا عن رسول الله على بل قيل (1): هذه الكلمة ذكرها سفيان النوري رحمه الله حين ادعى عمرو بن عبيد (2) المعنزلة بين الكفر والإيمان، فقالت عجوز: قال الله تعالى: ﴿ هُوَ اللّذِى خُلَقَكُرُ فَنِ كُرُكُ المعنزلة بين الكفر والإيمان، فقالت عجوز: قال الله تعالى من عباده إلا الكافر والمؤمن فبطل قولك فسمع سفيان كلام العجوز فاستحسن قال: عليكم بدين العجائز، وهذا في الحقيقة أمر بأتباع الدليل ونهى عن الخروج عما يوجب ظاهر الكتاب والسنة، ولو صح الخبر نقول: من العجائز من هي مسلمة، ومنها من هي مجوسية، ومنها من هي نصرانية ويهودية، وتقليد الكل محال، وترجيح البعض على البعض لا بد له من الدليل؛ ثم على تقدير صحة كلامك لو كان هذا أمرًا بتقليد العجائز فلا بد للعجائز من تقليد غيرهن، إذ لو اعتقدن بالدليل فالرجال أولى منهن من الذي تقلم النحو والفقه والتفسير والحديث، فإن العجائز لا تتعلمن ذلك لكن المراد من هذه الكلمة لو صحت عليكم بدين يستوي في معرفته الرجال والنساء فأصل الدين لا يتفاوت بين العجائز والعقلاء، فإن النبي عن دعا جميع الخلق إلى دين واحد وإبمان بتفاوت بين العجائز والعقلاء، فإن البي عن دعا جميع الخلق إلى دين واحد وإبمان المقلد صحيح كامل كإيمان المستدل والمحقق.

في التمهيد⁽³⁾: القول في محل⁽⁴⁾ الإيمان وبقائه: أجمعنا على أن محل الإيمان القلب، واللسان؛ والقلب محل الاعتقاد، واللسان محل الإقرار؛ وهما ركنا الإيمان عند أهل السنة والجماعة، فأما الإقرار والتصديق عرض، لأنهما من صفات العبد، والعرض لا يبقى زمانين، ولكن حكم الإيمان يبقى على الدوام بإبقاء الله تعالى إياه؛ ثم الشخص

^{(1) [}فيل] سافطة من (أ).

⁽²⁾ هو: عمرو بن عبيد بن باب ويقال ابن كيسان التميمي أبر عثمان البصري مولى بني تميم من أبناء فارس شيخ القدرية والمعتزلة روى عن الحسن البصري وعبيد الله بن أنس بن مالك وحماد بن سلمة وسفيان بن عبينة وسليمان الأعمش رهو من أقرانه وغيرهم، مات سنة ثلاث أو 142هـ، في طريق مكة. المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج (1980)، تهذيب الكمال، (تحقيق: بشار عواد معروف)، ط1، ج22، ص123، مؤسسة الرسالة، ببروت.

^{(3) [}التمهيد] ساقط من (ب، ج).

^{(4) [}محال] من (ب، ج).

لا يخرج عن حكم الإيمان بفناء هذا العرض عنه، ووزان هذه المسألة النكاح، وهو أن النكاح إيجاب وقبول، والإيجاب والقبول عرض لا ببقى زمانين حتى وجد يتلاشى؛ إلا أن حكمه يبقى وهو الحل ما لم يعترض عليه شيء يزيله ويناقضه كالطلاق وما أشبهه، وكذلك ههنا بل حكم الإيمان أقوى وآكد ففناء لفظ الإقرار، وفناء عمل التصديق وهو الضمير، والعمل لا يوجب فناء حكم الإيمان ما لم يعترض عليه ضده ونقيضه وهو الكفر.

فنقول: إن المرء إذا آمن فإنه يحكم بإيمانه، ولو اقر بعد ذلك الوفاء فإن الإيمان هو الإقرار الأول، وما سوى ذلك تكرار عنه، ولو لم يقل إلا مرة وعاش سنين فإنه لا يحكم بكفره ما لم يظهر منه ضده، ولو مات على ذلك فإنه يصلى عليه ويكون مؤمنًا إذا لم يظهر الخلاف منه؛ فإن قيل: إن المؤمن إذا مات فإيمانه يكون مع الجسد أو مع الروح.

قلنا: إيمان في حكم الله تعالى لا يكون مع الجسد ولا مع الروح، إلا أن روحه وجسده يكون مؤمنًا بحكم الإيمان في حكم الله تعالى كما في حال حياته، أن الإيمان ليس مع الروح ولا مع الجسد ولا معهما⁽¹⁾ جميعًا، ولكن الإيمان يكون مع الروح والجسد؛ فنقول: إن الإيمان ليس في العبد والعبد ليس في الإيمان ولكن العبد في حكم الإيمان بحكم الله تعالى والإيمان والعبد كلاهما في حكم الله تعالى إن شاء الله تعالى والله المعين.

and the second of the second o

⁽أ) من (أ).

كتاب الحظر والإباحة

ب، الحظرُ المنع والخوزُ، ومنه: حظيرةُ الإبلِ، والمحظورُ خلافُ المباح؛ لأنه ممنوع منه، وحل له الشيء حلا فهو حل وحلال من باب ضرب، ومنه: الزوج أحق برجعتها ما لم تحل لها الصلاة، والحلال مما يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع، وأما قوله في الحج: على أهل المدينة إن صادوا وهم مُحرمون فحكمهم كذا، وإن صادوا وهم أجله فحكمهم كذا، فكأنه قاسه على زمانٍ وأزمنةٍ ومكانٍ وأمكنةٍ (1).

في اللامشي: الحرام في اللغة: هو الممنوع، وكذا المحرم، يقال: حَرِّمتُ الرَّجُلَ العطية حِرماتُا، أي منعته، والحرمة والحرمان والتحريم هو المنع. وكذا النهيُ في اللغة هو المنع، ومنه قول القائل

"لا تنسه عسن خلسقٍ وتسأتي مثلسة عسارٌ عليسك إذا فعلست عظميم "⁽²⁾

أي لا تمنع، وكذا الحظرُ المنعُ، على خلاف⁽⁵⁾، والمحظورُ الممنوعُ، ومنه سمي⁽⁴⁾ المحظيرةُ أن وحدُ المحظورُ المنوعُ، ومنه سمي المحظيرةُ أن وحدُ الحرام والمُحرَّم والمنهيُ [والمحظور] أن على خلاف حد الفرض والواجب القطعي، فمن قال: حد الواجب ما يستحق الذم على تركه، قال: حد الحرام ما يأثم ما يستحق الذم على فعله، قال: حد الواجب ما يأثم بتركه، قال: حد الحرام ما يأثم بفعله ويثاب على تركه بنية [أ/ 601] التقريب إلى الله تعالى (7).

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص131 - 137.

⁽²⁾ وهو قول الشاعر: المتوكل بن عبد الله بن نهشل بن كنانة بن خزيمة من شعراء الإسلام، وهو من أهل الكوفة كان في عصر معاوية وابنه يزيد. ينظر: الأصبهاني، أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، (تحقيق: على مهنا وسمير جابر)، ج12، ص187، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.

^{(3) [}على خلاف] ساقط من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [سمع] من (ب).

⁽ق) [الحظرة] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ أصول اللامشي، وهو للإمام أبي الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي، من ورا. النهر، عاش في أواخر الخامس وأوائل السادس الهجري. اللامشي، أبو الثناء محمود بن زيد

وقال هيئك: تكلموا في معنى المكروه، والمروي عن محمد نطا، أن كل مكرو. حرام، إلا أنه لما لم يجد فيه نطا قاطعًا لم يطلق عليه لفظ الحرام، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف هيئك إنه إلى الحرام أقرب⁽¹⁾.

في الكبرى: الشبهة إلى الحرام أقرب، هكذا قال أبو يوسف رحمه الله، لأنه لو لم يكن حقيقة يجعل كذا احتياطًا، وأما المكروه: تكلموا فيه، والمختار ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: إنه إلى الحرام أقرب، وقد روي عن محمد رحمه الله نطا أن كل مكروه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه (2).

ب، الحرير: الإبريسم المطبوخ، وسمي الثوب المتخذ منه حريرًا، وفي جمع (5) التفاريق (4): الحرير ما كان مصمتًا أو لُحمتهُ حرير، وثوب مصمت على لون واحد، وفي باب الكراهية: الذي سَدَاهُ ولحمته إبريسم، وقيل: ناسخ من إبريسم، وقيل: هو ما ينسج من إبريسم غير مطبوخ، ثم يطبخ ويصبغ على لون واحد، وإناءٌ مصمت خلاف مفضض (5).

أ، قوله: إبريسمًا، بفتح الراء وكسرها مروي.

[استعمال الحرير]

ه⁽⁶⁾، قوله: ولَا يَجِلُّ (⁷⁾ للرِّجَالِ لُبُسُ الْحَرِيرِ وَيَجِلُّ لِلنِّسَاءِ⁽⁸⁾، لأن النبي يَّنِيُّؤُ نهى عن

الماتريـدي (1995)، أصـول اللامـشي، (تحقيـن: عبـد المجيـد تركـي)، ط1، ص60 - 61، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

⁽¹⁾ أمير باد شاء، محمد أمين (ت972هـ)، تيسير النحرير، ج2، ص192، دار الفكر، بيروت.

⁽²⁾ ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج6، ص274.

^{(3) [}جميع] من (ا، ب).

⁽⁴⁾ وهو للإمام محمد بن محمد بن أبي القاسم البقالي زبن المشايخ أبو الفضل الخوارزمي الحنفي المعروف بالآدمي المتوفى بجرجان سنة 376هـ الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص. 98.

⁽⁵⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص120 - 299.

^{(6) [}الهاء] سائط من (أ).

^{(7) [}بحل] ساقطة من (ج).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

لبس الحرير والديباج، وقال: (إنما يلبسه من لا خلاق له في الآخرة) (أ)، وإنما حلّ للنساء بحديث آخر، وهو ما رواء عدّة من الصحابة في منهم علي في (أن النبي على خرج وبإحدى بديه حرير وبالأخرى ذهب وقال: هذان محرمان على ذكور أمتي حلال لإناثهم)، ويروى (حلَّ لإناثهم) إلا أن القليل عفو وهو مقدار ثلاث أصابع أو أربع كالأعلام والمكفوف بالحرير، لما روى (أنه على عن لبس الحرير إلا في (أنه عن لبس الحرير إلا في (أنه كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير)

قوله: ولا بَأْسَ بِتَوَشِّدِهِ⁽⁷⁾، والنوم عليه عند أبي حنيفة شِيْك، وقالا: يكره وفي الجامع الصغير ذكر قول محمد رحمه الله وحده ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله، وإنما ذكره القدوري وغيره من المشايخ رحمهم الله، وكذا الاختلاف في ستر الحرير

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 846، باب يلبس أحسن ما يجد. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص302.

⁽²⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن أبي موسى الأشعري، قال رسول الله ين (حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لإنبائهم)، قال شعيب الأرنؤوط: صحيح بشواهده، رقم الحديث: 1720، باب ما جاء في الحرير والذهب، الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص172، مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج4، ص155.

ر3) [ني] سانطة من (أ، ج).

⁽⁴⁾ أخرجه البيهقي في سننه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه مسلم عن عبيد الله الغواريري، رقم الحديث: 5878، باب الرخصة في العلم وما يكون في نسجه قز وقطن أو كتان وكان الفطن الغالب. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج3، ص269.

⁽⁵⁾ أخرجه أبو دارد في سننه، عن أبي عمر مولى أسماء بنت أبي بكر يجينه، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 4054، بأب الرخصة في العلم وخيط الحرير. أبو دارد، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص49؛ أبي دارد، سنن أبي داود (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق، ج4، ص87.

⁽⁶⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص365 - 366.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

وتعليقه على الأبواب. لهما العمومات ولأنه من زي الأكاسرة والجبابرة والتشبه بهم حرام، قال عمر فين (إياكم وزي الأعاجم) (أ)، وله (أ) ما روي (أنه عليه الصلاة والسلام جلس على مرفقة حرير) (أنه وقد كان على بساط عبد الله بن عباس فين مرفقة حرير (4)، ولأن القليل من الملبوس مباح كالأعلام فكذا القليل من اللبس والاستعمال، والجامع كونه نموذ أما على ما عرف (5).

أ⁽⁶⁾، قوله⁽⁷⁾:بتَوَشُّدِهِ⁽⁸⁾ وهو أخذ الرسادة.

[في السراجية: يكرهان يلبس الذكور قلنسوة من الحرير، أو الذهب، أو الفضة، أو الكرباس الذي خيط عليه إبريسم كثيرًا، أو شيءٌ من الذهب، أو الفضة أكثر من قدر أربع أصابع] (9,0).

في التحفة: قال رحمه الله: لا خلاف بين الأمة على إباحة [استعمال الحرير، للنساء، لبسًا، واستغراشًا، وجلوسًا عليه ونحو] (11) ذلك، فأما في حق الرجال: فاللبس حرام بالإجماع، بأن جعله قباء، أو قميصًا، أو قلنسوة، وهو حرير خالص، في غير حال الحرب، [فأما في حالة الحرب فكذلك عند أبي حنيفة، وعندهما: يباح اللبس في حال

⁽¹⁾ أخرجه ابن حبان في صحيحه، من حديث قتادة، قال الشيخ شعيب الأرنازرط: إسناد، صحيح على شرط الشيخين، رقم الحديث: 5454، باب الإباحة للمرء أن يكون مطلق الإزار في الأحوال. ابن حيان، صحيح ابن حيان، مصدر سابق، ج12، ص269.

^{(2) [}وله] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ لم أعثر على مثل هذا الحديث في كتب الحديث.

⁽⁴⁾ العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، كتاب الكراهية، ج2، ص221؛ والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، فصل في اللين، ج4، ص227.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص366.

^{(6) [}م] من (ب)

^{(7) [}قوله] ساقطة من (ب).

^{(8) [}يترصد،] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونين ساقط من (ب، ج).

⁽¹⁰⁾ الأرشى، الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص328.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

الحرب] (1)، فأما إلباس الصبيان والمجانين: فحرام على الأولياء، ويأثمون بذلك [أما لا حرمة] (2) في حقهم فلأنه لا خطاب عليهم (3).

م، لما حرم لبسه للذكور حرم الباسه كالخمر لما حرم شربه حرم سقيه (4).

في الطحاوي: وأما لبس الحرير والقز فيكره للرجال، ولا بأس للنساء وكذلك للصغار، ولا بأس النساء وكذلك للصغار، ولا بأس أبسهم، وقال أبو للصغار، ولا بأس أبد لإنائهم ويكره لذكورهم والإثم على من ألبسهم، وقال أبو يوسف ومحمد رحمها الله: لا يكره للرجال في الحرب، وهذا إذا كان صفيقًا أما يصلح للانقاء من العدو، وفي الحرب، وأما إذا كان رقيقًا لا يصلح لذلك، فإن ذلك يكره بالإجماع، ولو جعله سترًا لم يكره ذكرها في العيون (٢٥٪).

هراه)، قوله: وَلَا بَأْسَ⁽¹⁰⁾ بِلْبُسِ [الْحَرِيرِ]⁽¹¹⁾ وَالْدِيبَاجِ⁽¹²⁾ فِي الْحَرْبِ عِنْدَهُمَا (¹⁴X¹³)، لما روى السنعبي⁽¹⁵⁾ رحمه الله: (أنه ﷺ رخص في لبس الحريس والسديباج في

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الإحرام] من جميع النسخ.

⁽³⁾ علاء الدين السمرقندي، تحقة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص341 - 342.

⁽⁴⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل125.

^{(5) [}ولا بأس] ساقطة (ب).

⁽⁶⁾ الصفيق: هو النوب المتين جيد النسيج، الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج26، ص29.

⁽⁷⁾ أبو الليث، عيون المسائل، مصدر سابق، ص180.

⁽⁸⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج8، ص529 - 530، وزين الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت666هـ) (1417هـ)، تحقة الملوك، (تحقيق: عبد الله نذير أحمد)، ط1، ص228، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

^{(9) [}الهاء] ساقطة من (أ).

^{(10) [}يأس] ساقطة من (ب).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقطة من قول القدوري.

⁽¹²⁾ الديباج: ضرب من النياب سداه ولحمته حرير، وهو فارسي معرب. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص559.

^{(13) [}عندهما] ساقطة من (ب: ج).

⁽¹⁴⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽¹⁵⁾ هو: أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي هذه النسبة إلى شعب وهو بطن من همدان والمشهور

الحرب) (1) ولأن فيه ضرورة فإن الخالص منه أدفع لمعرّة السلاح وأهيب في عين العدو لبريقه، ويكره عند أبي حنيفة شك ، لأنه لا فصل فيما روينا والضرورة اندفعت بالمخلوط، وهو الذي لحمته (2) حرير وسداه غير ذلك، والمحظورة لا يستباح إلا لضرورة، وما رواه محمول على المخلوط (3).

في التحفة: أما إذا كان لحمته حريرًا، فلا يكره في الحرب، بالإجماع، ويكره في غير الحرب، وإذا كان [السدى]⁽⁴⁾ حريرًا لا غير؛ لا يكره بالإجماع⁽⁵⁾.

ب، الديباج: الشوب الذي مداه ولحمته إبريسم، وعندهم اسم للمنقش (6)، والجمع: دبابيج، وعن النخعي: أنه كان له طيلسان مدبخ، أي: أطرافه [منقشةً] (7) مزينة بالديباج (8).

بها، من أهل الكوفة كان من كبار النابعين وجلتهم وكان نقبها شاعرًا روى عن خمسين ومائة من أصحاب رسول الله على دعابة فيه، وكانت أمه من سبي جلولاء مولد، سنة 20هـ، وقبل سنة 13هـ، وكان اكبر من أبي إسحاق السبيعي، ومات سنة 109هـ، وقبل سنة 105هـ، وقبل سنة 104هـ، وروي عن الشعبي أنه قال ولدت سنة جلولاء فإن كان هذا صحيحا فإنه مات وهو ابن ست وثمانين سنة لأن جلولاء كانت سنة تسع عشرة في خلافة عمر، وعن الأصمعي قال إن أم الشعبي كانت من سبي جلولاء وهي قرية بناحية قارس. السمعاني، الأنساب، مصدر سابق، ج3، صدر 431 ـ 432.

- (1) أخرجه ابن ماجه في سننه، عن أسماء بنت أبي يكر، (أنها أخرجت جبة مزررة بالدياج، فقالت: 2819، كان النبي على المحديث: 1819، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 942، باب لبس الحرير والديباج في الحرب. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج2، ص942.
- (2) معناها خيوط النسج العرضية يلحم بها السدى والقرابة؛ والسدى، أو سداد بمعنى النسيج. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص555. والفراهيدي، العين، مصدر سابق، ج7، ص285.
 - (3) المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص366.
 - (4) ما بين المعقوفتين وردت [سداء] من جميع النسخ.
 - (5) علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص341.
 - (6) [المنقوش] من (ج).
 - (7) ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المغرب.
 - (8) المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص175.

ثوب مكفّف: [كف] (1) جيبه وأطراف كميه بشيء من الديباج (2).

لحمةُ الثوب: خلاف سداه، [وفي مثلِ]⁽³⁾: الحَم ما أسديت، يضرب في إتمام⁽⁴⁾. الأمر⁽⁵⁾.

والمُلحَمُ: مِن الثياب ما سداه إبريسمُ ولحمته غير ذلك (6) إبريسم. الخزُّ: اسمُ دابةٍ، ثم سمى الثوب المتخذ من وبره خزًّا (7).

ارتفق به انتفع، ومنه: المِرفقة لوسادة الاتكاء، ومنها قوله في الإيلاءِ: على أن لا يجتمعا في مرفقة واحدة، ومرفقةُ تصحيفُ، إلا أن تصح روايتها⁽⁸⁾.

النموذج: بالفتح، والأنموذج بالضم: تعريب نُموذه (9).

في الكبرى (10): حلف لا يلبس من غزل فلانة (11)، فلبس تكة (12) من غزلها، حنث عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا يحنث (13)، وبه يفتى، لأن شرط الحنث اللبس، وليس يسمى بالتكة لابسًا، فرق بين هذا وبين الكراهية، فإن لبس تكة الحرير يكره بالاتفاق، والفرق (14) أن المكروه (15) استعمال الحرير مقصودًا سواء صار لابسًا أو لم

⁽أ) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المغرب.

⁽²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص443.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(4) [}إلمام] من (ب).

⁽⁵⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص454.

^{(6) [}ذلك] ساقطة من (أ، ج).

⁽⁷⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص158.

⁽⁸⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص213 - 214.

⁽⁹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص508.

^{(10) [}التحقة] من (أ).

^{(11) [}نانه] من (أ).

⁽¹²⁾ النِّكُةُ بالكسر: رباط السراويل. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق، ص1207.

^{(13) [}يحنث] سائطة من (أ، ب).

^{(14) [}والفرق] ساقط من (أ).

^{(15) [}المكررة] ساقط من (ب).

يصر، وقد وجد الزر والعروة (1)، [...] (2) ويقال بالفارسية [أو كله (3) وكويك] (4) لا يحنث في اليمين ولا يكره في الحرير لأنه لا يعد لابشا، ولا مستعملا إياد (5).

[استعمال الذهب والفضة]

وفي الجامع الصغير [أ/ 602] ولا يتختم إلا⁽⁸⁾ بالفضة (⁰⁾، وهذا نص على أن التختم بالحجر والحديد والصفر حرام، ورأى رسول الله ﷺ على رجل خاتم صفر فقال: (ما لي أجد منك رائحة الأصنام، ورأى على آخر خاتم من حديد فقال: ما لي أرى عليك حلية أهل النار) (10).

⁽¹⁾ العروة: من الثوب مدخل زره، وما يستمسك به ويعتصم. مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص101.

^{(2) [}واله] من (ب). العال ب العالم على العالم ال

^{(3) [}انكله] من (أ)، [اذ فله] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ولم يوفق مصدري في ترجمتها لأنها باللغة الفارسية القديمة.

⁽⁵⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج4، ص544.

^{(6) (}ولا يجوز للرجل التحلي بالذهب والفضة ولا بأس بالخاتم والمنطقة رحلية السيف من القضة).القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

^{(7) [}وتد] ساقطة من (ب).

^{(8) [}إلا] ساقطة من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) الشيباني، الجامع الصغير، مصدر سابق، ص232.

⁽¹⁰⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن عبد الله بن بريدة، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث، 423 أخرجه أبو ما جاء في خاتم الحديد. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج4، ص90، أبي داود، سنن أبي داود (نحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص144.

ومن الناس من أطلق في الحجر الذي يقال له [يشب] (1) لأنه ليس بحجر إذ ليس به ثقل الحجر وإطلاق الجواب في الكتاب يدل على تحريمه؛ والتختم بالذهب على الرجال حرام لما روينا، وعن على الله النبي في نهى عن التختم بالذهب) (2) ولأن الأصل فيه التحريم والإباحة ضرورة الختم أو النموذج، وقد اندفعت بالأدنى وهو الفضة والحلقة هي المعتبرة، لأن قوام الخاتم بها، ولا معتبر بالفص (3) حتى يجوز أن يكون من حجر ويجعل الفص (4) إلى باطن كفه بخلاف النسوان لأنه تزين في حقين، وإنما يتختم القاضي والسلطان لحاجته إلى الختم، فأما غيرهما [فالأصل] (5) أن يترك لعدم الحاجة إليه المحاجة إلى الختم، فأما غيرهما [فالأصل] للمحاجة المحاجة المحاجة

ي، ويكره للرجال التختم بما سوى الفضة، ولا يزاد [على مثقال] (8)، ولو اتخذ خاتم فضة وفصه (9) من ياقوت أو عقيق أو فيروز، وينقش عليه اسم من أسماء الله تعالى؛ فلا بأس به، وينبغي أن يتختم في خنصره اليسرى لا في اليمنى، ويجعل فصه إلى جانب كفه، وكان النبي على التختم باليمنى وأبو بكر وعمر وعثمان هيئه كانوا يتختمون بالشمال (10).

ب، اليَشبُ: حجر يضرب إلى الصفرة يتخذ منه خاتم ويجعل في حمالة السيف فينفع المَعِدَةَ، وعن ابن زكرياء في الصَّيدنة: اليشف بالفاء، وكذا في القانون، وفي بعض

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين وردت [لم بثبت] من جميع النسخ.

 ⁽²⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال الشيخ الألباني: صحيح،
 رقم الحديث: 1737، باب ما جاء في كراهية خاتم الذهب. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص87.
 سابق، ج4، ص226، أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص87.

^{(3) [}بالقض] من (أ)، [بالقبض] من (ج).

⁽أ) (الفض] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [فالأفضل] من جميع النسخ.

^{(6) [}إليه] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهذاية، مصدر سابق، ج4، ص366 - 367.

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(9) [}رنصه] ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل159.

. النسخ بالميم، وتحريك الشين خطأ⁽¹⁾.

[في بستان الفقيه أبي الليث رحمه الله عن أنس بن مالك نقش خاتم رسول الله ثلاثة أسطر: سطر منها محمد، وسطر منها رسول، وسطر منها الله، وكان في خاتم أبي بكر: نعم القادر الله، وكان نقش خاتم عمر شخف: كفى بالموت واعظًا يا عمر، وكان نقش خاتم عثمان شخف: لتصبرن أو لتندمن، وكان نقش خاتم علي شخف: الملك لله، وإذا كان على فصه اسم الله تعالى، أو اسم نبي من الأنبياء فإنه يستحب له إذا دخل الخلاء أن يجعل الفص في كمه، وإذا أراد أن يستنجي أن يجعل في يمينه، لأنه لو استنجى مع ذلك كان فيه استخفاف وترك التعظيم (د... و د التعظيم) التعظيم التعظيم التعظيم المنه المنه الله المنه الله التعظيم المنه المنه

ه، قوله: وَيُكْرَهُ أَنْ بَلْبَسَ [الصَّبِيُ] (5) اللَّهَبَ وَالْحَرِيرُ (6)، لأن التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرّم اللبس حرّم الإلباس كالخمر لما حرّم شربه حرّم سقيه، قال: وتكره الخرقة التي تحمل فيمسح بها العرق، لأنه نوع تجبّر وتكبّر، وكذا التي (7) يمسح بها الوضوء أو يمتخط بها، وقيل إذا كان عن حاجة لا يكرد وهو الصحيح، وإنما يكره [إذا كان] عن حاجة السيرة المحلوس (11).

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص555.

^{(2) [}الكلمة] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب، ج).

 ⁽⁴⁾ أبو الليث، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرةندي (2003)، بستان العارفين، ط1، ج1، ص379، دار الكتب العلمية، بيررت.

⁽⁵⁾ ما بين المعفوفتين وردت [الذكور من الصبيان] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

^{(7) [}الذي] من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

^{(10) [}رصار] ساقط من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص367.

[استعمال الحناء]

في التهذيب: وروى الحسن عن أبي حنيفة هيئت أن خضاب شعر الرأس واللحية بالحناء، أو الوسمة (1) حسن تركه، إلا للمقاتلة ترهيبًا لأعداء الدين، ولا ينبغي للرجل أن يختضب يديه ورجليه بالحناء وكذا الصبي (2).

ي، ولا ينبغي أن يخضب يد الصبي الذكر⁽⁵⁾ ورجله إلا عند الحاجة، ويجوز ذلك للنساء، وعن أبي حنيفة هيئ إن خضب رأسه أو لحيته بالحناء والوسمة [فهو حسن]⁽⁴⁾، ويجوز أن يأخذ من لحيته إذا طالت، ولا بأس بنتف الشيب، ويكره تغييره بالحناء⁽⁵⁾ والسواد، عن أبي حنيفة هيئ يكره أن يحلق قفاد إلا عند الحجامة ولا يحلق شعر حلقه، وعن أبي يوسف لا بأس بذلك، ولا بأس⁽⁶⁾ بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه بالمخنث، وعن محمد رحمه الله يدفن الظفر، والشعر، والحيض، والدم، ويكره التوقيت في تقليم الأظفار⁽⁷⁾.

ب، الوسمةُ: بكسر السين وسكونه: شجرةٌ ورقها خضابٌ، [وقبل: هي الخِطرُ]⁽⁸⁾، وقبل: هي الخِطرُ]⁽⁸⁾، وقبل: هي العِظلمُ يُجفَف ويطحن، ثم يخلط بالحناء فيقنا لونه وإلا كان أصفر [...]⁽⁹×¹⁰⁾.

⁽¹⁾ الوسِمة: نبات عشبي زراعي للصباغ من الفصيلة الصليبية. مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص989.

⁽²⁾ أبو الليث، عبون المسائل، مصدر سابق، ص180.

^{(3) [}الذكر] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}بالحناء] ساقطة من (أ، ج).

^{(6) [}ولا بأس] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل159.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [واسود] وهي ما أثبته من كتاب المغرب.

⁽¹⁰⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص527.

هـ (أن قوله: وَلا يَجُوزُ الْأَكُلُ وَالشُّرْبُ وَالْإِدَهَانُ (أَن وَالتَّطَيُّبُ فِي آنِيَةِ اللَّهُ فِي آنِيةِ اللَّهُ وَالْفِضَةِ لِلزِجَالِ وَالنِسَاءِ (آلام) لقوله عليه الصلاة والسلام في الذي يشرب في إناء الذهب والفضة: (إنما يجر جرَّا (أق في بطنه نار جهنم) (أن وأتى أبو هريرة خَيْتُ بشراب في إناء فضة فلم يقبله وقال: نهانا رسول الله عَيْنُ وإذا ثبت هذا في الشرب، فكذا في الإدهان ونحوه لأنه في معناه، ولأنه تشبه بزي المشركين، وتنعم بتنعيم المترفين والمسرفين، وقال في الجامع الصغير: يكره (آ)، ومراده التحريم ويستوي فيه الرجال والنساء لعمرم النهي، وكذا الأكل بملعقة الذهب والفضة، والاكتحال بميل الذهب والفضة، وكذا ما أشبه ذلك [كالمكحلة] (8) والمرآة وغيرهما لما ذكرنا (9).

[استعمال الزجاج والرصاص والبلور والعقيق]

وقوله: وَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِ آنِيَةِ الزُّجَاجِ وَالرُّصَاصِ وَالْبَلُورِ وَالْعَقِيقِ⁽¹⁰⁾، وقال الشافعي رحمه الله: يكره لأنه في معنى الذهب والفضة [في التفاخر به](^{12x11)}. قلنا

⁽أ) [الهاء] ساقطة من (ب).

^{(2) [}والادهان] ساقط من (ب).

^{(3) [}والنماء] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص240...

^{(5) [}يخرجه] من (ب)،

⁽⁶⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أم سلمة، رقم الحديث: 5311، باب آئية الفضة. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق: ج5، ص2133.

⁽⁷⁾ الشيباني، الجامع الصغير، مصدر سابق، ص232.

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص363.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽¹²⁾ وللشافعي في استعمال الأواني من غير الذهب والفضة، كالزجاج والنحاس وغيرهما إذا كان على حاله، أو زين بالأحجار الكريمة كالعقيق وغيره، ففيه قولان:

أحدهما: أن استعمالها حرام؛ لأن المباهاة بها أعظم، والمفاخرة في استعمالها أكثر.

ليس كذلك لأنه ما كان من عادتهم التفاخر بغير الذهب والفضة (1).

في الزاد: والصحيح قولنا؛ لأن المنع كان لأجل التفاخر ولم يكن لهم عادة في التفاخر بغير الذهب والفضة⁽²⁾.

ه، قوله: وَيَجُوزُ الشُّرْبُ فِي الْإِنَاءِ الْمُفَضَّضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ فَا كَانَ يَتَقِي مُوضِعُ الْمُفَضَّضِ الْمُفَضَّضِ أَذَا كَانَ يَتَقِي مُوضَعُ السَّرْجِ الْمُفَضَّضِ وَالْمُؤْمِ الْمُفَضَّضِ وَالْمُؤْمِ الْمُفَضَّضِ أَذَا كَانَ يَتَقِي مُوضَعُ الْفَضَة، ومعناه يَتَقِي مُوضَع الفَم، وقيل هذا وموضع اليد في الأخذ وفي السرير وفي السرج موضع الجلوس، وقال أبو يوسف رحمه الله: يكره ذلك، وقول محمد يروى مع قول أبي حنيفة ﴿ فَيْتُ ، ويروى [أ/ 603] مع أبي يوسف رحمه الله، وعلى هذا الخلاف الإناء المضبب بالذهب والفضة والكرسي المضبب بهما (4).

وكذا إذا جعل ذلك في السيف والمشحذ⁽⁵⁾ وحلقة المرآة، أو جعل المصحف مذهبًا، أو مغضفًا، وكذا الاختلاف في اللجام والركاب والثفر⁽⁶⁾ إذا كان مفضضًا، وكذا الثوب إذا كان فيه كتابة بذهب أو فضة على هذا، وهذا الاختلاف فيما يخلص، فأما التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به بالإجماع، لهما أن يستعمل في جزء من الإناء⁽⁷⁾ يستعمل جميع الأجزاء فيكرد⁽⁸⁾، كما إذا استعمل موضع الذهب والفضة،

والقول الثاني: أن استعمالها حلال لاختصاص خواص الناس بمعرفتها وجهل أكثر العوام بها، والذهب والفضة بعرف قدرهما الخاصة والعامة.

الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج1، ص78.

⁽¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص363.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل382.

⁽³⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، ص240.

^{(4) [}الذهب رالفضة] من (ب).

⁽⁵⁾ المشحذ: البسنة، والجمع مشاحذ مجموعة مؤلفين، المعجم الرسيط، مصدر سابق، ج1، ص984.

⁽⁶⁾ الثفر: سير في مؤخر السرج ونحوه يشد على عجز الدابة تحت ذنبها، والجمع: الثمار. مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص201.

^{(7) [}الأجزاء] من (ب).

^{(8) [}نبلزمه] من (ب).

. ولأبي حنيفة على أن ذلك تابع ولا معتبر بالتوابع فلا يكره كالجبة المكفوفة بالحرير والمعلم (1) في الثوب ومسمار الذهب في الفص (2).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة هيئك لأن الفضة تابعة للإناء حتى دخلت في البيع تبعا فلا يكره كطراز الثوب⁶³.

أ، قوله: يجرجر⁽⁴⁾ في بطنه نار جهنم، بنصب الراء ورفعها، أما النصب بمعنى الجرجرة الترديد أي يرددها من جرجرة الفحل إذا ردد صوته في حنجرته، وأما الرفع بمعنى الجرجرة التصوت⁽⁵⁾.

ب، بابُ⁽⁶⁾ مُضبَّبُ: مشدرد بالضّباب⁽⁷⁾ [جمع ضبَّة]⁽⁸⁾، وهي الحديدة العريضة التي يضبب بها على الاستعارة، ومنه: [وضبُب]⁽⁹⁾ أسنانه بالفضة، إذا شدّها بها⁽¹⁰⁾.

موَّة الشيءَ: إذا طلاه بماء الذهب أو الفضة وما تحت ذلك حديد أو شبه، ومنه قولٌ: مموَّة، أي: مُزخرفٌ (11).

سمر الباب: أرثقه بالمسمار، وهو وتد من حديد، وسَمَرَ بالتخفيف لغة يُقال: [باب](12) مسمر ومَسمورُ (13).

^{(1) [}العلم] من (أ، ب).

⁽²⁾ المرغبتاني: الهداية، مصدر سابق، ج4، ص363 - 364.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل382.

⁽⁴⁾ الجرجرة: صوت وقوع الماء في الجوف. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج4: ص125.

⁽⁵⁾ ينظر: النسفي، طلبة الطلبة، مصدر سابق، ج1، ص98.

^{(6) [}باب] ساقطة من (ب).

⁽٦) [بالضبط] من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفنين وردت [وضبت] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص304.

⁽¹¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص476.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المغرب.

⁽¹³⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص259.

في الطحاوي: وكل إناء من غير الذهب والفضة فليس بمكروء، وكذا الأكل والشرب منه والانتفاع به بوجه من الوجوء للرجل والمرأة كالحديد والنحاس والصفر (1) والخشب وما أشبه ذلك مما يقع الانتفاع به (2).

[تحلية المصاحف]

ه، قوله: وَيُكُرُهُ التَّغْشِيرُ وَالنَّقُطُ فِي الْمُصْحَفِ⁽⁵⁾، لقول ابن مسعود عِنْتُ: جرّدوا الفرآن ويبروى جرّدوا المصاحف⁽⁴⁾، وفي التعشير⁽⁵⁾ [...]⁽⁶⁾، والنقط ترك التجريد، ولأن التعشير⁽⁷⁾ يخل بحفظ الآي، والنقط يحفظ عليه الإعراب اتكالاً فيكره، قالوا في زماننا لا بد للعجم من دلالة فترك ذلك إخلال في الحفظ وهجران القرآن فيكون حسنًا⁽⁸⁾.

في الزاد: قال مشايخنا رحمهم الله: هذا في زمانهم أما في زماننا النقط حسن، وإنه أمر لا بد منه للعجم، لأنه ليس في وسعهم معرفة الإعراب من غير دلالة؛ فكان في تركه تكليفهم ما ليس في وسعهم فيصير سببًا لهجران القرآن، وكان الشيخ أبو الحسن⁽⁹⁾ يقول: لا يكره كتابة تراجم السور على حسب ما جرت به العادة لما فيه من الإبانة عن معنى السور فكان بمنزلة [كتابة]⁽¹⁰⁾ التسمية في أوائل السور⁽¹¹⁾.

^{(1) [}الصفر] ساقط من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص282.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽⁴⁾ ينظر: الزيلعي، نصب الرابة، مصدر سابق، ج4، ص269.

⁽أ) [التعثير] من (أ).

^{(6) [}والمصحف] من (ب).

^{(7) [}التعثير] من (أ).

⁽⁸⁾ المرغباني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص379.

⁽⁹⁾ ويقصد أبو الحسن الكرخي رحمه الله.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [كتبه] من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل382.

قوله: وَلَا بَأْسَ بِتَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ⁽¹⁾، ونقش المسجد وزخرفته بماء الذهب، لما فيه من تعظيم بيت الله تعالى، وما ورد من النهي محمول على انه إذا قصد بذلك زينة الدنيا⁽²⁾.

ه قوله: وَلَا بَأْسَ بِتَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ⁽³⁾، لما فيه من تعظيمه وصار كنقش المسجد وتزيينه بماء الذهب، وقد ذكرناه من قبل⁽⁴⁾.

قوله: في المُصاحَفِ (قَ) أي: في المكتوبات في المصحف. م، التَّغشِيرُ (6): الفصل بين عشر آيات (7).

أأحكام قراءة القرآن

ي⁽⁸⁾، ولو مات رجل وأجلس وارثه على قبره من يقرأ القرآن عليه، قبل: بأنه يكره، والأصح أنه لا يكره، وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو نبت على قبره شوكة أو حشيش يكره قطع ذلك مادام رطبًا، لأنه قبل: مادام رطبًا يسبح فيستأنس الميت به، فالقراءة عند القبور تنفع، وينبغي لحامل القرآن أن يختم في كل⁽⁹⁾ أربعين يومًا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لابن عمر خبث: (اقرؤوا القرآن في أربعين يومًا) وقال أبو حنيفة خبث من قرأ القرآن في كل سنةٍ مرتين نقد أدى حقه، وعن محمد القراءة

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل382.

⁽³⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 240.

⁽⁴⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص379.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

^{(6) [}التعثير] من (أ).

⁽⁷⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل.125.

^{(8) [}الباء] ساقط من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [ذلك] من (ب).

⁽¹⁰⁾ أخرجه الترمذي في سنته، عن عبد الله بن عسر، قال الترمذي: حديث حسن غريب، وقسم الحديث: 2947، بأب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص197.

في المصحف أحب [إلي](1)؛ ويستحب له أن يجمع أهله وولده عند الختم ويدعو لهم (2).

في السراجية:قراءة القرآن عند القبور مكروه [عند أبي حنيفة]⁽³⁾، وعند محمد⁽⁴⁾ رحمه الله لا، وعليه الفتوى⁽⁵⁾.

[تحلية المساجد]

أ، قوله: وَنَقْشِ الْمَسْجِدِ وَالزُّخْرَفَةِ بِمَاءِ الذُّهَبِ⁶⁰، الزخرفة التزيين.

في التهذيب: ولا بأس أن ينقش المسجد بالجص والساج⁷⁷، وماء الذهب: والفضة، لا بأس دليل على أن المستحب غيره، وهو الصرف إلى الفقراء، وعليه الفتوى⁽⁸⁾.

[بناء المساجد في الأراضي المغصوبة]

ي، قال أبو يوسف رحمه الله: إذا غصب أرضًا فبناها مسجدًا أو حمامًا أو حانوتًا، فلا بأس بالصلاة في المسجد والدخول في الحمّام للاغتسال، وفي الحانوت للشراء، وليس له أن يستأجرها؛ وإن غصب دارًا فجعلها مسجدًا لا يسع لأحد أن يصلي فيه، ولا أن يدخله، وإن جعلها مسجدًا جامعًا لا يجمع فيه، وإن جعلها طريقًا ليس له أن

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل159.

⁽³⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(4) [}محمد] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ الأرشي، الفتارى السراجية، مصدر سابق، ص313.

⁽⁶⁾ القدوري: مختصر القدوري: مصدر سابق، ص240.

⁽⁷⁾ الساج: شجر يعظم جنًا ويذهب طولًا وعرضًا، وله ورق كبير يتغطى الرجل بورقة منه فتكنه من المطر، وله والحة طيبة تشابه والحة ورق الجوز مع رقة ونعومة حكا، أبو حنيفة، وجمعها ساجات ولا ينبت إلا بالهند ويجلب منها إلى غيرها. الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج6، ص.49.

⁽⁸⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص283 - 284؛ وابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج6، ص45.

يمر بها، وعنه أيضًا: المكروه والشبهة إلى الحرام أقرب، وعن أبي يوسف رحمه الله في المكروه مثله وقال خلف ونصير: المكروه إلى الحلال أقرب، ويكره الجلوس في المسجد ثلاثة أيام للمأتم، ويجوز استعمال (أ) في غير المسجد للرجال وتركه أفضل، ولا بأس (2) بكتابة العلم لنفسه، ويكره بالأجرة، إلا عند الضرورة، وتكره الخياطة (5) فه (4).

[حكم دخول غير المسلمين المساجد]

هـ، ولا بأس بأن يدخل أهل الذمة المسجد الحرام، وقال الشافعي رحمه الله: يكره ذلك (5) وقال مالك رحمه الله: [يكره في] (6) كل مسجد؛ للشافعي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُتَرِكُونَ بَعَلَى قَلَا مَلَا مُرَوُا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَلِمِهِمْ هَكَذَا ﴾ (التوبية: 28)، ولأن الكافر لا يخلو عن جناية لأنه لا يغتسل اغتسال يخرجه عنها والجنب يجتنب المسجد (7)، وبهذا يحتج مالك رحمه الله، والتعليل بالنجاسة عام فينتظم المساجد كلها (8)، ولنا ما روي أن النبي ﷺ [/ 604] انزل وفد ثقيف في مسجده وهم كذا (9)،

^{(1) [}استعمال] ساقطة من (أ. ج).

^{(2) [}باس] ساقطة من (ب).

^{(3) [}الكتابة] من (ب).

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل159.

^{(&}lt;sup>5</sup>) ينظر: الماوردي: الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج11، ص48.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ينظر: الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج14، ص335.

⁽⁸⁾ ينظر: القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (1408هـ)، البيان والتحصيل والشرح والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، (تحقيق: محمد حجي)، ط2، ج1، ص409، دار الغرب الإسلامي، بيروت. والغرناطي، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العيدري أبو عبد الله المحتصر خليل، ط1، ج1، ص464، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽⁹⁾ أخرجه أبو دارد في سننه، عن أوس بن حذيفة، قال الشيخ الألباني: ضعيف، باب تحزيب القرآن، وقم الحديث: 1393. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج2، ص55؛ أبو دارد، سنن أبي دارد (نحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج1، ص527.

ولأن [الخيث] (1) في اعتفاده فلا يؤدي إلى تلويث المسجد، والآية محمولة على الحضور استيلاء واستعلاء، أو طائفين عراة كما كان عادتهم في الجاهلية (2).

[في إخصاء البهائم]

قوله: وَيُكُرَهُ اسْتِخْدَامُ الْخُصْيَانِ⁽³⁾، لأن الرغبة في استخدامهم حثّ الناس على هذا الصنيع وهو مثله محرمة (4).

قوله: وَلَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْبَهَائِمِ وَلَإِنْزَاءُ] (قَ الْحَمِيرِ عَلَى الْخَيْلِ (6)، لأن في الأول منفعة للبهيمة (7) والناس، وصح أن النبي ﷺ ركب البغلة (8)، فلو كان هذا الفعل حراما لما ركبه لما فيه من فتح بابه (9).

[ولا يكره إخصاء البهائم ولا إنزاء الحمير على الفرس، والفرس على الحمير، والأرس على الحمير، والكراهية المروية في الخبر لأجل الثوب لا لأجل الفعل، لأن الفرس كان له عشرة على رسول الله عليه السلام؛ فأحب النبي عليه السلام أن يستعملوا بإنزاء الفرس على الفرس؛ حتى يكثر ذلك، والدليل عليه أن رسول الله عليه السلام ركب البغل ولو كان مكروها لما ركبها فاتخذها](11×10).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الجنب] من جميع النسخ.

⁽²⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص379 - 380.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص380.

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت [نزول] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

^{(7) [}البهائم] من (ب).

 ⁽⁸⁾ قال صاحب نصب الرابة: أخرجه البخاري ومسلم من حديث البراء بن عازب يلفظ (رأيت رسول
الله على بغلته البيضاء)، رقم الحديث: 40. الزيلعي، نصب الرابة، مصدر سابق، ج4،

ص 270.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص380.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽¹¹⁾ ينظر: العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج12، ص242 - 243.

ب، خَصَاهُ: نزع خُصيَيهِ، [...] (1) بخصيه (2) خصاءً على فِعالِ، فقال (3): والإخصاءُ في معناه خطأ، وأتما الخصي كما جاء في حديث الشعبي على فعلٍ فقياش، وإن لم نسمعه، والمفعول خصيً على فعيل، والجمع: خصيان (4).

النَّزُوُ والنَّزُوانُ: الوثبُ. .

م، خصاه: نزع خصيبه خصاء وأنه منهي عنه، وجه التمسك ما ذكر في الهداية، وهذا الفعل لو كان حرامًا لما ركبه ولا ضحّاه لما فيه من فتح بابه إذ هو مُتبع^(ة) لأمته.

[في قول العبد والصبي والفاسق]

إذا قال العبد والصبي إن ولينا أذن لنا في التجارة، يجوز الاعتماد على خبرهما ويحل الشراء منهما المعاملات كالوكالات والمضاربات، والإذن في التجارات والديانات كالإخبار بنجاسة الماء وطهارته، وحرمة الطعام وحله، والشهادة على هلال رمضان، وأخبار النبي في (6).

في الزاد: ومن باع شيئًا ولم يخبر أن ذلك الشيء لغيره، فلا بأس بأن يشترى منه ويقبل قوله إنه له، وإن كان غير ثقة إلا أن يكون مثله لا يملك مثل ذلك الشيء وجب التنزه (7) منه (8).

ي، قوله: وَيَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ فِي الْهَدِيَّةِ وَالْإِذْنِ قَوْلَ الْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ وَالطَّبِيِّ، يريد [به](100 إذا قال: إن هذا الشيء أهداه إليك فلان؛ يحل له أن يأكله ويتصرف فيه على أي وجه كان.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت أكما جاءً] وساقطة من (ب، ج)، رهي زائدة.

^{(2) [}يخصيه] سائطة من (ب).

ر3) [نقال] ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص161 - 489.

^{(5) [}تبع] من (ب، ج).

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل125.

^{(7) [}الشراء] من (ب).

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل383.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من جميع النسخ: وهو ما أثبته من كتاب البنابيع.

وكذلك إذا رأى رجلاً يبيع شيئًا، ويعلم المشتري [بأنه لغيره]⁽¹⁾، فقال له: أذِن لي صاحبه ببيعه فإنه يسعه أن بشتري ذلك [منه]⁽²⁾، ويطأها إن كانت جارية.

وكذلك لو قالت الجارية [لرجل] (ق): بعثني مولاي إليك هدية، فإنه يسعه أن يأخذها، ويشترط أن يكون المخبر عاقلاً (⁴⁾.

قوله: وَلَا يَقْبَلُ فِي أَخْبَارِ الدِّيَانَاتِ إِلَّا قُولَ الْعَذَلَ⁽⁵⁾، فهذا الذي ذكره مثل الشهادة على مثل رؤية هـ لال شهر⁶⁾ رمضان، ويقبل قبول الراحد في نجاسة الشيء [وطهارته]⁽⁷⁾، وحله وحرمته، سواء كان مسلمًا أو كافرًا، والاثنان أولى، هكذا ذكره⁽⁸⁾ في عمدة المفتي⁽⁹⁾.

ه، قوله: وَيَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ فِي [الْهَدِيَّةِ] (10) وَالْإِذْنِ قُولَ الْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ وَالصَّبِيِّ (11)، لأن الهدايا تبعث عادة على أيدي هؤلاء، وكذلك لا يمكنهم استصحاب الشهود على الإذن عند الضرب في الأرض والمبايعة في السوق، فلو لم يقبل قولهم يؤدي إلى الحرج.

وفي الجامع الصغير: إذا قالت جارية [لرجل](12): بعثني مولاي إليك هدية وسعه أن يأخذها لأنه لا فرق بين ما إذا أخبرت بإهداء المولى غيرها أو نفسها لما قلنا(13).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب الينابيع.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب البنابيع.

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل160.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(6) [}شهر] ساقط من (ا).

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}ذكره] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل160.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الهدايا] من جميع التسخ.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر الفدوري، مصدر سابق، ص240.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص364.

قوله: و[...] (أ) يَقْبَلُ فِي الْمُعَامِلَاتِ قَوْلَ الْفَاسِقِ، وَلَا يَقْبَلُ فِي أَخْبَارِ الدِّيَانَاتِ إلا قول الْعَدُلُ (200) أَنَّ بِينَ أَجْنَاسُ أَنَّ فَولَ الْعَدُلُ (200) أَنَّ بِينَ أَجْنَاسُ (5) قول الْعَدُلُ (200) أَنَّ أَنِ الْمُعَامِلات يكثر وجودها [فيما] (أ) بِينَ أَجْنَاسُ (5) النَّاس، فلو شرطنا شرطًا زائدًا يؤدي إلى الحرج فيقبل قول الواحد فيها عدلاً كان أو فاسقًا كافرًا كان أو مسلمًا عبدًا كان أو حرًا ذكرًا كان أو أنثى دفعًا للحرج.

أما الديانات فلا يكثر وقوعها حسب وقوع المعاملات، فجاز أن يشترط فيها زيادة شرط فلا يقبل إلا قول المسلم (6) العدل، لأن الفاسق منهم والكافر لا يلتزم الحكم، فليس له أن يلزم المسلم بخلاف المعاملات، لأن الكافر لا يمكنه المقام في ديارنا، إلا بالمعاملة ولا يتهيأ له المعاملة إلا بعد قبول قوله فيها فكان فيه ضرورة، ولا يقبل فيها قول المستور في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة فيض أنه يقبل قوله فيها جربًا على مذهبه أنه يجوز القضاء به، وفي ظاهر الرواية هو والفاسق سواء حتى يعتبر فيهما أكثر الرأي (7).

قال: ويقبل فيها قول العبد والحرّ والأمة إذا كانوا عدولاً، لأن عند العدالة الصدق راجح والقبول لرجحانه، فمن المعاملات ما ذكرناه، ومنها التوكيل، ومن الديانات الإخبار بنجاسة الماء حتى إذا أخبره مسلم مرضي لم يتوضأ به ويتيمم، ولو كان المخبر فاسقًا أو مستورًا تحرّى، فإن كان أكبر رأيه أنه صادق يتيمم ولا يتوضأ به، وإن أراق الماء ثم تيمم "كان أحوط ومع العدالة يسقط احتمال الكذب، فلا معنى للاحتياط بالإراقة.

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين وردت [لا] من (ب، ج).

^{(2) [}العدل] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص240 - 241.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(5) [}أجناس] ساقطة من (ب).

^{(6) [}المعلم] من (ج).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص364 - 365.

^{(8) [}توضأ] من (ب).

أما التحرّي فمجرد ظن ولو كان أكبر رأيه أنه كاذب يتوضأ به ولا يتيمم لترجح جانب الكذب بالتحرّي، وهذا جواب الحكم، فأما في الاحتياط فيتيمم بعد الوضوء لما قلنا، ومنها الحل والحرمة إذا لم يكن فيه زوال الملك وفيها [...](1) تفاصيل وتفريعات لما ذكرناها في كفاية المنتهي (2).

أفي تلبية المناسبات

ومن دُعي إلى وليمة، أو طعام فوجد ثمة لعبًا، أو غناءً، فلا بأس بأن يقعد ويأكل، قال أبو حنيفة هيئ ابتليت بهذا مرة [فصبرت] (أن)، وهذا لأن إجابة الدعوة سنة، قال عليه الصلاة والسلام: (من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم) أن فلا يتركها لما اقترنت به البدعة من غيره كصلاة الجنازة واجبة الإقامة، وإن حضرتها [نياحة] أن فإن قدر على المنع منعهم، [[وإن لم يقدر عليه يصبر، وهذا إذا لم يكن مقتدى [به] أن فإن كان [مقتدى] أن ولم يقدر على منعهم] (أن يخرج ولا يقعد، [أ/ 605] لأن في ذلك شين الدين وفتح باب المعصية على المسلمين؛ والمحكي عن أبي حنيفة هيك في الكتاب كان قبل أن يصير مقتدى [به] أن ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي أن يقعد وإن لم يكن مقتدى، القول على المائدة لا ينبغي أن يقعد وإن لم يكن مقتدى، القول على القول تعالى: ﴿ فَلَا لَهُ عَلَى المائدة لا ينبغي أن

^{(1) [}نعریف] من (ب).

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص365.

⁽³⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ أخرجه ابن حبان في صحيحه، عن أبي هريرة، قال الشيخ شعيب الأرفاؤوط: إسناد، صحيح على شرط الشيخين، رقم الحديث: 5304، باب الأمر بإجابة الدعوة إذا دعي المرء إليها. ابن حبان، صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج12، ص116، أحمد بن حبل، مسند أحمد بن حبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص3192.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [مناحة] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [إلا] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

. (الأنعام: 68)، وهذا كله بعد الحضور، [ولو علم قبل الحضور] (أ) لا يحضره؛ لأنه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما إذا هجم عليه؛ لأنه قد لزمه، ودلت المسألة على أن الملاهي كلها حرام (2) حتى التغني بضرب القصب، وكذا قول أبي حنيفة ابتليت؛ لأن الابتلاء بالمحرم يكون (3).

أفي الاستماع للملاهي

في الكبرى: استماع صوت الملاهي كلها كالضرب بالقصب وغير ذلك حرام؛ لأنه من الملاهي، وقد قال عليه السلام: (استماع صوت الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر)⁽⁴⁾، وهكذا خرج على وجه التشديد لعظم الذنب؛ إلا أن يسمع بغتة فيكون معذورًا، والواجب أن يجتهد ما أمكنه حتى لا يسمع، لما روي أن النبي في: (أدخل أصبعيه في أذنيه)⁽⁵⁾، ولا بأس بأن يكون ليلة العرس ويضرب للشهرة وإعلان النكاح، ولو أظهر الرجل الفسق في داره بنبغي أن يتقدم إليه أبلاء⁽⁶⁾ للعذر، فإن كفّ لم يتعرض له لأنه ترك، وإن لم يكف فالإمام بالخيار: إن شاء حبسه وإن شاء أدبه سياطًا، وإن شاء أزعجه عن داره، لأن الكل يصلح للتعزير (5x⁸⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(2) [}حرام] ساقط من (ج).

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص365.

⁽⁴⁾ لم أعثر على نص الحديث في كتب التخريج، ولكن ذكره صاحب نيل الأوطار من حديث أبي هريرة (استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر)، باب ما جاء في آلة اللهو. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (1973)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، ج8، ص264، دار الجبل، بيروت.

⁽⁵⁾ أخرجه ابن ماجه في سننه، عن مجاهد، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 1901، باب الغناء والدف ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج1، ص613؛ أبي دارد، سنن أبي دارد (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص434.

^{(6) [}أولًا] من (ب: ج).

^{(7) [}التعذر] من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى فاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص306 - 308، وابن مازه، المحيط البزهاني، مصدر سابق، ج6، ص112.

[النظر إلى الأجنبية]

ه، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرُ الرَّجُلُ مِن الْأَجْنَبِيَّةِ إِلَّا إِلَى وَجْهِهَا وَكُفَّيْهَا (أ)، لقوله تعالى:

﴿ وَلَا يَبُونِكَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَاظَهُ مَرَمِتْهَا ﴾ (النور: 31)، قال علي (5) وابن عباس شخه:
ما ظهر منها الكحل والخاتم، والمراد موضعهما وهو الوجه والكف، كما أن
المراد بالزينة المذكورة مواضعها، ولأن في إبداء الوجه والكف ضرورة لحاجتها
إلى المعاملة مع الرجال أخذًا وإعطاء والجلوس (6) وغير ذلك، وهذا تنصيص على أنه
لا يباح النظر إلى [قدميها، وعن أبي حنيفة ﴿ النظر إلى] (8) ذراعيها أيضًا لأنه قد يبدو منها
عادة (9).

قوله(10): وإِنْ(11) كَانَ لَا يَأْمَنُ(¹²⁾ الشَّهْوَةَ لَا يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ⁽¹³⁾، لقوله عليه

 ^{(1) [}له] ساقط من (ب، ج).

^{(2) [}السعودة] من (ب، ج).

⁽³⁾ الأرشي: الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص330.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(5) [}علي] ساقطة من (ج).

^{(6) [}الجلوس] ساقط من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص368.

^{(10) [}نوله] ساقط من (ب).

^{(11) [}ومن] من (ب).

^{(12) [}باس] من (ج).

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

الصلاة والسلام: (من نظر إلى محاسن امراة أجنبية عن شهوة صب في عينيه الآنك (أ) يوم القيامة) (2)، فإذا خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة تحرزًا عن المحرم، وقوله لا يأمن (5) بدل على أنه لا يباح إذا شك في الاشتهاء كما إذا علم أو كان أكبر رأيه ذلك، ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفيها، وإن كان يأمن الشهوة لقيام المحرم وانعدام الضرورة والبلوى بخلاف النظر؛ لأن فيه بلوى، والمحرم قوله عليه الصلاة والسلام: (من مس كف امرأة ليس منها بسبيل وضع على كفه جمر يوم القيامة) (4)، وهذا إذا كانت شابة تشتهي، أما إذا كانت عجوزًا لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومس يدها لانعدام خوف الفتنة، وقد روي أن أبا بكر هيئ كان يدخل بعض القبائل التي يدها لانعدام خوف الفتنة، وقد روي أن أبا بكر هيئ كان يدخل بعض القبائل التي عجوزًا لتمرضه، وكان يصافح العجائز، وعبد الله بن الزبير (6) فيف استأجر عجوزًا لتمرضه، وكانت تغمز رجله وتفلي رأسه، وكذا إذا كان شيخًا يأمن على عجوزًا لتمرضه، وكانت تغمز رجله وتفلي رأسه، وكذا إذا كان شيخًا يأمن على نفسه وعليها لما قلنا، وإن كان (7) لا يأمن عليها لا تحل مصافحتها لما فيه من التعريض نفسه وعليها لما قلنا، وإن كان (7) لا يأمن عليها لا تحل مصافحتها لما فيه من التعريض

^{(1) [}الانك] من (ب).

⁽²⁾ العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، رقم الحديث: 949، ج2، ص225، والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، رقم الحديث: 14، ج4، ص239.

⁽³⁾ لا بأس من ب.

⁽⁴⁾ قال صاحب الدراية: لم أجد هذا الحديث، وقال صاحب نصب الراية: غريب. العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، وقم الحديث: 949، ج2، ص225، والزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، وقم الحديث: 15 ج4، ص240.

^{(5) [}كان] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خوبلد كنيته أبو بكر ويقال أبو خبيب أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق حملت به بمكة وخرجت مهاجرة إلى المدينة وهي حامل بعبد الله بن الزبير فلما دخلت المدينة نزلت قباء فولدته وأنت به رسول الله على ووضعته في حجره فدعا رسول الله على بشرة فمضغها وحنكه بها فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله على ثم دعا له وبرك عليه وهو أول مولود ولد في الإسلام من المهاجرين المدينة؛ قتله الحجاج بن بوسف بوم الثلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من شهر جمادى الآخرة في المسجد سنة 72هـ، وقد قبل أول سنة 73هـ. البستي، الثقات، مصدر سابق، ج3، ص212.

⁽أ) [كان] سانط من (أ).

للفتنة، والصغيرة إذا كانت لا تشتهي يباح مشها والنظر إليها لعدم خوف الفتنة^(أ).

م، قوله: إلَّا لِحَاجَةٍ، بأن دُعي إلى أداء الشهادة، أو كان حاكمًا ينظر بتوجيه الحكم عليها بإقرارها أو بالشهادة (2).

[ما يباح من النظر]

ه قوله: رَيْجُورُ لِلْقَاضِي إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْكُمْ (أَ عَلَيْهَا، وَلِلشَّاهِدِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْهَدُ (أَ) عَلَيْهَا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهَا وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيَ (أَ)، للحاجة إلى إحياء حقوق الناس بواسطة القضاء وأداء الشهادة، ولكن (أَنْ ينبغي أن يقصد به أداء الشهادة، أو الحكم عليها لإقضاء الشهوة وتحرزًا عما يمكنه التحرز عنه وهو قصد القبيح، وأما النظر لتحمل الشهادة إذا اشتهى قبل يباح، والأصح أنه لا يباح، لأنه يوجد من لا تشتهى فلا ضرورة بخلاف حالة الأداء، ومن أراد أن يتزوج امرأة فلا بأس بأن ينظر إليها وإن علم أنه يشتهيها، لقول عليه الصلاة والسلام فيه (أن أبصرها فإنه الحرى أن يؤدم (أنه يوخد من الشهوة أنه اللها وإن علم أنه يشتهيها، لقول عليه الصلاة والسلام فيه (أنه الشهوة (أنه)).

⁽¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص368.

⁽²⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل126.

^{(3) [}يشهد] من (ب، ج).

⁽أ) [الشهادة] من (أ).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص 241.

^{(6) [}لكن] ساقطة من (ب).

^{(7) [}فيه] سانطة من (ب).

^{(8) [}نإنها] من (أ).

^{(9) [}تردم] من (أ).

⁽¹⁰⁾ أخرجه الترمذي في سنه، عن المغيرة بن شعبة، قال الترمذي: حديث حسن، رقم الحديث: 1087، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج3، ص397.

⁽¹¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص369.

م، وتوله: وَيَجُوزُ لِلطَّبِيبِ⁽¹⁾، هذا إذا كان⁽²⁾ لم يقدروا على امرأة تعلم ذلك⁽³⁾ ويخافون أن تهلك، أو يصيبها [بلاءً] (4)، أو وجع، وينبغي أن تستركل شيء إلا في موضع تلك الجراحة (5).

ه، قوله: وَيَجُوزُ لِلطّبِيبِ أَنْ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ الْمَرْضِ مِنْهَا (6)، للضرورة، وينبغي أن يعلم أمرأة مداراتها، لأن نظر الجنس إلى الجنس أسهل، فإن لم يقدر فليستر كل عضو منها سوى موضع المرض؛ ثم ينظر ويغض بصره ما استطاع لأن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها فصار كنظر الخافضة (7) والختان، وكذا يجوز للرجل النظر إلى موضع الاحتقان من الرجل لأنه مداواة، ويجوز للمرض، وكذا الهزال (9) الفاحش على ما روى عن أبى يوسف رحمه الله لأنه أمارة المرض (10).

قوله: وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ جَمِيعَ بَدَنِهِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرْتِهِ وَرُكْبَتِهِ (¹¹)، لقوله عليه الصلاة والسلام: (عورة الرجل ما بين سرته إلى ركبته)⁽¹²⁾، ويروى (ما دون سرته إلى

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(2) [}كان] ساقط من (أ). 🦴

^{(3) [}ذلك] سانط من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل126.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق: 241.

 ^{(7) [}الحاقنة] من (أ، ب). والخافضة: هي الخاننة للنساء. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق،
 ج7، ص146.

^{(8) [}ركذا] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁹⁾ الهزال: الضعف من شدة المرض، مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص 892.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص369.

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽¹²⁾ أخرجه الحاكم في مستدركه على الصحيحين بلفظ، عن عبد الله بن جعد بن أبي طالب، قال ين أخرجه الحاكم في السرة إلى الركبة عورة)، قال الذهبي في التلخيص: أظنه موضوعا، رقم الحديث: 6418، باب ذكر عبد الله بن جعفر بن أبي طالب. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج3، ص657.

ركبته حتى يجاوز ركبته)⁽¹⁾، ويهذا ثبت أن السرة ليست بعورة، خلافًا لما يقول أبو عصمة⁽²⁾ والشافعي رحمها الله⁽³⁾، والركبة عورة، خلافًا لما قاله الشافعي رحمه الله⁽⁴⁾، والفخذ عورة خلافًا لما يقوله أصحاب الظواهر⁽⁵⁾، وما دون السرة إلى منبت الشعر عورة خلافًا لما يقوله الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الكماري⁽⁶⁾⁽⁷⁾ رحمه الله تعالى

 (1) قال العسقلاني: لم أعثر على نص الحديث؛ وقال الزيلعي: أخرجه الدارقطني عن أبي أبوب، وهو حديث غريب، باب شروط الصلاة، رقم الحديث: 2. الزيلعي، نصب الراية، مصدر سابق، ج1، ص297؛ والعسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج1، ص122.

(2) وهو: أبو عصمة نوح بن أبي مريم واسمه يزيد بن جعونة الجامع المروزي، يروي عن الزهري ومقاتل بن حيان أبي بسطام، لقب بالجامع، لأنه أول من جمع الفقه عن أبي حنيفة، وقيل: إنه كان جامعا بين العلوم وكان له أربعة مجالس: مجلس الأثر، ومجلس الأقاريل أبي حنيفة، ومجلس النحو، ومجلس الأشعار، مات سنة 173هـ، وكان حينها على قضاء مرو. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص258.

 (3) دليلهم حديث: (عورة الرجل ما بين سرته إلى ركبته)، أما حكم المسألة ففي عورة الرجل خمسة أوجه:

الأول: وهو الصحيح المنصوص أنها ما بين السرة والركبة وليست السرة والركبة من العورة، قال الشيخ أبو حامد نص الشافعي على أن عورة الحر والعبد ما بين سرته وركبته وأن السرة والركبة ليسنا عورة.

والثاني: أنهما عورة.

والثالث: السرة عورة دون الركبة.

والرابع: الركبة عورة دون السرة.

والخامس: أن العورة هي القبل والدبر فقط رهو شاذ.

ينظر: النووي، المجموع، مصدر سابق، ج3، ص168؛ والنووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج1، ص283.

(4) دليل الشافعية: ما اخرجه مسلم في صحيحه، عن عائشة (كان رسول الله ﷺ مضطجعا في يتها كاشفا عن فخذيه أو ساقيه فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحال...الحديث، باب فيضائل عثمان ﷺ: رقم الحديث: 2401. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج4، ص170.

(5) ينظر: ابن حزم، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري أبو محمد، المحلى، (نحقيق: لجنة إحياء التراث العربي)، ج3، ص210 - 211، دار الآفاق الجديدة، بيررت.

(6) [البخاري] من (أ)، [الكمادرري] من (ب، ج).

 (7) هو: محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكماري، تفقه عليه القاضي أبو على النسفي، والإمام الحاكم عبد الرحمن بن محمد الكانب، قال الحاكم: في تاريخ نيسابور ورد نيسابور وأقام بها معتمدًا فيه العادة، لأنه لا معتبر بها مع النص بخلافه، وقد روى أبو هريرة والله والله

في الزاد: الركبة من العورة عندنا، وعند الشانعي رحمه الله ليست من العورة، والصحيح قولنا: لقوله عليه الصلاة والسلام: (الركبة من العورة)(^{By7)}.

منفقها ثم قدمها حاجا فحدث بها وكتب ببخارى في سنة 359هـ، وعقد له مجلس الإملاء ومات ببخارى يوم الجمعة لست بقين من شهر رمضان سنة 188هـ، وهو ابن ثمانين سنة وحمه الله تعالى. القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص107 - 108.

^{(1) [}من العورة] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ جرهد بن خويلد الأسلمي، سكن الصفة وشهد الحديبية. الأصبهاني، حلية الأولياء، مصدر سابق، ج1، ص353.

⁽³⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن جرهد، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 2795، باب ما جاء أن الفخذ عورة. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص110 أبو دارد، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص70.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفنين ساقط من جميع النسخ.

^{(5) [}للرجل] ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص369.

⁽⁷⁾ اخرجه الدارقطني في سنته، عن على بن أبي طالب، قال: ضعيف، رقم الحديث: 4، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها. الدارقطني، على بن عمر أبو الحسن البغدادي (1966م)، سنن الدارقطني، (تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني)، ج1، ص230، دار المعرفة، بيروت.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل383.

[فيما يخص النظر من الرجل والمراة]

قوله: وَيَجُوزُ لِلْمَزَاةِ أَنْ تَنْظُرَ مِنَ الرُّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَيه مِنْهُ أَهُمَ إِذَا أَمِنت الشهوة لاستواء الرجل والمرأة في النظر إلى ما ليس بعورة كالثياب والدواب، وفي كتاب الختثى من الأصل أن نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي بمنزلة نظر الرجل إلى محارمه، لأن النظر إلى خلاف الجنس أغلظ، فإن كان في قلبها شهوة، أو أكبر رأيها أنها تشتهي، أو شكّت في ذلك يستحب لها أن تغض بصرها، ولو كان الناظر هو الرجل إليها وهو بهذه الصفة لم ينظر، وهذا إشارة إلى التحريم.

وجه الفرق أن الشهوة عليهن غالبة وهو كالمتحقق اعتبارًا، فإذا اشتهى الرجل كانت المشهوة موجودة (2) في الجانبين، ولا كذلك إذا انستهت المرأة، لأن المشهوة غير موجودة (3) في جانبه حقيقة واعتبارًا فكانت من جانب واحد والتحقق من الجانبين في الإفضاء إلى المحرم أقوى من التحقق في جانب واحد (4).

قوله: وَتَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى مَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيه مِنَ الرَّجُلِ (5)، لوجود المجانسة وانعدام الشهوة غالبًا كما في نظر الرجل إلى الرجل، وكذا الضرورة قد تحققت إلى الانكشاف فيما بينهن؛ وعن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن نظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى محارمه، بخلاف نظرها إلى الرجل لأن الرجال يحتاجون إلى زيادة الانكشاف للاشتغال بالأعمال والأول أصح (6).

في الزاد: باعتبار معنى المجانسة، ولهذا تغسل المرأة المرأة بعد موتها، كما يغسل الرجلُ الرجلُ، والعرف⁽⁷⁾ الظاهر⁽⁸⁾ في جميع البلدان بناء الحمامات للنساء وتمكينهن

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص 241.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت أغير} من جميع النسخ وهي زائدة، والصحيح ما أثبته من الهداية.

^{(3) [}موجودة] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص369 - 370.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص370.

^{(7) [}الفرق] من (ب).

^{(8) [}الظاهر] ساقط من (ب).

ِ من دخولها دليل على صحة ما قلنا^{دا}.

ه، قال: وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ أَمْتِهِ الَّتِي تَجلُّ لَهُ وَمِنْ زَوْجَتِهِ إِلَى فَرْجِهَا⁽²⁾، وهذا إطلاق في النظر إلى سائر بدنها عن شهوة وغير شهوة، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: (غض بصرك إلا عن أمتك وامرأتك)⁽³⁾، ولأن ما فوق ذلك من [المن]⁽⁴⁾ والغشيان مباح فالنظر أولى، إلا [أن الأولى]⁽⁵⁾ أن لا ينظر إلى كل واحد منهما إلى عورة صاحبه، لقوله عليه الصلاة والسلام: (إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ما استطاع ولا يتجردان تجرد العير)⁽⁶⁾، ولأن ذلك يورث النسيان لورود الأثر، وكان ابن عمر هيئين يقول: الأولى أن ينظر فيكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة (7).

ي (8)، ويباح للرجل أن ينظر إلى [عين] (9) فرج امرأته ومملوكته، وإلى فرج نفسه ا لأن الاستمتاع أبلغ من النظر، وليس ذلك من الأدب، وقال أبو يوسف رحمه الله في الإملاء: سألت أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته، وهي تمس فرجه الكي تتحرك إليه، فقال: لا بأس بذلك، وأرجو أن يعظم له الأجر، ولا يحل له أن يأتيها من الدبر،

⁽¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل384.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق؛ ص241.

⁽³⁾ لم أجد الحديث بهذا اللفظ. أخرجه أبو دارد في سنه، عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، قال رسول الله ﷺ: (احفظ عورتك إلا من زرجتك أو ما ملكت يمينك)، قال الشيخ الألباني: حسن، رقم الحديث: 4017، باب ما جاء في النعري. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج4، ص72.

ص40) أبو دارد، سنن أبي دارد (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج4، ص72.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [المسيس] من جميع التسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

 ⁽⁶⁾ أخرجه ابن ماجه في سننه، عن عتبة السلمي، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 1921،
 باب التستر عند الجماع. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج1، ص618.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص370.

^{(8) [}الياء] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

إلا عند أصحاب الظواهر⁽¹⁾، وهو خلاف إجماع الصحابة⁽²⁾، وقال النبي ﷺ: (من أتى حائضًا أو امرأة في دبرها فهو كافر بما أنزل على محمد ﷺ^(4,3).

[ما ينظر من المحارم]

⁽¹⁾ ابن حزم، المحلى، مصدر سابق، ج10، ص69. (واتفقوا على أن الحائض لا تصلي ولا تصوم أيام حيضها، ولا يظها زوجها في فرجها، ولا في دبرها). ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسي الظاهري أبو محمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، ج1، ص23، دار الكتب العلمية، بيروت.

⁽²⁾ ينظر: علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص332.

 ⁽³⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن أبي هريرة، رقال: الحديث ضعيف، رقم الحديث: 135، باب
 ما جاء في كراهية إنيان الحائض. الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج1، ص242 243

⁽⁴⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل159.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(6) [}الأصل] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ حرف الباء من (ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [العين] من جميع النسخ.

والمرأة في بيتها في ثباب مهنتها عادة فلو حرم النظر إلى هذه المواضع أدى إلى الحرج، وكذا الرغبة تقل للحرمة المؤبدة [فقلما تشتهي بخلاف ما وراءها لأنها لا تنكشف عادة، والمحرم من لا تجوز] (أ) المناكحة بينه وبينها على التأبيد بنسب كان أو بسبب كالرضاع والمصاهرة لوجود المعنيين فيه، وسواء كانت المصاهرة بنكاح أو سفاح في الأصح لما بينا (2).

في الزاد، قوله: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَمَسُ مَا يَجُوزُ [لَهُ] (أَ يَنظُرُ إِلَيه مِنْهَا (أَ)، لما روى ان النبي ﷺ كان يقبل رأس فاطمة عشط، ويقول: أجد منها ريح الجنة (أَ).

هر⁶⁾، لتحقق الحاجة إلى ذلك في المسافرة وقلة الشهوة للمحرمية، بخلاف وجه الأجنبية وكفها حيث لا يباح المس، وإن أبيح النظر لأن الشهوة متكاملة، إلا إذا كان يخاف عليها أو على نفسه الشهوة، فحينئذ لا ينظر ولا يمس لقوله عليه الصلاة والسلام: (العينان تزنيان وزناهما النظر واليدان تزنيان وزناهما البطش)⁽⁷⁾.

وحرمة الزنا بذوات المحارم أغلظ فيجتنب، ولا بأس والمسافرة بهن، لقوله ﷺ: (لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها إلا ومعها زوجها أو ذو رحم محرم

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص370.

⁽³⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل384.

^{(6) [}الهاء] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ أخرجه الإمام أحمد في مسند، عن أبي هريرة، قال الشيخ شعيب الأرنازوط: إسناد، صحيح على شرط مسلم، وقم الحديث: 8507، باب زنا الجوارح دون القرج. أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل مسند الإمام أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص4108. وأخرجه اليهقي في سننه، عن أبي هريرة، وقم الحديث: 13289، باب تحريم النظر إلى الأجنبيات من غير سبب مبيح. البيهقي، من البيهقي الكبرى، مصدر سابق، ج7، ص89.

منها) أن وقوله عليه الصلاة والسلام: (ألا لا يخلون رجل بامرأة ليس منها بسبيل فإن ثالثهما الشيطان) وأن والمراد (أن [إذا لم] (أن يكن محرمًا، فإن احتاجت إلى الإركاب والإنزال، فلا بأس أن يمسها من وراء ثيابها ويأخذ ظهرها وبطنها دون ما تحتهما إذا أمنا الشهوة، فإن خافها أن على نفسه، أو عليها متيقنًا، أو ظنًا، أو شكًّا، فليجتنب (أن ذلك بجهده، ثم إن أمكنها الركوب بنفسها يمتنع عن ذلك أصلاً، وإن لم يمكنها يتكلف بالثياب كيلا تصيبه حرارة عضوها، وإن لم يجد الثياب [أ/ 607] يدفع (أن الشهوة عن قليه بقدر الإمكان (8).

[النظر إلى الإماء]

قوله: وَ[...]⁽⁹⁾ يَتْظُرُ الرُّجُلُ مِنْ مَمْلُوكَةِ غَيْرِهِ إِلَى مَا [...]⁽¹⁰⁾ يَجُوزُ [لَهُ] أَنْ يَنْظُرَ⁽¹¹⁾

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظ (يومين)، رقم الحديث: 1139، باب مسجد بيت المقدس. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص400. وأخرجه ابن ماجه في سننه، عن أبي سعيد، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 2898، باب المرأة تحج بغير ولي. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج2، ص968؛ أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج2، ص73.

⁽²⁾ أخرجه الإمام أحمد في مسنده، عن عبد الله بن عامر، قال الشيخ شعيب الأرنازوط: صحيح لغيره، رقم الحديث: 15734، باب لا يخلو رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان. أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد ابن حنبل، مسد الإمام أحمد ابن حنبل (تحقيق: الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج3، ص4751.

^{(3) [}المرأة] من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين وردت [أن] من (ب).

^{(5) [}خاف] من (ب).

^{(6) [}نيتجنب] من (أ، ب).

^{(7) [}يمنع] من (ب).

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص371.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لا] من (ب، ج) وهي زائدة.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لا] من (ب، ج) وهي زائدة.

^{(11) [}أن ينظر] ساقطة من (أ).

إليه مِنْ ذَوَاتِ مَخَارِمِهِ⁽¹⁾، لأنها تخرج لحوائج مولاها وتخدم أضيافه، وهي في ثياب مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق الأجانب كحال المرأة داخلة في حق محارم [الأقارب]⁽²⁾، وكان عمر خين إذا رأى جارية [متقنعة]⁽⁶⁾ علاها بالدزة، وقال: ألقي عنك⁽⁴⁾ الخماريا دفار⁽⁵⁾ أنتشبهين بالحرائر⁽⁶⁾، ولا يحل النظر إلى بطنها وظهرها خلافًا لما يقوله محمد بن مقاتل⁽⁷⁾ رحمه الله: أنه يباح إلا إلى ما دون السرة والركبة، لأنه لا ضرورة كما⁽⁸⁾ في المحارم، بل أولى لقلة الشهوة فيهن، وكما لها في الإماء ولفظة المملوكة تنتظم المدبرة والمكاتبة وأم الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبة عند أبي حنيفة خين على ما عرف، فأما الخلوة بها والمسافرة فقد قيل يباح كما في المحارم، وقد قيل لا يباح لعدم الضرورة [فيهن]⁽⁶⁾، وفي الإركاب والإنزال اعتبر محمد رحمه الله في الأصل الضرورة فيهن، وفي ذوات المحارم مجرد الحاجة ⁽¹⁰⁾.

في السراجية: للأمة أن تسافر [فوق](¹¹⁾ ثلاثة أيام بلا محرم على رواية الكتاب، والفتوى على أنه يكره في زماننا⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين وردت [متنقبة] من جميع النسخ.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [عليك] من (ج).

⁽⁵⁾ دفار: يقال للأمة يا دفار بكسر الراء أي دفرة منتنة. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص 218.

⁽⁶⁾ ينظر: السمعاني، أبر المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (1418هـ)، تفسير السمعاني تفسير الفرآن، (تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم)، ط1، ج4، ص307، دار الوطن، الرياض.

^{(7) [}مقائل] ساقط من (ب)،

^{(8) [}كما] ساقطة من (ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقر فتين ساقط من جميم النسخ.

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص371.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹²⁾ الأوشى، الفناوي السراجية، مصدر سابق، ص336.

ه، قوله: وَلا بَأْسَ أَنْ يَمَسُ ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الشِّرَاءَ وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيَ (1)، كذا ذكره في المختصر (2)، وأطلق أيضًا في الجامع الصغير ولم يفصل، وقال مشايخنا رحمهم الله: يباح النظر في هذه (5) الحالة، وإن اشتهى للضرورة، ولا يباح (4) المس إذا اشتهى أو كان أكبر رأيه ذلك، لأنه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة، قال: وإذا حاضت الأمة لم تعرض في إزار واحد، ومعناه بلغت وهذا لما بينا أن الظهر والبطن منها عورة، وعن محمد رحمه الله أنها إذا كانت تشتهي ويجامع مثلها فهي كالبالغة لا تعرض في إزار واحد لوجود الاشتهاء (5).

قوله (6): وَالْخَصِيُ فِي النَّظَرِ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ كَالْفَحْلِ (7)، لقول عائشة شخا: الخصي مثله فلا يبيح ما كان حرامًا قبله؛ ولأنه فحل يجامع (8)، وكذا المجبوب (9)؛ لأنه يسحق (10) الخصي مثله (11) وينزل، وكذا المخنث في الرديء من الأفعال لأنه فحل فاسق.

والحاصل: أنه يؤخذ فيه بمحكم كتاب الله تعالى المنزل فيه، والطفل الصغير (¹²⁾. مستثنى بالنص ⁽¹³⁾.

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(2) [}المحيط] من (ب).

^{(3) [}هذه] ساقطة من (ب).

^{(4) [}يباح] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص371 - 372.

^{(6) [}توله] ساقط من (ب، ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 241.

^{(8) [}يجامعها] من (ب).

⁽⁹⁾ المجبوب: الخصي الذي قد استؤصل ذكره وخصياء. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001)، تهذيب اللغة، (تحقيق: محمد عوض مرعب)، ط1، ج10، ص272، دار إحياء التراث العربي، بروت.

^{(10) [}يستحق] من (أ، ب).

^{(11) [}الخصي مثله] ساقطة من (أ، ج).

^{(12) [}الصغير] ساقط من (ب).

⁽¹³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص372.

[نظر المملوك إلى سيدته]

قوله: وَلا يَجُوزُ لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَنْظُرُ مِنْ سَيِدَتِهِ إِلَّا إِلَى مَا يَجُوزُ لِلاَجْنَبِيِّ أَنْ يَنْظُرُ إِلَيه مِنْهَا الله وَ الله وَ الله وَ الله الله وَ وَ الله وَ الله وَ الله وَ وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ وَ الله وَ الله وَ وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ وَ الله وَالله وَاللّه وَالله وَالله وَالله وَالله

ولنا أنه فحل غير محرم ولا زوج والشهوة متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة، لأنه يعمل خارج البيت، والمراد بالنص الإماء، قال سعيد والحسن (⁶⁾ وغيرهما: لا تغرنكم سورة النور فإنها نزلت في الإناث دون الذكور (⁶⁾.

قوله (6): وَيَغْزِلُ عَنْ أَمْتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَلَا يَغْزِلُ عَنْ زَوْجَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهَا (7)، لأنه عليه الصلاة والسلام نهى العزل عن الحرة إلا بإذنها، وقال لمولى الأمة: (اعزل عنها إن شئت) (8)، ولأن الوطء حق الحرة قضاء للشهرة، وتحصيلاً للولد ولهذا (9) تخير في الجبّ والعنة ولا حق للأمة في الوطء فلهذا لا ينقض حق الحرة بغير إذنها ويستبدّ به المولى (10).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

 ⁽²⁾ ألعدوي، على الصعيدي المالكي (1412هـ)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني،
 (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، ج2، ص598، دار الفكر، بيروت.

 ⁽³⁾ البجيرمي: سليمان بن عمر بن محمد، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (النجريد لنفع العبيد)، ج3، ص326، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.

⁽⁴⁾ ويقصد بـ (سعيد بن جبير)، والحسن البصري.

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص372.

^{(6) [}قوله] ساقطة من (ب: ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

 ⁽⁸⁾ أخرجه أبو داود في سننه، عن جابر، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 2173، باب ما
 جاء في العزل. أبو دارد، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج2، ص252، أبو داود، سنن أبي داود
 (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج2، ص218.

^{(9) [}رليذا] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص372.

في الكبرى: رجل عزل عن امرأته بغير إذنها لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان، وظاهر جواب الكتاب أنه لا يسعه، وذكر هنا أنه يسعه لسوء هذا الزمان، ولو عالجت في إسقاط الولد لا تأثم ما لم يستبن شيء من خلقه، لأن ما لم يستبن شيء من خلقه لا يكون ولذًا (1).

في فوائد الجامع الصغير: رجل نزوج أمة (2) فالإذن في العزل إلى المولى، وهذه المسألة تبتنى على جواز العزل عند عامة العلماء خلافًا لبعض الناس، لما روي عن النبي في إنه سئل عن العزل فقال: (تلك الموؤودة الصغرى) (3)، وجه قول عامة العلماء ما روي عن ابن مسعود وفي أنه سئل عن العزل فقال: لو أخذ الله ميثاق نسمة (4) من صلب رجل فهو خالقها، وإن صبها على صخرة [إن شئتم فاعزلوا] (5)، وإن شئتم فلا تعزلوا (6).

ومما يتصل بهذا رجل صب ماؤه في رحم امرأة وأرادت المرأة الإسقاط، إن كان بعد انقضاء مدة ينفخ فيه الروح وذلك بعد انقضاء مائة وعشرين يومًا لا يجوز ذلك إجماعًا، وإن كان قبل ذلك، قال بعضهم: لا يكره، وكان الفقيه على بن موسى القمي (7)

⁽¹⁾ ينظر: فاضيخان، فتاوى فاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص312 - 313، وابن ماز،، المحبط البرهاني، مصدر سابق، ج1، ص315. وملا خسرو، درر الحكام، مصدر سابق، ج1، ص315.

^{(2) [}امرأة] من (ب).

⁽³⁾ أخرجه أبو دارد في سنته، عن أبي سعيد الخدري، قال الشيخ الألباني: صحيح، رقم الحديث: 2171، باب ما جاء في العزل. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج2، ص252) أبي دارد، منن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج2، ص218.

^{(4) [}تسمة] من (أ)، [نسية] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ أخرجه الطبراني في معجمه ولكن بلفظ آخر، عن علقمة قال: سئل ابن مسعود عن العزل فقال: (b) أخرجه الطبراني في معجمه ولكن بلفظ آخر، عن علقمة قال: سئل ابن مسعود عن العزل شئت (لو أخذ الله ميثاق نسمة في صلب رجل ثم أفرغه على صفا لأخرجه من ذلك الصفا فإن شئت فلا تعزل)، باب العزل، رقم الحديث: 9664. الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، ج9، ص335.

⁽⁷⁾ علي بن موسى بن يزداد أبو الحسن القمي الفقيه الحنفي إمام أهل الرأي في عصره بلا مدافعة له مصنفات منها أحكام الفرآن وهو كتاب جليل سمع محمد بن شجاع الثلجي رمنه أبو بكر أحمد

يقول يكره، لأن النطفة بعدما وقعت في الرحم فمآله الحياة، فيعطى له حكم الحياة كما قلنا في كسر البيض في حق المحرم (1).

[الاحتكار]

هـ، قوله: وَيُكُرَهُ الاِخْتِكَارُ فِي أَقْوَاتِ الْآدَمِثِينَ وَالْبَهَائِمِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ (2) فِي بَلَدٍ يَضُرُ (5) الإخْتِكَارُ بِأَهْلِهِ (4) وكذلك التلقي فإذا كان لا يضر الناس (5) فلا بأس به، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) (6) ولأنه تعلق به (7) العامة؛ وفي الامتناع عن البيع إبطال حقهم وتضيق الأمر عليهم فيكره إذا كان يضر بهم ذلك، وذلك (8) بأن كانت البلدة صغيرة بخلاف ما إذا لم يضر بأن كان المصر كبيرًا، لأنه حابس ملكه من غير إضرار بغيره.

ابن سعيد بن نصر وتخرج به جماعة من الكبار وأملى بنيسابور مات سنة 350هـ الأدنروي، طبقات المفسرين، مصدر سابق، ج1، ص87.

 ⁽¹⁾ ينظر: ابن مازد، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج6، ص118؛ والبابرتي، العناية شرح الهداية،
 مصدر سابق، ج3، ص400؛ واللكنوي، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، ص187.

^{(2) [}ذلك] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}يضيق] من (ب، ج).

⁽⁴⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(5) [}الناس] ساقطة من (أ، ج).

⁽⁶⁾ أخرجه الدارمي في سنته، عن عمر بن الخطاب عبن ، قال الشيخ حسين اسد: اسناد، ضعيف، وقم الحديث: 2544، باب في النهي عن الاحتكار. الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج²، ص324.

^{(7) [}به] ساقط من (ب).

^{(8) [}وذلك] ساقط من (أ، ب).

 ⁽⁹⁾ أخرجه أبو داود في سنته، عن أبي هريرة، قال الشيخ الألباني: صحيح، باب في التلقي، رقم الحديث: 3437. أبو دارد، سنن أبي دارد، مصدر سابق، ج3، ص269، أبو دارد، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج3، ص281.

و(عن تلقي الركبان)(أ)، قالوا: هذا إذا لم يلبس المتلقي على التجار سعر البلدة فإن لبس فهو مكروه في الوجهين لأنه غادر بهم.

وتخصيص الاحتكار بالأقوات كالحنطة والشعير والتبن والقت، والفتوى وأله في قول أبي حنيفة هيئك، وقال أبو يوسف رحمه الله: كل ما يضر بالعامة حبسه فهو احتكار، وإن كان ذهبا أو فضة أو ثوبًا، وعن محمد رحمه الله تعالى قال: لا احتكار في الثياب، فأبو يوسف رحمه الله تعالى اعتبر حقيقة الضرر، إذ هو المؤثر (6) في الكراهية، وأبو حنيفة هيئك اعتبر المضرر المعهود المتعارف، ثم المدة إذا قصرت لا يكون احتكارًا لعدم الضرر، وإذا طالت يكون احتكارًا مكروهًا لتحقق الضرر، ثم قيل هي مقدرة بأربعين يومًا لقوله ي (من احتكر طعامًا أربعين [يوم] (4) فقد برئ من الله وبرئ مقدرة بأربعين يومًا لقوله ي (من احتكر طعامًا أربعين اليوما) الله ومن من الله وبرئ وقد مؤ في غير موضع، ويقع النفاوت في المأثم بين أن يتربص العزّة وبين أن يتربص القحط والعباذ بالله، وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا، إما يأثم وإن قلّت المدة؛ فالحاصل القحط والعباذ بالله، وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا، إما يأثم وإن قلّت المدة؛ فالحاصل أن التجارة في الطعام غير محمودة (6).

قوله: وَمَن اخْتَكُرَ غَلَّةَ ضَيْعَتِهِ أَوْ مَا جَلَبَهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ فَلَيْسَ بِمُخْتَكَرٍ⁽⁷⁾، أما الأول فلأنه [...]⁽⁸⁾ خالص حقه لم يتعلق به حق العامة (⁹⁾ ألا ترى أن له أن لا يزرع (1⁰⁾،

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن ابن عباس، باب أجرِ السمسرة، رقم الحديث: 2154. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص795.

^{(2) [}الفترى] ساقط من (أ، ب).

^{(3) [}الأثر] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ليلة] من (أ).

⁽⁵⁾ أخرجه الإمام أحمد بن حبل في مسند، عن ابن عمر، قال الشيخ شعب الأرناؤوط: إسناده ضعيف لجهالة أبي بشر، رقم الحديث: 4880، باب ما جاء في الاحتكار. أحمد بن حبل، مسئل أحمد بن حبل، مسئد أحمد بن حبل (تحقيق: أحمد بن حبل، مسئد أحمد بن حبل (تحقيق: الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج2، ص434.

⁽⁶⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص377.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

^{(8) [}ظاهر] من (ج).

^{(9) [}المعاملة] من (ب).

^{(10) [}يزول] من (ب).

فكذلك له أن لا يبيع، وأما الثاني فالمذكور قول أبي حنيفة وشك لأن حق العامة إنما يتعلق بما جمع في المصر وجلب إلى فنائها، وقال أبو يوسف رحمه الله: يكره الإطلاق ما روينا، وقال محمد: كل ما يجلب منه إلى المصر في الغالب فهو بمنزلة فناء المصر يحرم الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به بخلاف ما إذا كان البلد بعيدًا لم تجر العادة بالحمل منه إلى المصر لأنه لم يتعلق به حق العامة (1).

م، الإختِكَارُ: حبس الطعام للغلاء (3x2).

قوله: اخْتَكَرْ غُلَّةَ ضَيْعَتِهِ مع قوله لَيْسَ بِمُخْتَكَمٍ ⁽⁴⁾، يعني ليس بمحتكر شرعًا، وفي الشرع أن يستحق الوعيد الذي في قوله المحتكر ملعون⁽⁵⁾.

ه، قوله: وَلَا يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يُسَغِرُ عَلَى النَّاسِ⁽⁶⁾، لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا تسعروا فإن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق)⁽⁷⁾، ولأن الثمن حق⁽⁸⁾ العاقد؛ وإليه تقديره فلا ينبغي للإمام أن يتعرض لحقه إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما نبين، وإذا رفع إلى القاضي هذا الأمر يأمر المحتكر ببيع ما فضل عن قوته (9) وقوت أهله على اعتبار السعة في ذلك وينهاه عن الاحتكار، فإن (10) رفع إليه مرة أخرى حبسه

⁽¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص377.

^{(2) [}للغلاء] ساقط من (ب).

⁽³⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل126.

^{(4) (}ومن احتكر غلة ضيعته أو ما جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر). القدوري، مختصر القدوري، مصدر مابق، ص241.

⁽⁵⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل126.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽⁷⁾ أخرجه أبو داود في سننه: عن أنس، قال الشيخ الألباني: صحيح، وقم الحديث: 3451، باب في التسعير، أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص272؛ أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج3، ص286.

^{(8) [}من] من (ب، ج).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [قوته] ساقط من (ب، ج).

^{(10) [}فإذا] من (ب).

وعزره على ما يرى زجرًا له (١٠)، ودفعًا للضرر عن الناس.

فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون عن القيمة تعديًا فاحشًا، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير، فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصيرة، فإذا فعل ذلك وتعدى رجل عن ذلك وباع بأكثر منه أجازة القاضي، وهذا ظاهر عند أبي حنيفة عين أ [...] (2) لأنه لا يرى الحجر على الحر وكذا عندهما إلا أن يكون الحجر على قوم بأعيانهم، ومن باع منهم بما قدره الإمام صح لأنه غير مكره على البيع، وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه؟ قيل: هو على الاختلاف الذي عرف في بيع مال المدبون، وقيل يبيع بالاتفاق لأن أبا حنيفة عين يرى الحجر لدفع ضرر عام وهذا كذلك (3).

أبيع السلاح ايام الفتنة]

م، قوله: وَيُكُونُ بَيْعُ السِّلَاحِ فِي أَيَّامِ الْفِئْنَةِ⁽⁴⁾، معناه ممن يعرف انه من أهل الفتنة وأهل الفتنة وأهل البغي كالخوارج والبغاة، لأنه تقوية على الفتنة، وإنه حرام قال النبي عَنَّة: (الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها)⁽⁵⁾، وهذا بخلاف بيع العصير ممن يعلم انه يتخذه خمرًا، لأن المعصية هناك لا تقام بعينه بل بعد تغيره وهنا⁽⁶⁾ تقام بعينه بدون تغيره ⁽⁷⁾.

ه⁽⁸⁾، قوله⁽⁹⁾:ه

^{(1) [}أحواله] من (أ).

^{(2) [}سئل عن ذلك] من (ب).

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية: مصدر سابق، ج4؛ ص377 - 378.

⁽⁴⁾ الفدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽⁵⁾ لم أعثر على الحديث إلا في صحيح الألباني. قال الشيخ الألباني: ضعيف، وهو مروي عن أنس ابن مالك رضي الله عنه. ينظر: الألباني، صحيح رضعيف الجامع الصغير وزيادته، مصدر سابق، ص846.

^{(6) [}رهذا] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل126.

^{(8) [}الهاء] ساقط من (ب: ج).

^{(9) [}قوله] ساقط من (ب).

. وَيُكْرَهُ نِنِعُ السِّلَاحِ فِي أَيَّامِ الْفِئْنَةِ (أَ): ممن يعرف منه ⁽²⁾ أنه من أهل الفتنة، [لانه تسببت إلى المعصية، وقد بيناه في السير، وإن كان لا يعرف أنه من أهل الفتنة]⁽³⁾ لا بأس بذلك لأنه يحتمل أن لا يستعمله في الفتنة فلا يكره بالشك ⁽⁴⁾.

[في المتفرقات]

في التهذيب: عن محمد رحمه الله تعالى؛ في رجل رأى رجلاً فتل أباه عمدًا، أو أقر به عنده؛ وقال القاتل: قتلته بقصاص لي عليه، أو ارتد ولم يعلم الابن وسعه أن يقتله ووسع من أراه وسمع إقراره أن يعين الابن عليه، وإن اخبر العدلان الابن بما قال القاتل، لم يعجل بقتله، ولو قتل كان في سعة، وكذا لو رآه يغيب ماله، أو سمع إقراره به له أن يأخذه منه، وإن شهد عند الابن شاهدان (ق) بقتل أبيه أو غصب ماله لا يقتله ولا يأخذ ماله حتى يقضى القاضي (6) به (7).

في ملتقط الملخص: يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين الناس، وفي الحرب، ومع امرأته احترازًا عن الخصومة (8).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص241.

⁽أ) إمنه] ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص378.

^{(5) [}شاهد] من (ب).

^{(6) [}القاضي] ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ قال صاحب البدائع: (إن الشهادة ليست بحجة بنفسها بل بقضاء القاضي لما فيها من تهمة جر النفع فلا تندفع النهمة إلا بقضاء القاضي (فأما) الإقرار نحجة بنفسه إذ الإنسان غير منهم في الإقرار على نفسه فهو الفرق، وكذلك يحل لمن عاين القتل أو سمع إقرار، به أن يعين الولي على قتله، لأنه إعانة لصاحب الحق على استيفاء حقه ظاهرا، ولو شهد عند الابن اثنان بما يدعبه القاتل مما يحل دمه من القتل والردة فإن كانا ممن يقضي القاضي بشهادتهما لو شهدا عنده لا ينبغي للابن أن يعجل بالقتل لجواز أن يتصل القضاء بشهادتهما فيتين أنه قتله بغير حق والامتناع عن المباح أولى من ارتكاب المحظور)، ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابن، ج5، عن المباح أولى من ارتكاب المحظور)، ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابن، ج5،

⁽⁸⁾ ينظر: أبو الليث، بستان العارفين، مصدر سابق، ص103.

في البصيرفية (1): سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله عمن في كمه (2) كتاب، فجلس يبول؛ قال: إن أدخله مع نفسه المخرج يكره، وإن اختار لنفسه مبالاً (3) لا يكره إن كان طاهرًا (4)، وعلى هذا إذا كان في جيبه دراهم (5) فيها مكتوب بسم الله أو شيء من القرآن يكره، ونظيره إذا كان له خاتم مكتوب عليه اسم من أسماء الله تعالى فأراد أن يدخل الخلاء والخاتم في أصبعه، أو أراد أن يأتي أهله والخاتم في أصبعه أنه لا يكره (6).

وأما نشر الدراهم؛ قال برهان الدين (⁷⁾: جاز، لأن فيه إعزازًا لا إهانة، تصدق على الذي يقرأ القرآن؛ قال: يكره أن قرأ في السوق زجرًا له قراءة الفاتحة بعد المكتوبة لأجل المهمات للناس مكروه سواء قرأ (⁸⁾ جهرًا ومخافتة مع الجمع، لأنها بدعة لم تنقل عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين، وختم القرآن كذلك [شتان خواندن] (⁹⁾، هكذا أفتى برهان الدين.

⁽¹⁾ الفتاوى الصيرفية: للإمام مجد الدين، أسعد بن يوسف بن علي البخاري الصيرفي، المعروف: بآهو، قال بعض تلاميذته: إنه لما كتب أجوبة الأثمة الذين يعتمد على أجوبتهم القاضي وقت القضاء فبعضها منصوص في كتب الأثمة وبعضها مقيس على أجوبتهم وانتخب من كتب المتقدمين والمتأخرين مسائل عجيبة ولم يرتبها ولم يجانسها فرتبها وجنسها بعض طلبته وزاد: في بعضها بإجازته ما يجانسه من مسموعاته بلفظ: قلت ووضع علامات. حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابن، ج2، ص225.

^{(2) [}مكة] من (أ).

ر3) [مالًا] من (ب).

^{(4) [}ظاهر] من (أ).

^{(5) [}درهما] من (أ، ج).

^{(6) [}يكرد] من (i).

⁽⁷⁾ وهو: برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازه البخاري، (ت616هـ)، صاحب المحيط البرهاني وغيرها.

^{(8) [}كان] من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي الفراءة السريعة).

واختار قاضي (1) جمال الدين (2) أنه (3) لا يكره، واختيار قاضي خان رحمه الله أن كان صلاة بعدها سنة يكره وإلا لا، والله أعلم (4).

 ^{[1] [}قاضی] ساقط من (ج).

^{(2) [}الدين] ساقط من (ب). هو: القاضي جمال الدين بن يوسف بن موسى بن محمد الفقيه الحنفي نزيل مصر المعروف بالمطي، المتوفى بالقاهرة سنة 803هـ، من تصانيفه المعتصر من المختصر من مشكل الآثار للطحاوي. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج6، ص558.

^{(3) [}أنه] ساقطة من (أ، ب).

⁽⁴⁾ ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج6، ص38 - 42 - 49.

كتاب الوصايا

ب(1)، أوصى فُلان إلى زيد ولعمرو بكذا إيصاء، و[قد] وصى به توصية، والوصية والمائدة: 106)؛ تُمم سُمي المرصى به وصية ومنه وفيل: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيمَة وَمِنْ الله وصية وقيل: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيمَة وَمِنْ الله وصية وقيل: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيمَة وَالله والوصي، وقيل: الإيضاء طلب شيء من غيره ليفعله على غيب (1) منه (5) حال حياته وبعد وفاته (6).

في التهذيب: كل تبرع باشره في مرض الموت فهو كالوصية، كالعنق، والهبة، والصدقة، ونحوها (⁷⁸⁾.

[إجازة الورثة الوصية]

في الطحاوي، قال أبو جعفر رحمه الله: لا وصية لوارث، إلا أن يجيز ذلك (أن سائر الورثة بعد موت الموصى، وهم أصحاء بالغون (10)، اعلم بأن الوصية إبجاب الملك بعد الموت كالميراث؛ إلا أن الفرق وقع بينهما، أن الميراث يدخل في ملك الوارث من غير قبول، والوصية لا تدخل في ملك الموصى له من غير قبول، والقبول على

^{(1) [}الباء] ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}الوصايا] من (أ)، [الوصاية] من (ب).

^{(4) [}غيبته] من (أ، ج)، [أو عينه] من (ب). والصحيح ما أثبته من المغرب.

^{(5) [}عنه] من (ب).

⁽⁶⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص528 - 529.

^{(7) [}نيجرز] من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج27، ص153 - 154.

^{(9) [}ذلك] ساقطة من (ب).

⁽¹⁰⁾ أبو جعفر، مختصر الطحاري، مصدر سابق، ص156. والجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص153.

ضربين: قبول بالدليل، وقبول بالصريح؛ فالصريح⁽¹⁾: أن يقول قبلت بعد موت الموصى فيكون الموصى فيكون الموصى فيكون [أ/ 609] موته قبولاً للوصية ويكون ذلك ميراث لورثته⁽²⁾.

[حالات الوصية]

ثم الوصاية على أربعة أوجه: في وجه يجوز سواء كانت⁽³⁾ أجازت الورثة أو لم يجيزوا، وفي وجه إذا أجازت الورثة يجوز⁽⁴⁾، أو لم يجيزوا لا يجوز⁽⁵⁾، وفي وجه لا يجوز وإن أجازت الورثة⁽⁶⁾، [وفي وجه اختلفوا فيه.

أما الوجه الذي يجوز أجازت الورثة](⁷⁾، أو لم يجيزوا: إذا أوصى لأجنبي⁽⁸⁾ بثلث ماله، وكذلك إذا أوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت وصيته ولا يحتاج إلى إجازة بيت المال⁽⁹⁾.

والذي يجوز بإجازة الورثة: إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله لأجنبي فإن ما زاد على الثلث لا يجوز إلا بإجازة [الورثة، وكذلك لو أوصى لواحد من الورثة فإنه لا يجوز إلا بإجازة] (16) سائر الورثة وهم أصحاء بالغون (11).

^{(1) [}فالصريح] ساقط من (أ).

⁽²⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص333؛ رابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص416.

⁽أ) [كانت] ساقطة من (أ).

^{(4) [}يجوز] ساقط من (I).

^{(5) [}يجوز] سائطة من (ج). . .

^{(6) [}الورثة] سانطة من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(8) [}لصبي] من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص18.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص161.

والذي لا يجوز وإن أجازه الورثة: وهو⁽¹⁾ أنه⁽²⁾ إذا أوصى لحربي وهو في دار الحرب فإنه لا يجوز، ولو أوصى لحربي مستأمن يجوز في ظاهر الرواية، والقياس أن لا يجوز، وفي الاستحسان يجوز⁽³⁾، والوصية للذمي جائزة سواء كان كتابيًا أو مجوسيًا قياسًا واستحسانًا. وكذلك إذا وصى الذمي للمسلم أو الذمي يجوز، وهؤلاء كلهم لا تجوز وصيتهم للحربي الذي في دار الحرب، ولو أن المستأمن أوصى بجميع ماله لمسلم أو لذمي يجوز، فإن كانت معه ورثة مستأمنون يعتبر إجازتهم إن أجازوا جاز⁽⁴⁾

^{(1) [}وهو] ساقط من (ج).

^{(2) [}انه] ساقط من (ب، ج).

⁽³⁾ وجه القياس وهو قول أبي يوسف: أن الوصية أخت المبراث ولا مبراث للقاتل، لقوله ﷺ: (ليس للقاتل من المبراث شيء)؛ أخرجه النسائي في سننه، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدود باب توريث القاتل، رقم الحديث: 6367. النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، ج4، ص49. وإن أوصى به الورثة فكذلك الوصية، وهذا لأن الحرمان كان بطريق العقوبة حقًّا للشرع فلا يتغير ذلك بوجود الرضا من الورثة، والثاليل عليه أنه لو أوصى لحربي في دار الحرب لم تجز الرصية لتباين الدار، وإن أجازت الررثة، وإنما امتنعت الوصية للحربي لكونه محاربًا حكمًا والقاتل محارب له حقيقة فلأن لا تنفذ الوصية له بإجازة الورثة كان أولى. وجه الاستحسان وهو قول أبي حنيفة ومحمد: وجه قولهما أن الوصية للقائل أقرب إلى الجواز من الوصية للوارث؛ لأن الأمر في نفس الوصية للوارث مشهور، وفي نفي الوصية للقاتل مسبور، والعلماء انفقوا على أن لا وصية للوارث، واختلفوا في جواز الوصية للقاتل، ثم بإجازة الورثة تنفيذ الوصية للوارث فكذلك للقاتل والمعنى فيهما واحدا وهو أن المغايظة تنعدم عند وجود الرضا من الوارث بالإجازة في الموضعين جميعًا بخلاف ميراث القاتل، فإن ثبوت الملك بالميراث بطريق الحكم حتى لا يتوقف على القبول ولا يرتد بالرد، والإجازة إنما تعمل فيما تعتمد القبول ويرتد بالرد وبخلاف الوصية للحربي في دار الحرب؛ لأن بطلانها لانعدام الأهلية في جانب الموصى له، فإن من في دار الحرب في حق من هو في دار الإسلام كالميت ولهذا تنقطع العصمة بتباين الدارين حقيقة وحكما، والميت لا يكون أهلا للوصية له ولا تأثير للإجازة في إثبات الأهلية لمن ليس بأهل. ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج27، ص 177 - 178.

^{(4) [}جاز] ساقط من (أ).

وإن لم يجيزوا تجوز الوصية من الثلث، ولا يعتبر إجازة الورثة الذين⁽¹⁾ في دار الحرب [ولا المال [[الذي في دار الحرب]⁽²⁾، وإنما يعتبر المال]]⁽³⁾ الذي معه والورثة الذين⁽⁴⁾ معه أيضًا⁽⁵⁾.

وأما الوصية التي هي على الاختلاف: إذا أوصى لقاتله وأجازت (6) الورثة في قول أبي حنيفة ومحمد هيش تجوز، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز، وفي كل موضع يحتاج إلى الإجازة، إنما يجوز إذا كان المجيز من أهل الإجازة؛ نحو ما إذا أل موضع يحتاج إلى الإجازة، إنما يجوز إذا كان المجيز أو مجنون لا تجوز إجازته، ولو كان أجاز وهو صغير أو مجنون لا تجوز إجازته، ولو كان مريضًا وهو بالغ إن برئ من ذلك المرض صحت إجازته، وأن مات في ذلك المرض فإجازته بمنزلة ابتداء الوصية حتى إن الموصى له إذا كان وارثه لا يجوز إجازته؛ إلا أن يجيزه ورثة المريض بعد موته، ولو كان أجنيًا تجوز إجازته ويعتبر ذلك من الثلث، هذا معنى قول الطحاوي في الكتاب.

إلا أن يجيز ذلك سائر الورثة وهم أصحاء بالغون، ولو أجاز بعض الورثة ولم يجز البعض في حق الذي أجاز كأنهم كلهم لم يجيزوا (8).

وبيانه: إذا مات وترك ابنين وأوصى لرجل بنصف ماله، فإن أجازه الورثة فالمال بينهم أرباعًا للموصى له ربعان وهو النصف وربعان للابنين لكل واحد منهما ربع

^{(1) [}الذي] من (ب): [والذبن] ساقطة من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقونين ساقط من (ب).

^{(4) [}الذي] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص155 وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص417.

^{(6) [}أجازه] من (ج).

^{(7) [}إذا] سانطة من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج4، ص156 - 157، رابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص41، ونظام اللين، الفناوي الهندية، مصدر سابق، ج6، ص91.

المال، وإن لم يجيزوا فللوصي له ثلث المال والثلثان للابنين لكل واحد ثلث المال، ولو أجاز أحدهما ولم يجز الآخر جعل في حق⁽¹⁾ الذي أجاز كأنهم كلهم أجازوا يعطى له ربع المال، وفي حق الذي لم يجز كأنهم كلهم لم يجيزوا يعطى له ثلث المال والباقي للموصي؛ فيجعل المال على اثني عشر سهمًا لحاجة (2) إلى الثلث والربع، فالربع للذي [أجاز وهو ثلاثة، والثلث للذي] (3) لم يجز وهو أربعة فبقي خمسة فهي للموصى له (5×4).

[أنواع الوصية]

ثم الوصية على ثلاثة أنواع: في وجه يكون الموصى له كالمودع، والوصية [في يد الموصى، أو] (6) في يد الورثة كالوديعة.

وفي وجه يكون الموصى له⁽⁷⁾ كالشريك. وفي وجه كالغريم⁽⁸⁾.

أما الوجه الذي يكون المال كالوديعة والموصى له كالمودع: نحو ما إذا أوصى بعين مال قائم وذلك يخرج من الثلث حتى إنه لو هلك من غير تعد لا ضمان عليه كالوديعة سواء.

وأما الوجه الذي يكون كالشريك مع الورثة: نحو ما إذا أوصى له بثلث ماله أو ربع ماله فيكون مال الميت مشتركًا بينهما ما هلك هلك بالحساب [وما بقي بقي

^{(1) [}حق] سانطة من (أ).

^{(2) [}لحاجتنا] من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(4) [}أقوال] من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج28، ص162.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(7) [}الوصى] من (ب).

⁽⁸⁾ الغريم: أي الدائن؛ أو هو لفظ مشترك يطلق على من له الدين وعلى من عليه الدين. القلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ص331؛ ومجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص213.

بالحساب الله والما يعتبر مال الموصي بعد موته لا قبل موته، حتى إنه لو أوصى لرجل بنلث ماله ولا مال له (2) ثم انه استفاد مالاً؛ ثم مات فإنه يعطى ثلث ذلك المال (3) للموصى له، وكذلك لو كان له عند الوصية مال كثير؛ ثم هلك بعضه أو استهلكه فإنه يعتبر ماله وقت موته (4).

وأما الوجه الذي يكون الموصى له بمنزلة الغريم: نحو ما إذا أوصى بدراهم مرسلة أوله دراهم [أوليس له دراهم] أفاء ثم مات فإنه يعطى للموصى له تلك الدراهم إن كانت حاضرة، ولو ألم تكن حاضرة، فإنه تباع تركته ويعطى ذلك الرجل ألى الداهم وصار هذا كالدين؛ إلا أن الفرق بين هذا وبين سائر الديون لا تعتبر أله يبدأ أولا بدين الصحة؛ ثم بدين المرض أأاء ثم ما بقي حينئذ يؤدي دين ألوصية، وفرق آخر أن سائر الديون لا تعتبر من ثلث مائه ودين الوصية يعتبر من الثلث، والأفضل لمن كان له مال قليل أن لا يوصي بشيء إذا كان له ورثة لأن الوصية صلة للأجانب وإن لم يوص فإنه يكون صلة لأقربائه فهذا أولى، والأفضل لمن كان له

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(2) [4]} ساقطة من (ب).

^{(3) [}المال] ساقطة من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص417.

⁽⁵⁾ الدراهم المرسلة: أي الدراهم المطلقة، والمراد بها في باب الرصية بثلث المال الدراهم الغير المقيدة بكسر من الكسور كنصف المال وثلثه، والحاصل أنها الدراهم المعينة التي ما عبرت بكونها ثلث المال أر نصفه بل عين عددها؛ بأن أوصى بثلاثين درهما من ماله لرجل ولآخر بستين درهما. النكري، دستور العلماء، مصدر سابق، ج2، ص73.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

⁽٦) [لو] ساقطة من (أ).

^{(8) [}ذلك الرجل] ساقطة من (أ، ج).

^{(9) [}لا يعتبر] ساقط من (ب، ج).

^{(10) [}الموصى] من (ب).

^{(11) [}من] من (ب).

مال كثير أن لا يتجاوز من الثلث فيما لا معصية فيه⁽¹⁾.

[الوصية بالإشارة]

في الكبرى: مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فأشار برأسه ويعلم منه أنه يعقل؛ قال ابن مقاتل: رحمه الله تعالى تجوز وصيته [عندي ولا تجوز]⁽²⁾ عند أصحابنا رحمهم الله، وحكى الطحاوي رحمه الله إذا استتم⁽⁶⁾ سنة⁽⁴⁾ صار كالأخرس، وفتوى الفقيه أبي الليث رحمه الله انه إذا فهم منه الإشارة⁽⁵⁾ جاز.

وقال قاضي خان رحمه الله: يفتى على ما قال الفضلي رحمه الله: انه إن مات قبل أن يقدر على النطق جازت وصيته بإشاراته، لأنه عند ذلك يظهر انه وقع اليأس⁶⁾ على كلامه قصار كالأخرس؛ أصابه فالج فذهب⁽⁷⁾ لسانه، أو مرض فلم يقدر على الكلام؛ ثم أشار بشيء أو كتب بشيء وقد تقادم وطال أراد به مدة سنة فهو بمنزلة الأخرس، والفتوى على ما تقدم⁽⁸⁾.

وإن كان له مال كثير يوصى بثلث ماله، ينبغي أن يبدأ بذي⁶⁹ قرابته إن كانوا فقراء فإن كانوا أغنياء فللمحتاجين من جبرانه أوصى بوضية؛ ثم جن، قال محمد رحمه الله: إن أطبق عليه الجنون حتى بلغ سبعة أشهر فوصيته باطلة، وإن أفاق قبل ذلك فحكمه فيما [أ/ 610] أوصى على حاله، وروي عنه أنه قال: إن أفاق قبل السنة فهو كما أو كان

⁽¹⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج4، ص157؛ والعيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ص416؛ وابن الهجاية، لسان الحكام، مصدر سابق، ص416؛ وابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، ج6، ص672.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(3) [}مستنمر] من (أ)، [استمر] من (ج).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [منه] من (ب).

^{(5) [}الإشارات] من (ج).

^{(6) [}الناس] من (ب).

^{(7) [}نعفه] من (ب).

⁽⁸⁾ قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص425.

^{(9) [}بذي] ساقطة من (ب).

. صحيحًا، عن أبي يوسف رحمه الله أن وقته شهر والفتوى على انه لا يؤقت فيه شيء بل يفوض ذلك إلى رأي القاضي كما هو قول أبي حنيفة هيئ ، فإن مست الحاجة إلى التوقيت فالفتوى على الجنون المطبق في حق التصرفات يقدر بسنة، لأن لما حال عليه الفصول الأربعة ولم يفق على استحكام جنونه حيننذ (1).

[مشروعية الوصية]

ي، الوصية مشروعة بالكتاب والسنة.

أما الكتاب نقوله تعالى: ﴿ مِنْ اَمَدُ وَصِينَةِ يُوصِينَ اَوْدَيْنِ ﴾ (النساء: 12). أما السنة: ما روي عن محمد عن أبي حنيفة عنيف عن عطاء بن السائب⁽²⁾ عن أبيه عن سعد⁽³⁾ والله قال: (يا رسول الله أوصي بمالي كله؟ فقال: لا، قال: فبنصفه، قال لا، قال: فبثلثه، قال: الثلث والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس (4)، أي يبدون أكفهم للناس في المسألة، وقيل: معناد يسألون

⁽¹⁾ ينظر: قافسيخان، فتراوى قافسيخان، مصدر سابق، ج3، ص425 والجسماص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ح.41 وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص417.

⁽²⁾ عطاء بن السائب، الإمام الحافظ محدث الكوفة، أبو السائب، وقيل أبو زيد وقيل: أبو يزيد وأبو ويل أبو ويلا وأبو محمد الكوفي عن أبيه السائب بن زيد وقيل ابن يزيد وقيل ابن مالك الثقفي مولاهم وخلق كثير، وكان من كبار العلماء لكنه ساء حفظه قليلا في أواخر عمره حدث عنه الثوري والحمادان وشعبة وابن عينة وخلق كثير، ت سنة 136هـ الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج6، ص 110.

⁽³⁾ سعد بن أبي رقاص واسم أبي وقاص مالك بن أهيب عبد مناف القرشي الزهري المكي، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد السابقين الأولين، وأحد من شهد بدرا والحديية وأحد السنة أهل الشورى، وشهد مع رسول الله على المشاهد كلها، ولا، عمر شخك الجيوش التي بعنها إلى بلاد فارس، في معركة القادسية، توفي بالمدينة سنة 55ه، وقبل 51ه، وفيل 56ه، وقبل 57ه، وفيل 58ه، وقبل 58ه، وقبل

⁽⁴⁾ أخرج البخاري في صحيحه، عن سعد بن أبي رقاص، رقم الحديث: 2591، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص1006.

[الكفالة]⁽¹⁾ من الناس ولا يبدون أكفهم، وقوله عليه المصلاة والسلام: (إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة [في]⁽²⁾ أعمالكم)⁽³⁾، ولأن المرض حالة التوبة والرجوع إلى الله تعالى وآخر عهده بالدنيا وأول إقباله إلى الآخرة، فيحتاج أن يستدرك بعض ما فرط نفسه في حال صحته، [وقيل: بأنها واجبة على العموم]⁽⁴⁾، وقيل: بأنها واجبة للوالدين والأقربين، والصحيح أنها مندوبة⁽⁵⁾، وليست بواجبة ⁽⁶⁾.

في الزاد: الوصبة غير واجبة وهي مستحبة، ومن الناس من قال: بوجوبها، والصحيح قولنا، لأنها إثبات حق في ماله لغيره بعقد فلا يكون واجبًا كالعارية (٢) والهبة (8).

م (9) الوصية: مشروعة بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، والقياس يأبي جوازها؛ لأنها تمليك مضاف إلى حال زوال المالكية، ولو كان مضافًا إلى حالة قيام المالكية بأن يقول ملكتك غدًا لا يجوز فهاهنا (10) أولى، إلا إنا جوزناها لحاجة الناس إليها فإن

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الكفاية] من جميع النسخ.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [على] من جميع النسخ.

⁽³⁾ أخرجه ابن ماجه في سننه، عن أبي هريرة، قال شعيب الأرنؤوط: حديث محتمل للتحسين، رقم الحديث: 2709، باب الوصية بالثلث. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج2، ص904؛ أحمد بن حبل، مسند أحمد بن حبل (تحقيق: الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج6، ص3676.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

 ⁽⁵⁾ المندوب: بفتح الميم، اسم مفعول، معناه المرغوب فيه. القلعجي وقنيبي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ص463.

⁽⁶⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل162.

⁽⁷⁾ العارية: مشددة الياء على المشهور ويجوز تخفيفها، جمعها عواري، أي الشيء المعار. القلعجي وقنيي، معجم لغة الفقهاء، مصدر سابق، ص300.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل386.

^{(9) [}الميم] ساقط من (ب)، أوهاء) من (ج).

⁽¹⁰⁾ **[فهنا]** من (ب، ج).

الإنسان معذور [بأمله مُصِر] (1) بذنوبه مقصر في عمله فإذا مرض وخاف الموت بغتة يريد أن يتدارك بعض ما فرط من أمور آخرته على وجه، لو مضى فيه لتحفق مقصده المالي، ولو أنهضه البر يصرفه إلى مطلبه الحالي وفي الشرع الوصية ذلك (2).

[أحكام الوصية]

قوله: والوصِيّةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ (3)، معنى قول (4) من قال إنها واجبة على كل واحد ممن له شيء؛ ثم أثبت مذهبه بقوله:

وَهِيَ مُسْتَحَبُةُ (قَ)، وإلى ذلك أشار على بقوله: (إن الله تصدق عليكم) (6)، وهذا اللفظ إنسا يستعمل فيما يكون مشروعًا لنا لا علينا، والثاني: قول على (ضعوها حيث أحببتم) (7) فرض إلى محبنا (8)، وذلك ينافي الوجوب، قيل لفظ التصدق هنا مجاز عن التفضل (9).

قوله: وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيْةُ لِلْوَارِثِ⁽¹⁰⁾، أي وارثًا برث من الموصى عند الموت؛ والمعتبر كونه وارثًا أو غير وارث وقت الموت [لا وقت الوصية]⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقطة من (أ).

⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل197.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽أول] من (أ).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص 242.

⁽⁶⁾ سىق ئىغرىجە.

⁽⁷⁾ لم أعثر على نص الحديث إلا بلفظ آخر. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، عن ابن سيرين قال: (7) لم أعثر على نص الحديث: 30777، باب في الجل يوصي بثلث ماله لغير ذي الغربي. ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، مصدر سابق، ج6، ص213.

^{(8) [}محبتاً] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل197.

^{(10) (}ولا يجوز الوصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة ولا يجوز بما زاد على النلث ولا للقائل). القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص242.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

وَلَا تُنجُوزُ للِقَاتِل عامدًا كان أو خاطئًا بعد أن يكون مباشرًا (١٠).

قوله (2): وَيَجُوزُ أَنْ يُوصِيَ الْمُسْلِمُ لِلْكَافِرِ (3)، أراد به الـذمي، لأن الوصية لأهـل الحرب باطلة، كذا في المبسوط (^{5x4)}.

[قبول الوصية]

ه، قوله: وَقَبُولُ الْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَإِنْ قَبِلَهَا الْمُوصَى لَهُ فِي حَالِ⁶⁰ الْحَيَاةِ أَوْ رَدُهَا لَا فَذَلِكَ بَاطِلُ⁷⁰، لأن أوان ثبوت حكمه بعد الموت لتعلقه به فلا يعتبر قبله [كما لا يعتبر]⁸⁾ قبل العقد⁶⁹.

قوله: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِيَ الْإِنْسَانُ بِدُونِ الثُّلُثِ⁽¹⁰⁾، سواء كان الورثة (11) أغنياء أو فقراء، لأن في التنقيص صلة القريب بترك ما له عليهم بخلاف [استكمال] (¹²⁾ الثلث لأنه استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا مئة، ثم الوصية بأقل من الثلث أولى من تركها؛ قالوا: إن كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرثون فالترك أولى، لما فيه من الصدقة على القريب، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح (13) (14)، ولأن فيه

⁽¹⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل197.

^{(2) [}قوله] ساقط من (ب، ج).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁴⁾ ينظر: السرخسي: المبسوط، مصدر سابق، ج28، ص93.

⁽⁵⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل197.

^{(6) [}حال] ساقط من (ب، ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ المرغيثاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص515.

⁽¹⁰⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، ص242.

^{(11) [}الأولياء] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقرفتين وردت [استعمالهم] من النسخة (أ).

⁽¹³⁾ الكاشح: هو مضمر العداوة، المتولي عنك بوده، والعدر المبغض كأنه يطوي العدارة في كشحه أو كأنه يوليك كشحه أي الخاصرة. الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج7، ص67.

⁽¹⁴⁾ أخرجه الإمام أحمد في مسنده، عن حكيم بن حزام، قال الشيخ شعبب الأرناؤوط: حديث صحيح، رقم الحديث: 15355، باب الصدقة على ذي الرحم، أحمد بن حنيل، مسند الإمام

رعاية حق الفقراء والقرابة جميعًا، وإن كانوا أغنياء أو يستغنون بنصيبهم، فالوصية أولى لأنه يتغي بها لأنه يكون صدقة على الأجنبي والتركة هبة [من]⁽¹⁾ القريب والأولى أولى لأنه يتغي بها وجه الله تعالى؛ وقيل: في هذا الوجه يخير لاشتمال كل واحد منهما على فضيلة⁽²⁾ وهو الصدقة والصلة⁽³⁾ فيتخير بين الخبرين⁽⁴⁾.

[ردُ الوصية]

قوله: ومن أَوْضَى إلَى رَجُلٍ فَقَبِلَ الْوَصِيَّةَ فِي وَجُهِ الْمُوصِي [فَهُوْ رَدِّ] (5,0)، وردها في غير وجهه فلبس برد، لأن الميت مضى لسبيله معتمدًا [عليه] (7)، فلو صح [رده في غير] (8) وجهه في حياته، أو بعد مماته صار مغرورًا من جهته فرد ردّه، بخلاف الوكيل بشراء عبد بغير عينه، أو ببيع ماله حيث يصح رده في غير وجهه لأنه لا ضرر (9) هنالك، لأنه حيّ قادر على التصرف بنفسه (10).

قوله: وإن ردها في وجهه فهو رد⁽¹¹⁾، لأنه ليس للموصى ولاية إلزامه التصرف ولا [غرور]⁽¹²⁾ فيه لأنه يمكنه أن ينيب غيره⁽¹³⁾.

أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج3، ص402؛ أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل (تحفيق: الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج5، ص3570.

- (1) ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.
 - (2) [نضلت] من (أ). أ
 - (3) [الصلة] ساقطة من (أ).
- (4) المرغيناتي، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص515.
- (5) ما بين المعقوفتين وردت [الموصي] من جميع النسخ.
 - (6) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.
 - (7) ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.
 - (8) ما بين المعقر فتين وردت [أحد] من (ب).
 - (9) [لا ضرب] من (أ).
 - (10) المرغيناني، الهداية، مصدر سابن، ج4، ص538.
 - (11) [صورة] من (ب).
 - (12) ما بين المعفوفتين وردت [عذر] من جميع النسخ.
 - (13) المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص538.

[تمليك الموصى به]

قوله: وَالْمُوضَى بِهِ يُمْلَكُ بِالْقَبُولِ⁽¹⁾، خلافًا لزفر رحمه الله، وهو احد قولي الشافعي رحمه الله: وهو يقول: الوصية أخت الميراث إذ كل منهما خلافه لما أنه انتقال؛ ثم الإرث يثبت من غير قبول فكذا الوصية ⁽²⁾. ولنا أن الوصية إثبات ملك جديد، ولهذا لا يرد الموصى له بالعيب [ولا يرد عليه بالعيب] (أ) ولا يملك أحد إثبات الملك لغير؛ إلا يقبوله. أما الوراثة فخلافة حتى يثبت فيه هذه الأحكام فيثبت جبرًا من الشرع من غير قبول (4).

قوله: إلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاجِدَةٍ وَهِيَ أَنْ يَمُوتَ الْمُوصِي ثُمُ يَمُوتُ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ الْقَبُولِ [فَيَدْخُلُ الْمُوصَى بِهِ فِي مِلْكِ وَرَفْته (5) (7) استحسانًا، والقياس أن تبطل الوصية لما بينا أن الملك موقوف على القبول فصار كموت المشتري قبل قبوله بعد إيجاب البائع، وجه الاستحسان أن الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته تمامًا لا يلحقه الفسخ من جهته وإنما توقفت لحق الموصى له فإذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشروط [أ/ 611] فيه الخيار للمشتري إذا مات قبل الإجازة (8)%.

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽²⁾ ينظر: النوري، المجموع، مصدر سابق، ج⁹، ص336، والنوري، **روضة الطالبين،** مصدر سابق، ج6، ص444.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص515.

^{(5) [}الهاء] عائدة إلى المرصى له.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب)، ووردت العبارة من (ب) [وهو أن يموت الموصى له قبل القبول ثم يموت الموصى به].

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

^{(8) [}الإجارة] من (ب).

⁽⁹⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص515.

[أالوصية للفاسق او الكافر او العبد]

قوله: ومن أوضى إلى عبد أو كافر أو قاسم الخرجهم الفاضي من الموسية ونضب غيرهم الله اللفظ يشير إلى صحة الوصية لأن الإخراج يكون بعدها، وذكر محمد رحمه الله: أن الوصية باطلة، قبل معناه في جميع هذه الصور لأن الوصية سبطل، وقبل في العبد معناه باطل حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي غيره معناه ستبطل، وقبل في الكافر باطل أيضًا لعدم ولايته على المسلم، ووجه الصحة شم الإخراج أن أصل النظر ثابت لقدرة العبد حقيقة، وولاية الفاسق على أصلنا، وولاية الكافر في الجملة، إلا أنه لم يتم النظر لتوقف ولاية العبد على إجازة المولى، وتمكنه من الحجر بعدها، والمعاداة الدينية الباعثة للكافر على ترك النظر في حق المسلم، واتهام الفاسق بالخيانة فيخرجه القاضي من الوصاية ويقيم غيره مقامه إتمامًا [للنظر، وشرط في الأصل أن يكون الفاسق] مخوفًا علية في المال وهذا يصلح عذرًا في إخراجه وتبديله بغيره 6.

م، قوله: أخرجهم القاضي مِنَ الْوَصِيْةِ (٢)، في هذا اللفظ أشارة إلى صحة الوصية، لأن الإخراج إنما يكون بعد الصحة، ووجه الصحة ثم الإخراج أن أصل النظر ثابت لقدرة العبد حقيقة، وولاية الفاسق على أصلنا، وولاية الكافر في الجملة، لو اشترى عبدًا مسلمًا ينفذ شراؤه إلا أنه لا يتم النظر لتوقف ولاية العبد على إجازة المولى، والمعاداة الدينية باعثة للكافر على ترك النظر في حق المسلم واتهام الفاسق فيخرجهم القاضي من الوصاية (5).

في الزاد: وأما الكافر فإطلاق هذا اللفظ يقتضي جواز الوصية، وذكر الشيخ أبو الحسن رحمه الله أنها باطلة، فيحتمل أن معنى ذلك أن للقاضي أن يبطلها، ويحتمل أنها باطلة حقيقة، والأول أصح لكونه أهلاً للتصرف، إلا أن للقاضي أن يخرجه لما أن

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص538 - 539.

⁽⁴⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁵⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل197.

الكافر لا يؤتمن على المسلم، وأما الفاسق فهو مذهبنا، وعند الشافعي رحمه الله لا يصح⁽¹⁾. والصحيح قولنا؛ لكونه أهلاً للتصرف إلا أن [القاضي]⁽²⁾ يخرجه عن الوصاية لما قلنا إنه لا يؤتمن عليه⁽³⁾.

في الكبرى: عن أبي يوسف رحمه الله أن الدخول في الوصاية أول مرة غلط، والثاني: [خيانة] (⁴⁾ وقال [وعن] (⁵⁾ غيره، والثالث: سرقة. وقيل: لو كان الوصي عمر بن الخطاب والشك لا ينجو من الضمان (⁶⁾.

وقال الحسن بن زياد: لا يقدر الوصي أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب خلف (7). وقال بشر بن الوليد خلف: ما جاء في وصي فيه خير (8) منذ خمسين سنة أو أكثر. وقال أبو مطيع (9) رحمه الله: أقضي (10) منذ (11) عشرين سنة ما رأيت عما عدل في مال ابن أخيه الوصي إذا انهمه القاضي، قال أبو حنيفة: يجعل القاضي (12) معه غيره،

⁽¹⁾ قال أبر إسحاق: (لا تجوز الوصية إلا إلى بالغ عاقل حر عدل فأما الصبي والمجنون والعبد والفاسق فلا تجوز الوصية إليهم لأنه لا حظ للميت ولا للطفل في نظر هؤلاء ولهذا لم تثبت لهم الولاية، وأما الكافر فلا تجوز الوصية إليه في حق المسلم، ولأنه غير مأمون على المسلم). ينظر: الشيرازي، المهلب، مصدر سابق، ج1، ص463.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل387.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [جناية] من جميع النسخ، والصحيح ما أثبته.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [في] من (ب)، وساقطة من (أ، ج)، والصحيح ما أثبته.

⁽⁶⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص439.

⁽⁷⁾ ينظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، ج6، ص700.

^{(8) [}حين] من (ب)، [عين] من (ج).

 ⁽⁹⁾ هو: الحكم بن عبد الله بن مسلم أبو مطبع البلخي الخراساني الفقيه صاحب أبي حتيفة رحمه الله تعالى، ولي أبو مطبع قضاء بلخ تفقه به أهل تلك الديار وكان بصيرا بالرأي علامة كبير الشأن، ومات سنة 199ه، عن أربع وثمانين سنة. ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج2، ص334
 - 335.

^{(10) [}أرصى] من (ب، ج).

^{(11) [}مثل] من (ب، ج).

^{(12) [}القاضي] سأقط من (ب).

. وقال أبو يوسف رحمه الله: يخرجه وهو القياس الظاهر، لأن الأب لو كان حيا وخيف منه على مال الصبى يخرج من يده فالوصى أولى وبه يفتى (1).

في الطحاوي: قال: والأوصياء البالغون الأحرار على ثلاث مراتب:

إما أن يكون الوصي أمينًا قويًا يمكنه القيام على مال الميت والحفظ وما يحتاج إلى التصرف فليس للحاكم أن يعزله.

وإما أن يكون الوصي أمينًا ولكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيره فللقاضي أن يشد عضده بأمين آخر ولا يعزله لأنه أمين.

وإما أن يكون خائنًا قد ظهرت خيانته فللقاضي أن يعزله، وينصب وصيًا آخر أمينا حتى لا يفتى⁽²⁾ تركة الميت⁽³⁾.

هد⁽⁴⁾، قوله: وَمَنْ أَوْصَى إِلَى عَبْدِ نَفْسِهِ وَفِي الْوَرَثَةِ كِبَارٌ لَمْ تَصِحُ الْوَصِيَّةُ (5)، لأن للكبير أن يمنعه أو يبيع نصيبه فيمنعه المشتري فيعجز عن الوفاء بحق (6) الوصاية فلا يفيد فائدته (7).

في الطحاوي: قال ومن أوصى إلى عبده، فإنه ينظر: إن كان الورثة كلهم كبارًا، أو بعضهم صغارًا ولا تجوز الوصية إلى العبد، لأن العبد لا ولاية له على الكبار، لأن الكبار يبيعونه فيكون محجورًا عليه فلا يمكنه التصرف فلذلك لا يجوز، وأما إذا كانت الورثة كلهم صغارًا على قول أبي حنيفة على يجوز الوصية، وعندهما لا يجوز.

⁽¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص463 - 464.

^{(2) [}لا بنري] من (ب، ج).

 ⁽³⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص182 - 183، وابن الشحنة،
 لسان الحكام، مصدر سابق، ص421.

^{(4) [}الهاء] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

^{(6) [}عن] من (ب).

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص539.

ولو أوصى إلى مكاتبه يجوز سواء كانت الورثة صغارا أو كبارًا، لأنهم لا يمكنهم بيع المكاتب فأشبه الحر، فإن أدى وعتق مضى الأمر، ولو عجز⁽¹⁾ فصار حكمه حكم العبد على ما ذكرنا وأرصى إلى المستسعى يجوز عندهما، لأنه بمنزلة الحر عندهما، وعند أبي حنيفة هشت بمنزلة المكاتب فيكون حكمه حكم المكاتب، والوصاية إلى الصغير تجوز كالوكالة⁽²⁾، ولكن لا يلزمه العهدة كالوكيل الصغير إذا تصرف [لا يلزمه العهدة]⁽⁶⁾، والعهدة على الذي تصرف لأجله⁽⁴⁾.

[الوصية إلى العاجز]

ه، قوله (ق)؛ ومَن (6) يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَصِيَّةِ ضَمْ إليه الْقَاضِي غَيْرَه (7)، رعاية لحق الموصي والورثة، وهذا لأن [تكميل] (8) النظرة يحصل بضم الآخر إليه لصيانته و [نقص] (9) كفايته فيتم النظر بإعانة غيره، ولو شكا إليه الوصي ذلك لا (10) يجيبه حتى يعرف ذلك [حقيقة] (11) لأن الشاكي قد يكون كاذبًا تخفيفًا على نفسه، ولو ظهر عند القاضي عجزه أصلاً استبدل به رعاية للنظر من الجانبين.

ولو كان قادرًا على التصرف أمينًا [فيه ليس للقاضي أن يخرجه لأنه لو اختار

^{(1) [}مضى الأمر] من (ب).

^{(2) [}كالولاية] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص184، والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج28، ص24؛ والمرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص539.

^{(5) [}قوله] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}لأنه] من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [تمليك] من جميع النسخ.

^{(&}lt;sup>9</sup>) ما بين المعقوفتين وردت [بعض] من جميع النسخ.

^{(10) [}٧] ساقطة من (ب).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

غبراً أن أكان دونه لما أنه كان مختار الميت ومرضيه أ⁽²⁾ فإبقاؤه أولى، ولهذا قدّم على أبي ⁽³⁾ الميت مع وفور شفقته فأولى أن يقدّم على غيره، وكذا إذا شكا الورثة أو بعضهم من الوصي إلى القاضي فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبدو له منه خيانة لأنه استفاد الولاية من الميت غير أنه إذا ظهرت الخيانة فالميت إنما نصبه وصيًا لأمانته وقد فاتت، ولو كان في ⁽⁴⁾ الأحياء لأخرجه منها فعند عجزه ينوب القاضي منابه كأنه لا وصي له ⁽⁵⁾

في الكبرى: إذا تصرف واحد من أهل بيت (6) السكة في مال الميت من البيع والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم أن الأمر لو رفع إلى القاضي حتى ينصب وصيًا فإنه يأخذ المال ويفسده، أفتى أبو نصر الدبوسي رحمه الله بأن تصرفه جائز للضرورة، قال قاضي خان رحمه الله: هذا استحسان وبه يفتى.

غريب نزل في بيت رجل فمات وترك دراهم ولم يوص يرفع رب البيت الأمر إلى المحاكم حتى يأمر، بشراء الكفن من ماله، وان لم يجد القاضي كفنه كفنًا وسطًا كما مر قبل هذا ذكر هنا، وهذا إذا كان لا يعلم مفسده في الرفع إلى القاضي، أما إذا علم [ا/ 612] فلا كما ذكرنا.

وعن أبي سليمان الجوزجاني رحمه الله انه قال: مات رجل يقال له ليث المروزي والم يوص إلى احد فباع محمد رحمه الله متاعه وكتبه في بيع من يزيد ولم يكن محمد قاضيًا يومئذ قال: هو الحق عندنا (8).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}أب] ساقط من (ب).

^{(4) [}من] من (أ).

⁽⁵⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص539.

^{(6) [}بيت] ساقط من (أ).

 ^{(7) [}المروي] من (أ). ولم أعثر على نرجمة قد؛ إلا أنه ذكر نفس النص أعلاه في الجواهر المضية.
 ينظر: القرشي: الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص417.

⁽⁸⁾ ينظر: نظام الدين، الفتاري الهندية، مصدر سابق، ج6، ص155.

[تصرف أحد الوصيين]

هـــ، (1) قولــه: وَمَــنُ أَوْصَــى إِلَــى الْشَيْنِ لَــم يَجُــزُ لِأَحَــدِهِمَا أَنْ يَسَصَرُفَ عِلْـدَ أبــي خِينِفَــةَ وَمُحَمَّــدٍ (2) هِينِكَ دُونَ صَــاحِبِهِ (3)، إلا فـــي أشـــياء معـــدودة نبيّنهــا إن شـــاء الله تعالى.

وقال أبو يوسف رحمه الله: ينفرد كل [واحد] (4) منهما بالتصرف في جميع الأشياء، لأن الوصاية سبيلها الولاية وهي وصف شرعي لا تتجزأ فيثبت لكل واحد منهما كاملاً كولاية الإنكاح [للأخوين] (5)، وهذا لأن الوصاية خلافة، وإنما تتحقق إذا انتقلت الولاية إليه على الوجه الذي كان ثابتًا للموصي، وقد كان يوصف الكمال، ولأن (أختيار الأب إياهما يؤذن باختصاص كل واحد [منهما] (7) بالشفقة (8)، فينزل [ذلك منزلة قرابة] (كل واحد] (10)، إمنهما] (11).

ولهما أن الولاية تثبت بالتفويض فيراعي وصف [التفويض وهو وصف](12) الاجتماع؛ إذ هو شرط مفيد وما رضي المرصي إلا بالمثنى، وليس الواحد كالمثنى

^{(1) [}الهاء] ساقطة من (ب).

^{(2) [}محمد] ساقط من (ج).

^{(3) (}ومن أوصى إلى النين لم يجز لأحدهما أن يتصرف عند أبي حيفة ومحمد دون صاحبه إلا من شراء كفن الميت وتجهيزه وطعام أولاده الصغار وكسوتهم ورد ودبعة بمينها وقضاء دين وتنفيذ وصية بعينها وعنق عبد بعينه والخصومة في حقوق الميت). القدوري، مختصر القدروي، مصدر سابق، ص242.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}لأن] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}بالشفعة] من (ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

بخلاف الأخوين في الإنكاح، لأن السبب هناك القرابة؛ وقد قامت بكل واحد منهما كمالاً، ولأن الإنكاح حق مستحق لها على الولي حتى لو طالبته بإنكاحها من كف يخطبها يجب عليه، وههنا [حق التصرف للموصي، ولهذا ببقى مخيرًا في التصرف فني الأول أوفى حقًا على صاحبه فصح، وفي الثاني استوفى](1) حقًا لصاحبه فلا يصح، أصله الدين الذي عليهما، ولهما بخلاف الأشياء المعدودة لأنها من باب الصرورة لا من باب الولاية. ومواضع الضرورة مستثناة أبدًا، وهي ما استثناه في الكتاب (2) وأخواتها (5).

فقال: إلَّا فِي شِرَاءِ الْكَفَنِ لِلْمَيِّتِ وَتَجْهِيزِهِ، لأن في التأخير فساد الميت، ولهذا يملكه الجيران عند ذلك.

وَطَعَامِ [أولاده] (4) الضِغَارِ وَكِسْوَتِهِمْ، لأنه يخاف موتهم جرعًا وعربانًا. وَرَدِّ وَدِيعَةٍ بِعَيْنِهَا، ورد المغصوب والمشترى شراءً فاسدًا، وحفظ الأموال، وقضاء الديون، لأنها ليست من باب الولاية فإنه لا (5) يملكه المالك، وصاحب الدين إذا ظفر بجنس حقه، وحفظ المال يملكه من يقع في يده فكان من [باب] (6) الإعانة، ولأنه لا يحتاج فيه إلى رأي. وَالْخُصُومَةِ فِي رأي. وَتَغْيِدُ وَصِيْةٍ بِعَيْنِهَا أَوْ عِنْقٍ عَبْدٍ بِعَيْنِهِ، لأنه لا يحتاج فيه إلى رأي. وَالْخُصُومَةِ فِي حَبِّ الْمَيْتِ، لأن الاجتماع فيها متعذر ولهذا ينفرد بها احد الوكيلين، وقبول الهبة، لأن في التأخير خوف الفوات، ولأنه تملكه الأم والذي في حجره فلم يكن من باب الولاية، و[بيع] (5) ما يخشى عليه التوى (8) والتلف، لأن فيه ضرورة لا يخفى، وجمع الأموال

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ الكتاب ويقصد به القدوري.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص539 - 540.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(5) [}٧] سائطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين وردت [قبول] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ النوى: الشيء انفتل وانتنى وانعطف والرمل وغيره اعوج والأمر عسر، ويقال: ألتوت علي حاجتي وعن الأمر تثاقل ولوية انخذها. مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج2، ص615.

الضائعة، لأن في التأخير خشية الفوات، ولأنه يملكه كل من وقع في يده فلم يكن من باب الولاية (1).

قال في الجامع الصغير: وليس لأحد الوصيين أن يبيع أو بتقاضى، والمراد بالتقاضي الاقتضاء كذا كان المراد منه في عرفهم، وهذا لأنه رضي بأمانتهما جميعًا في القبض، ولأنه في معنى المبادلة لا سيما عند اختلاف الجنس على ما عرف فكان من باب الولاية، ولو أوصى إلى كل واحد على الانفراد، قبل ينفرد كل واحد منهما بالتصرف بمنزلة الوكيلين إذا وكل كل واحد على الانفراد، وهذا لأنه لما افرد فقد رضي برأي الواحد، وقبل الخلاف في الفصلين واحد [وهو الأصح]⁽²⁾، لأن وجوب الوصية عند الموت بخلاف الوكيلين، لأن الوكالة تتعاقب، فإن مات أحدهما جعل القاضي مكانه وصيًا آخر.

أما عندهما فلأن الثاني عاجز عن التصرف بالتفرد، فيضم القاضي إليه وصيًا آخر نظرًا للمبت عند عجزه، وعند أبي يوسف رحمه الله الحي منهما، وإن كان يقدر على التصرف فالموصي قصد أن يخلفه منصرفًا في حقوقه، وذلك ممكن التحقق بنصب وصي آخر مكان المبت، [ولو أن المبت منهما] (أن إذا أوصى إلى الحيّ، فللحيّ أن بتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما إذا أوصى إلى شخص آخر ولا يحتاج القاضي إلى نصب وصي آخر، لأن رأي المبت باق حكمًا برأي من يخلفه، وعن أبي حنيفة شيّ أنه لا ينفرد بالتصرف لأن الوصي ما (أن رضي بتصرفه يخلف ما إذا أوصى إلى غيره، لأنه ينفذ تصرفه برأي المثنى كما رضيه (أمتو في ألمتو في (أن).

⁽¹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص540.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}فللحر] من (ب، ج).

^{(5) [}ما] ساقطة من (ب).

^{(6) [}نصبه] من (ب).

⁽⁷⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص540 - 541.

في الزاد: والصحيح قولهما، لأن الموصى رضي برأيهما دون رأي أحدهما فأشبه الوكيلين؛ إلا فيما يكون في تأخيره إلى اجتماعهما ضرر، أو يكون مما لا يفتقر إلى الرأي كما ذكرنا⁽¹⁾.

في الكبرى: ولو أوصى بنصيب بعض الورثة إلى رجل ونصيب من بقي إلى آخر فهما يشتركان في ذلك كله، وكذا لو أوصى إلى رجل بدين⁽²⁾، وإلى آخر بعتق عبده فهما وصيان، وهذا قول أبي حنيفة فينث، وقال أبو يوسف رحمه الله: كل واحد منهما وصي على ما يسمى له ولا يدخل معه الآخر، وكذا لو أوصى بثمراته في بلد إلى رجل وثمراته في بلد آخر مثل ذلك، كذا ذكره الكرخي رحمه الله، وذكره في باب الأوصياء؛ أقام على ابنته وصيًا وآخر على ابنه، وجعل أحدهما وصيًا على ماله الحاضر، والآخر على ماله الغائب، فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيًا فيما أوصى إلى آخر كان الأمر على ما شرط بلا خلاف، وإن لم يشترط فحيئذ المسألة مختلفة، والفتوى على قول أبي حنيفة عينت (4).

في النسفية: وسئل عن امرأة وابنة صغيرة وأخ وطلب الأخ من القاضي أن يجعله وصيًا في تركة أبيه؛ هل يصح بغير رضا المرأة؟ فقال: نعم، فإن كان في هذه المرأة ألف درهم غطر⁽⁵⁾ بقية نقد فأخذته على الخفية بمهرها بغير رضا سائر الورثة؛ هل لها ذلك؟ قال: نعم، قيل فإن حلفت بالله ما في يدها من تركته شيء من الدراهم التي يجب عليها إخراجه ليقسم الورثة؛ هل تأثم بهذه اليمين؟ قال: لا، وإن لم تقبض هذه الدراهم منها فطلبت من الوصي أيضًا مهرها من هذه التركة وأنكر الوصي قيام هذا الدين لها عليه فأقامت البينة على دعواها من المهر على الوصي؛ هل تقبل؟ قال نعم.

⁽أ) (نحو شراء الكفن وشراء ما لا بدّ منه للصغير، فإن في تأخير هذه الأشياء إلى اجتماعهما ضرزا، والموصي قصد به الاحتياط دون النضرن، الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سأبق، ل387.

^{(2) [}بدرن] من (أ).

ر3) [منهماً] ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر، قاضيخان، فتارى قاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص443.

^{(5) [}عطر] من (أ).

وسأل عمن أوصى لام ولده بشيء بعدما أعتقها ويخرج ذلك من الثلث؛ هل تصح هذه الوصية⁽¹⁾؟ فقال: نعم؛ إن لم يتزوجها [أ/ 613] وتوفي عنها.

وسأل عمن أوصى لعبده بماله (2) فمات؛ ما حكمه؟ فقال: إن أوصى له بعين من أعيان ماله لم يصح لأنه تمليك ملك العين والعبد لا يملك وإن ملك، وإن أوصى بثلث ماله مطلقًا يصح وتكون وصية بالعتق؛ فإن خرجت قيمة (3) العبد من الثلث عتق كله بغير سعاية؛ وإن خرج بعضه عتق (4) وسعى في بقية قيمته.

وقيل: فإن أوصى بألف أو ألفين أو بشيء من الدراهم والدنانير المرسلة في وصية المال للعبد؛ هل يصح وتكون وصية بالعتق أم لا؟ قال: لا رواية فيه عن أصحابنا والرواية في العتق وفي الثلث على ما بينا هنا؛ والجواب فيه شكل لقائل أن يقول لا يصح لأنه وصية بالدراهم لا بالعتق والعبد لا يملك الدراهم، ولقائل أن يقول يصح ويصرف إلى العتق لأنه وصية بمالية الألف فصار كالوصية بجزء شائع في المال فيصرف إلى العتق بقدره.

[إجازة الورثة الوصية]

ه، قوله: وَمَنْ (قَ أَوْصَى لِرَجُلِ بِثُلُثِ مَالِهِ [وَلِآخَرَ بِثُلُثِ مَالِهِ] (قَامَ تُجِزُ الْوَرَقَةُ فَاللَّهُ عَلَاهِ الْفَلْثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ (آ)، لأنه يضيق (8) الثلث (9) عن حقهما إذ لا يزاد عليه عند عدم الإجازة على ما تقدم، وقد تساويا في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق، والمحل يقبل الشركة فيكون بينهما (10).

 ^{(1) [}الوصية] ساقطة من (ب).

^{(2) [}يمالة] من (ب).

^{(3) [}تسمة] من (ب).

^{(4) [}عنق] ساقطة من (ب).

⁽ق) أومن أساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري: مختصر القدوري: مصدر سابق، ص242.

^{(8) [}يعنق] من (أ).

^{(9) [}الثلث] ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص518.

قوله: فَإِنْ أَرْضَى لِأَحَدِهِمَا بِالنُّلُثِ وَلِلْآخَرِ بِالسُّدُسِ فَالنُّلُثُ⁽¹⁾ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا⁽²⁾، لأن كل واحد منهما يدلى بسبب صحيح وضاق الثلث عن حقيهما فيقتسمانه على قدر حقيهما، كما في أصحاب الديون فيجعل الأقل سهمًا [والأكثر سهمين]⁽³⁾، فصار ثلاثة أسهم: سهم⁽⁴⁾ لصاحب [الأقلّ]⁽⁵⁾، وسهمان لصاحب الأكثر⁽⁶⁾.

في النحفة: إذا اجتمعت الوصايا لأحدهم الثلث، وللآخر الربع، وللآخر الخمس: فإن أجازت الورثة؛ جاز في الكل، وإلا [يصرف إلى] (أ) الكل في الثلث بقدر الوصية، ويتضاربون في ذلك، فيكون ثلث الثلث لهذا، وربع الثلث، وخمس الثلث للآخرين كما في المواريث (8).

في الطحاوي، قال: ولو أوصى لرجل بربع ماله ولآخر بنصف ماله، فإن أجازت الورثة يكون النصف للذي أوصى له بالنصف، والربع للذي أوصى له بالربع، وبقي الربع فيكون بين الورثة على فرائض الله تعالى، ولو لم تجز الورثة فإنما تجوز الوصية من الثلث فيكون الثلث بينهما على سبعة أسهم، أربعة من ذلك للموصى له بالنصف، وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع، وهذا قول أبي حنيفة علين .

وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله: يقسم بينهما على ثلاثة أسهم، سهمان للموصى له بالنصف، وسهم للموصى له بالربع؛ وإنما يقسم على سبعة عند أبي حنيفة خف لأن من مذهبه أن الموصى له بالنصف لا يضرب إلا بالثلث، والموصى له بالربع يضرب ألا بالثلث، والموصى له بالربع يضرب ألى عشر الثلث

^{(1) [}فلا ثلث] من (ج).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽³⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}سهم] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص518.

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين وردت [يضرب] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، مصر سابق، ج3، ص209 - 210.

^{(9) [}يضرب] ساقط من (ج).

^{(10) [}بالربع] ساقط من (ب، ج).

ومن ذلك أربعة، والرابعة ثلاث فيجعل وصيتهما على سبعة أسهم، وذلك ثلث المال، وثلثا المال، وثلث المال، وثلثا المال مثلا، وذلك أربعة عشر، فيجعل المال كله على واحد وعشرين: سبعة من ذلك للموصى ذلك للموصى له بالنصف، وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع.

وعندهما يقسم⁽²⁾ الثلث بينهما على ثلاثة أسهم، لأن الموصى له بالنصف [...]⁽⁵⁾ يضرب بجميع وصيته عندهما، والموصى له بالربع بمثل نصف النصف أ⁽⁴⁾ فيجعل كل ربع سهما، النصف يكون سهمين، والربع يكون⁽⁵⁾ سهمًا، فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهما على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف، وسهم للموصى له بالربم⁽⁶⁾.

هـ، قوله: فَإِنْ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا بِجَمِيعِ مَالِهِ وَلِلْآخَرِ بِثُلُبُ مَالِهِ فَلَمْ تُجِزَ الْوَرْقَةُ فَاللّهُ عَلَيْهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَسْهُم عندهما (7)، وقال أبو حنيفة عنه: الثلث بينهما نصفان ولا يضرب أبو حنيفة عنه للموصى له بما زاد على الثلث إلا (8) بالمحاباة والسعاية والسداهم المرسلة، لهما في الخلافية (9) أن الموصى قصد شيئين: الاستحقاق [والنفضيل فامتنع الاستحقاق] (10) لحق الورثة ولا مانع من التفضيل فيثبت كما في المحاباة وأختيها.

^{(1) [}له] من (أ).

^{(2) [}بعثير] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وبالثلث] من (أ، ج) وهي زائدة على النص، والصحيح ما أثبته.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}يكرن] ساقط من (أ، ب).

⁽⁶⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص374 والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص292.

⁽⁷⁾ الغدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

^{(8) [}إلا] ساقطة من (ج).

⁽⁹⁾ قبال صباحب العيني: الخلافية؛ أراد بهما نسخ الخلافينات، حيث إن المحققين من أصبحابنا المتقدمين صنفوا نسخا مشتملة على المسائل الفقهية الخلافية، وطريقة الخلاف، وذكروا فيها كثيرا من المسائل الخلافية. العيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج10، ص449.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

وله أن الوصية وقعت بغير المشروع عند عدم الإجازة من الورثة، إذ لا نفاذ⁽¹⁾ لها بحال فيبطل أصلاً، والتفضيل يثبت⁽²⁾ في ضمن الاستحقاق، فبطل ببطلانه كما في المحاباة الثابتة في ضمن البيع بخلاف مواضع الإجماع لأن لها نفاذًا في الجملة بدون إجازة الورثة بأن كان في المال سعة فتعتبر فيه التفاضل لكونه مشروعًا⁽³⁾ في الجملة بخلاف ما إذا أوصى بعين من تركته وقيمته تزيد على الثلث بخلاف ما نحن فيه، وهذا بخلاف ما إذا أوصى بعين من تركته وقيمته تزيد على الثلث فإنه يضرب بالثلث، وإن احتمل أن يزيد المال فيخرج من الثلث لأن هناك الحق تعلق⁽⁴⁾ بعين⁽⁵⁾ التركة بدليل أنه لو هلك واستفاد مالاً آخر تبطل الوصية، وفي الألف المرسلة لو هلكت التركة تنفذ فيما يستفاد فلم يكن متعلقًا بعين ما تعلق به حق الورثة⁽⁶⁾.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة عضه، لأن الضرب لظهور الاستحقاق، فإذا بطل الاستحقاق العلق حق الورثة بطل الضرب أيضًا (7).

ب، وقالوا: ضَرَبَ في مالهِ سهمًا، أي: جَعَلَ، وعلى ذَا قولهُ في المختصر: أبو حنيفة شين : لا ينضرب للموصى له فيما زاد على الثلث، على حذف المفعول، والصحيح كأنه قيل: لا يجعل [له](8) شيئًا فيه ولا يُعطيه (9).

ي، ومعنى قوله: وَلَا يَضْرِبُ [أَبُو حَنِيفَةَ لِلْمُوضَى لَهُ] (10) بِمَا زَادَ عَلَى النُّلُثِ (11)،

^{(1) [}نفاد] من (أ، ب).

^{(2) [}لا يثبت] من (ب).

^{(3) [}مشروطًا] من (ب).

^{(4) [}تعلن] ساقطة من (ب).

^{(5) [}بغير] من (ب).

⁽⁶⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص518.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل388.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص306 - 307.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(11) (}ولا يضرب أبو حنيفة رحمه الله للموصى له بما زاد على الثلث إلا في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة)، القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

يعني بلغوا الزيادة على الثلث فيجعل كأنه أوصى له (1) بالثلث لا غير، وإنما كان كذلك؛ لأنه أوصى له بمقدار لو انفرد لما استحق الزيادة على الثلث عند عدم إجازة الورثة، بخلاف المحاباة والسعابة والدراهم المرسلة؛ فإنها تحتمل أن يكون مقدار ثلث ماله، أو اقل، ألا ترى انه إذا أوصى لرجل بألف درهم ومات ولا يعرف له مال غيرها، فإن له الثلث، فإن ظهر له بعد ذلك مثلاه أو أكثر كان له أن يرجع بثلثي الألف، وكذا في المحاباة والسعابة.

ثم المحاباة: هي بيع ما يساوي ألفًا بخمسمائة في [مرضه](2).

والسعاية^(ق): هي العتق الواقع في المرض.

والمعلق بالموت كالمدبر، والموصى له بعتقه.

والدراهم المرسلة: هي كل وصية كانت بغير عينها، ولم ينسب إلى جزء من المال، وذلك مثل قوله: أوصيت لفلان بألف درهم، أو بمائة دينار، وما أشبه ذلك (⁴⁾.

ب، الرسل: بفتحتين الجماعة، [أ/ 614] ومنه⁽⁵⁾: وكان القوم يأتونه أرسالاً، أي: متتابعين جماعةً وجماعةً.

والأملاكُ المرسلةُ: هي المُطلقَةُ التي تثبت بدون أسبابها من الإرسال خلاف التقييد (6)، ومنه: الوصية بالمال المرسل، يعني: المُطلقَ غير المقيد بصفة الثلث أو الربع.

والحديث المرسل: في اصطلاح المحدثين: ما يرويه المحدث بإسناد [صحيح]⁽⁷⁾ متصل إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ ولم يذكر من بينه وبين رسول الله

^{(1) [}له] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}موضعه] من (أ).

^{(3) [}رانسعاباة] من (أ).

⁽⁴⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل163.

^{(5) [}منه] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}النقسيم] من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

ﷺ كما يفعل ذلك: سعيد بن المسيب، ومكحول⁽¹⁾، والنخعي⁽²⁾، والحسن رضوان الله عليهم أجمعين، [ومنه]⁽³⁾: المراسيلُ حجةٌ، وهو اسم جمع له كالمناكير للمُنكر⁽⁴⁾.

م⁽⁵⁾، وصورة المحاباة: أن يكون له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة، وقيمة الآخر ستمائة، وأوصى بأن يباع أحدهما بمائة درهم⁽⁶⁾ لفلان، والآخر بمائة درهم لفلان آخر؛ فهاهنا قد حصلت المحاباة لأحدهما بألف درهم⁽⁷⁾ وللآخر بخمسمائة، وذلك [كله]⁽⁸⁾ وصيته، لأنه في المرض، فإن لم يكن له مال غير هذين العبدين ولم يجز الورثة جازت محاباتهما بقدر الثلث أفيكون الثلث بينهما]⁽⁹⁾ أثلاثا يضرب الموصى له بالألف بحسب وصيته وهي الألف و[الموصى له]⁽⁰⁾ الآخر بحسب وصيته وهي الألف والموصى له

وصورة السعاية: أن يوصي بعنق عبدين قيمة أحدهما ألف، وقيمة الآخر ألفان، ولا مال له غيرهما، ولم يجز الورثة الوصية يعتقان من الثلث وثلث المال ألف فيوزع

⁽¹⁾ هو: أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامي من سبي كابل ببلاد السند؛ كان مولى لامرأة من هذيل رقبل هو مولى سعيد بن العاص؛ وكان معلم الأوزاعي رغيره، ومقامه بالشام، ولم يكن في زمنه أبصر منه بالفتيا وكان لا يفتي حتى يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم هذا رأي والرأي يخطئ ويصيب، وسمع أنس بن مالك، وتوني سنة بضع عشرة ومائة هجريه رضي الله عنه، ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج5، ص280.

⁽²⁾ هو: إبراهيم بن يزيد النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه عن خاله الأسود وعلقمة ورأى عائشة وعنه الحكم ومنصور والأعمش وكان عجبا في الورع والخير متوقيا للشهرة رأسا في العلم مات 96هـ. الدمشقى، الكاشف، مصدر سابق، ج1، ص227.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص208.

^{(5) [}الميم] ساقط من (ب، ج).

^{(6) [}درهم] سالط من (ب).

^{(7) [}درهم] سائط من (أ، ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعتوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

عليهما أثلاثًا؛ الثلث للذي قيمته ألف ويسعى في الباقي، والثلثان للذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي وهو ألف وثلاثمانة وثلاثة وثلاثون وثلث.

وصورة الدراهم المرسلة: أن يوصي لأحدهما بالألف، وللآخر بالألفين، وثلث ماله ألف، ولم يجز الورثة؛ يكون الثلث بينهما أثلاثا، ويضرب كل واحد منهما بجميع وصيته، [لأن ما]⁽¹⁾ يضرب في هذه المواضع الثلث [بجميع وصيته]⁽²⁾، لأن [الوصية]⁽³⁾ في مخرجها صحيحة هنا لجواز أن [يحصل]⁽⁴⁾ له مال يخرج هذا القدر من الثلث، ولا كذلك فيما يوصي بثلث ماله لإنسان، ولآخر بجميع ماله، لأن اللفظ في مخرجها لم يصح، لأن ماله لو كثر تدخل فيه تلك الوصية، كذا قاله بدر الدين⁽⁵⁾ رحمه اله⁽⁶⁾.

أفيما لم تجز الوصية]

ه، قوله: وَمَنْ أَوْصَى وَعَلَيْهِ ذَيْنَ يُجِيطُ بِمَالِهِ لَمْ تَجُزُ الْوَصِيَّةُ (آ)، لأن الدين مقدّم على الوصية لأنه أهم الحاجتين، فإنه فرض والوصية تبرع، وأبدًا يبدأ بالأهم فالأهم؛ إلَّا أَنْ يُبْرِقَهُ الْغُرَمَاءُ، لأنه لم يبق الدين فتنفذ الوصية على الحدّ المشروع لحاجته إليها (8).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وإنما] من جميع النسخ.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين وردت [اللفظ] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يكون] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ هو: محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردري المعروف بخواهرزادة العلامة بدر الدين ابن أخت الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الستار الكردري شمس الأئمة تفقه على خاله شمس الدين الكردري توفي في ذي القعدة سنة 651هـ القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص 131.

⁽⁶⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل200.

^{(7) (}رمن أوصى وعليه دين يحيط بماله لم يجز الوصية إلا أن يبرأ الغرماء من الدين). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص515.

قوله: وَمَنْ أَوْصَى بِنَصِيبِ البَيْهِ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ، ولو أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ البَيْهِ جَازُ^(۱)، لأن الأول وصية بمال⁽²⁾ [الغير لأن]⁽³⁾ نصيب الابن [ما يصيبه بعد الموت، والثاني وصية بمثل نصيب الابن]⁽⁴⁾ ومثل الشيء غيره وإن كان يتقدّر به⁽⁵⁾ فيجوز، وقال زفر رحمه الله: يجرز في الأول أيضًا [فينظر]⁽⁶⁾ إلى الحال والكل ماله [فيه]⁽⁷⁾، وجرابه ما قلنا⁽⁸⁾.

في الطحاوي: قال ولو أوصى لرجل بمثل [[نصيب ابنه، فهذا لا يخلو إما أن يوصي بمثل (أن نصيب ابنه فهذا لا يخلو إما أن يوصي بمثل في بمثل نصيب ابنه أو لم يكن، أو أوصى بنصيب ابن لو كان، أو بمثل نصيب ابنت (أن لو كانت، فأما إذا أوصى بنصيب ابن لو كان، أو بمثل نصيب ابنت (أن لو كانت، فأما إذا أوصى بنصيب]] (أن أو أبنه أو أبنه أو بنت (أن أو بنت (أن نصيب ابنه ثبت بنص الكتاب.

فإذا أوصى بنصيبه لرجل فقد أراد تغيير ما فرض الله تعالى في كتابه [فـلا يصح](14)، ولو أوصى [...](15) نصيب ابنه أو ابنته وليس(16) له ابن.....

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص242.

^{(2) [}بمثل] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوقين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}من] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [نظرا] من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص518.

^{(9) [}بمثل] ساقطة من (ج).

^{(10) [}ابن] من (ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ج).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(13) [}ابته] من (أ)، [اخت] من (ب).

⁽¹⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ج).

⁽¹⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت (بمثل) من (أ).

^{(16) [}ليس] ساقطة من (ج).

أو أخ⁽¹⁾ فإنه تجوز⁽²⁾ [الوصية، لأنه ليس فيه تغيير ما فرض الله تعالى في كتابه.

ولو أوصى بمثل نصيب ابنه أو ابنته وله ابن أو ابنة فإنه يجوز] (أن الله مثل الشيء غيره لا عينه فيقرر (4) نصيب الابن؛ ثم يزاد عليه بمثله فيعطى للموصى له، وإن كان أكثر من الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة، وإن كان ثلثا أو اقل منه تجوز من غير إجازة، نحو ما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له بنصف المال، لأن مثل الابن كالابن.

ولو كان له ابنان يكون المال بينهما نصفين، كذلك هاهنا يكون المال بينهما نصفين نصف للابن ونصف للموصى له إن أجاز الابن جاز وإن لم يجز الابن فللموصى له الثلث، ولو كان له ابنان فإنه يكون له ثلث المال، ولا يحتاج إلى الإجازة.

ولو أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة فيكون للموصى له نصف المال، لأن نصيب ابنته نصف المال فله أيضا نصف المال إن أجازت الابنة وإن لم تجز له الثلث.

ولو كانت له ابنتان والمسألة بحالها فيكون للموصى له ثلث المال، لأن الابنتين لهما ثلثا المال لكل واحد ثلث المال فمثل نصيب إحداهما يكون ثلث المال أيضا فالثلث⁶⁵ يكون للموصى له.

ولو أوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب كما إذا أرصى بمثل نصيب ابنه يعطى له نصف المال إذا أجاز الابن، ولو أوصى بمثل نصيب ابن مقدر فلا بد من أن يقدر نصيب المال إذا أجاز الابن، ولو أوصى بمثل نصيب ذلك الابن سهم ومثله يكون سهما⁽⁷⁾ ذلك والابن حتى يكون له مثل نصيب ذلك الابن سهم ومثله يكون سهما أيضا فقد أوصى له بسهم من ثلاثة أسهم في الحاصل (8).

^{(1) [}ابنة] من (ب، ج).

^{(2) [}لا يجرز] من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ورد من (ب) وفيه نص مكرر.

^{(4) [}نيفرز] من (أ).

^{(3) [}فالثلث] ساقط من (ب).

^{(6) [}نصب] ساقط من (ج).

^{(7) [}ينهما] من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الوائق، مصدر سابق، ج8، ص470؛ ونظام الدين، الفتاوي الهندية، مِصدر سابق، ج6، ص99.

· [ما يعتبر من الثلث]

ه، قوله: وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرْضِهِ أَوْ بَاعَ رَحَابَى أَوْ وَهَبَ فَذَلِكَ كُلُّهُ جَائِزُ وَهُوَ مُعْتَبُرُ (أ) مِنَ النُّلُثِ وَيَضُرِبُ بِهِ مَعَ أَصْحَابِ الْوَصَايَا (أُنَا وَفِي بعض النسخ فهو وصية مكان قوله جائز، والمراد الاعتبار من النُلث والضرب مع أصحاب الوصايا] (أن لا حقيقة الوصية، لأنها إيجاب بعد الموت، وهذا منجز [...] (أله) غير مضاف، واعتباره من النلث لتعلق حق الورثة به، وكذلك ما ابتدأ المريض إيجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية لأنه يتهم فيه كما في الهبة، وكل ما أوجبه بعد الموت فهو من النلث، وإن أوجبه في حال [صحته اعتبارًا بحالة الإضافة دون حال] (أن العقد وما نفذه من التصرف، فالمعتبر فيه حال العقد، فإن كان صحيحًا فهو من جميع المال، وإن كان مريض صح منه فهو كحال الصحة لأن بالبرء تبين أنه لا حق لأحد في ماله (أن).

ي، فإن اجتمعت الوصايا كلها، يُقدم العتق المنجز في المرض، والمعلق بالموت، وهي التدبير الصحيح، والمحاباة المنجزة في المرض، وما سواها [من الوصايا]⁽⁷⁾ لا يقدم بعضها على بعض، سواء كانت وصية بالثلث: [أو وصية بالعتق]⁽⁸⁾، أو [أ/ 615] وصية بالمحاباة؛ لأن⁽⁹⁾ كل واحدة من الوصايا يحتمل الفسخ⁽¹⁰⁾ بالرجوع وغيره،

^{(1) [}مقبوض] من (ب).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(4) [}بعد المرت] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص526.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(9) [}لأن] ساقطة من (أ).

^{(10) [}الفسخ] ساقط من (ب).

فاستوى الجميع، بخلاف⁽¹⁾ العتق المنجز والمعلق [بالموت]⁽²⁾، وهو التدبير [والمحاباة المنجزة]⁽³⁾.

ولو قال: أوصيت لفلان بهذا العبد، أو بهذه الجارية أو بعين آخر من ماله، وهو أكثر من الثلث، لا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث في قول أبي حنيفة هيم كما قال في سائر الوصايا، ذكره القدوري رحمه الله في التقريب.

وكذلك إذا أوصى لرجل بعبد قيمته مثل (4) نصف ماله، والآخر بعبد قيمته (5) مثل ثلث ماله، فعند أبي حنيفة فين الثلث بينهما نصفان، وعندهما يقسم الثلث على خمسة أسهم، للموصى له بالأرفع (6) ثلثه، وللموصى له بالأوكسائنان (7)، ولو هلك [العبد] (8) الموصى به؛ بطلت الوصية في قولهم بخلاف المرسلة (9).

أفيمن حابي ثم اعتق]

هد⁽¹⁰⁾، قوله (¹¹⁾: فَإِنْ حَابَى ثُمُ أَغْتَقَ وضَاقَ النُّلُثُ عَنْهُمَا فَالْمُحَانِاةُ أَوْلَى عِنْدُ أَبِي عِنْدُ أَبِي خِنْهُ أَوْلَى عِنْدُ أَبِي خِنْهُ أَوْلَى غِنْدُ أَبِي خِنْهُ أَنْ أَعْتَقُ أَوْلَى فِي خِنْهُ مَا سَوَاءٌ، وقيالا الْعِثْقُ أَوْلَى فِي الْمُسْأَلَتَيْنِ (¹²⁾، والأصل فيه أن الوصايا إذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل من

^{(1) [}لأن] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [مثل] ساقطة من (ب).

^{(5) [}قيمته] ساقطة من (ب، ج).

^{(6) [}بالأربع] من (أ).

^{(7) [}أبيان] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [العين] من كتاب البنابيع.

⁽⁹⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل163.

^{(10) [}الهاء] ساقط من (ب).

^{(11) [}قوله] ساقط من (ب، ج).

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

أصحابها (أ) يضرب بجميع (2) وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض، إلا العتق الموقع (5) في المرض، والعتق المعلق بموت الموصي كالتدبير الصحيح، والمحاباة في البيع إذا وقعت في المرض، لأن الوصايا قد نساوت والتساوي (4) في سبب الاستحقاق يوجب التساوي في نفس الاستحقاق، وإنما قدم العتق الذي ذكرناه آنفا لأنه أقوى، فإنه لا يلحقه الفسخ من جهة الموصي وغيره يلحقه، وكذلك والمحاباة لا يلحقها الفسخ من جهة الموصي، وإذا تقدم ذلك فما بقي من الثلث [بعد ذلك بستوي فيه من سواهما من أهل الوصايا، ولا يقدم البعض على البعض.

لهما]⁽⁵⁾ في الخلافية أن العتق أقوى لأنه لا يلحقه الفسخ والمحاباة يلحقها، ولا معتبر بالتقديم في الذكر لأنه لا يوجب التقديم في الثبوت، وله أن المحاباة أقوى لأنها تثبت في ضمن عقد المعاوضة، فكان تبرعًا بمعناه لا⁽⁶⁾ بصيغته، والإعتاق نبرع صيغة ومعنى، فإذا وجدت المحاباة أولاً دفع الأضعف، وإذا وجد العتق أولاً وثبت وهو لا يحتمل الدفع كان من ضرورته المزاحمة، وعلى هذا قال أبو حنيفة ظين إذا حابى ثم أعتق [ثم حابى]⁽⁷⁾ قسم الثلث بين المحاباتين نصفين لتساويهما؛ ثم ما أصاب المحاباة الأخيرة قسم بينهما وبين العتق، لأن العتق مقدم عليها فيستريان، ولو أعتق ثم حابى ثم أعتق قسم بينه الثلث بين العتق الأول والمحاباة [نصفين]⁽⁸⁾ وما أصاب العتق قسم بينه أعتق الثانى، وعندهما العتق أولى بكل حال⁽⁹⁾.

^{(1) [}أصحابنا] من (ج).

^{(2) [}بجميع] ساقط من (ب).

^{(3) [}الراقع] من (ب).

^{(4) [}النماري] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(6) [}لا] ساقطة من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص526.

ي⁽¹⁾، فإن كان له عبدان أحدهما يساوي ألفين، فباعه ممن تجوز له الوصية بالألف، والآخر يساوي ألفًا فأعتقه، ولا مال له سواهما؛ فالمحاباة أولى في قول أبي حنيفة خيفة «العتق جائز، ويسعى [للورثة]⁽²⁾ في جميع [...]⁽³⁾ قيمته.

وقالا: العتق أولى سواء تقدم أو تأخر، والمشترى بالخيار إن شاء أخذ العبد بألفين، وإن شاء رده، فإن تقدم العتق⁽⁴⁾ فالثلث بينهما نصفان في قول أبي حنيفة بينهما ويسعى [العبد]⁽⁵⁾ في نصف قيمته والمشتري بالخيار: إن شاء أخذ العبد بألف وخمسمائة، وإن شاء تركه، فإن رضي بالأخذ⁽⁶⁾ سعى المعتق [للورثة]⁽⁷⁾ بخمسمائة، وإن رضي بالترك، عتق العبد، ولا سعاية عليه، وإن مات المعتق قبل أن يؤدي شيئًا من السعاية، وقد كان المشتري اختار الأخذ فهو بالخيار إن شاء أخذ العبد بألف وستمائة، وإن شاء نقض البيع؛ لأن الوصية تصح من الثلث، والثلث كان بين المشتري والمعتق نصفين، فمات المعتق مستوفيًا لنصف الثلث، فيقي حق المشتري في نصف الثلث، فيضمه إلى سهام الورثة، وذلك أربعة، فنصير خمسة، وجملة السهام ألفا درهم يأخذ منها خمسها على المشترى [وذلك أربعمائة]⁽⁸⁾، وأربعة أخماسها للورثة [وذلك ألف منها خمسها على المشترى [وذلك أربعمائة]⁽⁸⁾، وأربعة أخماسها للورثة [وذلك ألف

وأما عندهما فالعتق أولى بكل حال وقد مات مستوفيًا لجميع الثلث، والمشتري بالخيار إن شاء أخذ العبد بألفين، وإن شاء تركه، ولو كان له عبدان قيمة أحدهما

^{(1) [}الياء] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}المحاباة] من (ب).

^{(4) [}العنن] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [المعتق] من جميع النسخ.

^{(6) [}بالأخر] من البنابيع.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل164.

. الف(1) ومائة، فأوصى أن يباع من زيد بمائة، وقيمة الآخر [ستمائة] (2)، فأوصى أن يباع من عمرو [بمائة] (3)، ولا مال له سواهما، كان الثلث بينهما أثلاثًا، لصاحب المحاباة بالألف ثلثاه، ولصاحب المحاباة بخمسمائة ثلثه.

وكذلك لو أرصى لأحدهما بألغي درهم، وللآخر بألف درهم⁽⁴⁾ ولا مال له سوى ثلاثة (5) آلاف، فالألف بينهما أثلاثاً وهي مسألة الدراهم المرسلة، وإن كان له ثلاثة أعبد قيمتهم سواء فباع احدهم وحابى ثم أعتق ثم باع وحابى فالثلث بين صاحبي المحاباة نصفان؛ لأنهما من جهة واحدة، ثم ما أصاب صاحب المحاباة الثانية، [فهو بينه وبين المعتق؛ لأن العتق مقدم عليها، فيصير للمعتق ربع الثلث] (6)، ولصاحب إلمحاباة] (7) الثانية ربع الثلث، وللأول نصف الثلث، وإن أعتق أولاً ثم حابى، ثم أعتق؛ فالثلث بين المعتق الأول وبين المحاباة نصفان، ويشارك المعتق [الشاني المعتق] (8) الأول بالحصص؛ لأنهما من جهة واحدة (9).

فإن أعتق ثم حابى، ثم أعتق [ثم حابى](10) فالثلث بين المعتق الأول وبين المحاباة نصفان، [ويشارك المعتق الأول صاحب الأخير فيما أصابه](11)، ثم يشارك المعتق الآخر الأول فيما أصابه من ذلك.

ولو أعنق ثم حابي يتحاصان في الثلث عند أبي حنيفة على، وعنده ما⁽¹²⁾

⁽ألف] مانطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين وردت [الفَّا] من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بخمسمانة] من جميع النسخ.

^{(4) [}درهم] ساقط من (أ، ب).

^{(5) [}ثلاثة] سانطة من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ الرومي، الينابيم، مصدر سابق، ل164.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(12) [}عندهما] سانطة من (ب).

يبدأ بالعتق، فإن فضل منه شيء ضرف إلى المحاباة، وإلا فلا، وعلى هذا الخلاف إذا وهب أولاً أنم حابى] أنه وعندهما وهب أولاً أنم حابى] أنه وهب، فإن المحاباة أولى عنده، وعندهما يتحاصان؛ لأن كل واحدة منهما تحتمل الفسخ، فاستويا وهي مسألة المحيط.

وذكر في التقريب قال أبو حنيفة هيئ : إذا تصدق بالف و[أقبضها] (أن وهب لذي رحم مجرم منه، وقبض أب ما حابى فالمحاباة أولى عند أبي حنيفة، وقالا: هما سواء، ولو أوصى لرجل بالف، ووهب لآخر ألفًا، وسلمها إليه، وأعتق عبدًا، وكل ذلك يزيد على الثلث؛ فإنه يبدأ بالعتق وكذلك إذا أوصى لرجل بثلث ماله، ووهب لآخر، وسلم ثم باع، وحابى؛ فإنه يبدأ بالمحاباة (أن

[الوصية بسهم من ماله]

ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت (افتضاها) من جميع النسخ.

^{(4) [}رأفتضي] من (ب).

⁽⁵⁾ الرومي: البنايع، مصدر سابق، ل164.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لو] من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

^{(8) [}منيفن] ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 6355، باب ميراث ابنةِ ابن مع ابنة. اليخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص2477.

ِفَإِنْ إِياسًا (أَ) قال: السهم في اللغة عبارة عن السدس، ويذكر ويراد به سهم من سهام الورثة فيعطى ما ذكرنا، قالوا هذا كان في عُرفهم وفي عُرفنا السهم كالجزء (²⁾.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة ﴿ فَاكُ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَال وأدنى سهام ذري الأنساب هو السدس فقدرت الوصية به (3).

م، قال الشيخ الإمام خواهرزادة رحمه الله: أن له أحس الهما الورثة عند أبي حنيفة والله السدس، فعلى رواية كتاب عنيفة والله أن يكون أقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس، فعلى رواية كتاب الوصايا جوز النقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس، وقالا: بأن له أخس الصغير جوز الزيادة على البدس ولم يجوز النقصان عن السدس، وقالا: بأن له أخس سهام الورثة لا أن يزيد على الثلث فحينئذ يعطى له الثلث.

وصورة هذه المسألة: رجل مات وترك ابنًا وامرأة، وأوصى لرجل بسهم من ماله؛ فعلى قول أبي حنيفة على دواية الوصايا وهو قولهما يعطى له أخس سهام الورثة، وهو نصيب المرأة فيزاد أخس سهام الورثة على أصل المسألة وهي ثمانية فيصير تسعة (5) يعطى الموصى له سهم وللمرأة [...] (6) الثمن والباقي للابن لأنه صار موصى له بمثل نصيب المرأة، وعلى دواية الجامع الصغير يعطى له سدس ماله لأن السدس أكثر من أخس سهام الورثة.

وان مات وترك امراة وأخًا لاب وأم أو أخًا لأب فأخس سَهام الورثة الربع، فعلى

^{(1) [}أناسا] من (أ). وهو: إياس بن معاوية، قاصي البصرة العلامة أبو واثلة، يروي عن أبيه وأنس وابن المسيب وسعيد بن جبير وغيرهم، وكان يضرب به المثل في الذكاء والدهاء والسؤدد والعقل قلما رري عنه، وقد وثقه ابن معين له شيء في مقدمة صحيح مسلم واستوعب شيخنا المزي أخبار، في تهذيه وابن عساكر قبله توفي سنة 121هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج5، ص155.

⁽²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص518 - 519.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل-389.

^{(4) [}آخر] من (ب).

رة) [سبعة] من (ب).

^{(6) [}السهم] من (ب).

رواية الوصايا يعطى له السدس لأنه لا يجوز أبو حنيفة عشت الزيادة على السدس، وعلى رواية الوصايا، ويجوز النقصان عنه، وأخس سهام الورثة أكثر من السدس فيعطى له السدس سهم من ستة أسهم، وعلى قولهما يعطى له الربع [لأن الربع] (أ) أخس سهام الورثة وانه اقل من الثلث، وعلى قول أبي حنيفة على رواية الجامع الصغير يعطى له الربع أيضا، لأنه [...] (2) يجوز الزيادة دون النقصان على هذه الرواية كذا ذكر في الوصايا في موضعين (3).

في الطحاري: قال ولو أوصى بسهم من ماله فإن على قول أبي حنيفة وفت ينظر (4) إلى سدس جميع المال، وإلى أخس سهام الورثة أيهما كان اقل فذلك له وبيانه:

إذا كانت القريضة من أربعة أو من ثلاثة فالسدس أقل من أخس سهام الورثة فيعطى له، ومتى كانت الفريضة أكثر من ستة فلا يعطى له السدس، وإنما يعطى له أخس سهام الورثة، وأما على قولهما يعطى له أخس سهام الورثة في الأحوال كلها إلا إذا جاوزا أخس سهام الورثة عن الثلث، فحينئذ يعطى له الثلث ولا يعطى الأخس؛ لأن الوصية لا تكون أكثر من الثلث، وكذلك هذا الاختلاف فيمن (5) أقر بسهم من داره عند أبي حنيفة هين يقع ذلك على سدس [...] (6) الدار، وعندهما البيان إلى المقر.

وكذلك لو عتى سهمًا من عبده عنيد أبي حنيفة على يقيع ذلك على السدس المدار⁽⁷⁾، وعندهما البيان على المقر، وكذلك لو أعتق سهما من عبده عند

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لا] من (أ، ب).

⁽³⁾ النسفى، المناقع، مصدر سابق، ل200.

^{(4) [}نقل] من (ب).

^{(5) [}فيمن] ساقطة من (ب).

^{(6) [}من] من (ب).

^{(7) [}الدار] من (ب)، وساقطة من (ج).

. أبي حنيفة وللن على على سدس العبد] عتى الكل لأن العنى عندهما لا يتجزأ (1).

ه، قوله: ولو أَرْضَى بِجُزْءِ مِنْ مَالِهِ قِيلَ لِلْوَرَثَةِ أَعْطُوهُ مَا شِثْتُمْ (2)، لأنه مجهول يتناول القليل والكثير غير أن الجهالة لا تمنع صحة الوصية والورثة قائمون مقام الموصى وإليهم البيان (3).

ي⁽⁴⁾، ولو أَرْضَى [لَهُ]⁽⁵⁾ بِجُزْءِ مِنْ مَالِهِ، أَر بنصيبِ، أَر بشقصٍ⁽⁶⁾، أَر ببعضٍ، أَر بحظٍ، أَر بشيءٍ؛ فللورثة أَن يعطوه ما شاؤوا⁽⁷⁾.

[الإيضاء بأكثر من وصية]

ه قوله: وَمَنْ أَوْصَى بِوَصَايَا مِنْ حُقُوقِ اللهِ تَعَالَى قُدِّمَتُ الْفَرَائِضُ مِنْهَا [على غيرها]⁽⁸⁾ قَذْمَهَا الْمُوصِي أَوْ أَخْرَهَا مِثْلُ الْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ (9)، لأن الفريضة أهم من النافلة، والظاهرة منه البداية مما هو الأهم، فإن تساوت في القوة بدئ بما قذمه المموصي إذا ضاق عنها الثلث، لأن الظاهر انه يبتدئ بالأهم، وذكر الطحاوي رحمه الله أنه يبتدئ بالزكاة ويقدمها على الحج وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، وفي رواية عنه أنه يقدم الحج وهو قول محمد رحمه الله، وجه الأولى: أنهما وإن استويا في الفريضة فالزكاة تعلق بها حق العباد فكان أولى، وجه الأخرى: أن الحج

⁽¹⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص163؛ والعيني: البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج13، ص420 - 421.

⁽²⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽³⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص519.

^{(4) [}الباء] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}سنغض] من (أ)، الشقص بالكسر: السهم، قال ابن دريد: يقال: لي في هذا المال شقص؛ أي سهم، الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، ج18، ص15.

⁽⁷⁾ الررمي، الينابيع، مصدر سابق، ل163.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

يقام بالمال والنفس والزكاة بالمال قصرًا عليه فكان [الحج أقوى اثم تقدم الزكاة] (1) والحج على الكفارات لمزيتها عليها في القوة، وقد جاء فيهما من الوعيد ما لم يأت في الكفارات (2) والكفارة (3) في القتل والظهار، واليمين مقدمة على صدقة الفطر الأنه عرف وجوبها بالقرآن دون صدقة الفطر، [وصدقة الفطر] (4) مقدمة على الأضحية للانفاق على وجوبها [بالقرآن] (5) والاختلاف في الأضحية؛ وعلى هذا القياس (6) يقدم بعض الواجبات على بعض (7).

قوله: وَمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ قُدِّمَ مِنْهُ مَا قَدْمَهُ الْمُوصِي (8)، لما بينا وصار كما إذا صرح (9) بذلك، قالوا إن الثلث يقسم (10) على جميع الوصايا ما كان لله وما كان للعبد، فما أصاب القرب صرف إليها على الترتيب الذي ذكرناه، ويقسم على عدد القرب ولا يجعل الجميع بوصية (11) واحدة، لأنه إن كان المقصود بجميعها رضا الله سبحانه وتعالى فكل واحدة في نفسها مقصود فتنفرد كما تنفرد وصايا الأدميين (12).

في التحفة: ثم إنما يصرف إلى الحج الفرض، والزكاة والكفارات إذا أوصى بها، فأما بدون الوصية لا يصرف الثلث [إليها](13) بل يسقط عندنا، خلافًا للشافعي رحمه

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}الكفارة] من (أ، ج).

^{(3) [}والكفارة] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}القياس] ساقط من (ب، ج).

⁽⁷⁾ المرغبتاني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص528.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

^{(&}lt;sup>9</sup>) [خرج] من (ب).

^{(10) [}يقدم] من (ب).

^{(11) [}كرصية] من (ب، ج).

⁽¹²⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص528 - 529.

⁽¹³⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ.

الله تعالى على ما ذكرنا في الزكاة، فإذا أوصى يعتبر من الثلث، لتعلق حق الورثة بماله في مرض الموت⁽¹⁾.

[الوصية بالحج]

ه، قوله: وَمَنْ [أ/ 617] أَوْضَى بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ أَحَجُّوا عَنْهُ رَجُلاً مِنْ بَلَدِهِ (أَ يَحُجُّ رَاكِبُا (أَ)، لأَن الواجب لله تعالى الحج من بلده، ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده، والوصية لأداء ما هو الواجب عليه وإنما قال راكبًا؛ لأنه [لا] (أ) يلزمه أن يحج ماشيًا فانصرف إليه على الوجه الذي وجب عليه (أ).

قوله (٥)؛ فَإِنْ لَمْ تَبَلَغُ الْوَصِيَّةُ النَّفَقَةَ أَحَجُوا عَنْهُ رجلاً مِنْ حَيْثُ تَبَلَغُ (٢)، وفي القياس لا يحج عنه لأنه أمر بالحجة (٥) على صفة عدمناها (٥) فيه غير أنّا جوزناه، لأنّا نعلم أن الموصي قصد تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها ما أمكن، والممكن فيه ما ذكرنا، وهو أولى من إبطالها رأمًا (١٥).

قوله (11): وَمَنْ خَرْجَ مِنْ بَلَدِهِ حَاجًا فَمَاتَ فِي الطُّرِيقِ وَأَوْضَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ حُجَّ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ شِيْتُ (12)، وهو قول زفر رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد

⁽¹⁾ علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، مصدر سابق، ج3، ص211 - 212 والمارردي، الحاوي الكير، مصدر سابق، ج4، ص19.

^{(2) [}من بلند] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽ة) المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج4: ص529.

^{(6) [}قوله] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

^{(8) [}أمرنا بحجة] من (ب، ج).

ر9) [تدمناها] من (أ).

⁽¹⁰⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص529.

^{(11) [}قوله] سانطة من (ب).

⁽¹²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

رحمهما الله: يحج عنه من حيث بلغ استحسانًا، وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غيره في الطريق، لهما أن السفر بنية الحج وقع قربة وسقط فرض قطع المسافة بقدره، وقد وقع أجره على الله فيبتدأ من ذلك المكان كأنه من أهله، بخلاف سفر التجارة لأنه لم يقع قربة فيحج عنه من بلده، وله أن الوصية تنصرف إلى الحج من بلد؛ على ما قررناه أداء للواجب على الوجه الذي وجب(1).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة فينت الأنه ما أتى من الخروج قد بطل لقوله عليه الصلاة والسلام: (كل عمل ابن آدم ينقطع بموته إلى الثلاث ولد صالح وعلم علمه الناس يتفعون به وصدقة جارية)، ولأن الأمر المطلق ينصرف إلى ما أوجب الله تعالى عليه، وهو الحج من بلده (3).

[الرجوع عن الوصية]

م⁽⁴⁾، توله⁽⁵⁾: وَيَجُوزُ لِلْمُوصِي الرُّجُوعُ عَن الْوَصِيَّةِ (6)، لأن [...]⁽⁷⁾ القبول موقوف على الموت والإيجاب من غير قبول يصلح إبطاله كما في البيع، قوله⁽⁸⁾ أو قال: نحو أن يوصى بالأمة لرجل؛ ثم باعها الموصي، أو أعتقها، أو كاتبها، أو دبرها، أو أوصى بعد ذلك أن يعتق.

⁽¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص529.

⁽²⁾ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة، بلفظ: (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له)، وقم الحديث: 1631، باب ما بلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج3، ص1255.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل390.

^{(4) [}الهاء] من (ج)، وساقطة من (ب).

^{(5) [}قوله] ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 243.

^{(7) [}الرجوع] من (ب).

^{(8) [}نوله] ساقطة من (ب).

أون أن فعَلَ مَا يَدُلُ عَلَى الرُّجُوعِ [كَانَ رُجُوعًا] (2)(أن)، نحو أن يوصي بثوب ثم قطعه وخاطه، أو بقطن ثم غزله، أو بغزل ثم نسجه، والأصل أن كل فعل لو فعله الإنسان في ملك غيره ينقطع [به حق المالك] (4) عن العين فإذا فعله الموصي كان رجوعًا، لأن العين التي جعلت به الوصية صارت عينا آخر، وفيما إذا باع العين الموصى به ثم اشتراه فقد خرج عن الوصية، لأنه بالبيع زال (5) الملك العائد إليه بالشراء (6) له حكم ملك جديد، والمسائل من شرح الطحاوي رحمه الله تعالى (7).

ه، قوله: رَيَجُوزُ لِلْمُوصِي الرُّجُوعُ عَن الْوَصِيَّةِ⁽⁸⁾، لأنه تبرع لم يتم فجاز الرجوع فيه كالهبة وقد حققناه في كتاب الهبة، ولأن القبول يتوقف على الموت والإيجاب يصح بإبطاله قبل القبول كما في البيع⁽⁹⁾.

قوله: وَيَجُوزُ لِلْمُوصِي الرُّجُوعُ عَن الْوَصِيَّةِ عَلَى الرُّجُوعِ [...] (10) كَانَ رُجُوعًا (11)، أما الصريح فظاهر، وكذا الدلالة لأنها تعمل عمل الصريح فقام مقامه قوله قد أبطلت وصار كالمبيع بشرط الخيار، [فإنه يبطل الخيار] (12) فيه بالدلالة؛ ثم كل فعل لو فعله الإنسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فإذا فعله الموصي كان رجوعًا، وقد عددنا هذه الأفاعيل في كتاب الغصب.

^{(1) [}قوله] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت من ب (به حق المالك).

^{(5) [}زاد] من (أ).

^{(6) [}بسراية] من (ب).

⁽⁷⁾ النسقى، المناقع، مصدر سابق، ل200.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص243.

⁽⁹⁾ المرغيناني: الهداية، مصدر سابق، ج4، ص516 - 517.

^{(10) [}كأنه] من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽¹²⁾ ما بين المعقو نتين ساقط من (ب).

وكل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليم العين إلا بها فهو رجوع إذا فعله مثل السويق⁽¹⁾ يلته بالسمن، والدار يبني فيها الموصي، والقطن يحشو به، والبطانة يبطن بها، والظهارة يظهر بها لأنه لا يمكنه تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لأنه حصل في ملك الموصي من جهته بخلاف تخصيص⁽²⁾ الدار الموصى بها وهدم⁽³⁾ بنائها لأنه تصرف في التابع وكل تصرف أوجب زوال ملك الموصي⁽⁴⁾ فهو رجوع، كما إذا باع الشيء الموصى به؛ ثم اشتراء أو وهبه؛ ثم رجع فيه لأن الوصية لا تنفذ إلا في ملكه فإذا أزاله كان رجوعًا، وذبح الشاة الموصى بها رجوع⁽⁵⁾ لأنه للصرف إلى حاجته عادة فصار هذا المعنى أصلاً أيضًا، وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعًا لأن من أراد أن يعطى ثربه غيره يغسله عادة فكان تقريرًا⁽⁶⁾.

ي، وللموصي أن يرجع بجميع⁽⁷⁾ ما أوصى به؛ إلا فيما وقع لازمًا كالمحاباة المنجزة، والتدبير، والهبة المقبوضة لذي رحم محرم [منه]⁽⁸⁾، وإن أوصى لرجل [بعين]⁽⁹⁾؛ ثم قال: فسخت فيه الوصية، أو رجعت عنها، أو باعه من آخر، أو اعتقه، أو دبره، أو أخرجه⁽¹⁰⁾ عن ملكه بأي وجه كان فهو رجوع عن الوصية؛ وإن اشتراه بعدما باعه أو وهبه من غير الموصى له؛ ثم رجع⁽¹¹⁾ عن هبته صح رجوعه وبطلت الوصية؛

⁽¹⁾ السويق: طعام يتخذ من مدفوق الحنطة والشعير سمي بذلك لانسياقه في الحلق. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج1، ص465.

^{(2) [}تجصص] من (ب، ج).

ر3) [وبعدم] من (أ).

^{(4) [}الموصى] ساقط من (ب).

^{(5) [}رجوع] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص517.

^{(7) [}بجميع] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بعبد] من جميع النسخ.

^{(10) [}أو أخرجه] ساقطة من (ب).

⁽١١) [رجع] ساقطة من (ب).

. وكذلك إن غصبه رجل فضمن له قيمته أو مثله؛ ولو ردت [العين] (1) المغصوبة إلى الغاصب لم تبطل الوصية؛ وإن أوصى بالثلث أو بالربع لا يصح رجوعه عن ذلك إلا بالقول؛ وإن قال لعبده: إن مت من مرضي هذا فأنت حر، ليس له الرجوع عن ذلك إلا بالفعل، بأن ببيعه أو يهبه، أو يتصدق به.

فعلى هذا خرج الجواب عن قوله: فإذا ضرّحَ بِالرُّجُوعِ أو قال أوْ فَعَلَ مَا يَدُلُ عَلَى الرُّجُوعِ كَانَ رُجُرِعًا (2)، بأن أوصى لرجل بثوب فقطعه وخاطه، أو أوصى بقطن فغزله، أو جعله حشوًا في الجبة، أو أوصى بغزل نسجه، أو بحديد فاتخذه إناءً أو سلاحًا، أو بشأة فلبحها، أو بلاهب وفضة فصاغهما حليًا [أو قلبًا] (3)؛ فذلك كله رجوع عن الوصية؛ وكذلك إذا [خالطه بماله على وجه لا يتميز كالسويق إذا لتُه بالسمن، والنوب إذا صبغه، والساحة إذا بنى فيها، والأرض إذا] (4) حفرها (5) كرمًا (6)، أو غرسها أشجارًا، والآس (7) بمنزلة الشجرة فإن زرعها رطبة لم يكن هذا رجوعًا (8).

وكذلك إذا أوصى بدار فجصصها [لأن ذلك [مؤونة]⁽⁹⁾ الجدار فصار كالثوب إذا غسله فإن جصصها]⁽¹⁰⁾ بغير الجص فهو رجوع، وإن هدمها فليس برجوع، كما إذا قطع الثوب ولم يخطه، وإن أوصى لرجل بشيء؛ ثم قال: اشهدوا بأني لم أوصِ له بشيء، لا يكون رجوعًا، وهو رواية عن الجامع الكبير، وقيل: بأنه قول محمد رحمه الله، [أ/

⁽¹⁾ ما بين المعفونين ساقط من جميع النسخ.

⁽²⁾ القدوري، مختصر الفدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽³⁾ ما بين المعقرنتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونين ساقط من (أ).

^{(5) [}صرفها] من (أ، ب).

^{(6) [}كرما] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ الآس: شجر دائم الخضرة: بيضي الورق، أبيض الزهر، أو وردية، عطري، وثمار، سود تؤكل غضة. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص28.

⁽⁸⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل165.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بمنزلة] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

618] وفي رواية المسوط: يكون رجوعًا⁽¹⁾، وقيل: بأنه قولهما، وهو أصح الروايتين، وعلى هذا إذا أوصى لرجل بشيء؛ ثم عرض عليه من الغد، وقال: لا أعرف هذه الوصية، وإن قال: تركت الرصية فهو رجوع، وكذلك إذا قال: كل وصية أوصيت بها⁽²⁾ لفلان فهي باطلة، وإن قال: فهي لفلان، كان رجوعًا عن الأول، ووصية للناني⁽³⁾.

في الطحاوي: الوصية على أربعة أوجه: في وجه يحتمل الفسخ من جهة القول والفعل جميعًا، وفي] (4) والفعل جميعًا، وفي وجه والفعل جميعًا، وفي أبه وجه يحتمل الفسخ من جهة الفعل، وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة الفعل، وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة الفعل ولا يحتمل الفسخ من جهة القول].

أما الوجه الذي يحتمل الفسخ بهما جميعًا⁽⁶⁾ هي: الوصية بالعين لرجل ففسخه من جهة القول، أن يقول فسخت الوصية أو رجعت [عن تلك الوصية، وفسخه]⁽⁷⁾ من جهة الفعل هو أن يبيعه، أو يعتقه، أو يخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه.

وأما الوصية التي لا يمكن الرجوع عنها بهما جميعًا هو التدبير.

وأما الوصية التي يجوز الرجوع عنها بالقول ولا يجوز بالفعل كالوصية بثلث ماله، أو بربع ماله، أو رجع عنها بالقول تبطل الوصية ولو أخرجه عن ملكه بالبيع والهبة لا تبطل الوصية، وتنفد من ثلث الباقي.

وأما الوصية التي يصح الرجوع عنها من جهة الفعل؛ لا يجوز [الرجوع عنها]⁽⁸⁾ من جهة القول هو التدبير المقيد، وهو أن يقول إن مت من مرضي كذا فأنت حر بعد

⁽¹⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج27، ص163.

^{(2) [}بها] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ الرومي، الينابيع، مصدر سابق، ل165.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}جبيعًا] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

موتي لو رجع بالقول لا يصح ولو رجع بالفعل يصح (1) كما إذا باعه (2).

ه، قوله: وَمَنْ جَحَدَ الْوَصِيَّةَ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا (5)، كذا ذكره محمد رحمه الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: يكون رجوعًا لأن الرجوع نفي (4) في الحال والجحود نفي في الماضي [والحال فأولى أن يكون رجوعًا، ولمحمد رحمه الله: أن الجحود نفي في الماضي] (5) والانتفاء في الحال ضرورة ذلك، وإذا كان ثابتًا في الحال كان الجحود لغوًا، ولأن الرجوع إثبات في [الماضي ونفي في] (6) الحال والجحود نفي في الماضي والحال فلا يكون رجوعًا حقيقة، ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة (7).

في فناوى السراجية: جحود الوصية على رواية المبسوط⁽⁸⁾ رجوع، وعليه الفتوى، وعلى رواية الجامع الكبير لا⁽⁹⁾.

في الكبرى: أرصى بوصايا في مرضه؛ ثم صح وبراء بعد ذلك سنين فهو على وصاياه الأول ما لم يرجع عنها، إن لم يكن قال في وصيته: إن مت في مرضي هذا؛ أوصى بالفارسية [أكرمن ازين بيمارى بميرم ويا مرا ازين بيمارى مرك آيد] (10)، فإن كان قال ذلك؛ ثم برأا ثم مات بطلت وصاياه (11).

^{(1) [}يصح] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص418 - 419.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

^{(4) [}نفي] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص517.

⁽⁸⁾ قال صاحب المبسوط: (إذا أرصى بعبد، لرجل: ثم أرصى به لآخر، ولو لم يوص به لأحد ولكنه جحد رصية الأول: وقال لم أرص له، فهذا رجوع هكذا ذكر هنا، وذكر في الجامع: إذا قال الشهدوا أني لم أوص له لا يكون رجوعًا). السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج27، ص163.

⁽⁹⁾ الأوشي، الغتارى السراجية، مصدر سابق، ص574.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعتاها (أي إذا مت من مرضي هذا أو جاءني الموت من هذا المرض).

⁽¹¹⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص342.

[تحديد الوصية في العموم]

ه، قوله: وَمَنْ أَوْصَى لِجِيرَانِهِ فَهُمْ الْمُلَاصِقُونَ عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةٌ وَهِنَا أَا، وقال أبر يوسف ومحمد رحمهما الله: الملاصق وغيره [ممن] (2) يسكن محلة الموصي ويجمعهم مسجد المحلة، وهذا استحسان، وقوله والله عنه الجوار، ولأنه لما تعذر صرفه إلى وهي الملاصقة حقيقة، ولهذا يستحق الشفعة بهذا الجوار، ولأنه لما تعذر صرفه إلى الجميع يصرف إلى أخص الخصوص وهو الملاصق، وجه الاستحسان أن هؤلاء كلهم يستون جيرانًا عرفًا وقد تأيد بقوله على الله للها للمسجد إلا في المسجد) (3) وفسره بكل من سمع النداء، ولأن المقصد بز (4) الجيران واستحبابهم ينتظم الملاصق وغيره، إلا أنه لا بد (5) من الاختلاط وذلك عند اتحاد المسجد، وما قاله الشافعي رحمه الله: الجوار إلى أربعين دارًا بعيد (6). وما يروى فيه ضعيف، قالوا: ويستوي فيه الساكن، والمالك، والذكر، والأنثى، والمسلم، والذمي، لأن اسم الجار يتناولهم ويدخل فيه العبد الساكن عند، لإطلاقه ولا يدخل عندهما لأن الوصية له وصية لمولاء وهو غير العبد الساكن عند، لإطلاقه ولا يدخل عندهما لأن الوصية له وصية لمولاء وهو غير ساكن (7).

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة الشخه المتعلق بالجوار ومن الشفعة مختص بالملاصقة، فكذلك حكم الوصية يحمل عليه (8).

في الكبرى: أوصى بثلث ماله لأهل مسجد كذا، ولأهل مسجد كذا، أو لجيرانه، فإن كانوا يخصون قسم على الفقير والغني منهم حد الإحصاء في قوم لا يخصون، قال

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ممكن] من جميع النسخ.

⁽³⁾ أخرجه صاحب المستدرك، عن أبي هريرة، رقم الحديث: 898، باب التأمين. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج1، ص373.

^{(4) [4]} من(أ).

^{(5) [}لا يبرأ] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: المارردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص272.

⁽⁷⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص529 - 530.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل390.

أبو يوسف رحمه الله: إن كانوا لا يحصون إلا بحساب أو كتاب فهم لا يحصون، وقال بعضهم: إذا كان لا يحصيهم الحصين حتى تولد فيهم أو يموت منهم فهم لا يحصون، وقيل وقال محمد رحمه الله: إذا كانوا أكثر من مائة فهم لا يحصون، وقيل أربعون، وقيل ثمانون، وقال بشر رحمه الله: لا يوقت في الإحصاء إلا جاهل، وقال بعضهم: الأمر موكول إلى القاضي، وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله وبه يفتى (1).

ه، قوله: وَمَنْ أَوْصَى لِأَصْهَارِهِ فَالْوَصِيّةُ لِكُلِّ ذِي رَجِمٍ مَحْرَمٍ [مِن امْرَأَتِهِ] (٢٠٤، الما روي (أنه عليه الصلاة والسلام لما تزوج صفية أعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها إكرامًا لها) (٩٠)، وكانوا يسمّون أصهار النبي ﷺ، وهذا التفسير اختيار محمد وأبي عبيدة (٥٠) رحمهما الله، وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابنه وزوجة أبيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لأن الكل أصهار، ولو مات الموصي والمرأة في نكاحه، أو في عدته من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية، وإن كانت في عدة من طلاق بائن لا يستحقها لأن بقاء الصهرية ببقاء النكاح وهو شرط وقت الموت (٥٠).

قوله: وَمَسَنْ أَوْصَى لِأَخْتَانَه فالوصية لَـزَوْج كُـلِّ ذَات رَجِم مَحْرَم مِنْهُ (٢٠)، وكذا محارم الأزواج، لأن الكل يسمى ختنًا، قيل هذا في عرفهم، وفي عرفنا لا

⁽¹⁾ ينظر: قاضيخان، فتارى فاضيخان، مصدر سابق، ج3، ص166 ونظام الدين، الفتارى الهندية، مصدر سابق، ج8، ص505.

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت [منه] من جميع النسخ.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243.

⁽⁴⁾ أخرجه ابن حبان في صحيحه، عن عائشة رضي الله عنها، قال الشيخ شعب الأرناؤوط: إسناد، صحيح على شرط مسلم، رقم الحديث: 4054، باب ذكر الإباحة للإمام أن يزرج بالمكانبة إذا جل أداء ما كونبت عليه. ابن حبان، صحيح ابن حبان، مصدر سابق، ج9، ص361.

⁽⁵⁾ هو: أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر العنسي أخو سلمة بن محمد وقيل هما واحد من الطبقة الرابعة. العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج12، ص178.

⁽⁶⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص530.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص243.

يتناول الأزواج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد والأقرب والأبعد لأن اللفظ بتناول الكل (أ).

[الوصية للأقرباء]

م⁽²⁾، وقال أبو حنيفة هيئت: ومن أوصى لأقربائه يشترط فيه خمسة شرائط! كونه ذا رحم محرم كونه ذا رحم محرم منه، وأن لا يكون وارثًا واثنين فصاعدا أو لا يدخل فيه قرابة الولادة والأقرب فالأقرب، وانفقوا على اشتراط القرابة، وأن لا يكون وارثا واثنين (3) فصاعدا، [أ/ 619] وأن يعتبر الاثنان ولا يدخل الوالد والولد، واختلفوا في شرطين: أحدهما في المحرمية (4) بالرحم والأقرب فالأقرب، كذا (5) ذكره في المبسوط (6)، وذكر في الزيادات أن عندهما يستوي الأقرب والأبعد والواحد والجمع والمسلم والكافر وإلى هذا أشار في الأسرار.

[قوله: ولو أَوْضَى بِذُلِكَ وَلَهُ عَمَّانِ وَخَالَانِ⁽⁷⁾]⁽⁸⁾، هذا تفريع للأصل المذكور، فعنده لما كان الاعتبار للأقرب فالوصية تكون⁽⁹⁾ لعمته⁽¹⁰⁾، وعندهما بينهما أرباعا لأنهما لا يعتبران الأقرب، ولو ترك الموصي ولذا يحوي ميراثه وترك عمين وخالبن فالوصية عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه للعمين، وإنما شرط قيام الولد كيلا يكون

⁽¹⁾ المرغبناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص530.

^{(2) [}الميم] ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}واثنين] ساقط من (أ).

^{(4) [}المجوسية] من (ب، ج).

⁽⁵⁾ كذا ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج27، ص155.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت من ب [قوله ولو أوصى لكل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام]. (9) [تكون] ساقطة من (ب).

^{(10) [}لعميه] من (ج)، وساقطة من (ب).

العمان وارثين⁽¹⁾.

قوله: الْوَصِيْةُ لِكُلِّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى أَقْصَى أَبِ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ⁽²⁾، قيل أراد به أول أب أسلم، ويظهر التفاوت فيما إذا كان أسلم، ويظهر التفاوت فيما إذا كان الموصى علويًا، وقد أوصى لأقربائه، فعلى القول الأول⁽⁴⁾ أقصى الأب هو علي خشت فلا يدخل في الوصية أولاد عقيل وجعفر، وعلى القول الثاني يدخل لأن الأب الأقصى أبو طالب لأنه أدرك الإسلام وأن لم يسلم⁽⁵⁾.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة وضي أما اعتبار الأقرب فالأقرب فلأن الاستحقاق تعلق بعد الموت باسم القرابة فوجب ترتيب الحكم على الأقرب فالأقرب كما في الميراث، وأما اختصاصه بذي الرحم المحرم فلأنه قصد صلة القرابة فيختص بذي الرحم المحرم كما في النفقة، وأما تناول من عدا الوالد والولد فلان القرابة من يتقرب إلى الإنسان بغيره وهما أصل القرابة ويتقرب ألى واحد منهما بنفسه فلا يتناولهما الاسم في العادة، وأما اعتبار المثنى فلان اقل الجمع في باب الميراث والوصية هو المثنى ألى المشنى ألى المشنى ألى المشنى ألى المشنى أله المشنى أله المسلم في العادة، وأما اعتبار المثنى فلان اقل الجمع في باب الميراث والوصية هو المثنى ألى المشنى أله المشنى المشنى أله المشنى أله المشنى المشن

في الكبرى: الوصية للقرابة إذا كانوا لا⁽⁸⁾ يحصون (⁹⁾، اختلف المشابخ، قال البلخي (¹⁰⁾ رحمه الله تعالى: باطل، وقال محمد بن سلمة: جائز وبه يفتى، لأنها قربه لكونها صلة الرحم (11).

⁽¹⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل201.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

^{(3) [}به] سانطة من (أ، ب).

^{(4) [}الأرل] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ التسفى: المثانع، مصدر سابق، ل201.

^{(6) [}وهي تقرب] من (ب).

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد النقهام، مصدر سابق، ل391.

^{(8) [}Y] ساقطة من (ج).

^{(9) [}بخصرن] من (أ).

^{(10) [}الثلجي] من (ب). وهو الفقيه أبو جعفر البلخي، وقد مرت ترجمته.

⁽¹¹⁾ ينظر: نظام الدين، الفتارى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص116.

هـ، قوله: وَمَنْ أَوْضَى [لِأَقَارِبِهِ] (أَ) فَالْوَصِيْةُ لِلْأَقْرَبِ فَالْأَوْرِ مِنْ كُلِّ ذِي رَجِم مَنْهُ وَلَا يَذْخُلُ فِيهِمُ الْوَالِدَانِ (2) وَالْوَلَدُ وَتَكُونُ لِلِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا (5)، وهذا عند أبي حنيفة هيئك، وقال صاحباه: الوصية لكل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام، وهو أول أب أسلم أو أول أب أدرك الإسلام، وإن لم يسلم على حسب ما اختلف فيه المشايخ رحمهم الله، وفائدة الخلاف تظهر في أولاد أبي طالب، فإنه أدرك الإسلام و[...] (4) لم يسلم، لهما أن القريب مشتق من القرابة فيكون اسمًا لمن قامت به فينتظم بحقيقته مواضع الخلاف، وله أن الوصية أخت الميراث.

وفي الميراث يعتبر الأقرب فالأقرب والمراد بالجمع المذكور فيه اثنان فكذا في الوصية، [والمقصد من هذه الوصية]⁽⁵⁾ تلافي ما فرط⁽⁶⁾ في إقامة واجب الصلة وهو يختص بذي الرحم المحرم منه، فلا يدخل فيه قرابة الولادة فإنهم لا يسمون أقرباء، ومن سمى ولده قريبًا كان منه عقوقًا، وهذا لأن القريب في عرف اللسان من يتقرب إلى غيره بوسيلة⁽⁷⁾ غيره وتقرب الوالد والولد⁽⁸⁾ بنفسه لا بغيره، ولا معتبر بظاهر اللفظ بعد انعقاد الإجماع على تركه، فعنده رحمه الله يقيد بما ذكرناه، وعندهما بأقصى أب في الإسلام، وعند الشافعي رحمه الله بالأب الأدنى⁽⁹⁾.

[ه، قوله] (10): فَإِذَا أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ وَلَهُ عَمَّانِ وَخَالَانِ فَالْوَصِيَّةُ لِعَمَٰيُهِ عِنْذَ أَبي حَنِيفَةَ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَمَا لهِ الإرث، وعندهما بينهم أرباعًا إذ هما لا

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [لقرابة] من جميع النسخ.

^{(2) [}الوالدان] ساقط من (أ).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص243 – 244.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أن] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}شرط] من (ب).

^{(7) [}بنيته] من (ب)؛ [بنــــــــة] من (ج).

^{(8) [}والولد] ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص530.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ، ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص244.

يعتبران الأقرب.

قوله: ولو ترك عَمِّ وَخَالَانِ فَلِلْعَمِّ النِّصْفُ وَلِلْخَالَيْنِ النِّصْفُ (أ)، لأنه لا بد من اعتبار معنى الجمع وهو الاثنان في الوصية كما في الميراث، بخلاف ما إذا أوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية، لأن اللفظ للفرد فيحرز الواحد كلها إذ هو الأقرب، ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث لما بيناه، ولو ترك عمًا [وعمة وخالاً] (2) وخالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي أقوى، والعمة وإن لم تكن وارثه فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب رفيقًا أو كافرًا، وكذا إذا (أنه أوصى لذوي قرابته أو لأقربائه أو لأنسابه في جميع ما ذكرنا لأن كل ذلك لفظ جمع، ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لأنها مقيده بهذا الوصف (4).

[هلاك جزء من الوصية]

في الزاد، قوله: وَمَنْ أَوْضَى لِرَجُلٍ بِثُلُثِ دَرَاهِبِهِ أَوْ بِثُلُثِ أَعْنَمِهِ فَهَلَكَ ثُلُفًا [ذَلِك] (6) وَبَقِيَ ثُلُثُهُ وَهُوَ يَخُرُجُ مِنْ ثُلُثِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ جَمِيعُ مَا بَقِيَ أَلُهُ وَهُو يَخُرُجُ مِنْ ثُلُثِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ جَمِيعُ مَا بَقِي، وقال زفر رحمه الله: له ثلث ما بقي، والصحيح قولنا، لأن أوان تنفيذ الوصية ما بعد الموت وعند ذلك محل الوصية هو الباقي فيستحق جميع ما بقي، وفهمه أن الموصي [...] (8) جعل حاجته في هذا العين مقدما على حق ورثته بقدر ما سماه للموصى له وكان حق الورثة فيه كالتبع (9) والهلاك يصرف إلى التبع لا إلى الأصل، وعلى هذا إذا أوصى بثلث إبله،

^{(1) (}وإن كان له عم وخالان فللعم النصف وللخالين النصف). القدرري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص444.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}إذا] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ المرغيناني، الهداية، مصدر سابق، ج4، ص530 - 531.

^{(5) [}وثلث] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين وردت [قما] من (أ).

^{(9) [}كاليم] من (ب).

أو طعامه، أو شيء مما يكال أو يوزن من صنف واحد، وكذا إذا أوصى بثلث ثلاثة أثواب من جنس واحد (1).

م، قوله: ولو أؤضى بِثُلُثِ ذرَاهِمِهِ أو بِثُلُثِ غَنَمِهِ⁽²⁾، أعلم بأن الموصى له⁽⁵⁾ إذا أوصى بثلث شيء معين فإن كان مما يصح قسمته كالدراهم وما أشبه ذلك فهلك البعض وبقي البعض وحصة الموصى له يخرج من ثلث ماله فذلك للموصى له⁽⁴⁾ ولا يعتبر هلاك ما هلك منه لأن الأصل أن القسمة فيما يقسم يجري مجرى الإفراز (ق) والتعين ولهذا يجري فيه الجبر (أ) على القسمة، وإذا كان كذلك أمكن جمع حق أحدهما في الواحد، والوصية مقدمة فجمعناها بخلاف ما إذا أوصى بثلاثة أشياء لا يقسم بعضها في بعض كالأجناس المختلفة، لأن القسمة فيها مبادلة الإفراز (أ) فلا يمكن جمع نصيب احدهم في الواحد يدل [أ/ 620] عليه أن حق الموصى له لما كان مقدما في التنفيذ على حق الوارث إذا كانت الوصية معينة كان كحق الغريم في [...] (8) التركة في التنفيذ على حق الوارث إذا كانت الوصية معينة كان كحق الغريم في [...] (10) فكان حقه كالأصل وحق الوارث كالتبع (9)، وما لا يجري فيه القسمة تعذر [...] (10) ضمرف الهلاك إلى نصيب الورثة، وجعل الباقي حقا للموصى له (11) لأن ذلك نوع مسرف الهلاك إلى نصيب الورثة، وجعل الباقي حقا للموصى له (11) لأن ذلك نوع قسمة، وإذا تعذر تحقيق القسمة من هذا الوجه بقي الكل مشتركا، هذا هو الفرق بين الدراهم والثياب.

⁽¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابن، ل391.

 ^{(2) (}ومن أرصى لرجل بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك ويقي ثلثه وهز يخرج من ثلث ما بقي من مائه فله جميع ما بقي). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

^{(3) [}له] ساقطة من (ب، ج).

 ^{(4) [4]} سانطة من (ب، ج).

^{(5) [}الإنرار] من (ب).

^{(6) [}الحر] من (أ).

^{(7) [}الإقرار] من (ب).

^{(8) [}حل] من (ب).

^{(9) [}كالبيع] من (ب).

^{(10) [}نيه] من (ب).

^{(11) [}له] ساقطة من (ب).

. قوله: ولو أَرْضَى بِثُلُثِ ثِيَابِهِ⁽¹⁾، إلى آخره، قالوا هذا إذا كانت الثياب من أجناس مختلفة، ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم.

[الوصية فيمن له عين ودين]

قوله: ولو أرضى لِرَجُلٍ بِأَلْفِ ورَهُم وَلَهُ مَالٌ عَيْنُ وَدَيْنُ (2)، إلى آخره، مثلا إذا كان للموصى ألفا درهم عين، وألفا درهم دين، فإنه يعطي للموصى له ثلث العين وهو ستمائة درهم وستة وستون وثلثا درهم، وبقي إلى تمام وصيته ثلاثماثة وثلاثة وثلاثون وثلث، وكلما خرج شيء من الدين يأخذ ثلث ذلك إلى أن يتم الألف؛ فعلى هذه الصورة إذا قبض من الدين ألفا يحصل تمام وصيته، وهذا لأن الموصى له شريك الوارث، وفي تخصيصه بالعين بخس في حق الورثة لأن للعين فضلا على الدين [لأن المؤرث، وفي تخصيصه بالعين بخس في حق الورثة لأن للعين فضلا على الدين النظر بما الدين ليس بمال في الحال وإنما يصير مالاً في المآل](3)، وإنما يعتدل النظر بما ذكرنا(4).

[الوصية للحمل]

والْوَصِيَّةُ لِلْحَمْلِ: نحو⁽⁵⁾ ما إذا أوصى لرجل بما في بطن جاريته، ولم يكن ذلك الولد من المولى إذا علم انه كان موجردًا في البطن وقت الوصية ويعرف ذلك بأن تلد الأقل من ستة أشهر من وقت موت الموصى.

⁽أ) (رإن أوصى بنلث ثيابه فهلك ثلثاها وبقي ثلثها رهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق إلا ثلث ما بقي من الثياب). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق ص244.

^{(2) (}ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عين ودين فإن خرجت الألف من ثلث العين دفعت إلى الموصى له وإن لم تخرج دفع إليه ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الألف). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل 201؛ وينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص

^{(5) [}نحو] سانطة من (أ).

وذكر الطحاوي رحمه الله انه يعتبر المدة من وقت الوصية، ولو ولدت لسنة أشهر بعد الموت أو لأكثر فإن الوصية باطلة؛ ثم جواز الوصية للحمل، لأنه عقد استحقاق الوصية من وجه، لأنه يجعله خليفة في بعض ماله، والجنين يصلح في الإرث، فكذا في الوصية إذ هي أخت الميراث غير أن الوصية ترتد بالرد لما فيه من معنى التمليك بخلاف الهبة فإنه لا يجوز للجنين لأنه تمليك محض ولا ولاية لاحد عليه لتملكه شيئًا(1).

في الطحاوي: قال: والوصية بالحمل وللحمل جائزة، إذا ولدت مما يعلم أنه كان محمولاً في البطن في وقت الوصية.

أما الوصية بالحمل جائزة، نحو ما إذا أوصى لرجل بما في بطن جاريته ولم يكن ذلك الولد من المولى أو وصى بما في بطن دابته فإن الوصية جائزة إذا علم أنه كان موجودًا في البطن، ومعرفة ذلك أنها إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت موت الموصى.

وذكر الطحاوي رحمه الله انه يعتبر المدة من وقت الوصية، ولو ولدت لستة أشهر بعد الموت أو لأكثر فإن الوصية باطله لجواز أن الولد حدث بعد الوصية، إلا إذا كانت الجارية في العدة يعتبر حيئذ ثبوت النسب إلى سنتين، فكذلك في حق الوصية يعتبر إلى سنتين، ولو لم يكن في العدة حينئذ يعتبر لأقل من ستة أشهر في الجارية وفي الدابة سواء.

ولو أوصى بالجارية لرجل وبما في بطنها لآخر فإنها تجوز إلا إذا ولدت لأكثر من ستة أشهر بعد موت الموصي، أو لستة أشهر فحينئذ لا تجوز الوصية في الولد وكلاهما للموصى له بالجارية⁽²⁾.

وأما الوصية للحمل، نحو ما إذا أوصى بثلث ماله لما في بطن فلانة فإنه يجوز إذا

⁽¹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل1201 وينظر: الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص299.

⁽²⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص169؛ والزيبدي؛ الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج1، ص256.

ولدت لأقل من سنة أشهر من وقت⁽¹⁾ موت الموصي، وذكر الطحاوي انه يعتبر المدة وقت الخصومة.

وكذلك إذا أوصى بثلث ماله لما في بطن دابة فلان لينفق عليه فإنه تجوز الوصية إذا قبل صاحبه، ويعتبر فيه المدة على ما ذكرنا، ولو اقر لما في بطن فلانة فذلك على ثلاثة أوجه:

في وَجُهُ يَجُوزُ فِي قُولُهُمْ جَمَيْعًا، وَفِي رَجِهُ اخْتَلْفُوا فَيْهُ.

أما الوجه الذي يجوز في قولهم جميعًا، إذا أقر بالمال وبين السبب كما إذا قال لما في بطن فلانة على ألف درهم لأني استهلكت ماله أو سرقت أو غصبت فهذا كله سبب صحيح لجواز أقراره.

وأما الوجه الذي لا يجوز في قولهم جميعًا، نحو ما إذا قال لما في بطن فلانة عليً ألف درهم لأني استقرضت منه فإنه لا يجوز لأنه أحال في كلامه.

وأما الوجه الذي اختلفوا فيه، إذا قال لما في بطن فلانة عليُّ ألف درهم مطلقاً فهذا الإقرار [باطل في قول أبي يوسف رحمه الله لأن الإقرار [باطل في قول أبي يوسف رحمه الله لأن الإقرار المحلينة وذلك محال من الولد الذي يولد بعد، وعند محمد رحمه الله هذا الإقرار صحيح (3).

[الوصية بجارية]

م (أ)، قوله (5): ولو أَوْضَى لِرَجُلٍ بِجَارِيَةٍ فَوَلَدَتُ (6)، وفي الجامع الصغير عين صورة

⁽أ) [رقت] سانطة من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج17، ص196.

^{(4) [}الميم] ساقط من (ب).

^{(5) [}قوله] ساقط من (ب).

^{(6) (}ومن أوصى لرجل بجارية فولدت ولذا بعد موت الموصي قبل أن يقبل الموصى له ولدا ثم قبل وهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له وإن لم يخرجا من الثلث ضرب بالثلث وأخذ ما يخصه منهما جميعا في قول أبي يوسف ومحمد). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابن، ص 244.

وهو أن رجلا له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلاثمائة درهم ولا مال له غيره فأوصى لرجل بالجارية فولدت بعد موت الموصي ولدا يساوي ثلاثمائة درهم قبل القسمة فللموصى له الجارية وثلث ولدها عند أبي حنيفة بيض وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله للموصى له ثلثا ولدها وذكر في الهداية والأسرار والمختلف (أ) الاختلاف كما ذكر في الجامع الصغير وفي نسخ النافع ذكر الاختلاف على عكس هلاا.

قوله: فَوَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي العنى قبل القسمة حتى لو ولدت بعد القسمة فهو للموصى له لأنه نماء خالص ملكه لتقرر ملكه فيه (⁶⁾ بعد القسمة بخلاف ما قبل (⁴⁾ القسمة لأن الملك لم يتقرر له لأن التركة مبقاة قبل القسمة على ملك الميت حتى يقضى به ديونه (⁶⁾.

[الوصية بالمنفعة]

قوله: وإذا مَاتَ الْمُوضى لَهُ عَادَ إِلَى الْوَرَثَةِ⁽⁶⁾، يعني إلى ورثة الموصي، وهذا لأن الإرث لا يجري في المنافع، لأن العقد في حكم المضاف إلى حال حدوثها، فإذا مات قبل الحدوث لم يثبت له الحق فالحدوث من بعد فلا يورث⁽⁷⁾.

[اوصى ولا يملك مالاً]

قوله: ومن أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ وَلَا مَالَ لَهُ اللهِ عَلَى آخره، الوصية استخلاف وتمليك

^{(1) [}مختلف] من (أ).

^{(2) [}الاختلاف] ساقط من (ب).

^{(3) [}فيه] ساقطة من (ب).

^{(4) [}بعد] من (ب).

⁽⁵⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل201.

 ^{(6) (}رإذا مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

⁽⁷⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص353؛ والبابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج1، ص480؛ والزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص300.

^{(8) (}ومن أرصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكتسب مالًا استحق له ثلث ما يملكه عند النهوت). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص244.

. مضاف إلى وقت الموت فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله، لأن المضاف إلى الشرط كالمرسل عند الشرط فصار كأنه قال عند الموت لفلان (1) ثلث مالي يستحق ثلث ما يملكه في تلك الحالة فلا معتبر بما قبله (2)، والله تعالى أعلم.

^{(1) [}لفلان] سانط من (ب).

⁽²⁾ ينظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج10، ص1449 والزييدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص301.

كتاب الفرائض

نقل الفرائض بدلا يلها من النافع ما هو^{دا،} عين رواية القدوري ولم يعلم بعلامة والفوائد من سائر كتب الفرائض المسماة [أ/ 621] باسمها.

ب⁽²⁾، (فَرضُ) القَوس حَزُّهَا⁽³⁾ لِلوترِ، وجمعة: فِرَاضٌ. وَفُرضَةُ النهر مَشْرَعَتُهُ، وهي الثُّلمَةُ⁽⁴⁾ التي ينحدر منها [إلى]⁽⁵⁾ الماء ومرفأ⁽⁶⁾ السفن أيضًا.

(وَفَرَضَ) الله الصلاة وافترضها: أوجبها، ومنه: هذه القرابةُ يفترض وصلها، مبنيا للمفعول.

(وَالفَرِيضَةُ) اسم ما يفرض على الكلف، (وَفَرَائِضُ الإبِلِ) ما يفرض فيها كبنت المخاض في خمس وعشرين، وبنت اللّبون في ستٍّ وثلاثين، وقد سمى بها كل مقدر، فقيل لأنصباء المواريث: (فرائض) لأنها مقدرة لأصحابها، ثم قيل للعلم بمسائل الميراث (علمُ الفَرَائِض) ولِلعالم به: (فَرَضِي وفَارِضٌ (8)) [...] (9).

ولقوله عليه السلام: (أفرضكم زيد)(10، أي: أعلمكم بهذا النوع، وفي الحديث:

المورث: وهو الميت حقيقة أو حكمًا مثل المفقود الذي حكم بموته.

الوارث: وهو الذي يتمي إلى الميت بسبب من أسباب الميراث.

الموروث: ويسمى تركة وميرانًا، وهو المال أو الحق المنقول من المورث إلى الوارث.

أما هو ساقط من (ب).

^{(2) [}الباء] ساقط من (ب).

^{(3) [}جرها] من (أ).

^{(4) [}المشتملة] من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتن ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}مسرفًا] من (أ).

⁽⁷⁾ الميراث يقتضي وجود ثلاثة أشياء:

^{(8) [}فارض] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [وفراض] من جميع النسخ وهي زائدة.

⁽¹⁰⁾ أخرجه العسقلاني، عن الشعبي، وقال: الحديث إسناده صحيح، بدون رقم، باب ميراث الجد مع الأب والأخرة. العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج12، ص19. وأخرجه أبضًا

(تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنها نصف العلم)⁽¹⁾. تأنيث الضمير كما في ألسِنةِ العوام هو الظاهر، والتذكير كما في الفردوس على اعتبار حكم المضاف، وإنما سمّاه نصف العلم إما توسعا في الكلام واستكثارا للبعض كما في: [شَطرِ]⁽²⁾ عمرها، أو⁽³⁾ اعتبارا لحالتي⁽⁴⁾ الحياة والممات⁽⁵⁾.

م⁽⁶⁾، والفرائض جمع فريضة، وهي السهم المقدر بالنصف والثلث، ولهذا سمي أصحاب السهام المقدرة أصحاب [الفرائض](7×8).

[أسباب الفرائض]

ثم الأسباب التي يتوارث بها^{رق} شيئان: نسب وسبب، والسبب نوعان: زوجية وولاء⁽¹⁰⁾.

العسقلاني، عن أنس، وقال: معلول بالإرسال، رقم الحديث: 1065، باب كتاب الفرائض. العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، مصدر سابق، ج2، ص297.

- (1) أخرجه الحاكم في مستدركه، عن الأعرج، قال الذهبي في التلخيص: حفص بن عمر وا، بمرة، رقم الحديث: 7948، باب تعليم الفرائض. الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، ج4، ص369.
 - (2) ما بين المعقونتين وردت [مثل] من جميع النسخ.
 - (3) [أر] سأقط من (ج).
 - (⁴) [لحادي] من (أ).
 - (5) المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص387.
 - (6) [الميم] ساقط من (ب).
 - (7) ما بين المعقوفتين وردت [الفروض] من جميع النسخ.
 - (8) التسفى: المنافع، مصدر سابق، ل 201.
 - (بها) ساقطة من (ب).
 - (10) أما النسب على ثلاثة أنواع:

الأول: المتسبون إليه وهم الأولاد.

والثاني: المنتسب هو إليهم وهم الآباء والأمهات.

والثالث:السبب وهم الأخوات والأعمام والعمات وغير ذلك.

[أول ما يبدأ من التركة]

في فرائض الحسامي (1): أن أول ما يبدأ به من تركه الميت تكفينه، وتجهيزه، ودفنه، وما يحتاج إليه في ذلك، ثم قضاء ديونه، ثم تنفيذ وصاياه من ثلث ما يبقى بعد الكفن والدين، ثم قسمت الباقى بين ورثته على فرائض الله تعالى.

وأصحاب الفرائض من لهم سهام مقدرة إما بالكتاب، أو بالسنة، أو بإجماع الأمة من العصابات من جهة النسب وهم أصناف ثلاثة: عصبة بنفسه، وعصبة بغيره، وعصبة مع غيره؛

فأما العصبة بنفسه: فكل ذكر يلازمه الذكور في نسبه إلى أن ينتهي إلى الميت كالابن وابن الابن.

والعصبة بغيره: كل أنثى تصير عصبة بذكر يوازيها في الدرجة كالبنت مع الابن والأخت مع الأخ.

والعصبة مع غيره: كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالأخوات مع البنات، أو مع بنات الابن؟ ثم مولى العتاقة (2) ثم يرد على ذوي السهام يقدر سهامهم؟ ثم ذوي الأرحام؛ ثم مولى المولاة؟ ثم المقر له بالنسب من جهة الغير بحيث لا يثبت النسب من ذلك الغير إذا مات المقر على إقراره؟ ثم الموصى له بجميع المال؟ ثم بيت المال.

والسبب ضربان: زوجية وولاء، والولاء نوعان: ولاء عناقة، وولاء الموالاة، وفي النوعين من الولاء يرث الأعلى من الأسفل، ولا يرث الأسفل من الأعلى.

ينظر: أبن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص557.

⁽¹⁾ الحسامي: وهو الإمام حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد وقد سبقت ترجمته. ولم اعثر على كتاب الفرائض له.

⁽²⁾ الغتَافَةُ: تقول منه عتَقَ العبد يعتق بالكسر عِنْفًا وعَتَافًا أيضا وأغَنْفُه مولاد وفيلان مولى غَنَافَة. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص467.

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص138؛ والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص92 - 93.

في التهذيب: اعلم أن الرجل إذا مات يبدأ من تركته بتكفينه وتجهيزه بالمثل، والمثل ما يلبسه عند الخروج، وقيل في الأعياد، وقيل في الجمعات⁽¹⁾، والجمعات اصح⁽²⁾،

في النسفية: سأل عمن مات وورثته صغار وكبار؟ فطلب السلطان منهم شيئًا فدفع الكبير بعض التركة فقال يصح في حصته ولا يصح في حصته الصغير ويضمن له أن كان دفع بنفسه وإن أخذه السلطان لا يدفعه فهر غير ضامن وذكر أن الإمام أبا بكر خواهرزادة رحمه الله تعالى كذا فعل حين ترفي سالار موسى في فإن أن وقد كان أوصى له باربعة آلاف درهم وأوصى للملك بثلاثين ألف درهم فلم يرض بذلك فقال طمعي فيها مائة ألف درهم فتركت النصف لأجلكم خمسين ألفا فأجاب الإمام أن الموصي أوصى لك هذا القدر وما أطلقني الشرع بالزيادة فإني إن أعطيتك يلزمني ضمان الوصيين أن للورثة ولا أدل على التركة أيضا فإن استوليت على تركته فمالي أمكان الدفع، فأخذ ذلك المال أن بغير دفعه، قال ولو طلب من الوارث الكبير مالا كثير من التركة فقانعه أن الجبايات أن الميد الإمام أن الجبايات أن الني يوسف رحمه الله، ذكره السيد الإمام رحمه، وقال السيد الإمام أن الجبايات أن الني يوسف من أرباب البيوت على القوامين أن جعلوها بمنزلة الواجبة حتى اضطرونا إلى الإفتاء بأن من اشترى دارًا بغير جباية وظهر أن عليها الجباية أو أن جملهم الله في الخراج، قال ولو طلب الوصي بالجباية لدار الصغار بحيث لو امتنع رحمهم الله في الخراج، قال ولو طلب الوصي بالجباية لدار الصغار بحيث لو امتنع وحمهم الله في الخراج، قال ولو طلب الوصي بالجباية لدار الصغار بحيث لو امتنع وحمهم الله في الخراج، قال ولو طلب الوصي بالجباية لدار الصغار بحيث لو امتنع

⁽أ) [الجمعات] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص558.

^{(3) [}موي] من (أ).

^{(4) [}نان] من (أ): [ناف] من (ج).

^{(5) [}الرصية] من (ج).

^{(6) [}المال] ساقط من (ج)،

^{(7) [}فصالحه] من (ب).

^{(8) [}الجيات] من (أ).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [القرانين] من (ب).

ازداد المونة فدفع من التركة لا يضمن بهذا وكان كالمصادرة المروية عن أبي يوسف رحمه الله.

وذكر في عيون المسائل أن الوارث [إذا كفن المورث]⁽¹⁾ من مال نفسه فله أن يرجع على الورثة⁽²⁾ في التركة والأجنبي إذا كفنه لم يكن له أن يرجع في التركة [...]⁽³⁾ وعلى هذا الاكار والأجنبي في دفع الخراج.

وسأل عمن مات وله مال في يد أجنبي وطلب منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت ديون والمدعى عليه يعلم بذلك وأنهم ورثته فصالح الورثة عما عليه وفي يده على مال ثم دفعه من مال نفسه إليهم هل يغرم لغرماء الميت فقال نعم ولا يبرأ لهذا الصلح لأن المستغرق يمنع ثبوت الملك للوارث فما يصح صلحهم، وسأل عمن مات وله في يد أجنبي مال وله ورثة ولا تركه في أبديهم وعلى الميت ديون على من يدعى صاحب الدين وعلى من يقيم البينة قال على ذي اليد بحضرة الورثة.

في الطحاوي: قال الشيخ رحمه الله: إذا مات الرجل فإنه يبدأ من تركته الأقوى فالأقوى يبدأ بالكفن والحنوط، وكل ما يحتاج إلى تجهيز الميت؛ ثم الدين الذي يثبت في حال الصحة؛ ثم بدين المرض، ودين المرض ما ثبت بالإقرار، أما ما ثبت بالمعاينة، أو بإقامة البينة، فهو ودين الصحة سواء.

ثم بالوصية؛ ثم بالميراث الميراث إنما يستحق بإحدى خصال ثلاث:

بالنسب وهو القرابة، والسبب وهو الزوجية، والولاء، وهو على ضربين:

ولاء عتاقة وولاء موالاة، وفي كل واحد يرث الأعلى من الأسفل، ولا يرث الأسفل من الأسفل، ولا يرث الأسفل من الأعلى إلا إذا اشترط فقال: إذا مت فمالي ميراث لك حيئذ يرث الأسفل من الأعلى؛ ثم ولاء العتاقة مؤخر عن العصبة ومقدم على ذوي الأرحام، ومولى الموالاة مؤخر عن ذوي الأرحام، ويحرم الميراث بأحد معان ثلاثة: بالقتل، والرق، واختلاف الدينين (6):

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}الورثة] ساقطة من (أ. ج).

^{(3) [}كذا] من (ب).

⁽⁴⁾ ينظر: نظام الدين، الفتاري الهندية، مصدر سابق، ج6، ص447 وابن نجيم، البحر الرائق، هصدر سابق، ج8، ص557 - 558.

. فأما بالقتل: فإنه لا⁽¹⁾ يرث القاتل من المقتول لا من الدية ولا من سواها، [أ/ 622] والأصل فيه أن كل قتل يتعلق به وجوب القصاص، أو الكفارة [فإنه يمنع الميراث، وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة لا يمنع الميراث]⁽²⁾.

أما الذي يتعلق به وجوب القصاص وهر أن يقتل عمدًا بالحديد، أو بما يعمل عمل أما الذي يتعلق به وجوب القصاص وهر أن يقتل عمدًا بالمباشرة خطأ، أو يطأ دابته المورث وهو راكبها، أو انقلب في النوم على مورثه فقتله، أو سقط عليه من السطح فقتله، أو سقط من يده حجر على المورث؛ فهذا كله قتل بالمباشرة فيجب فيه الكفارة ويوجب حرمان المبراث إن كان مورثا، والوصية أن كان أجنبيًا.

وأما القتل الذي لا المعنون فإنه لا يمنع الميراث، لأنه لا يجب به القصاص، ولا تجب به قتل مورثه، أو المجنون فإنه لا يمنع الميراث، لأنه لا يجب به القصاص، ولا تجب به الكفارة، وكذلك إذا قتل مورثه بالسبب كما إذا شرع جناحا على قارعة الطريق فوقع فسقط على مورثه، أو حفر بيرًا على قارعة الطريق فوقع مورثه ومات فإنه لا يمنع الميراث، وكذلك لو ساق دابة، أو قادها فأوطأ مورثه فمات لا يمنع، وكذلك لو مال حائطه فاشهد عليه، أو لم يشهد حتى سقط على مورثه فمات، وكذلك لو وجد قتيلاً في داره فإنه تجب القسامة والدية ولا يمنع الإرث، وكذلك العدل لو قتل الباغي وهو مورثه لم يمنع الإرث لما انه لم يوجب القصاص ولا كفارة في هذا كله.

رإذا قتل الباغي العدل وهو مورثه، وهو على وجهين: إن قال: قتلت وأنا على الباطل والآن أيضًا على الباطل فإنه لا يرث بالإجماع، وما إذا قال: قتلت وأنا على الحق والآن أيضًا على الحق فإنه على قول أبي حنيفة ومحمد رحمها الله يرث لأن هذا لا يوجب القصاص [ولا الكفارة فأشبه القتل بالرجم والقصاص]⁽⁵⁾ والردة ونحو ذلك،

^{(1) [}٤] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ أعمل ساقطة من (ب)

^{(4) [}لا] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يرث لأن قتله بغير حق، الابن إذا قتل أباه خطأ، أو عمدًا فإنه لا يرث، لأنه يجب القصاص في العمد⁽¹⁾ والكفارة في الخطأ، والأب إذا قتل ابنه خطأ فإنه لا يرث ولا يشكل لأن الكفارة تجب ولو قتله عمدا فإنه لا يجب القصاص ولا الكفارة ومع ذلك يمنع الميراث فيشكل على الأصل الذي ذكرنا، إلا انه نقول وجب القصاص هاهنا إلا انه يسقط للشبهة وهي الأبوة⁽²⁾.

وأما الرق: [فكل من كان في رقبته شيء من الرق] (أن باق أنحو المكاتب وأم الولد والمدبر فإنه لا يرث ولا يورث عنه، إلا المكاتب فإنه إذا مات عن وفاء فإنه يؤدي كتابته ويحكم بحريته قبل موته بلا فضل أن وما فضل أن يكون ميراثا بين ورثته على فرائض الله تعالى، وأما المستسعي فإنه ينظر إن كان يسعى لفكاك الرقبة فهو في حكم المكاتب في قول أبي حنيفة عين ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله حكم حر عليه دين، وكل رقبة لا يسعى لفكاك الرقبة ولكن لحق في الرقبة فإنه يرث ويورث عنه بالإجماع كالعبد المرهون إذا أعتقه الراهن وهو معسر فإن الرهن يسعى في قيمته؛ ثم يرجع بذلك على الراهن وهو في تلك الحالة يرث ويورث منه (7).

وأما اختلاف الدين: وهو أن (لا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر)(8)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يتوارث أهل الملتين)(9)، ولا يرث الحربي

^{(1) [}القصاص] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص121.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)!.

^{(4) [}باق] ساقط من (ج).

^{(5) [}فصل] من (أ).

^{(6) [}نصل] من (h).

⁽⁷⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص303 - 304.

⁽⁸⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أسامة بن زيد، بلفظ (لا يرث المسلم الكانر ولا الكافر المسلم)، رقم الحديث: 6383، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له. البخاري، صحيح البخاري، مصدر مابق، ج6، ص2484.

⁽⁹⁾ أخرجه أبو دارد في سننه، عن عبد الله بن عمرو، قال الشيخ الألباني: حسن صحيح، رقم الحديث: 2911، باب هل يرث المسلم الكافر، أبو دارد، سنن أبي داود، مصدر مابق، ج3، ص125 أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الالباني)، مصدر سابق، ج3، ص85.

من الذمي، ولا الذمي من الحربي، ويرث أهل الذمة بعضهم من بعض، وكذلك أهل الحرب كلهم ملة واحدة، إلا إذا كانت مللهم مختلفة لا يرث بعضهم من بعض، والمرتد لا يرث من احد لا من المسلم ولا من الذمي ولا من مرتد مثله، ولو قتل المرتد أو لحق بدار الحرب فإن ماله يرثه ورثته المرتد أو لحق بدار الحرب فإن ماله يرثه ورثته المسلمون عندنا. وعند الشافعي رحمه الله تعالى يكون فيئًا كمال الولام ومحمد سواء كان اكتسبه في حال الردة أو في حال الإسلام (2). وعند أبي يوسف ومحمد رحمها الله كسب الإسلام وكسب الردة يتوارث ورثته المسلمون، وأبو حنيفة فرق بينهما فقال: كسب الردة فيء وكسب الإسلام مورث (3).

[المورثون من الذكور والإناث ومن يتضرع منهم]

قوله: الْمُجْمَعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ مِنَ الذكور عَشْرَةٌ: الِابْنُ وَابْنُ الِابْنِ وَإِنْ سَفَلُوا وَالْأَبُ وَالْجَدُّ أَبُو الْأَبِ وَإِنْ عَلَا وَالْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ وَالْمَمُ وَابْنُ الْعَمِّ وَالزَّوْجُ وَمَوْلَى [النِّعْمَةِ]⁽⁴⁾، وَمِنَ الْإِنَاثِ سَبْعٌ: الِابْنَةُ وَابْنَةُ الِابْنِ وَإِنْ سَفَلَتَ وَالْأُمُّ وَالْجَدُّةُ وَالْأَخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ⁽⁵⁾.

في الزاد: واعلم بأن أهل الميراث على ضربين: مجمع على توريثه، ومختلف [في]⁽⁶⁾ توريثه، والمختلف فيه [على ضربين: مختلف في كونه]⁽⁷⁾ وارثا، ومختلف في قدر ميراثه⁽⁸⁾.

^{(1) [}كمال] ساقطة من (ج).

⁽²⁾ ينظر: الشافعي، الأم: مصدر سابق، ج6: ص180؛ والأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، مصدر سابق، ج3، ص16.

⁽³⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص116 وقاضيخان، نتاوى قاضيخان، مصدر سابق، ج5، ص522.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين وردت [على] من جميع النخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفنهاء، مصدر سابق، ل393.

م، قولمه: والأخ وَالْعَـمُ (1)، يتنــاولان الأصــناف الثلاثـة، إلا أن العــم لأم مــن ذري الأرحام، والمراد⁽²⁾ من الن الن الخ والن العبم من هو لأب وأم، أو لأب لأن ابن الأخ لأم وابن العـم لأم مـن جملـة ذوي الأرحـام، وفي تـوريثهم خـلاف الشافعي رحـمـه الله(3)، وابن العـم لأم من جملـة ذوي الأرحـام، لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد فاسد(4).

في الحسامي: المراد من المولى: مولى (ق) العتاقة، ومن مولاة النعمة مولاة العتاقة، والأخت؛ يتناول الأصناف الثلاثة (6).

^{(1) (}والأخ وابن الأخ والعم وابن العم، والزوج ومولى النعمة). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

^{(2) [}المرأة] من (ب).

⁽³⁾ خلاف الشافعي جاء في الآي: أربعة من الذكور يعصبون أخواتهم وهم الابن، وابن الابن، والأخ للأب والأم، والأخ للأب. وأربعة يسقطون أخواتهم: ابن الأخ، والعم، وابن العم، وابن المولى. وأربعة ذكور يرثون نساء لا يرثنهم بفرض ولا تعصيب: ابن الأخ يرث عمته ولا ترثه، والعم يرث ابنة أخيه ولا ترثه، وابن العم يرث بنت عمه ولا ترثه، والمولى يرث عتيقه ولا يرثه. وامرأتان ترثان ذكرين ولا يرثانهما بفرض ولا تعصيب: أم الابن ترث ابن ابنها ولا يرثها. والمولاة ترث عتيقها ولا يرثها، والرجل يرث من النساء ومن الرجال تسعة؛ لأن الزوج لا يرثه رجل والمرأة ترث ترث من الرجال عشرة ومن النساء ستًا؛ لأن الزوجة لا ترثها امرأة. قال الشافعي: (لا ترث العمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخ وبنت العمة أخو الأب للأم والجد أبو الأم وولد البنت وولد الأخت ومن هو أبعد منهم). قال الماوردي: وإنما بدأ الشافعي بذوي الأرحام، لأنهم عند، لا يرثون مع وجود بيت المال. ينظر الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص72 - 73؛ والمزني، إسماعيل بن يحبى ابن إسماعيل أبو إبراهيم المزني (ت264هـ) رقع في الجزء 8 من كتاب الأم)، ج8، ص238، دار المعرفة.

⁽⁴⁾ النسقي، المناقع، مصدر سابق، ل202.

⁽ة) [مولى] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ قال ابن مازه: (اعلم بأن الولاء نوعان: ولاء نعمة وولاء موالاة، فولاء النعمة ولاء العتاقة، وإنه يسمى ولاء النعمة وإنما سمي هذا الاسم اقتداء بكتاب الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِللَّذِينَ أَنْعُمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب، من الآية: 37]، قوله: أنعم الله عليه أي بالإسلام، وقوله: أنعمت عليه بالعتق، نزلت الآية في زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ وتكلموا في سبب هذا الولاء،

بعض المشايخ رحمهم الله قالوا: سببه الإعتاق واستدلوا بقوله عليه السلام: «إنما الولاء لمن أعتى»: أخرجه البخاري في صحيحه، وقم الحديث: 444، باب ذكر البيع والشراء على منبر المسجد. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص174. وأكثرهم على أن سببه العتق على الملك وهو الضحيح، ألا ترى أن من ورث قريبه حتى عتق على الملك فتقول: كل من حصل له العتق من جهة إنسان يثبت ولاء العتق منه سواء شرط الولاء، أو لم يشترط، أو برئ عنه، وسواء كان الإعتاق، أو بالقرابة، أو بالكتابة عنه الأداء، أو بالتدبير، أو بالاستبلاد بعد الموت، وسواء كان العتق حاصلاً ابتداء بجهة واجب ككفارة اليمين وما أشبهها لأن ظاهر قوله عليه السلام: «الولاء لمن أعتق» يتناول مطلق الإعتاق، وسواء كان المعتق رجلًا أو امرأة، لأن ظاهر قوله عليه السلام: عام، لأنه ذكر بكلمة «من» وبتعلق هذا الولاء أحكام من جملتها الإرث فنقول:

مولى العتاق من جملة الورثة عرف ذلك بالآثار والمعنى يدل عليه، ووجه ذلك أن المعتق بالإعتاق بحيي المعتق حكمًا، لأن الرفيق هالك حكمًا ألا ترى أنه ليس بأصل الأحكام كثيرة تعلقت بالإحياء نحو الفضاء والشهادة ووجوب الجمعة وأشباهها، وألا ترى أن الإمام في الكافر المفهور بالخيار إن شاء قتله وإن شاء استرقه، ولما كان الرفيق هالكًا حكمًا كان الإعتاق إحياء له حكمًا، فكان المعتق بمنزلة الأم له حكمًا فترث منه كما يرث الأب الحقيقي، ولأجل هذا المعنى سويتا في ولاء العتاقة بين الرجل والمرأة لأن معنى الإحياء يعم الكل، وإنه مؤخر عن سائر العصبات، مقدم على ذوي الأرحام، والولاء لا يورث فيكون لأقرب الناس عصبة من المعتق، حتى لو مات مولى العتاقة وترك ابنة وابنًا ثم مات المعتق فالميراث لابن المولى ولا يكون للابنة شيء.

والأصل فيه قوفه عليه السلام: (الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع ولا يوهب ولا يورث)، أخرجه الدارمي في سته، رقم الحديث: 3159، باب بيع الولاء.

الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق: ج2، ص490.

وعن هذا قال أصحابنا رحمهم الله: إذا مات مولى العناقة وترك ابنين ثم مات أحد الابنين وترك ابنا ثم مات المحتق لا بن المعتق، وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: إذا مات مولى العناقة وترك ابنًا وأبا ثم مات المعتق ميراثه لابن مولى العناقة، لأنه أقرب العصات إلى المعتق.

والحاصل أن الولاء نفسه لا يورث بل هو للمعنق على حاله، ألا ترى أن المعنق هو الذي ينسب بالولاء إلى المعنق درن أولاد، فيكون استحقاق الإرث بالولاء لمن هو منسوب إليه حقيقة، ثم يخلقه فيه أقرب عصبة كما يخلقه في ماله). في العتابي (1): ستة منهم لهم حال واحد سهم لا غير زوج وزوجة وأم وجده وأخ وأخت لأم وستة لهم حالات سهم وتعصب أب وجد بنت وبنت ابن أخت لأب وأم وأخت لأب ولمبواقى منهم حال واحد تعصيب لا غير (2).

ب، سَفَلَ سُفولاً خِلاف علا من باب طلب، ومنه: بِنتُ بِنتِ بِنتِ وإن سفلت، وضم الفاء خطا، لأنه من السفالة الخساسة(5).

[الممنوعون من الإرث]

قوله (⁴⁾: وَلَا يَرِثُ أَرْبَعَةُ: الْمَمْلُوكُ ⁽⁵⁾؛ لأنه لا ملك له، وَالْقَاتِلُ؛ لما روي عن عبيدة السلماني ⁽⁶⁾ قال: ما ورث

ينظر: ابن مازه: المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج4، ص389 - 390؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج8، ص81.

- (1) [العثماني] من (ب، ج). وهي تعنى بمسائل الجد منسوبة الأمير المؤمنين عثمان بن عفان. والعتابي: وهي للإمام أحمد بن محمد بن عمر أبو نصر العتابي البخاري وقبل أبو الفاسم الإمام العلامة الزاهد المتعوت زين الدين أحد من سار، من تصانفه الكبار شرح الزيادات المشهورة رواه عنه جماعة منهم حافظ الدين وشمس الأئمة الكردري وغيرهما، وله جوامع الفقه أربعة مجلدات، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير، مات يوم الأحد وقت الظهر مئة مجلدات، وشرح الجامع الكبير، القرشي، مات يوم الأحد وقت الظهر مئة المؤتلف العتابي نسبة إلى دار عتاب محله ببخارى، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابن، المؤتلف العتابي نسبة إلى دار عتاب محله ببخارى، القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابن، ج1، ص114.
- (2) (إن السهام في الفرائض سنة نصف وربع وثمن على التضعيف والتنصيف ثلثان وثلث وسدس كذلك، وأصحاب هذه السهام السنة اثنا عشر نفرًا......)؛ ثم تكملة قول صاحب العتابي. ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر مابق ج1، ص424.
 - (3) المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص251.
 - (4) [قوله] ساقطة من (ب).
- (5) (ولا يرث أربعة: المملوك والقاتل من المفتول والمرتد وأهل الملتين). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.
- (6) هو: عبيدة بن عمرو ويقال ابن فيس بن عمرو السلماني الصحابي، قال ابن الكلبي: اسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين ولم يلقه، وكذا قال: العجلي، وقال: تابعي نقة، وقال الواقدي: هاجر من

قاتِل بعد صاحب البقرة (1)، وَالْمُرْتَدُّ؛ لأنه (2) لا ملة له، وَأَهْلُ الْمِلْتَيْنِ: لقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يتوارث أهل الملتين شيء)(3).

م⁽⁴⁾، صاحب البقرة وهو ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿ وَإِذْ قَنَاتُمُ نَفْسًا فَادَّرَهُ ثُمْ وَلِهُ الْبَقْرة: 72) الآية، وقصة ⁽⁵⁾: ما روي انه كان في بني إسرائيل رجل موسر اسمه [عاميل] ولم يعرف قاتله، وكان بين السبطين من بني إسرائيل عداوة [أ/ 623] فتنازعوا في قتله فأمر الله تعالى أن يذبحوا بقرة ويضربوا بلسانها على قبر [عاميل] ⁽⁷⁾ فلما ضربوا أحياه الله تعالى وأوداجه تشخب ⁽⁸⁾ دما، وقال قتلني فلان وفلان ابني عمي ثم سقط مينا فأخذا وقتلا، ولم يورث قاتل بعد ذلك ⁽⁹⁾، قوله: لأنه لا ملة له الوارثة مختصة بمن له ملة ودين الإسلام ⁽¹⁰⁾، لأن من سواهم كالبهائم وأهل الملتين أي ملة

اليمن زمن عمر ونزل الكوفة رروى عن ابن مسعود رعلي روى عنه محمد ابن سيرين وأبو إسحاق السيعي وإبراهيم النخعي وغيرهم وكان ابن سيرين أروى الناس عنه، وقد ذكر علي أبن المديني والعلاس أن أصح الأسانيد ابن سيرين عن عبيدة عن علي، وقال ابن نمير كان شريح إذا اشكل عليه شيء كتب إلى عبيدة مات سنة 72هـ العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، مصدر سابق، ج5، ص118.

⁽¹⁾ ينظر: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (1387هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (نحقيق: مصطفى بن أحمد العلري، ومحمد عبد الكبير البكري)، ج23، ص445، وزارة عموم الأوقاف والشؤرن الإسلامية، المغرب.

^{(2) [}لأنه] ساقطة من (ج).

⁽³⁾ سبق نخرجه.

^{(4) [}الميم] ساقط من (ب).

^{(5) [}ونصة] سانطة من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين وردت [هابيل] من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعفوفتين وردت [هابيل] من جميع النسخ.

^{(8) [}تستخب] من (أ): [تشتخب] من (ج). تشخب: من باب دخل وصنع أي تسيل. النسفي، طلبة الطلبة، مصدر سابق، ج1، ص87.

⁽⁹⁾ ينظر: البغوي: معالم التنزيل، مصدر سابق، ج1، ص108.

^{(10) [}الإسلام] ساقط من (ب، ج).

الإسلام وملة الكفر⁽¹⁾.

ي⁽²⁾، ويحرم الميراث بأحد معان أربعة: بالكفر [...]⁽³⁾، والقتل، والرق، واختلاف الدارين؛ حقيقة كالذمي من الحربي، [والحربي من الذمي]⁽⁴⁾، وحكمًا كالحربين في حصنين يستحل كل واحد منهما دم الآخر، وكالمستأمن والحربي، والكفر ملة واحدة، ويرث الصبي والمجنون من أبيه إذا قتله، والبالغ العاقل إذا وقع مورثه في بئر حفرها، أو سقط على حجر وضعه في الطريق فمات من ذلك، وإن قتل مورثه في قصاص أو رجم، أو قتله مكرهًا، لا يحرم من إرثه (5).

[الفروض في القرآن والمستحقون]

قوله: وَالْفُرُوضُ الْمَحْدُودَةُ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى سِئَةٌ النِّصْفُ وَالرُّبْعُ وَالنَّمْنُ وَالثَّلُقَانِ وَالثَّلُثُ وَالسُّدُسُ⁶⁰، في السراجية⁽⁷⁾: على النضعيف والتنصيف⁸⁾.

[فرض النصف]

قول ه: فَالنِّه ضَفُ فَـرْضُ خَهْـسَةِ البِنْتُ ⁽⁹، لقول ه تعـالى: ﴿ وَإِن كَانَتُ وَحِـدَةُ فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ (النساء: 11)، وَبِئْتُ الإنْنِ عند عدم بنت الصَّلْبِ، لأنها بنت الميت؛ إلا أن

⁽¹⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل.202.

^{(2) [}الياء] ساقط من (ب).

^{(3) [}الردة] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁵⁾ الرومي، البنابيع، مصدر سابق، ل166.

⁽⁶⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 245.

 ⁽⁷⁾ السجاوندي، محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور سراج الدين أبو طاهر توني في حدود
 سنة 600هـ، رفيل: 700هـ (1376هـ)، السراجية في المواريث، ط1، مكتبة كتب خانه إمداديه،
 ديوبند (بو - بي) الهند، وهي جزء واحد.

⁽⁸⁾ السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص2.

^{(9) (}فالنصف فرض خمسة البنت، وبنت الابن إذا لم تكن بنت الصلب، والأخت لأب وأم، وأخت لأب إذا لم تكن أخت لأب وأم، والزوج إذا لم يكن للميت ولمد ولا ولمد ابن). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

هذه الإضافة أحق ببنت الصلب فلا تظهر ببنة بنت الابن عند وجودها لأنها دون ذلك، وَالْأُخْتُ لأَب وَلأَمُ، لقوله تعالى: ﴿فَلَهَانِصْفُ مَارَكَ ﴾ (النساء: 176)، وَالْأُخْتُ لأَب عند عدمها (أ)، لأنها دون ذلك، وَالزَّوْجُ إذا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيْتِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنِ، لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ يَضَفُ مَاتَكُكُ أَزْوَجُكُمْ ﴾ (النساء: 12) الآية (2).

م، فوله تعالى: ﴿وَإِنكَانَتَ وَحِدَةً ﴾ (النساء: 11)، أي وإن كانت المولودة منفردة، قوله: لأنها بنت الميت فدخلت تحت قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُرُ اللَّهُ فِ أَوْلَادِكُمُ لِللَّاكِرِ مِثْلُ حَظِّا ٱلْأَنْكِينِ ﴾ (النساء: 11).

أفرض الربع]

قولسه: وَالرُّبْ عُ فَسَرْضَ لِلسَرُّوْجِ مَسْعَ الْوَلْسَدِ أَوْ وَلْسَدِ الْإِبْسِنِ (أَ) لَقُولْسه تعسالى: ﴿ وَلِلَّهُ وَلَلَّهُ وَلَلَّهُ اللَّهُ يَكُنُ لِلْمَيِّتِ وَلَلَّهُ وَلَا وَلَدُ ابْنِ، لَقُولُه تعالى: ﴿ وَلَلَّهُ مِمَّا تَرَكَّتُمْ إِن لَمْ يَكُنُ لِلْمَيِّتِ وَلَلَّهُ وَلَا وَلَدُ ابْنِ، لقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ كُالرُّكُمُ مِمَّا تَرَكَّتُمْ إِن لَمْ يَكُنُ لَكُمْ وَلَدُ فَلَكُ ﴾ (النساء: 12)، وَالنَّمْنُ لِلزُّوْجَاتِ مَعَ الْوَلَدِ، لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ لَكُمُ مُ وَلَدٌ فَلَهُنَ اللَّمُنُ ﴾ (النساء: 12) أَن اللَّهُ وَلَدُ فَلَهُنَ اللَّهُنُ اللَّهُنُ اللَّهُنُ اللَّهُونَ اللَّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِلْمُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَالّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ وَلَا الللّهُ وَا اللّهُ وَلَا الللللّهُ وَلَا اللّهُ اللّ

في الطحاوي: لا يزاد للزوج على النصف بحال لأنه لا يزد⁽⁵⁾ عليه ولا ينقص من

⁽¹⁾ ومعنى عدمها: أي إذا لم تكن أخت لأب وأم. الزبيدي: الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2: ص304.

^{(2) (}فالنصف فرض خمسة الابنة وابنة الابن إذا لم تكن ابنة الصلب والأخت للاب وللام والأخت للاب إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن، للاب إذا لم تكن أخت لأب وأم، ولا أخوها، والزوج إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن، وما قضل من هذا يصرف إلى العصبة). ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص 304.

^{(3) (}والربع فرض الزوج مع الولد أو ولد الابن والزوجات إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن، والثمن فرض الزوجات مع الولد وولد الابن). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁴⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل202.

^{(5) [}لا يرد] من (ج).

الربع إلا في حالة العول، [وكذلك لا يزاد للمرأة على الربع بحال لأنه لا يزد⁽¹⁾ عليها ولا ينقص من الثمن إلا في حالة العول]⁽²⁾، والمرأة الواحدة والثنتان والثلاث والأربع سواء في الربع والثمن، لأن ميراث النساء لا يكثر بكثرة النساء ولا يتقلل بقلتهن بخلاف المهر⁽³⁾.

قوله: وَالنُّلُفَانِ لِكُلِّ النَّيْنِ فَصَاعِدًا مِمْنُ فَرْضُهُ النِّصْفُ إِلَّا الرَّوْجَ⁽⁴⁾، نحو البنت وبنت الابن عند عدمها لِقوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ لِسَآءُفُوْقَ اَثَلَتَيَنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَاتَرَكَ ﴾ (النساء: 11)، وللاختين فصاعدًا لأب عند عدم الأخوات لأب وأم، لقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا النَّهَ مَا النَّهُمَا الثَّلُانِ مِّاتَرَكَ ﴾ (النساء: 176) الآية.

^{(1) [}لا يرد] من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(3) (}الزوج فهو صاحب فرض وله حالان: النصف عند عدم الولد وولد الابن ذكرا كان، أو أنثى، والزوج فهو صاحب فرض وله حالان: النصف عند عدم الولد وولد الابن ذكرا كان، أو أنثى، والربع عند وجود، ثبت ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَكُوكُ أَوْرَجُكُمْ ﴾ [النساء، من الآية: 12]، ولا يزداد الزوج على النصف بذلك بحال، ولا ينقص عن الربع إلا عند العول، وأما الزوجة فهي صاحبة فرض ولها حالان الربع عند عدم الولد وولد الابن ذكرا كان أو أنثى والثمن عند وجود، ثبت ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ كَ الرَّبُعُ مِمّا تَرَكُمُ ﴾ [النساء، من الآية: 12]، ونصيب الزوجات بينهن بالسوية النتين، أو ثلاثا، أو أربعا لا يزاد لهن على الربع بحال، ولا ينقص عن الثمن إلا عند العول). ينظم على الربع بحال، ولا

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

^{(5) [}خلصن] من (ب).

 ⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من جميع النسخ.

⁽٦) [نصارحا] من (أ)، [نصا] من (ب).

ذكر ما نون⁽¹⁾ النتين⁽²⁾.

[فرض الثلث]

قوله: وَالنُّلُثُ لِللَّمْ إِذَا لَـمْ يَكُنْ لِلْمَيْتِ وَلَـدٌ وَلَا وَلَـدُ ابْنِ وَلَا الْنَـانِ مِن الْإِخْـوَةِ وَالْأَخَـــوَاتِ فَـــضَاعِدُا^{نَ}، قـــال الله تعـــالى: ﴿ وَوَرِثُهُۥاَبُوَاهُ فَلِأَيْهِ النَّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ ۖ إِخْوَةٌ فَلِأَيْمِ السُّدُسُ ﴾(النساء: 11)، واسم الإخوة في الإرث ينبئ عن الاثنين فصاعدا⁴⁾.

قوله: وَيَفْرِضُ [لَهَا]^{(دَ} فِي مَسْأَلَتَيْنِ ثُلُثَ مَا بَقِيَ وَهُمَا⁽⁶⁾ زَوْجٌ وَأَبَوَانِ [أَوْ زَوْجَهُ]⁽⁷⁾ وَأَبْوَانِ⁽⁸⁾ للأم ثُلُثُ مَا بَقِيَ بَعْدَ فَرْضِ الزَّوْجِ وَالزُّوْجَةِ، وقال ابن عباس حَيْثُ عنهما: ثلث كل مال بالنص⁽⁹⁾، ولنا أن ما قال يودي إلى أن يكون للأم أكثر مما للاب؛ الدليل

^{(1) [}فرق] من (ج).

⁽²⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل202.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁴⁾ ينظر: السغدي، أبو الحسن على بن الحسين بن محمد الشُغدي (ت461هـ) (1984): النتف في الفتارى، (تحقيق: صلاح الدين الناهي)، ط2، ص847، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، عمان الأردن، بيروت لبنان، وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص424.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}اللتين] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [والمرأة] من جميع النسخ.

^{(8) [}وأبران] سائط من (أ).

عليه أنها لو تركت زوجها وأبوين (أ) فلو صار للأم ثلث المال وللزوج النصف بقي للأب سدس المال وهو مثل نصف ما للأم (2).

قوله: والثلث أيضا للاثنين (أن فصاعدًا [من ولد] (أن الأم ذكورهم وإنائهم فيه سواء (أن)، قال الله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الشُّمُنُ مِمَّا نَرَكُمُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَةِ تُوصُوكَ بِهَا أَوْدَيْنُ وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَنَةً أَوِ اَمْرَأَةً وَلَهُ أَنَّ أَوْ أَخَتُ فَلِكُلِ وَصِينَةٍ تُوصُوكَ بِهِمَا أَوْدَيْنُ وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَنَةً أَوِ اَمْرَأَةً وَلَهُ أَنَّ أَوْ أَخَتُ فَلِكُلِ وَصِينَةٍ تُوصُوكَ بِهِمَا اللهُ أَن أَوْ أَخَتُ فَلِكُلِ وَعِيدٍ مِنْهُمَا اللهُ أَن أَن كَانُوا أَكْمَرُ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاتُهُ فِي الثَّلُثِ ﴾ (النساء: 12) (6).

ب، (الكَلالَةُ) ما خلا الولد والوالد، ويطلق على الموروث [والوارث]⁽⁷⁾، وعلى القرابة من غير جهة الوالد والولد، فمن الأول: ﴿قُولَالَةُ يُقْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ (النساء: 176)، ومن الثاني ما يروى أن جابرًا خِشْتُ قال: (إني ⁽⁸⁾ رجل ليس ⁽⁹⁾ يرثني إلا كلالة)، ومن الثالث: قولهم: ما ورث المجد (⁽¹⁰⁾ عن الكلالة. وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَنَةً ﴾ (النساء: 12)، [يحتمل الأوجه] (⁽¹¹⁾ على اختلاف القراءات والتقديرات، وهي من الكلال الضعف، أو من الإكليل العصابة، ومنه السحاب المُكلل: المستدير، أو ما تكلّه البرق (⁽¹²⁾).

^{(1) [}ابن] من (أ).

 ⁽²⁾ ينظر: السغدي، الشف في الفشارى، مصدر سابق، ج2، ص847، والزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

^{(3) [}للأنبين] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [رأب] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁶⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}أني] سائطة من (أ).

^{(9) [}۷] من ().

^{(10) [}الجد] من (ب).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽¹²⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص446.

م، فوله تعالى: ﴿ وَإِنكَاكَ رَجُلُّ بُورَثُ كَلَالَةً ﴾ (النساء: 12)، وإن كان رجل يعني الميت ويورث من يورث أي يورث منه، وهو صفة رجل، وكلالة خبر كان، أي وإن كان رجل وإن كان رجل أنه أي ألمُّ أَشُرَكَا أَيُ فِي النَّاء: وإن كان رجل (2) يورث منه كلالة. قوله تعالى: ﴿ فَهُمْ شُرَكَا أَيُ فِي النَّالَثُ ﴾ (النساء: 12)، الشركة تقتضي المساواة؛ ألا ترى أنه لو قال لآخر أنت شريكي في هذا المال كان بينهما نصفان (3).

[فرض السدس]

^{(1) [}من يورث] ساقط من (أ).

^{· (2) [}رجل] ساقط من (ج).

⁽³⁾ النسفى؛ المتاقع، مصدر سابق، ل202.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽ق) (والسدس فرض سبعة لكل واحد من الأبوين مع الولد أو ولد الابن، وللأم مع الإخوة والاخوات من أي جهة كانوا، وللجدات وللجد مع الولد أو ولد الابن، ولبنات الابن مع البنت، وللأخوات لأب مع الأخت لأب وأم وللواحد من ولد الأم). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁶⁾ أخرجه أبو داود في سننه: عن المغيرة بن شعبة (حضرت رسول الله على أعطاها السدس. فقال أبو يكر هل معك غيرك...الحديث)، قال الشيخ الألباني: ضعيف، رقم الحديث: 2894، باب في الجدة. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، ج3، ص121 أبو داود، سنن أبي داود (تحقيق: الألباني)، مصدر سابق، ج3، ص81.

^{(7) [}السدس] ساقط من (ب، ج).

مِنْ [وَلَـدِ] (أُ الأُمْ، [أ/ 624] لقول عالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةُ أَوِامْرَأَةٌ وَالْمَرَأَةُ وَلَهُ وَلَهُ مَا السَّلُونُ ﴾ (النساء: 12) (2).

م، قول متعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ وَإِخَوَهُ فَلِأَ مُوالشُدُ سُ ﴾ (النساء: 11) الإخوة يحجبون الأم من الثلث إلى السدس، وإن كانوا لا يرثون مع الأب فيكون لها السدس والباقي للاب والأخوة يتناول الاثنين فصاعدًا حتى يستوي في الحجب اثنان فصاعدا نصيب الجدات لا يزاد على السدس وإن كثرن لما روي أن أبا بكر جين أعطى الجدتين السدس وأن

[انواع الحجب]

في السراجية: الحجب على نوعين؛ حجب نقصان: وهو حجب عن سهم إلى سهم، وذلك لخمسة نفر: للزوجين، والأم، وبنت الابن، والأخت لأب. وحجب حرمان: والورثة فيه فريقان: فريق لا يحجبون بحال البتة (4) وهم ستة: الابن، والأب، والزوج، والبنت، والأم، والزوجة. وفريق برثون بحال ويحجبون بحال وهذا [مبني] (5) على أصلين؛

أحدهما: هو أن كل من يدلي إلى الميت بشخص لا يرث مع [وجود] (6) ذلك الشخص سوى أولاد الأم فإنهم يرثون معها لانعدام استحقاقها جميع التركة.

والثاني: الأقرب فالأقرب كما في العصبات، والمحروم لا يحجب عندنا؛ وعند ابن مسعود هيئك يحجب حجب النقصان كالكافر، والقاتل، والرقيق، والمحجوب يحجب بالاتفاق كالاثنين من الإخوة والأخوات فصاعدًا من أي جهة كانا، [فإنهما] (7) لا يرثان مع الأب، ولكن يحجبان الأم من الثلث إلى السدس (8).

⁽¹⁾ ما بين المعلونتين وردت [أولاد] من جميع النسخ.

⁽²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

⁽³⁾ النبغي، المنافع، مصدر سابق، ل-203.

^{(4) [}البتة] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [يبتني] من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ السجاوندي، السواجية في المواريث، مصدر سابق، ص7.

• [مسقطات الجد]

قوله (1): وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ بِالْأُمْ، لانها أقرب، وَالْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخُوَاتُ بِالْأَبِ، لانه أصل في قرابتهم مع الميت، وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمْ بِأَرْبَعَةِ: الْوَلَدِ، وَوَلَدِ الاِبْنِ، وَالْأَبِ، وَالْجَدِ (2)، لقول تعالى: ﴿ وَإِن كَاكَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَامً أَوِالْمَرَادُ وَلَا مُؤَدِّ أَوَالْحَتُ ﴾ والمحلالة من لا ولد له ولا والد (3).

[البنات مع الابن]

قوله: وَإِذَا السَّتَكُمَلَت الْبَنَاتُ النُّلُفَيْنِ مَسَقَطَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ (4)، لأنه ليس له ن إلا الثانان، لقوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآ اَمُوَّقَ أَتَفَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلْثَا مَا تَرَكَ ﴾ (النساء: 11) 5.

م⁶⁶⁾، قوله: ليس لهن إلا الثلثان، أي استحقاق بنات الابن باعتبار البينة، وليس للبنات حظ إلا الثلثان فإذا استوفت البنات الثلثين لم يبق لبنات الابن شيء⁽⁷⁾.

قوله: إلَّا أَنْ يَكُونَ بِإِزَائِهِنَّ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ابْنُ [ابْنٍ]⁽⁸⁾ فَيَعْصِبُهُنَّ (⁹)، فيكون للذكر مثـل حـظ الأنثيـين، كمـا قـال الله تعـالى: ﴿ يُوصِيكُواللهُ فِهَ آوْلَكِ كُمُ اللهُ كَمِ مِثْلُ حَظِّ ٱلأَنشَيَيْنِ ﴾ (النساء: 11)(10).

وقوله: إلَّا أَنْ يَكُونَ بِإِزَائِهِنَّ [أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ]^{(دَّنَ}ُ..

⁽أ) [توله] ساقطة من (أ).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽³⁾ ينظر: الزييدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁵⁾ ينظر: الزبيدي، الجرهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

^{(6) [}الميم] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ النسفي، المناقع، مصدر سابق، ل203.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، ووردت [رابن ابن] من (ب، ج).

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

⁽¹⁰⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق: ج2، ص305.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ، ب).

ابُنُ (أَ إَبْنِ) (2) فَيَعْصِبُهُنَّ، صورته: مات وترك ابنتين وابنه وابن وابن ابن فللبنتين الثلثان والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين، قوله: أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ؛ بأن اجتمع [مع] (أن ابنتي الصلب بنت الابن وابن ابن [ابن] (أن فالباقي بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، قولمه تعالى: ﴿ يُوصِيكُو اللهُ فِي أَوْلَكِ كُمُ اللهُ فِي (النساء: 11)، [يعهد إلىكم ويأمركم في أولادكم] (5 في شأن ميراثهم بما هو العدل والمصلحة، وهذا إجمال وتفصليه للذكر مثل حظ الأنثين (6).

ب، (الخَيْفُ) اختلافُ في العينين، وهو أن تكون [إحداهما]⁽⁷⁾ زرقاء والأخرى كحلاء، وفرس أخيفُ، ومنه الأخياف، وهم الإخوة لآباء شتّى، يقال: إخوة أيخاف، وأما بنو الأخياف؛ فإن قاله متقن فعل إضافة البيان⁽⁸⁾.

(وأعيانُ القومِ) أشرافهم، إما لأنه لا ينظر إلا إليهم، أو لأنه كأنهم عيونهم المبصرة، ومن ذلك [قولهم]⁽⁹⁾ للإخوة لأب وأم: (بَنو الأعيَانِ). ومنه حديث على خلف (أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات) (1⁽¹⁰⁾، فالأعيان ما ذكر، وبنو العَلاتِ: الإخوة والأخوات لأب واحد وأمهات شتى، وأما الحديث الآخر: (الأنبياء بنو غلاتٍ) (1⁽¹¹⁾).

⁽أ) [ابن] ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽⁶⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل203.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [إحديهما] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص173.

⁽⁹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ أخرجه الترمذي في سننه، عن على هيئ الله الله عن على الأرنؤوط: اسناده ضعيف، رقم الحديث: 2094 أجرجه الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص416 أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل (تحقيق: الأرنؤوط)، مصدر سابق، ج1، ص599.

⁽¹¹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة، رقم الحديث: 2365، باب فضائل عيسى عليه السلام. مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج4، ص1837.

فمعنا؛ أنهم لأمهاتٍ مختلفة ودينهم واحد(1).

(والعَلة) الضُّرَةُ (2)، وقيل: الرُّابَّةُ، وكلا التفسيرين صحيح نسبةُ، إلا أن الأول أصح، وحقيقتها المَرَّةُ من [العلل](3)، وهو الشُّربُ الثاني، كانَّ من تزوجها بعد ضرّتها نَهِلَ من الأولى وَعَلَّ من الثانيةِ(4).

[سقوط الأخوات لأب]

م (ق)، قوله: وَإِذَا اسْتَكْمَعَلَت الْأَخَوَاتُ لِلْأَبِ (6) وَالْأُمِّ النَّلُقَيْنِ مَنْقَطَت الْأَخَوَاتُ لِلْأَبِ (1) وَالْأُمِّ النَّلُقَيْنِ مَنْقَطَت الْأَخَوَاتُ لِلْأَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْهُنَ أَخُ [لَهُنَّ] (7) فَيَعْصِبُهُنَ (8)، لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانُوّا إِنْهُ إِلَا أَنْ يَكُونَ مَعْهُنَ أَخُ اللَّهُونَ وَإِلَا حَوَات [لأم] (9)، هذا غير وارد في الأخوة والأخوات [لأم] (9)، فَلِلذَّكِرُ مِثْلُ حَظِّ اللَّمُنُ اللَّهُ لَكُنْ فَإِن كَانُوّا لَانْ اللَّهُ لَكُنْ فَإِن كَانُوّا لَانْ اللَّهُ لَكُنْ وَحِدٍ مِنْهُمُ اللَّهُ لَكُنْ فَإِن كَانُوّا اللَّهُ الللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللهُ اللَّهُ الللهُ اللَّهُ الللهُ اللَّهُ اللِّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعَلِّقُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُوالِقُولَ اللللْمُ اللَّهُ اللللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللللَّهُ الللْمُولِقُولُ اللللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللِمُ اللَّهُ الللللْمُ اللللَّهُ اللللْمُ الللَّهُ اللْمُؤْلُولُولُولُولُولُ اللْمُولُ اللَّهُ الللْمُ اللِمُل

[باب أقرب العصبات]

قوله: وَأَقْرَبُ الْعَصَبَاتِ الْبَنُونَ (أُنَّهُم أَجِزَاؤه، ثُمَّ بَنُوهُمْ ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُ، لأنه أصل ولا واسطة بينهما، ثُمَّ [بنو](¹²⁾ الْأَبُ وهم الْإِخْرَةُ، ثُمَّ بَنُو الْجَذِ وَهُم الْأَعْمَامُ ثُمَّ

⁽¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص364.

^{(2) [}الضر] من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [العدد] من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص364.

^{(5) [}الميم] ساقط من (ب، ج).

^{(6) [}الابن] من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ القدرري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص245.

⁽⁹⁾ ما بين المعفوفتين وردت [الأمية] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل203.

^{(11) [}البنين] من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ.

بَنُو أَبٍ الْجَذِ⁽¹⁾، لقوله عليه الصلاة والسلام: (الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأول رجل ذكر)⁽²⁾، فالأول هو الأقرب فيعتبر الأقرب⁽³⁾.

م⁽⁴⁾، العصبة: كل من ياخذ ما أبقته أصحاب الفرائض وعند الانفراد يحرز جميع المال، ويشترط في العصبة أن يدلي إلى الميت [بالذكور] (5) لأن الأقرب بالنسب والنسب (6) إلى الذكور؛ ثم (7) ثبت بإشارة النص (8) أن الابن يحرز جميع المال، لأن الله تعالى قال: ﴿ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْكِينِ ﴾ (النساء: 11)؛ ثم جعل للبنت الواحدة النصف ثبت أن للذكر ضعف النصف وهو الجميع وثبت هذا أيضًا استدلالاً بآية الإخوة فإنه قال: وهو يرثها إن لم يكن لها ولد أي يرثها جميع المال، وإذا ثبت للأخ جميع المال ثبت للابن دلالة، وإنما كان الابن (9) أقرب من الأب إلى الميت وإن استويا في الجزئية في انعذام الواسطة، لأن جزئية الابن آخرهما وجودًا فكان قاضيًا على الأول، ولهذا في انعذام الواسطة، لأن جزئية الابن آخرهما وجودًا فكان قاضيًا على الأول، ولهذا كان ابن الابن أقرب من الأب إليه من العم، لأن الأخ ولد أبيه والعم ولد

ولو أردت معرفة القرب يعني الفرع فاعتبر كل فرع أصلا، وانصال الأخ بأخيه بواسطة واحدة، وانصال العم به بواسطتين، عرفنا أنه الأخ أقرب، كذا في المبسوط (10)،

⁽أ) القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص245.

 ⁽²⁾ أخرجه الدارمي في سننه، عن ابن عباس، قال الشيخ حسين أسد: إسناده صحيح، رقم الحديث:
 2987، باب العصبة. الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج2، ص464.

⁽³⁾ بنظر: الزبيدي، الجرهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

^{(4) [}الميم] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بالذكر] من جميع النسخ.

^{(6) [}رائنب] ساقط من (ب).

⁽٦) [ئم] سانطة من (أ).

⁽⁸⁾ إشارة النص: فهي ما ثبت بنظم النص من غير زيادة، وهو غير ظاهر من كل وجه ولا سيق الكلام. لأجله الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي (1402هـ)، أصول الشاشي، ج1، ص99، دار الكتاب العربي، يروت.

^{(9) [}الأب] من (أ).

⁽¹⁰⁾ السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص175.

ولا واسطة بين الأب والميت حقيقة وبين الجد والميت حكمًا، لأنه قائم مقام الأب.

قوله: وبَنُو الأب، أي الإخوة والأب اقرب منهم لأنه لا واسطة [أ/ 625] بين الأب وبين الأخ والميت واسطة. قوله: فلأول رجل ذكر، أي فللأقرب، ويروى (ما أبقت الفرائض فلأول عصبة) فوله: وأولى، أي أدنى وأقرب نسبًا، قوله: رجل ذكر للتأكيد كقوله: نفخة واحدة فيؤوس قنوط، وفيه فائدة: وهو أن الصبي كالبالغ في التعصب (2).

قوله: وَإِذَا اسْتَوَى بَنُو أَبِ لِي ذَرَجَةٍ فَأَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ⁽³⁾، لأنه ترجح بذلك⁽⁴⁾.

في الناصحي⁽⁵⁾: وإذا استوى اثنان في درجة من العصبات وفي أحدهما قرابة زائدة فهو أولى بالمال إلا أن يكون الآخر أسبق إلى الميت.

مثال القرابة زائدة: أخ لأب وأم وأخ لأب؛ فالأخ من الأب والأم أولى من الأخ لأب لأن فيه قرابة زائدة.

مثال السبق: أخ لأب وابن أخ لأب وأم فالأخ من الأب أولى؛ لأنه أسبق إلى الميت، وإذا اجتمع عدد من العصبات فالمال بينهم على عدد رؤوسهم لأعلى الجهات.

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، يلفظ: (الحقوا الفرائض بأهلها فما يقي فهو لأول رجل ذكرٍ)، وقم الحديث: 6351، باب ميراث الولد مع أبيه وأمه. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص 2476.

⁽²⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل203.

⁽³⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

⁽⁴⁾ يتظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص305.

⁽⁵⁾ وهو: عبد الله بن الحسين أبو محمد الناصحي قاضي القضاة، وإمام الإسلام وشيخ الحنفية في عصر، والمقدم على الأكابر من القضاة والأثمة في دهر، ولي القضاء ببخارى له مجلس التدويس والنظر والفتوى والتصنيف، وله الطريقة الحسنة في الفقه المرضية عند الفقهاء من أصحابه وكان ورعا مجتهدا، توفي سنة 447هـ: قال الخطب وكان ثقة دينا صالحا وعقد له مجلس الإملاء، وله مختصر في الوقوف والوصايا ذكر أنه اختصره من كتاب الخصاف وهلال ابن يحيى، القرشي: الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص274 - \$272 وحاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج2، ص1470 - \$273 وحاجي خليفة،

مثاله: عشر ابن أخ وابن أخ آخر فالمال بينهم على أحد عشر سهما لا على سهمين(1).

[الذين يقاسمون الأخوات]

قوله: وَالِابْنُ وَابْنُ الِابْنِ وَالْإِخْوَةُ يُقَاسِمُونَ أَخَوَاتِهِمْ لِلذُّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْتَيَيْنِ (2).

م، قوله: بالنص؛ أراد به قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُواللّهُ فِهَ أَوْلَئِدِ كُمُ اللّهُ كُو مِثْلُ حَظِّلُ اللّهُ عَلَى النّساء: 11)، واسم الولد يتناول ولد الصلب وولد الابن؛ [فإن قبل: كيف يُحمل اللفظ على الحقيقة والمجاز أي يشترك ولد الصلب وولد الابن (أله) قلنا: إذا حملنا اللفظ على أولاد الصلب عند وجودهم وعلى ولد الابن عند عدم ولد الصلب فلا امتناع، كذا في شرح أبي نصر (5) رحمه الله (6).

قوله: وَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْعَضِبَاتِ يَنْفَرِهُ [بِالْمِيرَاثِ]⁽⁷⁾ ذُكُورُهُمْ دُونَ إِنَائِهِمْ⁽⁸⁾، لقوله عليه الصلاة والسلام: (فما أبقت فلأول رجل ذكر (9) (10).

م، ومن عداهم من العصبات إلى آخره؛ وهذا كالعم والعمة المال كله للعم دون العمة، وأما قوله ﷺ: (فلأول رجل ذكر)(11)، فقد خص منه الابن، وابن الابن،

⁽¹⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرانق، مصدر سابق، ج8، ص568.

⁽²⁾ القدوري، مختصر الغدوري، مصدر سابق، ص246.

^{(3) [}الأب] من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط عن (أ).

⁽⁵⁾ وهو: للإمام أحمد بن محمد بن محمد بن نصر البغدادي أبي نصر الحنفي المعروف بالأقطع، توفي سنة 474هـ، له شرح مختصر الطحاوي، وشرح مختصر القدوري كلاهما من فروع الحنفية. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج لم، ص80.

⁽⁶⁾ السفي، المنافع، مصدر سابق، ل203.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بالمال] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ في بعض النسخ وردت [أخواتهم]. القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

^{(9) [}ذكر] سانط من (ب).

⁽¹⁰⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث: 6351، باب ميراث الولد من أبيه وأمه. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص2476.

⁽¹¹⁾ سبق تخریجه.

والإخوة بالنص فبقي الباقي تحت الأثر، وهذا لأنه جعل جميع ما فضل من الفرائض لأول رجل ذكر لأنه ذكر بكلمة ما وهي توجب العموم فلا يبقى لغيره شيء (1).

في الناصحي: ابن الأخ لا يعصب عمته وأخته، وابن الابن يعصب عمته وأخته (2).

[ليس له عصبة فالعصبة الموالي]

قوله: زَإِذَا لَمْ يَكُنْ [لِلْمَيِّتِ](أَنَّ عَضَبَةٌ مِن النَّسَبِ فَالْعَصَبَةُ [هُوَ](أُ الْمَوْلَى الْمُعْتِقُ، ثُمُ أَقُرَبُ عَصَبَةِ الْمُولَى الْمُعْتِقُ، فقال: هو الحوك ثُمُ أَقُرَبُ عَصَبَةِ الْمُولَى (أُ)، قال ﷺ: (لرجل يشتري عبدا فاعتقه، فقال: هو الحوك ومولاك فإن شكرك فهو خير له وشر له، وإن مات لم يترك وارثًا كنت أنت عصبة)(أ).

م، قوله: وإن [مات و] (أ) لم يترك وارثًا، أي وارثًا هو عصبة، لما روي أن ابن حمزة أعتق عبدًا؛ ثم مات العبد وترك ابنة فجعل النبي في نصف ماله لابنته والباقي لابن حمزة، وهو نص في أن مولى العتاقة مقدم على الرد، والدليل على أنه مقدم على ذوي الأرحام لاتفاقنا على أن الرد مقدم على ذوي الأرحام، والمقدم على المقدم مقدم، وبهذا تبين أن معنى قوله ولم يترك وارثًا [أي: لم يترك وارثًا] (8) هو عصبة، وقد أشار إلى ذلك [بقوله] (9) كنت أنت عصبة، ولم يقل كنت أنت وارثه (10).

⁽¹⁾ النعفي، المنافع، مصدر سابق، ل203.

⁽²⁾ ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مصدر سابق، ج6، ص783 - 784.

⁽³⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب القدوري."

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبت من كتاب القدوري.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

⁽⁶⁾ أخرجه الدارمي في سنته، عن الأشعث عن الحسن، قال الشيخ حسين أسد: إسناد، ضعيف لضعف الأشعث، رقم الحديث: 3012، باب الولاء. الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج2، م 468.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المناقع.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ، رهو ما أثبته من كتاب المناقع. ً

⁽¹⁰⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل.203.

[نصيب الأخ لأم]

قوله: وَمَنْ تَرَكَ ابْنَي عَمْ أَحَدُهُمَا أَخْ لِأَمْ فَلِلْأَخِ مِن الْأُمْ السُّدُسُ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا⁽¹⁾، لأن الأخ لأم صاحب فرض بالنص والباقي بينهما سواء في العصوبة⁽²⁾.

في الزاد: وهذا قول على وزيد⁽³⁾ عِينها، وقال ابن مسعود⁽⁴⁾ عِينها: المال كله للأخ، والصحيح قولهما، لأن الأخ لأم له فرض لكونه أخًا وقد يشارك ابن العم فوجب أن ينفرد بالغرض، ويشاركه في التعصب كما لو كانا ابني عم أحدهما زوج⁽⁵⁾.

م⁽⁶⁾، قوله: وَمَنْ تَرَكَ ابْنَيْ عَمَّ أَحَدُهُمَا أَخُ لِأُمَّ، [تفسيره أن يكون أخوان لأب وأم أو لأب ولكل واحد منهما امرأة وابن منها ثم إن الأكبر طلق امرأته أو مات عنها فتزوج الأصغر امرأته فولدت له ابنا ثم مات الأصغر والأكبر ثم مات الابن الأكبر]⁽⁷⁾؛ فقد مات عن ابني عم أحدهما أخو، [لأم]⁽⁸⁾ فيأخذ الأخ لأم السدس، والباقي بينهما بالسوية، أصل المسألة من ستة وتصح من اثني عشر فحصل للأخ لأم منها سبعة سهمان بالفرض وخمسة بالعصبية وللأم⁽⁹⁾ خمسة (10).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

⁽²⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص171.

⁽³⁾ هو: زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان النجاري كانب الوحي وقدرة الفرضيين عنه ابناء وابن المسيب وعروة توني 45هـ، وقيل 48هـ. الدمشقي، الكاشف، مصدر سابق، ج1، ص415.

⁽⁴⁾ هو: عبد الله بن مسعود، من طبقة السابقين المهاجرين المعروفين بالنسك من المعمرين القارئ الملقن والغلام المعلم والفقيه المفهم صاحب السواد والسرار، توفي بالمدينة سنة 32هـ. الأصبهاني، حلية الأولياء، مصدر سابق، ج1، ص124.

⁽⁵⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل396.

^{(6) [}العيم] ساقطة من (ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ورد من كتاب المنافع [صورته: أخوان تزوج الأكبر منهما امرأة وولد له ابن، فمات الابن الأكبر، فتزوجها الأصغر وولد له منها ابن، ثم مات الأصغر وله ابن من امرأة أخرى، ثم مات ابن الأكبر).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(9) [}والأخر] من (أ).

⁽¹⁰⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل203.

أنواع العصبات]

في السراجية: العصبات ثلاثة: عصبة بنفسه، وعصبة بغيره، وعصبة مع غيره. أما العصبة بنفسه: فكل ذكر لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى، وهم أربعة أصناف:

جزء الميت، وأصله، وجزء أبيه، وجزء جده الأقرب فالأقرب يرجحون بقرب الدرجة؛ يعني [أرلاهم] (أ) بالميراث جزء الميت أي البنون، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أصله أي الأب، ثم الجد [أي] (2) أبو الأب وإن علا، ثم جزء أبيه أي الإخوة، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم جزء جده أي الأعمام، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم يرجحون بقوة القرابة أعني به أن ذا القرابتين أولى من ذي قرابة واحدة ذكرًا كان أو أنثى لقوله عليه الصلاة والسلام: (إن الأعيان بنو الأب والأم يتوارثون دون بني العلات) (3)، كالأخ لأب وأم، أو الأخت لأب وأم أولى من ابن الأخ لأب، وكذلك الحكم في أعمام (أ) الميت؛ ثم في أعمام جده (أ).

وأما العصبة بغيره: فأربع من النسوة وهن: اللاني فرضهن النصف والثلثان يصرن عصبة بإخرتهن كما ذكرنا في حالاتهن، ومن لا فرض لها من الإناث وأخوها عصبة لا تصير عصبة بأخيها كالعم والعمة، المال كله للعم دون العمة.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أولادهم] من جميع النسخ.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ أخرجه النرمذي في سنته، عن الحارث عن علي، يلفظ (أن أعيان بني الأم يتوارثون درن بني العلات)، قال شعيب الأرثؤرط: اسناده ضعيف، رقم الحديث: 2094، باب ما جاء في ميراث الإخرة من الأب والأم. الترمذي، مسنن الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص416؛ أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل (تحقيق: الأرثؤوط)، مصدر سابق، ج1، ص599.

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

^{(5) [}أعمام] ساقطة من (ب).

⁽⁶⁾ السجارندي، السراجية في المراريث، مصدر سابق، ص3ً.

وأما العصبة مع غيره: فكل أننى تصير عصبة مع أننى أخرى كالأخت مع البنت لما ذكرنا، وآخر العصبات مولى العتاقة، ثم عصبته على الترتيب الذي ذكرنا لقوله عليه الصلاة والسلام: (الولاء لحمة كلحمة النسب)(1)، ولا شيء للإناث من ورثة المعتق [لقوله ﷺ: (ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن](2)، أو أعتق من أعتقن)(3)، أو كاتبن(أ)، أو كاتب من كاتبن، أو دبرن(أ)، أو دبر من دبرن، أو جررن(أ) من جررن ولاء معتقهن، ولو ترك أبا المعتق وابنه فعند أبي يوسف رحمه الله سدس الولاء للأب [والباقي للابن، وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله الولاء كله للابن ولا شيء للأب](أ)، ولو ترك ابن المعتق وجده(أ) فالولاء كله اللابن

ومن ملك ذا رحم محرم منه عتن عليه، ويكون [ولاؤه](10) له [بقدر الملك](11) كثلاث بنات، للكبرى ثلاثون دينازا، وللصغرى عشرون دينازا، فإذا اشترتا أباهما [أ/ 626] بالخمسين، ثم مات الأب وترك شيئًا فالثلثان بينهن أثلاثًا بالفرض، والباقي بين مشتريتي الأب أخماسًا بالولاء؛ ثلاثة أخماسه للكبرى، وخمساد (12) للصغرى، وتصح

⁽¹⁾ أخرجه الدارمي في سننه، قال الشيخ حسين أسد: إسناد، قوي، وهو عند مالك في العتق، رقم الحديث: 3159، باب بيع الولاء. الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج2، ص333.

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ أخرجه الدارمي في مسننه، عن طاؤس، قال الشيخ حسين أسد: إسناده صحيح، وقم الحديث: 3143، باب ما للنساء من الولاء. الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، ج2، ص448.

^{(4) [}أر كانبن] ساقطة من (ب).

^{(5) [}دبرن] ساقط من (ب).

^{(6) [}حررن] من (ب)، [جرر] من (ج).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفنين ساقط من جميع النسخ.

^{(8) [}رحد،] من (أ).

^{(9) [}كله] ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الولاء] من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(12) [}خمسًا] من (أ).

من خمسة وأربعين (أ).

باب في مسائل الفرائض

[قسمة المشركة]

قوله: وَالْمُشَرِكَةُ أَنْ تَتُوكُ²⁵ الْمَرْأَةُ زَوْجًا وَأَمَّا، أو جدة، وَإِخْوَةُ مِنْ أَمِّ، وأَخَا مِنْ أَبٍ وَأُمِّ، فَلِلـزَّوْجِ النِّـضَفُ وَلِـلَاُمِ السُّدُسُ ولولـد الْأُمْ الثَّلُـثُ وَلَا شَـيء^{َ (3)} لِلْإِخْـوَةِ لِـلْأَبِ وَالْأُمْ⁽⁴⁾.

في الحسامي: رهذا قول أبي بكر الصديق ويه أخذ أبو حنيفة وأصحابه ويشف وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه ويشف وقال عثمان ويشف يسترك أولاد الأب والأم مع أولاد الأم في الثلث كأنهم أولاد أم واحدة سواء فيه الذكر والأنثى، وبه أخذ مالك (5) والشافعي (6) رحمها الله، وكان عمر وشف يقول ألا كما قال أبو بكر الصديق وشف، ثم رجع إلى قول عثمان وشف، وكان سبب رجوعه انه سأل عن هذه المسألة فأجاب كما هو مذهبه؛ فقام واحدة من أولاد الأب والأم فقال: يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارًا ألسنا من أم واحدة [والأب لا يزيدنا إلا قربًا؛ فأطرق عمر وشف رأسه (8) مليا، ثم رفع رأسه نقال: صدقوا هم بنر أم واحدة، فشركهم في الثلث فسميت.

⁽¹⁾ السجارندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص5 - 6 - 7.

^{(2) [}نترك] ساقطة من (أ).

^{(3) [}والأنثي] من (أ). ا

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

⁽⁵⁾ ينظر: الحطاب الرعيني، شمس الذين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المالكي (2003)، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، (تحقيق: زكريا عميرات)، طبعة خاصة، ج8، ص 591، دار عالم الكتب.

⁽⁶⁾ ينظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، مصدر سابق، ج2، ص30.

^{(7) [}يقول] ساقطة من (ب).

^{(8) [}رأسه] ساقطة من (ب).

هذه المسألة مشركة وحمارية لتشريك عمر هيك وحمارية لقول القائل(أ).

في الزاد: رقال الشافعي رحمه الله: الثلث لولد الأم يشركهم فيه ولد الأب والأم فيكون بينهم بالسوية (م) والمصحبح قولنا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (ما أبقت الفرائض فلأول عصبة ذكر) (ق) ولم يبق شيء (4).

في التهذيب: فقيل لعمر شخص قد حكمت فيها العام الماضي بخلاف هذا، قال: ذلك على ما قضينا [وهذه على ما قضينا]⁽⁵⁾، فاستدل الفقهاء به على أن الحاكم إذا حكم باجتهاده؛ ثم تغير رأيه فحكمه الآخر لا ينقض حكم الأول.

[قسمة المنبرية]

المسائل الملقبة (6) خمسة: احدها هذه، والثانية المنبرية: بنتان وأبوان وزوجة للبنتين الثلثان وللأبوين السدس وللزوجة الثمن أصلها من أربعة وعشرين عالت بثمنها إلى سبعة وعشرين وإنما سميت منبرية لأن عليا هيئك سأل عنها وهو على المنبر فأجاب على الفور نقال صار ثمنها تسعا⁽⁷⁾.

[قسمة الأكدرية]

والثالثة: الأكدرية: في الطحاري: وهي أن المرأة إذا ماتت وتركت زرجها وأشا وجذًا وأختا لأب وأم أو لأب، أصل المسألة من سنة للزوج النصف ثلاثة، وللأم الثلث

 ⁽¹⁾ ينظر: ابن الشحنة، نسان الحكام، مصدر سابق، ص426؛ وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص560.

⁽²⁾ ينظر: الشيرازي، المهلب في فقه الإمام الشافعي، مصدر سابق، ج2، ص30.

⁽³⁾ مين تخريجه.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل396.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}الملتقبة] من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج28، ص76؛ والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج1، ص312.

سهمان، وللجد السدس، وذلك سهم، ولم يبق هناك شيء للاخت، ولا وجه بأن تشارك مع الجد في السدس لأنه ينقص نصيب الجد من السدس.

ومذهب زيد بن ثابت على لا ينتقص نصيب الجد من السدس ولا وجه أيضا بأن تترك الأخت ولا يعطى لها شيئا لأنها صاحبة فرض هاهنا، فلا بد من أن نوفر لها حقًا، فزيد بن ثابت على أضطر أن يعول الحساب ويزاد عليه قدر نصيب الأخت، والأخت هاهنا صاحبة فرض ونصيبها نصف المال ثلاثة أسهم فيزاد ثلاثة أثا على ستة فيصير كله تسعة أسهم فيضم نصيب الأخت إلى نصيب الجد فيكون بينهما للذكر مثل مثل حظ الأنثيين، ونصيب الأخت هاهنا ثلاثة ونصيب الجد سهم بينهما على ثلاثة لا يستقم فاضرب ثلاثة في تسعة فيكون سبعة وعشرين، فمنها تخرج المسألة كان للزوج ثلاثة مضروب فيكون ستة ذهب من المال مضروب فيكون تسعة وللأم سهمان مضروبان في ثلاثة فيكون ستة ذهب من المال خمسة عشر وبقي هناك اثنا عشر فيقسم بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين خمسة عشر وبقي هناك اثنا عشر فيقسم بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين على زيد على أنها تكدر على أنها تكدر على زيد على أنها الكارية وهنا إنما سمبت أكدرية لأن المرأة التي ماتت وتركت زوجا وأما وجدا وأحا وأختا كانت اكدرية فسميت بهارد.

[قسمة العثمانية]

والرابعة العثمانية: في التهذيب: أخت وأم وجد، سئل عنها عثمان الشخيف فقال: يقسم (4) بينهم أثلاثا لكل واحد ثلث (5).

في الناصحي: مسألة الخرقاء: وهو أن يترك أمَّا وأختًا وجدًّا: فعلى قول أبي بكر

^{(1) [}هناك] ساقطة من (ب).

⁽أيلانة] سانطة من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابن، ج4، ص101 - 102؛ والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص103.

^{(4) [}يفسم] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص190 وابن الشحنة، لهمان الحكام، مصدر سابق، ص426 مابق، ص426.

وابن عباس مُتِنفِ للأم الثلث والباقي للجد وتسقط الأخت.

وقال زيد ﴿ عَلَيْكَ : للأم الثلث والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين.

وقال ابن مسعود هجئت: للأخت النصف والباقي بين الجد والأم نصفان فعلى هذه الرواية هذا من مربعاته وفي رواية عنه للأم السدس والباقي للجد.

وقال عثمان شك المال بينهم أثلاثا.

وقال عمر بين : للأخت النصف وللأم ثلث ما يقي أو السدس كلاهما واحد والباقي للجد⁽¹⁾. وسمي هذه المسألة الخرقاء، وتسمى العثمانية، وتسمى المثلثة، والمربعة، والمخمسة، والمسدسة، والمسبعة، وسميت الخرقاء لأن الأقوال خرقتها، وسميت العثمانية لأنه لا يعرف لعثمان قول في المجد غير هذا، ويسمى المثلثة لأن عثمان في المجد غير هذا، ويسمى المثلثة لأن عثمان في المربعة لأنه روى عن ابن مسعود والمنان وايتان (2).

[قسمة الحمزية]

والخامسة الحمزية: في التهذيب: وهي ثلاث أخوات متفرقات وثلاث جدات متحاذيات وجد هو أب الأب، تحجب أم أب الأم بأبي الأب، وتحجب الأخت من الأم أيضا اتفاقًا، والأخت من الأب تدخل في المقاسمة وتخرج بغير شيء على الخلاف، وتخرج المسألة من اثني عشر بعد القطع وإنما سميت حمزية لأن حمزة بن حبيب⁽⁶⁾ كان يمتحن بها الفرضين⁽⁴⁾.

^{(1) [}للجدة] من (ب).

⁽²⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص190، والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص128. وإنما سميت بهذه المسميات لأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين اختلفوا فيها على خمسة من الصحابة وسنة وسبعة.

 ⁽³⁾ هو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات أبو عمارة التميمي احد السبعة من القراء، وفي الطبقة الرابعة من الكوفيين، توفي سنة 158ه، من تصانيفه كتاب القرائض وكتاب القراءة، البابائي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص336.

 ⁽⁴⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص128 وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق،
 ج8، ص560.

في الناصحي: مسألة الحمزية: وهو أن يترك جدًا وثلاث أخوات متفرقات، وثلاث جدات متحاذيات، فعلى قول أبي بكر وشخ للجدتين متحاذيتين وهما أم الأب وأم أم الأم السدس والباقي للجدائ، وتسقط الأخوات أصلاً، وقال على وشخ: للجدتين السدس، [وللاخت من الأب والأم النصف، وللاخت من الأم السدس والباقي للجداث، وقال زيد وقت للجدتين السدس] (6)، وما بقي بين الجد والأخت من الأب والأم والأم والأخت من الأب إما في يدها والأخت من الأب للذكر مثل حظ الأنبين، ثم ترد الأخت من الأب إما في يدها إلى الأخت من الأب إما تكملة حقها وهو النصف، ومع ذلك لم يكمل، وقال ابن مسعود وشخ للجدات ثلث السدس، وللاخت من الأب والأم النصف أق وللاخت من الأب [أ/ 627] السدس، والباقي للجد، وإنما سميت هذه المسألة حمزية لأنه سئل من الأب [أ/ 627] السدس، والباقي للجد، وإنما سميت هذه المسألة حمزية لأنه سئل حمزة الزبات عنها وأفني فيها بهذه الأقاويل.

[باب الرّدّ]

قوله (7)؛ وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرْضِ ذَوِي السِّهَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ

^{(1) [}للجد] سانط من (ب).

^{(2) [}للجدة] من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعتوفتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(3) [}النصف] ساقطة من (ج).

⁽⁶⁾ ولصاحب الاختيار تفصيل لأقوال الصحابة رضوان الله عليهم أيسر للقارئ الخصه بما يلي:

^{*} قال أبو بكر رابن عباس رضي الله تعالى عنهما: للجدات السدس والباقي للجد.

وقال علي رضي الله تعالى عنه: للاخت من الأبوين النصف، ومن الأب السدس، وللجدات السدس، وللجد السدس، وهو قول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أيضًا.

[•] وقال زيد رضي الله تعالى عنه: للجدات السدس والباقي بين الجد والأخت لأبوين والأخت لأب، ثم ترد الأخت من الأب ما أخذت من الأبوين.

الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص128.

^{(7) [}قوله] ساقطة من (ب).

مِهَامِهِمْ إِلَّا⁽¹⁾ على (2) الزُوجَنِنِ (ق⁽¹⁾)، فإنه لا يرد عليهما لأن العصبة يستحقون بالقرب، وهـ ولاء أقـارب إلا الـزوجين، في الحسامي، وهـ وا قـول عمر وعلـي (5) وتشخذ وبـ اخذ أصحابنا وقال عثمان وقال ويد بن اخذ أصحابنا وقال عثمان وقال ويد بن ثابت وقال أي بيت المال، وبه أخذ الأوزاعي ومالك (6) والشافعي (7) رحمهم الله (8).

في الزاد: والصحيح قولنا؛ لأن البنت تنسب إلى الميت [بالولادة] (9) فجاز أن تستحق جميع الميراث بالقرابة كالابن بخلاف النزوج والزوجة لانعدام سبب الاستحقاق في حقهما وهو القرابة (10).

^{(1) [}الا] ساقطة من (ب).

^{(2) [}على] ساقطة من (ج).

^{(3) [}الرجهين] من (ب).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدرري، مصدر سابق، ص246.

^{(5) [}علي] ساقط من (ج).

⁽⁶⁾ قال ابن رشد: (اختلف العلماء في رد ما بقي من مال الورثة على ذري القرائض إذا بقيت من المال فضلة لم تستوفها القرائض ولم يكن هناك من يعصب، فكان زيد لا يقول بالرد ويجعل الفاضل في بيت المال، وبه قال مالك، والشافعي، وقال جل الصحابة بالرد على ذوي القروض ما عدا الزرج والزوجة، وإن كانوا اختلفوا في كيفية ذلك، وبه قال فقهاء العراق من الكوفيين، والبصريين، وأجمع هؤلاء الفقهاء على أن الرد يكون لهم بقدر سهامهم، فمن كان له نصف أخذ النصف مما يقي، وهكذا في جزء جزء، وعمدتهم أن قرابة الدين والنسب أولى من قرابة الدين نقط: أي أن هؤلاء اجتمع لهم سيان وللمسلمين سبب واحد). ابن وشد الخفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن وشد المالكي القرطبي (ت595هـ) (2004)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج2، ص286، دار الحديث، القاهرة.

⁽⁷⁾ الجمل، حاشية الجمل، مصدر سابق، ج4، ص86.

⁽⁸⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص307.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [بالورثة] من جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل397.

[باب الولاء]

في الذخيرة: في كتاب الولاء، وإذا مات المعتق ولم يترك إلا بنت المعتق فلا شيء لبنت المعتق في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله، وميراث المعتق لبيت المال، وبعض مشايخنا رحمهم الله كان يفتون في هذه المسألة بدفع المال إلى ابنة المعتق لا بطريق الإرث بل لأنها أقرب إلى الميت في بيت المال، ألا ترى أنها لو كانت ذكرا تستحق المال كيف وأنه لبس في زماننا بيت المال، وإنما كان بيت المال في زمن الصحابة والتابعين في أجمعين، ولو صرف ذلك إلى سلطان الوقت والقاضي فالظاهر أنهم لا يصرفون إلى مصارفه، وهكذا كان يفتي القاضي الإمام أبو بكر الزرنجري (1)، والقاضي الإمام صدر الإسلام (2).

وذكر القاضي الإمام عبد الواحد الشهيد⁽³⁾ رحمهم الله في فرائضه؛ أن الفاضل عن سهام الزوج والزوجة لا يوضع في بيت المال اليوم وأشار إلى المعنى الذي قلنا بل يدفع إليهما لأنهما أقرب إلى الميت من غيرها من جهة النسب⁽⁴⁾ فكان الصرف إليهما أولى، قال رحمه الله وكذا الابن والابنة من الرضاع إذا لم يكن للميت من غيرها يصرف ماله إليهما⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ هو: بكر بن محمد بن علي بن الفضل بن الحسن الانصاري شمس الائمة أبو الفضل الزرنجري الحنفي (زرنجر من قرى بخارى)؛ ولد سنة،427هـ، وتوفي سنة 512هـ، له أمالي في الحديث وغير ذلك. الباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص234.

⁽²⁾ هو: صدر الإسلام أبو اليسر محمد بن محمد بن حسين البزدوي، توفي في نصف صفر سنة 515هـ الفرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج2، ص62.

⁽³⁾ هو الإمام عبد الواحد الشيائي كان من كبار فقها، ما رراء النهر ركان يرجع إليه في أكثر الوقائع والنوازل، ويلقب بالشهيد. اللكنوي، الفوائد البهية، مصدر سابق، ص113 والقرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص334.

^{(4) [}السب] من (ا، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن ماز،، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج4، ص389؛ والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج5، ص178.

م(1)، الأصل في تخرج مسائل الرد إذا كانت الورثة جميعا(2) ممن يرد عليهم أن تطرح السهم الزائد وتقسم الباقي على قدر سهامهم.

مثاله: مات عن أم وبنت للأم سهم من ستة وللبنت ثلاثة فاطرح الزائد واقسم المال على أربعة فإن كان في الورثة من لا يرد عليه أعطه فرضه من أقل حساب يخرج منه فريضه؛ ثم انظر إلى الباقي إن كان يستقيم عليهم اقسم بينهم، وإن كان لا يستقيم عليهم فاطلب حسابا يقسم عليهم؛ واجعل كأنه ليس⁽³⁾ في الورثة سواهم؛ ثم أضربه في المسألة الأولى فما اجتمع منه (4) يخرج المسألة.

مثاله: تركت زوجا وبنتًا وأمّا⁽⁵⁾ فللزوج الربع، أصل المسألة من أربعة للزوج سهم بقي ثلاثة بين الأم والبنت لا يستقيم على أربعة وهي نصيبها فاضرب مخرج الرد وهو أربعة في أصل الفريضة وهو أربعة [يصير ذلك ستة عشر للزوج [سهم في]⁽⁶⁾ أربعة]⁽⁷⁾ والباقي اثني عشر على أربعة للأم ثلاثة وللبنت تسعة (8).

[توريث القاتل]

في الزاد: وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنَ الْمَقْتُولِ⁽⁹⁾، وقد بينا هذا فيما قبل على طريق الأجمال فنبين الآن على وجه التفصيل: [أما قتل العمد فيحرم به الميراث بالإجماع، وقتل الخطأ كذلك]، وأما الصبي والمجنون فقتلهما لا يحرم الميراث عندنا، خلافا للشافعي رحمه الله لأن الحرمان إنما يثبت على وجه العقوبة (10)، ومن لا يرث من الكفار

^{(1) [}الميم] ساقطة من (ج).

^{(2) [}جميعا] ساقطة من (ب).

^{(3) [}ليس] ساقطة من (ب).

^{- (4) [}ت:] ساقطة من (ب، ج).

^{(5) [}رابنا] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ التسفي، المناقع، مصدر سابق، ل203.

⁽⁹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص246.

⁽¹⁰⁾ النوري، المجموع، مصدر سابق، ج16، ص61.

. والعبيد والقاتلين هل يحجبون أم لا؟ قال علي وزيد عن الا يحجبون وهو قول عامة الفقهاء [...] (أ) [وقال ابن مسعود عن يحجبون] (2) ولا يسقطون والأصح هو الأول لأنه من لا يؤثر في الإسقاط لا يوثر في الحجب عن بعض الفرض كالأجنبي (3).

[الإرث بإختلاف الدين]

قوله: وَمَالُ الْمُرْتَدِ لِوَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ رِدْتِهِ فَيَ أَلَى وَال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: كلاهما إرث، وقال الشافعي رحمه الله كلاهما في الأنه لا يتصور انه يرثه المسلمون أن لقوله على: (لا يرث مسلم من كافر) أن ولهما أن الورثة اقرب من عامة المسلمين، ولأبي حنيفة على أنه أمكن توريث المسلمين منه من كسب الإسلام فيجعل هالكا في آخر جزء من الإسلام ولا كذلك في كسب الردة (7).

في الكبرى: وبه يفتى ليكون توريث المسلم من المسلم (8).

في السراجية: حكم الأسير كحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه، فإذا فارق دينه ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المرتد، وإن لم يعلم بردنه ولا حياته ولا موته فحكمه حكم (9) المفقود (10).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [الفرضي كالأجنبي] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل397.

⁽⁴⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247. 🤄

⁽ة) ينظر: المارردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج13، ص22.

⁽⁶⁾ سبل تخريجه.

⁽⁷⁾ ينظر: الطحاوي، مختصر اختلاف العلماء، مصدر سابق، ج4، ص 441 والزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص 277.

⁽⁸⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق: ج4، ص147؛ والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص277.

^{(9) [}حكم] ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ السجارندي: السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص25.

[الاشتباه في التوارث]

قوله: وَإِذَا غَرِقَ جَمَاعَةُ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِمْ حَاثِطٌ وَلَمْ يُعْلَمْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَوْلاً فَمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ⁽¹⁾ لِلاَّحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ ⁽²⁾، ولا يورث بعض الهلكى من بعض لأنه لم يعلم تاريخ موتهم فكأنهم ماتوا معا⁽³⁾.

م، والدليل عليه أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لم يفرقوا بين أهل الردة وبين نسائهم لما لم يعلموا التاريخ ما بين ردتهم وحكموا بوقوع ذلك [منهم](4) معًا(5).

في الطحاوي: كالأب والابن إذا ماتا ولا يدري أيهما مات أولاً، فإنه لا برث أحدهما من صاحبه، ولكن ميراث كل واحد منها لورثته الأحياء، مال⁶⁰ الأب لورثة الأب غير الابن، وجعل كان لم يكن ابن، ومال الابن لورثة الابن دون الأب، وجعل كان لم يكن ابن، ومال الابن لورثة الابن دون الأب، وجعل كان لم يكن له أب⁷⁰.

[توارث المجوس]

قوله: وَإِذَا الْجُتَمَعَ فِي الْمُجُوسِيِ قَرَابَتَانِ، لَوْ تَفَرَقَتَ فِي شَخْصَيْنِ وَرِثَ أَحَدُهُما مَع الآخرِ، ورَث بِهِمَا⁽⁸⁾، بالنصوص⁽⁹⁾.

^{(1) [}منهم] ساقط من (ب، ج).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽³⁾ ينظر: السغدي، النتف في الغتارى، مصدر سابق، ج2، ص856، والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج4، ص118.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل203.

^{(6) [}قال] من (h).

⁽⁷⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص27 - 28 - 29.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽⁹⁾ صورته:

مجوسي نزوج أمه فولدت له بننا؛ ثم مات عن أم هي زوجته وعن بنت هي اخته لأمه فلا ترث
 الأم بالزوجية ولا ابنته بالأختية، لأن الأخت للأم لا ترث مع الابنة، ولكن للأم السدس باعتبار الأمومية، وللابنة النصف، والباقي للعصية.

في الزاد: وهو قول عمر وعلي وعبد الله بن مسعود هيئه، وعن زيد هيئه انه ورثهم بأحد قرابتهم، وبه قال (1) مالك (2) والشافعي (5) مينين، والصحيح قولنا؛ لأنه اجتمع فيه معنيان لو تفرقا في شخصين ورث كل واحد منهما مع الآخر فيرث بهما كابن عم هو الأخ لأم (4).

• مجرسي نزوج بنته فولدت له ابنين فمات المجرسي، ثم مانت إحدى الابنين فإنها مانت عن أم هي أخت لأب وعن أخت لأب وأم، فللأم السدس بالأمومية، وللأخت للأب والأم النصف، وللأم السدس بالأختية للاب الذي وجدت في الأم لاستحقاق السدس بها صار ذلك كالموجود في شخص آخر كأنها تركت الأختين وهما يحجبان الأم من الثلث إلى السدس.

ينظر: الزييدي، الجوهرة النيرة: مصدر سابق، ج2، ص307.

(1) [أخذ] من (ب).

- (2) إن كان السيان غير جائزين كأنكحة المجوس ورث بأقراهما وسقط الأضعف كالأم تكون أختا وقال أبو حنيفة وابن حنيل يرث بهما. وإذا اجتمع سببا فرض مقدر ورث بأقواهما انفق في المسلمين أو في المجوس كأم أو البنت تكون أختا ورث بهما، فأما نحو ابن العم يكون أخا لأم فليس من ذلك. والقياس على الأخت للاب والأم فإن أخت الأب لها فرض وأخت الأمومة لها قرض وليس لها (لا النصف، ينظر: ابن جزي، القوانين الفقهية، مصدر سابق، ج1، ص1254 وابن الحاجب، جمال الذين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المشهور الكردي المالكي، جامع الأمهات، ج1، ص552، المكتبة الشاملة؛ والقرافي، شهاب الذين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (1994)، الملخيرة، (تحقيق: محمد حجي)، ج13، ص65، دار الغرب، بيروت.
- (3) قال الأنصاري: (لو اجتمع في شخص قرابنان منع الشرع من مباشرة سبب اجتماعهما كنكاح المجوس لاستباحتهم نكاح المحارم والوطء بالشبهة، ورث بأقواهما لأنهما قرابتان يورث بكل منهما منفردتين فيورث بأقواهما مجتمعتين لأبهما كالأخت للأبوين ترث بأقوى القرابتين لا بهماء أي لا ترث النصف بأختية الأب والسدس بأختية الأم. وتعرف القوة بالحجب بأن تحجب إحداهما الأخرى أو لا تحجب أصلا، فالأولى: كبنت هي أخت لأم كان يطأ مجوسي أمه فتلد بتنا ترث بالبنوة لا بالأخوة لأنها حاجبة للإخوة. والثاني: كأم هي أخت كأن يطأ مجوسي بنته فتلد بتنا ترث بالأمومة لا بالأخوة نرث لأنها تحجب غيرها ولا تحجب بغيرها). ينظر: الأنصاري، أسنى المطالب في شرح ووض الطالب، مصدر سابق، ج3، ص20.

(4) الإسبيجابي، زاد الفقها،، مصدر سابق، ل397 - 398.

م⁽¹⁾، قرله: وإذا المجتمع في المُممُوسِي قَرَائِمَانِ⁽²⁾، لَز تَفَرُقَتَ فِي شَخْصَيْنِ وَرِثُ احدُهُما مع الآخرِ⁽⁶⁾، إلى هاهنا صورة المسألة؛ [وقوله: ورَث بهما؛ جواب المسألة]⁽⁴⁾، وتفسير هذا: تزوج مجوسي بنته أق فولدت له أف بنتاأت ثم مات المجوسي عن بنتين إحداهما بنت بنته وعن ابن عم لأب وأم أو لأب⁽⁸⁾ فالثلثان للبنتين والباقي للعصبة فلو مانت بعد ذلك بنته التي هي بنت بنته أف فقد تركت [1/ 628] أما هي أختها أثا والنصف لكونها أختا والسدس الباقي للعصبة ولو تركت بنتا والمسألة بحالها فللأم السدس وللبنت النصف والباقي للأم باعتبار كونها عصبة مع البنت إذ هي أخت المتوفاة أ⁽¹⁾ ولا شيء لابن العم⁽¹²⁾.

قوله: وَلَا يَرِثُ الْمَجُوسِيُّ بِالْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ الْتِي يَسْتَحِلُونَهَا فِي دِينِهِمُ (13)، لأنها اطلة عندنا.

في الطحاري: الأصل في هذا أن المجوسي يرث بالزوجية إن كان النكاح بينهما، وإن لم يكن جائزًا، فإنهما لا يتوارثان بالزوجية، ومعرفة الجائز من الفاسد؛ أن كل⁽¹⁴⁾ نكاح لو أسلما عليه يتركان على ذلك فذلك نكاح جائز، وكل نكاح لو أسلما لا يتركان

^{(1) [}الميم] ساقط من (أ).

^{(2) [}قرابة] من (ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ، ب).

^{(5) [}بنت] من (أ).

^{(6) [4]} ساقطة من (أ).

^{(7) [}ابنة] من (أ).

^{(8) [}أر لأب] ساقط من (أ).

^{(9) [}بنت] من (أ).

^{(10) [}أختها] ساقطة من (ب).

^{(11) [}المستوفاة] من (أ).

⁽¹²⁾ التعفى؛ المناقع، مصدر سابق، ل204.

⁽¹³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

^{(14) [}في] من (ب، ج).

على ذلك فذلك نكاح فاسد، ومن كان (1) يدلي بسبين: وأحدهما لا يحجب الآخر فإنه يرث بالسبين جميعًا، وإن كان أحدهما يحجب الآخر فيرث بالحاجب ولا يرث بالمحجوب، فإذا عرفنا هذا فنقول:

لو أن مجوسيًا مات وترك امرأة وهي أمه التي ولدته (2) وهي اخته لأبيه؛ كما إذا تزوج ابنته فولدت أبناء منه فتزوج هذا أمه وهي اخته لأبيه؛ فإن هذا النكاح فاسد لا ترث بالزوجية، وترث ثلث المال لأنها أمه، وترث نصف المال لأنها أخته لأبيه، وترث بالسبين جميعًا إن بالسبين جميعًا، لأن أحدهما لا يحجب الآخر، والباقي يرد عليهما بالسبين جميعًا إن لم يكن له عصبة، ولمو أنه ترك امرأة هي ابنته وهي اخته لأمه؛ كما إذا (5) تزوج المجوسي أمه فولدت بنتًا فهذه ابنته له وهي أخته أيضًا لأمه؛ ثم مات المجوسي فإن لها نصف المال لأنها ابنته ولا ترث بالأختية (4)؛ لأنها أخته من قبل الأم، لأن الأخت من قبل الأم لا ترث مع الولد الصلب (7×6).

[مسالة]

في الكبرى: مسلم ونصراني استأجرا ظنرًا واحدًا⁽⁸⁾ لولديهما فكبرا فلا يعرف ولد النصراني من ولد المسلم فالولدان مسلمان ترجيحا⁽⁹⁾ للإسلام [احتياطًا، ولقوله عليه الصلاة والسلام: (الإسلام)⁽¹⁰⁾ يعلن ولا.....

 ⁽أ) إكان] سائط من (أ).

^{(2) [}وارثه] من (أ).

⁽أ) إذا ساقطة من (أ).

⁽⁴⁾ إيالاجنية] من (أ)

⁽ō) [الاختية] من (ب).

^{(6) [}الصلبي] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص110؛ والطحاري، مختصر الختلاف العلماء، مصدر سابق، ج4، ص448 والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص307.

^{(8) [}راحداً سانطة من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) [رجيحاً] من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (أ).

يعلى عليه (1) (2)، لكنهما لا يرثان من أبويهما، لأن المال لا يستحق بالشك، وكذا لو كان للرجل ابن ولمملوكه ابن أيضا فدفعاهما إلى ظئر واحدة فكبرا ولم يعرف ابن المولى من ابن العبد فالولدان (1) حران ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته، لأن الحرية تطرأ على الملك والملك لا يطرأ على الحرية فترجح جانب الحرية.

ولهذا إنما وجب السعي لما ذكرنا لأنا أثبتنا العنق في ولد مملوك له بدون الإعتاق لمكان الضرورة ولا ضرورة إلى العنق مجانًا فيجب البدل دفعًا للضرر من الجانبين بقدر الإمكان، ويقضي عليهما، لأنه لا يعلم من وجب عليه بعينه فيجب عليهما ولا يرثان شيئًا لما ذكرنا قبل هذا، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: هذا إذا لم يصطلحا أما إذا اصطلحا فيما بينهما فلهما أن يأخذا الميراث لأن الحق لهما لا يعدوهما وهكذا الجواب في ولد المسلم مع ولد النصراني وبه يفتي (4).

[باب الكفار]

في الناصحي: باب الكفر؛ الكفار يتوارثون بعضهم بما يتوارثون به (ق) أهل الإسلام من نسب وقرابة، ويجوز لهم انكحة لا يجوز مثلها في الإسلام، ولا توارث بينهم بسبب النكاح؛ إلا بسببين اثنين: قال أبو حنيفة هيئت النكاح في العدة والنكاح بغير شهود (6)، والكفر كله ملة واحدة، ويرث (7) بعضهم

^{(1) [}عليه] سالط من (أ، ج).

 ⁽²⁾ أخرجه البيهةي في سننه، عن عائذ بن عمرو، رقم الحديث: 11935، باب ذكر بعض من صار
 مسلمًا بإسلام أبويه أو أحدهما من أولاد الصحابة ﴿ عَلَيْهِ . البيهةي، سنن البيهةي الكبرى، مصدر
 سابق، ج6، ص204.

^{(3) [}فالوالدان] من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: ابن نجيم؛ البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص573.

^{(5) [4]} ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ أي: يترارثون فيه.

⁽٦) [ويرث] سانطة من (أ).

. بعضًا، وإن اختلفت مللهم⁽¹⁾، إلا الذمي والحربي سواء كان الحربي في دار الحرب أو دخل علينا بأمان.

مجوسي مات وترك خمسة بنين أو أكثر كل واحد منهم على طريق آخر فالمال بينهم بالسوية، وأهل الحرب يرث بعضهم بعضًا إن كانوا من أهل دار واحدة وإن اختلفت مللهم، وإن كانوا من أهل دارين فلا توارث بينهم، وإن اتفقت مللهم، واختلاف الدارين أن يكون لكل دار ملك على حدة ويرى كل واحد منهما قتال صاحبه، ولا يرث المسلم من الكافر، [ولا الكافر]⁽²⁾ من المسلم⁽³⁾.

فصل: مسلم مات وترك أبوين وامرأتين إحداهما مسلمة والأخرى يهودية، فللمرأة التي هي⁽⁴⁾ مسلمة الربع وللأم ثلث ما يبقى والباقي للأب. وإن مات ذمي ولا وارث له فماله لبيت المال، وإذا احتكم إلينا أهل الكفر في قسمة المال قسمنا ذلك بينهم على حكمنا دون حكمهم، وإن قدم الحربي إلينا بأمان فمات بعث ماله إلى وارثه في دار الحرب.

فصل: في ميراث المجوسي ويتفق لهم قرابة لا يجوز مثلها في دار⁽⁶⁾ الإسلام، وإذا حصل ذلك يرث من جهتين إلا أن إحداهما تحجب الأخرى إذا نزوج بذوات محارمه فإنها ترث بالقرابة دون النكاح مثاله: مجوسي تزوج بابنته فولدت له بنتين؛ فمات الزوج فإنها لا ترثه بالنكاح ولها ولابنتيها ألا الثلثان لأنهن بنات الميت، فإن ماتت إحدى البنتين الصغيرتين بعده فللأخت من الأب والأم النصف، وللأخت من الأب وهي أمها السدس تكملة الثلثين، وللأم سدس آخر بالأمومية، وإنما حُجبت الأم من الثلث إلى السدس لأنهما أختان؛ إحداهما هي وهي أمها، والثاني ابنتها وإنها حجبت

^{(1) [}ملكهم] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (h).

⁽³⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص571 - 572.

^{(4) [}هي] ساقطة من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج2، ص574.

^{(6) [}دار] ساقطة من (أ. ج).

^{(7) [}يتها] من (ج).

بنفسها وبنتها^{(ا}

[ميراث ولد الزبا والملاعنة]

قوله: وَعَصَبَةُ وَلَدِ الرِّنَا وَوَلَدِ الْمُلَاعَنَةِ مَولَى أُمهِما (٢٥٥٦)، لأن النسب لا يثبت من الأب، [والحق بالأم فهو ولد أم ليس له نسب من قبل الأب] (٩٠)، قال عليه الصلاة والسلام: (الولد للفراش وللعاهر الحجر) (١٥)، وأبطل نسب ولد الملاعنة من الأب (١١).

⁽¹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص37.

^{(2) [}أمعً] من (أ).

^{(3) [}فإنه] من (ب).

^{(4) [}لابته] من (أ. ج).

^{(5) [}السدس] ساقطة من (أ)، [الثلث] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص36 - 37.

ر7) [أمها] من (h).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ، ب).

⁽¹⁰⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة، رقم الحديث: 6432، باب للعاهر الخجّرُ. البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص2499.

⁽¹¹⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص308. قال أبو جعفر الطحاوي: (فإن كانت أمه مولاة لقوم ولاء عناقة كان ما بقي لمواليها، وإن لم يكن كذلك كان ما بقي ردًا على

في الطحاوي: وللا الملاعنة هو الذي قطع نسبه من الأب وألحِق بالأم فهو ولد أم ليس له نسب من قبل الأب، فإذا مات ذلك الولد يكون ميرائه للأم وأولاد الأم الابن والابنة في ذلك سواء فيكون أخا وأختا من قبل الأم فللواحد السدس وللاثنين فصاعدا الثلث ذكورًا وإنائًا، وما بقي من ميراث الأم وميراث أولاد الأم يكون لعصبة الأم الأقرب فالأقرب، ولو كانت أمه مولاة لقوم (2) فالباقي يكون لموالي أمه، وإن لم يكن له عصبة فالباقي رد على الأم وأولاد الأم لما ذكرنا.

وكذلك هذا الحكم في ولد الزنا لأنه ليس له نسب من جهة الأب فميراته يكون للأم وأولاد الأم على ما ذكرنا في ولد الملاعنة؛ ثم الملاعن إذا اكذب نفسه وادعى الولد فإنه لا يخلو؛ إما أن يكون الولد حيًا أو ميتًا؛ فإن كان الولد حيًا فالقاضي يرد النسب إليه ويصير ابنًا له كما لو لم يوجد منه النفي، فإن كانت الأم حية كان لها أن تخاصم في حد القذف ويحد الملاعن وهو أبو الولد، وإن كانت الأم ميتة فليس للولد أن يخاصم الأب في قذف أمه كما لا يخاصم في قذف نفسه، إلا إذا كان للأم ولد آخر من زوج آخر فإنه يخاصم، فإن كان الولد ميتًا فلا يخلو؛ إما أن يكون (3) لذلك ولد آخر، أو لم يبق له ولد [فإن لم يبق له ولد] فلا يصح دعواء ويحد بقذف الأم لانه أقر بالقذف، وإن بقى له ولد ينظر:

فإن كان ولد الملاعنة ذكرًا فإنه يصح دعوا، سواء كان هذا الولد الذي بقي ذكرًا أو أنثى ويرد نسبه ونسب الميت إليه ويكون له الميراث بالأبوة ويحد لأجل لام، وإن كان

أمه وعلى إخوته لأمه على مقادير فرائضهم)؛ أي: يكون النيراث لموالي أمها وهو إخوتها وسائر عصبة أمها، وإن كانت معتقة يكون الميراث لمعتقها، ونحو ابن المعتق وأخوه وأبوه. أبو جعفر، مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ص149 وابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا المصري الحنفي (ت-879هـ) تصحيح مختصر القدوري، (تحقيق: عبد الله نزير أحمد مزي)، ط2، ص612، مؤسسة الريان، بيروت،

⁽أ) أولد] ساقط من (ب، ج).

^{(2) [}تقوم] من (ب).

^{(3) [}يكون] ساقطة من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

ولد الملاعنة أنثى سواء كان ولدها ذكرًا أو أنثى فاختلفوا فيه: قال أبو حنيفة هيئك: لا تقبل دعواه، وعندهما تقبل؛ ثم ولد الملاعنة بعد ما قطع نسبه جميع أحكام نسبه باقي من الأب سوى الميراث حتى إن شهادة الأب له لا تقبل وشهادته لأبيه لا تقبل ودفع الزكاة لأبيه لا يجوز، وإن كانت بنتًا فتزوجها أو كان ابنًا فزوج ابنته منه لا يجوز وغيرها من أحكام النسب(1).

[توقف الميراث بالحمل]

قوله: وَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ حَمْلاً وَقِفَ مَالُهُ حَتَّى تَضَعَ المَرَأَتُهُ [حملها] (2) فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ عَشِكَ (3) حتى يعرف ما تضع (4) واحدًا أم اثنين، أم ثلاثًا ذكرًا أو أنثى كيلا يفتقر فيه إلى فسخ القسمة وفيه روايات أخرى (5).

م، اعلم أن الحمل من جملة الورثة إذا علم وجوده في البطن عند موت المورث وانفصل حيًا وإنما يعلم وجوده في البطن إذا جاءت به لأقل من سنة أشهر منذ مات المورث، فإن جاءت به لأكثر من سنة أشهر فلا ميراث له إذا كان النكاح قائمًا بين الزوجين، وإن كانت معتدة فحينئذ إذا جاءت به لأقل من سنتين منذ وقعت الفرقة بموت أو طلاق فهو من جملة الورثة، وإنما شرطنا وجوده في البطن عند موت المورث لأن الوراثة خلافه والمعدوم لا يصلح لذلك⁶⁾.

فإن قيل: الخلافة لا تتحقق إلا باعتبار صفة الحياة وأنتم لا تعتبرون ذلك بل تقولون، وإن كان نطقة في الرحم عند الموت المورث انه من جملة الورثة، قلنا نعم

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽أ)،(أ)،

⁽⁵⁾ ينظر: الزبيدي، الجرهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص308.

⁽⁶⁾ التسفى، المنافع، مصدر سابق، ل204.

لأن النطقة في الرحم ما لم يسفك فهي معدة للحياة ليكون منها شخص حي فيعطى لها حكم الحياة باعتبار المال كما يعطى للبيض حكم الصيد في حق وجوب الجزاء على المُحرِم إذا كسره، [وإن لم يكن فيه معنى الصيد به]⁽¹⁾، فهكذا قلنا إن إعتاق ما في البطن صحيح، وكذا [الوصية به]⁽²⁾، الوصية له، ثم معنى قوله: وقف ماله، أي: لا يقسم بين الورثة حتى يولد فينظر أنه إن استحق أم لا.

وذكر في شرح أبي نصر إن طلب الورثة حقوقهم دفع إلى كل واحد منهم المتيقن عند أبي حنيفة عنيف قوله: وفيه روايات أخرى روى ابن المبارك عن أبي حنيفة عنيف أنه يوقف [للحمل] (4) ميراث أربعة بنين، وعن محمد رحمه الله أنه يوقف ميراث ابنين، وعن أبي يوسف رحمه الله ميراث ابن واحد، وهو الأصح، وعليه الفتوى كذا في المبسوط (5)(6).

في الزاد: والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله انه بوقف نصيب غلام اعتبارًا للعادة الغالبة (⁷⁾.

في السراجية: فصل في الحمل؛ أكثر مدة الحمل سنتان (⁸⁾ عند أبي حنيفة عنث، وعند الليث بن سعد رحمه الله أربع

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط عن جميع النسخ، وهو ما ألبته من كتاب المنافع.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽³⁾ هو: عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم المروزي شيخ خراسان عن سليمان التميمي وعاصم الأحول والربيع بن أنس، وأبوه تركي مولى ناجر وأمه خوارزمية، ولد سنة 18 هم، وتوفي بهيت 181ه، في رمضان، جمع الفقه والدب والشعر وكان فقيه زمانه وعلى خلق عالى وسخي العطاء. الدمشفي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة، مصدر سابق، ج1، ص59.

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب المنافع.

⁽⁵⁾ السرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج30، ص51.

⁽⁶⁾ النبقى، المناقع، مصدر سابق، ل204.

⁽⁷⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل398.

^{(8) [}ستان] سانطة من (ب).

سنين (1)، وعند الزهري رحمه الله سبع سنين، وأقلها سنة أشهر، ويوقف للحمل عند أبي حنيفة بخنك نصيب أربعة (2) بنين، أو أربع بنات أيها أكثر، ويعطى لبقية الورثة أقل الأنصباء (3)، وعند محمد رحمه الله يوقف نصيب ثلاثة بنين [أو ثلاث بنات أبهما أكثر] (4)، رواه [عنه] (5) الليث بن سعد، وفي رواية أخرى: نصيب ابنين، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رواه عنه هاشم، وروى الخصاف عن أبي يوسف رحمه الله [أنه يوقف] (6) نصيب ابن واحد [أو بنت واحدة] (7) وعليه الفترى، ويؤخذ الكفيل على قوله (8).

فإن كان الحمل من الميت وجاءت بالولد لتمام أكثر مدة الحمل أو أقل منها ولم تكن أقرب بانقضاء العدة يرث ويورث عنه، وإن جاءت بالولد لأكثر من أكثر أو مدة الحمل لا يرث، وإن كان من غيره وجاءت بالولد لستة أشهر [أو أقل منها يرث] (10)، وإن جاءت بالولد لأكثر من أقل (11) مدة الحمل لا يرث، فإن خرج أقل الولد ثم مات لا يرث، ولو خرج أكثر، ثم مات يرث، فإن خرج أكثر، مستقيما فالمعتبر صدره، يعني إذا خرج [الصدر كله يرث، وإن خرج] (21) منكوشا [أ/ 630] فالمعتبر مد ته.

⁽¹⁾ الشاقعي، الأم، مصدر سابق، ج5، ص227.

^{(2) [}أربعة] ساقطة من (أ، ب).

^{(3) [}انصبا] من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽⁸⁾ السجارندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص21.

^{(9) [}أكثر] ساقط من (ب).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽¹¹⁾ أقل ساقطة من (ب).

⁽¹²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

الأصل في تصحيح مسائل الحمل أن تصحح المسألة على تقديرين: على تقدير أن الحمل ذكر، وعلى تقدير أنه أنثى، ثم انظر بين [تصحيحي]⁽¹⁾ المسألتين فإن توافقا فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر، وإن تباينا فاضرب كل واحد منهما في جميع الآخر فإل تباينا فاضرب من كان له شيء من في جميع الآخر فالحاصل تصحيح المسألة، ثم (2) اضرب من كان له شيء من مسألة ذكورته في مسألة أنوثته أو في وفقها [ومن كان له شيء من أنوثته في مسألة ذكورته أو في وفقها إلى الختى، ثم انظر في الحاصلين من الضرب أيهما أقل يعطى لذلك الوارث، والفضل الذي بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث، فإذا ظهر الحمل فإن كان مستحقا لجميع الموقوف فيها ونعمت، وإن كان مستحقا للبعض فيأخذ ذلك والباقي مقسوم بين الورثة، فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفًا من نصيبه (4).

كما إذا ترك بنتا وأبوين وامرأة حاملا فالمسألة من أربعة وعشرين على تقدير أن الحمل ذكر، ومن سبعة وعشرين على تقدير أن الولد أنثى، فإذا ضرب وفق أحدهما في جميع الآخر صار مائتين وسئة عشر، إذ على تقدير ذكورته للمرأة سبعة وعشرون وللأبوين سئة وثلاثون، وعلى تقدير أنوثته للمرأة أربعة وعشرون ولكل واحد من الأبوين اثنان وثلاثون، فتعطى للمرأة أربعة وعشرون وتوقف من نصيبها ثلاثة أسهم ومن نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم، وتعطى للبنت ثلاثة عشر سهما؛ لأن الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند أبي حنيفة هيئك، وإذا كان البنون أربعة فصار ثلاثة عشر سهما وأربعة أتساع سهم من أربعة وعشرين مضروب في تسعة فصار ثلاثة عشر سهما وهي لها والباقي موقوف مائة وخمسة عشر سهما؛ فإن ولدت بنتا واحدة أو أكثر (أن إفجميع الموقوف للبنات، وإن ولدت ابنًا واحدًا أو أكثر) أفيعطى للمرأة

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ؛ وهو ما أثبته من كتاب السراجية.

^{(2) [}نم] سانطة من (أ).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وعو ما أثبته من كتاب السراجية.

⁽⁴⁾ السجاوندي، السراجية في العواريث، مصدر سابق، ص22.

^{(5) [}أر أكثر] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

والأبوين ما كان موقوفا من نصيبهم (1)، [فما بقي تضم إليه ثلاثة عشر وقسم بين الأولاد] (2).

في الناصحي: بناب ميراث الحمل: الحمل ينرث إذا علم وجوده عند موت المورث، وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة هيمنظ؛ أنه (4) قال: يوقف له (5) نصيب أربعة من الذكور لأنها أكثر ما تلدها المرأة.

وفي النوادر⁽⁶⁾، وقال ابن المبارك: يعجبني هذا القول لأني رأيت بني إسماعيل أربعة ولدوا في بطن واحد محمد وعلي وعمر، قال يحيى: أظن أن الرابع إسماعيل، وروى ابن هشام عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: يوقف نصيب ابنين، وهكذا قول محمد رحمه الله.

وقال الخصاف: عن أبي يوسف رحمه الله إنه قال: يوقف نصيب ولد واحد لأن هذا أكثر ما تلد المرأة، وإن كان مع الحمل من لا يرث معه لم يدفع إليه نصيبه حتى يظهر، وإن كان مع الحمل من لا يتغير فرضه دفع إليه فرضه، وإن كان من هو يتغير فرضه دفع إليه أقل النصيبين ويوقف الباقي⁽⁷⁾.

مثاله: رجل مات وترك أمّا حاملاً؛ فأما عند أبي حنيفة هينك يدفع إليها مدس المال وعند صاحبيه ثلث المال، وإن كان مع الحبل جدة دفع إليها فرضها لان فرضها لا يتغير، ثم ينظر إلى نفع الحمل إن كان نفعه في جعله ذكرًا يجعل ذكرًا وأن كان نفعه في جعله أنثى يجعل أنثى.

مثاله امرأة ماتت وتركت أمًّا وزوجها وامرأة حاملا من أبيها، فإنك تقف للحمل نصيب ابنتين ولا تقف نصيب ابنين، لأن الحمل لو كان ابنين فالمسألة تصح من ستة

⁽۱) [نصیه] بن (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص23.

^{(4) [}أنه] ساقطة من (أ).

^{(5) [}له] سانطة من (أ، ج).

⁽⁶⁾ وهي نوادر هشام.

⁽⁷⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص52.

. ولا تعول للزوج النصف وللأم السدس، والباقي فهو سهمان للابنين لأنهما أخوان لأب.

ولو كان الحمل بنتين فالمسألة تعول من سنة إلى ثمانية فنصيب البنتين منه الثلثان وهو أربعة أثمان المال لأنهما أختا الميت لأب فكان نصيبهما أكثر من نصيب الاخوين فتفقه.

فإن ولدت بنتين أخذنا جميع المال الموقوف [وهو أربعة أنمان المال](!).

وإن ولدت بنتًا فلها ثلاثة أثمان المال بقي سهم فترده على الأم لأنها تستحق الثلث هاهنا.

وإن ولدت ابنين فلهما الباقي وهما سهمان من سنة أسهم ويوقف المال للحمل سنتين، فإن ولدت بعدما مضى سنتان لم(2) يرث الولد شيئًا.

وإن مات رجل وأمه حامل من غير أبيه زوجها حي فكل ولد تأتي به الأم لأكثر من ستة أشهر فذلك الولد لا يرث إلا أن يقر ورثة الميت أنها كانت حاملا يوم مات الميت، وإن جاءت به بستة أشهر أو أقل فإنه يرث على أنه أخ الميت لأم أو أخته يوقف نصيبه (6).

باب الاستهلال

لا يرث المولود ولم يورث عنه ما لم يستهل، وإن تحرك في بطن أمه بعد موت المورث؛ ثم خرج ميتًا، ما خلا فصلا واحد نذكره في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

وإن استهل ورث، والاستهلال أن يوجد منه ما يدل على الحياة من صوت، أو بكاء، أو تحريك عضو، أو عطاس، وإن خرج أكثر الولد واستهل ثم خرج الباقي ميتا فإنه يرث ويورث عنه، وإن خرج أقله واستهل ثم خرج أكثره ميتًا لا يرث ولا يورث عنه.

⁽¹⁾ ما بين المعقونين ساقط من (أ).

^{(2) [}الا] من (ب).

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص53.

وإن مات رجل وخلف امرأة حاملاً وابنًا فولدت المرأة ابنًا وبنتًا فاستهل أحدهما ومات⁽¹⁾ ولا يدري أيهما استهل، فلو جعل المستهل ابنًا، فقد خلف المورث⁽²⁾ امرأة وابنين للمرأة الثمن والباقي بينهما، وتصح المسألة من ستة عشر للمرأة سهمان ولكل ابن سبعة أسهم، فمات المستهل عن سبعة أسهم ومسألته من ثلاثة لا تستقيم فتضرب ثلاثة في ستة عشر فبلغ ثمانية وأربعين للمرأة الثمن ستة ولكل ابن أحد وعشرون، فمات المستهل عن أحد وعشرون سهمًا (3) وخلف أمًّا وأخا للأم الثلث سبعة أسهم والباقي وهو أربعة عشر للأخ فقد حصل للام ثلاثة عشر وللأخ خمسة وثلاثون.

فإن كانت البنت مستهلة، للمرأة الثمن والباقي بين الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثين، وتصح المسألة من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة وللبنت سبعة وللابن أربعة عشر.

ومانت البنت عن سبعة أسهم وخلفت أمًّا وأخًا ومسألتها من ثلاثة، وسبعة على ثلاثة لا يستقيم فنضرب ثلاثة في أربعة وعشرين فتصير اثنين وسبعين للمرأة الثمن⁽⁴⁾ تسعة وللابن اثنان وأربعون وللبنت إحدى وعشرون.

فماتت [أ/ 631] البنت عن إحدى وعشرين سهمًا وخلفت أمًّا وأخَّا للأم الثلث سبعة وللأخ أربعة عشر فقد حصل للأم سنة عشر وللابن (ق) سنة وخمسون، وسنة عشر توافق السنة والخمسين بالثمن فيرد ذلك إلى ذلك الثمن فيكون ثمن السنة عشر سهمين وثمن السنة وخمسين سبعة أسهم فيصير جميع المال تسعة أسهم للام سهمان وللابن سبعة أسهم والتسعة (6) توافق الثمانية والأربعين بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في جميع الآخر فيصير مائة وأربعة وأربعين؛ ثم ضاعف؛ لأن هاهنا حالين: حال استهلال الابن،

را) [أر مات] من (أ).

^{(2) [}الموروث] ساقط من (أ).

^{(3) [}سهما] ساقطة من (ب).

^{(4) [}الثمن] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ الأخ هو المطلوب من المسألة. توضيح.

^{(6) [}والتسعة] ساقطة من (ب).

[وحال استهلال البنت] (١) فصار ماثنين وثمانية وثمانين فهذا جميع المال.

وإذا أردت أن تعرف كم نصيب كل واحد منهم فإنك تقول كانت للام التي هي امرأة في المسألة الأولى من التسعة سهمان والتسعة موافقة للثمانية والأربعين بالثلث، فيضرب هذين السهمين في ستة عشر فيصير اثنين وثلاثين، وكان لهما من الثمانية والأربعين ثلاثة عشر فتضربها [في ثلث التسعة فيصير]⁽²⁾ تسعة وثلاثين فجميع مالها احد وسبعين⁽³⁾، وكان للابن من التسعة سبعة⁽⁴⁾ فتضربه في ستة عشر فبلغ مائة واثني عشر، وكان له من الثمانية والأربعين خمسة وثلاثون تأخذه مضروبًا في ثلث التسعة أفيلغ مائة وخمسة فجميع ماله مائتين وسبعة عشر يقسم المال الموروث على مائتين ونبعة عشر يقسم المال الموروث على مائتين ونبعة عشر يقسم المال الموروث على مائتين ونبعة عشر يقسم المال الموروث على مائتين علمائنا رحمهم الله تعالى أجمعين⁽⁶⁾.

فصل في الجنين

وهو المستثنى من باب الاستهلال، إذا ضرب رجل بطن امرأة فألقت جنينًا ميتًا فعلى عاقلة الضارب الغرة يقسم ذلك على ورثة الجنين والغرة⁽⁷⁾ خمسمائة درهم، وإن لم يستبن بعض خلقه فليس فيه شيء⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}تسعين] من (ب).

^{(4) [}سبعة] ساقطة من (أ).

^{(5) [}التسعة] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص53 - 54؛ وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص573 - 574.

^{(7) [}والغرة] ساقطة من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج26، ص87 والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص325. قال ابن الشحنة: (الغرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدية، أو عبد أو فرس قيمته خمسمائة درهم ذكرا كان الجنين أو أنثى، وفي جنين المملوك نصف عشر قيمته إن كان ذكرا أو عشر قيمته إن كان ذكرا أو عشر قيمته إن كان أنثى، وهما في المقدار سواء من حيث الشرع لقيام قيمة كل

في النسفية: سأل عن صبي استهل في البطن وانفصل ميتًا، فقال: لا يعتبر هذا الاستهلال لأن بناء الأحكام على الظواهر فلا يثبت في حقه شيء من أحكام الأحياء (1).

[ميراث الجد مع الإخوة]

قوله: وَالْجَدُّ أَوْلَى بِالمِيراثِ مِن الْإِخْوَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله تعالى عنه (2)، لأنه قائم مقام الأب في الولاية في المال والنفس ودعوة ولد الجارية وغيره فكذا في الإرث.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ (5) رحمهما الله: يُقَاسِمُهُمْ إِلَّا أَنْ تُنْقِصَهُ الْمُقَاسَمَةُ [مِن الثُلُثِ] (4)، فلا ينقص لأن الثلث للأب وإنه أب (5).

واحد منهما مقام الدية، وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يعتبر بالتفاوت وإنما سمي غرة لأن غرة الشيء أوله ومنه غرة الشهر أي أوله وأول مقادير الديات خمستانة درهم فلذلك سمي غرة وهي تجب في سنة واحدة منية، والجنين إذا وجد قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية. مثاله: رجل ضرب بطن امرأة فألقت جنينين أحدهما ميت والآخر حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منهما غرة وفي الحي دية كاملة). ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص392.

⁽¹⁾ ينظر: السرخسي: المبسوط، مصدر سابق، ج26، ص87.

 ^{(2) (}والجد أولى بالمبراث من الإخوة عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يقاسمهم إلا أن
 تنقصه المقاسمة من الثلث). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

^{(3) [}ومحمد] ساقط من (أ).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ قال الزبيدي: (للجد حالتان على قول أبي يوسف ومحمد وحمهما الله: أحداهما: إذا لم يكن هناك صاحب قرض فهو مخبر بين المقاسمة وبين ثلث جميع المال، والثانية: إذا كان هناك صاحب قرض فهو مخبر بين ثلاثة أشياء؛ إما المقاسمة، أو ثلث ما بقي، أو سدس جميع المال بيانه: جد وأخ للجد النصف وللأخ النصف، جد وأخوان الثلث والمقاسمة هنا سواء، جد وثلاثة إخوة الثلث عنا خير له من المقاسمة). الزبيدي، الجوهرة الثيرة، مصدر سابق، ج2، ص 308.

في الزاد: والصحيح قول أبي حنيفة هيئك، لأن تعصيب الجد مستفاد بولاد⁽¹⁾ فلا يرث معه الأخ كالأب⁽²⁾⁽³⁾.

م (4)، قوله: في الولاية في المال؛ أي بالتصرف فيه، والنفس أي بالتزويج، والولاية نعم المال والنفس بخلاف الإخوة، وتفسير المقاسمة أن يجعل الجد في القسمة كأحد الإخوة، قوله: لأن الثلث للأل (5).

اعلم بأن هذا مشكل فإنه ليس نصيب الأب الثلث؛ إلا أن يبقى له ذلك في بعض الأحوال، نحو أن تترك زوجًا وأبوين يكون للزوج النصف وللأم ثلث ما بقي، والباقي للأب وهو الثلث، أو ترك بنتين وأبا، أو بنتا وبنت الابن، [أو بنتا ابن] أن وأبًا؛ للبنات الثان وللأب السدس بالفرض والباقى له أيضًا وهو السدس بالتعصيب.

والوجه فيه أن تقول في أغلب الصور للأب الثلث أو أزيد منه، وفيما عددناها من الصور للأب الثلث، أو الصور للأب الثلث، وإذا لم يكن للميت ولد أصلا فللأب⁽⁷⁾ أكثر من الثلث، أو الجميع؛ نحو أن يترك زوجًا وأبًا، أو زوجة (8) وأبًا وأمًا (9).

قوله: ولا ينقص من السدس، لقوله: الاستحقاق بطريقين: الفرض والتعصيب. فالفرض: السدس، وبالتعصيب: أخذ سدسًا آخر، فعلم أنه يأخذ تارة به السدس، [وتارة أكثر] (10)، وتارة أقل، فتعارض الزيادة والنقصان، والسدسان (11) هو الثلث، فلذلك قال:

^{(1) [}الولاد] من (أ).

⁽²⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل.398.

⁽³⁾ ينظر: الجصاص: شرح مختصر الطحاري: مصدر سابق، ج4، ص94 - 95.

^{(4) [}الميم] ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل204.

 ⁽ð) ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(7) [}فللأقرب] من (ب).

^{(8) [}جدة] من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص185 - 186.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقونتين ساتط من (أ).

^{(11) [}السدس] من (ب).

لا⁽¹⁾ ينتقص نصيب الجد من الثلث [لأن الثلث]⁽²⁾ للأب وهو قائم مقام الأب، والوجه الثالث أن نقول الكلام فيما إذا ترك جدًا مع الأخوة والأخوات وفي هذه الصورة للأم السدس، والأصل أن يكون للذكر ضعف الأنثى فيكون نصيب الأب الثلث⁽³⁾ في هذه الحالة بالنظر إلى الدليل⁽⁴⁾.

في الفتاوى 60 السراجية: الجديقوم مقام الأب حال عدم الأب عند أبي حنيفة عنيف الفتوى 70 الله عند أبي حنيفة

في الناصحي: وأبو الأب كالأب إلا في المسألتين؛ وهو أن يكون في المسألة زوج وأم وجد؛ للزوج النصف، وللأم ثلث جميع المال⁽⁸⁾، والباقي للجد، وكذلك لو كان مكان الزوج زوجة، ولو كان مكان الجد أبا؛ فللام [...]⁽⁹⁾ ثلث الباقي عن (10) فرض الزوج والزوجة في المسألتين (11).

⁽١) [٢] سانطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}الثلث] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ والدليل هو قوله تعالى: ﴿ يُوسِيكُو اللّهُ فِي آوَلَندِ حَيْمٌ لِللّهَ كِي مِثْلُ حَظِ الْأَنشَيْنِ فَإِن كُنَ يَسَاءَ فَوْقَ اَفْتَنَيْنِ فَلَا وَلَندِ عَيْمٌ لِللّهَ كِي مِثْلُ حَظِ الْأَنشَيْنِ فَإِن كُنَ يَسَاءَ فَوْقَ اَفْتَنَيْنِ فَلَا اللّهُ مَا لَيْتُ مُنْ اللّهُ وَلَا أَوْلَدُ وَلِكُمْ وَحِيْمِ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِنَ اللّهُ مَن كُنَ لَهُ وَلَا مُولِدُ أَوْلَ اللّهُ مِنْ اللّهُ مَن اللّهُ وَلَدٌ وَوَيِنْهُ وَاللّهُ فَالْأَيْمِ الثّلُكُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَالِأَيْمِ السُّدُسُ مِن اللّهُ وَمِي مِهَا آوُ دَيْنٍ ﴾. لَذَ يَكُنُ اللّهُ اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ

⁽⁵⁾ ينظر: الزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج6، ص230؛ وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص558.

^{(6) [}الفتاري] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ الأوشي، الفتاري السراجية، مصدر سابق، ص578.

^{(8) [}المال] ساقط من (أ).

^{·(9) [}أب] من (أ).

^{(10) [}عن] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص101؛ وابن الشحنة، لسان الحكام؛ مصدر سابق، ص424.

في العثمانية (أ): الجد كالأب إذا لم يكن أب؛ إلا في ثلاث مسائل؛ وفي الرابعة خلاف فيما ذكرنا من المسألتين، والثالثة: هي أن الجدة أم الأب ولا ترث مع الأب ومع الجد ترث، والرابعة الخلافية التي تذكر في باب مقاسمة الجد⁽²⁾.

في السراجية: باب مقاسمة الجد

قال أبو بكر الصديق عشع ومن تابعه من الصحابة: بنو الأعيان⁽³⁾ وبنو العلات⁽⁴⁾ لا يرثون مع الجد: وهذا هو قول أبي حنيفة عشك وبه يفتى.

وقال زيد بن ثابت على: يرثون مع [...] (5) الجد، وهو قولهما، ومالك (6)، والشافعي (7) رحمهما الله، وعند زيد بن ثابت للجد مع بني الأعيان والعلات أفضل الأمرين من المقاسمة، ومن ثلث جميع المال (9x8).

وتفسير المقاسمة: أن يجعل الجد في [القسمة](10) كأحد الإخرة، وبنو العلات [يدخلون في القسمة مع بني الأعيان إضرارًا للجد، فإذا أخذ الجذ نصيبه فبنو

 ⁽¹⁾ رهي من مسائل الجد، فتلك منسوبة إلى أمير المؤمنين عثمان في وتسمى الحجاجية أيضًا.
 المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص 331.

⁽²⁾ ينظر: أبن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص425.

⁽³⁾ بنو الأعيان! الأخرة لأب رأم.

المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص364.

⁽⁴⁾ بنو العلات: الإخوذ لأب راحد رأمهات شتى. المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص364.

^{(5) [}الأب] من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: ابن رشد الحقيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مصدر سابق، ج2، ص281.

⁽⁷⁾ ينظر: الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب: مصدر سابق، ج3، ص10.

⁽⁸⁾ قال الموصلي: في قول زيد بن ثابت عليه: (بعدرن معهم على الجد ليظهر نصيبه وتسمى فصل المعادة، فإذا أخذ الجد نصيبه يرد بنو العلات ما رقع لهم إلى بني الأعيان ويخرجون بغير شيء إلا إذا كان من بني الأعيان أخت واحدة فتأخذ النصف بعد نصيب الجد، فإن بقي شيء أخذه بنو العلات). الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص102.

⁽⁹⁾ السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص11.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [المقاسمة] من جميع النسخ.

العلات] أن يخرجون من البين خانبين بغير شيء والباقي لبني الأعيان، إلا إذا كانت من بني الأعيان ألا إذا كانت من بني الأعيان أخت واحدة [فإنها إذا] أن أخذت فرضها نصف الكل بعد نصيب الجذ فإن بقي شيء فلبني العلات وإلا فلا شيء لهم، كجد وأخت لأب وأم وأختين لأب فبقي لأختين لأب عشر المال وتصح من عشرين.

ولو كانت في هذه المسألة أخت لأب فلم يبق لها شيء، وإن اختلط بهم (3) ذو سهم فللجد هاهنا أفضل الأمور الثلاثة بعد فرض ذي [سهم] (4):

إما المقاسمة كزوج وجد وأخ، وإما ثلث ما يبقى كجد وجدة وأخوين وأخت، وإما سدس جميع المال كجد وجدة وبنت وأخوين.

وإذا كان ثلث الباقي خيرًا للجد وليس للباقي ثلث صحيح فاضرب مخرج الثلث [أ/ 632] في أصل المسألة، فإن تركت جذًا زوجًا وأما وبنتا واختًا لأب وأم أو لأب فالسدس خير للجد وتعول المسألة إلى ثلاثة عشر ولا شيء للاخت.

واعلم أن زيد بن ثابت على لا يجعل الأخت لأب وأم أو [لأب صاحبة] (ق) فرض مع الجد إلا في الأكدرية، وهي زوج وأم وجد وأخت لأب وأم أو لأب، فللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف؛ ثم يضم الجد نصيبه إلى نصيب الأخت فيقسمان للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن المقاسمة خير للجد، أصلها من ستة وتعول إلى تسعة وتصح من سبعة وعشرين، وسميت الأكدرية لأنها [اسم موضع] (6) واقعة امرأة من بني أكدر، ولو كان مكان الأخت أخ أو أختان فلا عول (7) ولا

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(3) [}سهم] من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [السهم] من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

^{(7) [}فلا عون] من (أ).

⁽⁸⁾ السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص11 - 12.

. [ميراث الجدات]

قول ه: وإذا الجنّمَعَت الْجَـدُاتُ فَالسُدُسُ لِأَقْرَبِهِنَ (المثانية)، في الزاد: وهدذا قول على الشائع وبه الحد أصحابنا رحمهم الله، وقال الشائعي رحمه الله: إن كانت القربى من قبل الأم فهي أولى وإن كانت القربى من قبل الأب شاركتها البُعدى من قبل الأم (6). والصحيح قولنا لأنهما اشتركا في سهم واحد فكانت القربى أولى به من البُعدى كما لو كانت القربى من قبل الأم (4).

في الحسامي باب الجدات

الجدة الواحدة فصاعدًا في السدس سواء لا يزيد عليه؛ إلا عند الرد ولا ينقص⁽⁵⁾ عنه إلا عند الرد ولا ينقص⁽⁵⁾ عنه إلا عند العول، والجدات ستة ثنتان لك وثنتان لأمك وثنتان لأبيك والكل وارثات إلا واحدة وهي أم أب الأم فأولهن بالميراث أقربهن إلى الميت، وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله وعليه الفتوى⁽⁶⁾.

في (⁷⁾ العثمانية: ونصيب الجدة السدس لأم كانت أو لأب واحدة كانت أو أكثر يشتركن في ذلك بعد أن (⁸⁾ كن مستويات في الدرجة غير فاسدات.

^{(1) [}للأقربين] من (ج).

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽³⁾ ذكر المارردي: (أن الجدات يرثن بالولادة كالأب فلما كانت الأم تسقط جميع الجدات وإن كن من قبل الأب لقربها وبعدهن ولا يسقط الأب ومن بعد من جدات الأم مع قربه وبعدهن وجب أن تكون القربي من جدات الأب كالأم ولا تكون القربي من جدات الأب كالأم ولا تكون القربي من جدات الأب تحجب البعدي من جدات الأب). المارردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص111.

⁽⁴⁾ الإسبيجابي: زاد الفقهان مصدر سابق، ل398.

^{(5) [}يتفص] من (ج).

⁽⁶⁾ ينظر: أبن نجيم، البحر الرالق، مصدر سابق، ج8، ص562.

^{(7) [}ني] ساقطة من (ب).

^{(8) [}أن] ساقطة من (ب).

والفاسدة هي التي في نسبتها (1) ذكر (2) بين انثيين كأم أبي الأم وكلهن يسقطن بالأم والفاسدة هي التي في نسبتها (1) والأبويات بالأب خاصة وتصوير أربع جدات مستويات في الصنفين أو تبنى القاعدة الأولى أمية على عدد المسائل؛ ثم ترتب عليها الأبويات.

مثاله: أم أم أم الأم وأم أم أم الأب، وأم أم أب⁽³⁾ الأب، وأم [...] أبي أب الأب، وتصوير أربع جدات أبويات لا غير أن تزيد على عدد المسائل أبا واحدًا؛ ثم ترتب [الأبويات عليها] (5).

مثاله: أم أم أم الأب، وأم أم أم أم أبي الأب، وأم أم أبي ابي الأب، وأم أبي أبي أبي ابي مثاله: أم أم أم أم الأب، وأم أم أبي الأب؛ ثم الأمية وإن بعدت تشارك الأبوية وإن قربت عند الشافعي رحمه الله تعالى (6)؛ وعندنا الأبوية القربي من جانبه محجوبة به، وكذلك عند الأكثرين، وعن أبي حنيفة والنه بخلافه؛ ثم الجدة إذا كانت ذات (7) جهتين والأخرى ذات جهة واحدة قال محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة والله السدس بينهما [أثلاثًا، وقال أبو يوسف رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة والسدس بينهما] (8) نصفان وعليه الفتوى.

صورته: امرأة زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولدت بينهما ولد، فهذ، المزوجة أم أم الولد وأم أبي (⁹⁾ أبيه، فهي ذات جهنين وأم أم أبيه ذات جهة واحدة؛ ثم شيء من جدات الأب لا ترث مع الأب قط وترث مع الجد واحدة منهن وهي الأولى في تصويرنا، ومع أبي الجد ترث ثنتان وهي الأولى في تصويرنا والتي تليها، أومع جد

^{(1) [}نسبها] من (أ).

^{(2) [}ذكره] من (أ).

^{(3) [}أب] ساقط من (ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين وردت [أم] من (ب: ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ الماوردي، الحاري الكبير، مصدر سابق، ج8، ص112.

^{(7) [}ذات] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

^{(9) [}أب] ساقط من (ب).

. الجد ترث ثلاث وهي الأولى في تصويرنا]⁽¹⁾ والتي تلي⁽²⁾ من تليها، فقس على هذا، وكلما زادت بعدًا في درجة الأجداد زدت توريثا في عدد الجدات⁽³⁾.

قوله' أَ؛ وَيَحْجُبُ الْجَدُّ أَمَّهُ ﴿ قَالَهُ الْعَالَ أَمَّهُ ﴿ قَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَ

م⁶⁰، قوله: لا يحجب الجد أمه، لأن الأم ترث بالأمومية لا بالأبوة، والجد بالأبوة لا بالأبوة والجد بالأبوة لا بالأمومية، هذه روايات هذا الكتاب، والوجه الذي ذكره أوضح إلا أن ظاهر الرواية انه يحجب، وقد ذكر في شرح المختصر لأبي نصر⁷⁰.

في الزاد^{ر8)}: ويحجب الجد أمه وهو قول زيد وعثمان عيض لأنها تدلى بالأب ومن أدلى بعصبة لا يرث مع وجوده كابن الابن مع الابن⁶⁹.

وَيَحْجُبُ الْجَدُّ أَمَّهُ في الطحاري، الأصل أن كل جد رجدة ورث ابنها أو ابنتها فإنه لا ميرات لهما.

قوله: وأُمُّ أَبِي الْأُمِّ (10) جَذَةَ فَاسِدَةَ لَا تُرِثُ سهمًا.

قوله: وَلَا تَرِثُ أَمُ أَبِي الْأَمْ بسهم (11)، أي ليس لهما سهم مقدر وليست بصحابة فريضة وإنما هي من جملة ذوي الأرحام وهم يرثون عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات وهم كالعصبة في الميراث والمراد من ذي السهم وراء الزوج والزوجة (12).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}تليها] من (ب، ج).

⁽³⁾ ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص242.

^{(4) [}فوله] سافطة من (ب).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

^{(6) [}الميم] ساقط من (ج).

 ⁽⁷⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل204؛ وينظر: الزييدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص309.

^{(8) [}في الزاد] ساقط من (ب).

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل398.

^{(10) [}الأم] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص247.

⁽¹²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص309.

قوله: وَكُلُّ جَدَّةٍ تَحْجُبُ أُمُهَا (1)، لأنهما ترثان بجهة واحدة وهي الأمومية فالأقرب أولى (2).

[باب ذوي الأرحام]

قوله (5): وَإِذَا لَـمْ يَكُنْ لِلْمَيْتِ عَصَبَةً وَلَا [ذُو سَهَم] (4) وَرِثَهُ ذُوُو أَرْحَامِه (5)، لقول تعالى: ﴿وَأُولُوا اللهُ وَهِم عَشْرَةُ اولاد تعالى: ﴿وَأُولُوا اللهُ وَهِم عَشْرَةُ اولاد البنات وأولاد الأخوات وبنات الأخ وبنت العم والخال والخالة وأبو الأم والعم لأم والعمة وولد الأخ من الأم ومن أدلى بهم (6).

في الزاد: وهذا قول عامة الصحابة والفقهاء، وقال زيد بن ثابت على هو لبيت المال، وبه (⁷⁾ قال الشافعي رحمه الله (⁸⁾. والصحيح قولنا: لأنها قرابة تتعلق بها تحريم المناكحة فيتعلق بها الإرث كبنات الابن (⁹⁾.

ب، أدليت الدلو أرسلتها في [البشر]⁽¹⁰⁾، وفلان يُدلي إلى الميت بِذَكرٍ؛ أي: يتصل⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري: مصدر سابق، ص247.

⁽²⁾ ينظر: الزيلعي، تبين الحقائق، مصدر سابق، ج6، ص232 - 233.

^{(3) [}قوله] ساقط من (ب، ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

 ⁽⁶⁾ أي أولى بالميراث من بيت مال المسلمين. ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص309.

⁽⁷⁾ أويه] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص78، والنووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج8، ص6.

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد القفهاء، مصدر سابق، ل398.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أنير] من جميع النسخ.

⁽¹¹⁾ المطرزي، المغرب، مصدر سابق، ص184.

م، قوله: بنت الأخ؛ أي: لأب وأم، أو لأب لأنه ذكر بعد هذا وولد الأخ من الأم. قوله: فالمعتبر هو القرب، وذلك مثل بنت بنت بنت وبنت بنت المال لبنت البنت وإن تساويا، فالمعتبر قوة القرابة حتى إن من كان لأب وأم أولى ممن كان لأب⁽¹⁾.

قوله: فَأَوْلَاهُمْ مَنْ أَذَلَى بِوَارِثٍ⁽²⁾؛ مثل بنت بنت بنت وبنت بنت ابن المال لبنت بنت الابن الأنها [أسبق إلى الوارث]⁽³⁾؛

[التساوي في الدرجة]

قوله: وَإِذَا اسْتَوَى وَلَدُ أَبِ فِي دَرَجَةٍ فَأَوْلَاهُمْ مَنْ أَذْلَى بِوَارِثٍ⁽⁵⁾.

م⁶⁾، والمراد من الوارث [في قوله: من أدلى بوارث؛ هو صاحب الفرض العصبة (⁷⁾.

قوله: وأبُو الأمَّ أولى مِنْ وَلَدِ الأَخِ وَالأُخْتِ⁽⁸⁾، لأنهم [⁽⁹⁾ يرثون بواسطتين؛ وهو أنهم ولد ولد ابن الميت وهو من الصنف⁽¹⁰⁾ الثالث، وأبو الأم من [أ/ 633] الصنف⁽¹¹⁾ الثاني، والمراد من الأخ الذي لأم، أو بنت الأخ لأب وأم، أو لأب في المحصر، إذا اختلفت الأبدان والآباء والأجداد في ذوي الأرحام فالقسمة عليهم على الأصول عند محمد رحمه الله، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأول، وعلى قوله الآخر على اعتبار الأبدان، وقيل هو قول أبي حنيفة مع قول⁽¹²⁾ أبي يوسف رحمهما الله،

⁽¹⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل204.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽³⁾ ما بين المعقولتين وردت أولد صاحبة فرض من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل204.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

^{(6) [}الميم] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل204.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

^{(10) [}النصف] من (أ).

^{(11) [}النصف] من (أ).

^{(12) [}تول] ساقط من (ب، ج).

وقيل مع قول محمد والأول اصح (الا²).

في العثماني: فصل في ذوي الأرحام

وهم خمسة أصناف:

أولهم: أولاد البنات وأولاد بنات الابن.

والثاني: الجدود الفسد والجدات الفاسدات.

والثالث: أولاد الأخوات لأب وأم أو لأب وأولاد والإخوة والأخوات لأم وبنات الأخوة كلهم.

والرابع: الأعمام لأم والأخوال والخالات والعمات وبنات الأعمام وأولاد هؤلاء.

والخامس: عمات الآباء والأمهات كلهم وأخوالهم وخالاتهم وأعمام الآباء لأم وأعمام الآباء لأم وأعمام الأباء لأم وأعمام الأمهات كلهم وأولاد هؤلاء وأولادهم بالميراث أولهم ثم ثانيهم ثم ثانيهم في رواية أبي حنيفة وعليه الفتوى. وروي عن أبي حنيفة ويخت أن الجد الفاسد أولى بالميراث من أولاد البنات وأولاد بنات الابن، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: أولاد [الأخوات و[...](5](4) بنات الأخوة أولى من الجد الفاسد أبي الأم، وكل واحد أولى من ولده وولده أولى من أبويه عندهما وهم لا يرثون مع ذي سهم ولا عصبة سوى أحد الزوجين (5).

في الطحاوي: باب ذوي الأرحام

إذا مات الرجل وترك مالاً وورثة فإنه يعطي أولاً أصحاب الفرائض فرائضهم وما بقي فللعصبة فإن لم يكن له عصبة فالباقي رد عليهم على قدر فرائضهم في قول علمائنا؛ وهو قول علي بن أبي طالب ﴿ فَيْنَكَ ؛ إلا الزوج والزوجة فإنه لا يرد عليهما.

^{(1) [}أصح] ساقطة من (أ).

 ⁽²⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص8؛ والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص108.

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [أولاد] من (أ، ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽⁵⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص429.

وقال الشافعي رحمه الله: الباقي لبيت المال ولا يرد على أحد⁽¹⁾، وهو قول زيد بن ثابت، وقال عبد الله بن مسعود: الباقي يرد عليهم إلا على الأربع مع الأربع لا يرد على ابنة الابن مع ابنة الصلب ويكون الباقي رد على الابنة دون ابنة الابن، ولا يرد على الأخت لأب مع الأخت لأب⁽²⁾ وأم، ولا يرد وعلى الأخوة والأخوات من قبل الأم مع الأم، فلا يرد على الجدة (3)

وذوو الأرحام لا يرثون مع العصبة بحال ولا يرثون أيضًا مع أصحاب الفرائض إلا مع الزوج (4) والزوجة، فإنه لا يرد عليهما والباقي لذوي الأرحام هو الجد أبو الأم وأولاد البنات وأولاد الأخوات وبنات الأخوة وبنو (5) الأخوة من قبل الأم، فأما بنو (6) الأخوة [من قبل الأب والأم أو] (7) من قبل الأب فهم عصبة، والخالات والعمات كلهم وأولادهم كذلك، والأعمام كلهم عصبة إلا العم من جهة الأم، والجدة (8) الفاسدة من ذوي الأرحام؛ ثم توريث ذوي الأرحام كتوريث العصبة الأقرب فالأقرب إلى الميت؛ إلا أن الكلام في معرفة الأقرب.

قال أبو حنيفة هيئك: أقرب ذوي الأرحام إلى الميت الجد أبو الأم؛ ثم أولاد البنات؛ ثم أولاد الأخوات وبنات الأخوة (أن ثم العمات والخالات وأولادهم، هكذا ذكر في ظاهر الرواية، وروي عنه في رواية أخرى أنه قال: أقرب ذوي الأرحام أولاد البنات؛ ثم أولاد الأخوات وبنات الأخوة؛ ثم الجد أبو الأم؛ ثم العمات والخالات؛ ثم أولادهم؛ ثم أولاد البنات.

⁽¹⁾ ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص76.

^{(2) [}لأم] من (أ).

ر3) [الجد] من (l).

^{(4) [}الزوج] ساقط من (ب).

^{(5) [}بنون] من (أ).

^{(6) [}عو] من (i).

⁽⁷⁾ ما بين المعقولتين ساقط من (أ).

^{(8) [}الجد] س (أ).

^{(9) [}الأخت] من (أ).

وعند أبي يوسف رحمه الله أنه يعتبر الأبدان ويقسم بالأبدان إن كانوا كلهم ذكورًا أو إناثا فالمال بينهم بالسوية، فإن كانوا مختلطين فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ومحمد رحمه الله يعتبر في أولاد البنات أول الخلاف فما كان أول الخلاف يقع بالأبدان فيكون بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كان الخلاف في الأصل فيعطى لهم ميراث الأصل⁽¹⁾.

وبيان ذلك: إذا مات الرجل وترك [ابن ابنته، وبنت ابنة له أخرى] (2)، فالمال بينهما (3) للذكر مثل حظ الأنثيين، أما على قول أبي يوسف فلا شك أنه يعتبر الأبدان وأحدهما ذكر والآخر أنثى، وكذلك على قول محمد رحمه الله لأن أول الخلاف يقع بالأبدان.

ولو ترك ابن [...] أبا ابنته ابنته، وابنة ابن ابنته عند أبي يوسف رحمه الله المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ثلثاه لابن بنت بنته أبي وثلثه لبنت ابن بنت، وعلى قول محمد على قلب هذا ثلث المال لابن بنت بنته أبى وثلثاه لبنت ابن بنت، لأنه يعتبر أول الخلافة، وكذلك هذا الخلاف في أولاد الأخوات وبنات الأخوة كما إذا ترك ابن أخت وبنت أخ كلاهما لأب وأم على قول أبي يوسف رحمه الله المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين لأن قرابتهما واحدة ودرجتهما واحدة وأحدهما أثم ذكر والأخرى (8)

 ⁽¹⁾ ينظر: أبو جعفر، مختصر الطحاوي، محدر سابق، ص151 والجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص123 إلى 127.

⁽²⁾ ما بين المعقونتين وردت (ابنة ابنة رابن ابنة] من جميع النسخ. والصواب ما أثبته من مختصر الطحاوي.

^{(3) [}ينهم] من (أ).

^{(4) [}ابته] من (ب).

^{(5) [}بته] ساقط من (ب).

^{(6) [}بنته] ساقطة من (ب).

^{(7) [}احدهما] ساقط من (ب).

^{(8) [}الآخر] من (ب، ج).

أنثى، وعند محمد⁽¹⁾ رحمه الله يعطى لهما ميراث أصلهما ثلثان لابنة الأخ وثلث لابن الأخت (2).

ولو ترك ثلاث بنات الخوات متفرقات، أو ثلاث بنات⁽³⁾ الخوة⁽⁴⁾ متفرقات أو ثلاث بنات ألى الخوة ألى متفرقات أو فلاد فالأصل فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يعطى لهم ميراث أصلهم لأولاد الأخوات من الأب والأم النصف، ولأولاد ألا أخوات من الأب السدس تكملة للثلثين، ولأولاد الأخوات من الأم السدس ميراث أمهم، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يعتبر في بنات الإخوة وأولاد الأخوات الأقرب فالأقرب.

نفسي هذه المسألة المال كلمه لأولاد الأخوات من الأب والأم ولا شيء للباقين، ويقال هو قول أبي حنيفة خشخ. ولو ترك ثلاث بنات⁽⁷⁾ أخوة متفرقين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لبنات الأخ من الأم السدس والباقي لبنات الأخ من الأب والأم ولا شيء لبنات الأخ من الأب على اعتبار آبائهم، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله المال كله لبنات الأخ من قبل الأب والأم، ويقال هو قول أبي حنيفة ويشفيد⁽⁸⁾.

في العمات والخالات: يعتبر الأقرب فالأقرب بالإجماع، وأما في أولادهم على قول أبي يوسف يقسم بالأبدان، وعند محمد رحمه الله على ما ذكرنا في أولاد البنات وأولاد الأخوات.

^{(1) [}محمد] سانط من (أ).

⁽²⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص106 - 107؛ وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص429.

^{(&}lt;sup>3</sup>) [بنی] من (ب).

^{(4) [}أخوات] من (ب).

^{(5) [}متفرقين] من (ب، ج).

^{(6) [}ولأخوات] من (ب).

⁽⁷⁾ إينات ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ ينظر: أبو جعفر، مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ص152، والجمهاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ص431.

وبيان ذلك: رجل مات وترك ثلاث خالات متفرقات فالمال كله للخالة من قبل الأب والأم في قولهم جميعًا، لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب [أ/ 634].

ولو ترك ثلاثة أخوال متفرقين فالمال كله للخال من قبل الأب والأم، ولو ترك خالاً وخالة كلاهما في درجة واحدة فالمال بينهما^(ا) للذكر مثل حظ الأنثيين.

ولو مات⁽²⁾ وترك ثلاث عمات متفرقات المال كله⁽³⁾ للعمة من قبل الأب والأم، ولو ترك عمة وخالة للعمة الثلثان من المال وللخالة الثلث لأن العمة تدلي بقرابة الأب والخالة تدلي بقرابة الأم وهذا في قولهم جميعًا، وكذلك [لو ترك]⁽⁴⁾ عمة وخالاً الثلث للخال والثلثان للعمة في قولهم جميعًا.

ولو ترك خالاً وخالة المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، ولو ترك خالة وابن عمة كان المال كله⁶¹ للخالة لأن ابن العمة أبعد بدرجة، وكذلك لو ترك عمة وابن خالة كان المال للعمة، ولو ترك ابنة خال وابن خالة على قول أبي يوسف رحمه الله المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وعند محمد رحمه الله الثاثان لابنة الخال والثلث لابن الخالة يرث كل واحد منهما ميراث أصله⁶⁰.

الأصل أنه متى اجتمع في الميراث ذوو الأرحام إلا أن بعضهم أولاد العصبة، وبعضهم أولاد العصبة، وبعضهم أرلاد أصحاب الفرائض، وبعضهم أولاد ذوي الأرحام؛ فإنه ينظر: إن كانت درجتهم مختلفة فالأقرب أولى منهم بالميراث، وإن كانت درجتهم بالسوية فأولاد ذوي الأرحام لا يرثون مع أولاد العصبة كأولاد أصحاب الفرائض، [وأولاد العصبة برثون مع أولاد العصبة برثون

^{(1) [}كله] من (ب).

^{(2) [}مات] ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}كله] سأقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}كله] ساقطة من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص128؛ وابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ج8، ص581. الحكام، مصدر سابق، ج8، ص581.

^{(7) [}ربعضهم] ساقط من (ب: ج).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

بيانه: رجل مات وترك ابنة عم وابن عمة فالمال كله لابنة العم؛ لأنها من أولاد العصبة والآخر من أولاد ذوي الأرحام، ولو ترك بنت (أ) ابنة وابنة ابن ابن فالمال كله لابنة ابنة الابن؛ لأنها ولله (2) من أولاد صاحب الفريضة، وكذلك قس على هذا الاعتبار (3).

والجدة الفاسدة: هي أم أبي الأم لا⁽⁴⁾ ترث بالفريضة ولكنها ترث بالمحرمية، والاختلاف الذي ذكرنا في الجد أبي أم؛ انه أولى بالميراث من أولاد البنات وأولاد الأخوات عند أبي حنيفة هيئ ، وكذلك الاختلاف في الجدة الفاسدة، هكذا ذكر الشيخ الفقيه أحمد⁽⁵⁾ في أصله، وذكر أبو عبد الله الفرضي⁽⁶⁾ أن العمة والخالة أولى من الجدة الفاسدة⁽⁷⁾.

في الكبرى: مات عن بنت عم $^{(8)}$ وبنت خال، إن كان العم لأب وأم $[...]^{(9)}$ ؛

⁽١) [بنت] ماقطة من (ب).

^{(2) [}ولد] سانط من (h).

⁽³⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرانق، مصدر سابق، ج8، ص581.

^{(4) [}٧] ساقطة من (ب).

^{(5) [}أحمد] ساقط من (أ).

وهو: الإمام المحدث الفقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي.

^{(6) [}الفرائضي] من (أ، ج). هو: أبو عبد الله الحسين بن محمد الوني الفرضي الحاسب؛ كان إمامًا في الفرائض وله فيها تصاليف كبيرة مليحة أجاد فيها، وسمع الحديث من أصحاب أبي علي الصفار وغيرهم، وسمع منه أبو حكيم عبد الله بن إبراهيم الخبري صاحب " التخليص " في الحساب وغيرهم، رهو شيخ الخبري في علم الحساب والفرائض، وانتفع به ويكتبه خلق كثير، وتوفي شهيدًا يبغداد في ذي الحجة سنة 451هـ، والوني - بفتح الوار وتشديد النون - هذه النسبة إلى ون، وهي قرية من أعمال فهستان، ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج2، ص138، والبابئي، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص310.

⁽⁷⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص130، والسرخسي، الميسوط، مصدر سابق، ج30، ص24 - 25 - 26.

^{(8) [}عمة] من (ب، ج).

^{(9) [}أو لأب أو لام] من (ب).

[فالمال لابنة العم، وإن ترك بنت خال وبنت ابن العم؛ قال بعضهم:](1) فالمال لبنت الخال، لكن الصحيح أن بنت ابن العم أولى لأنها ابنته وارث، وجملته انه إن(2) كان أحدهما ولد صاحب فرض، أو ولد عصبة والآخر ولد ذوي الأرحام فالذي هو ولد صاحب الفريضة أو ولد العصبة أولى من الذي هو ولد ذوي الأرحام(3).

في العثماني: فصل في الصنف الثاني: أولاهم أقربهم إلى الميت فإن استورا في القرب فمن يدلي بوارث فهو أولى عند البعض ولا فضل له عند الآخرين وإن استووا في القرب وليس فيهم من يدلي بوارث ينظر:

إن كانوا من جانب واحد لأب أو من الأم وانفقت صفة من يدلون بهم فالقسمة على أبدانهم إن كانوا ذكورًا أو إناثا بالسوية، وإن كانوا مختلطين⁽⁴⁾ فللذكر مثل حظ الأنثيين، وإن اختلفت صفة من يدلون بهم يقسم على أدنى⁽⁵⁾ بطن [إلى الميت]⁽⁶⁾ فقد اختلفت كما في الصنف الأول، وإن كانوا من جانبين فيجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم فما أصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو انفردوا.

مثاله: أبر أم أبي الأب وأبو أبي أم الأب فهما جدان من قبل الأب وأبي أبي أم الأم، وأبي أبي أم الأم، وأبي أبي الأم، وأبي أم أبي الأم فهما جدان من قبل الأم فيقسم المال أولا أثلاثا ثلثاه لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم؛ ثم ما أصاب قرابة الأب يقسم أثلاثا ثلثاه لجد، من قبل أبيه وهو أبو أبي الأب وما أصاب قرابة الأم فكذلك ثلثاه لأب أم أبي الأم والثلث لأبي أبي أم الأم (8x7).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(2) [}أن] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص22.

^{(4) [}مختلفين] من (ب).

^{(5) [}أرل] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(7) [}الأب] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص430.

[تقديم الممتق وميراثه]

قوله: وَالْمُعْتَقُ أَحَقُّ بِالْفَاضِلِ مِنْ سَهُم ذَوِي السِّهَام إذا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ سِوَاهُ (1)، لقوله عليه الصلاة والسلام: (كنت أنت عصبته) (2x2).

قوله (4): وَمَوْلَى الْمُوَالَاةِ يَرِثُ (5)، عندنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتَ أَيْمَننُكُمُ فَعَاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾ (النساء: 33)(6).

في الزاد: وقال الشافعي رحمه الله لا يرث⁽⁷⁾. والصحيح قولنا: لأن الله تعالى أوجب المبراث بالمعاقدة وذا لا يكون إلا بالموالاة (8)

قوله: وَإِذَا تَرَكُ [...] (9) الْمُعْتَقُ أَبَا (10) مَوْلَاءُ وَالِّنَ مَوْلَاءُ فَمَالُهُ لِلِابْنِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ هُوَ بَيْنَهُمَا لِلْأَبِ الشَّدُسُ وَالْبَاقِي لِلِابْنِ.

في الزاد: والصحيح قولنا: لأن الأب مع الابن(الله من ذري السهام فلا يرث بالولاء

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 247.

⁽²⁾ أخرجه الدارمي في سنته: عن الأشعث عن الحسن، قال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف لضعف الأشعث، رقم الحديث: 3012، باب الولاء. الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق: ج2، ص468.

⁽³⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص311.

^{(4) [}قوله] سائطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 247.

⁽⁶⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص311.

⁽⁷⁾ وجه قول الشافعي رحمه الله: إن الآية توارث المسلمون بالحلف في صدر الإسلام، حيث نزولها كان قبل قبل آية المواريث، وتأوله بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَتَدَتَ أَيْمَنَكُمُ فَالُوهُمْ مَضِيبَهُمْ ﴾ [النساء، من الآية: 33]، ثم نسخ التوارث بالحلف بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْمَارِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِمَعْضٍ ﴾ [الأنفال، من الآية: 75]. ينظر: الماوردي، الحاوي الكبير، مصدر سابق، ج8، ص120.

⁽⁸⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل399.

^{(9) [}أب] من (ب).

^{(10) [}أب] ساقط من (أ).

^{(11) [}الأب] من (ب).

كالأم⁽¹⁾.

قوله: فَإِنْ تَرَكَ جَدَّ مَوْلَاهُ وَأَخَا مَوْلَاهُ فَالْمَالُ لِلْجَدِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ فَي قُولُ أَبِي يُوسُفُ وَمُحَمَّد رحمهما الله هُوَ بَيْتَهُمَا (2)، كما في تركة الميث (3).

قوله: وَلَا يُبَاع الْوَلَاءُ وَلَا يُوهَبُ لِأَه الله ليس [...] أَنَّ بِمال لاَه،

في الزاد: ومن الناس من جوز هبته، والصحيح ما قلنا لقوله عليه الصلاة والسلام: (الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب) (أنه سبب يورث به (8) فلا يصح هبته كالنسب والنكاح (9).

في الطحاوي (10): باب الميراث بالموالاة: قال الشيخ الإمام شيّ : الأصل في هذا إن كل من كان من أهل الدلاء جاز لأن (11) يعقد عقد الموالاة ومن لا فلاء والذي هو من أصله (12) [أن لا يكون الرجل من العرب] (13) وأن لا يكون له ولاء [...] (14) مع من شاء، وله أن يعقد عقد الولاء (15) مع الذي اسلم على يديه أو يعقد مع غيره.

⁽¹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل399.

⁽²⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد النقهاء، مصدر سابق، ل399.

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص247.

⁽⁵⁾ ما بين المعفرفتين وردت [له] من (أ).

⁽⁶⁾ وأصله: فوله ﷺ: (الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباغ ولا يوهب)، وقد سبن تخريجه.

⁽⁷⁾ مېق تخريجه.

^{(8) [}يه] ساقطة من (ب).

⁽⁹⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل399.

^{(10) [}في الطحاري] ساقط من (ب).

^{(11) [}له أن] من (ب، ج).

^{(12) [}أهله] من (ب، ج).

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

⁽¹⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [عتاقه وله أن يعقد عقد الولاء] من (ب، ج).

^{(15) [}المولاة] من (ج).

وعقد الولاء: فإذا كنت حيًا فجنايتي عليك وعلى [...] أنا عاقلتك، وإن مت ولم يكن لي وارث لا من جهة الفريضة ولا من جهة العصبة ولا من ذري الأرحام فالميراث لك، ويجوز أن يفسخ الولاء [مع المولى ويعقل] مع غيره ما لم يعقد أنا عنه، فإذا عقد أنا عنه وتحمل عاقلته ديته فقد تأكد ذلك الولاء [أ/ 635] فبعد ذلك ليس له أن يفسخ منه والفسخ على ضربين: فسخ من طريق القول؛ وفسخ من طريق الفعل:

والفسخ من طريق القول [أن يقول]⁽⁵⁾ فسخت الولاء معك وإنما يصح ذلك بحضرته.

وأما الفسخ من طريق الفعل أن يعقد⁶⁰ الولاء بحضرة الأول أو بغير حضرة الأول⁷⁾ فيفسخ الأول حكمًا.

وكذلك المولى الأعلى إذا أراد أن بفسخ له ذلك وإنما بصح بحضرة المولى الأسفل.

وكذلك اللقبط إذا كبر فله أن يوالي مع من شاء ما لم يحتمل عنه بيت المال، [وإذا عقل عنه بيت المال](⁸⁾ فقد تأكد ولاءه فبعد ذلك لا يجوز له أن يعقد⁽⁹⁾ مع آخر ولا يفسخان ذلك إلا في موضع واحد خاصة:

وهو أن أبا الذي أسر في (10) دار الحرب وصار عبدًا لمسلم؛ ثم إن مولاه أعتقه فقد جر ولاء ابنه إلى مولى أبيه، وهذا الفصل لا يرد في اللقيط لأنه لا يعرف له

^{(1) [}عليك] من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من (أ).

^{(3) [}يعقل] من (ب، ج).

^{(4) [}عقل] من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين وردت [إلا] من (ب).

^{(6) [}بعثل] من (ب: ج).

^{(7) [}الأول] سائط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}يعقل] من (ب، ج).

^{(10) [}من] من (أ، ج).

أب⁽¹⁾ وإنما يجر⁽²⁾ الولاء، ولأن ولاء العتاقة آكد من ولاء الموالاة، ألا نرى أن ولاء الموالاة ولاء العتاقة لا يحتمل الفسخ](^(4x3).

ولو أن رجلا خرج من دار الحرب فأسلم وعقد عقد الولاء مع رجل فإن ذلك العقد يكون عنه وعن أولاده الصغار فلا يكون عن أولاده الكبار ولهم أن يعقدوا، والمرأة إذا أسلمت ووالت مع إنسان يكون ولاء لها وولاء أولادها أن الصغار كما في الرجل عند أبي حنيفة عن وعندهما لا يكون (6).

في العثماني: وأما مولى الموالاة فمجهول النسب؛ إذا قال لآخر: أنت مولاي ترثني إذا مت وتعقل عني إذا جنيت؛ وقال الآخر: قبلت، صح عندنا، ويصير القابل⁽⁷⁾ مولى له يرثه إذا مات، ويعقل⁽⁸⁾ عنه إذا جنى، وإذا شرطا من الجانين فعلى ما شرطا، والله أعلم⁽⁹⁾.

^{(1) [}أب] ساقط من (أ).

^{(2) [}يجد] من (ج).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ وصورته حيث قال ابن مازه: (إذا دخل حربي دار الإسلام بأمان وأسلم ووالى رجلًا؛ ثم أسر ابن هذا الحربي الذي أسلم وأعتق فإنه يجر ولاء الولد إلى نفسه حتى كان ولاء الولد لمعتق الأب، وفي الموضعين جميعًا يثبت للولد ولاء نفسه. والوجه في ذلك أنه متى ثبت للولد ولاء نفسه لا يمكن أن يجعل تابعًا لغير، في الولاء إلا بعد فسخ ما ثبت للولد من الولاء وفسخ ما ثبت للولد من ولاء الموالاة ليصير تابعًا للأب في ولاء العتاقة مقيد لأن ولاء العتاقة فوق ولاء الموالاة. ألا ترى أن ولاء الموالاة يحتمل الفسخ وولاء العتاقة لا يحتمل الفسخ، فقلنا كذلك تحصيلًا لزيادة الفائدة، أما فسخ ما ثبت من ولاء الموالاة للولد ليصير تبعًا للأب في ولاء الموالاة لا يفيد، لأنه المؤلد إلا ما كان ثابتًا له وما لا يفيد لا يشتغل به). ينظر: ابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج4ش، ص190.

^{(5) [}للأولاد] من (h).

⁽⁶⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص118 - 119؛ وابن مازه، المحيط البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص179، البرهاني، مصدر سابق، ج5، ص179، والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج5، ص179، والعيني، البناية شرح الهداية، مصدر سابق، ج11، ص30.

ر7) [القائل] من (أ).

^{(8) [}يعقد] من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص432.

باب حساب الفرائض

في الناصحي: الأصل⁽¹⁾ في حساب الفرائض أن يجعل الأجزاء المكسورة أعدادًا صحيحة لا كسر فيها ويخرج الحساب من أقلها، ومتى لم⁽²⁾ يخرج الحساب من أقلها لم يخرج من أكثرها، وإن خرج من ثلاثة لا يخرجه من ستة، واعلم أن مخرج النصف اثنان، وما عداه من الأجزاء مخرجة عدد الذي يسمى به كالثلث من ثلاثة، والربع من أربعة، والخمس من خمسة إلى عشرة، وكل عدد يخرج منه جزء⁽⁵⁾ فأضعاف ذلك الجزء يخرج منه [كالخمسة تخرج منه]⁽⁴⁾ خمس وخمساد، وثلاثة أحماسه وأربعة أخماسه ⁽⁵⁾.

[اصول المسائل]

م⁽⁶⁾، قوله: إذا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ نِصْفٌ [وَنِصْفٌ]⁽⁷⁾ أَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ⁽⁸⁾، نحو ما إذا ماتت وتركت زوجًا وأخًا لأب وأم.

[وإن كَانَ [ثُلُثُ] (وَمَا يَقِيَ، نحو الأم والأخ لأب وأم.

^{(1) [}الأصل] ساقط من (أ).

^{(2) [}لم] سائطة من (أ).

ر³) [جزژ،] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص97.

^{(6) [}الميم] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ قوله: (إذا كان في المسألة نصف ونصف أر نصف رما بقي فأصلها من النين، وإن كان ثلث وما بقي أو ثلثان رما بقي فأصلها من ثلاثة، وإن كان ربع وما بقي أر ربع ونصف فأصلها من أربعة، وإن كان ثمن وما بقي أر ثمن ونصف فأصلها من ثمانية، وإذا كان نصف وثلث أر سدس فأصلها من سنة وتعول إلى سبعة وثمانية وتسعة رعشرة). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص848.

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [ثلثاء] من كتاب المنافع شرح النافع.

وإن كان تُلْتَانِ؛ نحو البنتين مع الأخ لأب وأم] (أ).

وَإِذَا كَانَ مِعِ الرُّبُعُ نِصْفٌ؛ نحو البنت مع الزوج.

[والثُّفنُ مع النِّصْف] (2)؛ كالمرأة والبنت، [...] (3).

والشَّدُسُ مع النصف؛ كالأم مع البنت واعتبر الباقي.

مثال: العول إلى سبعة؛ امرأة ماتت وتركت زوجًا وأختين لأب وأم.

مثال: العول إلى ثمانية؛ زد على ذلك أمًّا.

مثال: العول إلى تسعة؛ زد على ذلك أخًا لأم.

مثال: العول إلى عشرة؛ زد على ذلك أخًا آخر لأم⁽⁴⁾.

وَإِذَا كَانَ مَعَ الرُّبِعِ ثُلُثُ أَوْ سُدُسَ فَأَصْلُهَا مِن الْنَيْ عَشَرَ (5) كما إذا ترك امرأة وأخا لأم، وكذلك الربع مع الثلث؛ نحو المرأة مع الأم وهي تعول إلى ثلاثة عشر؛ كما إذا ترك امرأة وأختين لأب وأم وأمًا، وإلى خَمْسَةً عَشَرَا زد على ذلك أخًا لأم، وإلى سَبْعَةً عَشَرًا زد على ذلك أخًا آخر لأم، وإذا كَانَ مَعَ الثُمُنِ ثُلُثَانِ سُدُس؛ نحو المرأة والابن والأم؛ فأضلُها مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ؛ لأنه مخرج الشمن إذا ضرب في مخرج الثلث، أو في وفقه من مخرج السدس يكون أربعة وعشرين، [وَتَعُولُ إلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ] (6).

المنبرية: سئل عنها علي هنت في خطبته؛ فقال: على الفور صار ثمنها تسعًا. قوله: أو في وفقه من مخرج السدس مخرجه سنة فالسنة مع (7) الثمانية (8) موافقة.............

ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين وردت [والسدس مع النصف؛ كالمرأة والبنت] من (ب)، وساقطة من (أ، ج).

⁽⁴⁾ النسفى، المناقع، مصدر سابق، ل204.

 ⁽ق) (وإن كان مع الربع ثلث أو سدس فأصلها من اثني عشر، وتعول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر
وسبعة عشر، وإذا كان مع الثمن ثلثان أو سدس فأصلها من أربعة وعشرين وتعول إلى سبعة
وعشرين). القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص248.

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ مع ساقطة من (أ).

^{(8) [}الثانية] من (أ).

بالنصف؛ فإذا ضربت نصف الستة في ثمانية يصير أربعة وعشرين(١٠).

في الزاد: ولا خلاف في هذه الجملة إلا في العول فإنه يروي عن ابن عباس وينشد انه قال: لا تعول الفرائض⁽²⁾، ويدخل النقص على من يصير عصبة في حال، والصحيح هو الأول، لأن الله تعالى جعل النصف للزوج، وللأخت من الأب والأم النصف، وللأخوة من الأم الثلث من غير فصل بين حالة الاجتماع والانفراد، والعمل بالنص واجب ما أمكن وقد أمكن عند الاجتماع بالمضاربة فيضرب كل واحد بجميع حقه في التركة، وهذا أولى من إسقاط حق الباقين أصلاً⁽³⁾.

في السراجية: العول أن يزاد على المخرج من أجزائه إذا ضاق عن فرض $^{(4)}$ ، والرد ضدّ $^{(5)}$ العول $^{(6)}$.

[إخراج جزء السهم]

قوله: وإذا انقسمت المسألة (7) على الورثة فقد صحّت (8) في الناصحي: إذا كان الورثة عصبة وكانوا ذكورًا فالمال بينهم بالسوية لا يحتاج إلى ضرب ولا عمل، وإن كانوا ذكورًا وإناثًا فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كانوا عصبة وصاحب فرض فإنك تقسم الفريضة؛ ثم تنظر إن استقام عليهم سهامهم استغنيت عن الضرب والعمل.

⁽¹⁾ السفى، المناقع، مصدر سابق، ل204.

 ⁽²⁾ أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، عن الثوري، رقم: 19035، باب كتاب الفرائض، الصنعائي،
 مصنف عبد الرزاق، مصدر سأبق، ج10، ص259.

⁽³⁾ الإسبيجابي، زاد الفقهاء، مصدر سابق، ل400.

⁽⁴⁾ السجارندي: السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص8.

^{(5) [}عند] من (أ).

⁽⁶⁾ قوله: والرد ضد العول؛ أي: (ما فضل عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق له يرد على ذوي الفروض بقدر حقوقهم إلا على الزوجين رهو فول عامة الصحابة بخشه، وبه أخذ أصحابنا وحمهم الله). السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص10.

^{(7) [}المسالة] ساقطة من (ب).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص248.

مثاله: بنتان وعم أصلها من ثلاثة للبنتين الثلثان اثنان والباقي وهو سهم واحد للعم. وإذا انكسر على عددهم سهامهم [فإنك تنظر إن كان بين سهامهم]⁽¹⁾ وعدد رؤوسهم موافقة فاضرب وفق عدد⁽²⁾ رؤوسهم في الأصل فما بلغ فمنه يصح.

مثاله: أربع بنات وعصبة أصلها من ثلاثة للبنات الثلثان سهمان لا ينقسم عليهن ويوافق بالنصف فاضرب وفق عددهن في الأصل [يصير سنة أصلها من سنة]⁽³⁾ وتصحيحًا من سنة. وإن لم يكن بين سهامهم وعددهم موافقة فاضرب جميع عددهم في الأصل فما بلغ فمنه تصح.

مثاله: خمس بنات وأخ أصلها من ثلاثة للبنات الثلثان سهمان لا يستقيم ولا يوافق فاضرب عددهن في الأصل يصير خمسة عشر منها يصح. وإن كان الكسر على جنسين أو ثلاثة فإنك تقسم⁽⁴⁾ الفريضة أولاً؛ ثم تنظر إن كان بين سهامهن وعددهن موافقة فخذ الوفق وأقمه مقام الكل؛ ثم اطلب في الوفق الأحوال الثلاث وتعمل فيه كما نبين إن شاء الله.

مثاله: زوجة وعشر أخوات لأب وأم، وست أخوات لأم أصلها من اثني عشر وتعول إلى خمسة عشر للزوجة الربع ثلاثة [أ/ 636] ولأولاد الأب والأم الثلثان ثمانية لا يستقيم ويوافق بالنصف فيرجع عددهن إلى النصف وهو خمسة ولأولاد الأم الثلث أربعة لا يستقيم عليهن ويوافق بالنصف فيرجع عددهن إلى [النصف وهو]⁽⁵⁾ ثلاثة فاضرب ثلاثة في خمسة يصير خمسة عشر؛ ثم أضربها في أصل المسألة (أ) مع العول فما بلغ فمنه يصح (7).

⁽¹⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

^{(2) [}عدد] ساقطة من (ب، ج).

⁽³⁾ ما بين المعقونتين وردت [ما من ثلاثٍ] من (أ).

^{(&}lt;sup>4</sup>) [نقيم] من (أ، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(6) [}المسألة] ساقطة من (أ).

 ⁽⁷⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص120 والبرني، محمد عاشق إلهي البرني
 (1413هـ)، التسهيل الضروري لمسائل القدوري، ج2، ص263، مكتبة الشيخ، كراتشيؤ ونظام الدين، الفتاوى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص467 - 469.

وإذا اجتمع عددان (1) فيلا يخلو من أربعة أوجه: إما أن يكونيا متماثلين، أو متداخلين، أو متوافقين، أو متباينين.

أما المتماثلان: أن يكون أحدهما مثل صاحبه في العدد كالخمسة مع الخمسة وأشباه ذلك.

وأما المتداخلان: أن يكون عددين أحدهما صغير والآخر كبير، وإذا القيت الصغير من الكبير مرة بعد أخرى فلا يبقى من الكبير شيء ويدخل الصغير في الكبير كالخمسة والعشرة وأشباه (2) ذلك.

وأما المتوافقان: أن يوافق أحدهما صاحبه في جزء كالتسعة والستة وأشباه ذلك. وأما المتاينان: أن لاالله يكون فيهما معنى من هذه المعاني الثلاثة، ولكل واحد من هؤلاء حكم. وأما المتماثلان: فإنه يكتفي بأحدهما فيضرب في الأصل فما بلغ فمنه تصح وأما المتداخلان: فإنه يكتفي بكبيرهما يضرب في الأصل فما بلغ فمنه تصح القسمة. وأما المتوافقان: فإنه يضرب وفق أحدهما في العدد الثاني؛ ثم في الأصل فما بلغ فمنه تصح القسمة.

وأما المتباينان: فإنه يضرب جميع احد العددين في جميع العدد الثاني؛ ثم في الأصل فما بلغ فمنه تصح القسمة (⁴⁾.

ومن الأجزاء المقيدة، أن لا يكون لها نصف ولا ثلث ولا ربع فحكمه حكم الجزء المطلق؛ كجزء من احد عشر جزءًا، أو جزء [من ثلاثة، أو خمسة عشر جزءًا، أو جزء] من سبعة عشر جزءًا، وإذا اجتمع العددان يتفقان في أجزاء كثيرة فإنك تراعي

^{(1) [}عندمن] من (أ).

^{(2) [}أنياء] من (أ).

^{(3) [}لا] ساقطة من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: الزبلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج6، ص245 - 246، رابن تجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج6، مصدر سابق، ج8، ص466 - 466. ونظام الدين، الفتاوي الهندية، مصدر سابق، ج6، ص466 - 466.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

وفقها في اقل الأجزاء، وإذا اجتمع ثلاثة أعداد أو أكثر فإنك تضم العددين وتجعلها عددًا واحدًا بالضرب؛ ثم تضم الثانية إليها مع اعتبار الأحوال الثلاثة.

مثاله: خمس بنات وثلاث جدات وأربع أخوات.

وإذا اجتمع ثلاثة أعداد واحدها يوافق العددين في جزءين مختلفين؛ فإنك تلقي ذلك العدد وتجعله كان لم يكن؛ ثم تضرب أحدهما في الثاني؛ ثم في الأصل فما بلغ فمنه تصح.

مثاله: تسع بنات وست أخوات وأربع جدات، والستة توافق الأربعة بالنصف وتوافق التسعة بالثلث، فإنك تلقيها وتضرب الأربعة في التسعة؛ ثم في(أ) الأصل فما بلغ فمنه تصح القسمة(2%).

باب القسمة

وإذا حصلت الفريضة وأردت أن تعرف نصيب كل واحد من الوارث؛ فإنك تضرب سهام كل وارث من أصلها في محل الضرب.

مثاله: خمس بنات وأختان وثلاث جدات أصلها من ستة للبنات الثلثان أربعة لا يستقيم ولا يوافق، وللجدات السدس وهو سهم واحد لا يستقيم، والباقي للاختين وهو سهم واحد لا يستقيم، والباقي للاختين وهو سهم واحد لا يستقم، وليس عددهن معنى من هذه المعاني الثلاثة، فإنك تجعل هذه الأعداد الثلاثة عددًا واحدًا تضرب بعضها في بعض يصير ثلاثين هذا محل الضرب؛ ثم اضرب نصيب كل فريق من الورثة من أصلها في محل الضرب واقسم على عدد رؤوسهن، فإنك تطلع عليه إن شاء الله تعالى (6).

^{(1) [}في] ساقطة من (ب).

^{(2) [}القسمة] ساقطة من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج6، ص245 ~ 246، وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص587.

⁽⁴⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص124 - 125؛ والزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق، ج6، ص251

في العثماني: في الأصل في معرفة الوفق بين الجانبين (1) المختلفين، وهو أن تقسم الأكثر على الأقل أي تطرح من الأكثر بمقدار الأقل من الجانبين [...] (2) حتى يتفقا في درجة واحدة، فإن اتفقا في واحد فلا وفق (3) وإن اتفقا في الأكثر فموافقة ففي الاثنين بالنصف، والثلاثة بالثلث، والأربعة بالربع، هكذا إلى العشرة، [وفي العشرة وبالعشرة] (4)، وفي أحد عشر (بجزء من أحد عشر] (5)، وفي اثني عشر بجزء من اثني عشر، وهكذا إلى أن يتهي الحساب فنسبها إلى آخر جزء ما انفقا فيه (6).

قوله: فَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمْ سِهَامُ فَرِيقَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَاضْرِبُ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ فِي الْآخَرِ ثُمَّ مَا الْجَتَمَعَ فِي الْفَرِيقِ الثَّالِثِ ثُمَّ مَا الْجَتَمَعَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ (8).

م⁽⁹⁾، هو مثل الزوجين وثلاث جدات وخمسة إخوة (10) للزوجين الربع، وللجدات السدس، والباقي للإخوة، أصل المسألة من اثني عشر للزوجين ثلاثة أسهم لا ينقسم عليهما ولا توافق، وللإخوة سبعة عليهما ولا توافق، وللإخوة سبعة أسهم لا ينقسم على ثلاثة ولا توافق، وللإخوة سبعة أسهم لا ينقسم عليهم ولا توافق أ (11) في عدد الزوجات وهو اثنان في عدد الجدات يكون ستة ثم يضرب ذلك في عدد الإخوة يكون ثلاثين ثم يضرب ذلك في أصل المسألة يكون ثلاثمائة وستين ومنه تصح المسألة (12).

^{(1) [}الحماين] من (ب، ج).

⁽²⁾ ما بين المعفرفتين وردت [أبدًا] من جميع النسخ.

^{(3) [}وقف] من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعفر فتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ ينظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، مصدر سابق، ص427.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص248.

^{(9) [}الميم] ساقط من (ب، ج).

^{(10) [}اخوة] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقونتين وردت [وكذا على الجدات والأخرة] من جميع النسخُ.

⁽¹²⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل205.

قوله: قَوْلُهُ قَإِنْ تَسَاوَت الْأَغْدَادُ أَجْزَأَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخِرِ كَانْزَأَتَيْنِ وَأَخَوَيْنِ قَاضَرِبُ الْنَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ (1)، أصل المسألة من أربعة للمرأتين سهم لا ينقسم عليهما، [وللأخوين ثلاثة لا ينقسم عليهما] (2)، وعدد الزوجات يساوي أعداد الإخوة؛ فيضرب أحدهما في أصل المسألة يكون ثمانية ومنها تصح المسالة (3) للزوجين سهمان وللأخوين ستة (4).

قوله: وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ جُزْءًا مِنَ الْآخِرِ أَجْزَأُ⁽⁵⁾ الْأَكْثَرُ عَنِ الْأَقَلِ كَأَرْبَعِ نِسْوَةٍ⁽⁶⁾ وَأَخَوَيْنِ إِذَا ضَرَبْت الْأَرْبَعَةَ أَجْزَأَك عَنِ الْأَخُويْنِ⁽⁷⁾، لأن الاثنين نصف صحيح للأربع، أصل المسألة من أربعة للزوجات سهم وللأخوين ثلاثة لا يستقيم، والاثنان جزء من الأربعة فاضرب الأربع في أصل المسألة يصير ستة عشر للنسوة أربعة وللآخرين اثنا عشر⁽⁸⁾.

قوله: فإنْ وَافقَ أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ الْآخَرِ في (9) النصف، أو الثلث ضَرَبْت (10) وَفَقَ أَحَدِهِمَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ؛ ثُمُّ مَا الْجَتَمَعَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ كَأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَأَخْتِ وَمِتَّةٍ أَعْمَامٍ فَالْسِتَّةُ تُوافِقُ الْأَرْبَعَةَ بِالْأَنْصَافِ فَاضْرِبْ نِصْفَ أَحَدِهِمَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ؛ ثم أَضْل الْمَسْأَلَةِ يَكُونُ ثَمَائِيَةً وَأَرْبَعِينَ وَمِنْهَا تَصِحُ (11).

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص248.

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(3) [}المسألة] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁴⁾ النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل205.

^{(5) [}أغني] من (ب، ج).

^{(6) [}أخوة] من (ج).

⁽⁷⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص248.

⁽⁸⁾ النسفي، المنافع، مصدر سابق، ل205.

^{(9) [}ني] ساقطة من (ب، ج).

^{(10) [}اضرب] من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص249.

قوله: فإذا صَحْت الْمَسْأَلَةُ فَاضْرِبْ سِهَامْ (أ) كُلِّ وَارِبْ فِي التَّرِكَةِ ثُمُ [أ/ 637] اقْسِمْ مَا الْجَتَمَعُ عَلَى مَا صَحَّتُ مِنْهُ الْفَرِيضَةُ يُخْرِجُ [من ذلك] (2) حَقَّ ذَلِكَ الْوَارِبْ (3) مثاله: أربع نسوة، وأخت من أب، وستة أعمام، والتركة ستون دينارًا، فالمسألة تصح من ثمانية وأربعين؛ للنسوة اثنا عشر سهما، وللأخت أربعة وعشرون، وللأعمام اثنا عشر، فإن أردت معرفة نصيب النسوة من التركة ضربت سهامهن (4) وهو اثنا عشر سهما في التركة وهو ستون (5) يكون سبعمائة وعشرين، وقسمت ذلك على الفريضة وهي ثمانية وأربعون يخرج خمسة عشر (6) [[وهي نصيبهن من الدنائير، [وإن أردت معرفة نصيب الأحماث وأربعون يخرج خمسة عشر (6) المعمدة وعشرون]] (7) في التركة يكون الفا وأربعمائة وأربعين؛ ثم تقسم ذلك على سهام الفريضة وهي ثمانية وأربعون يخرج ثلاثون وهو وأربعين، وتميها من الدنائير] (8)، وعلى هذا يخرج نصيب الأعمام (9).

[المناسخة]

نوله: وإذا لَمْ تُقْسَمُ التَّرِكَةُ حَتَى مَاتَ أَحَدُ⁽¹⁰⁾ الْوَرَثَةِ فَإِنْ كَانَ ما يُصِيبُهُ مِنَ الْمَيِّتِ الْأَوْلِ يَنْقَسِمُ عَلَى عَدَدِ وَرَثَيْهِ (11)، يعني على عدد سهام ورثته، وليس المراد عدد رؤوسهم (12)،

^{(1) [}سهام] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب، ج).

⁽³⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 249.

^{(&}lt;sup>4</sup>) [سهمًا منهن] من (أ).

^{(5) [}رستون] ماقطة من (ب، ج).

^{(6) [}رعشرون] من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعفوفتين ساقط من (ب).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁹⁾ النسفى، المناقع، مصدر سابق، ل205.

^{(10) [}أحد] ساقط من (ب).

⁽¹¹⁾ القدوري: مختصر القدوري، مصدر سابق، ص249.

⁽¹²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص314.

قوله: فقد ضحّت المُسْالَتانِ مما صَحّت الأولى منه (1)، مثال ذلك: زوجة وأخت من أب وخمسة أعمام، للزوجة الربع وللأخت النصف والباقي للأعمام، أصل المسألة من أربعة: للزوجة سهم، وللأخت سهمان، وللأعمام سهم لا ينقسم على عددهم، فيضرب عددهم وهو خمسة في أصل المسألة وهو أربعة يكون عشرين ومنه تصح المسألة، للزوجة خمسة أسهم، وللأخت عشرة، ولكل عم سهم، ولم تقسم التركة حتى ماتت الزوجة وتركت خمسة إخوة كانت مسألتها من خمسة وقد مات عن خمسة أسهم وذلك ينقسم على ورثتها فقد صحت المسألتان من عشرين (2).

قوله: وَإِنْ لَـنه (أَن يَنْفَسِم صَحُحْت فَرِيضَة الْمَيْتِ النَّانِي بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي وَمَا ثُمُ ضَرَبُت إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي الْأُخْرَى، وإن لَمْ يَكُنْ بين سِهَامُ الْمَيْتِ النَّانِي ومَا صَحْتُ مِنْهُ فَرِيضَتُهُ موافقة (أَنَّ، قوله: فإن لم تنقسم؛ يعني ما أصاب الميت الثاني على ورثته، مثاله: زوجة وأخت لأب وثلاثة أعمام، أصل المسألة من أربعة وتصح من اثني عشر، ولم تقسم التركة حتى ماتت الزوجة وتركت خمسة إخوة، فمسألتها من خمسة وقد ماتت عن ثلاثة أسهم، وذلك لا ينقسم على خمسة ولا توافق، [فنضرب المسألة وهي خمسة في المسألة الأولى وهي اثني عشر يكون ستين، ومنه تصح المسألتان فكل من له شيء من المسألة الأولى] (أنّ فهو مضروب له فيما صحت منه المسألة الأولى).

ومن كان [له شيء]⁽⁷⁾ من المسألة الثانية مضروب له فيما مات عنه ميته كان لأخت الميت الأول من المسألة الأولى ستة أسهم مضروبة لها في المسألة الثانية وهي خمسة

⁽¹⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص249.

⁽²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص314؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص57.

^{(3) [}لم] ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، 249.

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}المسألة] ساقطة من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

. يكون ثلاثين وهي نصيبها دلاً، وكان الأعمام الميت الأول في المسألة الأولى ثلاثة أسهم مضروبة في المسألة الثانية يكون خمسة عشر وهو نصيبهم، ولكل واحد من أخوة الميت الثاني من المسألة الثانية سهم مضروب له فيما مات عند ميته وهو ثلاثة يكون ذلك ثلاثة وهو نصيبه (2).

قرله: وإن كَانَتْ بينهما مُوَافِقَةُ فَاضْرِبْ وَفَقَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيةِ فِي الْأُولَى فَمَا الْجَتَمَة صَحَتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةِ اللَّانِيةِ فِي الْأُولَى يَأْخُذُهُ مَضْرُوبًا فَيما صحت منه الْمَسْأَلَةِ النَّانِيةِ مَضْرُوبُ [فِي وَفْقِ] (4) محت منه الْمَسْأَلَةِ النَّانِيةِ مَضْرُوبُ [فِي وَفْقِ] (4) تَرِكَةِ الْمَنْتِ النَّانِي (5) مثاله: زرجة وأخت لأب وخمسة أعمام، أصل المسألة من أربعة وتصح من عشرين؛ لم تقسم التركة حتى ماتت الأخت وتركت زوجًا وأخًا وبنتًا وأمّا، فمسألتها من اثني عشر، وقد ماتت عن عشرة أسهم (6) وذلك لا تنقسم على مسألتها لكن يوافقها بالإنصاف فتضرب نصف المسألة الثانية وهي سنة في جميع المسألة الأولى وهو عشرون فيكون مائة وعشرين منه تصح المسألتان.

إن (أ) كان لزوجة الميت الأول من المسألة الأولى خمسة (8) أسهم مضروبة لها في وفق (9) الثانية وهي ستة تكون ثلاثين وهو نصيبها، وللأعمام كذلك لكل واحد ستة، ولأخت الميت الأول عشرة مضروبة في ستة يكون ستين، ولزوج الميتة (10) الثانية من المسألة الثانية ثلاثة أسهم مضروبة له في وفق ما مات عنه ميته وهي خمسة يكون

^{(1) [}نصيها] سانط من (أ).

 ⁽²⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص314؛ والنسفي، المنافع، مصدر سابق،
 ل-205؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص57.

^{(3) [}مضروب] ماقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعتوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص249.

^{(6) [}أسهم] ساقطة من (ب).

^{(7) [}أن] ساقطة من (أ، ج).

^{(8) [}ئة] من (ب، ج).

^{(9) [}رقف] من (أ).

^{(10) [}الميت] من (أ).

خمسة عشر وهو نصيبه، ولبنت الميت الثاني من المسألة الثانية سنة أسهم مضروبة لها⁽¹⁾ في خمسة يكون ثلاثين وهو نصيبها، ولأخ الميت الثاني من المسألة الثانية سهم مضروب له⁽²⁾ في خمسة يكون خمسة وهو نصيبه، وللأم سهمان مضروبان في خمسة يكون عشرة⁽³⁾.

قوله: فهو مَضْرُوب في تَرِكَةِ الْمَيِّتِ الثَّانِي، يعني في السهام التي كانت هي نصيبه أو وفق نصيبه.

قوله: وَإِذَا صَحّٰت مَسْأَلَةَ الْمُنَاسَخَةِ وَأَرَدْت مَعْرِفَةَ مَا يَصِيبِ كُلُ وَاحِدِ مِنْ [حَبُاتِ] (4) الدِّرْهَمِ قَسَمْت مَا صَحّٰت (5) مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَمَانِيةٍ وَأَرْبَعِينَ فَمَا خَرَجَ أَخَذَت [لَهُ] (6) الدِرْهَمِ قَسَمْت مَا صَحّٰت (7) حَبُة (8) والله الموفق] (9) قالثمانية (10) والأربعون أخذت [له] (4) مِنْ سِهَامِ كُلِ [وَارِثٍ] (7) حَبُة (8) والله الموفق] (9) قالثمانية (10 على وزن المثقال هي هذه عدد الحبات فإن الدينار الواحد والدرهم الواحد (11) الذي على وزن المثقال يكون ثمانية وأربعين حبة، فإذا قسمنا تصحيح المسألة وهي هاهنا ثمانية وأربعون التي هي عدد الحبات تصير كل حبة سهمًا، وإذا صار كل حبة سهمًا يصيب كل سهم حبة لا محالة، فمن له سهم واحد أو اثنان أو ثلاثة يأخذ من كل دينار أو درهم حبة أو حبتين أو ثلاث حبات.

ولو كان التصحيح من ستة وتسعين فإذا قسمنا ذلك على ثمانية وأربعين يخرج

^{(1) [}لها] ساقطة من (ب، ج).

^{(2) [}لهم] من (ب).

⁽³⁾ ينظر: النسفى، المنافع، مصدر سابق، ل205.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت [حساب] من جميع النسخ.

^{(5) [}ما صحت] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁷⁾ ما بين المعقرفتين وردت [واحد] من جميع النسخ.

⁽⁸⁾ القدوري، مختصر القدوري، مصدر سابق، ص249.

^{(&}lt;sup>9</sup>) ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(10) [}قالثانية] ساقطة من (أ).

^{(11) [}الواحد] ساقط من (أ، ج).

منه (1) سهمان، فيأخذ الوارث بكل سهمين حبة، ولو كان التصحيح من مائة وأربعة (2) وأربعين يصيب كل حبة ثلاثة أسهم فيكون في مقابلة كل ثلاثة أسهم حبة (3).

قوله: وإذا ضحّت مَسْأَلَة الْمُنَاسَخَةِ وَأَرَدْت مَغْرِفَة مَا يَصِيبٍ كُلِّ وَاحِدٍ إلى آخره، مثاله: المسألة المتقدمة تصح من مائة وعشرين فإذا قسمنا ذلك على ثمانية وأربعين خرج من القسم اثنان ونصف وهو حبة، فإذا أردت معرفة نصيب زوجة الميت الأول وهو ثلاثون أخذت لكل اثنين ونصف حبة يكون لها اثنتي عشرة حبة وقدره من الدراهم دانق أن ونصف، وللأعمام أيضا مثل ذلك، ولزوج الميت الثاني خمسة عشر وقدره ست حبات وهو ثمن الدراهم (ق)، وكذلك للأخ (أله للميت الثاني ولابنته ثلاثون سهمًا وقدرها دانق ونصف، وعلى هذا يخرج جميع ما أناك من المسائل والله الموفق (أ).

في العثماني: [1/ 638] فصل في إفراز الأنصباء بالطريق المبرهن

إذا بلغ الفريضة مبلغ التصحيح فبعد ذلك نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الابتداء مضروبًا فيما ضربناه في أصل المسألة، ونصيب كل واحد ممن لم ينكسر عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضروبًا فيما ضربناه في أصل الفريضة، فأما من انكسر

^{(1) [}منه] سانط من (أ).

^{(2) [}راربعة] سانطة من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص315.

⁽⁴⁾ الدانق: يفتح النون وكسرها سدس الدرهم، وهو ثماني حبات، والحبة هي حبة الشعير المتوسطة. الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ج1، ص89؛ والزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج2، ص315.

^{(5) [}الدرهم] من (ج).

^{(6) [}العم] من (ب، ج).

⁽⁷⁾ الزبيدي، الجرهرة النبرة، مصدر سابق، ج2، ص315.

عليهم فإذا أردنا إفراز نصيب واحد منهم (1) يحتاج إلى أربع مقدمات (2):

الأولى: أن توافق⁽³⁾ رؤوس طائفة، أو وفقها، وتأخذ سهامهم.

والثانية: أن تطلب الوفق بين حاصل رؤوس الطائفة وبين حاصل رؤوس كل طائفة وراءها ممن انكسر عليهم؛ فنأخذ الوفق من كل موافق والكل من كل مباين.

والثالثة: أن تطلب الوفق بين ما أخذنا من حاصل رؤوس الطوائف؛ سوى الطائفة الموقوفة فيضرب بعضها في بعض بعد طلب الوفق.

والرابعة: أن ينظر إلى ما اجتمع من حاصل رؤوس الطوائف بعد ضرب بعضها في بعض فتضربه فيما أخذنا من سهامهم من الطائفة الموقوفة؛ فما بلغ فهو نصيب كل واحد من الفريق الموقوف، هذا إذا كان الكسر من جوانب، فإن كان من جانبين لا يحتاج إلى المقدمة الثانية، وإن كان من جانب واحد يحتاج إلى المقدمة الأولى فقط (4x⁵).

فصل في الصلح: ومن صولح على شيء يأخذه بميراثه فأسقط سهامه في الفريضة؛ ثم اقسم باقي التركة على سهام الباقين.

مثاله: زوج وأخ لأب وأم وأم والتركة ثلاثون دينارًا وثوب صولح الزوج على الثوب فالفريضة من سنة أسقط منها سهام الزوج فيبقى ثلاثة أسهم للأم سهمان، وللأخ سهم فاضرب (6) سهما الأم في ثلاثين يكون سنين اقسمها على الثلاثة يخرج لها عشرون دينارا، وللأخ سهم مضروب في ثلاثين مقسوم على ثلاثة يخرج له عشرة دنانه (8).

^{(1) [}منهم] ساقط من (ج).

^{(2) [}منقدمات] من (أ).

^{(3) [}نوفق] من (ب)، [توقف] من (ج).

^{(4) [}فقط] ساقطة من (ب، ج).

 ⁽⁵⁾ ينظر: السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص55؛ والزيلعي، تبيين الحقالق،
 مصدر سابق، ج6، ص245 - 246؛ وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص587.

^{(6) [}فاضرب] سانط من (أ).

^{(7) [}سهم] من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص60.

في السراجية فصل في التخارج

ومن صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيحا ثم [اقسم ما باقي من] (أ) التركة على سهام الباقين: كزوج وأم وعم، فصالح الزوج [عن نصيبه] (2) على ما في ذمته [للزوجة] (3) من المهر وخرج من البين، فيقسم باقي التركة بين الأم والعم أثلاثا بقدر سهامهما: سهمان (4) [من الباقي] (5) للأم وسهم واحد للعم، أو زوجة وأربعة بنين فصالح أحد البنين على شيء وخرج من البين فيقسم باقي التركة على خمسة وعشرين سهمًا للمرأة أربعة أسهم ولكل ابن سبعة (6).

في الطحاوي: باب ما يجوز للرجل وللمرأة دعواه إياه فيحجب من سواه من عصبة، أو من (أ) ذوي أرحامه؛ دعوة الرجل إنما تجوز في أربعة مواضع:

احدها: أن يدعي على شخص مجهول ويقول: هذا ابني، ومثله يولد لمثله، ولم يكن لذلك الولد نسب معروف وصدقه الابن صار ابنه ثابت النسب، ولو كذبه لا يصدق المدعى إلا بالبينة، ولو لم يكن له بينة لا يحلف الابن عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، لأنه لا يحلف في الأشياء الستة: في النكاح، والرجعة، والفيء في الإيلاء، والولاء، والنسب، والرق، وعندهما يستحلف (9)؛ إن حلف برئ، وإن نكل يقضى عليه، ولو كان مثله لا يولد لمثله لا يصح دعواه صدقه الابن أو لم يصدقه أقام البينة أو لم يقم.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين وردت [اقسمها] من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من جميع النسخ.

^{(4) [}سهمان] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

 ⁽⁶⁾ السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص70.

^{(7) [}من] ساقطة من (ج).

^{(8) [}لأنه] ساقطة من (أ).

⁽⁹⁾ ينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص157.

والثاني: أن يدعي شخص مجهول على رجل أنه أبوه؛ ومثله يولد لمثله، وليس للمدعي نسب معروف إن صدقه الأب صار كأمر ظاهر، وإن كذبه يحتاج إلى إقامة البينة، ولو لم يكن له بينة فلا يمين عليه على الاختلاف الذي ذكرناه، وإن كان لا يولد لمثله لا تصح (1) دعواه.

والثالث: أن يدعي على مجهول النسب، أو معلوم بعد إن لم يعرف أنه حر الأصل أن هذا معتقي، إن صدق صار كأمر ظاهر سواء كان المدعى عليه أكبر منه أو أصغر منه ⁽²⁾ ويكون مولى له، وإن كذبه فعلى المدعي البينة وفي اليمين اختلاف، وبمثله لو ادعى على ⁽³⁾ مجهول النسب انك عقدت ⁽⁴⁾ معي عقد الولاء وأنا مولاك فإن صدقه صار كأمر ظاهر، ولو كذبه بطلت خصومة المدعي، وليس ⁽⁵⁾ له أن يقيم البينة بخلاف ولاء العتاقة لأن هاهنا لما ⁽⁶⁾ كذبه المدعى عليه فقد انفسخ ذلك العقد بينهما لأن عقد الولاء ينفسخ بالرد وذلك لا يبطل ⁽⁷⁾.

والرابع: أن يدعي النكاح على امرأة ليس لها زوج معروف، ولم يكن بينهما محرمية، إن صدقته المرأة كأمر ظاهر، وإن كذبته فعلى المدعي البينة، وفي اليمين اختلاف هذا كله الدعوى الصحيح (8).

وأما الدعوى الفاسدة: وهو أن يدعي رجل أنه أخره، أو ابن ابنه، أو عمه، وادعى شيئًا فيه حمل النسب على الغير، فإنه لا يصدق سواء صدقه المدعى عليه أو لم

^{(1) [}لا يصلح] من (أ).

^{(2) [}منه] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}على] ساقطة من (ب).

^{(4) [}اعتقدت] من (ب).

^{(5) [}ليس] ساقطة من (أ).

^{(6) [}لما] ساقطة من (أ).

 ⁽⁷⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص135 - 136؛ والزيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج4، ص257؛ وابن نجيم، البحر الراثق، مصدر سابق، ج4، ص243.

⁽⁸⁾ ينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضى، مصدر سابق، ص448 - 449.

. يصدقه؛ إلا إذا مات أبر، وخلف تركة فادعى مجهول النسب أنه أخوه فإنه يصدق في حق الميراث ولا يصدق في حق النسب، وكذلك لو ادعى أنه أخ فلان فدعواه باطل، ولو أقام البينة فإنه لا تقبل بينته لأن في ذلك [حمل النسب على الغير وقضاء على الغائب وذلك]⁽¹⁾ لا يجوز؛ إلا إذا ادعى المال نحر ما إذا ادعى الميراث على أخيه فقال: أنا أخوك وما فبضته فنصفه لي وأقام البينة فإنه يقبل والقاضي يقضي بالبينة لنسب لأنه لا يتوصل إلى القضاء بالميراث إلا بعد القضاء بالنسب، والذي يدعي عليه ينصب خصمًا وينفذ قضاءه على جميع الورثة وهذا كله دعوى الرجل⁽²⁾.

وأما دعوى المرأة: فإنها تصح في ثلاثة مواضع: الأبوة، والولاء، والزوجية، ولا تصح في دعوى البنوة، كما إذا ادعت على شخص مجهول أنه ابنها فإنه لا يصح لأن في ذلك حمل النسب على الغير؛ أما إذا كان الزوج حاضرًا فصدقها إن هذا ابني فإنه يصح دعواها ويثبت النسب منهما إذا صدقها الابن، وإن كان الابن يعبر عن نفسه وأنكر دعوى المرأة [فعلى المرأة](أ) البينة، وفي اليمين على الاختلاف، ولو ادعت على آخر أن هذا أخي أو أختي أو عمي فإنها لا تصدق على ما ذكرنا في الرجل(أ).

ولو أن رجلا وجد لقيطًا؛ نادعى أنه ابنه فإنه يصح دعواه ويكون ابنه [أ/ 639] لأنه ادعى ما في نفسه لنفسه ولا منازع له، وإذا كبر الغلام وأنكر أنه ابنه لا يلتقت إليه، وإن كان الولد يعبر عن نفسه يحتاج إلى تصديقه أو إلى البينة، ولو ادعى أن اللقيط عبد؛ لا يصدق لأن اللقيط حر الأصل، ولو كان في يد، عبد صغير لا يعبر عن نفسه فادعى أنه ابنه وليس له نسب معروف فإنه يصدق، ولو كان العبد يعبر عن نفسه فقال الذي في يده هذا ابني ومثله [يولد لمثله] (5) وليس له نسب معروف والعبد مقر بأنه عبده فإنه يشت النسب من المولى لأن العبد لما أقر أنه عبده فقد أقر أنه في يد مولاه، وليس هو

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽²⁾ ينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص447 - 448.

⁽³⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: الحسام الشهيد، شرح أدب القاضي، مصدر سابق، ص449 - 450؛ والزبيدي، الجوهرة الغيرة، مصدر سابق، ج1، ص258.

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

في يد نفسه، فإذا ادعى المولى فقد ادعى [...](ا) ما في يد نفسه لنفسه ولا منازع له فيعتق العبد.

ولو كان له نسب معروف والمسألة بحالها⁽²⁾ لا يثبت النسب ولكنه يعتق في قول أبي حنيفة خفّ وعندهما لا يعتق، ولو أن⁽⁵⁾ المولى أقر أنه ابن العبد ومثله يولد لمثله وليس للمولى نسب معروف فهاهنا يحتاج إلى تصديق العبد أن⁽⁴⁾ صدقة يثبت النسب ويعتق العبد، وإن لم يصدقه لا يثبت النسب، بخلاف ما إذا ادعى أن العبد ابنه لأنه هناك لا يحتاج إلى تصديق العبد، والفرق بينهما أنه لما ادعى أن العبد ابنه فقد ادعى⁽⁵⁾ ما في يد نفسه لنفسه ولا منازع له لأنه يدعى النسب لنفسه فصدق. وأما في دعوى الأبوة فحمل النسب على الغير فما لم يصدقه لا تقبل.

وفرق آخر بينهما، أنه لما قال هذا ابني استند هذا إلى وقت العلوق، [روقت العلوق، [روقت العلوق] (أ) الابن (7) لا يكون (8) من أهل التصديق فإذا لم يصدقه لم (9) يثبت النسب، ويعنق العبد في قولهم جميعًا لأن مثله يولد لمثله (10)، ولو كان لا يولد لمثله صدقه أو لم يصدقه العبد لا يثبت النسب ويعتق عند أبي حنيفة شخص وعندهما لا يعتق (11).

^{(1) [}المولى] من (أ).

^{(2) [}بجهالها] من (أ).

^{(3) [}كان] من (ب، ج).

⁽أن] سائطة من (أ).

^{(5) [}ادعى] ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(7) [}الأب] من (أ).

^{(8) [}لا يكون] ساقط من (أ).

⁽٩) [لم] ساقطة من (أ).

^{(10) [}لمثله] ساقطة من (أ).

⁽¹¹⁾ ينظر: الزبيدي، الجوهرة النيرة، مصدر سابق، ج1، ص257؛ والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج7، ص66.

في الكبرى: أخوان بينهما جارية فجاءت ببنت فادعياها (أ) جميعا فهي بينهما فإن مات أبوهما وهو جد البنت فلها الثلثان في قول زفر رحمه الله لأنها ابنة ابن من وجهين فصارت بمنزلة البنتين، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لها النصف اعتبارًا للحقيقة وبه يفتى، ضم المرأة إلى منزله وأسكنها معه فولدت بنتًا وأقر أنها ابنته ثم مات هل للمرأة مهر وميراث؟ ففي المسألة حكم وفترى؛ أما الحكم يجب لها القضاء بالميراث والمهر (2) بإقراره، أما الفتوى إن كانت المرأة تعرف انه لم يكن بينهما نكاح لا يسعها من اخذ الميراث.

في الطحاوي: باب إقرار بعض الورثة [لوارث مجهول] الأصل في هذا الباب المقر بعامل في حق الفير، ولا على إلزام المقر بعامل في حق نفسه بما أقر، ولا يصدق على إبطال حق الغير، ولا على إلزام الغير حقًّا، والأصل أن الإقرار إذا حصل بشرط فإنه يراعى فيه شرطه، فإذا عرفنا هذا فنقول:

رجل مات وترك ابنين فإنه المال بينهما نصفان، فلو قال أحدهما: لامرأة هذه امرأة أبي فإن صدقة الابن الآخر صار كأمر ظاهر للمرأة الثمن والباقي بينهما وهي سبعة أسهم على سهمين لا يستقيم فاضرب سهمين في ثمانية فصار سنة عشر فللمرأة الثمن سهمان والباقي [...]⁽⁵⁾ أربعة عشر بينهما لكل واحد سبعة، ولو كذبه الابن الآخر فإنه يحتاج إلى قسمتين⁽⁶⁾: قسمة ظاهرة؛ وقسمة باطنه⁽⁷⁾.

فالقسمة الظاهرة: أن المال يقسم بينهما نصفان فما جعل للابن المقر وهي سبعة أسهم يجعل على تسعة أسهم سهمان للمرأة وسبعة أسهم للابن لأن من زعم(8) الابن

^{(1) [}فادعاها] من (ج).

⁽أرالمهر) ساقط من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الطحاري، مختصر اختلاف الغقهاء، مصدر سابن، ج4، ص450 - 451؛ والولوالجي، الفتاري الولوالجية، مصدر سابق، ج5، ص411.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(5) [}ني] من (ب).

^{(6) [}قسمين] من (ب: ج).

⁽⁷⁾ ينظر: الكاساني، بدائم الصنائم، مصدر سابق، ج7، ص230.

^{(8) [}زخم] من (أ).

المقر أن المال بينهما⁽¹⁾ وبين المرأة على سنة عشر سهما للمرأة الثمن وأربعة عشر بيننا لكل ابن سبعة؛ إلا أن الابن المنكر ظالم⁽²⁾ حيث أخذ نصف المال تاما فيكون الباقي بيني وبينك على مقادير سهامها فلما صار هذا النصف على تسعة أسهم صار الكل على ثمانية عشر تسعة للابن وسهمان للمرأة وسبعة للمقر.

ولو أن هذا الابن أفر بامرأة أخرى أن هذه امرأة أبي أيضًا ولها الميراث كميراث المرأة الأولى، فإن كان أفر لهما جميعًا فذلك التسعان لهما ولا كلام فيه لأن ميراث النساء لا يتكثر بكثرة النساء ولا يتقلل (أن بقلتهن، ولو أقر بالأولى ثم بالأخرى فإن صدقته المرأة الأولى [فكذلك الجواب، وإن كذبته فللأخ المنكر نصف المال على ما ذكرنا وتسعان للمرأة الأولى](4)؛ ثم ينظر:

إن كان دفع إليها بالقضاء صار كالهلاك، وجعل كان لم يكن له مال سوى الباقي وهو سبعة أسهم فيكون تلك السبعة ألى بين الابن والمرأة الأخرى على ثمانية سهم أمن ثمن ذلك للمرأة وسبعة للابن، ولو دفع إليها بغير قضاء فإن السبعة التي عنده يعطى من ذلك سهم للمرأة الأخرى وهو تسع نصف (8) جميع المال، لأنه لما دفع للمرأة الأولى بغير قضاء فصار كأنه أتلقه وصار بمنزلة القائم عنده (9)، ولو كان المال عند، قائما فإنه يعطى للمرأة الأخرى (10) التسع وهو سهم لأنه (11) أقر بثمن المال

^{(1) [}يننا] من (أ).

^{(2) [}ظلم] من (ب، ج).

⁽³⁾ أولا يتقدراً من (ب).

^{(&}lt;sup>4</sup>) ما بين المعقوقتين ساقط من (ب).

^{(5) [}السية] من (ب)،

^{(6) [}أسهم] ساقطة من (أ).

^{(7) [}ثمن] ساقط من (ب).

^{(8) [}نصف] سانط من (أ).

^{(9) [}عنده] ساقط من (أ).

^{(10) [}الأولى] من (أ).

^{(11) [}لأنه] ساقطة من (أ).

. للمرأتين (¹⁾ جميعًا ⁽²⁾.

والإقرار إذا حصل بشرط فإنه يراعي فيه [...]⁽⁵⁾ شرطه، والثمن إنما هو تسعان [تسع للأولى]⁽⁴⁾ وتسع للأخرى؛ إلا أن الأولى ظلمت حيث أخذت زيادة سهم وذلك الظلم حصل على الأخ المقر لأنه هو الذي دفع بغير قضاء فيدفع سبع الباقي للمرأة الأخرى وهي تسع نصف المال والباقي للابن وهي ستة⁽⁵⁾ أسهم⁽⁶⁾.

ولو لم يقر بامرأة (⁷⁷ ولكنه أقر بابن آخر سواهما أن هذا أخانا وكذبه الآخر فإن إقراره في حق نفسه صحيح ولا يصح في حق الآخر، ولا يقسم المال بينهما نصفان فما أصاب المقر يقسم بين المقروبين (⁸⁾ المقر له نصفان لكل واحد منهما ربع المال، ولو أقر بعد ذلك بأخ آخر وكذبه (⁹⁾ الأخ (¹⁰⁾ المعروف ينظر؛

إن صدقه المقر له (11) الأول فإن نصف المال بينهم أثلاثًا، وإن كذبه المقر له الأول (12) ينظر: إن دفع إليه نصف المال بالقضاء صار كالهلاك والباقي يكون بينه وبين المقر له الثاني نصفين، ولو كان دفع إليه بغير قضاء صار كالإتلاف ويكون [أ/ 640] في الحكم كان ذلك الربع قائمًا وهو أقر بالابنين فيحصل لكل واحد منهما سدس

^{(1) [}للمرأة] من (ج).

⁽²⁾ الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، مصدر سابق، ج4، ص138.

^{(3) [}مرسله] من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}تسعة] من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاري، مصدر سابق، ج4، ص139 - 140 والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، 231 - 231.

^{(7) [}بامرة] من (أ).

^{(8) [}المقروبين] ساقطة من (ب، ج).

^{(9) [}وكذا] من (ج).

^{(10) [}الآخر] من (أ).

^{(11) [}له] ساقط من (أ).

^{(12) [}الأول] ساقط من (ب، ج).

المال لأن نصف المال إذا⁽¹⁾ قسم⁽²⁾ بين الثلث يحصل لكل واحد سدس المال كذلك هاهنا يعطي هذا المقر من⁽³⁾ الذي بقي في يديه وهو ربع [...]⁽⁴⁾ المال سدس جميع المال للمقر له الثاني⁽⁵⁾.

ولو أقر أحد الابنين بابنته أن هذه أختنا وكذبه الأخ⁽⁶⁾ وصدقته الابنة ⁽⁷⁾، فإن المال يقسم بين الابنين نصفين فما يحصل للابن المقر فذلك بينه وبين الابنة للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن أقر بابنة أخرى بعد ذلك وكذبه الأخ أيضًا⁽⁸⁾ ينظر:

إن صدقته الابنة الأولى فنصف بين الابن وبين الابنتين للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإن كذبته الابنة الأولى؛ ينظر: إن دفعها اللها نصيبها وهو ثلث النصف وذلك سدس الكل بالقضاء صار كالهلاك والباقي بين الابن والابنة الأخرى للذكر مثل حظ الأنشير (11).

وإن دفع إلى الأولى بغير قضاء قاض صار كالإتلاف وصار كأنه قائم في يده وقد أقر بابنتين فيكون لهما ربع جميع المال لكل واحد ثمن، وكذلك هاهنا يعطى للابنة الأخرى نصف ربع جميع المال مما في يده (12).

^{(1) [}إذا] ساقطة من (ب).

^{(2) [}قسم] سانط من (أ).

^{(3) [}من] ساقط من (ب).

^{(4) [}ربع] من (أ).

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص81، والكاماني، بدالع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص230.

⁽ð) [الآخر] من (أ).

^{(7) [}البنته] من (أ).

^{(8) [}أيضا] ساقطة من (ب، ج).

^{(9) [}الابنة] ساقطة من (أ).

^{(10) [}دفع] من (ب).

ر11) [الأنثين] ساقطة من (أ).

⁽¹²⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص231.

ولو أن رجلا مات وترك ابنا فأقر هذا الابن لرجل آخر أن هذا ابن أبي وأنه أخوه وصدقه المقر له في ذلك [ولكنه أنكر أن يكون المقر ابنه وأخاه القياس أن يكون القول قول المقر له في ذلك] (أ) ويكون المال كله له ويحتاج المقر إلى إثبات نسبه بالبينة من الميت لأنهما تصادقا على إثبات نسب (2) المقر له واختلفا في نسب المقر، وفي (3) الاستحسان أن المال بينهما نصفان لأن المقر له إنما استفاد المبراث من جهة المقر، فلو أنا (4) أبطلنا إقراره أيضًا فيؤدي ذلك إلى إبطال حق المقر له، وكذلك هذا في الابنة وكل من يدعى ويقر للآخر بالنسب (5).

وبمثله: لو أن رجلا مات وترك امرأة فأقرت المرأة بأخ للزوج وصدقها الأخ في ذلك ولكنه أنكر أن تكون هذه المقرة امرأة للميت، فإن القول هاهنا قول المقر له في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله وهو القياس، وتحتاج الزوجة إلى إثبات الزوجية بالبينة على قول أبي يوسف رحمه الله وهو الاستحسان القول قول الزوجة والمال بينهما على قدر مواريثهما.

وكذلك هذا الاختلاف في امرأة ماتت وتركت زوجًا فأقر الزوج لرجل أن هذا أخو الميتة وصدقه الأخ ولكنه أنكر أن يكون المقر زرجًا لها، أبو يوسف رحمه الله قاس هذا المسألة على المسألة الأولى، وأبو حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله فرقوا بينهما فقالوا: إن الزوجية تنقطع بالموت فلا تقبل قوله إلا بالبينة ولا كذلك النسب لأنه لا ينقطع بالموت والمقر له استفاد الميراث من جهة المقر، فلو أبطلنا إقراره يؤدي ذلك إلى إبطال حق المقر له أنه.

ولو أقر^{رً)} أحد⁽⁸⁾ الابنين بابنين وصدقه أخوه في أحدهما وكذبه في الآخر والمقر

⁽أ) ما بين المعقوقتين ساقط من (ب، ج).

^{(2) [}نسب] ماقط من (ب، ج).

^{(3) [}الا أن] من (أ).

^{(4) [}أنا] ساقطة من (ب، ج).

⁽⁵⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص230.

⁽⁶⁾ ينظر: الكاساني، يدالع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص230.

^{(7) [}اقر] ساقطة من (ب).

^{(8) [}جد] من (أ).

لهما يتكاذبان كل واحد منهما يكذب صاحبه ويصدقان المقر لهما⁽¹⁾ في إقراره، فإن على قول أبي يوسف رحمه الله وهو قول أبي حنيفة خلت يجيء المتفق عليه بإقراره إلى المقر لهما فيأخذ ربع ما في يديه ويضم ذلك إلى ما في يد الآخر الذي أقر به خاصة فيقسم بينهما نصفان، ويجيء المختلف في إقراره إلى الذي أقر به فيقسم ما في يديه بينهما نصفان.

وأما في قول محمد رحمه الله يجيء المتفق عليه بإقراره إلى الذي أقر لهما فيأخذ خمس ما في يده ويضمه إلى ما في يد الآخر [الذي اقر به خاصة] (2) فيقسم (3) بينهما نصفان، ويجيء المختلف في إقراره إلى الذي أقر به فيقسم ما بقي في يديه بينهما نصفان.

وإنما قال أبو يوسف رحمه الله: إنه يأخذ ربع ما في يديه لأنه من حجة المقر لهما أن يقول للمتفق عليه بإقراره إنما أقررت لك ربع المال فلك أن تأخذ ربع المال حيث وجدت وفي يدي نصف المال فالربع لك.

وإنما قال محمد رحمه الله: [أن يأخذ خمس ما في يده] (4) ذلك (5) لأن من (6) حجة المقر لهما أن يقول للمتفق عليه بإقراره لو كذبني الأصغر [...] (7) فيك كما كذبني في (8) الآخر لكان ما في يدي بينك وبين الآخر وبيني أثلاثًا؛ إلا أنه لما صدقني أخي فيك فقد تحمل نصف نصيبك عني وهو نصف سهم وبقي سهمان ونصف نصيبي ونصيبي ونصب (9) الآخر ونصف سهم من (10) سهمين ونصف يكون خمسة، فلذلك قال يأخذ خمس ما في

^{(1) [4]} من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(3) [}نيكون] من (ب، ج).

⁽⁴⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب، ج).

^{(5) [}ذلك] ساقط من (أ).

^{(6) [}من] ساقطة من (ب).

^{(7) [}أخي] من (أ).

^{(8) [}في] ساقط من (ب).

^{(9) [}ونصيب] ساقط من (ب).

^{(10) [}من] سانط من (أ).

يده هذا كله إذا كان المقر لهما يتكاذبان، وأما إذا تصادفا فإن المكذب به يجيء إلى الأصغر الذي أقر له خاصة فيأخذ ثلث ما في يده ثم يضمنه (١) إلى ما في يدي الآخر [فيقسم بينهما] (2) أثلاثا (3)

وإذا مات الرجل وترك ابنًا فأقر هذا بابن آخر، هذا على ثلاثة أوجه: إما أن يترك ابنًا واحدًا، أو ابنين، أو ترك ورثة.

فإن ترك ابنًا واحدًا فأقر بابن آخر فإنه يصدق في حق نفسه على ما ذكرنا ولا يثبت نسبه من الميت في ظاهر الرواية وروي عن أبي يوسف رحمه الله في غبر رواية الأصول أنه يثبت وجعل إقرار هذا الوارث إذا لم يكن وارث غيره كإقرار ورثته جملة.

ولو ترك ابنين فأقر أحدهما بابن آخر فإنه يشاركه في الميراث ولكنه لا يثبت النسب⁽⁴⁾ بالاتفاق.

ولو ترك بنين⁽⁵⁾ فأقر ابنان منهم أو رجل وامرأتان فإنه يثبت نسب المجهول من الميت في حق الذين أقروا وفي حق الذين لم يقروا بالاتفاق سواء أقروا بلفظ الشهادة أو بلفظ الإقرار لأن هذا يشبه [الإقرار من وجه ويشبه الشهادة من وجه فمن حيث إنه يشبه الإقرار لم يشترط لفظ يشبه أنه الشهادة كان العدل⁽⁷⁾ من شرطه ومن حيث إنه يشبه الإقرار لم يشترط لفظ الشهادة (8).

في اللخيرة: ولو ترك ابنا وامرأة فأقرت المرأة بابن وصدقها في ذلك الابن المعروف فإن المقر له يقاسم المعروف ما في يده نصفين؛ لأن ميراث البنين في يده والذي في يد المرأة ميراث النساء ولا حظ للبنين [في ذلك، وإن أقرت بابنين] (9)

^{(1) [}يضمه] من (ب: ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽³⁾ ينظر: الكاساني، بدالم الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص230.

^{(4) [}النسب] ماقط من (أ).

^{(5) [}أبنين] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(7) [}العدد] من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص231.

⁽⁹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

فصدقها المعروف في أحدهما فإن ألمتفق عليه لا يدخل في نصيب المرأة لما بينا والابن الآخر يقاسم المرأة ما في يدها على عشرة لأن القسمة بزعمها من أربعة وعشرين لها ثلاثة ولكل [أ/ 641] ابن سبعة (2).

في التهذيب: ولو أقر أحد إلابنين بزوجة أبيه وكذبه الآخر لها تسع ما في يده وعند ابن أبي لبلى رحمه الله تعالى ثمن ما في يده والله أعلم⁽³⁾.

في الناصحي باب الإقرار

يجوز إقرار الرجل في أربعة نفر ويرثون مع ورثته المعروفين وهم الأب والولد والزوجة ومولى العتاقة إذا صدقوء في حال حياته وكانوا كبيرا⁽⁴⁾، ويجوز إقرار المرأة في ثلاثة نفر ويرثون مع ورثتها المعروفين وهم الأب والزوج والمعتق إذا صدقوا.

مثاله: إذا كان للرجل ابن معروف فأقر في صحته، أو في مرضه بابن آخر وأنكر الابن المعروف صح إقرار، والمال بينهما نصفان، ولو أقر بابنة وأنكرها الابن المعروف فله صح إقراره والمال بينهما أثلاثا، وكذلك لو أقر بالأب وأنكره الابن المعروف فله السدس والباقي للابن، وكذلك لو أقر بزوجة وأنكرها الابن المعروف فلها الثمن، وكذلك لو أقر بالمعتق وأنكرته البنت المعروفة للبنت النصف والباقي للمعتق، وكذلك إقرار المرأة في هؤلاء الثلاث، وإن أقر رجل وامرأة بواحدة من القرابة سوى من سميناهم (5) لم يرثوا (6) مع الورثة المعروفين.

^{(1) [}فإن] ساقطة من (ب).

⁽²⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص80.

⁽³⁾ ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص230 - 231.

^{(4) [}كبرا] من (ج).

^{(5) [}سمينا] من (أ).

^{(6) [}يرث] من (h).

مثاله: رجل أقر بابن ابن أو بنت ابن، أو بولد بنت، أو جد من أي جهة (1) كان، أو بأخ، أو بابن أخ، أو خالة، أو غير ذلك فمات وله الوارث المعروف فإن المقر له لا يرث شيئًا ولا يحجب به زوج ولا زوجة ولا ذو رحم محرم، وإن لم يكن للمقر وارث معروف دفع المال إلى المقر له؛ إلا أن النسب (2) لا يثبت، وإن أقرت المرأة بابن وصدقها الابن المعروف لم يثبت النسب، وإن أقرت بزوج وأب [...] (3) وابن وصدقوها بذلك للزوج النصف والباقي للأب يرث الأب والزوج ويسقط الابن، وإن ماتت وليس لها وارث إلا هذا الابن المقر له دفع إليه المال من غير أن يثبت نسبه منها لما تقدم (4).

فصل: وإذا أقر بعض^(ة) الورثة بوارث وأنكره الآخرون فالنسب لا يثبت، ويقاسم المقر⁽⁶⁾ المقر له ما في يده على حسب ما أقر له.

مثاله: رجل مات وترك ابنا وأقر هذا الابن بأخ من أبيه وأمه فالنسب لا يثبت، ولكن يقاسم المقر له ما في يد، على حسب ما أقر له؛ فيقال⁽⁷⁾: مسألة الإنكار من سهمين، ومسألة الإقرار من ثلاثة، ونصيب المقر والمقر له [من مسألة الإقرار سهمان]⁽⁸⁾، ومن مسألة الإنكار سهم واحد، وسهم واحد⁽⁹⁾ بينهما؛ لا يستقيم أفاضرب سهامها من مسألة الإقرار في مسألة الإنكار فيصير أربعة فيقسم بين الابنين (11)؛

^{(1) [}رجه] من (أ).

^{(2) [}النساء] من (أ).

^{(3) [}رأب] من (ب).

⁽⁴⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص69 - 71؛ والكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص229.

^{(5) [}بعض] سائطة من (أ).

^{(6) [}المقر] ساقط من (أ).

⁽أبقائل] من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(9) [}راحد] سانط من (أ).

^{(10) [}ينتفع] من (أ).

^{(11) [}الابتين] من (ب)، [البنين] من (أ).

[ثم أصاب المقر وهو سهمان يقسم بينه وبين المقر له] (1) فأصاب كل واحد منهما ربع المال (2).

وإن ترك ابنا وأقر بأخت ولم يدفع إليها شيئًا حتى أقر بأخ آخر فإنه بدفع إلى أخته ثلث المال في قولهم جميعا، ويدفع إلى أخيه نصف ما في يده في قول علمائنا الثلاثة يسلم إلى الأول [ما أقر له؛ ثم يقاسم الثاني ما بقي في يده على مقدار حقهما، واعتبر على هذه ما كان في هذا الجنس، ولو سلم إلى الأول](3) جميع ما أقر له بغير قضاء قاض ضمن⁽⁴⁾ للثاني حصة من الأصل.

مثاله: رجل مات وترك ابنا فأقر بأخ وسلم إليه نصف المال بغير قضاء قاض؛ ثم أقر بأخ آخر فإنه يدفع إليه ثلثا ما في يده وهو ثلث جميع المال، وإن كان أعطى للأول نصيبه بقضاء قاض يقاسم الثاني ما بقي على قدر دعواه نصفين⁽⁵⁾.

في ألسراجي: فصل في قسمة التركات بين الورثة والغرباء

إذا كان بين التصحيح والتركة مباينة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع⁽⁶⁾ التركة؛ [ثم اقسم المبلغ على التصحيح]⁽⁷⁾.

مثاله: [...] (8) بنتان وأبوان والتركة سبعة دنانير، وإذا كان بين (9) التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة؛ ثم افسم المبلغ على

⁽¹⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽²⁾ الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص231.

⁽³⁾ ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

^{(4) [}ضمن] ساقط من (ب).

⁽⁵⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص75؛ والكامياني، بدائع الصنائع، مصدر سابق، ج7، ص231.

^{(6) [}كل] من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعفوفتين وردت [زوج رابن] من (أ)، رالمثبت من أصل الكتاب.

^{(9) [}بين] ساقط من (أ).

وفق؛ [أي: كل واحد على حدة] (1) التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث في الوجهين، هذا لمعرفة نصيب ⁽²⁾ كل فردٍ.

وأما معرفة نصيب كل فريق [منهم]⁽⁵⁾ فاضرب ما كان لكل فريق من أصل المسألة في وفق التركة؛ ثم اقسم المبلغ على وفق [تصحيح]⁽⁴⁾ المسألة إن كانت بين التركة وتصحيح المسألة موافقة، وإن كان بينهما مباينة فاضرب في كل التركة؛ ثم اقسم الحاصل على جميع [تصحيح]⁽⁵⁾ المسألة فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين.

وأما في 60 قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح، وإن كان في التركة كسؤر فابسط التركة والمسألة كلتيهما؛ أي: اجعلهما من جنس الكسر ثم قدم فيه ما رسمناه (77).

في الناصحي فصل في قسمة « التركات

عن الإيجاز تصنيف أبي الحسن محمد بن عبد الله⁽⁹⁾ رحمهما الله الأصل في قسمة التركات؛ إذا كانت دراهم، أو دنانير، أو كان⁽¹⁰⁾ في معناهما مما يكال⁽¹¹⁾ أو يوزن، والجميع في القسم أن تصحح⁽¹²⁾ المسألة أولاً؛ ثم تضرب سهام كل وارث [في

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(2) [}نصيب] ساقط من (أ، ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ ما بين المعفرفتين ساقط من جميع النسخ.

^{(6) [}ني] سانط من (أ).

⁽⁷⁾ السجاوندي، السراجية في المواريث، مصدر سابق، ص65 - إلى 69.

^{(8) [}قسمة] ساقطة من (أ، ب).

⁽⁹⁾ وهو: يقصد الإمام أبر الحسن الكرخي والإمام أبر جعفر محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر الهندواني البلخي الملقب بالحنفي الصغير، والله أعلم.

^{(10) [}ما] من (ب).

^{(11) [}يقال] من (أ).

^{(12) [}تصح] من (ج).

عدد⁽¹⁾ التركة فما بلغ فاقسمه على سهام المسألة فما خرج بالقسم فاضربه في سهام كل وارث]⁽²⁾ فما بلغ فهو نصيبه، وإن كانت التركة توافق⁽³⁾ المسألة فخذ وفقها جميعًا ثم اضرب سهام كل وارث في وفق التركة⁽⁴⁾ فما بلغ فاقسمه على وفق المسألة فما خرج بالقسم [فاضربه في سهام كل وارث فما بلغ]⁽⁵⁾ فهو نصيبه.

[رإن شنت قسمت وفق التركة على وفق المسألة فما خرج بالقسم فاضربه في سهام كل وارث فما بلغ فهو نصيبه] (6).

إذا سئلت عن وارث أخذ شيئًا بالفرض كم كان عدد التركة؟ فالطريق فيه أن تضرب المأخوذ في سهام المسألة؛ ثم اقسمه على سهام الأخذ فما خرج بالقسم فذلك جملة التركة، وإن شئت قسمت المأخوذ على سهام الزوج فما خرج بالقسم فاضربه في سهام المسألة فما بلغ فهى عدد التركة (7).

⁽l) أعدد أساقط من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}أقر] من (أ).

^{(4) [}التركة] ساقطة من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (ب، ج).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق: ج5، ص124؛ ونظام الدين، الفتاري الهندية، مصدر سابق، ج6، ص473.

^{(8) [}بأخذ] من (أ).

^{(9) [}الجزء] ساقط من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

. الثوب]]^(أ).

وإن شئت أخذت وفق اثني عشر ووفق الستين؛ ثم اعمل فيه ما ذكرنا، وإن شئت فانظر بكم سهم [أ/ 642] استحقت المرأة الثوب وتبقى (2) منها (3) سهام الورثة من المسألة فإذا أخذت المرأة الثوب بثلاثة أسهم بقي اثنا عشر وهو (4) قيمة أربعة أثراب [قيمة كل ثوب] (5) خمسة عشر [فكذلك الثوب الذي أخذته المرأة قيمته خمسة عشر] فإن أخذت بحصتها الثوب [وردت عشرة] (7) فزد عشرة على الستين يكون عشراً فإن أخذت بحصتها الثوب [وردت عشرة] (7) فزد عشرة فاقسمها على اثني سبعين؛ ثم أضرب سهام المرأة في السبعين يكون مائتين وعشرة فاقسمها على اثني عشر فخرج بالقسمة سبعة عشر ونصف فذلك ميراثها، وزد عليها عشرة يكون سبعة وعشرين ونصفا، وذلك قيمته الثوب، وإن شئت قسمت السبعين على اثني عشر فما خرج بالقسم ضربته في سهام المرأة فما اجتمع كان ميراثها وزد عليه عشرة يكون قيمة الثوب.

والوجه الآخر: لما استحقت المرأة بثلاثة أسهم ثوبًا إلا عشرة فباقي الورثة يستحقون باثني عشر سهمًا أربعة أثواب الأربعين وقد أخذوا به ستين دينارًا والعشرة التي أعطيت المرأة وذلك سبعون دينارا فهو يعدل أربعة أثواب إلا أربعين فيكمل الأثواب بالأربعين الناقصة، وزد مثلها على سبعين يكون مائة وعشرة يعدل أربعة أثواب فقيمة ثوب واحد سبعة وعشرون ونصف.

وإذا أخذت ميراثها ثوبًا وعشرة دراهم فانقص العشرة بقي خمسون فاضرب سهام المرأة في الخمسين يكون مائة وخمسين وقسمت على اثني عشر فخرج في القسم اثنا عشر ونصف فهو قيمة الثوب.

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}رتبقي] ساقطة من (أ).

^{(3) [}منها] سالطة من (h: ج).

^{(4) [}والستين] من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقونتين سائط من (أ).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

وإن شنت قسمت الخمسين على اثني عشر فما خرج فاضربه في سهام المرأة فما اجتمع فهو ميراثها وانقص منه عشرة يكون الباقي قيمة الثوب، وإن شئت طلبت الموافقة بين الخمسين وبين اثني عشر وأخذت وفقها وعملت (1) في الضرب والقسمة ما ذكرنا.

ووجه آخر: لما استحقت المرأة بثلاثة أسهم ثوبًا وعشرة فباقي الورثة يستحقون اثني⁽²⁾ عشر سهما أربعة أثواب وأربعين دينارا وقد أخذوا بها خمسين دينارًا وذلك يعدل أربعة أثواب وأربعين دينارًا فأسقط الأربعين الذي مع الأثواب ومن الخمسين مثلها بقي عشرة دنائير يعدل أربعة أثواب فقيمة الثوب ربع العشرة وهو ديناران ونصف.

زوج وأم وثلاث أخوات (قلم متفرقات والتركة ثلاثون دينارًا وثوبًا وخاتمًا أخذت الأم بميراثها الخاتم وأخذ الزوج الثوب، المسألة من تسعة أسقط [منها سهام الزوج والأم بقي خمسة] (لله وهو الجزء المقسوم عليه ثم اضرب سهام الزوج وهو ثلاثة في الثلاثين يكون تسعين فاقسمه على الخمسة يخرج بالقسم ثمانية عشر وهو قيمة الثوب واضرب سهام الأم في الثلاثين واقسمها على الخمسة يخرج ستة وهي قيمة الخانم.

وإن شنت قسمت الثلاثين على الخمسة فما خرج فاضربه [في سهام الزوج يكون ثمانية عشر وهو قيمة الشوب واضربه] (ق) في سهام الأم يكون ستة وهو قيمة الخاتم، وإن شئت أخذت وفق الثلاثين وهو ستة وقسمته على وفق الخمسة وهو واحد لأنهما يتفقان بالأخماس فاضربه في سهام كل واحد فما بلغ فهو قيمة ما أخذت.

والوجه الآخر: أن ينقص سهام الزوج من المسألة بقي سنة وقد أخذت الأم بسهم خاتمًا بستة أسهم يستحق به خواتيم فقد اخذ الزوج بسهامه ثوبًا فجميع الورثة يستحقون بسهامهم سنة خواتيم وثوبًا وذلك يعدل تركة الميت وهي ثلاثون دينارًا وثوبًا

إرعلمت] من (أ).

^{(2) [}اثنی] سانطة من (أ).

^{(3) [}اخوة] من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

وخاتمًا، فانقص من التركة ثوبًا وخاتمًا، وانقص بما يعادل⁽¹⁾ لها مثل ذلك بقي ثلاثون وهي يعدل خمسة خوانيم والخاتم الواحد يعدل خمس الثلاثين وذلك سنة وهو قيمة الخاتم.

وإذا أردت أن تعرف قيمة الثوب فانقص سهام الأم من المسألة [...]⁽²⁾ بقي ثمانية، فقد أخذ الزوج بثلاثة أسهم منها ثربًا فثمانية أسهم يكون ثوبًا وثلثا ثوب لكل ثوب ثلاثة أسهم، نقد أخذت الأم بسهامها أو خاتمًا، فجميع (4) الورثة يستحقون بسهامهم خاتمًا وثوبين وثلثا ثوب، وذلك يعدل [...] (5) التركة [وانقص من التركة] (6) ثربًا وخاتمًا، وانقص مما يعدل لها مثل ذلك بقي ثلاثون يعدل ثوبًا وثلثا ثوب، والثوب إذًا يعدل ثمانية عشر،

فصل: زوج وأم وثلاث أخوات متفرقات، والتركة ثوبان بينهما ديناران وثلاثون دينارًا؛ أخذت الأم بحقها الثوب⁽⁷⁾ الأعلى، فالوجه أن تزيد ما بين الثوبين على الثلاثين يكون اثنين وثلاثين دينارًا وثوبين متساويين القيمة، وقد أخذت الأم بسهمها الثوب الأعلى وقيمته ثوبًا ودينارين فانقص ذلك من التركة بقي ثلاثون دينارًا وثوبًا، وانقص سهمًا من المسألة بقي ثمانية، [وانقص من التركة أيضًا ثوبًا ودينارين بسهم آخر [...]⁽⁸⁾ بقي ثمانية]⁽⁹⁾ وعشرون دينارًا وبقي من سهام المسألة سبعة فاقسم الثمانية والعشرين على السبعة يخرج بالقسم أربعة فاضربه في سهم الأم يكون أربعة [...]⁽¹⁰⁾ وهو قيمة

^{(1) [}بعدل] من (أ)،

^{(2) [}بما] من (ب).

^{(3) [}بسهم] من (أ)، [بسهمها] من (ب).

⁽أ) (أجميع) سائطة من (أ).

^{(5) [}من] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(7) [}التركة] من (أ).

^{(8) [}ما] من (ج).

⁽⁹⁾ ما بين المعقونين ساقط من (ب).

^{(10) [}رئيمة] من (أ).

الثوب الأعلى، لأن كل سهم من المسائل() يستحق بها أربعة دنانير وقيمة الأدنى ديناران.

وإن شئت فقل لما استحقت الأم بسهمها ثوبًا ودينارين فجميع الررثة إذا يستحقون [...] بسهامهم تسعة أثواب وثمانية عشر (ق دينارًا) وذلك يعدل اثنين وثلاثين دينارًا وثوبين، فقابل بذلك كما بينت لك فإن (أن أخذت الأم الثوب الأدنى وزدت أخمسة دنانير [فانقص من التركة الثوب الذي أخذت الأم وزد عليها خمسة دنانير] (أن بقي سبعة وثلاثون دينارًا وثوبًا فانقص منها ثوبًا إلا خمسة دنانير بسهم آخر بقي اثنان وأربعون دينارًا أو ثوبًا فانقص من سهام المسألة سبعة فاقسم الاثنين والأربعين على السبعة فخرج بالقسم ستة فاضرب في سهام الأم يكون ستة فهذا ميراثها فزد عليه خمسة يكون أحد عشر وهو قيمة الثوب الأدنى وقيمة الثوب الأعلى ثلاثة (8) عشرة.

ووجه آخر لما استحقت [أ/ 643] الأم بسهم واحد ثوبًا إلا خمسة دنانير فجميع الورثة يستحقون بسهامهم تسعة أثواب إلا خمسة وأربعين دينارًا وذلك يعدل التركة وهو اثنان وثلاثون دينارًا وثوبان متساويان فأجبر الأثواب بالخمسة والأربعين وزد مثلها على اثنين وثلاثين وانقص منها الثوبين من (٩) الاثنين والثلاثين، وانقص مثلها من تسعة أثواب يعدل سبعة وسبعين دينارًا قيمة كل ثوب إذا احد عشر وقيمة الأعلى ثلاثة

^{(1) [}الميت] من (ب).

^{(2) [}بقي] من (ب، ج).

^{(3) [}عشرون] من (أ).

^{(4) [}نإن] سائطة من (ب).

^{(5) [}وردت] من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(7) [}أو ثوبا] ساقطة من (ب، ج).

^{(8) [}ثلاثة] ساقطة من (ب).

^{(9) [}من] ساقطة من (ب، ج).

. عشر، فإن كانت التركة ثلاثين دينارًا وثلاثة أثواب بين كل ثوبين دينارًا (1)، وإن (2) أخذت الأم بميرائها الثوب الأدنى فاعمل على ما شرحت لك من التسوية بين قيمة (3) الأثواب فيصير معك ستة وثلاثين دينارًا وثلاثة أثواب متساوية وتمم العمل على ما بينا يخرج قيمة ثوب الأدنى ستة والأوسط ثمانية والأعلى عشرة والله أعلم.

فصل: ابنان والتركة ثوبان⁽⁶⁾ بينهما ديناران⁽⁵⁾ [...]⁽⁶⁾ اخذ أحدهما بحقه⁽⁷⁾ ثلاثة أرباع الأعلى فاردد الثوبين إلى قيمة واحدة يكون ثوبين ودينارين لكل ابن ثوب ودينار، وقد أخذ أحدهما ثلاثة أرباع الأعلى وقدره ثلاثة أرباع ثوب ودينار ونصف فهو يعدل ثوبًا⁽⁸⁾ ودينازًا فانقص ثلاثة أرباع بمثله من الثوب الذي مع الدينار وانقص الدينار الذي مع الثوب بمثله من الدينار ونصف فيقى نصف دينار يعدل ربع الثوب والثوب الأدنى إذا يعدل دينارين والأعلى قيمة أربعة دنانير.

وإن شئت أضف ثلاثة أرباع الثوب والدينار ونصف يكون ثربًا ونصف [...]⁽⁹⁾ وثلاثة دنانير يعدل ثربين ودينارين فقابل به فإن اخذ أحدهما بحقه ثلاثة أرباع الأدنى وثلثه الأعلى فسو⁽¹⁰⁾ بين قيمتها يكون ثربين ودينارين لكل واحد ثوب ودينار فقد أخذ أحدهما ثلاثة أرباع الأدنى وثلث الأعلى فئلثه ثلث ثرب⁽¹¹⁾ وثلثا دينار فجميع ما أخذ

^{(1) [}ديناران] من (ب، ج).

^{(2) [}ران] ساقطة من (ب، ج).

^{(3) [}نسمة] من (ب).

^{(4) [}ثرباً] من (أ).

رة) [ديئارا] من (أ).

^{(6) [}ان] من (أ).

^{(7) [}بحقه] ساقط من (ب).

^{(8) [}ثربان] من (أ).

^{(9) [}ثوب] من (ب).

^{(10) [}فئو] من (أ).

^{(11) [}ثرب] مانط من (أ).

ثوب ونصف⁽¹⁾ سدس ثوب وثلثا دينار وهو يعدل ثوبًا [ودينازًا فقابل به يخرج قيمة الأدنى أربعة وقيمة الأعلى ستة.

وإن ترك ثوبًا]⁽²⁾ وخاتمًا فأخذ أحدهما ثلاثة أرباع الثوب [وثلث الخاتم فمعلوم أن كل ابن يستحق نصف الثوب ونصف الخاتم فلما أخذ أحدهما ثلاثة أرباع الثوب]⁽³⁾ فقد أخذ زيادة ربع الثوب مما كان يستحقه وأخذ ثلث الخاتم وهو يستحق نصفه فترك سدس الخاتم بإزاء ربع الثوب الذي معه فصار قيمة ربع الثوب كثيمة سدس الخاتم والثوب الكامل يعدل ثلثي الخاتم، فاجعل قيمة الخاتم أي عدد شئت واجعل قيمة الثوب مثل ثلثيه.

وإن جعلت قيمة الخاتم ستة نقيمة الثوب أربعة لأنه ثلثان والتركة عشرة، فإن جعلت قيمة الخاتم تسعة فقيمة الثوب ستة والتركة خمسة عشر، فإن قيل أخذ أحدهما ثلاثة أرباع الثوب ونصف الخاتم [عشر، فإن قيل]⁽⁴⁾ هذا محال لأنه يستجق نصف الثوب ونصف الخاتم فإذا أخذ نصف الخاتم فليس له أن يأخذ أكثر من نصف الثوب إذا لم يكن له دين على الميت.

فإن ترك خمسة بنين والتركة ثلاث أثواب بين كل ثوبين ثلاثة دنانير أخذ احدهم بحقه سدس الأدنى وثلث الأوسط وتسع الأعلى اجعل قيمة الأثواب متساوية يكون ثلاثة أثواب وتسعة دنانير، فلما أخذ سدس الأدنى كان ذلك سدس ثوب وأخذ ثلث الأوسط وهو ثلث ثوب ودينار لأن الأوسط قدره ثوب وثلاثة دنانير، وأخذ تسع⁽⁵⁾ الأعلى وهو تسع ثوب وثلثا⁽⁶⁾ دينار فجميع ما أخذ خمسة اتساع ثوب ونصف تسع ثوب ودينار، واضرب ذلك في عدد البنين يكون⁽⁶⁾ ثلاثة أثواب

^{(1) [}نصف] ساقط من (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج).

^{(5) [}تسعة] من (أ).

^{(6) [}رئك] من (ج).

^{(7) [}رثائين] من (أ).

^{(8) [}ئلائرن] من (أ).

[[ونصف تسع ثوب [ودينار واحد وثلثي دينار، واضرب ذلك في عدد البنين]⁽¹⁾ وثمانية دنانير وثلث وذلك يعدل ثلاثة ألواب]]⁽²⁾ وتسعة دنانير، فقابل بذلك فخرج قيمة الأدنى اثنى عشر والأوسط خمسة عشرة والأعلى⁽³⁾ ثمانية عشر فجميع التركة خمسة وأربعون دينار.

وإن شئت أخذت خمس ثلاثة أثواب والتسعة دنانير وذلك ثلاثة أخماس ثوب ودينار وأربعة أخماس ثوب⁽⁴⁾ ودينار [...]⁽⁵⁾ نقابل بذلك خمسة اتساع ثوب ونصف تسع ثوب⁽⁶⁾ ودينار أو ثلثا دينار⁽⁷⁾ والله أعلم.

فصل آخر: ثلاثة بنين والتركة ثوب وعبد وخاتم أخذ احدهم بحقه سدس الثوب وربع الخاتم ونصف العبد، اجعل قيمة الثوب اثني عشر [وقيمة الخاتم اثنا عشر]⁽⁸⁾ فقيمتها أربعة وعشرون، وقد أخذ سدس الثوب وهو سهمان وربع الخاتم وهو ثلاثة والذي كان نصيبه ثمانية أسهم لأن له ثلث كل واحد وإنما أخذ منها⁽⁹⁾ خمسة أسهم [بقي له ثلاثة أسهم] من أربعة وعشرين وذلك الثمن منها وكان له ثلث العبد فلما أخذ نصفه كان معه زيادة سدس العبد بإزاء ما بقي له من الخاتم والثوب وذلك ثلائة أسهم وهو الثمن من قيمتها.

فإذا كانت قيمة ثمن الخاتم والثوب مثل قيمة سدس العبد والعبد الكامل يعدل ثلاثة أرباع الخاتم والثواب، [فاجعل قيمة العبد مثل ثلائة أرباع قيمة الخاتم والثوب](10) وذلك ثمانية عشر سهمًا وجميع التركة اثنان وأربعون سهمًا الكل ابن

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

⁽²⁾ ما بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(3) [}والأرفع] من (ب، ج).

^{(4) [}ثوب] ساقط من (أ).

^{(5) [}وأربعة أخماس دينار] من (ب).

^{(6) [}ئوب] ساقط من (أ).

^{(7) [}دبنار] سانط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعفونتين ساقط من (أ، ب).

ر⁹) [منهما] من (أ).

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقرنين ساقط من (أ).

^{(11) [}سيما] ساقط من (أ).

أربعة عشر سهمًا وقد أخذ^{را} احدهم سدس الثوب وذلك [سهمان وربع الخاتم وذلك ثلاثة أسهم ونصف العبد وذلك]⁽²⁾ تسعة أسهم، فجميع ما أخذ أربعة عشر سهمًا وهو نصيبه ولو جعلت قيمة كل واحد منهما أكثر من اثني عشر أو اقل جاز بعد أن تجعل قيمة العبد مثل ثلاثة أرباع قيمتهما فاجعل في مثل هذه المسائل قيمة نوعين من الثلاثة الأنواع متساويين.

فصل: فإن قيل: امرأة وابن أخذت المرأة بإرثها ودينها على الميت ثلث المال كم جميع التركة؟ فالمسألة من ثمانية انقص سهم المرأة منها بقى سبعة أسهم فهى³³ حصة الابن وهو ثلثا⁽⁴⁾ التركة فزد عليها مثل⁽⁵⁾ نصفها ليكمل المال فيصير عشرة ونصفا⁽⁶⁾، فهذا جميع التركة أخذت المرأة ثلث ذلك وهو ثلائة ونصف منها درهم بميراثها ودرهمان ونصف بدينها.

فإن أخذت بمبراثها ودينها ربع المال فانقص سهم المرأة من المسألة بقي سبعة أسهم وهو ثلاثة أرباع التركة فزد عليها مثل ثلثها ليكمل المال فيصير تسعة دراهم وثلث [أ/ 644] وهو جميع التركة أخذت المرأة ربعها وهو درهمان ودانقان درهم بميراثها ودرهم ودانقان بدينها.

فإن أخذت خمس المال فزد [على السبعة مثل ربعها، فإن أخذت السدس فزد](٢٠ عليها مثل خمسها، وإن أخذت السبع فزد عليها الله مثل سدسها، فما اجتمع فهو التركة درهم بميراثها، وما بقى بدينها.

⁽l) [أحذ] ساقط من (أ).

⁽²⁾ ما بين المعقرقتين ساقط من (أ).

^{(3) [}ني] من (أ)،

^{(4) [}ثلث] من (أ).

ر5) [مثال] من (h.

^{(6) [}رنصفها] من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(8) [}عليهما] من (أ).

فإن أخذت ثلث المال ودرهمًا فانقص سهم المرأة من المسألة بقي سبعة الهذا للثا المال إلا درهمًا، لأن المرأة أخذت من المال ثلثه ودرهمًا فيبقى من المال ثلثاه إلا درهم، فزد على السبعة درهمًا يكون ثمانية فهذا ثلثا المال، فزد على السبعة درهمًا يكون ثمانية فهذا ثلثا المال، فزد على السبعة درهمًا يكون ثمانية فلنها ودرهما وهو خمسة دراهم درهم بالميراث وأربعة بالدين.

فإن أخذت ثلث المال⁽³⁾ إلا درهمًا فانقص سهمان من المسألة بقي سبعة وهو ثلثا المال ودرهم فانقص منه واحدا بقى ستة وهو ثلثا المال فالمال إذًا تسعة.

قإن أخذت ثلث المال إلا عشرة دراهم فاجعل المسألة من عدد يكون سهام المرأة منها أ⁴⁾ وزيادة عشرة دراهم اقل من ثلث المسألة حتى يصح الاستثناء، وليس يمكن في هذه المسألة أن يكون أقل من ستة وخمسين للمرأة منها ثلث المال الثمن أ⁵⁾ سبعة بقي تسعة وأربعون فهذا هو ثلثا المال [وعشرة دراهم فانقص منه عشرة يبقى تسعة وثلاثون وهو ثلثا المال] أ⁶⁾ فالمال إذًا ثمانية وخمسون ونصف أخذت المرأة ثلثها إلا عشرة دراهم وذلك تسعة دراهم ونصف سبعة بميراثها ودرهما أ⁷⁾ ونصف بدينها.

فصل: فإن أخذت بميراثها ودينها ثلث المال ومثل ثلث الدين، فالمسألة من ثمانية أسهم، فاجعل الدين شيئًا وزده عليه يكون ثمانية أسهم وشيئًا فهذا تركة الميت ثم انقص منه الدين وسهم المرأة بقي سبعة أسهم فهذا حصة الابن وهو ثلث المال إلا ثلث الدين، لأن المرأة لما أخذت ثلث المال ومثل ثلث الدين بقي ثلثا المال إلا مثل (8)

^{(1) [}بعة] ماقطة من (أ).

^{(2) [}فزد] سافط من (أ).

^{(3) [}المال] ساقط من (أ).

⁽أ) إمنها] حاقطة من (أ).

^{(5) [}الثمن] ساقط من (ب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوقتين ساقط من (ب، ج).

^{(7) [}ردرهمان] من (ب، ج).

⁽٩) [مثل] ساقطة من (ب).

ثلث⁽¹⁾ الدين، فزد على السبعة ثلث⁽²⁾ الدين يكون سبعة أسهم وثلث شيء فهذا ثلثا⁽³⁾ المال، فزد عليها مثل نصفهما لتكمل المال فيكون عشرة أسهم ونصف نصف شيء وهو جميع المال، فهذا إذًا يعدل ثمانية دراهم وشيئًا لأنا كنا جعلنا جميع التركة ثمانية دراهم وشيئًا فانقص نصف الشيء الذي دراهم وشيئًا، فانقص الثمانية بمثلها من العشرة ونصف، فانقص نصف الشيء الذي أمع عشرة دراهم ونصف بمثلها من الشيء الذي أ⁽⁴⁾ مع الثمانية بقي نصف شيء يعدل درهمين ونصفًا

فالشيء الكامل يعدل خمسة دراهم وهو دين الميت (6) والمسألة من ثمانية، فزد عليها الدين يكون ثلاثة (7) عشر (8) وهو مال الميت، فأخذت المرأة منها سنة دراهم خمسة بدينها ودرهما بإرثها فصار معها ثلث المال ومثل ثلث الدين.

[فإن أخذت ثلث المال إلا ثلث الدين] (9) فالمسألة من ثمانية واجعل الدين شيئًا وزد عليه يكون ثمانية دراهم وشيئًا فهذا تركه الميت، ثم انقص منها الدين وسهم المرأة بقي سبعة دراهم وهو ثلثا المال ومثل ثلثي الدين، لأن المرأة لما أخذت من المال ثلثه إلا مثل ثلث الدين بقي ثلثا المال وثلثا الدين، فانقص منه ثلث الدين بقي سبعة دراهم إلا ثلث شيء وهو ثلثا المال (10) فالمال إذا عشرة دراهم ونصف إلا نصف شيء وهو يعدل ثمانية دراهم وشيئًا (11) فقابل بذلك يخرج الشيء درهم وثلثا درهم وهو الدين، فزده على الثمانية تكون تسعة دراهم وثلثين وهو جميع التركة أخذت

^{(1) [}ثلث] سانط من (أ).

^{(2) [}ثلث] ساقط من (أ).

^{(3) [}ثلث] من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}رنصف] من (أ).

^{(6) [}الميت] ساقط من (أ).

^{(7) [}ثلثه] من (ب).

^{(8) [}عشرة] من (ب).

^{(&}lt;sup>9</sup>) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(10) [}المال] ساقط من (ب).

^{(11) [}وشيئا] ساقط من (أ).

. المرأة درهمًا وثلثي درهم بدينها ودرهمًا بميراثها فحصل معها ثلث المال إلا مثل ثلث الدين.

مسألة: زوج وأم وثلاث أخوات متفرقات أخذت الأم بإرثها ودينها ربع المال ومثل ثلث دينها، وأخذت الأخت من الأم بإرثها ودينها [ثلث المال ومثل ربع دينها] (1)، فالمسألة من تسعة فاجعل دين الأم دينارًا، أو دين الأخت شيئًا ودرهمًا على أنصباء الورثة يكون تسعة أنصباء ودينارًا وشيئًا، فهذا تركة الميت.

وقد أخذت الأم بميرائها وبدينها دينارًا وذلك ربع التركة وثلثا⁽²⁾ دينها، فانقص منها ثلث الدين بقي نصيبها⁽³⁾ ثلثا دينار وذلك ربع التركة، فاضربه في أربعة أنصباء ودينارً وشيئًا، فانقص الدينار من الأنصباء التسعة بمثلها من الدينار من الأنصباء التسعة بمثلها من الدينار⁽⁴⁾ [وثلثين، وانقص الأنصباء الأربعة بمثلها من التسعة بقي خمسة أنصباء وشيء يعدل دينار]⁽⁵⁾ وثلثي دينار، فالدينار منها يعدل ثلاثة أنصباء وثلاثة أخماس شيء فهذا قيمة الدينار، فأسقط أسهم الدينار من المسألة ثم⁽⁶⁾ عد، إلى التركة وهي تسعة أنصباء وشيء ودينار، وقد خرج لنا قيمة الدينار وثلاثة أنصباء وثلاثة أخماس شيء، فاجعل مكان الدينار قيمته فنصير التركة اثني عشر نصيبًا وشبئًا وثلاثة أخماس شيء.

ثم ارجع إلى الأخت من الأم فأعطها بدينها الشيء وبميراثها نصيبًا فيكون معها نصيب وشيء وهو ثلث التركة ومثل ربع دينها، فانقص منها ربع دينها بقي نصيب وثلاثة أرباع شيء فذلك ثلث⁽⁷⁾ التركة، فاضربه في ثلاثة (⁸⁾ يكون ثلاثة أنصباء وشيئين وربع شيء فهذا يعدل اثني عشر نصيبا وشيئًا وثلاثة أخماس شيء، وانقص الأنصباء

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(2) [}ثلث] من (أ).

^{(3) (}نصيب) من (ا، ج).

^{(4) [}الدينار] ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(6) [}إلى] من (ج).

^{(7) [}ثلث] ماتط من (ب).

^{(8) [}ثلاثة] ساقطة من (أ).

الثلاثة (لشيء مع الشيئين وربعها بمثلها من اثني عشر نصيبًا، فانقص شيئًا والثلاثة أخماس الشيء بمثلها من الشيئين وربع بقي (1) تسعة أنصباء يعدل ثلاثة عشر جزءًا من عشرين [جزءًا من شيء فابسط الأنصباء أجزاء عشرين] (2) يكون مائة وثمانية جزءًا، فاجعل ذلك أجزاء الشيء واجعل النصيب ما كان معك (3) من أجزاء الشيء [وذلك ثلاثة عشر] (4).

وقد تبين لنا أن الدينار قيمته ثلاثة أنصباء، وثلاثة أخماس شيء، [وثلاثة أنصباء تسعة وثلاثون جزءًا، وثلاثة أخماس شيء]⁽⁵⁾ مائة وثمانية، فجميع قيمة الدينار مائة وسبعة وأربعون سهمًا، وقد [أ/ 645] كانت التركة تسعة أنصباء ودينارًا وشيئًا، فاجعل كل⁽⁶⁾ نصيب ثلاثة عشر جزءًا يكون مائة وسبعة عشر وزد عليها الدينار وهو مائة وسبعة وأربعون وأربعون، وزد عليها الشيء وهو مائة وثمانون جزءًا فيجتمع أربعمائة وأربعة وأربعون سهمًا، وذلك تلائة عشر ودينار بدينها، وذلك تلائة عشر ودينار بدينها، وذلك مائة وسبعة وأربعون، فجميع ما أخذت مائة وستين وهو ربع المال، ومثل ثلث دينها.

وأخذت الأخت من الأم نصيبًا وهو ثلاثة عشر وشيئًا بدينها، وذلك مائة وثمانون فجميع ما أخذت مائة وثلاثة ⁽⁷⁾ وتسعين وهو ثلث المال، ومثل ربع دينها بقي من المال إحدى وتسعين سهمًا وهو (⁸⁾ مبعة أنصباء للزوج ثلاثة أنصباء وذلك تسعة وثلاثون.

وكذلك⁽⁹⁾ الأخت⁽¹⁰⁾ من الأب والأم وللأخت من الأب نصيب وذلك ثلاثة عشر

^{(1) [}ني] بن (ب).

⁽²⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

^{(3) [}معك] ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁵⁾ بين المعقرفتين ساقط من (أ).

^{(6) [}كل] سانط من (أ).

^{(7) [}ثلثا] من (أ).

^{(8) [}مو] ساقط من (ب، ج).

^{(9) [}رذاك] من (ب).

^{(10) [}للأخت] من (ب).

سهمًا وهذه المقابلات بعملها من نظر في أوائل حساب الجبر والمقابلة ومن لم يعرف ذلك فليقتصر على الطريقة الأولى كتاب النوادر من تأليف الشيخ الإمام أبي نصر سعد ابن أبي القاسم القطان الغزنوي⁽¹⁾ رحمه الله والله أعلم.

باب المسائل في المواريث

مسألة: حكى أن امرأة جاءت إلى أبي حنيفة وللنه وقالت: إن أخي مات وترك ستمائة دينار فقسموا تركته وأعطوني منها دينارًا واحدًا؛ قال أبو حنيفة وللنه: ومن قسم؟ قالت: تلميذك داود الطائي (2) رحمه الله، فقال أبو حنيفة وللنه: ذلك حقك؛ أليس ترك أخوك ابنتين وأمًا وزوجته واثني عشر أخًا وأختًا؟ فقالت: بلى؛ قال (3)؛ للبنتين الثلثان أربعمائة دينار، وللأم السدس مائة دينار، وللمرأة الثمن وهو خمسة وسبعون دينارًا، وبقي خمسة وعشرون دينارًا بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لكل أخ ديناران وللأخت دينارٌ واحدً (4).

مسألة: ولو سأل^{رة،} عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت إحداهن ثلثي المال والأخرى ثلث المال والثالثة لم ترث شيئًا؟

⁽¹⁾ الغزنوي أبو تصر معد بن عبد الله بن أبي القاسم الغزنوي الحنفي، له كتاب الغرالب والغوامض، ولم أعثر على سنة وفاته رحمه الله تعالى، ينظر: القرشي، الجواهر المضية، مصدر سابق، ج1، ص247؛ والباباني، هدية العارفين، مصدر سابق، ج1، ص385.

⁽²⁾ هو: دارد بن نُصير، أبر سليمان الطائي، الكوفي الإمام، العالم، العامل، العابد، الزاهد، أحد أصحاب الإمام أو حنيفة، وعين أعيان ألمة الأنام، وكان دارد ممن شغل نفسه بالعلم، ودرس الفقه وغيره من العلوم، ثم اختار بعد ذلك العزلة والانفراد والخلوة، ولزم العبادة، واجتهد فيها إلى آخر عمره، وقدم بغداد في أيام المهدي، ثم عاد إلى الكوفة، وبها كانت وفاته، مات سنة 160هـ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج8، ص347.

^{(3) [}قال] ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص129 وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص376.

^{(5) [}سالت] من (ب، ج).

الجواب: هذا رجل مملوك لإنسان ولهذا العبد ثلاث بنات فاشترته إحداهن فعتق عليها واكتسب مالاً، ثم مات وترك ثلاث بنات إحداهن مملوكة واثنتان (1) حرتان إحداهن مملوكة واثنتان (1) حرتان إحداهن (2) قد اشترته فلهما ثلثا المال لكل واحدة منهما ثلث، والباقي فهو ثلث المال (3) للمعتقة بالتعصب فصار لها ثلثا المال، وللأخرى ثلث المال، ولا شيء للمملوكة وكذلك إذا كانت كافرة أو قاتلة أباها (4).

مسألة: لو سألت عن امرأة جاءت إلى قوم يقسمون الميراث؛ نقالت: لا تعجلوا بقسمة الميراث⁽⁶⁾ فإني حبلى فإن ولدت غلامًا فلا يرث هو ولا أنا، وإن ولدت جارية ورثت أنا وهي، الجواب: هذا الميت كان تزوج بأمة إنسان وحملت منه؛ فقال لها مولاها إن كان في بطنك جارية فأنت حرة؛ ثم مات الزوج فإن ولدت جارية تبين انه مات عن امرأة وهي حرة [والابنة حرة] (7) ورثتا جميعا، وإن ولدت غلامًا فهي وما في بطنها مملوكان لا يرث واحد منهما (8).

مسألة: ولو سأل عن رجل مات وترك دنانير وورثة، فإن كان الوارث ابنا⁹⁰ كان له ألفا دينار، ولو كان مكان الابن ابن عم كان له عشرة آلاف دينار؟

الجواب: هذا إذا كان المال ثلاثين ألف دينار فإن كان له ابن وثمانية وعشرون بنتًا كان للابن ألفا دينار، ولو كان مكان الابن ابنُ⁽¹⁰⁾ عم كان للبنات الثلثان والباقي لابن

أابنتان] من (ب، ج).

^{(2) [}احديهما] من (أ).

^{(3) [}المال] ساقط من (أ، ج).

^{(4) [}أباء] من (أ، ب).

 ⁽⁵⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص575؛ ونظام الدين، الفتاوى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص474.

^{(6) [}الميراث] ساقط من (ب).

⁽⁷⁾ ما بين المعقونتين ساقط من (أ).

⁽⁸⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص65، والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص130.

^{(9) [}إنها] من (أ).

^{(10) [}ابن] ساقط من (أ).

. العم وهو عشرة آلاف⁽¹⁾.

مسألة: ولو سئلت عن امرأة ورثت عن زوجها نصف المال سواء، كيف يكون هذا؟

الجواب: هذا⁽²⁾ إنما يكون إذا مات الرجل وترك ابنًا وابنة وعبدًا فأعتقاءا ثم تزوج المعتق⁽³⁾ الابنة ومات، فللمرأة الربع بالزوجية، والباقي بين الابن والبنت أثلاثًا لحق الولاء ثلثه للمرأة وثلثاء للابن وذلك كله يجمع وقد أصابها نصف المال سواء.

مسألة: ولو سئلت عن امرأة جاءت إلى قوم يقسمون الميراث فقالت: لا تعجلوا فإن [...] (أ) الِد ذكرًا فلا ميراث له وإن ألِد أنثى فلها نصف التركة؟

الجواب: هذه امرأة ماتت وتركت زرجًا وأمًّا وأختين لأم، والتي جاءت امرأة أبيها فإن كان في بطنها ولد ذكر فهو أخ الميت لأبيه؛ فيكون [للزوج النصف وللأم السدس وللأختين السدسان ولم يبق للأخ شيء، وإن كانت أنثى كانت أخت الميت لأبيه فيكون] (5) لها النصف فيقول الفريضة إلى تسعة (6).

مسألة: ولو سئلت عن امرأة ماتت وتركت ابني عم فورث أحدهما ربع⁽⁷⁾ المال والآخر ثلاثة أرباعه؟

الجراب: هذا إذا كان أحد ابني عمها زوجها فيكون للزوج النصف والباقي بينهما بالتعصب فيجعل (8) للزوج ربع آخر فيكون له ثلاثة أرباع المال وللآخر ربعه (9).

⁽أ) ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص576.

^{(2) [}مذا] حافظ من (أ).

^{(3) [}العبد] من (ب).

^{(4) [}كان] من (ج).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

⁽⁶⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص64؛ ونظام الدين، الفتاوى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص475.

^{(7) [}ثلث] من (ب).

^{(8) [}نبحصل] من (ب).

⁽⁹⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص179.

مسألة: ولو سئلت عن رجل مات وترك اخوين لأب أحدهما لأم، واختين لأم أحدهما لأب كيف يقسم المال بينهم؟

الجواب: هذا رجل مات وترك أخًا وأختًا لأب، وأم، وأخًا لأب، وأخا الم، وأختا لأم؛ فيقسم المال بينهم للأخت من الأم السدس والباقي بين الأخ والأخت للأب والأم ولا شيء للأخ من الأب⁽¹⁾.

مسألة: ولو سئل عن رجل جاء إلى قوم يقسمون الميراث فقال لا تعجلوا بقسمة الميراث فإن لي امرأة غائبة، فإن كانت حية ورثت أنا²⁾ ولم ترث هي، وإن كانت ميتة لم ترث هي ولا أنا كيف يكون هذا؟

الجواب: هذه امرأة ماتت وتركت زوجًا، وأمّا، وأختًا ⁽³⁾، وجدًا، [وأختًا لأم] ⁽⁴⁾، وأختًا لأم] وأخّا لأم وأخّا لأب وهو زوج الأحت من الأم فصار للزوج النصف فإن كانت الأخت حية فصار للأم السدس وما بقي كان بين الجد والأخ نصفين، فإن ⁽⁵⁾ كانت ميتة فصار للأم الثلث ⁽⁶⁾ وما بقي سدس المال فهو للجد وسقط الأخ من الأب ⁽⁷⁾.

مسألة: فإن قال: لا تعجلوا فإن كانت [...] (8) [امرأتي حية ورثت] (9) هي ولا أرث أنا، وإن كانت ميتة ورثت أنا؟

⁽¹⁾ ينظر: ابن نجيم: البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص576.

^{(2) [}انا] ساقطة من (ب).

^{(3) [}واختا] ساقطة من (ا، ب).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

^{(5) [}فإن] سانطة من (ج).

^{(6) [}السدس] من (ب).

⁽⁷⁾ قال السرخسي: (إن كانت امرأتي حية ورثت ولم ترث، وإن كانت ميتة لم أرث أنا ولا هي فهذ، امرأة مانت وتركت جدها أبا أبيها وزوجها وأمها وأخا لها لأمها، وهو متزوج أختها لأمها فصار للزوج النصف فإن كانت الأخت من الأم حية كان للأم السدس والثلث الباقي بين الجد والأخ نصفين بالمقاسمة فيرث في هذه الحالة، وإن كانت الأخت من الأم ميتة كان للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وسقط الأخ فلا يرث في هذه الحالة شيئا؛ لأنه لا ينقص الجد عن السدس). ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص63.

^{(8) [}مسألة] من (أ)، والأولى إسقاطها.

⁽⁹⁾ ورد ملصق على هذه العبارة من (أ).

الجواب: هذه امرأة ماتت⁽¹⁾ وتركت [أمًّا، واختين لأب]⁽²⁾ وأم، وأختًا لأم، وأخاً لأب والحب وهو زوج الأخت من الأم؛ صار⁽³⁾ للأختين الثلثان، [أ/ 646] وللأم السدس، وإن كانت الأخت من الأم حية كان لها السدس [...]⁽⁴⁾ الباقي،⁽⁵⁾، وإن كانت [ميتة صار]⁽⁶⁾ السدس للأخ من الأب وهو الذي جاء إليهم⁽⁷⁾.

مسألة: ولو أن امرأة جاءت وقالت: لا تعجلوا [فإني حبلى ا فإن] ولدت غلامًا حبًا وجارية ميتة ورئت (أم أنا والغلام، ولو كانت الجارية حية والغلام [ميت لم رئ] (10) واحد منا ا فكيف يكون؟

الجواب (11): هذا زوج ابنة أبيه (12) من ابن ابن له آخرا ثم مات ابن الابن وامرأته [حبلي منه] (13) ثم مات الرجل وترك بنتين لصلبه (14) سوى ابنة الابن التي جاءت إليهما فإن (15) ولدت غلامًا (16) حيًا (17) وجارية ميتة كان.....

^{(1) [}مسألة] من (أ)، والأولى إسقاطها.

⁽²⁾ ورد ملصق على هذه العبارة من (أ).

^{(3) [}مسألة] من (أ)، والأولى إسقاطها.

^{(4) [}مسألة] من (أ)، والأولى إسقاطها.

^{(5) (}ولا يبقى لزرجها شيء لأنه زرجها ولأنه عصبة فإنه أخ لأب).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة النطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: الموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص130، ونظام الدين، الفتاوي الهندية، مصدر سابق، ج6، ص475.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(9) [}مسألة] من (أ)، والأولى إسقاطها.

⁽¹⁰⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(11) [}الجواب] ساقط من (أ).

^{(12) [}أبيه] ساقط من (أ).

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة النطواء اللوحة من الرسط من (أ).

^{(14) [}صليه] من (ب).

ر15) [فإن] ساقطة من (أ).

^{(16) [}مسألة] من (أ)، والأولى سقطها.

⁽¹⁷⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

لابنتي⁽¹⁾ المبت الثلثان وما بقي بين⁽²⁾ بنت الابن وبين⁽³⁾ الغلام للذكر مثل [حظ الأنثيين]⁽⁴⁾، فإن كان⁽⁵⁾ الغلام ميتا والجارية حية لم يرث واحد منهما فصار الباقي للعصبة، وكذلك لو قالت: [إن ولدت جارية]⁽⁶⁾ لم يرث واحد منا فهي المسألة الأولى⁽⁷⁾.

مسألة: فإن قالت: لا تعجلوا فإن ولدت غلامًا وجارية، [أو جاريتين] الله يرثوا، وإن ولدت ثلاث جوار، أو غلامًا وجارية ورثوا.

الجواب: إن التي جاءت إليهم [هي امرأة أب] (9) الميت وهي منه حبلى وقد ترك الميت أمّا، وأختًا لأب وأم، وجدًا؛ فإن ولدت (10) غلامًا، [أو جارية، أو جاريتين] (11) لم يرث واحد منهم؛ لأن الأخت من الأب والأم تقاسمهم؛ [ثم تأخذ] (12) جميع ما في أيديهم، فإن [ولدت ثلاث جوار] (13)، أو غلامًا وجاريتين ورثوا ما بقي [في أيديهم بعد] (14) ما تستكمل الأخت من الأب والأم نصفها، [وكذلك لو قالت: إن] (15) ولدت

^{(1) [}لابنة] من (ج).

^{(2) [}لبنت] من (ب).

^{(3) [}ربني] من (ب، ج).

 ⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽أ) [كان] ساقط من (أ).

 ⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁷⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص65.

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(10) [}مسألة] من (أ)، والأولى سقطها.

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(12) [}مسالة] من (أ)، والأولى سقطها.

⁽¹³⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(14) [}مسألة] من (أ)، والأولى سقطها.

⁽¹⁵⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

غلامًا [...](1) لم يرث، وإن ولدت جارية لم(2) ترث، وإن ولدتهما جميعًا ورثا، وهي [المسألة الأولى](3)(4).

مسألة: وإن سئلت عن رجل جاء إلى مريض فسأله عمن يرثه؛ فقال: يرثني ابنتاك [...] (5)، وجدتاك [وامرأناك، وعمناك] (6)، وخالناك، وأخناك (7) بلا ولاء، فنظرنا فكان الأمر كذلك.

الجواب: اعلم أن ابنتي الرجل هما أختا المريض، وذلك [جارية بين⁽⁸⁾ هذا]⁽⁹⁾ الرجل وبين أبي⁽¹⁰⁾ المريض [...]⁽¹¹⁾ فجاءت بابنتين فادعيا هما ثبت⁽¹²⁾ نسهما منهما جميعًا فهما [ابنتا الرجل وأختا]⁽¹³⁾ المريض [...]⁽⁴¹⁾ لأبيه وأختا الرجل لأمه له⁽¹⁵⁾، وهما أختا المريض، لأن أب⁽¹⁶⁾ المريض كان تزوج [بأم الرجل الذي جاء إليه]⁽¹⁷⁾ فجاءت بابنتين فهما أختا المريض لأب وأختا الرجل لأمه⁽¹⁸⁾ وجدتا الرجل أم أمه،

^{(1) [}مسألة] من (أ).

^{(2) [}لم] ساقطة من (ب).

⁽³⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: نظام الدين، الفتارى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص476.

^{(5) [}مسالة] من (أ).

⁽⁶⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(7) [}راختاك] ساقطة من (أ).

^{(8) [}من] من (ب).

⁽⁹⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(10) [}أب] سانط من (أ).

^{(11) [}مسألة] من (أ).

^{(12) [}ثبت] ساقط من (ب).

⁽¹³⁾ ما بين المعقوقتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(14) [}مسألة] من (أ).

^{(15) [4]} سائطة من (ب، ج).

^{(16) [}أب] ساقط من (ب).

⁽¹⁷⁾ ما بين المعفوفتين غبر ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(18) [}مسألة] من (أ).

[وأم أبيه وهما امرأتا] (1) المريض لأنه (2) قد تزوجها فجاءت [كل واحدة] (5) منهما بباتنين، وابنتي أم أم الرجل خالتاه، [وابنتي أم أبيه عمتاه] (4)، وهن جميعًا بنات المريض، وامرأتا الرجل إحداهما أم المريض والأخرى أخته لأبيه، [وذلك رجل مات وترك] (5) أمّا وأربع بنات وخمس أخوات لأب وامرأتين فتصح المسألة من مائتين وأربعين سهمًا (6).

[مسألة: ولو سئلت] (⁷⁾ عن رجل مات وترك عمًّا وخالاً؛ يرثه الخال دون العم؛ كيف ذلك؟ الجواب: هما أخوان لأب تزوج [أحدهما جدة أخيه] (⁸⁾ أم أمه فولدت له ابنا ⁽⁹⁾ فإن هذا المولود يكون ⁽¹⁰⁾ ابن أخ الآخر وخاله، لأنه أخ أمه وهو أحق بالمال [من العم] (11×11).

ما بين المعقونتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(2) [}لأم] من (ج).

^{(3) [}مسألة] من (أ).

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة النطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁶⁾ صورته: (دخل صحيح على مريض نقال: أوص لي فقال: كيف رائما يرثني أنت وأخواك وأبواك وعماك، فالصحيح أخو المريض لأمه وابن عمه، وأخواد أخوا المريض لأمه، وأبواه عما العريض، وأمه وعماه عما المريض، فالحاصل ثلاثة إخوة لأم وأم وثلاثة أعمام، ولو قال: يرثني أبواك وعماك، فالصحيح ابن أخي المريض لأمه وابن أخته لأمه وله أخوان آخران لأمه، ولو قال: يرثني جدناك وأختاك وزوجتاك وبنتاك، فجدنا الصحيح زوجتا المريض وأختاه من قبل الأب أخنا المريض من قبل الأب، وزوجتا الصحيح إحداهما أم المريض والأخرى أخته من الأب وبنتا الصحيح أختا المريض من الأم ولدتهما له أم المريض، فالحاصل زوجتان وثلاث أخوات لأب وأختان لأم وأم). ينظر: نظام الدين، الفتارى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص476، والموصلي، الاختيار، مصدر سابق، ج5، ص132.

⁽⁷⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة النطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽⁸⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

^{(9) [}ابنان] من (أ).

^{(10) [}يكون] ساقط من (أ، ج).

⁽¹¹⁾ ما بين المعقوفتين غير ظاهرة لانطواء اللوحة من الوسط من (أ).

⁽¹²⁾ ينظر: الموصلي، الأختيار، مصدر سابق، ج5، ص130.

مسألة: ولو سئلت عن اخرين ورثا عن ميت؛ فورث أحدهما ثلثي المال، وورث الآخر ثلثه، كيف ذلك (١)؟

الجواب: هذه امرأة لها ابنا عم؛ أحدهما أخوها لأمها، والآخر زوجها، فصار لزوجها من ميراثها النصف، ولأخيها لأمها السدس، وبقي ثلث المال فهو بينهما نصفان فجميع ما حصل للزوج من ميراثها الثلثان وللآخر الثلث.2.

مسألة: لو سئل عن رجل وابنته ورثا مالاً بالسوية كيف ذلك؟

الجواب: هذه امرأة تزوجها ابن عم لها فولدت له ابنةًا ثم ماتت المرأة فصار لابنتها من ميراثها النصف، والنصف⁽³⁾ الباقي لزوجها وهو ابن عمها⁽⁴⁾.

مسألة: سنل عن رجل وأمه ورثا مالاً بالسوية؟

الجواب: هذا رجل زوج ابنته من ابن أخيه فولدت له ابنا ثم مات الرجل فصار لابنته النصف وما بقي⁽⁵⁾ فلابن ابنته لأنه ابن ابن أخيه (⁶⁾.

مسألة ولو سئلت عن امرأة وجدتها أم الأم ورثتا مالاً بالسوية؟

الجواب: هذا رجل زوج ابنة أخته لأبيه وأمه من ابن ابنه فولدت لهما ابتتًا ومات الزوج ثم مات⁽⁷⁾ الجد وترك بنت ابن ابنه وأخته وهي جدتها أم أمه فصار لابنته ابن ابنه النصف وما بقى فللأخت⁽⁸⁾.

⁽أ) [ذلك] ساقط من (أ).

⁽²⁾ ينظر: نظام النين، الفتارى الهندية، مصدر سابق، ج6، ص475.

^{(3) [}والنصف] ساقط من (أ).

⁽⁴⁾ ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص62؛ وابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص576.

^{(5) [}بقي] سائط من (أ).

⁽⁶⁾ صورته: (رجل له بنت فزوج بنته ابن أخيه فولدت له ابنا قمات ابن الأخ، ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن أخ فللبنت النصف وما بقي لابن ابن أخ فصار لابن أبن الأخ نصف المال وللأم نصف المال، والابن هو عصبة). ينظر: نظام الدين، الفتاري الهندية، مصدر سابق، ج6، ص475 والسرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج30، ص62.

^{(7) [}مات] ساقط من (ب، ج).

⁽⁸⁾ ينظر: إبن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص577.

مسألة: ولو سئل عن رجل مات فورث منه سبعة عشر امرأة متساويات لا يفضل إحداهن على الأخرى كيف ذلك؟

الجواب: هذا رجل ترك ثماني أخوات لأب وأم، وأربع أخوات لأم، وجدتين، وثلاث نسوة؛ فيقسم ماله على سبعة عشر سهمًا ثمانية أسهم منها للأخوات من الأب والأم، وأربعة أسهم للاخوات من الأم، وثلاثة أسهم للنسوة، وسهمان للجدتين (1).

المسألة: وسئل عن رجل مات وترك ابني عم أحدهما أخوه (2) الأمه، وترك اخوين أحدهما ابن عمه كيف يقسم المال بينهم؟

الجواب: هذا رجل ترك ثلاث إخوة لأم ائنان منهم ابنا عمه، وترك ثلاث بني عم ائنان منهم أخران لأمه، والله الموفق بالإتمام⁶⁰.

[خاتمة النساخ]

تمت هذه النسخة الميمونة المباركة فتاوى مضمرات في علم الفقه من شهر ذي القعدة في يوم [اربع وقت يكباس في التاريخ بيست جهارم] (4) شهر ذي القعدة لسنة 1130، [وشروع كوده بودم در كردش شاه بهادر باد شاه وتمام شد درباه شاهي فرخ سير سنة 1130 هجري] (5).

(كاتب فقير حقير أضعف عباد الله محمد ولد شيخ كمال الله). [أ/ 647] [درصلوة مسعودي آورده ميت كه در مسجد بر بوريا مصلي افكندن كراميت بود] لقوله عليه

⁽¹⁾ ينظر: ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج8، ص575.

^{(2) [}أخره] ساقط من (أ).

⁽³⁾ صورته: (ولو ترك ثلاثة بني عم أحدهم أخ لأم وثلاثة إخوة لأم أحدهم ابن عم وصورته فيما ذكرنا فعلى قول على وزيد - هيئك - للإخوة للأم الثلث بينهم بالسوية والباقي بين بني الأعمام أثلاثا بالسوية فتكون القسمة من تسعة وعلى قول ابن مسعود - هيئك - الثلث للأخوين للأم اللذين لبسا بابن عم بينهما نصفان والباقي كله لابن العم الذي هو أخ لأم ولا شيء للآخرين). ينظر: السرخسي، المبسوط، مصدر سابق، ج29، ص178.

⁽⁴⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي في الرابع والعشرين).

⁽⁵⁾ ما بين المعقوفتين وردت باللغة الفارسية، ومعناها (أي وكنت قد شرعت فيه في زمن الملك بهادر وتمت في زمن الملك فرخ سير سنة 1130 هجري).

الصلاة والسلام الصلاة علي يليه الأرض أفضل وهم [ازني نست كه مشايخ ما وراء لنهر بر بوريا مسجد مصلى افكندن كدا معيت داشت اند وكفته اندكه اين طريقه ومبتدعانست ونشا يد كردن ترغيب الصلاة] (أ) [648] [انتهى كتاب جامع المضمرات والمشكلات بحمد الله تعالى وكان الفراغ من كتابته نهار السبت ثالث عشر من ربيع الأول من شهور سنة خمس وستين ومائة وألف على يد الحقير حسين ابن الحاج عمر ابن جوبان الخلي الحنفي غفر له سنة 1165] (والمسير للاختام وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب نهار الاثنين الثامن من شهر ذي القعدة الحرام سنة أربع الفراغ من نسخ هذا الكتاب نهار الاثنين الثامن من شهر ذي القعدة الحرام سنة أربع وتسعين ومائة وألف والحمد الله وحده] (ق).

⁽¹⁾ خاتمة النسخة (أ).

⁽²⁾ خاتمة النسخة (ب).

⁽³⁾ خانمة النسخة (ج).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

بعد تفضل الله علي في إنمام تحقيق هذا القسم من مخطوطة جامع المضمرات والمشكلات في شرح مختصر القدوري في الفقه الحنفي تبين لي ما يلي:

- كثرة المصادر التي اعتمدها المؤلف في النقل والتي قاربت أربعة وأربعبن مصدرًا في هذا القسم.
- 2.النقولات الكثيرة التي استند عليها المؤلف في تأليف هذا الجامع، وكثرة النصوص التي ينقلها بالنص من الكتب التي اعتمدها.
- كثرة الأخطاء في النقل من المصادر والتي ثبتت لي بعد الرجوع للمصادر الأصلية التي رجع إليها المؤلف.
 - 4. لم يكن له رأي خاص به في الكتاب فقد اعتمد على سابقه في هذا المجال.
 - 5. استخدامه للألفاظ الفارسية في بعض المسائل.
- 6. كثيرًا ما يذكر الآيات من خلال معرض كلامه بدرن أقواس أو علامة تدل على الآية.
- ذكر في بعض الأحيان أحاديث للرسول ﷺ وتبين أنها قول الأحد الصحابة رضوان الله عليهم.
 - 8. كثيرًا ما يذكر الحديث الشريف بالمعنى.
- 9. أكثر المذاهب التي يقارن بها مع مذهبه الحنفي هو المذهب الشافعي، ثم القليل مع المذهب المالكي.
- 10. اعتمد المؤلف تقسيمات الإمام القدوري في ترتيب كتب الفقه والمسائل لأنه شرح مختصر الإمام القدوري.

هذا وأسأل الله "عز وجل" أن أكون وفقت فيما قمت به من خدمة لهذا السفر العظيم، فما كان فيها من صواب فمن فضل الله تعالى الذي جعل العلم دليلاً للوصول إليه، وما كان فيها من هفوات فمن نفسي ومن الشيطان، وحسبي أني توخيت الصواب، فهذا جهد المقل ونتاج المبتدئ.

وأسأل الله أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع وأن ينفع به المسلمين، وأن يلهمنا رشدنا ويغفر لنا ذنوبنا إنه قريب مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحيه أجمعين.

فهرس المصادر

- أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل،
 مؤسسة قرطبة، مصر.
- الأوشي، سراج الدين أبو محمد على بن عثمان بن محمد التيمي (2011)، الفتاوى السراجية (تحقيق: محمد عثمان البستوي)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 3. الإسبيجابي، أبو المعالي بهاء الدين محمد بن أحمد بن يوسف المرغيناني الحنفي، زاد الفقهاء شرح مختصر القدوري في الفروع، مخطوط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تحت رقم: 241484، عدد لوحاتها: 404، ناسخها: أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، سنة 635هـ.
- 4. الأدنروي، أحمد بن محمد (1997)، طبقات المفسرين، (تحقيق: سليمان بن صالح الخزي)، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- 5. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني (1990)، وتماريخ اصبهان، (تحقيق: سيد كسروي حسن)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 6. ابن أمير الحاج، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ويقال له ابن المؤقت أبو
 عبد الله (1996)، التقرير والتحبير في علم الأصول، دار النكر، بيروت.
- 7. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (1405هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،
 ط4، دار الكتاب العربى، بيروت.
- 8. الإسفرايني، طاهر بن محمد أبو المظفر (1403ه)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، (تحقيق: كمال يوسف الحوت)، ط1، عالم الكتب، لبنان.
- 9. الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر المدني (1994)، المدونة الكبرى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 10. الأندريتي، عالم بن العلاء الدهلوي الهندي (ت786هـ) (1426هـ)، الفتاوى التاتارخانية، (تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- 11. إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، (تحقيق: مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، دار الدعوة، القاهرة.
- 12. الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (1987)، جمهرة اللغة، (تحقيق: رمزي منير بعلبكي)، ط1، دار العلم للملايين، بيروت.
- 13. الأصبهاني، أحمد بن علي بن منجويه أبو بكر (1407هـ)، رجال صحيح مسلم، (تحقيق: عبد الله الليئي)، ط1، دار المعرفة، بيروت.
- 14. الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (1993)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد)، ط1، دار الكتب العلمة، لنان.
- 15. الأزدي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد (1998)، والطبقات الصوفية، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 16. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي.
 - 17. الألباني، محمد ناصر الدين، السلسلة الضعيفة، مكتبة المعارف الرياض.
- 18. الأصبهاني، أبو الفرج الأصبهاني، الأغاني، (تحقيق: على مهنا وسمير جابر)، دار الفكر للطباعة والنشر، لينان.
- 19. اللامشي، أبو الثناء محمود بن زيد الماتريدي (1995)، أصول اللامشي، (تحقيق: عبد المجيد تركي)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
 - 20. أمير باد شاه، محمد أمين (ت972هـ)، تيسير التحرير، دار الفكر، بيروت.
- 21. الأشعري، على بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (تحقيق: هلموت ريتر)، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 22. الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا السنيكي المصري الشافعي، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتب الإسلامي.
- 23. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001)، تهذيب اللغة، (تحقيق: محمد عوض مرعب)، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- . 24. أبر البركات النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، المنافع شرح الفقه النافع، ويسمى بالمستصفى أيضًا، مخطوط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تحت رقم: 255874، عدد لوحاتها: 206، ناسخها: عبد الله بن إبراهيم ابن إسماعيل بن محمد، سنة النسخ: 726هـ.
- 25. البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، ايضاح المكنون، (تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 26. الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (1951)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 27. البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرتي، العناية شرح الهداية، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 28. البستي، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي (1975)، الثقات، (تحقيق: السيد شرف الدين أحمد)، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 29. البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (1997)؛ كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، (تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 30. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد أبو منصور (1977)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- 31. البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي (1407هـ)، قواعد الفقه، ط1، الصدف ببلشرز، كراتشي.
- 32. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (1987)، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق: مصطفى ديب البغا)، ط3، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت.
- 33. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر (1994)، سنن البيهقي الكبرى، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

- 34. البغا، اشترك في تأليف هذه السلسلة: مصطفى الغِنْ، مصطفى البُغا، على الشربجي (1413هـ)، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ط4، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- 35. البزدوي، علي بن محمد البزدوي، أصول البزدوي كنز الوصول إلى معرفة الأصول، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.
- 36. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (1403هـ)، فتوح البلدان، (تحقيق: رضوان محمد رضوان)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 37. البُرِّي، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التِلمساني (1983)، البُرِّي، محمد التونجي)، ط1، دار الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، (تحقيق: محمد التونجي)، ط1، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض.
- 38. البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)،دار الفكر، بيروت.
- 39. البراك، عبد الرحمن بن ناصر بن براك بن إبراهيم (2008)، شرح العقيدة الطحاوية، ط2، دار التدمرية.
- 40. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد (1986)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، (تحقيق: أبو لبابة حسين)، ط1، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض.
- 41. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، (تحقيق: خالد عبد الرحمن العك)، دار المعرفة، بيروت.
- 42. أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن على بن موسى الخُسْرَوْ جِردي الخراساني المُسْرَوْ جِردي الخراساني المتوفى 458هـ (2003)، شعب الإيمان، (تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد)، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند.
- 43. البجيرمي، سليمان بن عمر بن محمد، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.

- 44. البرني، محمد عاشق إلهي البرني (1413هـ)، التسهيل الضروري لمسائل القدوري، مكتبة الشيخ، كراتشي.
- 45. ابن تيمية: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، توحيد الألوهية كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي)، ط2، مكتبة أبن تيمية، السعودية.
- 46. التميمي، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان النجدي (1396هـ)، مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية، (تحقيق: محمود شكري الآلوسي)، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- 47. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، (تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 48. التميمي، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (2000)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 49. تقي الدين بن تيمية، أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام (1997)، درء تعارض العقل والنقل، (تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 50. التعالمي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (1965)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط1، دار المعارف، القاهرة.
- 51. الثعالبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (2002)، الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، (تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور)، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 52. الجصاص، للإمام أبي بكر الرازي (1431هـ)، شرح مختصر الطحاوي، (تحقيق: زينب محمد حسن فلاته)، ط2، دار البشائر، بيروت، دراسة سائد بكداش، دار السراج المدينه المنورة.
- 53. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، موقع الجامعة على الإنترنت.

- 54. الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، دار الفكر، بيروت.
- 55. ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكلبي الغرناطي المالكي، القوانين الفقهية، المكتبة الشاملة.
- 56. أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (1370هـ)، مختصر الطحاوي، (1370هـ)، مختصر الطحاوي، (تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني)، ط1، لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدر آباد، الهند.
- 57. أبو جرادة، كمال الدين عمر بن أحمد، بغية الطلب في تاريخ حلب، (تحقيق: سهيل زكار)، دار الفكر، بيروت.
- 58. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (1992)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 59. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (1986)، لسان الميزان، (تحقيق: دائسرة المعسرف النظاميسة، الهنسد)، ط3، مؤسسة الأعلمسي للمطبوعات بيروت.
- 60. الحسام الشهيد، عمر بن عبد العزيز (1414هـ)، شرح ادب القاضي، (تحقيق: الشيخ أبو الوفاء الأفغاني والشيخ أبو بكر محمد الهاشمي)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 61. الحموي، أبو عبد الله يناقوت بن عبد الله الرومي (1411هـ)، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 62. الحكمي، حافظ بن أحمد حكمي (1410هـ)، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، (تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر)، ط1، دار ابن القيم، الدمام.
 - 63. ابن حيان، محمد بن خلف بن حيان، أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت.
- 64. الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري (1411هـ): المستدرك على الصحيحين، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- 65. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (1414هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 66. الحموي، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت.
- 67. الحميري، لمحمد بن عبد المنعم الجميري (1980)، الروض المعطار في خبر الأقطار، (تحقيق: إحسان عباس)، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج.
- 68. ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري أبو محمد، المحلى، (تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- 69. ابن حزم، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري أبو محمد، مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 70. الحطاب الزعيني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المالكي (2003)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، (تحقيق: زكريا عميرات)، طبعة خاصة، دار عالم الكتب.
- 71. ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المشهور الكردي المالكي، جامع الأمهات، المكتبة الشاملة.
- 72. أبو الحسن البيهقي، ظهير الدين على بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي، الشهير بابن فندمه (المتوفى: 565هـ)، تتمة صوان الحكمة، المكتبة الشاملة.
- 73. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 74. الخراشي، محمد بن عبد الله المالكي أبو عبد الله، الخرشي على مختصر سيدي خليل، دار الفكر للطباعة، بيروت.
- 75. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (تحقيق: احسان عباس)، دار الثقافة، لبنان.

- 76. الخزاعي، على بن محمود بن سعود أبو الحسن (1405هـ)، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف، (تحقيق: إحسان عباس)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 77. الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب، مفاتيح العلوم، دار الكتب العلمية، يبروت.
- 78. الخاصي، الإمام نجم الدين يوسف بن أحمد الخوارزمي، الفتاوي الصغرى، مخطوط، جامعة الملك سعود، عدد لوحاتها: 246، تحت رقم: 1883.
- 79. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (1984)، مقدمة ابن خلدون، ط5، دار القلم، بيروت.
- 80. الدمشقي، حمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي (1413هـ)، الكاشف في معرفة من له روايـة في الكتب الستة، (تحقيـق: محمـد عوامـة)، ط1، دار القبلـة للثقافـة الإسلامية، مؤسسة علوم، جدة.
- 81. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد (1407هـ)،سنن الدارمي، (تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي)، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 82. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، (تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد)، دار الفكر، لبنان.
- 83. الديمياطي، أبو بكر ابن السيد محمد شطا الشافعي، حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- 84. الدمشقي، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصيني الشافعي (1994)، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، (تحقيق: على عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان)، ط1، دار الخير، دمشق.
- 85. الدارقطني، على بـن عمـر أبـو الحـسن البغـدادي (1966م)، سـنن الـدارقطني، (تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني)، دار المعرفة، بيروت.

- .86. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (1413هـ)، سير أعلام النبلاء (تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي)، ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 87. المذهبي، شمس المدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِماز، (ت748هـ)، (1998)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 88. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (1987)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري)، ط1، دار الكتب العربي، بروت.
- 89. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1995)، مختار الصحاح، (تحقيق: محمود خاطر)، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- 90. الرازي، حسام الدين علي بن مكي الرازي، (ت598هـ) (1428هـ)، خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل، (تحقيق: أبي الفضل أحمد بن علي الدمياطي)، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
- 91. الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تفسير القرآن، (تحقيق: أسعد محمد الطيب)، المكتبة العصرية، صيدا.
- 92. الرملي، محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي، غاية البيان شرح زبد ابن رسلان، دار المعرفة، بيروت.
- 93. ابن رشد الحقيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد المالكي القرطبي (ت595هـ) (2004م)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة.
- 94. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن فخر الدين (1313هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب الإسلامي، القاهرة.
- 95. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (2002م)، الأعلام للزركلي، ط15، دار العلم للملايين.
- 96. الزَّبِيدِي، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي اليمني، (ت800هـ) (1322هـ)، الجوهرة النيرة، ط1، المطبعة الخيرية.

- 97. الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (2000م)، البحر المحيط في أصول الفقه، (تحقيق: محمد محمد تامر)، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
- 98. زاده، عبد اللطيف بن محمد رياض (1983م)، أسماء الكتب، (تحفيق: محمد التونجي)، ط3، دار الفكر، دمشق.
- 99. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، (تحقيق: مجموعة من المحققين)، دار الهداية.
- 100. الزيلعي، عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي (1357هـ)، نصب الرابة لأحاديث الهداية، (تحقيق: محمد يوسف البنوري)، دار الحديث، مصر.
- 101. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (تحقيق: عبد الرزاق المهدي)، دار إحياء التراث العربي، ببروت.
- 102. الزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، (تحقيق: على محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، ط2، دار المعرفة، لبنان.
- 103. زين الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت-666هـ) (1417هـ)، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- 104. الزرعي، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (1986)، زاد المعاد في هدي خير العباد، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط)، ط14، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، الكويت.
- 105. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
- 106. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1371هـ)، تاريخ الخلفاء، (تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد)، ط1، مطبعة السعادة، مصر.
- 107. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي أبو عبد الله (1408هـ)، طبقات ابن سعد، الطبقات الكبرى، (تحقيق: زياد محمد منصور)، ط2، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

- . 108. السخاري، الإمام شمس الدين السخاوي (1414هـ)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 109. السرخسي، محمد بن أحمد (1997)، شرح السير الكبير إملاء محمد بن الحسن الشيباني، (تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 110. السلمي، عياض بن نامي السلمي (2005)، أصول الفقه الذي لا يسع الفقية جهله، ط1، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 111. السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، (تحقيق: محمود مطرجي)، دار الفكر، بيروت.
- 112. السبكي، أبو الحسن تقي الدين على بن عبد الكافي الشافعي، فتاوى السبكي، دار المعرفة، لبنان.
- 113. السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي أبو سعد (1962)، الأنساب، (المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني)، ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
- 114. السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد (1985)، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، (تحقيق: محمد عثمان الخشت)، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 115. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (1418هـ)، تفسير السمعاني تفسير القرآن، (تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم)، ط1، دار الوطن، الرياض.
- 116. السغدي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد الشُغدي (ت461هـ) (1984)، النتف في الفتاوى، (تحقيق: صلاح الدين الناهي)، ط2، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، عمان الأردن، بيروت، لبنان.
- 117. السجاوندي، محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور سراج الدين أبو طاهر توفي في حدود سنة 600هـ وقيل: 700هـ (1376هـ)، السراجية في المواريث، ط1، مكتبة كتب خانه إمداديه، ديوبند (يو بي) الهند، وهي جزء واحد.

- 118. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- 119. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (1993)، المبسوط، دار المعرفة، بيروت.
- 120. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق (1970)، طبقات الفقهاء، (تحقيق: إحسان عباس)، ط1، دار الرائد العربي، بيروت.
- 121. الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله (1393)، الأم، ط2، دار المعرفة، بيروت.
- 122. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق، المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار الفكر، بيروت.
- 123. ابن الشحنة، أحمد بن محمد بن محمد أبو الوليد الثقفي الحلبي (1393هـ)، لسان الحكام في معرفة الأحكام، ط2، البابي الحلبي، القاهرة.
- 124. الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبر علي (1402هـ)، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 125. الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد، (ت189هـ) (1975م)، السير الصغير، (تحقيق: مجيد خدوري)، ط1، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
- 126. الشربيني، محمد الخطيب الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت.
- 127. الشيباني، للإمام محمد بن الحسن الشيباني (1432هـ)، الجامع الصغير، (تحقيق: محمد بوينوكالن)، ط1، دار ابن حزم، بيروت.
- 128. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني (1995م)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- 129. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (1404هـ)، الملل والنحل، (تحقيق: محمد سيد كيلاني)، دار المعرفة، بيروت.

- .130. شمس الذين الذهبي، شمس الذين محمد بن أحمد الذهبي (1995)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (تحقيق: على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 131. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (1973)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، دار الجيل، بيروت.
- 132. الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي (1402هـ)، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 133. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (1409هـ)، المصنف في الأحاديث والآثمار، (تحقيق: كمال يوسف الحوت)، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
- 134. الصنعاني، أبر بكر عبد الرزاق بن همام (1403هـ)، مصنف عبد الرزاق، (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 135. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000)، الوافي بالوفيات، (تخقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى)،دار إحياء التراث.
- 136. صدر الشريعة، الإمام الفقيه عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي، شرح الوقاية ومعه منتهى النقاية على شرح الوقاية (تحقيق: د. صلاح أبو الحاج)، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- 137. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (1417هـ)، مختصر اختلاف العلماء، (تحقيق: عبد الله نـذير أحمد)، ط2، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- 138. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج2، ص109، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 139. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر (1405هـ)، جٍامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، ببروت.

- 140. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (1414هـ)، تخريج العقيدة الطحاوية، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني)، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 141. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم (1404هـ)، المعجم الكبير، (تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي)، ط2، مكتبة الزهراء، الموصل.
- 142. طاهر البخاري، للإمام بن أحمد بن عبد الرشيد المتوفى 542هـ، خلاصة الفتاوي، مخطوط، جامعة الملك سعود، عدد لوحاتها: 379، تحت رقم: 1515.
- 143. الطهطاوي، أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي، التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 144. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي (1984)، تهذيب التهذيب، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 145. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي (1986)، تقريب التهذيب، (تحقيق: محمد عوامة)، ط1، دار الرشيد، سوريا.
- 146. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (تحقيق: محب الدين الخطيب)، دار المعرفة، بيروت.
- 147. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي (1992)، الإصابة في تمييز الصحابة، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، ط1، دار الجيل، بيروت.
- 148. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، الدراية في تخريج احاديث الهداية، (تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني)، دار المعرفة، بيروت.
- 149. العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (1405هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، (تحقيق: أحمد القلاشج)، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 150. علاء الدين السمرقندي، علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمندي (1984)، تحقة الفقهاء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- 151. العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين، (ت855هـ) (1420هـ)، البناية شرح الهداية، ط1، دار الكتب العلمية، يروت.
- 152. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (1992م)، رد المحتار على الدر المختار، ط2، دار الفكر، بيروت.
- 153. ابن أبي العز، محمد بن علاء الدين علي بن محمد الأذرعي الصالحي الدمشقي (1391هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 154. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 155. العدوي، على الصعيدي المالكي (1412هـ)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، (تجفيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر، بيروت.
- 156. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (1387هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- 157. العمادي، أبو السعود محمد بن محمد، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 158. العثيمين، محمد بن صالح بن محمد المتوفى 1421هـ، الأصول من علم الأصول، طبعة عام 1426هـ، دار ابن الجوزى، السعودية.
- 159. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (1406هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط)، ط1، دار ابن كثير، دمشق،
- 160. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي المتوفى 463هم، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (تحقيق: مصطفى ابن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري)، عام النشر: 1387هـ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

- 161. الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري، (ت1010هـ)، الطبقات السنية في تراجم الحنفية.
- 162. الغمراوي، العلامة محمد الزهري الغمراوي الشافعي، السراج الوهاج على متن المنهاج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- 163. الغرناطي، محمد بن أحمد بن محمد الكلبي (1983)، التسهيل لعلوم التنزيل، ط4، دار الكتاب العربي، لبنان.
- 164. الغرناطي، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري أبو عبد الله المحواق المالكي (1416هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 165. الفيروز آبادي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق (1403)، التنبيه في الفقه الشافعي، (تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر)، ط1، عالم الكتب، بيروت.
- 166. أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد (1399هـ)، صفة الصفوة، (تحقيق: محمود فاخوري ومحمد رواس قلعه جي)، ط2، دار المعرفة، بيروت.
- 167. أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (1358هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ط1، دار صادر، بيروت.
- 168. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، (تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي)، دار ومكتبة الهلال.
- '169. أبو فرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد (1405هـ)، تلبيس إبليس، (تحقيق: السيد الجميلي)، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
 - 170. الفيروز آبادي،محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 171. فارس بن زكريا، أبو الحسين أحمد (1979)، معجم مقاييس اللغة، (المحقق: عبد السلام محمد هارون)، ط2، دار الفكر، بيروت.
- 172. الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، (تحقيق: على حسن عبد الحميد الأثري)، الدار الأثرية، الأردن، دار ابن عفان، القاهرة.

- · 173. القدوري، أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر (2006)، مختصر القدوري (تحقيق: الشيخ كامل محمد محمد عويضة)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 174. القرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مبر محمد كتب خانه، كراتشي.
- 175. قاضيخان، فخر الدين الأوزجندي الفرغاني (2009)، فتارى قاضيخان، (تحقيق: سالم مصطفى البدري)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 176. أبو القاسم السمرتندي، ناصر الدين محمد بن يوسف الحسني (ت556هـ) (2000)، الفقه النافع، (تحقيق: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم العبود)، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.
- 177. ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم السودوني الجمالي (1992)، تاج التراجم، (المحقق: محمد خير رمضان يوسف)، ط1، دار القلم، دمشق.
- 178. القليوبي، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة (1998)، حاشيتان قليوبي: على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ط1، دار الفكر، لبنان.
- 179. القرشي، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت.
- 180. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت.
- 181. أبو القاسم السمرقندي، محمد بن يوسف الحسيني، (ت556هـ) (1420هـ)، ط1، الملتقط في الفتاوى الحنفية، (تحقيق: محمود نصار والسيد يوسف أحمد)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 182. القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (1408هـ)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، (تحقيق: محمد حجي)، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- 183. ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا المصري الحنفي، (ت879هـ) (1429هـ)، تصحيح مختصر القدوري، (تحقيق: عبد الله نزير أحمد مزي)، ط2، مؤسسة الريان، بيروت.
- 184. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (1994م)، الذخيرة، (تحقيق: محمد حجي)، دار الغرب، بيروت.
- 185. القلعجي وقنيبي،محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي (1988م)، معجم لغة الفقهاء، ط2، دار النفائس، بيروت.
- 186. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد (1982م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 187. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء (1401هـ)، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، دار الفكر، بيروت.
- 188. كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 189. كحالة، عمر رضا كحالة (1968م)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط2، دار العلم للملايين، بيروت.
- 190. اللكنوي، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، الفوائد البهية، (تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعماني)، دار المعرفة، بيروت.
- 191. أبو الليث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (1419هـ)، عيون المسائل، (تحقيق: سيد محمد مهني)، ط1، دار الكتب العلمية بيروت.
- 192. اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي أبو الحسنات (1406م)، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، ط1، عالم الكتب، بيروت.
- 193. أبو الليث السمرقندي، نصر بن محمد أبي الليث السمرقندي، (ت373هـ)، خزانة الفقه، (الناسخ مصطفى بن إمام المتوفى سنة 1065هـ)، مكتبة جامعة الملك ابن عبد العزيز قسم المخطوطات المملكة العربية السعودية، رقم المخطوط: 6891.

- . 194. أبو الليث، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (2003)، بستان العارفين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 195. اللكنوي، عبد الحي اللكنوي (1986)، حاشية الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، ط1، عالم الكتب، بيروت.
- 196. المطرزي، للإمام اللغوي ناصر بن عبد السيد أبي الفتح (2011)، المُغرِب في ترتيب المعرِب (تحقيق: جلال الاسيوطي)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 197. المرغيناني، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل (2004)، الهداية شرح بداية المبتدي (تحقيق: الشيخ طلال بوسف)، ط1، دار احياء التراث العربي، سروت.
- 198. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ط1، دار صادر، بروت.
- 199. ملا خسرو، محمد بن فرامرز بن علي، دور الحكام شرح غرر الأحكام، دار إحياء الكتب العربية.
- 200. ابن مازد، محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر (2003)، المحيط البرهاني، (تحقيق: الشيخ أحمد عز عناية)، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- 201. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي (1419هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، (تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود) ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 202. المقدسي، محمد بن أحمد المقدسي (1980)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (تحقيق: غازي طليمات)، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق.
- 203. الموصلي، أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود البلدحي (1937)، الاختيار لتعليل المختار، (تحقيق: محمود أبو دقيقة)، مطبعة الحلبي، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 204. ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر، بيروت.

- 205. ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي (1425هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، (تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال)، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.
- 206. المغراوي، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، ط1، ج8، ص421، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، النيلاء للكتاب، مراكش.
- 207. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 208. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت450هـ)، الإقناع في الفقه الشافعي، المكتبة الشاملة.
- 209. أبو محمد البغدادي، أبو محمد بن غانم بن محمد البغدادي، مجمع الضمانات في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، (تحقيق: محمد أحمد سراح، وعلي جمعة محمد)، دار الكتب الإسلامي، القاهرة.
- . 210. الملا على القاري، على بن سلطان محمد القاري (2001)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (تحقيق: جمال عيتاني)، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
- 211. المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج (1980)، تهذيب الكمال، (تحقيق: بشار عواد معروف)، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 212. المزني، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم المزني، (ت264هـ) (1410هـ)، مختصر المزني (ملحقا بالأم للشافعي) (يقع في الجزء 8 من كتاب الأم)، دار المعرفة.
- 213. أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، (ت489هـ) (1999م)، قواطع الأدلة في الأصول، (تحقيق: محمد حسن إسماعيل)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 214. النسفي، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد (1995)، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (تحقيق: خالد عبد الرحمن العك)، دار النفائس، عمان.

- . 215. ابن النديم، لمحمد بن إسحاق أبو الفرج النديم (1978)، الفهرست، ط1، دار المعرفة، بيروت.
- 216. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا الشافعي (1997)، المجموع، دار الفكر، بيروت.
- 217. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا الحوراني الشافعي (1405هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 218، النووي، محيي الدين بن شرف النووي (1996)، تهذيب الأسماء واللغات، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 219. النووي، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، منهاج الطالبين وعمدة المفتين، دار المعرفة، بيروت.
- 220. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (1406هـ)، سنن النسائي المجتبى من السنن، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة)، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- 221. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط2، ج5، ص96، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- 222. النكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (2000)، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، (تحقيق: وتعريب عباراته الفارسية حسن هاني فحص)، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
- 223. نظام الدين، الشيخ نظام الدين البلخي وجماعة من علماء الهند (1991)، الفتاوي الهندية، دار الفكر، بيروت.
- 224. النووي، محيي الدين بن شرف النووي (1996)، تهذيب الأسماء واللغات، (تحقيق: مكتب البحوث والدراسات)، ط1، دار الفكر، بيروت.
- 225. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (1406هـ)، سنن النسائي المجتبى من السنن، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة)، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

- 226. النووي، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، منهاج الطالبين وعمدة المفتين، دار المعرفة، بيروت.
- 227. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط2، ج5، ص96، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- 228. النكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (2000)، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، (تحقيق: وتعريب عباراته الفارسية حسن هاني فحص)، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
- 229. نظام الدين، الشيخ نظام الدين البلخي وجماعة من علماء الهند (1991)، الفتاوي الهندية، دار الفكر، بيروت.
- 230. الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري (ت975هـ) (المحقق: بكري حياني، صفوة السقا)، ط5، مؤسسة الرسالة.
- 231. ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود السيواسي الاسكندري كمال الدبن، فتح القدير، ط2، دار الفكر، بيروت.
- 232. الولوالجي، أبو الفتح ظهير الدين عبد الرشيد بن أبي حنيفة ابن عبد الرزاق، (ت-540هـ) (1424هـ)، الفتاوى الولوالجية، (تحقيق: الشيخ مقداد بن موسى فريوى)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 233. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي (1984م)، مسند أبي يعلى، (تحقيق: حسين سليم أسد)، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق.

فهرس المحتويات

t
شكرٌ وتقدير شكرٌ وتقدير
الملخصالملخصاللهمانية الملخص
مقدمة
خطة الدراسة
المقصم الأول/ القسم الدراسي
الفصل الأول/ التعريف بالإمام القُدُورِي
المبحث الأول: في حياة (الإمام القُذُورِي ت428هـ)
المطلب الأول: اسمه - لقبه - كنيته
أولا: اسمه ونسبه
ئانيا: لقبه
ئالثا: كنيته
المطلب الثاني: ولادته ووفاته
المطلب الثالث: شيوخه
المطلب الرابع: تلامذته
المبحث الثاني: شُرُوح العلماء لكتاب مختصر القدوري
الفصل الثاني/ حياة الشيخ يوسف بن عمر الصوفي الكادرري
وكتابه جامع المضمرات والمشكلات
المبحث الأول: حياة الشيخ يوسف
المطلب الأول: اسمه، لقبه ونسبه، تأريخ ولادته ووفاته
اسمه ونسبه
لقبه
المطلب الثاني: عصر المؤلف ومرتبته العلمية

أ- مؤلفاتهأ- مؤلفاته
ب- مشايخه
ج- تلاميله
المبحث الثاني: كتاب جامع المضمرات وفيه خمسة مطالب
المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إلى المؤلف
المطلب الثاني: ثناء العلماء على كتاب الجامع
المطلب الثالث: الاصطلاحات الفقهية في جامع المضمرات وكتب
الأحناف
المطلب الرابع: أسلوبه (منهج المؤلف في الكتاب)
المطلب الخامس: المصادر التي اعتمدها المؤلف خلال شرحه
لمختصر القدوري40
الفصل الثالث/ ملاحظات خطية حول المخطوطات
المبحث الأول: ميزات النسخ
المبحث الثاني: وصف النسخ الثلاث
نماذج من صور المخطوط
القسم الثاني/ النص المحققالقسم الثاني/ النص المحقق
كتاب الدعوى
المدعي والمدعى عليه
قبول الدعوى
استحلاف المدعى عليه
رد اليمين على المدعي
بينة صاحب اليد
القضاء بالنكول
ادعاء العين في يد ثالث
دعوى الكل بنكاح امرأة

93	·
)4	اختلاف الدعوى
95	إقامة الخارجين البينة
96	اقامة الخارج وصاحب اليد البينا
; ولا تتكرر 97	
103	الكفالة بإحضار المدعى عليه
لمدعى ع ليه 104	خروج الخصومة بين المدعي وا
105	صورة بقاء الخصومة وسقوطها.
107	اليمين الخاص بالله تعالى
112	قسمة الدار بين المدعيين
115	التنازع في الحيوان
116	
شرط119	
120	
123	
126	
127	اختلاف الزوجين في متاع البيت.
جارية	_
	كتاب الشهادة
مة	الشهادة في الحدود والحقوق العا
146	عدالة الشاهد
147	
150	
151	الذين لا تقبل شهادتهم
180	فيمن تقبل منهم الشهادة

184	مفات العدالة
191	مطابقة الشهادة للدعوى
195	سماع القاضي من الشهود والحكم به
197	الشهادة على الغيب
201	الشهادة بالشهرة والتسامع
207	الشهادة على الشهادة
208	صفة الإشهاد
210	شهادة الفرع
214	كتاب الرجوع عن الشهادة
216	رجزع الشاهد
217	رجوع شهود القصاص
218	رجوع شهود البيع
218	رجوع شهود الأصل
220	رجوع شهود الإحصان
221	رجوع شهود اليمين
222	كتاب أدب القاضي
224	أهلية القضاء
226	الدخول في القضاء
231	كيفية القضاء
232	مسؤولية الفاضي
233	صفات القاضي
237	حبس الغريم
244	كتاب القاضي إلى القاضي
249	شهادة القاضي إلى القاضي في الحدود
251	حكم الحاكم لدى القاضي

257	القضاء على الغائب
257	حُكمُ الْحَكَمِ
258	التحكيم في الحدود
261	كتاب القِسمَةِ
Ž62	أجر القسمة
262	شرط القسمة في العقار
262	تنصيب القاسم
264	قسمة العروض
269	قسمة الدور
269	طريقة القسمة
273	الاشتراك في حق مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر
275	الاختلاف في القسمة
275	نسخ القسمة
	كتاب الإكراهكتاب الإكراه
279	شوت الإكراد
281	الإكراه على فعل محرم
285	اعتبار قبض الثمن في الإكراه
286	ضمان البيع
	C.
	الإكراه على أكل الميتة
286	
286 287	الإكراه على أكل الميتة
286 287 289	الإكراه على أكل الميتة الإكراء على الكفر
286 287 289 290	الإكراه على أكل الميتة الإكراء على الكفر الإكراه على القتل

292	كتاب السير
292	حكم الجهاد
296	حكم قتال الكفار
297	من لا يجب عليهم الجهاد
298	الدعوة إلى الإسلام
298	الدعوة إلى أداء الجزية وقبولها
299	من لا يجوز قتالهم
302	الاستعداد للقتال وطريقتهُ
304	إخراج المصاحف والنساء في الحرب
306	قتال المرأة
306	ما لا ينبغي في القتال
308	الصلح مع الأعداء
310	ما يستعمل في دار الحرب
313	أثر إسلام الكافر
315	إضعاف العدو ماديًا
319	أثر الفتح عنوةً
324	مكان تقسيم الغنائم
327	حق المدد في الغنيمة
329	أحوال المرأة في القتال
330	أحوال الغزاة وأمان الكافر
332	حكم تملك أموال الحرب
335	تملك الإنسان بالغلبة
336	قسمة الغنائم بدار الحرب
337	حق الميت في الغنيمة بدار الحرب
339	نفل الامام في حال القتال

342	الانتفاع بالغنيمة بدار الحرب
342	قسمة الغنيمة
346	الاعتبار في الغنيمة بالابتداء
346	ممن لهم الرضخ
348	تقسيم الخمس
	استحقاق ذوي القربي
	العبرة في التخميس
	التاجر بدار الحرب
356	الحربي المستأمن
	أموال الأعداء بغير قتال
	الحيز في إحياء أرض الموات
	الخراج الذي وضعه عمر ﴿ عُثُ
	الحالات التي لا خراج عليها
	لا يجمع بين الخراج والعشر
	تقدير الجزية
	أهل الجزية
	العفو عن الجزية
	مقوط الجزية
	وقت إداء الجزية
	إحداث البِيعِة والكنيسة في دار الإسلام
	تمييز اللمي
385	معيار نقض العهد
387	معاملة المرتد
	آثار الردة
395	جباية الخراج من غير المسلمين

404	كتاب البغاة
معاملة البغاة	
قتال البغاة وآثاره	
أموال البغاة	
جباية البغاة	
صير الرجل به مسلما	باب ما يه
أنواع الكفار	
شهادة أهل الكتاب بالإسلام	
في الاعتقاد	
في الإيمان وتوبة الياس 417	
ما يصير المسلم به كافرًا وما لا يصير	فصا
القول في الاستثناء، والشك في الإيمان	
في عمل القلب، وألفاظ مستنكرة	
في المتفرقات	
الألفاظ التي يصير المسلم بها كافر	
في المتفرقات 446	
ل ألفاظ الكفر	باب مسائ
في القرآن والصلاة والصوم والقبلة	
فيما يقال لغيره يا كافر وأمثاله	
في وضع قلنسوة المجوسي على رأسه457	
إذا قال للسلطان أو لغيره من الجبابرة	
في المتفرقات	
ي في الإيمان	نصل
شرائط الإيمان	
أنواع الإيمانأنواع الإيمان	

ن المقلد	إيماا
ل في الاستدلال والتقليد	القوا
ل في محل الإيمان وبقائه	القوا
باحة	كتاب الحظر والإ
مال الحرير	أستع
مال الذهب والفضة	استع
حال الحناء	استع
مال الزجاج والرصاص والبلور والعقيق	أستع
ة المصاحف	نحلي
ام قراءة القرآن	احک
ة المساجد	تحلي
المساجد في الأراضي المغصوبة	ا دلنو
، دخول غير المسلمين المساجد 495	حکہ
خصاء البهاثم	في إ
ول العبد والصبي والفاسق 497	في ق
لبية المنامبات	في تا
لاستماع للملاهيلاستماع للملاهي	في اا
إلى الأجنبية	النظر
اح من النظر	ما يبا
يخص النظر من الرجل والمرأة	فيما
ظر من المحارم	ما ينذ
إلى الإماء	النظر
لمملوك إلى سيدته	نظر ا
نکار	÷}¦l
سلاح أبام الفتنة	بيع ال

521	، في المتفرقات
524	تتاب الوصايا
524 ,	إجازة الورثة الوصية
525	حالات الرصية
528	أنواع الوصية
530	الوصية بالإشارة
531	مشروعية الوصية
533	أحكام الوصية
534	قبول الوصية
535	رذ الوصية
536	تمليك الموصى به
537	الوصية للفاسق أو الكافر أو العبد.
540	الرصية إلى العاجز
542	تصرف أحد الوصيين
546	إجازة الورثة الوصية
552	فيما لم تجز الوصية
555	ما يعتبر من الثلث
556	حابي ثم أعتن
560	الوصية بسهم من ماله
563	الإبصاء بأكثر من وصية
565	الوصية بالحجالوصية
566	الرجوع عن الوصية
572	تحديد الوصية في العموم
574	الوصية للأقرباء
577	هلاك حنه من الرصة

ألوصية فيمن له عين ودين 579	
الوصية للحمل 579	
الوصية بجارية	
الوصية بالمنفعة	
أرصى ولا يملك مالاً	
لفرائضلفرائضلله 584	کتاب ا
أسباب الفرائض 585	
أول ما يبدأ من التركة 586	
المورثون من الذكور والإناث ومن يتفرع منهم 591	
الممنوعون من الإرث	
الفروض في القرآن والمستحقون	
فرض النصف 596	
نرض الربع	
فرض الثلث 599	
فرض السدس 601	
أنواع الحجب	
مسقطات الجد	
البنات مع الابن	-
سقوط الأخوات لأب	
باب أقرب العصبات	
الذين يقاسمون الأخوات	
ليس له عصبة فالعصبة الموالي	
نصيب الأخ لأم	
أنواع العصبات	
ني مسائل الفرائض	ىات ف

··	
613	. قسمة المشركة
614	قسمة المنبرية
614	قسمة الأكدرية
615	قسمة العثمانية
616	قسمة الحمزية
617	باب الزذ
619	باب الولاء
620	توريث القاتل
621	الإرث باختلاف الدين
622	الاشتباه في التوارث
622	توارث المجوس
626	باب الكفار
628	ميراث ولد الزنا والملاعنة
630	توقف الميراث بالحمل
635	باب الاستهلال
637	فصل في الجنين
638	ميراث الجد مع الإخوة
641	باب مقاسمة الجد
643	ميراث الجدات
643	باب الجدات
646	باب ذري الأرحام
647	التساوي في الدرجة
655	
	باب حساب الفرائض
659	أصول المسائلأصول

661	إخراج جزء السهم
664	باب القسمة
	المناسخة
671	فصل في إفراز الأنصباء بالطريق المبرهن
672	نصل ني الصلح
673	فصل في التخارج
عصبة 673	باب ما يجوز للرجل واللمرأة دعواه إياه فيحجب من سواه من
677	باب إقرار بعض الورثة لوارث مجهول
684	باب الإقرار
686	فصل في قسمة التركات بين الورثة والغرباء
687	فصل في قسمة التركات
701	باب المسائل في المواريث
710	خاتمة النساخ
713	الخاتمة ,ا
715	فهرس المصادرفهرس المصادر
	فهرس المحتوبات

